

الصحيح لمسلم

للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمته
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرحه الكامل المسمى بـ "المنهاج" المعروف بشرح النووي
للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الحازمي النووي رحمته
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي رحمته
١١٣٨ هـ

مع التعليقات - على المواضع الخلافية بين أهل العلم -
لشيخ الإسلام العلامة شبير أحمد العثماني رحمته
١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الرابع

كتاب الحج - كتاب النكاح - كتاب الرضاع - كتاب الطلاق - كتاب اللعان - كتاب العتق
قام بتحقيقه وتصحيح أخطائه جماعة من العلماء البارعين في علم الحديث
وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة
طبعة جديدة مصححة ملونة



السعر: مجموع سبع مجلدات
= /1200 روبية

اسم الكتاب : الصحيح لمسلم (المجلد الرابع)
تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن
الحجاج القشيري النيسابوري ر.ه
الطبعة الأولى : ١٤٣٥هـ / ٢٠١٩ء
الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء
عدد الصفحات : ٥٧٨

مكتبة البشري

للصناعة والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

لهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة انجرامين، اردو بازار، لاهور، +92-321-4399313

المصاح، ١٦ - اردو بازار، لاهور، +92-42-7124656, 7223210

بنك ليند، سني بلازه كالج روه، راولپنڈی، +92-51-5773341, 5557926

دار الإحلام، نزد قصه خوانی بازار، پشاور، +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرگي روڈ، كونه، +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

[كتاب الحج]

[١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لسه، وما لا يباح...]

٢٧٨٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟" فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

كتاب الحج

١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لسه، وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه

معنى الحج والعمرة وبيان حكمهما، وجوب الحج على الفور أو التراخي: الحج: يفتح الحاء هو المصدر، وبالفتح والكسر جميعاً هو الاسم منه، وأصله: القصد، ويطلق على العمل أيضاً، وعلى الإتيان مرة بعد أخرى،** وأصل العمرة: الزيارة.

واعلم أن الحج فرض عين على كل مكلف، حر مسلم مستطيع، واختلف العلماء في وجوب العمرة، فقليل: واجبة. وقيل: مستحبة، وللشافعي قولان: أصحهما: وجوبها، وأجمعوا على أنه لا يجب الحج ولا العمرة في عمر الإنسان إلا مرة واحدة، إلا أن ينذر، فيجب الوفاء بالنذر بشرطه، وإلا إذا دخل مكة أو حرمها، لحاجة لا تتكرر من تجارة أو زيارة ونحوهما، ففي وجوب الإحرام بحج أو عمرة خلاف العلماء، وهما قولان للشافعي: أصحهما استحبابه. والثاني: وجوبه بشرط أن لا يدخل لقتال ولا خائفاً من ظهوره وبروزه، واختلفوا في وجوب الحج، هل هو على الفور، أو التراخي؟ فقال الشافعي وأبو يوسف وطائفة: هو على التراخي، إلا أن ينتهي إلى حال يظن فواته لو أخره عنها. وقال أبو حنيفة ومالك وآخرون: هو على الفور، والله أعلم.**

** قال في فتح الملهم: وقال في النهاية: "الحج: القصد إلى كل شيء، وخصه الشرع بقصد البيت على وجه مخصوص... وقيل: إنه فرض سنة تسع، حكاه النووي في الروضة، وحكاه الماوردي في الأحكام السلطانية، وصححه القاضي عياض والقرطبي، وصوّبه ابن القيم في الهدى، فقال: "إن الصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة تسع، وأن آية فرضه هي قوله تعالى: ﴿وَلْيَلْبَسْ عَلَى النَّاسِ حِجَابَ الْيَتِيمِ﴾ (آل عمران: ٩٧) وهي نزلت عام الوفود أواخر سنة تسع، وأنه ﷺ لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً، وهذا هو اللائق بهديه وحاله ﷺ.

** قال في فتح الملهم: وقال بعض أصحابنا المتأخرين: والمعتمد أن الخلاف في هذه المسألة ابتدائي، فأبو يوسف عمل بالاحتياط؛ لأن الموت في سنة غير نادر فيأثم، ومحمد حكم بالتوسع؛ لظاهر الحال في بقاء الإنسان. والله أعلم. (فتح الملهم ٢٥٣/٥-٢٥٥ بيروت)

"لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرَانِسَ، وَلَا الْحِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ الثَّغْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَتَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئاً مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ".

٢٧٩٠ - (٢) وَخَذْنَا يَحْيَىٰ بْنَ يَحْيَىٰ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ: "لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا ثَوْباً مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخُفَيْنِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ ثَغْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا، حَتَّىٰ يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَتَيْنِ".

= قوله ﷺ: وقد سئل: ما يلبس المحرم؟ 'لا تلبسوا القميص...' إلى قوله: مسه الزعفران ولا الورس' قال العلماء: هذا من بدع الكلام وحمله، فإنه ﷺ سئل عما يلبسه المحرم فقال: لا يلبس كذا وكذا، فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات، ويلبس ما سوى ذلك، وكان التصريح بما لا يلبس أولى؛ لأنه منحصر، وأما اللباس الجائز للمحرم فغير منحصر فضبط الجميع بقوله ﷺ: لا يلبس كذا وكذا، يعني ويلبس ما سواه.

شرح ما لا يجوز لبسه للمحرم: وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات، وأنه نه بالقميص والسراويل على جميع ما في معناها وهو ما كان محيطاً أو محيطاً معمولاً على قدر البدن أو قدر عضو منه كالجوشن والران والتبان والقفاز وغيرها، ونه ﷺ بالعمائم والبرانس على كل سائر للرأس محيطاً كان أو غيره حتى العصاة فإلها حرام، فإن احتاج إليها لشجة أو صداع أو غيرها شديداً ولزمته الفدية، ونه ﷺ بالحفاف على كل سائر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها، هذا كله حكم الرجال.

وأما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل سائر من غيط وغيره إلا ستر وجهها فإنه حرام بكل سائر، وفي ستر يديها بالتقازين خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي أصحهما تحريمه. ونه ﷺ بالورس والزعفران على ما في معناها وهو الطيب، فيحرم على الرجل والمرأة جميعاً في الإحرام جميع أنواع الطيب، والمراد ما يقصد به الطيب، وأما الفواكه كالأنرج والتفاح وأزهار البراري كالشيع والقيصوم ونحوها فليس بحرام؛ لأنه لا يقصد للطيب.

الحكمة في النهي عن لبس المحيط للمحرم: قال العلماء: والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الإزار والرداء أن يبعد عن الترفه ويتصف بصفة الخاشع الدليل وليتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصيانه لعبادته وامتناعه من ارتكاب المحظورات، وليتذكر به الموت ولباس الأكفان، ويتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي، والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملذاتها ويجتمع همه لمقاصد الآخرة.

٢٧٩١- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا بِرَوْعْرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، وَقَالَ: "مَنْ لَمْ يَجِدْ تَعْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ".

٢٧٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَفُتَيْهٌ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه

- وقوله رضي الله عنه: "إلا أحد لا يجد، التعلين ميلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين" وذكر مسم بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر: "من لم يجد تعزير فلبس خفين" ولم يذكر قطعهما.

أقوال الأئمة في جواز لبس الخفين وعدم جوازه بدون انقطع، ووجوب الفدية على من لبسهما بدون القطع؛ واختلف العلماء في هذين الحديثين فقال أحمد: يجوز لبس الخفين بخافهما، ولا يجب قطعهما؛ لحديث ابن عباس وجابر، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصريح بقطعهما، وزعموا أن قطعهما إضاعة مال.

وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء: لا يجوز لبسهما إلا بعد قطعهما أسفل من الكعبين؛ الحديث ابن عمر، قالوا: وحديث ابن عباس وجابر مطلقان فيجب حملهما على المقطوعين لحديث ابن عمر، فإن المطلق يحمل على المقيد، والزيادة من الثقة مقبولة. وقولهم: إنه إضاعة مال ليس بصحيح؛ لأن الإضاعة إنما تكون فيما هي عنه، وأما ما ورد الشرح به فليس بإضاعة، بل حق يجب الإذعان له، والله أعلم.

ثم اختلف العلماء في لباس الخفين لعدم التعلين هل عليه فدية أم لا؟ فقال مالك والشافعي ومن وافقهما: لا شيء عليه؛ لأنه لو وجبت فدية لبينها رضي الله عنه. وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه الفدية، كما إذا احتاج إلى حلق الرأس بحلقه ويفدي* والله أعلم.

قوله رضي الله عنه: "ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الورس" أجمعت الأمة على تحريم لبسهما لكونهما طيباً، وألقوا بهما جميع أنواع ما يقصد به الضرب.

سبب تحريم الطيب للمحرم: وسبب تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع، ولأنه ينافي تذلل الحاج، فإن الحاج أشعث أغبر، وسواء في تحريم الطيب الرجل والمرأة، وكذا جميع محرمات الإحرام سوى اللباس كما سبق بيانه.

محرمات الإحرام وأقوال الأئمة في لزوم الفدية على من تطيب أو لبس المخبط ناسياً: ومحرمات الإحرام سبعة: اللباس بنقصيه السابق، والطيب، وإزالة الشعر والظفر، ودهن الرأس والحية، وعقد النكاح، والجماع، وسائر =

** قال في فتح الملهم: قلت: وهذا الذي حكاه عن الحنفية قد اختاره الطحاوي رضي الله عنه في معاني الآثار، ورجحه من حيث الأدلة، وعزاه إلى أبي حنيفة وصاحبيه رضي الله عنهم، ولكن قال عليُّ القاري رحمته الله في شرح المشكاة بعد نقل كلامه: "وفي منسك ابن جماعة: وإن شاء قطع الخفين من الكعبين، ولبسهما، ولا فدية عند الأربعة"... وأغرب الطبري =

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: "السَّرَاوِيلُ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، وَالْخَفَانِ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ" يَعْنِي الْمُحْرِمَ.

٢٧٩٣- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

٢٧٩٤- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ

- الاستمناح، حتى الاستمناح والسابع إتلاف الصيد، والله أعلم.

وإذا تطيب أو لبس ما نهي عنه لزمته الفدية، إن كان عامداً بالإجماع، وإن كان ناسياً، فلا فدية عند الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وأوجبها أبو حنيفة ومالك، ولا يجرم المعصفر عند مالك والشافعي، وجرمه الثوري وأبو حنيفة وجعلاه طيباً، وأوجبا فيه الفدية، ويكره لمحرم لبس الثوب المصبوغ بغير طيب، ولا يجرم، والله أعلم.

قوله ﷺ: "السَّرَاوِيلُ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالْخَفَانِ" يعني المحرم، هذا صريح في الدلالة للشافعي والجمهور في جواز لبس السراويل للمحرم إذا لم يجد إزاراً، ومنعه مالك؛ لكونه لم يذكر في حديث ابن عمر السابق. والقصوب بإباحته بحديث ابن عباس هذا مع حديث جابر بعده، أما حديث ابن عمر، فلا حجة فيه؛ لأنه ذكر فيه حالة وجود الإزار، وذكر في حديث ابن عباس وجابر حالة العزم، فلا منافاة، والله أعلم. -

= والثوري والقرطبي وابن حجر جاز، فحكوا عن أبي حنيفة ر.ه. أنه يجب عليه الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين، وهو خلاف المذهب، بل قال في مطلب الفائت: وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب، بل هي منتقدة... وفي رد المحتار: أو ما عزي إلى الإمام من وجوب الفدية إذا قطعهما مع وجود النعلين: خلاف المذهب، كما في شرح الباب "... قلت: فما ظنك بوجوبها إذا قطعتهما مع عدم النعلين؟ (فتح الملهم ٣٦٠/٥ بيروت)

"قال في فتح الملهم: قال القاري ر.ه. "وليس عليه فدية، وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك ج.ه. ليس له لبس السراويل، فقيل: يشقه ويأثر به، ولو لبسه من غير فتق فعليه دم. وقال الرازي: يجوز لبس السراويل من غير فتق عند عدم الإزار، ولا يلزم منه عدم لزوم الدم؛ لأنه قد يجوز ارتكاب المحظور للضرورة مع وجوب الكفارة، كالحلق للأذى، ولبس المخيط للعدو، وقد صرح الطحاوي في الآثار بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة، وليس في الحديث أنه لا يلزمه فتق السراويل، حتى يصير غير مخيط، كما قال به أبو حنيفة؛ قياساً على الخفين. (فتح الملهم ٣٦٣/٥ بيروت).

عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، غَيْرُ شُعْبَةَ وَحَدَّةٍ.

٢٧٩٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْتَرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ".

٢٧٩٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُتَيْةٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، عَلَيْهِ حَبَّةٌ وَعَلَيْهَا خُلُوقٌ*، - أَوْ قَالَ: أَثَرُ صُفْرَةٍ - فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ قَالَ: وَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ فَسُتِرَ بِثَوْبٍ، وَكَانَ يَعْلى يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، قَالَ: فَقَالَ: أَمْسِرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ؟ قَالَ: فَرَفَعَ عُمُرُ طَرَفِ الثَّوْبِ، فَتَنَظَرْتُ إِلَيْهِ، لَهُ غَطِيطٌ، - قَالَ: وَأَخْبَسَهُ قَالَ: - كَغَطِيطِ الْبَكْرِ - قَالَ: فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: "أَلَيْسَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ - أَوْ قَالَ: أَثَرُ الْخُلُوقِ - وَاخْلَعْ عَنْكَ حُبَّتَكَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَتَتْ صَانِعٌ فِي حَاجَتِكَ".

- شرح الكلمات: قوله: "وهو بالجعرانة" فيها لغتان مشهورتان إحداهما: إسكان العين وتخفيف الراء. والثانية: كسر العين وتشديد الراء، والأولى أفصح، وهما قال الشافعي وأكثر أهل اللغة، وهكذا اللغتان في تخفيف الحديبية وتشديدها، والأفصح التخفيف، وبه قال الشافعي وموافقه.

قوله: "عليه حبة وعليها خلوق" هو بفتح الخاء، وهو نوع من الطيب يعمل فيه زعفران. قوله: "له غطيط" هو كصوت النائم الذي يردده مع نفسه. قوله: "كغطيط البكر" هو بفتح الباء وهو الفقي من الإبل. قوله: "فلما سري عنه" هو بضم السين وكسر الراء المشددة، أي أزيل ما به وكشف عنه، والله أعلم. فوائد الحديث: قوله ﷺ للسائل عن العمرة: "اغسل عنك أثر الصفرة" فيه: تحريم الطيب على المحرم ابتداءً ودواماً؛ لأنه إذا حرم دواماً، فلا ابتداء أولى بالتحريم. وفيه: أن العمرة يحرم فيها من الطيب واللباس وغيرها من المحرمات السبعة السابقة ما يحرم في الحج. وفيه: أن من أصابه طيب ناسياً، أو جاهلاً، ثم علم وجبت عليه المبادرة إلى إزالته. -

* قوله: "عليه حبة وعليها خلوق" أي لا على الجبهة فقط، بل وعلى بدن الرجل أيضاً، وهو الذي أمر الرجل بفسله لا ما على الجبهة؛ لأن النزاع يكفي فيه.

٢٧٩٧- (٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أُمِّي النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجَحْرَانَةِ، وَأَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَيْهِ مُقْطَعَاتٌ - يَعْنِي جُبَّةً -، وَهُوَ مُتَضَمِّحٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ: إِنِّي أُحْرِمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَعَلَيَّ هَذَا، وَأَنَا مُتَضَمِّحٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ؟" قَالَ: أَتَرِغُ عَنِّي هَذِهِ الثَّيَابَ، وَأَغْسِلُ عَنِّي هَذَا الْخُلُقَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ، فَاصْتَعُ فِي عُمْرَتِكَ".

وهو: أن من أصابه في إحرامه طيب ناسياً أو جاهلاً لا كفارة عليه، وهذا مذهب الشافعي، وبه قال عطاء والثوري وإسحاق وداود، وقال مالك وأبو حنيفة والمزني وأحمد في أصح الروايتين عنه: عليه الفدية،** لكن الصحيح من مذهب مالك أنه إنما تجب الفدية على المتطيب ناسياً أو جاهلاً، إذا طال له عليه، والله أعلم. قوله ﷺ: "واصنع عند حجتك دليل مالك رأي حنيفة والشافعي والجمهور أن المحرم إذا صار عليه يحيط بزعره ولا يلزمه شقه. وقال الشعبي والنخعي: لا يجوز زعره؛ لئلا يصير مغتبطاً رأسه، بل يلزمه شقه. وهذا مذهب ضعيف. قوله ﷺ: "واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك" معناه: من اجتناب المحرمات، ويحتمل أنه أراد مع ذلك الطواف والسعي والحلق بصفاتها وهيئتها، وإظهار التلبية وغير ذلك مما يشترك فيه الحج والعمرة، وبخاص من عمومهما ما لا يدخل في العمرة من أفعال الحج، كالوقوف والرمي والمبيت. يعني ومزدلفة وغير ذلك، وهذا الحديث ظاهر في أن هذا السائل كان عالماً بصفة الحج دون العمرة، فلهذا قال له ﷺ: "واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك".

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دليل للقاعدة المشهورة أن القاضي والمنقضي إذا لم يعلم حكم المسألة، أمسك عن جوابها حتى يعلمه أو يظنه بشرطه. وفيه: أن من الأحكام التي ليست في القرآن ما هو بوحى لا يتلى، وقد يستدل به من يقول من أهل الأصول: إن النبي ﷺ لم يكن له الاجتهاد وإنما كان يحكم بوحى ولا دلالة فيه؛ لأنه يحتمل أنه ﷺ لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك، أو أن الوحي يدره قبل تمام الاجتهاد، والله أعلم. قوله: "وكان يعلى يقول: وددت أن أرى النبي ﷺ وقد نزل عليه الوحي، فقال: أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ؟" هكذا هو في جميع النسخ "فقال: أيسرك"، ولم يبين القائل من هو، ولا سبق له ذكره، وهذا القائل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما بينه في الرواية التي بعد هذه.

** قال في فتح الملهم: وأجاب ابن المنير في الحاشية: بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الحجته كان قبل نزول الحكم؛ ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي. قال: ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم؛ فلهذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى، بخلاف من لبس إلا جاهلاً؛ فإنه جهل حكماً استقر، وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه؛ لكونه مكلفاً به، وقد تمكن من تعلمه. (فتح الملهم ٣٦٥/٥ بيروت)

٢٧٩٨ - (١٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ
 ابْنِ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ - وَاللَّفْظُ
 لَهُ -: أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ
 يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ،
 فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْفَرَانَةِ، وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ عَلَيْهِ، مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ،
 فِيهِمْ عُمَرُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جَبَّةٌ صُوفٍ، مُتَضَمِّعٌ بِطِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَرَى
 فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جَبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ بِطِيبٍ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، ثُمَّ سَكَتَ،
 فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ إِلَى يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: تَعَالِ، فَجَاءَ يَعْلَى، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ
 مُخْمَرٌ الْوَجْهَ، يَغِطُّ سَاعَةً، ثُمَّ سَرَّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: "أَيُّنَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَنْفَاسًا؟" فَالْتَمَسَ
 الرَّجُلُ، فَجِئَءَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَمَّا الطِّيبُ الَّذِي بِكَ، فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَأَمَّا الْجَبَّةُ،
 فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمُرَتِكَ، مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ".

٢٧٩٩ - (١١) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعُمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ -
 قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ
 صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْفَرَانَةِ، قَدْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ،

- شرح الغريب: قوله: 'وعليه مقطعات' هي بفتح الطاء المشددة؛ وهي الثياب المخيطة، وأوضحه بقوله: يعني
 جبة. قوله: "متضمخ" هو بالضاد والحاء للمعممين، أي مثلوث به مكبر منه. قوله: "مخمر الوجه يغط" هو بكسر
 العين، وسبب ذلك شدة الوحي وهوله. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سُلِّقْنَا غُيُوبًا﴾ (المزمل: ٥)
 قوله ﷺ: "أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات" إنما أمر بالثلاث مبالغة في إزالة لونه وريحه، والواجب
 الإزالة، فإن حصلت عمرة كفت، ولم تجب الزيادة، ولعل الطيب الذي كان على هذا الرجل كثير، ويؤيده قوله:
 "متضمخ"، قال القاضي: ويحتمل أنه قال له ثلاث مرات: "اغسله" فكرر القول ثلاثاً، والصواب ما سبق، والله أعلم.
 ضبط الأسماء: قوله: "عقبة بن مكرم" هو بفتح الراء. قوله في بعض هذه الرواية: "صفوان ابن يعلى بن أمية" وفي
 بعضها: "ابن منية" وهما صحيحان، فأمية أبو يعلى، ومنية أم يعلى، وقيل: حديثه، والمشهور الأول، فنسب تارة
 إلى أبيه، وتارة إلى أمه، وهي "منية" بضم الميم بعدها نون ساكنة. قوله: "حدثنا رباح" هو بالباء الموحدة.

وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ*، وَعَلَيْهِ حُبَّةٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، وَأَنَا كَمَا تَرَى، فَقَالَ: "انْرِغْ عَنْكَ الْحُبَّةَ، وَاغْسِلْ عَنْكَ الصَّفْرَةَ. وَمَا كُنْتَ صَاحِبًا فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ".

٢٨٠٠ - (١٢) وَخَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ حُبَّةٌ، بِهَا أَثَرٌ مِنْ خَلْقٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَفْعَلُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، وَكَانَ عَمْرٌ يَسْتَرُهُ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، يُظَلُّهُ، فَقُلْتُ لِعُمَرَ رضي الله عنه: إِنِّي أَحِبُّ، إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، أَنْ أُدْخِلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ، فَلَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، خَمَرَهُ عَمْرٌ رضي الله عنه بِالثَّوْبِ، فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: "أَيْنَ السَّائِلُ أَنْفًا عَنِ الْعُمْرَةِ؟" فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ: "انْرِغْ عَنْكَ حُبَّتَكَ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلْقِ الَّذِي بِكَ، وَافْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ، مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجِّكَ".

قوله: "فَسَكَتَ عَنْهُ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ" أي م يرد جوابه. قوله: "خَمَرَهُ عَمْرٌ بِالثَّوْبِ" أي غطاه، وأما إدخال يعلو رأسه ورؤيته النبي ﷺ في تلك الحال، وإذن عمر له في ذلك، فكله محمول على أنهم علموا من النبي ﷺ أنه لا يكره الإطلاع عليه في ذلك الوقت وتلك الحال؛ لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حالة الوحي الكريم، والله أعلم.

* قوله: "وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ" هو اسم فاعل من التصفير، ولحيته بالنصب مفعول به.

٢ - باب مواقيت الحج والعمرة

٢٨٠١ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفَاهُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُحَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْحُحَيْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، قَالَ: "فَهُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْنِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ ذُوهُنَّ فِيمَنْ أَهْنِيهِ، وَكَذَا فَكَذَلِكَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا".

٢ - باب مواقيت الحج والعمرة

محمل الباب: ذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث: حديث ابن عباس أكملها؛ لأنه صرح فيه بتقوله المواقيت الأربعة عن رسول الله ﷺ. فلهذا ذكره مسلم في أول الباب. ثم حديث ابن عمر؛ لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن بل بلغه بلاغاً، ثم حديث جابر؛ لأن أبا الزبير قال: أحسب جابراً رفعه، وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعاً. ضبط المواقيت وشرحها: فوقف رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذَا الْحُحَيْفَةِ، بضم الحاء المهيطة وبالفاء، وهي أبعد المواقيت من مكة، بينهما نحو عشر مراحل أو تسع، وهي قرية من المدينة على نحو ستة أميال منها، ولأهل الشام الحُحَيْفَةُ، وهي ميقات لهم، ولأهل مصر، وهي بجميم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة. قيل: سميت بذلك؛ لأن السيل أححفها في وقت، ويقال لها: "مهيعة" بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح المثناة تحت، كما ذكره في بعض روايات مسلم، وحكى القاضي عياض عن بعضهم كسر الهاء، والصحيح المشهور إسكانها، وهي على نحو ثلاث مراحل من مكة على طريق المدينة، ولأهل اليمن "يللمم" بفتح المثناة تحت واللامين، ويقال أيضاً: "اللمم" بضمزة بدل الياء، لغتان مشهورتان، وهو جبل من جبال هامة، على مرحلتين من مكة، ولأهل نجد قَرْنَ الْمَنَازِلِ بفتح النون وإسكان الراء، بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والأحاديث وغيرهم، وغبط الجوهري في "صحاحه" فيه غلطين فاحشين، فقال: بفتح الراء، وزعم أن أويساً القرني رضي الله عنه منسوب إليه، والصواب إسكان الراء، وأن أويساً منسوب إلى قبيلة معروفة يقال لهم: "سو قرن" وهي بطن من مراد، القبيلة المعروفة، ينسب إليها المرادي، وقرن المنازل على نحو مرحلتين من مكة قالوا: وهو أقرب المواقيت إلى مكة.

وأما "ذات عرف" بكسر العين، فهي ميقات أهل العراق، واختلف العلماء هل صارت ميقاتهم بتوقيت النبي ﷺ أم باجتهاد عمر بن الخطاب؟ وفي المسألة وجهان لأصحاب الشافعي: أصحهما: وهو نص الشافعي رضي الله عنه في "الأم" بتوقيت عمر رضي الله عنه، وذلك صريح في صحيح البخاري، ودليل من قال بتوقيت النبي ﷺ حديث جابر؛ لكنه غير ثابت لعدم حزمه برفعه، وأما قول اندر فطحي: إنه حديث ضعيف؛ لأن العراق لم تكن فتحت في زمن النبي ﷺ، =

= فكلامه في تضعيفه صحيح، ودليله ما ذكرته، وأما استدلاله لضعفه بعدم فتح العراق ففاسد؛ لأنه لا يتمتع أن يخبر به النبي ﷺ به نعلمه بأنه سيفتح، ويكون ذلك من معجزات النبي ﷺ والإخبار بالمغيبات المستقبلات، كما أنه ﷺ وقت لأهل الشام الجحفة في جميع الأحاديث الصحيحة، ومعلوم أن الشام لم يكن فتح حينئذ، وقد ثبت الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه أخير بفتح الشام واليمن والعراق، وألم يأتون إليهم ييسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وأنه ﷺ أخير بأنه زويت له مشارق الأرض ومغاربها، وقال: "سيفك ملك أمي ما زوي لي منها، ولهم سيفتحون مصر، وهي أرض يذكر فيها القديرات، وأن عيسى عليه السلام ينزل عنى المنارة البيضاء شرقي دمشق، وكل هذه الأحاديث في الصحيح، وفي الصحيح من هذا القليل ما يطول ذكره، والله أعلم.

كلام الأئمة فيمن جاوز الميقات ثم أحرم: وأجمع العلماء على أن هذه المواقيت مشروعة، ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور: هي واجبة لو تركها وأحرم بعد مجاورتها أثم، ولزمه دم، وصح حجه. وقال عطاء والنخعي: لا شيء عليه. وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجه.

وفائدة المواقيت: أن من أراد حجاً أو عمرة حرم عليه مجاوزتها بغير إحرام، ولزمه الدم كما ذكرنا. قال أصحابنا: فإن عاد إلى الميقات قبل التلبس بنسك، سقط عنه الدم، وفي المراد بهذا النسك خلاف منتشر، وأما من لا يريد حجاً، ولا عمرة فلا يلزمه الإحرام لدخول مكة على الصحيح من مذهبي، سواء دخل الحاجة تتكرر كحطاب وحشاش وصباد ونحوهم، أو لا تتكرر كتجارة وزبارة ونحوها، وللشافعي قول ضعيف أنه يجب الإحرام بحج أو عمرة إن دخل مكة، أو غيرها من الحرم لما لا يتكرر بشرط سبق بيانه في أول كتاب الحج. ** وأما من مر بالميقات غير مرید دخول الحرم، بل الحاجة دونه، ثم بدا له أن يحرم، فيحرم من موضعه الذي بدا له فيه، فإن جاوزه بلا إحرام ثم أحرم أثم ولزمه الدم، وإن أحرم من الموضع الذي بدا له أجزاءه ولا دم عليه، ولا يكلف الرجوع إلى الميقات، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أحمد وإسحاق: يلزمه الرجوع إلى الميقات. قوله: "وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن" هكذا وقع في أكثر النسخ "قرن" من غير ألف بعد النون، وفي بعضها "قرناً" بالألف وهو الأجود؛ لأنه موضع، واسم لجبل فوجب صرفه، والذي وقع بغير ألف يقرأ متوناً، وإنما حذفوا الألف كما جرت عادة بعض المحدثين يكتوبون يقول: سمعت أنس بغير ألف، ويقرأ بالتثنية، ويحتمل على بعد أن يقرأ "قرن" منصوباً بغير تنوين، ويكون أراد به البقعة، فيترك صرفه. =

** قال في فتح الملهم: ومذهب عطاء بن أبي رباح، والليث بن سعد، والثوري وأبي حنيفة وأصحابه، ومالك - في رواية، وهي قوله الصحيح - والشافعي في المشهور عنه - وأحمد، وأبي ثور، والحسن بن حي: لا يصلح لأحد كان منزله من وراء الميقات إلى الأمصار أن يدخل مكة إلا بالإحرام، فإن لم يفعل أساء، ولا شيء عليه عند الشافعي وأبي ثور، وعند أبي حنيفة عليه حجة أو عمرة. (فتح الملهم ٣٧١/٥ بيروت)

٢٨٠٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْحُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ، قَرْنَ الْمَنَازِلِ، لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، وَقَالَ: "هُنَّ لَهُمْ، وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ،* وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أَتَشَأُ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ، مِنْ مَكَّةَ".

٢٨٠٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْحُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ".

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ".

- قوله ﷺ: "فهن هن ومن أتى عليهم من غير أهلهن" قال القاضي: كذا جاءت الرواية في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة، قال: ووقع عند بعض رواة البحاري ومسلم: "فهن لهم"، وكذا رواه أبو داود وغيره، وكذا ذكره مسلم من رواية ابن أبي شيبة وهو الوجه؛ لأنه ضمير أهل هذه المواضع، قال: ووجه الرواية المشهورة أن الضمير في "هن" عائذ على المواضع والأقطار المذكورة، وهي المدينة والشام واليمن ونجد، أي هذه المواقيت هذه الأقطار، والمراد لأهلها، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله ﷺ: "ومن أتى عليهم من غير أهلهن" معناه: أن الشامي مثلاً إذا مر بميقات المدينة في ذهابه، لزمه أن يحرم من ميقات المدينة، ولا يجوز له تأخيره إلى ميقات الشام الذي هو الححفة، وكذا الباقي من المواقيت وهنا لا خلاف فيه. ** -

* قوله: "ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ" أي فمن كان دون المذكور من المواقيت، أي ورائها وداخلها فمن حيث أنشأ، أي ابتداء السفر.

** قوله: "ومن أتى عليهم" إلخ: أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة، ويدخل في ذلك من دخل بنداً ذات ميقات، ومن لم يدخل. فالذي لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين. والذي يدخل فيه خلاف، كالشامي إذا أراد الحج، فدخل المدينة، فميقاته ذو الحليفة؛ لاحتيازه عليها، ولا يؤخر حتى يأتي الححفة التي هي ميقاته الأصلي، فإن أصر أساء، ولزمه دم عند الجمهور، وأطلق الثوري الاتفاق، ونفى الخلاف في شرحه لمسلم والمذهب في هذه المسألة، فلعنه أراد في مذهب الشافعي رحمه الله، وإلا فالمعروف عند المالكية أن الشامي - مثلاً - إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصلي - وهو الححفة - جاز له ذلك، وإن كان الأفضل خلافه. وبه قال الحنفية، وأبو ثور، وابن المنذر، من الشافعية. كذا في الفتح. (فتح المنهم ٣٧٠/٥ بيروت)

٢٨٠٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: يَقُولُ "مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ". قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه وَزَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: - وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُ - قَالَ: "وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَنُ".

٢٨٠٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ".

= قوله ﷺ: "فمن كان دونهن فمن أهلها" هذا صريح في أن من كان مسكنه بين مكة والميقات فيمقاته مسكنه، ولا يلزمه الذهاب إلى الميقات، ولا يجوز له تجاوز مسكنه بغير إحرام، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا بمأخذ فقال: فيمقاته مكة بنفسها.

قوله ﷺ: "فمن كان دونهن فمن أهلها" وكذا فكذلك حتى أهل مكة يهتدون منها" هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، ومعناه: وهكذا فهكذا من تجاوز مسكنه الميقات حتى أهل مكة يهتدون منها، وأجمع العلماء على هذا كله، فمن كان في مكة من أهلها أو وارداً إليها وأراد الإحرام بالحج، فيمقاته نفس مكة، ولا يجوز له ترك مكة والإحرام بالحج من خارجها، سواء الحرم والحل، هذا هو الصحيح عند أصحابنا.

وقال بعض أصحابنا: يجوز له أن يحرم به من الحرم، كما يجوز من مكة؛ لأن حكم الحرم حكم مكة، والصحيح الأول هذا الحديث. قال أصحابنا: ويجوز أن يحرم من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج عن نفس المدينة وسورها، وفي الأفضل قولان: أحدهما: من باب داره. والثاني: من المسجد الحرام تحت الميزاب، والله أعلم.

وهذا كله في إحرام المكي بالحج، والحديث إنما هو في إحرامه بالحج. وأما ميقات المكي للعمرة فأدى الخل لحديث عائشة رضي الله عنها: "أن النبي ﷺ أمرها في العمرة أن تخرج إلى الشعيب. وتحرم بالعمرة منه، والتعميم في ظرف =

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَأَخْبَرْتُ أَنَّهُ قَالَ: "وَيْهَلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ".

٢٨٠٦ - (٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ - ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ: أَرَاهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

٢٨٠٧ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْحُحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ". قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَذَكَرَ لِي "وَكَمْ أَسْمَعَ" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَيْهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ".

٢٨٠٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَنَهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ: "مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْحُحْفَةُ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عَرَفٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ".

- الخ، والله أعلم. قوله ﷺ: "مهْلُ أهل المدينة" هو بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام، أي موضع إهلاكهم. قوله: "قال عبد الله بن عمر وزعموا" أي قالوا، وقد سبق في أول الكتاب أن الزعم قد يكون بمعنى القول المحقق. قوله: "أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال: سمعته، ثم انتهى فقال: أراه يعني النبي ﷺ" معنى هذا الكلام: أن أبا الزبير قال: سمعت جابراً، ثم انتهى أي وقف عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ وقال: "أراه" بضم الهمزة، أي أظنه رفع الحديث، فقال: "أراه يعني النبي ﷺ" كما قال في الرواية الأخرى: "أحسبه رفع إلى النبي ﷺ"، وقوله: "أحسبه رفع، لا يحتاج بهذا الحديث مرفوعاً؛ لكونه ثم يحرم برفعه".

قوله في حديث جابر: "مهمل أهل العراق من ذات عرق" هذا صريح في كونه ميقات أهل العراق، لكن ليس رفع الحديث ثابتاً كما سبق، وقد سبق الإجماع على أن ذات عرق ميقات أهل العراق ومن في معناهم، قال الشافعي: ولو أهلوا من العقيق كان أفضل، والعقيق أبعد من ذات عرق بقليل، فاستحبته الشافعي؛ لأكثر فيه، -

سواله قيل: إن ذات عرق كانت أولاً في موضعه، ثم حولت وقربت إلى مكة، والله أعلم.

بيان موافقت الحج والعمرة بالزمان: وأعلم أن للحج ميقات مكان، وهو ما سبق في هذه الأحاديث، وميقات زمان، وهو شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة، ولا يجوز الإحرام بالحج في غير هذا الزمان، هذا مذهب الشافعي، ولو أحرم بالحج في غير هذا الزمان لم يتعقد حجاً، وانعقد عمرة، وأما العمرة: فيجوز الإحرام بها، وفعلها في جميع السنة، ولا يكره في شيء منها، لكن شرطها أن لا يكون في الحج ولا مقيماً على شيء من أفعاله ولا يكره تكرار العمرة في السنة، بل يستحب عندنا وعند الجمهور؛ وكره تكرارها في السنة ابن سيرين ومالك، ويجوز الإحرام بالحج مما فوق الميقات أبعد من مكة، سواء دويرة أهله وغيرها، وأيها أفضل؟ فيه قولان للشافعي أصحهما: من الميقات أفضل؛ للاقتداء برسول الله ﷺ، والله أعلم.

٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها

٢٨٠٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّحِمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ".

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَزِيدُ فِيهَا: تَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ بِإَيْدِكَ وَالْعَمَلُ.

٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها

شرح كلمة (لبيك): قال القاضي: قال المازري: التلبية مشاة للكثير والميالة، ومعناه إجابة بعد إجابة ولزوماً لطاعتك، فنتى للتوكيد لا تلبية حقيقية، بمنزلة قوله تعالى: ﴿إِنِّي إِذْأَنفَسْتُ نَفْسِي﴾ (المائدة: ٦٤) أي نعمته، على تأويل اليد بالنعمة هنا، ونعم الله تعالى لا تحصى. وقال يونس بن حبيب البصري: "لبيك" اسم مفرد لا مشي، قال: وأنه إنما انقلبت ياء؛ لاتصاها بالضمير كـ "لدي"، وعلى مذهب سيبويه أنه مشي بدليل قلبها ياء مع المنظر، وأكثر الناس على ما قاله سيبويه.

قال ابن الأبياري: ثنوا "لبيك" كما ثنوا "حنانيك" أي تحننا بعد تحنن، وأصل "لبيك": "لبسك"، فاستغلوا الجمع بين ثلاث باءات، فأبدلوا من الثالثة ياء كما قالوا: من الغن "تظنبت" والأصل "تظننت"، واختلفوا في معنى "لبيك" واشتقاقها، فقيل: معناها اتجاهي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: داري تلب دارك، أي تواجهاها، وقيل: معناها محبي لك مأخوذ من قولهم: امرأة لبة إذا كانت محبة لولدها عاطفة عليه، وقيل: معناها إخلاص لك مأخوذ من قولهم: "حب لباب" إذا كان خالصاً عضواً، ومن ذلك "لب الطعام ولبابة"، وقيل: معناها "أنا مقيم على طاعتك وإجابتك" مأخوذ من قولهم: "لب الرجل بالمكان واللب" إذا أقام فيه، قال ابن الأبياري: وهذا قال الخليل. قال القاضي: قيل: هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿وَوَلِّدْنِي فِي النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ (الحج: ٢٧) وقال إبراهيم الحربي في معنى "لبيك" أي قرباً منك وطاعة، والإلباب القرب، وقال أبو نصر: معناه أنا ملب بين يديك، أي خاضع، هذا آخر كلام القاضي.

قوله: "لبيك إن الحمد والنعمة" يروى بكسر الهمزة من إن وقتحها وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة، قال الجمهور: الكسر أجود، قال الخطابي: الفتح رواية العامة، وقال ثعلب: الاختيار الكسر، وهو الأجود في المعنى من الفتح؛ لأن من كسر جعل معناه: أن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتح قال معناه: لبك لهذا السبب. قوله: "والنعمة لك" المشهور فيه نصب النعمة، قال القاضي: ويجوز رفعها على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً، قال ابن الأبياري: وإن شئت جعلت خبر إن محذوفاً تقديره: إن الحمد لك والنعمة مستفزة لك.

٢٨١٠ - (٢) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَنَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَحُمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَأْسُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَنْسَجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، أَهْلَ فَقَالَ: "لَيْتَكَ اللَّهُمَّ! لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ".

قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: هَذِهِ تَلِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
قَالَ: قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَيْتَكَ لَيْتَكَ وَسَعْدَتِكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدِكَ، لَيْتَكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٨١١ - (٣) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: تَلَقَّيْتُ التَّلِيَّةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.
٢٨١٢ - (٤) وَخَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: فَإِنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْنُ مُلْبِداً يَقُولُ: "لَيْتَكَ اللَّهُمَّ! لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ،

= وقوله: "وسعديك" قال القاضي: إعرابها وتنبيها كما سبق في "لبيك" ومعناه: مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.
قوله: "والخير بيدك" أي الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله.

قوله: "والرغب، إليك والعمل" قال القاضي: قال المازري: يروى بفتح الراء والمد، ويضم الراء مع القصر، ونظيره العلما والعلباء، والنعمى والنعماء. قال القاضي: وحكى أبو علي فيه أيضاً الفتح مع القصر "الرغى" مثل "سكرى" ومعناه هنا: الطيب والمسألة إلى من يده الخير، وهو المقصود بالعمل المستحق للعبادة.
قوله: "عن ابن عمر تلقفت التلبية" هو بقاء ثم فاء، أي أخذتها بسرعة، قال القاضي: وروى "تلقفت" بالنون، قال: والأول رواية الجمهور، قال: وروى "تلقبت" بالياء ومعانيها متقاربة.

معنى الإهلال والتليد: قوله: "أهل فتال: لبيك اللهم لبيك" قال العلماء: "الإهلال": رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام، وأصل الإهلال في اللغة: رفع الصوت، ومنه استهن المولود، أي صاح، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ أَهْلًا بِهِ لغير الله﴾ (البقرة: ١٧٣) أي رفع الصوت عند ذبحه بغير ذكر الله تعالى، وسمى الهلال هلالاً؛ لرفعهم الصوت عند رؤيته.

لَا شَرِيكَ لَكَ" لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.

وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ، أَهَلَ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يُهَلُّ بِإِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، وَيَقُولُ: لَيْتَكَ اللَّهُمَّ! لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، لَيْتَكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٨١٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبِمَامِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ يَعْنِي ابْنَ عَمَارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلَكُمْ! قَدْ قَدْ" * فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ.

- قوله: "سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً" فيه استحباب تلييد الرأس قبل الإحرام، وقد نص عليه الشافعي وأصحابنا، وهو موافق للحديث الآخر في الذي خر عن غيره، فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً، قال العلماء: التلييد ضم الرأس بالضمغ أو الخطمي وشبههما مما يضم الشعر، ويلزق بعضه ببعض، ويمنعه التمحط والقمل، فيستحب لكونه أرفع به.

قوله: "كان المشركون يقولون: لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيْلَكُمْ! قَدْ قَدْ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ" * يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت "فقلوه ﷺ": "قد قد" قال القاضي: روي بإسكان الدال وكسرها مع التنوين ومعناه: كفاكم هذا الكلام، فاقصروا عليه ولا تزيدوا، وهنا انتهى كلام النبي ﷺ، ثم عاد الراوي إلى حكاية كلام المشركين فقال: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ إِلَى آخِرِهِ. معناه: أنهم كانوا يقولون هذه الجملة، وكان النبي ﷺ يقول: اقصروا على قولكم: "لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ" والله أعلم.

* قوله: "وَيْلَكُمْ قَدْ قَدْ" كقَط وزناً ومعنى، وروي منوناً، وقوله: "إِلَّا شَرِيكًا" متعلق بمقول الكفرة، وقوله: "قَالَ، فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ": قَدْ قَدْ" معترض للتنبية على أن رسول الله ﷺ يقول لهم ذلك بين الاستثناء وما قبله، قبل أن يتكلموا بالاستثناء - والله تعالى أعلم - وقولهم: "تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ" كلمة ما تحتل أمّا نافية أو موصولة عطف على مفعول تَمْلِكُهُ، والله تعالى أعلم.

** قَالَ فِي فَحْهِ الْمَلْهُم: قوله: "وَمَا مَلَكَ" إلخ. ما نافية. وقيل: موصولة، عطف على مفعول تَمْلِكُهُ.

حكم التلبية عند أهل العلم: وأما حكم التلبية فأجمع المسمون على أنها مشروعة، ثم اختلفوا في إيجابها، فقال الشافعي وآخرون: هي سنة ليست بشرط لصحة حج ولا بواجبة، فلو تركها صح حجه ولا دم عليه، لكن فاتته الفضيلة. وقال بعض أصحابنا: هي واجبة نحر بالدم، ويصح الحج بدونها.

وقال بعض أصحابنا: هي شرط لصحة الإحرام قال: ولا يصح الإحرام، ولا الحج إلا بها، والصحيح من مذهبنا ما قدمناه عن الشافعي، وقال مالك: ليست بواجبة، ولكن لو تركها لزمه دم وصح حجه. قال الشافعي ومالك: يتعقد الحج بالنية بالقلب من غير لفظ، كما يتعقد الصوم بالنية فقط. وقال أبو حنيفة: لا يتعقد إلا بانضمام التلبية أو سوق المني إلى النية. قال أبو حنيفة: ويجزئ عن التلبية ما في معناها من التسييح (التهليل) وسائر الأذكار، كما قال هو أن التسييح وغيره يجزئ في الإحرام بالصلاة عن التكبير، والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب رفع الصوت بالتلبية بحيث لا يشق عليه، والمرأة ليس لها الرفع؛ لأنه يخاف الفتنة بصوتها، ويستحب الإكثار منها لاسيما عند تغاير الأحوال، كإقبال الليل والنهار، والصعود والهبوط، واجتماع الرفاق، والقيام والعود والركوب والنزول، وأدبار الصلوات، وفي المساجد كلها، والأصح أنه لا يلي في الطواف والسعي؛ لأن لهما أذكراً مخصوصة. ويستحب أن يكرر التلبية كل مرة ثلاث مرات فأكثر، وبوالها ولا يقطعها بكلام، فإن سلم عليه رد السلام باللفظ، وبكره السلام عليه في هذه الحال، وإذا لم يرد على رسول الله ﷺ، وسأل الله تعالى ما شاء لنفسه، ومن أحبه للمسلمين، وأفضه سؤال الرضوان والخلة والاستعانة من النار، وإذا رأى شيئاً يعجبه قال: ليك إن العيش عيش الآخرة.

بيان انتهاء التلبية: ولا تزال التلبية مستحبة للحاج حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر، أو يطوف طواف الإفاضة إن قدمه عليها، أو أخلق عد من يقول: الحق نك، وهو الصحيح، وتُسَنَّبُ للعمرة حتى يشرع في الطواف، وتستحب النية للمحرم مطلقاً سواء الرجل والمرأة والمحدث والجنب والحائض لقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: 'صنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوي'.

= قوله: 'يقولون هذا' إلخ: هذا قول ابن عباس، أي يقول المشركون هذا القول، وهو قوقهم: 'إلا شريكاً' مع ما قبله وما بعده. (فتح الملهم ٣٨٢/٥ بيروت)

[٤ - باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة]

٢٨١٤ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ ﷺ يَقُولُ: يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي ذَا الْحَلِيفَةِ.

٢٨١٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا خَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ إِذَا قِيلَ لَهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْبَيْدَاءِ، قَالَ: الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّحْرَةِ، حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ.

٤ - باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة

قوله عن ابن عمر: "قال يبدأكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد يعني ذا الحليفة". وفي الرواية الأخرى: "ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند الشحرة حين قام به بغيره". تعيين البيداء ومعناها: قال العلماء: هذه البيداء هي الشرف الذي قدام ذي الحليفة إلى جهة مكة، وهي بقرب ذي الحليفة، وصحت ببداء؛ لأنه ليس فيها بناء ولا أثر، وكل مفازة تسمى ببداء، وأما هنا، فأمراد بالبيداء ما ذكرناه. وقوله: "تكذبون فيها" أي تقولون: إنه ﷺ أحرم منها، ولم يحرم منها، وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذي الحليفة، ومن عند الشحرة التي كانت هناك، وكانت عند المسجد، وسماهم ابن عمر كاذبين؛ لأنهم أخبروا بالشيء على خلاف ما هو.

بيان معنى الكذب: وقد سبق في أول هذا الشرح في مقدمة صحيح مسلم: أن الكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، سواء تعمده أم غلط فيه أو سهواً.

وقالت المعتزلة: يشترط فيه العمدية، وعندنا أن العمدية شرط لكونه إثماً لا لكونه يمسى كذباً. فقول ابن عمر جار على قاعدتنا، وفيه أنه لا بأس بإطلاق هذه اللفظة، وفيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة، ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى البيداء، وهذا قال جميع العلماء، وفيه أن الإحرام من الميقات أفضل من ديرة أهله؛ لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه.

فإن قيل: إنما أحرم من الميقات؛ لبيان الجواز. قلنا: هذا غلط؛ لوجهين: أحدهما: أن البيان قد حصل بالأحاديث الصحيحة في بيان اوقافيت. والثاني: أن فعل رسول الله ﷺ إنما يحمل على بيان الجواز في شيء يتكرر فعله كثيراً، فيفعله مرة أو مرات على الوجه الخاطئ، لبيان الجواز، ويواطىء غالباً على فعله على أكمل وجهه، وذلك كالوضوء مرة ومرتين وثلاثاً كله ثابت، والكثير أنه ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً. وأما الإحرام بالحج، فلم يتكرر، وإنما -

- جرى منه سنة مرة واحدة، فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه، والله أعلم.

قوله: "كان رسول الله ﷺ يركع بذي الحليفة ركعتين ثم إذا استوت به الباقية قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل".
فقهاء الحديث: فيه استحباب صلاة الركعتين عند إرادة الإحرام، وبصليهما قبل الإحرام، ويكونان نافعة، هذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي وغيره من الحسن البصري: أنه استحباب كونهما بعد صلاة فرض قال: لأنه روى أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والصواب ما قاله الجمهور وهو ظاهر الحديث. قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: وهذه الصلاة سنة لو تركها فائتة بالقبض، ولا إثم عليه ولا دم. قال أصحابنا: فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات المنهي فيها عن الصلاة لم يصلهما، هذا هو المشهور، وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يصلهما فيه لأن سببهما إرادة الإحرام، وقد وجد ذلك، وأما وقت الإحرام: فسنذكره في الباب بعده، إن شاء الله تعالى.

[٥ - باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته متوجها إلى مكة ...]

٢٨١٦ - (١) وَخَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا قَالَ: مَا هُنَّ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّيِّيَّةَ، وَرَأَيْتَكَ تَصْنَعُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتَكَ، إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ، أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ، وَلَمْ تُهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَأَمَّا النَّعَالَ السَّيِّيَّةَ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلِلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

٥ - باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته متوجها إلى مكة لا عقب الركعتين

قوله في هذا الباب عن ابن عمر قال: "فإن لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته". وقال في الحديث السابق: ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل، وفي الحديث الذي قبله: "كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل" وفي رواية: "حين قام به بعيره" وفي رواية: "هل حين تستوي به راحلته قائمة". أقوال الأئمة في أفضلية الإحرام بعد الركعتين قبل القيام: هذه الروايات كلها متفقة في المعنى، وانبعاتها هو استواؤها قائمة، وفيها دليل لمالك والشافعي والجمهور أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته.

وقال أبو حنيفة: يحرم عقب الصلاة، وهو جالس قبل ركوب دابته، وقبل قيامه، وهو قول ضعيف للشافعي. وفيه حديث من رواية ابن عباس لكنه ضعيف. ** وفيه أن التلبية لا تقدم على الإحرام.

قوله: 'عن عبيد بن جريج أنه قال لابن عمر: "رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها"' إلى آخره.

قال المازري: يحتمل أن مراده لا يصنعها غيرك مجتمع، وإن كان يصنع بعضها.

قوله: "رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين" ثم ذكر ابن عمر في جوابه: أنه لم ير رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانيين، مما بتحفيف الباء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة.

** قال في فتح الملهم: ولعله يشير إلى تضعيف خصيف بن عبد الرحمن وهو - كما سبق - وثقة جماعة، فيكني روايته لثبوت الأفضلية والجمع بين الروايات. والله أعلم. (فتح الملهم ٣٨٢/٥ بيروت)

٢٨١٧- (٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَاحَتْ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، يَتَنَ حَجَّ وَعُمْرَةً، يَتَنِي عَشْرَةَ مَرَّةً، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ أَرْبَعَ حِصَالٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِهَذَا الْمَعْنَى، إِلَّا فِي قِصَّةِ الْإِهْلَالِ فَإِنَّهُ خَالَفَ رِوَايَةَ الْمُقْبِرِيِّ، فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى سِوَى ذِكْرِهِ إِيَّاهُ.

٢٨١٨- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْعَرَزِ، وَاتَّبَعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ فَائِمَةً أَهْلًا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

-وَحكى سيبويه وغيره من الأئمة تشديده في لغة قليلة، والصحيح التحفيف قالوا: لأن نسه إلى اليمن، فحقه أن يقال: اليمني، وهو جائز، فلما قالوا: "اليمني" أبدلوا من إحدى ياءى النسب ألفاً، فلو قالوا: اليمني بالتشديد لزم منه الجمع بين البدل والمبدل منه، والذين شدوها قالوا: هذه الألف زائدة، وقد تزايد في النسب، كما قالوا في النسب إلى صنعاء صنعاني، فزادوا النون الثانية، وإلى الري: رازي فزادوا الزاي، وإلى الرقة: رقباني فزادوا النون.

شرح الركنتين اليمانيين والشاميين وحكمهما: والمراد بالركنتين اليمانيين: الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود، ويقال له: العراقي لكونه إلى جهة العراق، وقيل للذي قبله: اليماني لأنه إلى جهة اليمن، ويقال لهما: اليمانيان تغلياً لأحد الاسمين، كما قالوا: الأيوبي للأب والأم، والقمراني للشمس والقمر، والعمراني لأي بكر وعمر ﷺ، ونظائره مشهورة، فتارة يغلون بالفضيلة كالأيوبي، وتارة بالخفة كالعمرين، وتارة بغير ذلك، وقد بسطته في "تهذيب الأسماء واللغات".

قال العنماء: ويقال للركنتين الآخرين اللذين يليان الحجر بكسر الحاء: الشاميان؛ لكونهما بجهة الشام، قالوا: فاليمانيان باقيان على قواعد إبراهيم ﷺ بخلاف الشاميين فلهذا لم يستمأ، واستلم اليمانيان؛ لبقائهما على قواعد إبراهيم ﷺ. ثم إن العراقي من اليمانيين اختص بفضيلة أخرى وهي الحجر الأسود، فاحتص لذلك مع الاستلام بتقبله، ووضع الجهة عليه بخلاف اليماني، والله أعلم.

قال القاضي: وقد اتفق أئمة الأمصار والفقهاء اليوم على أن الركنتين الشاميين لا يستلمان، وإنما كان الخلاف في ذلك العصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب.

وقوله: "ورأيتك تلبس النعالي السنية" وقال ابن عمر في جوابه: "وأما النعال السنية فلان رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها وأنا أحب أن ألبسها" فقوله: اللبس وتلبس كله يفتح الباء. -

٢٨١٩- (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ جَمِينَ اسْتَوَتْ بِهِ نَافِقُهُ قَائِمَةً.

٢٨٢٠- (٥) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَهْلُ جَمِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً.

- شرح الغريب: وأما "السبتة" فيكسر السين وإسكان الباء الموحدة، وقد أشار ابن عمر إلى تفسيرها بقوله: التي ليس فيها شعر، وهكذا قال جماهير أهل اللغة وأهل الغريب، وأهل الحديث أنها التي لا شعر فيها، قالوا: وهي مشتقة من "السبت" يفتح السين وهو الحلق والإزالة، ومنه قولهم: 'سبت رأسه' أي حلقه، قال الجوهري: وقيل: سميت بذلك؛ لأنها انسبت بالدباغ أي لانت، يقال: رطبة منسبة، أي لينة؛ قال أبو عمرو الشيباني: السبت كل جلد مذبوغ، وقال أبو زيد: السبت جلود البقر، مذبوغة كانت أو غير مذبوغة، وقيل: هو نوع من الدباغ يقلع الشعر، وقال ابن وهب: النعال السبتية كانت سوداً لا شعر فيها. قال القاضي: وهذا ظاهر كلام ابن عمر في قوله: النعال التي ليس فيها شعر، قال: وهذا لا يخالف ما سبق، فقد تكون سوداً مذبوغة بالقرظ لا شعر فيها؛ لأن بعض المذبوغات يبقى شعرها، وبعضها لا يبقى، قال: وكانت عادة العرب لباس النعال بشعرها غير مذبوغة، وكانت المذبوغة تعمل بالطائف وغيره، وإنما كان يلبسها أهل الرفاهية كما قال شاعرهم: (بحر الكامل)

تُحَذِي نَعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَع.

قال القاضي: والسين في جميع هذا مكسورة، قال: والأصح عندي أن يكون اشتقاقها وإضافتها إلى السبت الذي هو الجلد المذبوغ، أو إلى الدباغة؛ لأن السين مكسورة في نسبتها، ولو كانت من السبت الذي هو الحلق كما قاله الأزهرى وغيره لكانت النسبة سبتية يفتح السين، ولم يروها أحد في هذا الحديث، ولا في غيره ولا في الشعر فيما علمت إلا بالكسر، هذا كلام القاضي. وقوله: "ويتوضأ فيها" معناه: يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان.

قوله: 'ورأيتك تصبغ بالصفرة' وقال ابن عمر في جوابه: 'وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها' فقوله: "صبغ وأصبغ" بضم الباء وفتحها لغتان مشهورتان، حكاهما الجوهري وغيره.

قال الإمام المازري: قيل: المراد في هذا الحديث صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب، قال: والأشبه أن يكون صبغ الثياب؛ لأنه أخبر أن النبي ﷺ صبغ ولم ينقل عنه ﷺ أنه صبغ شعره.

قال القاضي عياض: هذا أظهر الوجهين، وإلا فقد جاءت آثار عن ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر الحبشة: -

- واحتج بأن النبي ﷺ كان يصفر لحينه بالورس والزعفران، روى أبو دلود، وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجة بأن النبي ﷺ كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته.

قوله: "ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم هل أنت حتى يكون يوم التروية" وقال ابن عمر في جوابه: "وأما الإهلال فإن لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تبعث به راحته" أما يوم التروية: فبانتاء المثناة فوق وهو الثامن من ذي الحجة، سمى بذلك؛ لأن الناس كانوا يتروون فيه من الماء، أي يعملونه معهم من مكة إلى عرفات؛ ليستعمنوه في الشرب وغيره. وأما فقه المسألة فقال المازري: أحابه ابن عمر بضرب من القيام، حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله ﷺ على المسألة بعينها، فاستدل بما في معناه، ووجه قياسه أن النبي ﷺ إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب إليه، فأحر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه، وهو يوم التروية، فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى، ووافق ابن عمر على هذا الشافعي وأصحابه، وبعض أصحاب مالك وغيرهم، وقال آخرون: الأفضل أن يحرم من أول ذي الحجة، ونقله القاضي عن أكثر الصحابة والعلماء، والخلاف في الاستحباب وكل منهما جائز بالإجماع، والله أعلم.

ضبط الاسم: قوله: "ابن قسيط" هو يزيد بن عبد الله بن قسيط، بقاف مضمومة وسين مهملة مفتوحة وإسكان الياء. قوله: "وضع رجله في الغرر" هو يفتح الغين المعجمة ثم راء ساكنة ثم زاي، وهو ركاب كور البعير، إذا كان من جلد أو خشب، وقيل: هو الكور مطلقاً، كالركاب للسرير.

[٦ - باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة]

٢٨٢١ - (١) وَخَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ - قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مُبْدَأَهُ، وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهَا.

٦ - باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة

قوله: "بات رسول الله ﷺ بذى الحليفة مبداًه وصلى في مسجدتها" قال القاضي: هو بفتح الميم وضمها والباء ساكنة فيهما، أي ابتداء حجه "ومبداًه" منصوب على الظرف، أي في ابتداءه، وهذا المبيت ليس من أعمال الحج، ولا من سنته. قال القاضي: لكن من فعله تأسيساً بالنبي ﷺ فحسن، والله أعلم.

* * * *

[٧ - باب استحباب الطيب قبيل الإحرام في البدن، واستحبابه بالمسك، ...]

- ٢٨٢٢ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
- ٢٨٢٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ نَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِجَلِّهِ حِينَ أَحَلَّ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
- ٢٨٢٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
- ٢٨٢٥ - (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِجَلِّهِ وَلِحُرْمِهِ.
- ٢٨٢٦ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمَ يَخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي بِذَرِيرَةٍ، فِي حَقِّهِ الْوَدَاعِ، لِلْجَلِّ وَالْإِحْرَامِ.
- ٢٨٢٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ -: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها: بِأَيِّ شَيْءٍ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ حُرْمِهِ؟ قَالَتْ: بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ.

٧ - باب استحباب الطيب قبيل الإحرام في البدن، واستحبابه بالمسك،

وأنه لا بأس ببقاء وبيضة وهو بريقه ولمعانه

قوله: "طيب رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ولحمه قبل أن يطوف بالبيت" ضبطوا "لحرمه" بضم الحاء وكسرها، وقد سبق بيانه في "شرح مقدمة مسلم" والضم أكثر، ولم يذكر الهروي وآخرون غيره، وأنكر ثابت =

٢٨٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، ثُمَّ يُحْرِمُ.

٢٨٢٩- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِي الرَّحَالِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: طَبِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ، بِأَطْيَبِ مَا وَجَدْتُ.

٢٨٣٠- (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ: وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: وَذَلِكَ طِيبُ إِحْرَامِهِ.

٢٨٣١- (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُهْلُ.

٢٨٣٢- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُلَبِّي.

٢٨٣٣- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، وَعَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ.

حافظ على المحدثين، وقال: الصواب الكسر، والمراد "بحرمة" الإحرام بالحج.

أقوال أهل العلم في التطيب عند إرادة الإحرام وإن استدام بعد الإحرام: وفيه دلالة على استحباب الطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا بأس باستدامه بعد الإحرام، وإنما يحرم ابتداءه في الإحرام، وهذا مذهبنا؛ وبه قال خلافتنا من الصحابة والتابعين ومجتهدي المحدثين والفقهاء منهم: سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وابن الزبير ومعاوية، وعائشة، وأم حبيبة، وأبو حنيفة، والثوري، وأبو يوسف، وأحمد، وداود وغيرهم.

٢٨٣٤ - (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كَأَنَّمَا أُنْظَرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

٢٨٣٥ - (١٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأُنْظَرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

٢٨٣٦ - (١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهُوَ أَسْلُولِيٌّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ وَهُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، يَتَطَيَّبُ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَبِصَ الدُّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتَيْهِ، بَعْدَ ذَلِكَ.

وقال آخرون بمنعه منهم: الزهري ومالك ومحمد بن الحسن، وحكي أيضاً عن جماعة من الصحابة والتابعين. قال القاضي: وتناول هؤلاء حديث عائشة هذا على أنه تطيب ثم اغتسل بعده، فذهب الطيب قبل الإحرام، ويؤيد هذا قولها في الرواية الأخرى: "طيب رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً" فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه، ثم زال بالغسل بعده، لاسيما وقد نقل أنه كان ينظر من كل واحدة قبل الأخرى، ولا يبقى مع ذلك، ويكون قولها: "ثم أصبح ينضح طيباً" أي قبل غسله، وقد سبق في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذرة، وهي مما يذهب الغسل.**

قال: وقولها: "كأنني أنظر إلى وبص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم" المراد به: أنه لا جرمه، هذا كلام القاضي ولا يوافق عليه، بل الصواب ما قاله الجمهور: إن الطيب مستحب للإحرام؛ لقولها: "طيبته لحرمه"، وهذا ظاهر في أن الطيب للإحرام لا للنساء، ويعضده قولها: "كأنني أنظر إلى وبص الطيب" والتأويل الذي قاله -

** قال في فتح الملهم: قلت: هذه العادة التي ادعوها لم أجدها في الأحاديث، نعم؛ وقع في حديث أبي رافع عند أحمد، وأصحاب السنن: "أنه ﷺ طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه..." الحديث. وهذه قصة جزئية لا تدل على الاعتياد، بل الظاهر من حديث أنس عند مسلم المتقدم في أبواب الغسل خلافه، ونفظه: "أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد". قال الحافظ: ويردّه (أي احتجاج المالكية) قوله في الرواية الآتية: "ثم أصبح محرماً ينضح طيباً" فهو ظاهر في أن نضح الطيب وهو ظهور رائيحه كان في حال إحرامه، ودعوى بعضهم: أن فيه تقدماً وتأخيراً، والتقدير: "طاف على نسائه ينضح طيباً، ثم أصبح محرماً" خلاف الظاهر. (فتح الملهم ٣٨٧/٥ بيروت)

٢٨٣٧- (١٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: كُنْتُ أَتَنَظَّرُ إِلَى وَبَيْصِ الْمِسْكِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

٢٨٣٨- (١٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الصَّحَّاحُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ (الاستاذ) بِهَذَا مَثَلُهُ.

٢٨٣٩- (١٨) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَتَّصُورٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحَرَّمَ، وَيَوْمَ التَّحْرِ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، يَطِيبُ فِيهِ مِسْكَ.

٢٨٤٠- (١٩) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَأَبُو كَامِلٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ الرَّجُلِ يَطْطِيبُ ثُمَّ يَصْبِغُ مُحَرِّمًا؟ فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِغَ مُحَرِّمًا أَنْضَحُ طِيبًا؛ لِأَنَّ أَطْلِي بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها فَأَخْبَرْتَهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِغَ مُحَرِّمًا أَنْضَحُ طِيبًا، لِأَنَّ أَطْلِي بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَبَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَغَ مُحَرِّمًا.

٢٨٤١- (٢٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يَصْبِغُ مُحَرِّمًا يَنْضَحُ طِيبًا.

= القاضي غير مقبول؛ لمخالفته الظاهر بلا دليل يجعلنا عليه.

وأما قولها: "ولعله قبل أن يطوف" فالمراد به طواف الإفاضة، ففيه دلالة لاستباحة الطيب بعد رمي جمره العفة والخلق، وقبل الطواف، وهذا مذهب الشافعي والعماء كافة إلا مالكا كرهه قبل طواف الإفاضة، وهو محجوج بهذا الحديث. وقولها: "لمه" دليل على أنه حصل له تحلل.

* قوله: "لأن أئمتي بقطران" هو بتشديد الطاء مضارع أطليت افتعال من طليته بنورة إذا طليته بنفسك.

٢٨٤٢- (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسْعِرٍ وَشُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: لَأَنْ أَصْبِحَ مُطْلَبًا بِقَطْرَانِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبِحَ مُحَرَّمًا أَنْضَخُ طِيبًا، قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَأَخْبَرْتَهَا بِقَوْلِهِ، فَقَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَطَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحَرَّمًا.

أسباب التحلل: وفي الحج تحللان يحصلان بثلاثة أشياء: رمي جرة العقبة، والحلق، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعى عقب طواف القدوم، فإذا فعل الثلاثة حصل التحللان، وإذا فعل اثنين منهما حصل التحلل الأول أي اثنين كانا، ويحل بالتحلل الأول جميع المحرمات إلا الامتناع بالنساء، فإنه لا يحل إلا بالثاني، وقيل: يباح منهن غير الجماع بالتحلل الأول، وهو قول بعض أصحابنا، وللشافعي قول أنه لا يحل بالأول إلا اللبس والحلق وقلم الأظفار، والصواب ما سبق، والله أعلم.

وقولها في الرواية الأخرى: "ولحله حين حل قبل أن يطوف بالبيت" فيه تصريح بأن التحلل الأول يحصل بعد رمي جرة العقبة والحلق، قبل الطواف، وهذا متفق عليه.

شرح الغريب: قولها: "بذريعة" هي بفتح الدال المعجمة، وهي فئات قصب طيب يجاء به من الهند. قولها: "ويص الطيب في مفرق" الوبيص: البريق واللمعان، والمفرق: بفتح الميم وكسر الراء. قوله: "عن ابن عمر ما أحب أن أصبح محرماً أنضخ طيباً". وقولها: "ينضخ طيباً" كله بالخاء المعجمة، أي يغور منه الطيب، ومنه قوله تعالى: ﴿عَيْنَانِ نَضَاحَتَانِ﴾ (الرحمن: ٦٦) هذا هو المشهور أنه بالخاء المعجمة، ولم يذكر القاضي غيره، وضبطه بعضهم بالخاء المهملة، وهما متقاربان في المعنى.

قال القاضي: قيل: النضخ بالمعجمة أقل من النضخ بالمهملة، وقيل: عكسه، وهو أشهر وأكثر. قولها: "ثم يطوف على نسائه" قد يقال: قد قال الفقهاء: أقل القسم ليلة لكل امرأة، فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة؟ وجوابه من وجهين: أحدهما: أن هذا كان برضاهن، ولا خلاف في جوازه برضاهن كيف كان. والثاني: أن القسم في حق النبي صلى الله عليه وسلم هل كان واجباً في النوم؟ فيه خلاف لأصحابنا.

قال أبو سعيد الإصطخري: لم يكن واجباً، وإنما كان يقسم بالسوية ويُقَرَّعُ بينهن تكراً وتبرعاً لا وجوباً، وقال الأكثرون: كان واجباً، فعلى قول الإصطخري لا إشكال، والله أعلم.

٨ - باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك على المحرم بحج...

٢٨٤٣- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَنَامَةَ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَحَشِيئًا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ - أَوْ بَوْدَانَ - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ: فَلَمَّا أَنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: "إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنَا حُرْمٌ".

٢٨٤٤- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَيْثِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَهْدَيْتُ لَهُ جِمَارًا وَحَشِيئًا كَمَا قَالَ مَالِكٌ، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَصَالِحٍ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَنَامَةَ أَخْبَرَهُ.

٢٨٤٥- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمِ جِمَارٍ وَحَشِيئَةٍ.

٨ - باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك على المحرم بحج أو عمرة أو بهما

ضبط الأسماء: قوله: "عن الصعب بن جنامة" هو بحجيم مفتوحة ثم ناء مثلثة مشددة. قوله: "وهو بالأبواء أو بودان" "أما الأبواء" فيفتح اعمزة وإسكان الموحدة وبالمد، وأودان بفتح الواو وتشديد الدال المهملة، وهما مكانان بين مكة والمدينة.

قوله ﷺ: "إن لم تردده عليك إلا أنا حرم" هو بفتح اعمزة من "أنا حرم"، و"حرم" بضم الحاء والراء، أي محرمون، قال القاضي عياض رحمه الله: رواية المحدثين في هذا الحديث "لم تردده" بفتح الدال قال: وأنكره محققو شيوخنا من أهل العربية، وقالوا: هذا غلط من الرواة، وصوابه ضم الدال، قال: ووجدته بخط بعض الأسياف بضم الدال، وهو الصواب عندهم على مذهب سيويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت عليه اهاء أن يضم ما قبلها في الأمر ونحوه من المحزوم، مراعاة للواو التي توجهها ضمة اهاء بعدها لخفض اهاء، فكان ما قبلها ولى للواو، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً هذا في المذكر، وأما المؤنث مثل "ردها وجبها" فمفتوح الدال، ونظائرها مراعاة لتألف، هذا آخر كلام القاضي، فأما "ردها" ونظائرها من المؤنث ففتح اهاء لازمة بالاتفاق، وأما "رده" ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه: أفصحها: وجوب الضم كما ذكره القاضي، والثاني: الكسر وهو ضعيف، والثالث: الفتح وهو أضعف منه، ومن ذكره ثعلب في "الفصيح"، لكن غلطوه؛ لكونه أوهم فصاحته ولم يبنه على ضعفه. -

٢٨٤٦- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَهْدَى الصَّغْبُ بْنُ حِثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحَشٍ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: "لَوْلَا أَنَا مُحْرِمُونَ، لَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ".

- رد الإمام النووي على ترجمة الإمام البخاري وتأويل الإمام مالك: قوله: "عن الصغب بن حثامة اللبني أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً". وفي رواية: "حمار وحش". وفي رواية: "من لحم حمار وحش". وفي رواية: "عمر حمار وحش يقطر دماً"، وفي رواية: "شق حمار وحش". وفي رواية: "عضواً من لحم صيد". هذه روايات مسلم، وترجم له البخاري: "باب إذا أهدى للمحرّم حماراً وحشياً حياً لم يقبل"، ثم رواه بإسناده، وقال في روايته: "حماراً وحشياً"، وحكي هذا التأويل أيضاً عن مالك وغيره، وهو تأويل باطل، وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبوح، وأنه إنما أهدى بعض لحم صيد لا كله. واتفق العلماء على تحريم الاصطياد على المحرم، وقال الشافعي وآخرون: يحرم عليه تملك الصيد بالبيع والهبة ونحوهما، وفي ملكه إياه بالإرث بخلاف.

أقوال أهل العلم في حكم ما صيد للمحرّم بدون إذنه: وأما لحم الصيد، فإن صاده أو صيد له، فهو حرام، سواء صيد له بإذنه أم بغير إذنه، فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم، ثم أهدى من لحمه للمحرّم أو باعه، لم يحرم عليه، هذا مذهبنا، وبه قال مالك وأحمد وداود، وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه. وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلاً، سواء صاده أو صاده غيره له، أو لم يقصده فيحرم مطلقاً، حكاه القاضي عياض عن علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم لقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (المائدة: ٩٦) قالوا: المراد بالصيد المصيد، ولظاهر حديث الصغب بن حثامة، فإن النبي ﷺ رده وعلل رده بأنه محرم، ولم يقل: لأنك صدته لنا. واحتج الشافعي وموافقه بحديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم بعد هذا، فإن النبي ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة وهو حلال، قال للمحرمين: "هو حلال فكلوا" وفي الرواية الأخرى قال: "فهل معكم منه شيء؟" قالوا: معنا رجله فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها.

وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: "صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم" هكذا الرواية "بصاد" بالألف، وهي جازئة على لغة، ومنه قول الشاعر: ألم يأتيك والأبناء تنمي. قال أصحابنا: يجب الجمع بين هذه الأحاديث، وحديث جابر هذا صريح في الفرق، وهو ظاهر في الدلالة للشافعي وموافقه، ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده، وحديث الصغب أنه قصدهم باصطياده، وتحمل الآية الكريمة على الاصطياد، وعلى لحم ما صيد للمحرّم؛ -

٢٨٤٧- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. قَالَ: سَمِعْتُ مَنْصُورًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، ح وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: جَمِيعًا عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ: أَهْدَى الصَّغْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ جِمَارٍ وَخَشٍ. وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ: عَجَزَ جِمَارٍ وَخَشٍ يَقْطُرُ دَمًا.

وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبٍ: أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ شِقَ جِمَارٍ وَخَشٍ فَرَدَّهُ.

٢٨٤٨- (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَدِمَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدْكِرُهُ: كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ؟ قَالَ: قَالَ: أَهْدَى لَهُ عُضْوٌ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَّهُ، فَقَالَ: "إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ، إِنَّا حَرَمٌ".

- للأحاديث المذكورة المبينة للمراد من الآية، وأما قولهم في حديث الصعب رضي الله عنه علل بأنه محرّم، فلا يمنع كونه صيد له؛ لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرّم، فبين الشرط الذي يحرم به. **
فوائد الحديث: قوله ﷺ: "إننا لم نرده عليك إلا أنا حرّم" فيه جواز قبول الهدية للنبي ﷺ بخلاف الصدقة، وفيه أنه يستحب لمن امتنع من قبول هدية ونحوها لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهدى تطليماً لقلبه.

** قال في فتح الملهم: قال شيخنا المحمود قدس الله روحه: ليس حديث الصعب نصّاً فيما قاله الشافعي من تعليل الردّ بظن الاصطياد لأجل الحرم، بل هو ناظر بأن ردّه إنما وقع لكونهم محرمين، وليس محض كونهم محرمين مانعاً من أكل صيد الحلال عند الجمهور، كما دلّ عليه الأحاديث الأخرى، فلا بد من تامة هذه العلة، وهي غير منصوصة، فيحتمل أن يكون ردّه لظنه الاصطياد لأجله، كما قال الشافعي، ويحتمل أن يكون الرد لظنه أن الاصطياد قد وقع بإشارة بعض أصحابه المحرمين، وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر، وإمكان جهل بعضهم بالسؤال في كلتي صورتين سواء. (فتح الملهم ٣٩٤/٥-٣٩٥ بيروت).....

وبعد ثبوت ما ذهبنا إليه، بما ذكرنا يقوم دليل على ما ذكره صاحب الهداية من التأويل بوجهين: كون اللام في قوله ﷺ: "أر يصاد لكم" للملك، والمعنى: أن يصاد ويجعل له، فيكون تملك عين الصيد من الحرم، وهو متنع أن يملكه، فيأكل من لحمه، والحمل على أن المراد: أن يصاد بأمره؛ وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان لغرض أن يكون بطلب منه، فليكن محله هذا دفعاً للمعارضة. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم ٣٩٥/٥ بيروت)

٢٨٤٩ - (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَالنَّفْطُ ثَمَرٌ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالنَّقَاحَةِ، فَمِنَّا الْمُحْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا، فَنَظَرْتُ فَإِذَا جِمَارٌ وَحَشِي، فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُمْحِي، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَسَقَطَ مِنِّي سَوْطِي، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي، وَكَأَلُوا مُحْرِمِينَ: تَأُولُونِي السَّوْطَ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ! لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَتَزَلْتُ فَتَنَّاوَلْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَأَذْرَكْتُ الْجِمَارَ مِنْ عِلَالِيهِ وَهُوَ وَرَاءَ أَكْمَةِ، فَضَعْتُهُ بِرُمْحِي فَعَقَرْتُهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّوهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَامَنَا،

شرح الغريب: قوله: سمعت أن قتادة يقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالنقاحة فما انحرم وما غير انحرم، إلى آخره. "النقاحة" بالنقاف وبالحاء المهملة المخففة، هذا هو الصواب المعروف في جميع الكتب، والذي قاله العماء من كل طائفة، قال القاضي: كذا قيدها الناس كلهم. قال: ورواه بعضهم عن البخاري بالنقاء، وهو وهم، والصواب النقاف، وهو واد على نحو ميل من السبأ، وعلى ثلاث مراحل من المدينة.

"والسقياء" بضم السين المهملة وإسكان النقاف وبعدها ياء مشاء من تحت، وهي مقصورة وهي قرية جامعة بين مكة والمدينة من أعمال الفرع بضم الفاء وإسكان الراء وبالنون المهملة، و"الأبواء وودان" قريتان من أعمال الفرع أيضاً، "ونعهن" المذكورة في هذا الحديث، هي عين ماء هاشك على ثلاثة أميال من السقياء، وهي بناء مشاء فوق مكسورة ومفتوحة، ثم عين مهملة ساكنة، ثم هاء مكسورة ثم نون، قال القاضي عياض: هي بكسر التاء وفتحها، قال: ورواينا عن الأكثرين بالكسر، قال: وكذا قيدها البكري في معجمه.

قال القاضي: وينبغي عن أبي ذر الهروي أنه قال: سمعت العرب تقولها بضم التاء وفتح العين وكسر الهاء وهذا ضعيف، وأما "غيفة" فهي بغير معجمة مفتوحة، ثم ياء مشاء من تحت ساكنة ثم قاف مفتوحة، وهي موضع من بلاد بني غفار بين مكة والمدينة.

قال القاضي: وقيل: هي بئر ماء لبني ثعلبة، قوله: "فمنا انحرم ومنا غير انحرم" قد يقال: كيف كان أبو قتادة وغيره منهم غير محرمين وقد جاوزوا مبات المدينة، وقد تقرر أن من أراد حجاً أو عمرة لا يجوز له مجاوزة الميقات غير محرم؟ قال القاضي في جواب هذا قيل: إن المواقيت لم تكن وقتاً بعد، وقيل: لأن النبي ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدوهم بجهة الساحل كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى، وقيل: به لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة، بل بعث أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ ليعلم أن بعض العرب يقصدون الإغارة على المدينة، وقيل: إنه خرج معهم، ولكنه لم يبرح حجاً ولا عمرة، قال القاضي: وهذا بعيد، والله أعلم.

فَحَرَكْتُ فَرَسِي فَأَذْرَكْتُهُ، فَقَالَ: "هُوَ حَلَالٌ، فَكُلُوهُ".

٢٨٥ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْضُ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرَمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى جِمَارًا وَخَشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُتَاوَلُوهُ سَوَطَهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْجِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ فَأَذْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ".

قوله: "فسقط مني سوطي، فقلت لأصحابي وكانوا محرمين: تاولوني السوط فقالوا: والله لا نعينك عليه بشيء". وقال في الرواية الأخرى: "إن رسول الله ﷺ قال: هل أشار إليه إنسان منكم أو أمره بشيء؟ قالوا: لا، قال: فكنوه". هذا ظاهر في الدلالة على تحريم الإشارة والإعانة من المحرم في قتل الصيد، وكذلك الدلالة عليه وكل سبب، وفيه دليل لجمهور على أبي حنيفة في قوله: "لا تحمل الإعانة من المحرم إلا إذا لم يكن اصطياده يذوقها". قوله: "فقال بعضهم: كلوه، وقال بعضهم: لا تأكلوه" ثم قال: فقال لربي ﷺ: "هو حلال فكلوه". فقه الحديث: فيه دليل على جواز الاجتهاد في مسائل الفروع والاختلاف فيها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "هو حلال فكلوه" صريح في أن الحلال إذا صاد صيداً ولم يكن من المحرم إعانة ولا إشارة ولا دالة عليه حل للمحرم أكله، وقد سبق أن هذا مذهب الشافعي والأكثرين. قوله: "إذ بصرت بأصحابي يتراءون شيئاً"، وفي الرواية الأخرى: "يضحك بعضهم إلي إذا نظرت فإذا أنا بحمار وحش" هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا "يضحك إلي" بتشديد الياء، قال القاضي: هذا خطأ وتصحيف، ووقع في رواية بعض الرواة عن مسلم، والصواب: "يضحك إلي بعض"، فأسقط لفظه "بعض" والصواب إثباتها كما هو مشهور في باقي الروايات؛ لأنهم لو ضحكوا إليه لكانت إشارة منهم، وقد قالوا: إنهم لم يشيروا إليه. قلت: لا يمكن رد هذه الرواية، فقد صحت هي والرواية الأخرى، وليس في واحدة منهما دالة ولا إشارة إلى الصيد، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة، قال العلماء: وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد، ولا قدرة لهم عليه؛ لمنعهم منه، والله أعلم.

قوله: "فإذا حمار وحش" وكذا ذكر في أكثر الروايات: "حمار وحش"، وفي رواية أبي كامل الجحدري: "إذا رأوا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة فغمر منها آتناً فأكلوا من لحمها" فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أثنى وهي الأتان، وسميت حمراً مجازاً.

٢٨٥١ - (٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه فِي جِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟".

٢٨٥٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ السَّلْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: انْطَلَقَ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابَهُ وَلَمْ يُحْرَمِ، وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَدُوًّا بِغَيْفَةٍ، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِهِ، يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، إِذْ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِجِمَارِ وَحْشٍ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتَهُ* فَاسْتَعْتَمْتُ فَأَبَوْا أَنْ يُعَيِّنُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ، وَخَشِينَا أَنْ تُقْطَعَ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ فَرَسِي - شَاوًا وَأَسِيرَ شَاوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي حَوْبِ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: أَيْنَ لَقِيتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تَرَكْتُهُ يَتَعْنَنَ، وَهُوَ قَائِلُ السَّقِيَاءِ، فَلَحِقْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَصْحَابَكَ يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يُقْتَضِعُوا ذَوْلَكَ، فَانْظُرْهُمْ، فَانْظُرْهُمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي اصْطَلَدْتُ وَمَعِيَ مِنْهُ فَاضِلَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْقَوْمِ: "كُلُوا" وَهُمْ مُحَرَّمُونَ.

قوله ﷺ: "هل معكم من لحمه شيء؟" وفي الرواية الأخرى: "هل معكم منه شيء؟" قالوا: معنا رحله فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها" إنما أخذها وأكلها تطبيقاً لقولهم في إباحته، ومبالغة في إزالة الشك والشبهة عنهم بحصول الاختلاف بينهم فيه قبل ذلك. قوله: "فقال: إنما هي طعمة" هي بضم الطاء، أي طعام. شرح الغريب: قوله: "أرفع فرسي شأوًا وأسير شأوًا" هو بالشين المعجمة مهموز، و"الشأو" المطلق والغاية، ومعناه: أركضه شديداً وقتاً، وأسوقه بسهولة وقتاً. قوله: "فقلت: أين لقيت رسول الله ﷺ؟" قال: تركته يتعنعن، وهو قائل السقيا، أما "غيفة والسقيا وتعنعن" فسبق ضبطهن وبيانهن، وقوله: "قائل" روي بوجهين أحدهما وأشهرهما: "قائل" بهمزة بين الألف واللام من القيلولة ومعناه: تركته يتعنعن، وفي عزمه أن يقبل بالسقيا، ومعنى قائل سيقيل، ولم يذكر القاضي في "شرح مسلم" وصاحب "المطالع" والجمهور غير هذا بمعناه. -

* قوله: "وطعته فأنثته من الإثبات"، أي جلسته وجعلته ثابتاً في مكانه وقوله: "فاستعتمت" بالغاء يقتضي أنه ما مات من طعنه، بل أخذوه وذبحوه، ولذلك احتاج إلى الاستعانة بهم استعانة في الحمل وغيره، والله تعالى أعلم.

٢٨٥٣ - (١١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْحَدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، وَخَرَجْنَا مَعَهُ قَالَ: فَصَرَفَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: "خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْقَوْنِي" قَالَ: فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا قِيلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "أَحْرَمُوا كُنْهْمُ، إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَثْنَانًا، فَتَزَكَّوْا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، قَالَ فَقَالُوا: أَكَلْنَا لَحْمًا وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ قَالَ: فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَثْنَانِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا أَحْرَمَتْنَا، وَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ، فَأَثْنَانَا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَثْنَانًا، فَتَزَكَّوْا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، فَقُلْنَا: نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، فَقَالَ: "هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟" قَالَ: "قَالُوا: لَا"، قَالَ: "فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا".

٢٨٥٤ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ، حَمِيصًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا " وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: "أَشْرَثُمْ أَوْ أَعَثَّمْ أَوْ أَصَدَّثُمْ؟" قَالَ شُعْبَةُ: وَلَا أَذْرِي قَالَ: "أَعَثَّمْ - أَوْ - أَصَدَّثُمْ".

= والوجه الثاني: أنه "قابل" بالباء الموحدة، وهو ضعيف وغريب، وكأنه تصحيف، وإن صح فمعناه: تمنين موضع مقابل للسفيا. قوله: "قلت يا رسول الله! إن أصحابك يفرؤون عليك السلام ورحمة الله" فيه استحباب إرسال السلام إلى الغائب، سواء كان أفضل من المرسل أم لا؛ لأنه إذا أرسله إلى من هو أفضل فمن دونه أولى، قال أصحابنا: ويجب على الرسول تبليغه، ويجب على المرسل إليه رد الجواب حين ينفذ على الفور.

قوله: "يا رسول الله! إني أصدت ومعني منه فاضلة" هكذا هو في بعض النسخ، وهو صحيح، وهو بفتح الصاد المخففة، والضمير في "منه" يعود على الصيد المحذوف الذي دل عليه "أصدت"، ويقال بتشديد الصاد، وفي بعض النسخ "صدت"، وفي بعضها "اصطدت" وكله صحيح.

٢٨٥٥- (١٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ عَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، قَالَ: فَأَهْلُوا بِعُمَرَةَ، غَيْرِي قَالَ: فَاصْطَلَدْتُ حِمَارًا وَخَشٍ، فَاطْعَمْتُ أَصْحَابِي وَهُمْ مُحْرَمُونَ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنْبَأْتُهُ أَنَّ عِنْدَنَا مِنْ لَحْمِهِ فَاضِنَّةً، فَقَالَ: "كُلُوهُ" وَهُمْ مُحْرَمُونَ.

٢٨٥٦- (١٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّغِيِّ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُحْرَمُونَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُجِلٌّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَقَالَ أَهْلٌ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟" قَالُوا: مَعَنَا رَجُلُهُ، قَالَ: فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا.

٢٨٥٧- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَإِسْحَاقُ عَنْ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ أَبُو قَتَادَةَ فِي نَفَرٍ مُحْرَمِينَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُجِلٌّ، وَافْتَضَّ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: قَالَ: أَهْلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِإِنْسَانٍ مِنْكُمْ أَوْ أَمْرَةٍ بِشَيْءٍ؟" قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَكُلُوهُ".

٢٨٥٨- (١٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ حُرْمٌ، فَأَهْدَيْ لَه طَيْرٌ، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ. وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله ﷺ: "أثرتهم أو أعتهم أو أصدتم" روي بتشديد الصاد وتخفيفها، وروى "صدتم" قال القاضي: رويناه بالتخفيف في "أصدتم" ومعناه: أضرهم بالصيد أو جعلتهم من يصيده، وقيل: معناه أضرهم الصيد من موضعه، يقال: أصدت الصيد مخفف، أي أثرته، قال: وهو أول من رواه "صدتم" أو "أصدتم" بالتشديد؛ لأنه ﷺ قد علم أنهم لم يصيدوا، وإنما سألوهم عما صاد غيرهم، والله أعلم.

قوله: "فلما استيقظ طالحه وفق من أكله" معناه: صوبه، والله أعلم.

[٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم]

٢٨٥٩ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَرْبَعُ كُلْهِنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحِدَاةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ". قَالَ فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ: أَفَرَأَيْتَ الْحَيَّةَ؟ قَالَ: تُقْتَلُ بِصُغُرِ لَهَا.

٢٨٦٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْعَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحُدْيَا".

٢٨٦١ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحُدْيَا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٢٨٦٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٨٦٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدْيَا، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم

قوله ﷺ: "خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية، والغراب الأبعع، والفأرة، والكلب العقور، والحديا". وفي رواية: "الحداة". وفي رواية: "العقرب" بدل الحية. وفي الرواية الأولى: "أربع" بحذف الحية والعقرب، فالمتنصوص عليه الست. واتفق جماهير العلماء على حواز قتلهن في الحل والحرم والإحرام، واتفقوا على أنه يجوز للمحرم أن يقتل ما في معانين.

٢٨٦٤- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ عَحْمَسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

٢٨٦٥- (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَوَاسِقٌ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ".

٢٨٦٦- (٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْفَارَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: "فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ".

٢٨٦٧- (٩) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَاسِقٌ، لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٢٨٦٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ - أَوْ أَمَرَ - أَنْ تُقْتَلَ الْفَارَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ.

أقوال أهل العلم في تعيين الوصف الذي أمر بقتل الأشياء المذكورة لأجله، ثم اختلفوا في المعنى فيها، وما يكون في معناها فقال الشافعي: المعنى في جواز قتلها كونهن مما لا يؤكل، وكل ما لا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره، فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه. وقال مالك: المعنى فيها: كونهن مؤذيات، فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله، وما لا فلا. واختلف العلماء في المراد بالكلب العقور فقيل: هو الكلب المعروف، وقيل: كل ما يفترس؛ لأن كل مفترس من السباع يسمى كلباً عقوراً في اللغة.

٢٨٦٩- (١١) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الدَّوَابِّ وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعُقُورِ، وَالْفَارَةِ، وَالْعُقْرَبِ، وَالْحُدْيَا، وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ. قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

٢٨٧٠- (١٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ، لَيْسَ عَلَى الْمُحَرَّمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعُقْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ".

٢٨٧١- (١٣) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَاذَا سَمِعْتَ ابْنَ عُمَرَ يُحِلُّ لِلْمُحَرَّمِ قَتْلَهُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ لِي نَافِعٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَا جُنَاحَ، عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ، فِي قَتْلِهِنَّ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعُقْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ".

٢٨٧٢- (١٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَارِمٍ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَثْلٍ حَدِيثِ مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَدَّثَهُ، وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَلَى ذَلِكَ، ابْنُ إِسْحَاقَ.

وجه تسمية هذه الأشياء بالفواسق: وأما تسمية هذه المذكورات فواسق، فصحيحة جارية على وفق اللغة، وأصل الفسق في كلام العرب: الخروج، وسمي الرجل: الفاسق؛ لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته، فسميت هذه فواسق؛ لخروجها بالإيذاء والإفساد عن طرق معظم الدواب، وقيل: لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتلها في الحرم والإحرام، وقيل فيها أقوال أخر ضعيفة لا ترتضيها.

٢٨٧٣- (١٥) وَحَدَّثَنِيهِ فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "خَمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا قُتِلَ مِنْهُنَّ فِي الْحَرَمِ" فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٢٨٧٤- (١٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدَى" - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى -.

حواسن "الغراب الأبقع" فهو الذي في ظهره وبطنه بياض، وحكى الساجي عن النخعي أنه لا يجوز للمحرم قتل الفارة. وحكى غيره عن علي ومجاهد أنه لا يقتل الغراب، ولكن يرمى، وليس بصحيح عن علي، واتفق العلماء على حواز قتل الكلب العقور للمحرم والخلال في الحلال والحرم.

أقوال أهل العلم في المراد بالكلب العقور: واختلفوا في المراد به، فقبل: هذا الكلب المعروف خاصة، حكاه القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسن بن صالح، وأخفوا به الذئب، وحمل زفر معنى الكلب على الذئب وحده، وقال جمهور العلماء: ليس المراد بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف، بل المراد هو كل عاد مفترس غالباً كالسبع والتمر والذئب والفهد والنحوا، وهذا قول زيد بن أسلم وسفيان الثوري وابن عينة والشافعي وأحمد وغيرهم، وحكاها القاضي عياض عنهم وعن جمهور العلماء.

ومعنى "العقور" و"انعاقر": الجارح، وأما "الخداءة" فمعروفة، وهي بكسر الخاء مهموزة، وجمعها "خدأ" بكسر الخاء مقصور مهموز كعنية وعنب. وفي الرواية الأخرى: "الخدباء" بضم الخاء وفتح الدال وتشديد الياء مقصور. قال القاضي: قال ثابت: الوجه فيه الهمز على معنى التذكير، وإلا فحقيقته "خدية"، وكذا قبله الأصيلي في "صحيح البخاري" في موضع، أو "الخدية" على التسهيل والإدغام.

وقوله في الحية: "تقتل بصغر لها" هو بضم الصاد أي بمذلة وإهانة. فوله ﷺ: "خمس فواسق" هو بتنوين حمس، وقوله: "تقتل خمس فواسق" بإضافة حمس لا بتنوينه.

قوله ﷺ في رواية زهير: "خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والإحرام" اختلفوا في ضبط "الحرم" هنا، فضبطه جماعة من المحققين بفتح الحاء والراء، أي الحرم المشهور، وهو حرم مكة، والثاني: بضم الحاء والراء، ولم يذكر القاضي عياض في "المشارك" غيره، قال: وهو جمع "حرام" كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: ١) -

- قال: والمراد به المواضع المحرمة، والفتح أظهر، والله أعلم.

مذاهب الأئمة في إقامة الحد في الحرم على من ارتكب الجنابة في الحرم أو خارجه: وفي هذه الأحاديث دلالة للشافعي وموافقيه في أنه يجوز أن يقتل في الحرم كل من يجب عليه قتل بقصاص، أو رحم بالزنا، أو قتل في المحاربة، وغير ذلك، وأنه يجوز إقامة كل الحدود فيه؛ سواء كان موجب القتل والحد جرى في الحرم أو خارجه، ثم لجأ صاحبه إلى الحرم، وهذا مذهب مالك والشافعي وآخرين.

وقال أبو حنيفة وطائفة: ما ارتكبه من ذلك في الحرم يقام عليه فيه، وما فعله خارجه ثم لجأ إليه إن كان إتلاف نفس لم يقم عليه في الحرم، بل يضيق عليه ولا يكلم ولا يعالج ولا يبيع حتى يضطر إلى الخروج منه، فيقام عليه خارجه، وما كان دون النفس يقام فيه. قال القاضي: وروي عن ابن عباس وعطاء والشعبي والحكم ونحوه، كتبهم لم يفرقوا بين النفس ودونها وحبسهم ظاهر قوله الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (آل عمران: ٩٧) وحبسنا عليهم هذه الأحاديث لمشاركة فاعل الجنابة لهذه الدواب في اسم الفسق، بل فسقه افحش؛ لكونه مكلفاً، ولأن التضييق الذي ذكره لا يفي لصاحبه أمان، فقد خالفوا ظاهر ما فسرنا به الآية.

قال القاضي: ومعنى الآية عندنا وعند أكثر المفسرين، أنه إخبار عما كان قبل الإسلام، وعطفه على ما قبله من الآيات، وقيل: آمن من النار، وقالت طائفة: يخرج ويقام عليه الحد، وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد وجماد، والله أعلم.

[١٠ - باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ...]

٢٨٧٥- (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى عَلِيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ وَأَنَا أُوقِدُ نَحْتُ - قَالَ الْقَوَارِيرِيُّ: قَدَرٍ لِي، وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: بُرْمَةٌ لِي - وَالْقَمْلُ يَتَنَاقَرُ عَلَى رَجْهِي، فَقَالَ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "فَاخْلُقْ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً". قَالَ أَيُّوبُ: فَلَا أَذْرِي بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأَ.

٢٨٧٦- (٢) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

١٠ - باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها

قوله ﷺ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟ قال: نعم، قال: فاخلق وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك نسيكة". وفي رواية: "فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك ما تيسر" وفي رواية: "صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق بين ستة أو انسك ما تيسر". وفي رواية: "وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق ثلاثة أصع أو صم ثلاثة أيام أو انسك نسيكة".

وفي رواية: "أو اذبح شاة". وفي رواية: "أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين".

وفي رواية قال: "صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين". وفي رواية: "قال هل عندك نسك؟ قال: ما أقدر عليه، فأمره أن يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع" هذه روايات الباب، وكلها متفقة في المعنى، ومقصودها أن من احتاج إلى حلق الرأس لضرر من قمل أو مرض أو نحوهما، فله حلقه في الإحرام وعليه الفدية، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ وبين النبي ﷺ أن الصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك شاة، وهي شاة تجزئ في الأضحية.

ثم إن الآية الكريمة والأحاديث متفقة على أنه محبر بين هذه الأنواع الثلاثة، وهكذا الحكم عند العلماء أنه محبر -

٢٨٧٧- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فِي أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (البقرة: ١٩٦) قَالَ: فَأَنْتَهُ. فَقَالَ: "أَذُهُ" فَدَنَوْتُ، فَقَالَ: "أَذُهُ" فَدَنَوْتُ. فَقَالَ ﷺ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟".

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَطْلَعُهُ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ، مَا تَبَسَّرَ. ٢٨٧٨- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ يَتَهَافَتُ قَمَلًا، فَقَالَ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ "فَاخْلِقْ رَأْسَكَ" قَالَ: فَفِي أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرْقِ بَيْنِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ انْسُكْ مَا تَبَسَّرَ".

٢٨٧٩- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَآيُوبَ وَحُمَيْدٍ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَهُوَ يَوْقِدُ نَحْتِ قِدْرٍ، وَالْقَمَلُ يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِهِ. فَقَالَ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ هَذِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَاخْلِقْ رَأْسَكَ، وَأَطْعِمْ فَرْقًا بَيْنِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ. - وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعَ - أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً".

قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: "أَوْ ادْبَعْ شَاةً".

- بين الثلاثة.

وأما قوله في رواية: "هل عندك نسك؟" قال: ما أقدر عليه، فأمره أن يصوم ثلاثة أيام فليس المراد به أن الصوم لا يجزى إلا لعادم الهدي، بل هو محمول على أنه سأل عن انسك، فإن وجده أخرجه بأنه محرم بينه وبين الصيام والإطعام، وإن عدمه، فهو محرم بين الصيام والإطعام، واتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث إلا ما حكى عن أبي حنيفة والثوري أن نصف الصاع لكل مسكين إنما هو في الحنطة، فأما النمر والشعير وغيرهما فيجب -

٢٨٨٠ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْثَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: "أَذَاكَ هَوَامٌ رَأْسِكَ؟" قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "اخْلُقْ، ثُمَّ ادْبَحْ شَاةً نُسُكًا، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ".

= صاع لكل مسكين، وهذا خلاف نصه ﷺ في هذا الحديث "ثلاثة أصع من تمر". وعن أحمد بن حنبل رواية: أنه لكل مسكين مد من حنطة أو نصف صاع من غيره. وعن الحسن البصري وبعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين، أو صوم عشرة أيام، وهذا ضعيف مناهذ للسنة مردود. قوله ﷺ: "أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين" معناه: مقسومة على ستة مساكين. بيان مقدار الصاع: "والأصع" جمع "صاع" وفي الصاع لغتان: التذكير والتأنيث، وهو مكيال يسع خمسة أرباط وثلاثاً بالقيساري، هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: يسع ثمانية أرباط، وأجمعوا على أن الصاع أربعة أمداد، وهذا الذي قدمناه من أن الأصع جمع صاع صحيح، وقد ثبت استعمال الأصع في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله ﷺ، وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم، وفي كتب اللغة، وكتب النحو والتصريف، ولا خلاف في جوازه وصحته. الرد على قول ابن مكي في تضعيف جمع الصاع بأصع: وأما ما ذكره ابن مكي في كتابه "تغنيف اللسان" أن قولهم في جمع الصاع: أصع لمن من خطأ العوام، وأن صوابه "أصوع" فنلظ منه وذهول، وعصب قوله هذا مع اشتغال اللفظة في كتب الحديث واللغة والعربية، وأجمعوا على صحتها، وهو من باب المقلوب، قالوا: فيجوز في جمع صاع أصع، وفي دار آدر، وهو باب معروف في كتب العربية؛ لأن فاء الكلمة في أصع صاد وعينها واو، فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء، ثم قلبت الهمزة ألفاً حين اجتمعت هي وهمزة الجمع، فصار أصعاً، ووزنه عندهم "اعقل"، وكذلك القول في آدر ونحوه.

قوله ﷺ: "هوام رأسك" أي القمل.

قوله ﷺ: "انسك نسكة". وفي رواية: "ما تيسر" وفي رواية: "شاة"، الجميع بمعنى واحد وهو شاة، وشرطها أن تجزئ في الأضحية، ويقال للشاة وغيرها مما يجزئ في الأضحية: "نسكة"، ويقال: نسك ينسك، وينسك، بضم السين وكسرهما في المضارع والضم أشهر. قوله: "كعب بن عجرة" بضم العين وإسكان الجيم.

** قال في فتح الملهم: وقال ابن رشد في البداية: "فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم: الإطعام في ذلك مدان عند النبي ﷺ لكل مسكين، وروي عن الثوري أنه قال: من البر نصف صاع: ومن التمر والزبيب والشعير صاع. وروي أيضاً عن أبي حنيفة مثله، وهو أصله في الكفارات..." (فتح الملهم ٤١٤/٥ بيروت)

٢٨٨١- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾؟ فَقَالَ كَعْبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَزَلَتْ فِيَّ، كَانَ بِي أَدَى مِنْ رَأْسِي، فَحُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: "مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْحَبْثَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى، أَتَحْدُ شَاةٌ؟" فَقُلْتُ: لَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾. قَالَ: صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِصَفِّ صَاعٍ، طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ، قَالَ: فَنَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً.

٢٨٨٢- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُخْرِمًا فَقَمِلَ رَأْسُهُ وَلَحِيتُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَذَعَا الْحَلَاقَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: "هَلْ عِنْدَكَ نُسُكٌ؟" قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ صَاعٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَّةً: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِوَيْعَةٍ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ﴾. ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً.

شرح الكلمات: قوله: "ورأسه يتهافت قملاً" أي يتساقط ويتناثر. قوله ﷺ: "تصدق بفرق" هو يفتح الراء وإسكانها لغتان، وفسره في الرواية الثانية بثلاثة أصبع، وهكذا هو، وقد سبق بيانه واضحاً في كتاب الطهارة. قوله: "فقمل رأسه" هو يفتح القاف وكسر الميم، أي كثر قمله.

[١١ - باب جواز الحجامة للمحرم]

٢٨٨٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

٢٨٨٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَتْصُورٍ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ أَبِي عُلُقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَسَطَ رَأْسِهِ.

١١ - باب جواز الحجامة للمحرم

قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ".

شرح كلمة (الوسط): "وسط الرأس" بفتح السين، قال أهل اللغة: كل ما كان بين بعضه من بعض كوسط الصنف والفلادة والسبحة وحلقة الناس، ونحو ذلك فهو وسط بالإسكان، وما كان مصتاً لا بين بعضه من بعض، كالأذن والساحة والرأس والراحة، فهو وسط بفتح السين. قال الأزهرى واليهودى وغيرهما: وقد أحازوا في الافتوح الإسكان، ولم يجوزوا في الساكن الفتح.

وفي هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره، إذا كان له عذر في ذلك، وإن قصع شعر حيثذ، لكن عليه لفدية؛ لقطع الشعر، فإن لم يقطع فلا فدية عليه، ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدْفَعْ﴾ الآية، وهذا الحديث محمول على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان له عذر في الحجامة في وسط الرأس؛ لأنه لا يفتك عن قطع شعر، أما إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة، فإن تضمنت قلع شعر فهي حرام، لتحريم قطع الشعر، وإن لم تضمن ذلك بأن كانت في موضع لا شعر فيه، فهي جائزة عندنا وعند الجمهور ولا فدية فيها، وعن ابن عمر ومالك كراهتها، وعن الحسن البصري فيها لفدية، دللنا أن إخراج الدم ليس حراماً في الإحرام.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث بين قاعدة من مسائل الإحرام، وهي أن الحلق واللباس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات، يباح للحاجة وعليه الفدية، كمن احتاج إلى حلق أو لباس لمريض أو حر أو برد أو قتل صيد للحاجة وغير ذلك، والله أعلم.

[١٢ - باب جواز مداواة المحرم عينيه]

٢٨٨٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلْلٍ، اشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنَيْهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرُّوْحَاءِ اشْتَدَّ وَجَعُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أَنْ اضْمُدَّهُمَا بِالصَّبْرِ، فَإِنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الرَّحْلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ، ضَمَدَهُمَا بِالصَّبْرِ.

٢٨٨٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنِي نُبَيْهِ بْنُ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ رَمَدَتْ عَيْنُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْحُلَهَا فَتَهَاةُ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُضْمَدَهَا بِالصَّبْرِ، وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ.

١٢ - باب جواز مداواة المحرم عينيه

ضبط الأسماء: قوله: "عن نبیه بن وهب" هو بنون مضمومة ثم ياء مفتوحة موحدة ثم مشافة تحت ساكنة. قوله: "مع أبان بن عثمان" قد سبق في أول الكتاب أن في "أبان" وجهين: الصرف وعدمه، والصحيح الأشهر الصرف، فمن صرفه قائل: وزنه "فعال" ومن منعه قال هو "أفعل". قوله: "حتى إذا كنا غنم" هو بفتح الميم بلامين، وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة، وقيل: اثنا عشر، حكاهما القاضي عياض في "المشارق".

شرح الغريب: قوله: "اضمدهما بالصبر" هو يكسر الميم، وقوله بعده: "اضمدهما بالصبر" هو بتخفيف الميم وتشديد هاء، يقال: ضَمَّدَ وضَمَدَ بالتخفيف والتشديد، وقوله: "اضمدهما بالصبر" جاء على لغة التخفيف معناه اللطخ، وأما الصبر فيكسر الياء ويجوز إسكانها.

واتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها بالصبر ونحوه مما ليس بطيب، ولا فدية في ذلك، فإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز له فعله وعليه الفدية، واتفق العلماء على أن للمحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه، ولا فدية عليه فيه، وأما الاكتحال للزينة فمكروه عند الشافعي وأخريين، ومنعه جماعة منهم أحمد وإسحاق، وفي مذهب مالك: قولان كالْمُذْهَبَيْنِ، وفي إيجاب الفدية عندهم بذلك خلاف، والله أعلم.

[١٣ - باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه]

٢٨٨٧- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، ح وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ* إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقُرْتَنَيْنِ، وَهُوَ يَسْتَرُّ بِثَوْبٍ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ ﷺ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ: اصْبُبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ.

١٣ - باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه

ذكر في الباب حديث ابن حنين أن ابن عباس والميسور اختلفا، فقال ابن عباس: للمحرم غسل رأسه، وخالفه المسور، وأن ابن عباس أرسله إلى أبي أيوب يسأله عن ذلك، فوجده يغتسل بين القرتين، وهو يستتر بثوب، قال: فسلمت عليه فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن عباس، أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب، فطاطاه حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان يصب عليه: اصب، فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال: هكذا رأيته ﷺ يفعل. =

* قوله: "فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله عن ذلك" إلى قوله: "أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه". هذا لا يخلو عن إشكال؛ لأن الاختلاف بينهما كان في أصل الغسل لا في كفيته، فالظاهر أن إرساله كان للسؤال عن أصله إلا أن يقال: أرسله يسأله عن الغسل والكيفية على تقدير جواز الأصل معاً، فلما علم جواز الأصل مباشرة أبي أيوب ﷺ سكت عنه، وسأل عن الكيفية لكن قد يقال: محل الخلاف كان الغسل بلا احتلام، فمن أين علم بمجرد فعل أبي أيوب جواز ذلك إلا أن يقال: لعنه عنه ذلك بقرائن وعلامات، والله تعالى أعلم.

٢٨٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَأَمَرَ أَبُو أَيُّوبَ يَدْيُوهُ عَلَى رَأْسِهِ جَمِيعاً، عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، فَقَالَ الْمُسَوِّرُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لَا أَمَارِيكَ أَبَدًا.

= شرح الغريب: قوله: "بين القرنين" هو بفتح القاف تشبة "قرن"، وهما الخشبستان القائمتان على رأس البئر وشبههما من البناء، وتعد بينهما خشبة يمر عليها الخيل المستقي به، وتعلق عليها البكرة. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد منها: جواز اغتسال المحرم وغسله رأسه، ومرار اليد على شعره بحيث لا ينتف شعراً. ومنها: قبول خبر الواحد وأن قبوله كان مشهوراً عند الصحابة عليهم السلام. ومنها: الرجوع إلى النص عند الاختلاف، وترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص. ومنها السلام على المتطهر في وضوء وغسل، بخلاف الجالس على الحدث. ومنها: جواز الاستعانة في الطهارة، ولكن الأولى تركها إلا للحاجة. وانفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسمه من الجنابة، بل هو واجب عليه، وأما غسله تروداً فمنهجن ومنهجن الجمهور: جوازه بلا كراهة، ويجوز عندنا غسل رأسه بالسدر والخطمي، بحيث لا ينتف شعراً، فلا فدية عليه ما لم ينتف شعراً، وقال أبو حنيفة ومالك: هو حرام موجب للفدية.**

** قال في فتح الملهم: قال القاري في شرح المشكاة: "يجوز للمحرم غسل رأسه بحيث لا ينتف شعراً بلا خلاف، أما لو غسل رأسه بالخطمي فعليه دم عند أبي حنيفة عليه السلام، وبه قال مالك. وقال: صدقة، ولو غسل بأشنان فيه طيب فإن كان من رآه سماء أشناناً فعليه الصدقة، وإن سماه طيباً فعليه الدم. كذا في قاضيهان. (فتح الملهم ٤٢٢/٥ بيروت)

[١٤ - باب ما يفعل بالحرم إذا مات]

٢٨٨٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ خَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوَقَصَ، فَمَاتَ، فَقَالَ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا".

٢٨٩٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ أَيُّوبُ: فَأَوْقَصْتُهُ - أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصْتُهُ - وَقَالَ عَمْرُو: فَأَوْقَصْتُهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، - قَالَ أَيُّوبُ: - فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا، - وَقَالَ عَمْرُو: - فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي".

٢٨٩١- (٣) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: ثُبْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَقِفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَ حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ.

٢٨٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُوْنُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوَقَصَ وَقَصًّا، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَأَلْبِسُوهُ ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي".

[١٤ - باب ما يفعل بالحرم إذا مات]

فيه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا "أَنَّ رَجُلًا خَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ وَهُوَ وَقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ فَوَقَصَ فَمَاتَ، فَقَالَ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا". وفي رواية: "وقع من راحلته فأوقصته أو قال فأقعصته". وفي رواية: "فأوقصته" وفي رواية: "وكفّفوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبي". وفي رواية: "ولا تخمروا وجهه ولا رأسه". وفي رواية: "فإنه يبعث يوم القيامة ملبدًا".

في هذه الروايات دلالة بينة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وموافقيهم، في أن الحرم إذا مات لا يجوز أن يلبس -

٢٨٩٣- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ التُّرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا".
وَرَأَى: لَمْ يُسَمِّ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ حَيْثُ عَرَفَ.

٢٨٩٤- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا".

٢٨٩٥- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرَّمًا، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُمَسِّسُوهُ بِطَبِيبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا".

= المخطط، ولا تخمر رأسه؛ ولا يمس طيباً، وقال مالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة وغيرهم: يفعل به ما يفعل بالحى، وهذا الحديث راد لقولهم.**

وقوله ﷺ: "اغسلوه بماء وسدر" دليل على استحباب السدر في غسل الميت، وأن المحرم في ذلك كفره، وهذا مذهبه، وبه قال طاوس وعطاء ومجاهد وابن المنذر وآخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون. =

** قال في فتح الملهم: وهو مروي عن عائشة، وابن عمر وطاوس؛ لأنها عبادة شرعت، فطلعت بالموت، كالصلاة والصيام. وقال ﷺ: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث؛ وإحرامه من عمله (وليس من الثلاث، فينبغي أن ينقطع بالموت)، ولأن الإحرام لو بقي لطيف به وكمئت مناسكه. قلت: لا نسلم أنه ورد عنى خلاف الأصل، وكيف ورد على خلاف الأصل؛ وقد أمر بنفسه بالماء والسدر وهو الأصل في الموتى؟...

وأجابوا عن الحديث بأنه ليس عاماً بلفظه؛ لأنه في شخص معين، ولأنه لم يقل: يبعث يوم القيامة ملبياً؛ لأنه محرم، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل. وقال: "اغسلوه بسدر" والمحرم لا يجوز غسله بسدر... وقد هي عن تغطية وجهه أيضاً كما في الطرق الآتية، مع أن المحرم الحى لا ينهى عن تغطيته عندهم. (فتح الملهم ٤٢٣/٥ بيروت)

٢٨٩٦- (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَضْرِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا، وَلَا يُخَمَّرَ رَأْسُهُ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

٢٨٩٧- (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ - قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا - غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَشِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا، خَارِجَ رَأْسِهِ.

قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: خَارِجَ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

٢٨٩٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: وَقَصَّتْ رَجُلًا رَاجِلَتُهُ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ - حَسْبَتْهُ قَالَ - وَرَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يَهْلُ.

= وقوله ﷺ: "ولا تغسروا وجهه ولا رأسه".

أقوال أهل العلم في تخمير الوجه للمحرم الحي وفي تخمير رأس المحرم الميت: أما تخمير الرأس في حق المحرم الحي فمجمع على تحريمه، وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة: هو كرأسه، وقال الشافعي والجمهور: لا إحرام في وجهه بل له تغطيته، وإنما يجب كشف الوجه في حق المرأة، هذا حكم المحرم الحي.

وأما الميت فمذهب الشافعي وموافقيه أنه يحرم تغطية رأسه كما سبق، ولا يحرم تغطية وجهه، بل يبقى كما كان في الحياة، ويتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهًا، إنما هو صيانة للرأس، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه، ولا بد من تأويله؛ لأن مالكًا وأبا حنيفة وموافقيهما يقولون: لا يمنع من ستر رأس الميت ووجهه، والشافعي وموافقه يقولون: يباح ستر الوجه، فتعين تأويل الحديث.

وقوله ﷺ: "وكفونوه في ثوبيه" وفي رواية: "ثوبين" قال القاضي: أكثر الروايات "ثوبيه".

فوائد الحديث: وفيه فوائد منها: الدلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في أن حكم الإحرام باقي فيه. ومنها: أن التكفين في الثياب الملبوسة جائز، وهو مجمع عليه. ومنها: جواز التكفين في ثوبين، والأفضل ثلاثة. ومنها: أن =

٢٨٩٩- (١١) وَخَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اغْسِلُوهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَبِيبًا، وَلَا تُعْطُوا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَلْبِي".

= الكفن مقدم على الدين وغيره؛ لأن النبي ﷺ لم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا. ومنها: أن التكفين واجب، وهو إجماع في حق المسلم، وكذلك غسله والصلاة عليه ودفنه.

شرح الغريب: وقوله: أخر من بعده أي مقط. وقوله: "وقص" أي انكسر عنقه، وقصته وأوقصته بمعناه. قوله: "فأوقصته" أي قتله في الحال، ومنه فعاص الغنم، وهو موقها بداء يأخذها ثوت فجأة.

قوله ﷺ: "فإنه يبعث يوم القيامة مبياً ومثبداً وبني معناه على حياته التي مات عليها ومعه علامة لحجه، وهي دلالة الفضيلة، كما يحيى الشهيد يوم القيامة وأوداجه تشخب دماً، وفيه دليل على استحباب دوام التلبية في الإحرام وعلى استحباب التلبيد، ومسبق بيان هذا.

قوله ﷺ: "ولا تطوه" هو بالحاء المهملة، أي لا تمسره حنوطاً، والحنوط بفتح الحاء ويقل له: اخنط بكسر الحاء، وهو أخلاط من طيب يجمع للميت خاصة لا تسعمل في غيره.

قوله في رواية علي بن حشرم: "أقبل رجل حراماً" هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها "حرام" وهذا هو الوجه، ولأول وجه، ويكون حالاً، وقد جاءت الحال من التكرة على قلة. قوله: "حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا هشيم، حدثنا أبو بشر، حدثنا سعيد بن جبير".

ضبط الاسم: أبو بشر هذا هو الغوري، واسمه الوليد بن مسلم بن شهاب البصري، وهو تابعي روى عن جندب ابن عبد الله الصحابي رضي الله عنه، وانفرد مسلم بالرواية عن أبي بشر هذا، وانفقوا على توثيقه.

قوله: "حدثنا عبد بن حميد قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا إسرائيل عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس" قال القاضي: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: إنما سمعه منصور عن الحكم، وكذا أخرجه البخاري عن منصور عن الحكم عن سعيد، وهو الصواب، وقيل: عن منصور عن سلمة ولا يصح، والله أعلم.

[١٥ - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه]

٢٩٠٠ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَعْلَى الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْتَرِ، فَقَالَ لَهَا: "أُرِيدُ الْحَجَّ؟" قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً، فَقَالَ لَهَا: "حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ! مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي وَكَانَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ."

٢٩٠١ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْتَرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ. وَأَنَا شَاكِيَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي."

٢٩٠٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها مِثْلَهُ.

[١٥ - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه]

فيه حديث ضِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْتَرِ رضي الله عنها: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي".
 أقول: أهل العلم في اشتراط الحاج والمعتصر في إحرامهما التحلل بالعذر: ففيه دلالة لمن قال: يجوز أن يشترط الحاج والمعتصر في إحرامه أنه إن مرض تحلل، وهو قول عمر بن الخطاب وعُثْمَانُ بْنُ مَسْعُودٍ وَآخَرُونَ مِنْ أَصْحَابَةِ رضي الله عنهم، وجماعة من التابعين وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وهو الصحيح من مذهب الشافعي، وجمهورنا من هذا الحديث الصحيح الصريح. وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين: لا يصح الاشتراط، وحمّلوا الحديث على أنها قضية عين، وأنه مخصوص بضِبَاعَةَ. **

** فإن في فتح الملهم: ومنعه (الاشتراط) طائفة، وقد بوا: هو ناضل، روي ذلك عن ابن عمر، وعائشة، وهو قول النخعي، وأحمد وطائفة، وسعيد بن جبيرة، وإليه ذهب مالك، والثوري، وأبو حنيفة. وقالوا: لا ينفعه اشتراط. وقد صح عن ابن عمر إنكار الاشتراط، ولم يظ الترمذي: أنه كان ينكر الاشتراط، ويقول: أليس حسبكم سنة نبيكم". وقال العمري: وأبكر ذلك أيضاً طاووس، وسعيد بن جبيرة، وهو رواية الحديث (أي قصة ضِبَاعَةَ) عن ابن عباس، وأبكر الزهري، وهو رواه عن عروة: فهذا كله مما يوهن الاشتراط.

٢٩٠٣- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ وَأَبُو عَاصِمٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزَّيْتَرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عليه السلام أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: "أَهْلِي بِالْحَجِّ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي". قَالَ: فَأَذْرَكْتِ.

٢٩٠٤- (٥) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ ضُبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْتَرِطَ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= وأشار القاضي عياض إلى تضعيف الحديث، فإنه قال: قال الأصملي: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح، قال النسائي: لا أعلم أحداً أسنده عن الزهري غير معمر وهذا الذي عرّض به القاضي، وقاله الأصملي من تضعيف الحديث غلط فاحش جداً، نهت عليه؛ لئلا يقر به؛ لأن هذا الحديث مشهور في صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة، وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية، وفي هذا الحديث دليل على أن المرض لا يبيح التحلل إذا لم يكن اشتراطه في حال الإحرام، والله أعلم.**

= وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه: ومعنى إتكاف الاشتراط عند الحنفية أنه لا تأثير له في جواز التحلل؛ فإن الإحصار عندهم يتحقق بالمرض أيضاً، ولو لم يشترط، ومع ذلك لا نسلم أن الاشتراط عبث، فإن العبث ما لا فائدة فيه أصلاً، والفائدة لا تنحصر في تغير الأحكام. (فتح الملهم ٤٣٠/٥ بيروت)

** قال في فتح الملهم: ومن يرى الإحصار بالمرض - وهو مذهب أبي حنيفة - يستدل بحديث عكرمة عن الحجاج بن عمرو الأنصاري الذي أخرجه أصحاب السنن، قال: قال رسول الله ﷺ: "من كُسر أو عرج فقد حلّ، وعليه حجة أخرى، قال: فذكرت ذلك لابن عباس وأبي هريرة، فقالا: صدق، سكنت عنه أبو داود، والمنذري، وحسنه الترمذي. وأخرجه أيضاً ابن خزيمة، والحاكم والبيهقي.

وأيضاً يستدل بقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ هَٰذِهِ﴾ قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي رحمته الله: قال الكسائي وأبو عبيدة. وأكثر أهل اللغة: الإحصار: المنع بالمرض، أو ذهاب النفقة. والحصَرُ حَصَرَ العدو، ويقال: أَحْصَرَهُ المرض، وحصَرَهُ العدو. (فتح الملهم ٤٢٨/٥ بيروت)

٢٩٠٥ - (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ الْقَيْلَانِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو عَامِرٍ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا رَبَاحٌ وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبُضَاعَةَ رضي الله عنه: "حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ تَحْبِسِينِي".
وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: أَمَرَ ضِبَاعَةَ.

ضبط الاسم: وأما "ضباعة" فبضاد معجمة مضمومة ثم موحدة مخففة، وهي ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب كما ذكره مسلم في الكتاب، وهي بنت عم النبي ﷺ، وأما قول صاحب "الوسيط": هي ضباعة الأسلمية، فغلط فاحش، والصواب الهاشمية.
قوله: "فأدركت" معناه: أدركت الحج، ولم تتحلل حتى فرغت منه.

[١٦ - باب صحة إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام، وكذا الحائض]

٢٩٠٦ - (١) وَحَدَّثَنِي هَذَا بْنُ السَّرِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ عَتِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَفِسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، بِالشَّحْرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ.

٢٩٠٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ، حِينَ نَفِسَتْ بِذِي الْخُلَيْفَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ.

١٦ - باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام، وكذا الحائض

فيه حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "نَفِسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّحْرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ"

شرح الغريب: قولها: "نَفِسْتُ"، أي ولدت، وهي بكسر الفاء لا غير، وفي النون لغتان مشهورة ضمها، والثانية: فتحها، سمي نفاساً لخروج النفس وهو المولود والدم أيضاً، قال القاضي: ويحري اللغتان في الحيض أيضاً، يقال: نفست، أي حاضت بفتح النون وضمها، قال: ذكرهما صاحب "الأفعال"، قال: وأنكر جماعة الضم في الحيض. وفيه صحة إحرام النفساء والحائض، واستحباب اغتسالها للإحرام، وهو مجمع على الأمر به، لكن مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب، وقال الحسن وأهل الظاهر: هو واجب، والحائض والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف وركعتيه لقوله ﷺ: "اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي" وفيه: أن ركعتي الإحرام سنة ليستا بشرط لصحة الحج؛ لأن أسماء لم تصلهما.

وقوله: "نَفِسْتُ بِالشَّحْرَةِ"، وفي رواية: "بذي الخليفة" وفي رواية: "بالبداء" هذه المواضع الثلاثة متقاربة فالشجرة بذي الحليفة، وأما البداء فهي بطرف ذي الحليفة، قال القاضي: يحتمل أنها نزلت بطرف البداء لتبعد عن الناس، وكان منزل النبي ﷺ بذي الحليفة حقيقة، وهناك بات وأحرم، فسمي منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم.

[١٧ - باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران،]

٢٩٠٨ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَجْلُ حَتَّى يَجْلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا" قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَطُفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "انْقُضِي رَأْسُكَ وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ" قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ فَقَالَ: "هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ" فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ، بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَهْلُوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

١٧ - باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال

الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه

وجه تسمية حجة الوداع بها وتعريف حج الإفراد والتمتع، والقران: قولهم: "حجة الوداع" سميت بذلك؛ لأن النبي ﷺ ودع الناس فيها، ولم يحج بعد الهجرة غيرها، وكانت سنة عشر من الهجرة. اعلم أن أحاديث الباب متظاهرة على جواز إفراد الحج عن العمرة، وجواز التمتع والقران، وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة، وأما النهي الوارد عن عمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فستوضح معناه في موضعه بعد هذا - إن شاء الله تعالى -، و"الإفراد": أن يحرم بالحج في أشهره، ويفرغ منه، ثم يعتمر، و"التمتع" أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منه ثم يحج من عامه، و"القران" أن يحرم بهما جميعاً، وكذا لو أحرم بالعمرة، وأحرم بالحج قبل طوافها صح وصار قارناً، فلو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة، فقولان لنشافعي: أصحهما: لا يصح إحرامه -

* قوله: قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة" إلى قولها: ومن أهل بحج فليتم حجه" هذا بظاهره يقتضي أنه ما أمرهم بفسخ الحج بالعمرة مع أن الصحيح الثابت برواية أربعة عشر من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، هو أنه أمر لمن لم يسق الهدى بفسخ الحج وجعله عمرة، من حملتهم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما سيحيى من روايات حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فحيث لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى، والأمر بالفسخ كان لمن لم يسق الهدى فلا منافاة، والله تعالى أعلم.

= بالعمره، والثاني: يصح ويصح قارناً بشرط أن يكون قبل الشروع في أسباب التحلل من الحج، وقيل: قبل الوقوف بعرفات، وقيل: قبل فعل فرض، وقيل: قبل طواف القدوم أو غيره.

أقوال أهل العلم في الأفضل من هذه الثلاثة: واختلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل؟ فقال الشافعي ومالك وكثيرون: أفضلها الإفراد ثم التمتع ثم القِران. وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع. وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القِران،** وهذا المذهب قولان آخران لشافعي، والصحيح تفصيل الإفراد ثم التمتع ثم القِران. وأما حجة النبي ﷺ فاختلفوا فيها، هل كان مفرداً أم متمتعاً أم قارناً؟ وهي ثلاثة أقوال للعلماء بحسب مذاهبهم السابقة، وكل طائفة رجحت نوعاً، وادعت أن حجة النبي ﷺ كانت كذلك، والصحيح أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمره بعد ذلك، وأدخلها على الحج فصار قارناً.

وقد اختلفت روايات أصحابه عليه السلام في صفة حجة النبي ﷺ حجة الوداع: هل كان قارناً أم مفرداً أم متمتعاً؟ وقد ذكر البخاري ومسلم روايتهم كذلك، وطريق الجمع بينها ما ذكرت أنه ﷺ كان أولاً مفرداً، ثم صار قارناً، فمن روى الإفراد هو الأصل، ومن روى القِران اعتمد آخر الأمر، ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي، وهو الانتفاع والارتفاق، وقد ارتفق بالقِران كارتفاق التمتع وزيادة في الاختصار على فعل واحد، وهذا الجمع تنتظم الأحاديث كلها.

وقد جمع بينها أبو محمد بن حزم الظاهري في كتاب صنفه في حجة الوداع خاصة، وادعى أنه ﷺ كان قارناً، وتناول باقي الأحاديث والصحيح ما سبق، وقد أوضحت ذلك في "شرح المذهب" بأدلته وجميع طرق الحديث وكلام العلماء المتعلق بها، واحتج الشافعي وأصحابه في ترجيح الإفراد بأنه صَحَّ ذلك من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهؤلاء لهم منزلة في حجة الوداع على غيرهم.

فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقة لرواية حديث حجة الوداع، فإنه ذكرها من حين خروج النبي ﷺ من-

** قال في فتح الملهم: قال الخافظ ابن القيم: "وإنما قلنا: إنه أحرم قارناً لبضعة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك، ثم ذكر حديثاً حديثاً وبسط الكلام فيه، ثم قال: وهؤلاء الذين رووا القِران بغاية البيان: عائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان بإقراره لعلي، وتقرير علي عليه السلام له، وعمران بن الحصين، والبراء بن عازب، وحفصة أم المؤمنين، وأبو قتادة، وابن أبي أوفى، وأبو طلحة، والهرماس بن زياد، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وسعد بن أبي وقاص. فهؤلاء هم سبعة عشر صحابياً رضي الله عنهم من روى فعله، ومنهم من روى لفظ لإحرامه، ومنهم من روى خبره عن نفسه، ومنهم من روى أمره به".

ثم قال بعد عدة أوراق: "فحصل الترجيح لرواية من روى القِران بوجوه عشرة.... (فتح الملهم ٢٢/٦ بيروت)

- المدينة إلى آخرها فهو أضبط لها من غيره.

وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان آخذاً بخطام ناقة النبي ﷺ في حجة الوداع، وأنكر عنى من رجع قول أنس على قوله وقال: كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس، وإن كنت تحت ناقة النبي ﷺ بمسني لعاهما، اسمعه يلي بالحج. وأما عائشة فقرها من رسول الله ﷺ معروف، وكذلك اطلاعها على باطن أمره وظاهره وفعله في خلوته وعلايته، مع كثرة فقهها وعظم فطنتها.

وأما ابن عباس فصح له من العلم والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بحثه، وتحفظه أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره، وأخذها إياها من كبار الصحابة، ومن دلائل ترجيح الإفراد: أن الخلفاء الراشدين ﷺ بعد النبي ﷺ أفردوا بالحج، وراظبوا على إفراده، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ، واختلف فعل علي ﷺ.

ولو لم يكن الإفراد أفضل، وصلوا أن النبي ﷺ حج مفرداً لم يواظبوا عليه، مع أنهم الأئمة الأعلام، وقادة الإسلام، ويقتدى بهم في عصرهم وبعدهم، فكيف يليق بهم المواظبة على خلاف فعل رسول الله ﷺ؟ وأما الخلاف عن علي ﷺ وغيره فإثماً فعلوه؛ لبيان الجواز، وقد ثبت في الصحيح ما يوضح ذلك.

ومنها أن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكماله، ويجب الدم في التمتع والقران، وهو دم جبران؛ لغوات اليقاعات وغيره، فكان ما لا يحتاج إلى جبر أفضل. ومنها: أن الأمة أجمعت على جواز الإفراد من غير كراهة، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع، وبعضهم التمتع والقران، فكان الإفراد أفضل، والله أعلم.

فإن قيل: كيف وقع الاختلاف بين الصحابة ﷺ في صفة حجه ﷺ وهي حجة واحدة، وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قضية واحدة؟ قال القاضي عياض: قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث، فمن يجيد منتصف، ومن مقصر متكلف، ومن مطيل مكتر، ومن مقتصر مختصر.

قال: وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الخنفي، فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة، وتكلم معه في ذلك أبو جعفر الطبري، ثم أبو عبد الله بن أبي صغرة، ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط، والقاضي أبو الحسن بن الفصار البغدادي، والحافظ أبو عمرو بن عبد البر وغيرهم.

التفريق بين الروايات في كلام القاضي عياض: قال القاضي عياض: وأولى ما يقال في هذا عنى ما فحصناه من كلامهم، واختارناه من اختيارهم مما هو أجمع لروايات وأشبه بمساق الأحاديث: أن النبي ﷺ أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة؛ ليدل على جواز جميعها، ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجرى، فأضيف الجميع إليه وأخير كل واحد بما أمر به، وأباح له ونسبه إلى النبي ﷺ إما لأمره به، وإما لتأويله عليه.

وأما إحرامه ﷺ بنفسه فأخذ بالأفضل، فأحرم مفرداً للحج، وبه نظاهرت الروايات الصحيحة، وأما الروايات بأنه كان مستعاً فمعناها أمر به، وأما الروايات بأنه كان قارناً فإخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء إحرامه؛ بل =

= إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم، وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدي، وكان هو ﷺ ومن معه هدي في آخر إحرامهم قارين، بمعنى: أنهم أدخلوا العمرة على الحج، وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج؛ لكونها كانت منكورة عندهم في أشهر الحج، ولم يحكم التحلل معهم بسبب الهدي، واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم، فصار ﷺ قارناً في آخر أمره.

وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة، وشذ بعض الناس فمنعه وقال: لا يدخل إحرام على إحرام، كما لا تدخل صلاة على صلاة، واحتلقوا في إدخال العمرة على الحج، فجوزه أصحاب الرأي، وهو قول الشافعي لهذه الأحاديث، ومنعه آخرون ورجعوا هذا خاصاً بالنبي ﷺ؛ لضرورة الاعتماد حينئذ في أشهر الحج، قال: وكذلك يتأول قول من قال كان متمتعاً أي تمتع بفعل العمرة في أشهر الحج وفعلها مع الحج؛ لأن لفظ التمتع يطلق على معان، فانتظمت الأحاديث وانفقت، قال: ولا يبعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفرداً، فيكون الإفراد إخباراً عن فعلهم أولاً، والقرآن إخباراً عن إحرام الذين معهم هدي بالعمرة ثانياً، والتمتع لمسحهم الحج إلى العمرة ثم إهلاكهم بالحج بعد التحلل منها، كما فعل كل من لم يكن معه هدي.

قال القاضي: وقد قال بعض علمائنا: أنه أحرم ﷺ إحراماً مطلقاً منتظراً ما يأمُر به من إفراد أو تمتع أو قرآن، ثم أمر بالحج، ثم أمر بالعمرة معه في وادي العقيق بقوله: صل في هذا الوادي المبارك، وقال: عمرة في حجة. قال القاضي: والذي سبق أبين وأحسن في التأويل، هذا آخر كلام القاضي عياض.

ثم قال القاضي في موضع آخر بعده: لا يصح قول من قال: أحرم النبي ﷺ إحراماً مطلقاً مبهماً؛ لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة مصرحة بخلافه.

التوفيق بين روايات الإفراد والتمتع والقرآن فيما لخصه الخطابي من كلام الإمام الشافعي: قال الخطابي: قد أنعم الشافعي بيان هذا في كتابه "اختلاف الحديث" وجود الكلام، قال الخطابي: وفي اقتصاص كل ما قاله تفصيل، ولكن الوجيه والاختصار من جوامع ما قال أن معوماً في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر، كجواز إضافته إلى المفاعل كقولك: بني فلان داراً إذا أمر ببنائها، وضرب الأمير فلاناً إذا أمر بضربه، ورجع النبي ﷺ ماعزاً وقطع سارق رداء صفوان، وإنما أمر بذلك، ومثله كثير في الكلام، وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم المفرد والتمتع والقارن كل منهم يأخذ عنه أمر نسكه، ويصدر عن تعليمه، فحاز أن تضاف كلها إلى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها، وأذن فيها.

قال: ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول: ليبتك بحجة، فحكى عنه أنه أفرد، وخفي عليه قوله: وعمرة، فلم يحك إلا ما سمع، وسمع أنس وغيره الزيادة وهي: ليبتك بحجة وعمرة، ولا ينكر قبول الزيادة، وإنما يحصل التناقض، لو كان الزائد نافية لقول صاحبه، فأما إذا كان مثبتاً له وزائداً عليه، فليس فيه تناقض، قال: ويحتمل أن الراوي سمعه =

٢٩٠٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ، حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ يُهْدِ، فَلْيَحْلِلْ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَأَهْدَى، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَمَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ، فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ" قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحِضْتُ، فَلَمْ أَرْزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَقَضَّ رَأْسِي، وَأَمْتَشِطُ، وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ، وَأَتْرِكَ الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجِّي، بَعَثَ مَعِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُعْتَمِرَ مِنَ التَّنْعِيمِ، مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي أَذْرَكُنِي الْحَجَّ وَلَمْ أُحْلِلْ مِنْهَا.

= يقول لغیره علی وجه التعلیم، فيقول له: لبيك بحجة وعمره، على سبيل التلقين، فهذه الروايات المختلفة ظاهراً ليس فيها تناقض، والجمع بينها سهل كما ذكرنا، والله أعلم.

ضبط كلمة (الهدى) ومعناها وحكمها: قوله ﷺ: "من كان معه هدي" يقال: "هذى" بإسكان الدال وتخفيف الياء، و"هذوي" بكسر الدال وتشديد الياء لغتان مشهورتان، الأولى أفصح وأشهر، وهو اسم لما يهدى إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدي سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمره.

قوله: "عن عروة عن عائشة" قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهلكا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي، فليهل بالحج مع العمره.

وفي الرواية الأخرى قالت: "خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فعنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج، قالت: ولم أهلل إلا بعمره" قال القاضي عياض: اختلفت الروايات عن عائشة فيما أحرمت به اختلافاً كثيراً، فذكر مسلم من ذلك ما قدمناه، وفي رواية لمسلم أيضاً عنها: "خرجنا لا نرى إلا الحج".

وفي رواية القاسم عنها: "خرجنا مهلون بالحج". وفي رواية: "لا نذكر إلا الحج" وكل هذه الروايات صريحة في أنها أحرمت بالحج، وفي رواية الأسود عنها: "لنلي لا نذكر حجاً ولا عمره".

كلام القاضي حول روايات إحرام عائشة والتوفيق بينها: قال القاضي: واختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة. فقال مالك: ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديماً ولا حديثاً، وقال بعضهم: يرجح أنها كانت محرمة بحج؛ لأنها رواية عمره والأسود والقاسم، وغلطوا عروة في العمره، ومن ذهب إلى هذا القاضي إسماعيل، ورجحوا رواية غير عروة على روايته؛ لأن عروة قال في رواية حماد بن زيد عن هشام عنه: حدثني غير واحد أن النبي ﷺ قال لها: "دعي عمرتك"، فقد بان أنه لم يسمع الحديث منها.

= قال القاضي رحمه الله: وليس هذا بواضح، لأنه يحتمل أنها من حديثه ذلك، قالوا أيضاً: ولأن رواية عمرة والقاسم نسفت عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره، ولهذا قال القاسم عن رواية عمرة: "أنباتك بالحدث على وجهه"، قالوا: ولأن رواية عروة إنما أخرج عن إحرام عائشة، والجمع بين الروايات ممكن، فأحرمت أولاً بالحج كما صح عنها في رواية الأكثرين، وكما هو الأصح من فعل النبي ﷺ وأكثر أصحابه، ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة، وهكذا فسره القاسم في حديثه، فأعبر عروة عنها باعتمارها في آخر الأمر، ولم يذكر أول أمرها. قال القاضي: وقد تعارض هذا بما صح عنها في أخبارها عن فعل الصحابة واختلافهم في الإحرام، وأنها أحرمت هي بعمرة، فالخاصل أنها أحرمت بحج، ثم فسختها إلى عمرة حين أمر الناس بالفسخ، فلما حاضت وتعذر عليها إتمام العمرة، والتحلل منها وإدراك الإحرام بالحج أمرها النبي ﷺ بالإحرام بالحج، فأحرمت، فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارئة. **

وقوله ﷺ: "ارفضي عمرتك" ليس معناه إبطاها بالكلية والخروج منها، فإن العمرة واجبة لا يصح الخروج منها بعد الإحرام بنية الخروج، وإنما يخرج منها بالتحلل بعد فراغها، بل معناه: ارفضي العمل فيها، وإتمام أفعالها التي هي الطواف والسعي وتقصير شعر الرأس، فأمرها ﷺ بالإعراض عن أفعال العمرة، وأن تحرم بالحج، فتصير قارئة، وتقف بعرفات، وتقل الماسك كلها إلا الطواف، لتؤخره حتى تطهر، وكذلك فعلت. قال العلماء: وما يؤيد هذا التأويل قوله ﷺ في رواية عبد بن حميد: "وأمسكي عن العمرة" وما يصرح بهذا التأويل رواية مسلم بعد هذا في آخر روايات عائشة عن محمد بن حاتم عن هر عن وهيب عن عبد الله بن طلوس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أهلت بعمرة، فقدمت، ولم تطف بالبيت حتى حاضت، فسكت الماسك كلها، وقد أهلت بالحج فقال لها النبي ﷺ يوم النفر: "يسعدك طوافك لحجك وعمرتك"، فأبت، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج هذا لفظه.

** قال في فتح الملهم: قال الشيخ محمد عابد السندي رحمه الله في شرح مسند الإمام الأعظم رحمه الله: "وقد استدل بذلك الكوفيون على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعاً، فحاضت قبل أن تطوف: أن تترك العمرة وتقل بالحج مفردة، كما صنعت عائشة، وإنما يلزمها دم لرفض العمرة، كما حققه الشيخ علي القاري في شرح المسند... فظاهر الروايات لحديث عائشة رضي الله عنها يقتضي: أن المرأة إذا قدمت مكة متمتعاً، وهي حائض، واستمر حيضها، حتى جاء يوم عرفة، فإنها تحل من إحرام العمرة، وتحرم إحراماً مستأنفاً للحج، فتأتي بأفعاله حتى تفرغ منه، ثم إن شاءت فضت عمرتها التي رفضتها كما فعلت عائشة رضي الله عنها، وهو المرجح عند الحنفية... ثم قال الشيخ عابد رحمه الله في موضع آخر: "قوله: يصدر الناس بحجة وعمرة وأصدر بحجة" صريح في أنها خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها وانحصارها على حجها، وهذا هو الذي يلزم من حديثها. (فتح الملهم ٧/٦ - ٨ بيروت)

- فقوله ﷺ: "يسعد طوافك لحجتك وعمرتك"، تصريح بأن عمرتك باقية صحيحة مجزئة، وأما لم نلغها ونخرج منها، فيتعين تأويل: "رفضت عمرتك ودعي عمرتك" على ما ذكرناه من رفض العمل فيها وإتمام أفعالها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ في الرواية الأخرى لما مضت مع أخيها عبد الرحمن ليعمرها من التعميم: "هذه مكان عمرتك" نعمناه: أنها أرادت أن يكون لها عمرة منفردة عن الحج، كما حصل لسائر أمهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسحوا الحج إلى العمرة، وأتموا العمرة وتخللوا منها قبل يوم التروية، ثم أحرموا بالحج من مكة يوم التروية، فحصل لهم عمرة منفردة وحجة منفردة.

وأما عائشة فإنما حصل لها عمرة مندرجة في حجة بالقران، فقال لها النبي ﷺ يوم النفر: "يسعد طوافك حجتك وعمرتك. أي وقد غنا وحسبك جميعاً"، فأنت وأردت عمرة منفردة، كما حصل لباقي الناس، فلما اعتمرت عمرة منفردة قال لها النبي ﷺ: "هذه مكان عمرتك" أي التي كنت تريدان حصولها منفردة غير مندرجة، فمتعتك الخيضر من ذلك، وهكذا يقال في قولها: يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج، أي يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة، وأرجع أنا وليس لي عمرة منفردة، وإنما حرصت على ذلك لتكثر أفعالها، وفي هذا تصريح بالرد على من يقول: "القران أفضل"، والله أعلم. وأما قوله ﷺ: "انقضي رأسك وامتنطفي" فلا يلزم منه إبطال العمرة؛ لأن نقض الرأس والامتنشاط جائزان عندنا في الإحرام بحيث لا يمتنع شعره، ولكن يكره الامتنشاط إلا لعذر، وتأول العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معسورة بأن كان في رأسها أذى، فأباح لها الامتنشاط كما أباح لكعب بن عجرة الخلق للأذى، وقيل: ليس المراد بالامتنشاط هنا حقيقة الامتنشاط بالمشط، بل تسريح الشعر بالأصابع للغسل لإحراميهما بالحج، لا سيما إن كانت لبدت رأسها كما هو السنة، وكما فعله النبي ﷺ، فلا يصح غسلها إلا بإصصال الماء إلى جميع شعرها، ويلزم من هذا نقضه، والله أعلم.

قوله: "وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً".

أقوال الأئمة في الاكتفاء بطواف واحد للقارن من حجته وعمرته: هذا دليل على أن القارن يكفي طواف واحد عن طواف الركز، وأنه يقتصر على أفعال الحج، وتسرج أفعال العمرة كلها في أفعال الحج، وهذا قال لشافعي، وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة ومالك وأحمد وإسحاق ودأود. وقال أبو حنيفة: يلزمه طوافان وسعيان، وهو محكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود والشعبي والنخعي،^{**} والله أعلم.

^{**} قال في فتح الملهم: قال الحافظ في الدراية: "وفي الباب عن عبيد الله أنه جمع بين الحج والعمرة فضاف طوافين وسعيين، وحديث أن رسول الله ﷺ فعل ذلك، أخرجه النسائي، أي في السنن الكبرى في مسند علي، -

٢٩١٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ أَكُنْ سُقْتُ الْهَدْيَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا"، قَالَتْ: فَحِضْتُ. فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحَجَّتِي؟ قَالَ: "انْقِضِي رَأْسَكَ، * وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي

= قوله: "عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهل بالحج مع عمره. ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً" قال القاضي عياض رحمه الله: الذي ندل عليه بصوح الأحاديث في "صحيح البخاري ومسلم" وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ إنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج في منتهى سفرهم ودنوهم من مكة "بصرف" كما جاء في رواية عائشة، أو بعد طوافه بالبيت وسعيه، كما جاء في رواية جابر، ويحتمل تكرار الأمر بذلك في الموضعين، وأن العزيمة كانت آخرًا، حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

قوله: "خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمننا من أهل بعمره ومننا من أهل بحج حتى قدمنا مكة فقال رسول الله ﷺ: من أحرم بعمره ولم يهد فليحل، ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أهل بحجة فليتم حجه" أقوال أهل العلم في نحل المشتمع الذي ساق الهدى: هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة وأحمد وموافقيهما في أن المتعمر المشتمع إذا كان معه هدي لا يتحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما: أنه إذا طاف وسعى وحلق حل من عمرته، وحل له كل شيء في الحال، سواء كان ساق هدياً أم لا، واحتجوا بالقياس على من لم يسق الهدى، وبأنه نحل من نسكه، فوجب أن يحل له كل شيء، كما لو نحل المحرم بالحج، وأجابوا عن هذه الرواية بأنها مختصرة من الروايات التي ذكرها مسلم بعدها، والتي ذكرها قبلها عن عائشة قالت: "خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً". فهذه الرواية مفسرة للمحذوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة وتقديرها: "ومن أحرم بعمره وأهدى فليهل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه"، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن القضية واحدة والراوي واحد، فيتعين الجمع بين الروایتين على ما ذكرناه، والله أعلم. =

* قوله: "وانقضي رأسك وامتشطى" لعل المراد بذلك هو الاغتسال لإحرام الحج، كما وقع التصريح بذلك في رواية جابر، والله تعالى أعلم.

= ورواه موقوفون. وقال في الفتح: "روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن عليّ وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت...". (فتح الملهم ١٣/٦ بيروت)

عَنِ الْعُمْرَةِ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ" قَالَتْ: فَلَمَّا قَضَيْتُ حَجَّتِي أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّعْيِيمِ، مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي أُمْسَكْتُ عَنْهَا.

٢٩١١- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ، فَلْيُهْلَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلْيُهْلَ" قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ، وَأَهْلَ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ وَأَهْلَ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ.

٢٩١٢- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، مُوَافِقِينَ لِهَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لِأَهْلَتِي بِعُمْرَةٍ" قَالَتْ: فَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلَ بِالْحَجِّ، قَالَتْ: فَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَخَرَجْنَا حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَأَذْرَكَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَجَلَ مِنْ عُمْرَتِي،

- قوله ﷺ: "وأمسكي عن العمرة" فيه دلالة ظاهرة على أنها لم تخرج منها، وإنما أمسكت عن أعمالها وأحرمت بالحج، فأدرجت أعمالها بالحج، كما سبق بيانه، وهو مؤيد للتأويل الذي قدمناه في قوله ﷺ: "أرضي عمرتك ودعي عمرتك" أن المراد رفض إتمام أعمالها، لا إبطال أصل العمرة.

قولها: "فأردني" فيه دليل على جواز الإرداف إذا كانت الذبابة مطبقة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بذلك. وفيه جواز إرداف الرجل المرأة من محارمه، والخلو بهما، وهذا يجمع عليه.

قوله ﷺ: "من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليفعَلْ، ومن أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل" فيه دليل لجواز الأنواع الثلاثة، وقد أجمع المسلمون على ذلك، وإنما اختلفوا في أفضلها كما سبق.

قولها: "فمنما كانت ليلة المحبة" هي بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين، وهي التي بعد أيام التشريق، وسميت بذلك؛ لأنهم نفروا من منى، فنزلوا في المحصب وباتوا به.

قولها: "خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع موافقين لهُلالِ ذِي الْحِجَّةِ" أي مقارنين لاستهلاله، وكان خروجهم قبله لخمس في ذِي الْقَعْدَةِ، كما صرح به في رواية عمرة التي ذكرها مسلم بعد هذا من حديث عبد الله بن سلمة عن سليمان بن بلال عن يحيى عن عمرة. قوله ﷺ: "من أراد منكم أن يهل بعمره فليهل فلولا أني أهديت لأهلي بعمره" هنا لما يحتاج به من يقول بتفضيل التمتع.

فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ "دَعْنِي عُمْرَتُكَ. وَأَنْقِضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ" قَالَتْ: فَفَعَلْتُ؛ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ، وَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّتَا، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرَادَنِي وَخَرَجَ بِي إِلَى الشَّعْبِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّتَا وَعُمْرَتَنَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ.

٢٩١٣ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مُوَافِقِينَ* مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْهَالٍ ذِي الْحِجَّةِ، لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ،* فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلْيَهْلَ بِعُمْرَةٍ" وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ.

= ومثله قوله ﷺ: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سفت الهدي" ووجه الدلالة منهما أنه ﷺ لا يسمي إلا الأفضل: وأجاب القائلون بتفضيل الإفراد بأنه ﷺ إنما قال هذا من أجل فسخ الحج إلى العمرة الذي هو خاص لهم في تلك السنة، خاصة لمخالفة الجاهلية، ولم يرد بذلك التمتع الذي فيه الخلاف وقال هذا تطبيحاً لقلوب أصحابه، وكانت نفوسهم لا تسمح بفسخ الحج إلى العمرة كما صرح به في الأحاديث التي بعد هذا، فقال لهم ﷺ هذا الكلام ومعناه: ما يمنعني من موافقتكم فيما أمرتكم به إلا سوفي الهدي، ولولاه لوافقتكم، ولو استقبلت هذا الرأي وهو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج من أول أمري لم أسق الهدي؛ وفي هذه الرواية تصريح بأنه ﷺ لم يكن متعماً. =

* قوله: 'موافقين لذي الحجة'، أي مقارنين له كذا في بعض الشروح، وليس المراد به حقيفة المقارنة، بل المراد المقاربة تنزيلاً لها منزلة المقارنة؛ لأن خروجهم كان فيه لحسن يقين من ذي القعدة، والله تعالى أعلم. وقال بعضهم: أي قرب طلوعه من أوقى عليه أشرف، وعلى هذا فنل لفظ الشروح مقارنين بالياء فانقلب لبعض الناسخين، فكتب النون موضع الياء، والله تعالى أعلم.

* قوله: "لا نرى إلا الحج" يمكن أن يقال: أرادت بهذا أن المقصود الأصلي من الخروج ما كان إلا الحج، وما وقع الخروج إلا لأجله، ومن اعتمر فعمرة كانت تابعة للحج، فلا يخالف ما سبق إنما كانت معتمرة، وكان في الصحابة رجال معتمرون، وما سيحيى في حديث جابر إنما معتمرة، والله تعالى أعلم.

ويحتمل أنها حكاية عن غالب من كان معه ﷺ من الصحابة في ذلك السفر، أي وما أحرمت عائشة إلا بالحج، والتأويل الثاني: هو المتعين في ما سيحيى من قولها: لبينا بالحج أو خرجنا مهلين بالحج، وعلى الوجه الأول فيحتمل أن بعض الرواة فهموا من قولها: "ما نرى إلا الحج" أنها أحرمت بالحج فذكروا مكان ذلك لبينا بالحج، وخرجنا مهلين لقصد النقل بالمعنى، ومثله غير مستبعد؛ لظهور أن كثيراً من الاختلافات والاضطرابات في الأحاديث وقعت بسبب ذلك، ولا أرى عاقلاً يشك فيه، والله تعالى أعلم.

٢٩١٤ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، مِنَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَةَ وَعُمُرَةَ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَةَ، فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بَعْمُرَةَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثَيْهِمَا، وَقَالَ فِيهِ: قَالَ عُرْوَةُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ قَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا، قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ.

٢٩١٥ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَ وَعُمُرَةَ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ، وَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ، وَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يَحِلُّوا، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّحْرِ.

- تأويل قول عائشة "ولم يكن في ذلك هدي" مع أنها كانت قارئة وعلى القارن الدم: قولها: "قضى الله حجنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم" هذا عموم على إجبارها عن نفسها، أي لم يكن علي في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم، ثم إنه مشكل من حيث إنها كانت قارئة، والقارن يلزمه الدم، وكذلك التمتع، ويمكن أن يتأول هذا على أن المراد لم يجب علي دم بارتكاب شيء من محظورات الإحرام، كالطيب وستر الوجه وقتل الصيد وإزالة شعر وظفر وغير ذلك، أي لم أرتكب محظوراً، فيجب بسببه هدي أو صدقة أو صوم، هذا هو المختار في تأويله.

وقال القاضي عياض: فيه دليل على أنها كانت في حج مفرد لا تمتع ولا قران؛ لأن العلماء يجمعون على وجوب الدم فيهما إلا داود الظاهري فقال: لا دم على القارن، هذا كلام القاضي، وهذا اللفظ وهو قوله: "ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم"، ظاهره في الرواية الأولى أنه من كلام عائشة، ولكن صرح في الرواية التي بعدها بأنه من كلام هشام بن عروة فيحمل الأول عليه، ويكون الأول في معنى المدرج.

قولها: "خرجنا موافين مع رسول الله ﷺ خلال ذي الحجة لا نرى إلا بالحج" معناه: لا نعتقد أننا نحرّم إلا بالحج؛ لأننا كنا نظن امتناع العمرة في أشهر الحج. قولها: "حتى إذا كنا يسرف" هو بفتح السين المهملة وكسر الراء، وهو ما بين مكة والمدنية بقرب مكة على أميال منها، قيل: ستة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثنا عشر ميلاً.

قوله ﷺ: "أنفست" معناه: أحضت؟ وهو يفتح النون وضمها لغتان مشهورتان الفتح أفصح والفاء مكسورة فيهما. وأما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه: "أنفست" بالضم لا غير.

٢٩١٦- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا تُرَى إِلَّا الْحَجُّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفَ، أَوْ قَرِيبَ مِنْهَا، حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "أَفِئْتِ" - يَعْنِي الْحِضَّةَ قَالَتْ - قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي" قَالَتْ: وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ.

٢٩١٧- (١٠) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ أَبُو أَيُّوبَ الْعَدَنِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

قوله ﷺ في الحيض: 'هذا شيء كتبه الله على بنات آدم' هذا تسلية لها، وتخفيف لهما، ومعناه أنك لست مختصة به، بل كل بنات آدم يكون منهن هذا، كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرها، واستدل البخاري في "صحيحه" في "كتاب الحيض" بعموم هذا الحديث، على أن الحيض كان في جميع بنات آدم، وأنكر به على من قال: إن الحيض أول ما أرسل ووقع في بني إسرائيل، قوله ﷺ: "فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي" معنى "اقضي"، افعلي، كما قال في الرواية الأخرى: "فاصنعي".

فقه الحديث وأقوال أهل العلم في علة منع الحائض عن الطواف: وفي هذا دليل على أن الحائض والنفساء والمحدث والجنب، يصح منهم جميع أفعال الحج وأقواله وهياته إلا الطواف وركعتيه، فيصح الوقوف بعرفات وغيره كما ذكرنا، وكذلك الأغسال المشروعة في الحج تشرع للحائض وغيرها ممن ذكرنا، وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في علة على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف، فقال مالك والشافعي وأحمد: هي شرط.

وقال أبو حنيفة: ليست بشرط، وبه قال داود، فمن شرط الطهارة قال: العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة، ومن لم يشترطها قال: العلة فيه كونها ممنوعة من اللبس في المسجد.

قولها: "وضحى رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر" هذا محمول على أنه ﷺ استأذن في ذلك، فإن تضحية الإنسان عن غيره لا تجوز إلا بإذنه، واستدل به مالك في أن التضحية بالبقر أفضل من بدنة، ولا دلالة فيه، لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقر ولا عموم لفظ، إنما هي قضية عين محتملة لأمر، فلا حجة فيها لما قاله.

وذهب الشافعي والأشعرون إلى أن التضحية بالبدنة أفضل من البقرة لقوله ﷺ: "من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة" إلى آخره.

أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى جِئْنَا سَرِفَ فَطَبِئْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "مَا يُبْكِيكِ؟" فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَوِدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ أَعَامَ، قَالَ: "مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "هَذَا شَيْءُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالنِّبْتِ حَتَّى تَطْهُرِي" قَالَتْ: فَلَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: "اجْعَلُوهَا عُمْرَةً" فَأَهْلَ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، قَالَتْ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ، ثُمَّ أَهْلُوا جِئْنَا رَاحُوا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّحْرِ طَهَّرْتُ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْضْتُ، قَالَتْ: فَأَتَيْنَا بِنَحْمِ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ بِحَجَّةٍ؟ قَالَتْ: فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْدَفَنِي عَلَى جَمَلِهِ، قَالَتْ: فَإِنِّي لَأَذْكُرُ، وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، أَنْعَسُ فَيَصِيبُ وَجْهِي مُوْجِرَةُ الرَّحْلِ، حَتَّى جِئْنَا إِلَى التَّعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ حِزَاءَ بِعُمْرَةِ النَّاسِ الَّتِي اعْتَمَرُوا.

شرح الغريب وذكر مرادفات الخيض وفقه الحديث: قولها: "نطست" هو بفتح الطاء وكسر الميم أي حضت، يقال: حاضت المرأة ونحيضت وطمئت وعركت بفتح الراء، ونفست وضحكت وأعصرت وأكمرت كله بمعنى واحد، والاسم منه الخيض والضمس والعراك والضحك والإكبار والإعصار، وهي حائض وحائضة في لغة غربية حكاهما الفراء، وطامت وعارك ومكر ومغصر، وفي هذه الأحاديث جواز حج الرجل بإمراته، وهو مشروع بالإجماع، وأجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعت، واختلف السلف هل الحرام لها من شروط الاستطاعة؟ وأجمعوا على أن تزوجها أن يمنعها من حج التطوع، وأما حج الفرض، فقال جمهور العلماء: ليس له منعها منه. وللشافعي فيه قولان: أحدهما: لا يمنعها منه، كما قال الجمهور، وأصحهما: له منعها؛ لأن حقه على الفور، والحج على التراخي، قال أصحابنا: ويستحب له أن يحج بزوجته؛ للأحاديث الصحيحة فيه.

قولها: "ثم أهلوا حين راحوا" يعني الذين تحملوا بعمره وأهلوا بالحج حين راحوا إلى منى، وذلك يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، وفيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الأفضل فيمن هو بمكة أن يحرم بالحج يوم التروية، ولا يقدمه عليه، وقد سقت المسألة.

قولها: "أنعس" هو يضم العين.

قولها: "فأهللت منها بعمره حياء بعمره الناس" أي تقوم مقام عمره الناس، وتكفيها عنها.

٢٩١٨- (١١) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغُبَالِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَبِيتُ بِالْحَجِّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفَ حِضْتُ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِخَوِّ حَدِيثِ الْمَاجِشُونِ، غَيْرَ أَنَّ حَمَادًا لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْبَسَارَةِ ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَأَوْا، وَلَا قَوْلَهَا: وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثُ السَّنِّ أُنْعَسُ فَتُصِيبُ وَخَبِي مُؤْجِرَةُ الرَّحْلِ.

٢٩١٩- (١٢) وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ الْحَجَّ.

٢٩٢٠- (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَفْلَحَ ابْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ، وَلِيَالِي الْحَجِّ، حَتَّى نَزَلْنَا بِسَرِفَ، فَخَرَجَ إِلَيَّ أَصْحَابِي فَقَالَ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ هَدْيٌ فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَا،"

قوله: "خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج" أي حرم الحج وليالي الحج. ضبط كلمة "حرم الحج" ومعناها: قولها: "حرم الحج" هو بضم الحاء والراء كذا ضبطناه، وكذا نقله القاضي عياض في "المشارك" عن جمهور الرواة، قال: وضبطه الأصلي بفتح الراء، قال: فعلى الضم كأنها تريد الأوقات والمواضع والأشياء والمخالات، أما بالفتح فجمع "حرمة" أي ممنوعات الشرع وعمراته، وكذلك قيل للمرأة المحرمة بنسب حرمة وجمعها حرم، وأما قولها: "في أشهر الحج" فاختلف العلماء في المراد بأشهر الحج في قول الله تعالى: ﴿أَخْرِجْ كُشَيْرًا مَغْلُوبًا﴾ (البقرة: ١٩٧) فقال الشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: هي شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة تمتد إلى الفجر ليلة النحر، وروي هذا عن مالك أيضاً، والمشهور عنه شوال وذو القعدة وذو الحجة بكامله، وهو مروي أيضاً عن ابن عباس وابن عمر، والمشهور عنهما ما قدمناه عن الجمهور.

قوله: "أخرج إلى أصحابه فقال: من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمره فليفعل، ومن كان معه هدي فلا، فسمهم الأحد بها والشارك لها من لم يكن معه هدي" وفي الحديث الآخر بعد هذا أنه ﷺ قال: "أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذ هم يترددون" وفي حديث جابر: "فأمرنا أن نحل يعني بعمره"، وقال في آخره:-

فَمِنْهُمْ الْآخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا، مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، وَمَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" قُلْتُ: سَمِعْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ قَالَ: "وَمَا لَكَ؟" قُلْتُ: لَا أَصَلِّي، قَالَ: "فَلَا يَصْرُوكَ، فَكُونِي فِي حَجَّكَ،* فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا، وَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَ" قَالَتْ: فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مِنِّي فَتَطَهَّرْتُ، ثُمَّ طُفْنَا بِالْبَيْتِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبُ، فَذَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: "اخْرُجْ بِأُخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهْلَ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ لْتَطِفْ بِالْبَيْتِ، فَإِنِّي أَنْتَظِرُكُمْ هَاهُنَا" قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فَأَهْلَلْتُ، ثُمَّ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَحِثْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ خَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: "هَلْ فَرَعْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ فَمَرَّ بِالْبَيْتِ فَصَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

- "قال: فاحنوا، قال: فحسنا وسمعنا وأطعنا" وفي الرواية الأخرى: "أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة، قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟ قال: افعلوا ما أمركم به".

هذه الروايات صحيحة في أنه ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتحتم، بخلاف الرواية الأولى، وهي قوله ﷺ: "من لم يكن معه هدي فاحب أن يجعلها عمرة فليفعل" قال العلماء: حرمهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاحظة هم، وإيناساً بالعمرة في أشهر الحج؛ لأنهم كانوا يرونها من أفحرج الفجور، ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ، وأمرهم به أمر عزيمة، والزمهم إياه وكره ترددهم في قبول ذلك، ثم قبلوه وفعلوه إلا من كان معه هدي، والله أعلم. قولها: "سمعت كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة" كذا هو في النسخ "فسمعت بالعمرة"، قال القاضي: كذا رواه جمهور رواة مسلم، ورواه بعضهم فمنعت العمرة وهو الصواب.

قولها: "قال: ومالك، قلت: لا أصلي".

فوائد الحديث وأقوال أهل العلم فيمن كان بمكة وأحرم بالعمرة من الحرم: فيه استحباب الكفاية عن الخيض ونحوه مما يستحب منه، ويستشنع لفظه إلا إذا كانت حاجة، كإزالة وهم ونحو ذلك قوله ﷺ: "أخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمره" فيه دليل لما قاله العلماء أن من كان بمكة وأراد العمرة، فمبقاته لها أدنى الخلل، ولا يجوز أن-

* قوله: "فكوني في الحج" أي في ما هو المقصود بالخروج من الحج بالإحرام له، والله تعالى أعلم.

٢٩٢١- (١٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مِمَّنْ أَهْلَ الْحَجِّ مُفْرَدًا، وَمِمَّنْ قَرَنَ، وَمِمَّنْ لَمَعَ.

٢٩٢٢- (١٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: جَاءَتْ عَائِشَةُ حَاجَةً.

٢٩٢٣- (١٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِيعٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، لَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ التَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ، وَاللَّهِ! بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

٢٩٢٤- (١٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

- يحرم بها من الحرم، فإن خالف وأحرم بها من الحرم وخرج إلى الحل قبل الطواف أجزاء، ولا دم عليه، وإن لم يخرج وطاف وسمى وحلق فيه قولان: أحدهما: لا تصح عمرته حتى يخرج إلى الحل، ثم يطوف ويسعى ويحلق. والثاني: وهو الأصح يصح وعليه دم؛ لتركه الميقات.

قال العلماء: وإنما وجب الخروج إلى الحل؛ ليجمع في نسكه بين الحل والحرم، كما أن الحاج يجمع بينهما، فإنه يقف بعرفات وهي في الحل، ثم يدخل مكة للطواف وغيره، هذا تفصيل مذهب الشافعي، وهكذا قال جمهور العلماء: إنه يجب الخروج لإحرام العمرة إلى أدنى الحل، وأنه لو أحرم بها في الحرم، ولم يخرج لزمه دم، وقال عطاء: لا شيء عليه، وقال مالك: لا يجزئه حتى يخرج إلى الحل، قال القاضي عياض: وقال مالك: لا بد من إحرامه من التنعيم خاصة، قالوا: وهو ميقات المعتبرين من مكة، وهذا شاذ مردود، والذي عليه الجماهير أن جميع جهات الحل سواء، ولا تختص بالتنعيم، والله أعلم.

٢٩٢٥ - (١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِسُكَّيْنٍ وَأَصْدُرُ بِسُكٍّ وَاحِدٍ؟ قَالَ: "اَنْتَظِرِي، فَإِذَا طَهَّرْتَ فَأَخْرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي مِنْهُ، ثُمَّ الْقَيْنَا عِنْدَ كَذَا وَكَذَا - قَالَ: أَطْنَهُ قَالَ: عَدَا - وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَصَبِكَ أَوْ - قَالَ - نَفَقَتِكَ".

٢٩٢٦ - (١٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ أَنْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِسُكَّيْنٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٢٩٢٧ - (٢٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ: فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ، وَنَسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ الْهَدْيَ، فَأَحْلَلْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَضَّتْ، فَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ؟ قَالَ: "أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ لَيْلِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟" قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَاذْهَبِي مَعَ أُخِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا".

قَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتُكُمْ، قَالَ: "عَفَرَى حَلْقِي، أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ يَوْمَ التَّحْرِ؟" قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: "لَا بَأْسَ، انْفِرِي".

قوله ﷺ: "ولكنها عني قدر نصبك أو قال: نفقتك" هذا ظاهر في أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثره النصب والنفقة، والمراد النصب الذي لا يذمه الشرع وكذا النفقة.

قولها: "قالت صافية: ما أراني إلا حابستكم، قال: عفرى حلقي أو ما كنت طفت يوم التحري؟ قالت: بلى، قال: لا بأس انفري" معناه: أن صافية أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حاضت قبل طواف الوداع، فلما أراد النبي ﷺ الرجوع إلى المدينة قالت: ما أظنني إلا حابستكم، لانتظار طهري وطوافي للوداع، فلإني لم أطف للوداع، وقد حضت ولا -

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَقِيتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا.
وَقَالَ إِسْحَاقُ: مُنْهَبِطَةٌ وَمُنْهَبِطٌ.

٢٩٢٨- (٢١) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُكَلِّبِي، لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثٍ مَنصُورٍ.

٢٩٢٩- (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ

= يمكن الطواف الآن، وظنت أن طواف الوداع لا يسقط عن الحائض فقال النبي ﷺ: "أما كنت طفت طواف الإفاضة يوم النحر؟" قالت: بلى، قال: يكفيك ذلك! لأنه هو الطواف الذي هو ركن، ولا بد لكل أحد منه، وأما طواف الوداع فلا يجب على الحائض.

شرح الغريب: وأما قوله ﷺ "عقرى حلقى" فهكذا يرويه المحدثون بالالف التي هي الف الثابت، ويكتبونه بالياء ولا يتنونونه، وهكذا نقله جماعة لا يحصون من أئمة اللغة وغيرهم عن رواية المحدثين، وهو صحيح فصيح، قال الأزهرى في "قذيب اللغة": قال أبو عبيد: معنى "عقرى" عقرها الله تعالى، و"الحلقى" حلقها الله. قال: يعني عقر الله جسدها وأصلها بوجع في حلقها.

قال أبو عبيد: أصحاب الحديث يروونه "عقرى حلقى"، وإنما هو "عقرا حلقاً" قال: وهذا على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادة وقوعه، قال شمر: قلت لأبي عبيد: لم لا تجوز "عقرى"؟ فقال: لأن "افعل" بمعنى "فعل" نعتاً، ولم تجز في الدعاء، فقلت: روى ابن شميل عن العرب "مضرى" وعقرى أخف منها، فلم ينكره، هذا آخر ما ذكره الأزهرى.

وقال صاحب المحكم: يقال للمرأة: عقرى حلقى، معناه عقرها الله وحلقها، أي حلق شعرها أو أصلها بوجع في حلقها، قال: فـ "عقرى" ههنا مصدر كنعوى، وقيل: معناه تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها، وقيل: "العقرى" الحائض، وقيل: عقرى حلقى، أي عقرها الله وحلقها، هذا آخر كلام صاحب المحكم، وقيل: معناه: جعلها الله عاقراً لا تلد، وحلقى: مشلولمة على أهلها، وعلى كل قول، فهي كنمة كان أصلها ما ذكرناه، ثم اتسعت العرب فيها، فصارت تطلقها، ولا تريد حقيقة ما وضعت له أولاً، ونظيره تربت يداها، وفاتله الله ما أشجعها، وما أشعره، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليل على أن طواف الوداع لا يجب على الحائض، ولا يلزمها الصبر إلى طهرها لتأتي به، ولا دم عليها في تركه، وهذا مذهبننا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه نقاضى عن بعض السلف، وهو شاذ مردود.

عَنْدَر - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعٍ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ خَمْسٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ غَضَبَانُ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغَضَبَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ، قَالَ: "أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ - قَالَ الْحَكَمُ: كَأَنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ - وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سَقْتُ الْهَدْيَ مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَجِلَ كَمَا حَلَّوْا".

٢٩٣٠ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَنْدَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ: يَتَرَدَّدُونَ.

وقوله: "فدخل علي وهو غضبان فقلت: من أغضبك يا رسول الله! أدخله الله النار؟ قال: أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون" أما غضبه ﷺ فلا تنهاك حرمة الشرع، وترددهم في قبول حكمه وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَزَيْتِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥) فغضب ﷺ لما ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع، والحزن عليهم في نقص إيمانهم بتوقفهم.

فوائد الحديث: وفيه دلالة لاستحباب الغضب عند انتهاك حرمة الدين، وفيه: جواز الدعاء على المخالف لحكم الشرع، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون"، قال الحكم: كأهم يترددون أحسب! قال النفاضي: كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح، وإن كان فيه إشكال، قال: وزاد إشكاله تغيير فيه وهو قوله: "قال الحكم كأهم يترددون"، وكذا رواه ابن أبي شيبة عن الحكم، ومعناه: أن الحكم شك في لفظ النبي ﷺ هذا مع ضبطه لمعناه، فشك هل قال يترددون أو نحوه من الكلام، وهذا قال بعده: أحسب، أي أظن أن هذا لفظه، ويؤيده قول مسلم بعده في حديث عنده، ولم يذكر الشك من الحكم في قوله: "يترددون"، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي"،
تأويل جواز استعمال كلمة (لو) والمنع عنها: هذا دليل على جواز قول: "لو" في التأسف على فوات أمور الدين، ومصالح الشرع. وأما الحديث الصحيح في أن "لو" تفتح عمل الشيطان" فمحمول على التأسف على حظوظ الدنيا ونحوها، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال "لو" في غير حظوظ الدنيا ونحوها، فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه، والله أعلم.

٢٩٣١- (٢٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ، فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَصُفْ بِالنِّسْبِ حَتَّى حَاضَتْ، فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ، يَوْمَ النَّفَرِ: "يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ" فَأَبَتْ، فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.

٢٩٣٢- (٢٥) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا حَاضَتْ بِسَرِفٍ، فَتَطَهَّرَتْ بِغُرَقَةٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ".

قوله ﷺ: "يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ" فيه دلالة ظاهرة على أنها كانت قارئة، ولم ترفض لعمرة رفض إبطال، بل تركت الاستمرار في أعمال العمرة بانفرادها، وقد سبق تقرير هذا في أول هذا الباب، وسبق هناك الاستدلال أيضاً بقوله ﷺ: "يَسْعُكَ طَوَافُكَ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ".

ذكر الروايات في قول عائشة فيضرب رجلي بعلة الراحلة وتصويب ما هو الصواب منها: قوله في حديث صفية بنت شيبة "عن عائشة: فجعلت أرفع فخاري أحسره عن عقلي فيضرب رجلي بعلة الراحلة، قلت له: وهل ترى من أحد؟ قالت: فأهملت بعمة" أما قوفا: "أحسره" فيكسر السين وضمها لعنان، أي أكشفه وأزيله، وأما قوفا "بعلة الراحلة" فالتشهور في اللغة أنه بياء موحدة ثم عين مهملة مكسورتين ثم لام مشددة ثم هاء.

وقال القاضي عياض رحمه الله: وقع في بعض الروايات "تغلة" يعني بالنون، وفي بعضها بالياء، قال: وهو كلام مختل، قال: قال بعضهم صوابه "تغلة الراحلة" أي فخذها: يريد ما عشن من مواضع مباركة، قال أهل اللغة: كل ما ولي الأرض من كل ذي أربع إذا برك، فهو: تغلة، قال القاضي: ومع هذا فلا يستقيم هذا الكلام ولا جوابها لأحبيها بقوفا: "وهل ترى من أحد؟" ولأن رجل الراكب قد ما تبلغ تغلة الراحلة، قال: وكل هذا وهم، قال: والصواب "فيضرب رجلي بعلة السيف" يعني أنها لما حسرت فخارها ضرب أخوها رجلها بعلة السيف فقالت: وهل ترى من أحد، هذا كلام القاضي.

قلت: ويحتمل أن المراد فيضرب رجلي بسبب الراحلة، أي يضرب رجلي عامداً لها في صورة من يضرب الراحلة، ويكون قوفا "بعلة" معناه بسبب، والمعنى: أنه يضرب رجها بسوط أو عصا، أو غير ذلك حين تكشف فخارها عن عقها غيره عليها، فتقول له هي: وهل ترى من أحد، أي نحن في حلاء ليس هنا أحسن أسنن منه، =

٢٩٣٣- (٢٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ قَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلْيَزِجُ النَّاسَ بِأَحْرَبَيْنِ وَأَرْجِعُ بِأَحْرَبٍ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، قَالَتْ: فَأَرَدَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ، قَالَتْ: فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ جِمَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ عُنُقِي، فَيَضْرِبُ رِجْلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ، قُلْتُ لَهُ: وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَتْ: فَأَهْلَلْتُ بِعُمُرَةٍ، ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْحَصْبَةِ.

٢٩٣٤- (٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُثْمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو: أَخْبَرَهُ عَمْرٍو بْنُ أَوْسٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرِدِفَ عَائِشَةَ، فَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ.

٢٩٣٥- (٢٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ - عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مُهَيَّيْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ

= وهذا التأويل متعين أو كالتنعيم؛ لأنه مطابق للفظ الذي صحت به الرواية وللمعنى والسياق الكلام، فتعين اعتماده، والله أعلم.

قولها: "وهو بالحصبة" هو بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين، أي بالخصب.

قولها: "فلقيني رسول الله ﷺ" وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة عليها، أو أنا مصعدة وهو منهبط منها". وقالت في الرواية الأخرى: "فجئت رسول الله ﷺ" وهو في منزله فقال: هل فرغت؟ فقلت: نعم، فأذن في أصحابه فخرج عمر بالبيت وطاف". وفي الرواية الأخرى: "فأقبلنا حتى أتينا رسول الله ﷺ وهو بالحصبة".

الجمع بين الروايات في تعيين المكان الذي خرج منها عائشة إلى التنعيم: وجه الجمع بين هذه الروايات أنه ﷺ بعث عائشة مع أخيها بعد نزوله بالحصب، وواعدها أن تلحقه بعد اعتماؤها، ثم خرج هو ﷺ بعد ذهابها فقصد البيت ليضوف طواف الوداع، ثم رجع بعد فراغه من طواف الوداع، وكل هذا في الليل، وهي الليلة التي تلي أيام التشريق، فلحقها ﷺ وهو صادر بعد طواف الوداع، وهي داخلة لطواف عمرتها، ثم فرغت من عمرتها ولحقته ﷺ وهو بعد في منزله بالخصب.

وأما قولها: "فأذن في أصحابه فخرج عمر بالبيت وطاف" فينأول على أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وأن طوافه ﷺ كان بعد خروجها إلى العمرة وقبل رجوعها، وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة.

مُفْرِدٍ، وَأَقْبَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِعُمْرَةٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرْفَعِ عَرَكَتْ، حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنًا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحِلَّ مِنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، قَالَ: فَقُلْنَا: حِلُّ مَاذَا؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ" فَوَاقَعَنَا النَّسَاءُ، وَتَطَيَّنَا بِالطَّيْبِ، وَلَبَسْنَا بَيَاضَنَا، وَلَبَسَ بَيْنُنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَوَجَدَهَا تَبْكِي، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكِ؟" قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ، وَلَمْ أُحِلَّ، وَلَمْ أُطْفِ بِالْبَيْتِ، وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ، فَقَالَ: "إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ" فَقَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ، حَتَّى إِذَا طَهَرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ قَالَ "قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَحْلِكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا" فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أُطْفِ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ، قَالَ: "فَاذْهَبِي بِهَا، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْهِيمِ" وَذَلِكَ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ.

قوله في حديث جابر: "أن عائشة عركت" هو بفتح العين والراء ومعناه: حاضت. يقال: عركت تعرك عروكاً، كقعدت تقعد قعوداً.

قوله: "أهللنا يوم التروية" وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، وسبق بيانه، وفيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن من كان بمكة، وأراد الإحرام بالحج استحب له أن يحرم يوم التروية، ولا يقدمه عليه، وسبقت المسألة ومذهب العلماء فيها في أوائل "كتاب الحج".

قوله ﷺ: "هذا أمر كتبه الله على بنات آدم فإغتسلي ثم أهلي بالحج" هذا الغسل هو الغسل للإحرام، وقد سبق بيانه، وأنه يستحب لكل من أراد الإحرام بحج أو عمرة، سواء الحائض وغيرها.

قوله: "حتى إذا طهرت" بفتح الطاء وضمتها والفتح أفصح.

قوله: "حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة"، ثم قال قد حللت من ححك وعمرتك جميعاً" هذا صريح في أن عمرتها لم تبطل، ولم تخرج منها، وأن قوله ﷺ: "أرفضي عمرتك ودعي عمرتك" متأول كما سبق بيانه واضحاً في أوائل هذا الباب. قوله: "حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة" ثم قال قد حللت من ححك وعمرتك جميعاً" يستنبط منه ثلاث مسائل حسنة: إحداهما: أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت قارئة، ولم تبطل عمرتها، وأن الرفض المذكور متأول كما سبق. والثانية: أن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد، وهو مذهب الشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة وطائفة: يلزمه طوافان وسعيان، والثالثة: أن السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح، وموضع الدلالة أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت، ولم تسع كما لم تطف، فلو لم يكن السعي متوقفاً على تقدم الطواف عليه لما أخرته.

٢٩٣٦- (٢٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَتْمٍ: أَخْبَرَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ نَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قَبْلَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ.

٢٩٣٧- (٣٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَاةٍ الْمُسَمِّيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي حَجَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، أَهَلَّتْ بِعُسْرَةَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ النَّبِيِّ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَهْلًا، إِذَا هَوَيْتِ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَكْرٍ فَأَهَلَّتْ بِعُسْرَةَ، مِنَ التَّعْبِ.

قَالَ مَطَرٌ: قَالَ أَبُو الزَّيْتَرِ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. ٢٩٣٨- (٣١) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْتَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَدَّثَنَا بَحْثِيُّ بْنُ بَحْثَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِكِينَ بِالْحَجِّ، مَعَنَا الْمَسَاءُ وَالْوُلْدَانُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طَفَعْنَا

= واعلم أن طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع، وكان بتداء حبسها هذا يوم السبت أيضاً للثلاث خبون من ذي الحجة سنة عشر، ذكره أبو محمد بن حزم في كتاب "حجة الوداع". قوله: "وكان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً حتى إذا هويت الشيء تابع عليه" معناه: إذا هويت شيئاً لا يفتص فيه في الدين مثل طهنها الاعتناء وغيره، أجازها إليه، وقوله "سهلاً" أي سهل الخلق كريم السمائل لطيفاً ميسراً في الخلق، كما قال الله تعالى: ﴿يُؤْتِيكَ الْخَلْقَ عَظِيمًا﴾ (الفلق: ٤) وفيه حسن معاشرة الأزواج، قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِأَمْرٍ وَفٍ﴾ (النساء: ١٩) لاسيما فيما كان من باب الطاعة، والله أعلم.

كلام الأئمة في صحة حج الصبي: فونه: أخرجنا مع رسول الله ﷺ مهلكين بالحج مع نساء والولدان: هم الصبيان. ففيه صحة حج الصبي وأصح به، ومذهب مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: أنه يصح حج الصبي ويناب عليه، ويرتب عليه أحكام حج البالغ، إلا أنه لا يجزئه عن فرض الإسلام، فإذا بلغ بعد ذلك واستطاع لومه فرض الإسلام.

ومخالف أبو حنيفة الجمهور فقال: لا يصح له إحرام ولا حج ولا ثواب فيه، ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج. قال: وإنما يخرج به ليتمرن ويتعلم ويتجنب محظوراته ليتعلم.

بِالنِّتِ وَالْبَصْفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ" قَالَ: قُلْنَا: أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ" قَانَ: فَأَتَيْنَا النِّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَمِسْنَا الطَّيْبَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْنَيْنَا بِالْحَجِّ، وَكَفَّانَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

٢٩٣٩- (٣٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي

= قال: وكذلك لا تصح صلاته، وإنما يؤمر بها لما ذكرناه، وكذلك عنده سائر العبادات. والصواب مذهب الجمهور لحديث ابن عباس رضي الله عنه: أن امرأة رفعت صبيّاً فقالت يا رسول الله أفذا حج؟ قال: نعم" والله أعلم."* ضبط كلمة (مسست): قوله: "ومسنا الطيب" هو بكسر السين الأولى هذه اللغة المشهورة، وفي لغة قليلة بفتحها. حكاهما أبو عبيد والجمهوري، قال الجمهوري: يقال: "مَسَسْتُ الشَّيْءَ" بكسر السين "أمسه" بفتح الميم "مساً" فهذه اللغة الفصحى، قال: وحكى أبو عبيدة "مَسَسْتُ الشَّيْءَ" بالفتح "أمسه" بضم الميم، قال: وربما قالوا: "مَسَسْتُ الشَّيْءَ" يحذفون منه السين الأولى، ويقولون كسرهما إلى الميم، قال: ومنهم من لا يحول، ويترك الميم على حالها مفتوحة.

قوله: "وكفنا الطواف الأول بين الصفا والمروة" يعني القارن منا، وأما المتنع، فلا يدل له من السعي بين الصفا والمروة في الحج، بعد رجوعه من عرفات وبعد طواف الإفاضة.

قوله: "فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة" "البدنة" تطلق على البعير والبقرة والشاة. لكن غالب استعمالها في البعير، والمراد بها ههنا البعير والبقرة، وهكذا قال العلماء بخزي البدنة من الإبل والبقر كل واحدة منهما عن سبعة.

أقوال الأنمة في صحة أضحية الشركاء الذي جهة قريتهم مختلفة أو لا يريد بعضهم القربة: ففي هذا الحديث دلالة لإجزاء كل واحدة منهما عن سبعة أنفس، وقيامها مقام سبع شياه، وفيه دلالة لجواز الاشتراك في الهدى والأضحية، وبه قال الشافعي وموافقه، فيجوز عند الشافعي اشتراك السبعة في بدنة، سواء كانوا متفرقين أو مجتمعين، وسواء كانوا مفترضين أو متطوعين، وسواء كانوا متقربين كلهم، أو كان بعضهم متقرباً وبعضهم يريد اللحم، روي هذا عن ابن عمر وأنس، وبه قال أحمد، وقال مالك: يجوز إن كانوا متطوعين، ولا يجوز إن كانوا مفترضين. وقال أبو حنيفة: إن كانوا متقربين جاز، سواء اتفقت قريتهم أو اختلفت، وإن كان بعضهم متقرباً وبعضهم يريد اللحم، لم يصح فلاشتراك.

* قال في فتح الملهم: قلت: غام الحديث بعد قوله: "نعم ولك أجر". (فتح الملهم ٤٦/٦ بيروت)

أَبُو الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ، لَمَّا أَهْلَلْنَا، أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَيْيَ قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ.

٢٩٤٠ - (٣٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: لَمْ يَطْفِئِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

رَأَى فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ: طَوَافُهُ الْأَوَّلَ.

قوله: 'أمرنا النبي ﷺ لما أهلنا أن نحرم إذا توجهنا إلى مَيْيَ، قال: فأهَّلنا من الأبطح'. "الأبطح" هو بطحاء مكة، وهو متصل بالغصب. وقوله: "إذا توجهنا إلى مَيْيَ" يعني يوم التروية، كما صرح به في الرواية السابقة، وفيه دليل للمذهب الشافعي وموافقه أن الأفضل للمتعمم، وكل من أراد الإحرام بالحج من مكة أن لا يحرم به إلا يوم التروية. وقال مالك وآخرون: يحرم من أول ذي الحجة، وسبقت المسألة بأدلتها.

أما قوله: 'فأهَّلنا من الأبطح' فقد يستدل به من يجوز للمكي والمقيم بها لإحرام بالحج من الحرم، وفي المسألة وجهان لأصحابنا: أحدهما: لا يجوز أن يحرم بالحج إلا من داخل مكة وأفضله من باب داره، وقيل: من المسجد الحرام. والثاني: يجوز من مكة ومن سائر الحرم، وقد سبقت المسألة في "باب المواقيت"، فمن قال بالثاني احتج بحديث جابر هذا لأهم أحرموا من الأبطح، وهو خارج مكة، لكنه من الحرم، ومن قال بالأول وهو الأصح قال: إنما أحرموا من الأبطح؛ لأهم كانوا نازلين به، وكل من كان دون الميقات المحدود، فميقاته منزله كما سبق في باب المواقيت، والله أعلم.

قوله: "لم يطف رسول الله ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً وهو طوافه الأول" يعني النبي ﷺ ومن كان من أصحابه قارئاً، فهؤلاء لم يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة. وأما من كان متمتعاً فإنه سعى سبعين: سعياً لعمرته، ثم سعياً آخر لحجه يوم النحر. وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة للشافعي وموافقه في أن القارن ليس عليه إلا طواف واحد للإفاضة، وسعي واحد، ومن قال بهذا: ابن عمر، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وطاوس، وعطاء، والحسن البصري، ومجاهد ومالك، وابن الماحضون، وأحمد، وإسحاق، وداود، وابن المنذر، وقالت طائفة: يلزمه طوافان وسعيان، ومن قاله: الشعبي، والنخعي، وجابر بن زيد، وعبد الرحمن بن الأسود، والثوري، والحسن بن صالح، وأبو حنيفة، وحكي ذلك عن علي وابن مسعود. قال ابن المنذر: لا يثبت هذا عن علي رضي الله عنه.

٢٩٤١- (٣٤) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي نَاسٍ مَعِي، قَالَ: أَهْلَلْنَا، أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، بِالنَّحْجِ خَالِصاً وَخَدَهُ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صُبْحَ رَابِعَةِ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرْنَا أَنْ نَجِلَّ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ: "جَلُّوا وَأَصْبِحُوا النِّسَاءَ"، قَالَ عَطَاءٌ: وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَحَلَّهُمْ لَهُمْ، فَقُلْنَا: لِمَا نَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ، أَمَرْنَا أَنْ نُقْضِيَ إِلَى نِسَائِنَا، فَتَأْتِي عَرَفَةَ نَقْطُرُ مَذَاكِيرَنَا الْمُنِيَّ! قَالَ: يَقُولُ: جَابِرٌ بِيَدِهِ - كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ بِيَدِهِ يُحَرِّكُهَا - قَالَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِينَا، فَقَالَ: "قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَّفَقْتُمُ لِلَّهِ وَأَصْدَقْتُكُمْ وَأَبْرَأْتُكُمْ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبِرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ، فَجَلُّوا" فَحَلَلْنَا وَمَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سَعَائِيهِ، فَقَالَ: "يَمْ أَهْلَلْتُ؟" قَالَ: بِنَا أَهْلٌ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَاماً" قَالَ: "وَأَهْدِي لَهُ عَلَيَّ هَدْيًا، فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْثُمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلْعَامِنَا هَذَا أَمْ لَا أَبَدِي؟ قَالَ: "لَأَبَدِي".

قوله: "صبح رابعة" هو بضم الصاد وكسر الهاء.

قوله: "فأمرنا أن نجل"، قال عطاء قال: حلوا وأصبحوا النساء، قال عطاء: ولم يعزم عليهم، ولكن أحلهم لهم معناه: لم يعزم عليهم في وطء النساء، بل أباحه، ولم يوجبه. وأما الإحلال فعزم فيه على من لم يكن معه هدي.

قوله: "فتأتي عرفة نقطر مذاكيرنا المني" هو إشارة إلى قرب العهد بوطء النساء.

قوله: "فقدم علي من سعائتي فقال: يَمْ أَهْلَلْتُ؟ قال: بما أهل به النبي ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: فأهد وأمكث حراماً، قال: وأهدى له علي بنه هدياً".

معنى السعاية: "السعاية": بكسر السين، قال القاضي عياض: قوله: "من سعائتي" أي من عمله في السعي في الصدقات، قال: وقال بعض علمائنا الذي في غير هذا الحديث أنه إنما بعث علياً ﷺ أمراً لا عاملاً على الصدقات، إذ لا يجوز استعمال بني هاشم على الصدقات؛ لقوله ﷺ لفضل بن عباس وعبد المطلب بن ربيعة حين سألاه ذلك: "أن الصدقة لا تحمل لحمد ولا لآل محمد" ولم يستعملهما.

قال القاضي: يحتمل أن علياً ﷺ ولي الصدقات وغيرها احتساباً، أو أعطى عماله عليها من غير الصدقة، قال: وهذا أشبه لقوله: "من سعائتي"، والسعاية تختص بالصدقة. هذا كلام القاضي، وهذا الذي قاله حسن، إلا قوله: إن السعاية تختص بالعمل على الصدقة، فليس كذلك؛ لأنها تستعمل في مطلق الولاية، وإن كان أكثر استعمالها في الولاية على الصدقة، وما يدل لما ذكرته حديث حذيفة السابق في كتاب الإيمان من صحيح مسلم.

٢٩٤٢- (٣٥) حَدَّثَنَا ابْنُ تُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَجْلَ وَنَحْمِلَهَا عُمْرَةً، فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا، وَضَافَتْ بِهِ صُدُورُنَا، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَا نَذَرِي أَشْيَاءَ بَلَغَهُ مِنَ السَّمَاءِ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ قَبْلِ النَّاسِ فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ أَجَلُّوْا، فَلَوْلَا الْهُدْيُ الَّذِي مَعِيَ، فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ" قَالَ: فَأَخْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النَّسَاءَ، وَفَعَلْنَا مَا يَفْعَلُ الْخَلَالُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

« قال في حديث رفع الأمانة: "ولقد أتني علي زمان وما أبالي أيكم بايعت، لئن كان مسلماً ليردته علي دينه، ولئن كان نصرانياً أو يهودياً ليردته علي ساعيه". يعني الوالي عليه، والله أعلم.

قوله: "فقدم علي ﷺ من سعيته فقال: بم أهلت؟ قال: بما أهل به النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: فاهد وامكث حراماً، قال: وأهدى له علي هدياً" ثم ذكر مسلم بعد هذا بقليل حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "قدمت علي رسول الله ﷺ وهو مبيح بالبطحاء فقال لي: حججت؟ فقلت: نعم، فقال: بم أهلت؟ قال قلت: لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ، قال: قد أحسنت طف بالبيت وبانصفاً والمروة ثم حل" وفي الرواية الأخرى عن أبي موسى أيضاً: "أن النبي ﷺ قال له: بم أهلت؟ قال: أهلت بإهلال النبي ﷺ، قال: هل سقت من هدي؟ قلت: لا، قال: طف بالبيت وبانصفاً والمروة ثم حل" هذان الحديثان متفقان على صحة الإحرام معلقاً، وهو أن يحرم إحراماً كإحرام فلان، فيعتقد إحرامه، ويصير محرماً بما أحرم به فلان، واختلف آخر الحديثين في التحلل، فأمر علياً بالبقاء علي إحرامه، وأمر أبا موسى بالتحلل، وإنما اختلف آخرهما؛ لأنهما أحرمهما كإحرام النبي ﷺ، وكان مع النبي ﷺ الهدي فشاركه علي في أن معه الهدي، فلهذا أمره بالبقاء علي إحرامه، كما بقي النبي ﷺ علي إحرامه بسبب الهدي، وكان قارناً، وصار علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قارناً.

وأما أبو موسى فلم يكن معه هدي، فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدي، وقد قال النبي ﷺ: "إنه لولا الهدي لجعلها عمرة وتحلل" فأمر أبا موسى بذلك، فلذلك اختلف في أمره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فاعتمد ما ذكرته فهو الصواب، وقد تأولهما الخطابي والقاضي عياض تأويلين غير مرضيين، والله أعلم.

قوله: "وأهدى له علي هدياً" يعني هدياً اشتراه، لا أنه من السعاية علي الصدقة، وفي هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يصح الإحرام معلقاً بأن ينوي إحراماً كإحرام زيد، فيصير هذا المعلق كزيد، فإن كان زيد محرماً بحج كان هذا بالحج أيضاً، وإن كان بعمره فبعمره، وإن كان بهما فبهما، وإن كان زيد أحرم مطلقاً صار هذا محرماً إحراماً مطلقاً، فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة، ولا يلزمه موافقة زيد في الصرف. ولهذه المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه، وقد استقصيتها في "شرح المذهب" والله الحمد.

٢٩٤٣ - (٣٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ نَافِعٍ قَالَ: قَدِمْتُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِعُمْرَةٍ، قَبْلَ التَّروِيَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ النَّاسُ: تَصِيرُ حَجَّتِكَ الْآنَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه أَنَّ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ سَاقِ الْهَدْيِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا، وَأَقِمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَعَةً"، قَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ قَالَ: "افْعَلُوا مَا أَمَرَكُم بِهِ، فَإِنِّي لَوَلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ، حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجَلَّهُ" فَفَعَلُوا.

قوله: "قال سراقه بن مالك بن جعشم: يا رسول الله ألعائن هذا أم لأبد؟ قال: لأبد" وفي الرواية الأخرى: "فقام سراقه بن جعشم فقال: يا رسول الله ألعائن هذا أم لأبد؟ فنبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج مرتين لا بل لأبد أبداً".

معنى قوله: "دخلت العمرة في الحج": اختلف العلماء في معناه على أقوال: أصحها وبه قال جمهورهم: معناه: أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إلى يوم القيامة، والمقصود به بيان إبطال ما كانت الجاهلية ترعمه من امتناع العمرة في أشهر الحج. والثاني: معناه: جواز القرآن، وتقدير الكلام دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إلى يوم القيامة. والثالث: تأويل بعض القائلين بأن العمرة ليست واجبة، قالوا: معناه سقوط العمرة، قالوا: ودخولها في الحج معناه: سقوط وجوبها، وهذا ضعيف أو باطل، وسياق الحديث يقتضي بطلانه. والرابع: تأويل بعض أهل الظاهر أن معناه: جواز فسخ الحج إلى العمرة، وهذا أيضاً ضعيف.

قوله: "حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهير أهلنا بالحج" فيه دليل للشافعي وموافقه أن التمتع وكل من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج، فالسنة له أن يحرم يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، وقد سبق المسألة مرات. وقوله: "جعلنا مكة بظهير" معناه: أهلنا عند إرادتنا الذهاب إلى منى.

قوله: "حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدي معه، وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ: أحبوا من إحرامكم، فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، وقصروا وأقيموا حللاً، حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة" اعلم أن هذا الكلام فيه تقديم وتأخير، وتقديره، وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ: "اجعلوا إحرامكم عمرة وتحلوا بعمل العمرة"، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة.

٢٩٤٤ - (٣٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحْمِلَهَا عُمْرَةً، وَنَحْلُلَ، قَالَ: وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْمِلَهَا عُمْرَةً.

= اختلاف الأئمة في فسح الحج إلى العمرة: وقد اختلف العلماء في هذا الفسخ، هل هو خاص للصحابة تلك السنة خاصة أم باق لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصاً، بل هو باق إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بحج وليس معه هدي أن يقبل إحرامه عمرة، ويتحلل بأعضائها. وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، وبما يستدل به للجمهور حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي ذكره مسلم بعد هذا بقليل: كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة، يعني فسح الحج إلى العمرة.

وفي كتاب النسائي عن الحارث بن بلال عن أبيه قال: "قلت: يا رسول الله فسح الحج لنا خاصة أم لباس عامة؟ فقال: بل لنا خاصة" وأما الذي في حديث سراقه: "ألعاما هذا أم لأبد؟ فقال: لأبد أيد" فمعناه: جواز الاعتناء في أشهر الحج كما سبق تفسيره، فالخاص من مجموع طرق الأحاديث أن العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة، وكذلك القرآن، وأن فسح الحج إلى العمرة مختص بتلك السنة، والله أعلم. قوله ﷺ: حتى إذا كان يوم التروية وأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم ها متعة، قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سبنا الحج؟ فقال: افعلوا ما أمركم به، فلولا أنني سفت الهدي لفعلت مثل الذي أمركم به" هذا دليل ظاهر لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما في ترجيح الأفراد، وأن غالبهم كانوا عزمين بالحج، ويتأول رواية من روى "متمتعين" أنه أراد في آخر الأمر صاروا متمتعين، كما سبق تقريره في أوائل هذا الباب، وفيه دليل للشافعي وموافقيه، في أن من كان بمكة وأراد الحج إنما يحرم به من يوم التروية، وقد ذكرنا المسألة مرات.

[١٨ - باب في المتعة بالحج والعمرة]

٢٩٤٥ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُتَعَةِ، وَكَانَ ابْنُ الزَّيْتَرِ يَنْهَى عَنْهَا قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ، ثُمَّ تَعَنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَنَمَا قَامَ عُمَرُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ، فَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ، كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ، وَأَبْشُوا نِكَاحَ هَذِهِ النِّسَاءِ، فَلَنْ أُوتَى بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً إِلَى أَجَلٍ، إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ.

٢٩٤٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَالْصَّلَاةُ حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ، فَإِنَّهُ أَتَمَّ لِحَجَّكُمْ، وَأَتَمَّ لِعُمْرَتِكُمْ.

[١٨ - باب في المتعة بالحج والعمرة]

وفي الرواية الأخرى عن عمر رضي الله عنه: "فافصلوا ححكم من عمرتكم فإنه أتم لحكم وأتم لعمرتكم" وذكر بعد هذا من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه كان يعني بالمتعة، ويحتج بأمر النبي ﷺ له بذلك. وقول عمر رضي الله عنه أن نأخذ بكتاب الله، فإن الله تعالى أمر بالإتمام. وذكر عن عثمان أنه كان ينهى عن المتعة أو العمرة، وأن علياً حائفه في ذلك وأهل بيته جميعاً. وذكر قول أبي ذر رضي الله عنه: "كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة" وفي رواية "رخصة". وذكر قول عمران بن حصين: "أن النبي ﷺ أَمَرَ طائفة من أهله في العشر، فلم تنزل أية تفسخ ذلك" وفي رواية: "جمع بين حج وعمرة، ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينه".

أقوال العلماء في تعيين التمتع الذي ينهي عنه عمر: قال المازري: "اختلف في المتعة التي نهى عنها عمر في الحج" فقيل: هي فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: هي العمرة في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، وعلى هذا إنما نهى عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل، لا أنه يعتقد بطلانها أو تحريمها.

وقال القاضي عياض: ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المتعة التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العمرة، قال: ولهذا كان عمر رضي الله عنه يضرب الناس عليها، ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج، وإنما يضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمرة كان مخصوصاً في تلك السنة للحكمة التي قدمنا ذكرها، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا أَشْتَرْتُمْ مِنْ أَلْهَدِي﴾ (البقرة: ١٩٦) هو الاعتناء في أشهر الحج قبل الحج، قال: ومن التمتع أيضاً القرآن؛ لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الآخر من بلده، قال: ومن التمتع =

٢٩٤٧- (٣) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ خَلْفُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَيْكَ بِالحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحْمِلَهَا عُمَرَةَ.

- أيضاً فسخ الحج إلى العمرة. هذا كلام القاضي. قلت: والمختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما نوا عن المنفعة التي هي الاعتماد في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، ومرادهم هي أولوية للترغيب في الأفراد لكونه أفضل، وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقرآن من غير كراهة، وإنما اختلفوا في الأفضل منها، وقد سبقت هذه المسألة في أوائل هذا الباب مستوفاة، والله أعلم.

معنى متعة النكاح والكلام في نسخها: وأما قوله في متعة النكاح وهي نكاح المرأة إلى أجل: فكان مباحاً ثم نسخ يوم خير، ثم أبيح يوم الفتح، ثم نسخ في أيام الفتح، واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة، وقد كان فيه خلاف في العصر الأول، ثم ارتفع وأجمعوا على تحريمه، وسيأتي بسط أحكامه في "كتاب النكاح" إن شاء الله تعالى.

[١٩ - باب حجة النبي ﷺ]

٢٩٤٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ حَاتِمٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، فَأَهْوَى يَدَهُ إِلَى رَأْسِي فَتَزَعَ زَرْيَ الْأَعْلَى، ثُمَّ تَزَعَ زَرْيَ الْأَسْفَلِ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيْ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌ، فَقَالَ: مَرَحِباً بِكَ، يَا ابْنَ أَجِي! سَلْ عَمَّ شِئْتَ، فَسَأَلْتُهُ، وَهُوَ أَعْمَى، وَخَصُرُ وَقْتُ الصَّلَاةِ، فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ مُلْتَحِفاً بِهَا، كَلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبِهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا، وَرِذَاؤُهُ عَلَى جَنْبِهِ، عَلَى الْمَشْحَبِ، فَصَلَّى بِنَا.

١٩ - باب حجة النبي ﷺ

فوائد الحديث: فيه حديث جابر رضي الله عنه، وهو حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد، وفوائس من مهمات القواعد، وهو من أفراد مسلم، لم يروه البخاري في صحيحه، ورواه أبو داود كرواية مسلم، قال القاضي: وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جوازاً كبيراً، وخرج فيه من الفقه مائة وثيقاً وخمسين نوعاً، ولو نقصي لزيد على هذا القدر قريب منه، وقد سبق الاحتجاج بنكت منه في أثناء شرح الأحاديث السابقة، وسنذكر ما يحتاج إلى التنبيه عليه على ترتيبه إن شاء الله تعالى.

قوله: "عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دخلنا على جابر... إلى قوله: فصلي بنا" هذه القطعة فيها فوائد منها: أنه يستحب لمن ورد عليه رافلون أو ضيفان وأخوه أن يسأل عنهم لينزلهم منازلهم، كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها: "أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم" وفيه: إكرام أهل بيت رسول الله ﷺ كما فعل جابر بن محمد بن علي. ومنها: استحباب قوله للزائر والضيف وأخوهما مرحباً، ومنها ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه، وهذا سبب حل جابر رضي الله عنه بين علي، ووضع يده بين ثدييه.

وقوله: "وأنا يومئذ غلام شاب" فيه تنبيه على أن سبب فعل جابر ذلك التأنيس، لكونه صغيراً، وأما الرجل الكبير فلا يحسن إدخال اليد في جيبه، والمسح بين ثدييه. ومنها جواز إمامة الأعشى البصرى، ولا خلاف في جواز ذلك، لكن اختلفوا في الأفضل على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدها: إمامة الأعشى أفضل من إمامة البصري، لأن الأعشى أكمل خشوعاً لعدم نظره إلى الملهيات. والثاني: البصرى أفضل؛ لأنه أكثر احترازاً من النحاسات. والثالث: هما سواء لتعادل فضيلتهما، وهذا الثالث هو الأصح عند أصحابنا وهو نص الشافعي.

ومنها: أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره. ومنها: جواز الصلاة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه. -

فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بِيَدِهِ، فَعَقَدَ تِسْعًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَتٌ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجْ، ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرًا كَثِيرًا، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتُمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُتَيْفَةِ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأُرْسِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: "اغْتَسِلِي، وَاسْتَنْفِرِي بِثَوْبٍ وَأَحْرَمِي" فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ

= ومنها: جوار تسمية الثدي للرجل، وفيه خلاف لأهل اللغة، منهم من حوزة كالمرأة، ومنهم من منعه وقال: يختص الثدي بالمرأة. ويقال في الرجل: ثدؤة، وقد سبق إيضاحه في أوائل "كتاب الإيمان" في حديث الرجل الذي قتل نفسه، فقال فيه النبي ﷺ: "إنه من أهل النار".

شرح الغريب: وقوله: "قام في ساحة" هي بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالجيم، هذا هو المشهور في نسخ بلادنا، وروايتنا لصحيح مسلم وسنن أبي داود، ووقع في بعض النسخ "في ساحة" بخذف النون، ونقحه القاضي عياض عن رواية الجمهور قال: وهو انصواب، قال: والساحة والساج جميعاً ثوب كالتطيلسان وشبهه، قال: ورواية النون وقعت في رواية الفارسي، قال: ومعناه ثوب ملفف، قال: قال بعضهم: النون خطأ وتصحيف، قلت: ليس كذلك، بل كلاهما صحيح، ويكون ثوباً ملففاً على هيئة التطيلسان، قال القاضي في "المشارق": الساج والساحة: تطيلسان، وجمعه: سبحان، قال: وقيل: هي الخضر منها خاصة. وقال الأزهرى: هو تطيلسان مقور ينسج كذلك، قال: وقيل: هو التطيلسان الحسن، قال: ويقال: التطيلسان يفتح اللام وكسرهما وضمهما، وهي أقل.

وقوله: "وردؤه على المشجب" هو جيم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة ثم جيم ثم داء موحدة، وهو اسم لأعواد يوضع عليها الثياب ومناج البيت. قوله: "أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ" هي بكسر الحاء وفتحها، ومفردة: حجة الوداع.

قوله: "أن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج" يعني مكث بالمدينة بعد الهجرة. قوله: "ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج" معناه: أعلمهم بذلك وأشاعه بينهم؛ ليتأهبوا للحج معه، ويتعلموا المناسك والأحكام، ويشهدوا أقواله وأفعاله، ويوصيهم؛ ليبلغ الشاهد الغائب، وتشيع دعوة الإسلام، وتبلغ الرسالة الثريب والبعيد، وفيه: أنه يستحب للإمام إيدان الناس بالأمور المهمة، ليتأهبوا لها.

قوله: "كلهم يبتسئ أن يأتهم برسول الله ﷺ" قال القاضي: هذا مما يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج؛ لأنه ﷺ أحرم بالحج، وهم لا يخالفونه، ولهذا قال جابر: وما عمل من شيء عملنا به، ومثله توقفهم عن التحلل بالعمرة ما لم يتحلل حتى اغتسلوه واعتذر إليهم، ومثله: تعليق علي، وأبي موسى إحرهما على إحرام النبي ﷺ.

قوله ﷺ "أسماء بنت عميس، وقد ولدت: اغتسلني واستنفرني بثوب وأحرمي" فيه: استحباب غسل الإحرام =

الْقَصَوَاءَ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَأْسَهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ، نَظَرَتْ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ

- للنساء، وقد سبق بيانه في باب مستقبل وفيه: أمر الحائض والنفساء والمستحاضة بالاستتفار، وهو أن تشد في وسطها شيئاً، وتأخذ عرقاً عريضة تجعلها على محل الدم، وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها، وهو شبه بضر الدابة بفتح الفاء، وفيه: صحة إحرام النساء، وهو مجمع عليه، والله أعلم.
قوله: "فصلي ركعتين" فيه استحباب ركعتي الإحرام، وقد سبق الكلام فيه مبسوطاً.

شرح الغريب والجمع بين الروايات: قوله: "ثم ركب القصواء" هي بفتح القاف وبالمدة قال القاضي: ووقع في نسخة العنزي "القصوى" بضم القاف والقصر، قال: وهو خطأ، قال القاضي: قال ابن قتيبة: كانت للنبي ﷺ نوق، القصواء والجدعاء والعضباء، قال أبو عبيد: العضباء اسم لناقة النبي ﷺ، ولم تسم بذلك لشيء أصابها، قال القاضي: قد ذكر هنا أنه ركب القصواء، وفي آخر هذا الحديث "خطب على القصواء"، وفي غير مسلم "خطب على ناقته الجدعاء"، وفي حديث آخر "على ناقة حرماء"، وفي آخر "العضباء" وفي حديث آخر: كانت له ناقة لا تسبق، وفي آخر تسمى محضمة، وهذا كله يدل على أنها ناقة واحدة، خلاف ما قاله ابن قتيبة، وأن هذا كان اسمها أو وصفها لهذا الذي بها، خلاف ما قال أبو عبيد، لكن يأتي في "كتاب النحر" أن القصواء غير العضباء كما سنبينه هناك، قال الحربي: العضب والجدع والحرم والقصور والمحضمة في الأذان، قال ابن الأعرابي: القصواء التي قطع طرف أذنها، والجدع: أكثر منه، وقال الأصمعي: والقصور مثله قال: وكل قطع في الأذن جدع، فإن جاوز الربع، فهي عضباء، والمحضرم، مقطوع الأذنين، فإن اصطلمتا فهي صلماء، وقال أبو عبيد: القصواء المقطوعة الأذن عرضاً، والمحضمة: المستأصلة، والمقطوعة النصف فما فوقه.

وقال الخليل: المحضمة مقطوعة الواحدة: والعضباء مشقوقة الأذن. قال الحربي: فالحديث يدل على أن العضباء اسم لها، وإن كانت عضباء الأذن فقد جعل اسمها، هذا آخر كلام القاضي. وقال محمد بن إبراهيم التيمي التاهي وغيره: إن العضباء والقصواء والجدعاء اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله ﷺ، والله أعلم.

قوله: "نظرت إلى مد بصري" هكذا هو في جميع النسخ "مد بصري" وهو صحيح، ومعناه: منتهى بصري، وأنكر بعض أهل اللغة "مد بصري" وقال: الصواب "مدى بصري"، وليس هو بمنكر، بل هما لغتان، المد أشهر.

قوله: "بين يديه من راكب ومشي" فيه جواز الحج راكباً وماشياً، وهو مجمع عليه، وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ (الحج: ٢٧)

واختلف العلماء في الأفضل منهما. فقال مالك والشافعي وجمهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي ﷺ؛ ولأنه أعون له على وظائف مناسكه؛ ولأنه أكثر نفقة. وقال داود: ماشياً أفضل لمشقته، وهذا فاسد؛ لأن المشقة ليست مطلوبة.

يَبِينَ أَظْهَرْنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ، فَأَهْلُ
بِالتَّوْحِيدِ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُنَى
لَا شَرِيكَ لَكَ"، وَأَهْلُ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي يَهْلُونَ بِهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئاً مِنْهُ، وَلَزِمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ.

قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَسْنَا نَقْوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ، اسْتَلَمَ
الرُّكْنَ فَرَمَلْ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَرَأَ ﴿وَاجْعِدُوا مِنْ مَّقَامِ

قوله: "وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله" معناه: الحث على التمسك بما أخبركم عن فعله في حجه تلك.
قوله: "فأهل بالتوحيد" يعني قوله: "لبيك لا شريك لك"، وفيه إشارة إلى مخالفة ما كانت الجاهلية تقونه في
تلبيتها من لفظ الشرك، وقد سبق ذكر تلبيتهم في 'باب التلبية'. قوله: "فأهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك
لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك"، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به، فلم يرد
رسول الله ﷺ شيئاً منه، ولزم رسول الله ﷺ تلبيته" قال القاضي عياض رحمه الله: فيه إشارة إلى ما روي من زيادة
الناس في التلبية من الثناء والذكر، كما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه أنه كان يردد: "لبيك ذا النعماء والفضل
الحسن لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك". وعن ابن عمر رضي الله عنهما: "لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء إليك
والعمل". وعن أنس رضي الله عنه: "لبيك حقاً تعبداً ورقاً".

قال القاضي: قال أكثر العلماء: المستحب الانتصار على تلبية رسول الله ﷺ، وبه قال مالك والشافعي، والله أعلم.
قوله: "قال جابر: لَسْنَا نَقْوِي إِلَّا الْحَجَّ لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ" فيه دليل لمن قال يترجىح الأفراد، وقد سبقَت المسألة
مستقصاة في أول الباب السابق.

فقه الحديث ومعنى الرمل وحكمه: قوله: "حتى أتينا البيت" فيه بيان أن السنة للحاج أن يدخلوا مكة قبل
الموقوف بعرفات ليطوفوا للقُدوم وغير ذلك.

قوله: "حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن، فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً" فيه أن الحرم إذا دخل مكة قبل الموقوف
بعرفات يسن له طواف القدوم، وهو يجمع عليه، وفيه: أن الطواف سبع طوافات، وفيه: أن السنة أيضاً الرمل في
الثلاث الأول، ويمشي على عادته في الأربع الأخيرة.

قال العلماء: الرمل هو أسرع المشي مع تقارب الخطأ، وهو الخيب، قال أصحابنا: ولا يستحب الرمل إلا في طواف
واحد في حج أو عمرة، أما إذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل بلا خلاف، ولا يسرع أيضاً في كل طواف
حج، وإنما يسرع في واحد منها، وفيه: قولان مشهوران للشافعي أصحابهما: طواف يعقبه سعي، ويتصور ذلك في
طواف القدوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع. ونقول الثاني: أنه لا يسرع إلا في
طواف القدوم، سواء أراد السعي بعده أم لا، ويسرع في طواف العمرة إذ ليس فيها إلا طواف واحد، والله أعلم.

إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ۖ (البقرة: ١٢٥) فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَكَانَ أَبِي يَقُولُ - وَلَا أَعْلَمُهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -: كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

تفسير الاضطباع: قال أصحابنا: والاضطباع سنة في الطواف، وقد صح فيه الحديث في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما، وهو أنه يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن، ويجعل طرفه على عاتقه الأيسر، ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً، قالوا: وإنما يسن الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله، والله أعلم.

وأما قوله: "استلم الركن"، فمعناه مسحه بيده، وهو سنة في كل طواف، وسيأتي شرحه واضحاً حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

قوله: "ثم نقر إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ: ﴿وَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥) فجعل المقام بينه وبين البيت".

أقوال أهل العلم في ركعتي الطواف: هذا دليل لما أجمع عليه العلماء أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف، واختلفوا هل هما واجبتان أم ستتان؟ وعندنا فيه خلاف حاصله ثلاثة أقوال: أصحابنا: أهما سنة. والثاني: أهما واجبتان. والثالث: إن كان طوافاً واحداً فواجبتان وإلا فستتان، وسواء قلنا: واجبتان أو ستتان لو تركهما لم يطل طوافه، والسنة أن يصليهما خلف المقام، فإن لم يفعل ففي الحرم، وإلا ففي المسجد، وإلا ففي مكة وسائر الحرم، ولو صلاهما في وضئه وغيره من أقاصي الأرض جاز وفاته تفضيله، ولا تقوت هذه الصلاة ما دام حياً، ولو أراد أن يطوف أطوفة استحب أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه، فلو أراد أن يطوف أطوفة بلا صلاة ثم يصلي بعد الأطوفة لكل طواف ركعتيه قال أصحابنا: يجوز ذلك، وهو خلاف الأولى، ولا يقال: مكروه، ومن قال بهذا: المسور بن عخرمة، وعائشة، وطائوس، وعطاء، وسعيد بن جبير، وأحمد وإسحاق وأبو يوسف، وكرمه ابن عمر، والحسن البصري، والزهري، ومالك والثوري، وأبو حنيفة، وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر، ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء.

قوله: "فكان أبي يقول ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين: قل هو الله أحد وفر يا أيها الكافرون" معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن أبيه عن جابر قال: كان أبي يعني محمداً يقول: إنه قرأ هاتين السورتين، قال جعفر: ولا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر في صلاة جابر، بل عن جابر عن قراءة النبي ﷺ في صلاة هاتين الركعتين.

قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ يَٰأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ معناه قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة: ﴿قُلْ يَٰأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثانية بعد الفاتحة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وأما قوله: "لا أعلم ذكره إلا عن النبي ﷺ ليس هو شكاً في ذلك؛ لأن لفظة "العلم" تنافي الشك، بل جزم برفعه إلى النبي ﷺ. وقد ذكره البيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: "أن النبي ﷺ طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثاً، ثم صلى ركعتين قرأ فيهما: ﴿قُلْ يَٰأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾".

وَقِيلَ يَا أَيُّهَا الْمَكْفُورُونَ ﴿١٥٧﴾ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٥٨) "أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ" فَبَدَأَ بِالصَّفَا، فَرَقِيَ عَلَيْهِ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَثَّرَهُ، وَقَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ" ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ

قوله: "ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا" فيه دلالة لما قاله الشافعي وغيره من العلماء: أنه يستحب للطواف القدوم إذا فرغ من الطواف، وصلاته خلف المقام أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه، ثم يخرج من باب الصفا يسعى، واتفقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب، وإنما هو سنة لو تركه لم يلزمه دم. قوله: "ثم خرج من الباب إلى الصفا..." إلى قوله: "ثم رجع إلى الركن" فوافقه الحديث: في هذا اللفظ أنواع من المناسك منها: أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفا، وبه قال الشافعي ومالك والجمهور، وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال: ابدؤوا بما بدأ الله به، هكذا بصيغة الجمع.

ومنها: أنه ينبغي أن يرقى على الصفا والمروة، وفي هذا الرقي خلاف، قال جمهور أصحابنا: هو سنة ليس بشيء ولا واجب، فلو تركه صح سعيه، لكن فاتته الفضيلة، وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا: لا يصح سعيه، حتى يصعد على شيء من الصفا، والصواب الأول، قال أصحابنا: نكح يشترط أن لا يترك شيئاً من المسافة بين الصفا والمروة، فليصق عقبيه بدرج الصفا، وإذا وصل المروة ألقى أصابع رجليه بدرجها، وهكذا في المرات السبع، يشترط في كل مرة أن يلقى عقبيه بما يبدأ منه، وأصابه بما ينتهي إليه.

قال أصحابنا: يستحب أن يرقى على الصفا والمروة حتى يرى البيت إذا أمكنه. ومنها: أنه يسن أن يقف على الصفا مستقبلاً القبلة، ويذكر الله تعالى بهذا الذكر المذكور، ويدعو ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات، هذا هو المشهور عند أصحابنا. وقال جماعة من أصحابنا: يكرر الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين فقط والصواب الأول. قوله ﷺ: "وهزم الأحزاب وحده" معناه: هزمهم بغير قتال من الأدميين، ولا بسبب من حبهتهم، والمراد بالأحزاب: الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ يوم اخندق، وكان اخندق في شوال سنة أربع من الهجرة، وقيل: سنة خمس.

قال في فتح الملهم: واعلم أن كثيراً من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها، حتى إن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود، وما يفعله بعض أهل البدعة والجهلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار: فخلافاً صريفة أهل السنة والجماعة. (فتح الملهم ٦٠/٦ بيروت)

قال في فتح الملهم: واعلم أن كثيراً من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها، حتى إن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود، وما يفعله بعض أهل البدعة والجهلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار: فخلافاً صريفة أهل السنة والجماعة. (فتح الملهم ٦٠/٦ بيروت)

مَرَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدَنَا مَشَى، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافٍ عَلَى الْمَرْوَةِ فَقَالَ: "لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبِرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً"، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلْعَامِنَا هَذَا أَمْ لَا أَبَدٍ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاجِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: "دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ" مَرَّتَيْنِ "لَا بَلَّ لَأَبَدٍ أَبَدٍ" وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ اليمينِ يُدْنِي النَّبِيَّ ﷺ،

قوله: "ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة" هكذا هو في النسخ، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ قال: وفيه إسقاط لفظة لا يد منها، وهي حتى انصبت قدماه رمل في بطن الوادي فسقطت لفظة رمل ولا يد منها، وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم، وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي "الموطأ" "حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى خرج منه"، وهو بمعنى: رمل، هذا كلام القاضي، وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم: "حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى"، كما وقع في "الموطأ" وغيره، والله أعلم.

وفي هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد، ثم يمشي باقي المسافة إلى المروة على عادة مشيه، وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع، والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعده، ولو مشى في الجميع، أو سعى في الجميع أجزأه وفاته الفضيلة، هذا مذهب الشافعي وموافقه. وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان: إحداهما: كما ذكر، والثانية: يحب عليه إعادته.

قوله: "فعل على المروة مثل ما فعل على الصفا" فيه: أنه يسن عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما يسن على الصفا، وهذا متفق عليه.

قوله: "حتى إذا كان آخر طواف على المروة".

بيان السعي والردة على ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي: فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور: أن الذهاب من الصفا إلى المروة بحسب مرة، والرجوع إلى الصفا ثانية، والرجوع إلى المروة ثالثة، وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة. وقال ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي من أصحابنا: بحسب الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة، فيقع آخر السبع في الصفا، وهذا الحديث الصحيح يرد عليهما، وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأزمان، والله أعلم.

قوله: "فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله! ألعامنا هذا أم لأبد؟" إلى آخره. هذا الحديث سبق شرحه واضحاً في آخر الباب الذي قبل هذا، و"جعشم" بضم الجيم وبضم الشين المنعجمة وفتحها ذكره الجوهري وغيره.

فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ، وَلَبِسَتْ ثِيَاباً صَبِيغاً، وَاسْتَحَلَّتْ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا، قَالَ: فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ: فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرَّشاً عَلَى فَاطِمَةَ، لِلَّذِي صَنَعْتُ، مُسْتَفْتِياً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ فَأَعْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: "صَدَقْتُ صَدَقْتُ، مَاذَا قُلْتَ جِئِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ؟" قَالَ قُلْتُ: اللَّهُمَّ! إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُكَ، قَالَ: "إِنَّمَا مَعِيَ الْهَدْيُ فَلَا تَحِلُّ" قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً، قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى، فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلاً.....

قوله: "فوجد فاطمة من حل ولبست ثياباً صبيغاً واستحلت فأنكر ذلك عليها" فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها؛ لأنه ظن أن ذلك لا يجوز فأنكره.

قوله: "فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرشاً على فاطمة" التحريش: الإغراء، والمراد هنا أن يذكر له ما يقتضي عتابها. قوله: "قُلْتُ: إِنِّي أَهْلُ مَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" هذا قد سبق شرحه في الباب قبله، وأنه يجوز تعليق الإحرام بإحرام كل أحرام فلان.

قوله: "فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ" ومن كان معه هدي" هذا أيضاً تقدم شرحه في الباب السابق، وفيه إطلاق اللفظ العام وإرادة الخصوص؛ لأن عائشة لم تحل، ولم تكن ممن ساق الهدي، والمراد بقوله: "حل الناس كلهم" أي معظمهم، و"الهدي" بإسكان الدال، وكسرها وتشديد الياء مع الكسر، وتخفيف مع الإسكان. وأما قوله: "وقصروا" فإنما قصرُوا ولم يحلقوا مع أن الحلق أفضل؛ لأنهم أرادوا أن يبقى شعر يحلق في الحج، فلو حلقوا لم يبق شعر، فكان التقصير هنا أحسن؛ ليحصل في التمكن إزالة شعر، والله أعلم. قوله: "فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج" "يوم التروية": هو الثامن من ذي الحجة، سبق بيانه واشتقاقه مرات، وسبق أيضاً مرات أن الأفضل عند الشافعي وموافقيه أن من كان بمكة، وأراد الإحرام بالحج أحرم يوم التروية عملاً بهذا الحديث، وسبق بيان مذاهب العلماء فيه، وفي هذا بيان أن السنة أن لا يتقدم أحد إلى منى قبل يوم التروية، وقد كره مالك ذلك، وقال بعض السلف: لا بأس به، ومنهبتا أنه خلاف السنة.

قوله: "وركب النبي ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر".

بعض سنن المناسك: فيه بيان سنن إحداها: أن الركوب في تلك المواطن أفضل من المشي، كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشي، هذا هو الصحيح في الصورتين أن الركوب أفضل، وللشافعي قول آخر ضعيف أن المشي أفضل، وقال بعض أصحابنا: الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن المناسك، وهي مكة ومنى =

حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِبَنِمِرَّةَ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تُشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقَفَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِبَنِمِرَّةَ، فَتَزَلَّ بِهَا، حَتَّى إِذَا رَاغَبَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرَجَلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ وَقَالَ:

= ومزدلفة وعرفات، والتردد بينهما، والسنة الثانية: أن يصلي بمعى هذه الصلوات الخمس، والثالثة: أن يبيت بمعى هذه الليلة، وهي ليلة التاسع من ذي الحجة، وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب، فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع. قوله: "ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس" فيه أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس، وهذا متفق عليه. قوله: "وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة" فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى؛ لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جمعاً، فالسنة أن ينزلوا بنمرة، فمن كان له قبة ضرها، ويفسلون للوقوف قبل الزوال، فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام، وخطب بهم خطبتين خفيفتين، ويخفف الثانية جداً، فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جمعاً بينهما فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف. وفي هذا الحديث: جواز الاستئصال للمحرم بقبة وغيرها، ولا خلاف في جوازه للنازل، واحتلفوا في جوازه لمراكيب، فمذهبننا: جوازه؛ وبه قال كثيرون؛ وكرهه مالك وأحمد؛ وستأتي المسألة مبسطة في موضعها - إن شاء الله تعالى -، وفيه: جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر.

شرح الغريب: وقوله: "بصرة" هي بفتح النون وكسر الميم، هذا أصلها، ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها، وهو إسكان الميم مع فتح النون وكسرها، وهي موضع يجنب عرفات، وليست من عرفات. قوله: "ولا تشك قريش إلا أنه وقف عند المشعر الحرام، كما كانت قريش تصنع في الجاهلية" معنى هذا: أن قريشاً كانت في الجاهلية تقف بالمشعر الحرام، وهو جبل في المزدلفة يقال له: فرج، وقيل: إن المشعر الحرام كل المزدلفة، وهو بفتح الميم على المشهور، وبه جاء القرآن، وقيل: بكسرها، وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة، ويقفون بعرفات، فظنت قريش أن النبي ﷺ يقف في المشعر الحرام على عادتهم، ولا يتجاوزها، فتجاوزته النبي ﷺ إلى عرفات؛ لأن الله تعالى أمره بذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَيْسُورًا مِنْ حَيْثُ كَفَّضَ إِلَيْهِ﴾ (البقرة: ١٩٩) أي سائر العرب غير قريش، وإنما كانت قريش تقف بالمزدلفة؛ لأنها من الحرم. وكانوا يقولون: نحن أهل حرم الله، فلا نخرج منه. قوله: "فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا راغبت الشمس" أما "أجاز" فمعناه: جاوز المزدلفة، ولم يقف بها، بل توجه إلى عرفات. وأما قوله: "حتى أتى عرفة" فمحاذ والمعاد قارب عرفات؛ لأنه فسره بقوله: "وجد القبة قد ضربت بنمرة فنزل بها"، وقد سبق أن مرة ليست من عرفات، وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلاتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة.

قوله: "حتى إذا راغبت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس" أما "القصواء" فتقدم -

"إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَّا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَضْعَ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، كَانَ مُسْتَرَضِعاً فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتَهُ هَذَا، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضْعَ رَبَائِنَا، رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ....."

= ضبطها وبيانها واضحاً في أول هذا الباب. وقوله: "فرحلت" هو بتخفيف الحاء، أي جعل عليها الرحل. وقوله: "بطن الوادي" هو وادي عرنة بضم العين وفتح الراء وبعدها نون، وليست عرنة من أرض عرفات عند الشافعي والعلماء كافة إلا مالكا، فقال: هي من عرفات.

فقه الحديث: وقوله: "فحظ الناس" فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع، وهو سنة باتفاق جماهير العلماء، وخالف فيها المالكية، ومذهب الشافعي أن في الحج أربع خطب مستونة: إحداها: يوم السابع من ذي الحجة بخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر. والثانية: هذه التي يخطب عرنة يوم عرفات. والثالثة: يوم النحر. والرابعة: يوم النفر الأول، وهو اليوم الثاني من أيام التشريق. قال أصحابنا: وكل هذه الخطب أفراد وبعد صلاة الظهر إلا التي يوم عرفات، فإنها خطبتان، وقبل الصلاة، قال أصحابنا: ويعلمهم في كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى، والله أعلم.*

قوله ﷺ: "إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا" معناه: تأكيد التحريم شديداً، وفي هذا دليل لضرب الأمثال، وإلحاق النظر بالظفر قياساً.

قوله ﷺ: "أَلَّا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ...." إلى قوله: فإنه موضوع كنه في هذه الجملة إبطال أفعال الجاهلية وبيوعها التي لم يتصل بها قبض، وأنه لا قصاص في قتلها، وأن الإمام وغيره ممن يأمر بمعروف أو ينهي عن منكر ينبغي أن يبدأ بنفسه وأهله، فهو أقرب إلى قبول قوله، وإلى طيب نفس من قرب عهده بالإسلام. وأما قوله ﷺ: "تحت قدمي" فإشارة إلى إبطائه.

الأقوال في اسم ابن ربيع: وأما قوله ﷺ: "وإن أول دم أضع دم ابن ربيع" فقال المحققون والجمهور: اسم هذا الابن إياس بن ربيع بن الحارث بن عبد المطلب، وقيل: اسمه حارثة، وقيل: آدم، قال الدارقطني: وهو تصحيف، وقيل: اسمه تمام، ومن سماه آدم الزبير بن بكار، قال القاضي عياض: ورواه بعض رواة مسلم: دم ربيع بن الحارث قال: وكذا رواه أبو داود، قيل: هو وهم، والصواب ابن ربيع، لأن ربيعاً عاش بعد النبي ﷺ إلى زمن عمر بن الخطاب، وتأوله أبو عبيد فقال: دم ربيع، لأنه ولي لدم، فنسبه إليه، قالوا: وكان هذا الابن المقتول طفلاً صغيراً يحبو بين البيوت، فأصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبني لؤي بن بكر، فإله الزبير بن بكار. =

* قال في فتح الملهم: وعند الحنفية في الحج ثلاث خطب: أوله وثانيها ما ذكره النووي. وثالثها: بمنى في اليوم الحادي عشر، فيفصل بين كل خطبتين بيوم، وكلها سنة. (فتح الملهم ٦٥/٦ بيروت)

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانٍ مِنَ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُنَّ. فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابَ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟

= تفسير قوله "أنه موضوع كله": قوله ﷺ في الربا: "أنه موضوع كله" معناه الزائد على رأس المال كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَاحِكُمْ رِءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧٩) وهذا الذي ذكرته إيضاح، وإلا فللقصود مفهوم من نفس لفظ الحديث؛ لأن الربا هو الزيادة، فإذا وضع الربا لمعناه: وضع الزيادة، والمراد بالوضع الرد والإبطال. قوله ﷺ: "فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله" فيه الحث على مراعاة حق النساء، والوصية بهن، ومعاشرتهن بالمعروف، وقد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة في الوصية بهن، وبيان حقوقهن والتحذير من التقصير في ذلك، وقد جمعتها أو معظمها في "رياض الصالحين". وقوله ﷺ: "أخذتموهن بأمان الله" هكذا هو في كثير من الأصول، وفي بعضها بأمانة الله. قوله ﷺ: "واستحللتم فروجهن بكلمة الله".

القول في تأويل قوله ﷺ: "بكلمة الله": قيل: معناه قوله تعالى: ﴿فَمِمَّا تَسَاءَلُونَ عَنْ رِسَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ أَوْ يُنذِرُكُمْ أَنَّ هَؤُلَاءِ طُغْيَانٌ مُجْرِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩) وقيل: المراد كلمة التوحيد وهي: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، إذ لا تحل مسلمة لغير مسلم، وقيل: المراد بإباحة الله والكلمة قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣) وهذا الثالث هو الصحيح، وبالأول قال الخطابي والمروزي وغيرهما، وقيل: المراد بالكلمة الإيجاب والقبول، ومعناه على هذا بالكلمة التي أمر الله تعالى بها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح". أقوال أهل العلم في تفسير قوله: "أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه": قال المازري: قيل: المراد بذلك أن لا يستحلين بالرجال ولم يرد زناها؛ لأن ذلك يوجب جلدتها ولأن ذلك حرام مع من يكرهه الزوج ومن لا يكرهه. وقال القاضي عياض: كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء، ولم يكن ذلك عيباً، ولا ريبه عندهم، فلما نزلت آية الحجاب نهوا عن ذلك، هذا كلام القاضي، والمختار أن معناه أن لا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم والجلوس في منازلكم، سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً أو امرأة أو أحداً من محارم الزوجة، قاله في تناول جميع ذلك، وهذا حكم المسألة عند الفقهاء أنها لا يعمل لها أن تأذن لرجل أو امرأة، ولا محرم ولا غيره في دخول منزل الزوج إلا من علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه؛ لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه، أو ممن أذن له في الإذن في ذلك، أو عرف رضاه باطراد العرف بذلك ونحوه، ومضى حصل الشك في الرضا، ولم يترجح شيء، ولا وجدت قرينة لا يعمل الدخول ولا الإذن، والله أعلم.

قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَذَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ: يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: "اللَّهُمَّ! اشْهَدْ، اللَّهُمَّ! اشْهَدْ" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْنَى، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ يَطْلُقُ نَافِثَةَ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَيْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَأَرْدَفَ أَسَامَةَ خَلْفَهُ،

تفسير الضرب المبرح: وما الضرب المبرح: فهو الضرب الشديد الشاق، ومعناه اضربوهن ضرباً ليس بشديد ولا شاق، "والبرح" المشقة، "والمبرح" بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء، وفي هذا الحديث إيابة ضرب الرجل امرأته للتأديب، فإن ضربها الضرب المأذون فيه، فعانت منه ووجت ديتها على عاقلة المضارب، ووجبت الكفارة في ماله.

قوله ﷺ: "وخن عليكم رزقون" كـوهي بالنعرف فيه وجوب نفقة الزوجة وكسوها، وذلك ثابت بالإجماع. قوله: "فقال يا صعب السبابة، برعيتا إلى النساء وينكيتها إلى الناس" اللهم أشهد! هكذا ضبطناه "ينكيتها" بعد الكاف ثاء مثناة فوق، قال القاضي: كذا الرواية بالتاء المثناة فوق، قال: وهو بعيد المعنى، قال: قبل: صوابه ينكيتها بياء موحدة، قال: ورويناه في سنن أبي داود بإثاء المثناة من طريق ابن الأعرابي. وبالموحدة من طريق أبي بكر التمار. ومعناه يقلبها ويردها إلى الناس مشيراً إليهم، ومنه "نكبت كنانته" إذا قلبها هذا كلام القاضي.

قوله: "ثم أدنى ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يقبل بينهما شيئاً" فيه أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم، وقد أجمعت الأمة عليه، واختلفوا في سببه، فقيل: بسبب النسيك، وهو مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي، وقال أكثر أصحاب الشافعي: هو بسبب السفر، فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحلتين - كأهل مكة - لم يجز له الجمع، كما لا يجوز له القصص، وفيه: أن الجامع بين الصلوتين يصلي الأولى أولاً، وأنه يؤذن للأولى، وأنه يقيم لكل واحدة منهما، وأنه لا يفرق بينهما، وهذا كله متفق عليه عندنا.

قوله: "ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف،..." إلى قوله: حتى غاب القرص.

بيان آداب الوقوف بعرفات والرد على من يعتني بصعود جبل الرحمة: في هذا الفصل مسائل وآداب للوقوف منها: أنه إذا فرغ من الصلوتين عجل الذهاب إلى الموقف. ومنها: أن الوقوف ركباً أفضل. وفيه خلاف بين العلماء، وفي مذهبي ثلاثة أقوال: أصحها: أن الوقوف ركباً أفضل، والثاني: غير الركاب أفضل، والثالث: مما سواء. ومنها: أنه يستحب أن يقف عند الصخرات المذكورات، وهي صخرات مفترشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات، فهذا هو الموقف المستحب، وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط، بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات: وأن الفضيلة في موقف رسول الله ﷺ عند الصخرات، فإن عجز فليقرب منه بحسب الإمكان، وسيأتي في آخر الحديث بيان حدود عرفات - إن شاء الله تعالى - عند قوله ﷺ: "وعرفة كلها موقف".

وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَتَقَ لِقَاصِوَاءِ الرَّمَامِ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيَصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ. وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى: "أَيُّهَا النَّاسُ! السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ" كُلَّمَا أَتَى حَبَلًا مِنَ الْجِبَالِ أَرَحَى لَهَا قَلِيلًا،

= ومنها: استحباب استقبال الكعبة في الوقوف. ومنها: أنه ينبغي أن يبقى في الوقوف حتى تغرب الشمس ويتحقق كمال غروبها، ثم يفيض إلى مزدلفة، فلو أفاض قبل غروب الشمس صح وقوفه وحجه ويحجر ذلك بدم، وهل الدم واجب أم مستحب؟ فيه قولان للشافعي: أحدهما: أنه سنة، والثاني: واجب وهما مبنيان على أن الجمع بين الليل والنهار واجب على من وقف بالنهار أم لا؟ وفيه قولان: أحدهما: سنة، والثاني: واجب.

بيان وقت الوقوف بعرفة: وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثاني يوم النحر، فمن حصل بعرفات في جزء من هذا الزمان صح وقوفه، ومن فات ذلك فاته الحج، هذا مذهب الشافعي وجهاهم العلماء. وقال مالك: لا يصح الوقوف في النهار منفرداً بل لا بد من الليل وحده، فإن اقتصر على الليل كفاه، وإن اقتصر على النهار لم يصح وقوفه. وقال أحمد: يدخل وقت الوقوف من الفجر يوم عرفة، وأجمعوا على أن أصل الوقوف ركن لا يصح الحج إلا به، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما قوله: "وحمل جبل المشاة بين يديه" فروي "حمل" بالخاء المهيمة وإسكان الباء، وروى "جبل" بالجيم وفتح الباء، قال القاضي عياض رحمه: الأول أشبه بالحديث، و"حمل المشاة" أي مجتمعهم، و"حمل الرمل" ما طال منه وضخم، وأما بالجيم فمعناه: طريقهم، وحيث تسلك الرحالة.

وأما قوله: "أفلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص" هكذا هو في جميع النسخ، وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ قال: قبل: لعل صوابه حين غاب القرص. هذا كلام القاضي، ويجتمل أن الكلام على ظاهره، ويكون قوله: "حتى غاب القرص" بياناً لقوله: غربت الشمس وذهبت الصفرة، فإن هذه تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص، فأزال ذلك الاحتمال بقوله: حتى غاب القرص، والله أعلم.

قوله: "وأردف أسامة خلفه" فيه جواز الإرداف إذا كانت البداية مطيقة، وقد تظاهرت به الأحاديث. شرح الغريب وفقه الحديث: قوله: "وقد شتق لِقَاصِوَاءِ الرَّمَامِ" حتى أن رأسها ليصيب مورك رحله" معنى "شتق" ضم وضيق، وهو تخفيف النون، و"مورك الرحل"، قال الجوهري: قال أبو عبيد: "المورك والموركة" يعني يفتح الميم وكسر الراء هو الموضع الذي يثني الراكب رحله عليه فدام واسطة الرحل إذا مل من الركوب، وضبطه القاضي بفتح الراء قال: وهو قطعة آدم ينورك عليها الراكب تجعل في مقدم الرحل شبه المخذة الصغيرة، وفي هذا استحباب الرفق في السير من الراكب بالمشاة، وبأصحاب الدواب الضعيفة.

قوله: "ويقول بيده السكينة السكينة" مرثين منصوباً، أي الزموا السكينة، وهي الرفق والطمأنينة، ففيه أن السكينة في النفع من عرفات سنة، فإذا وجد فرجة يسرع كما ثبت في الحديث الآخر.

قوله: "كلمة أتى حبلًا من الجبال أرحى لها قليلاً حتى تصعد، حتى أتى المزدلفة" "الجبال" هنا بالخاء المهيمة المنكسورة جمع جبل، وهو التل اللطيف من الرمل الضخم.

حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى آتَى الْمُرْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ

= وقوله: "حتى تصعد" هو بفتح التاء المثناة فوق وضمها، يقال: صعد في الحبل وأصعد. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَصَعِدُونَ﴾ (آل عمران: ١٥٣) وأما المردلفة: فمعروفة، سميت بذلك من الترفل والإزدلاف، وهو التقرب؛ لأن الحاج إذا أقاضوا من عرفات ازدلفوا إليها، أي مضوا إليها وتقربوا منها، وقيل: سميت بذلك؛ لتهيئ الناس إليها في زلف من الليل، أي ساعات، وتسمى "جمعة" بفتح الجيم وإسكان الميم، سميت بذلك؛ لاجتماع الناس فيها، واعلم أن المردلفة كلها من الحرم، قل الأزرق في "تاريخ مكة" والماوردي وأصحابنا في كتب المذهب وغيرهم: حد مردلفة ما بين مازمي عرفة ووادي عسرة، وليس الحدان منها، ويدخل في المردلفة جميع تلك الشعاب والجبال الداخلة في الحد المذكور.

أقوال الأئمة في وجه الجمع بين الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمردلفة: قوله: "حتى آتى المردلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً" فيه فوائد، منها أن السنة للدافع من عرفات أن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء، ويكون هذا التأخير بنية الجمع، ثم يجمع بينهما في المردلفة في وقت العشاء، وهذا يجمع عليه، لكن مذهب أبي حنيفة وطائفة أنه يجمع بسبب النسك، ويجوز لأهل مكة والمردلفة ومن غيرهم، والصحيح عند أصحابنا: أنه جمع بسبب السفر، فلا يجوز إلا لمسافر سافراً يبلغ به مسافة القصر، وهو مرحلتان قاصدتان، وللشافعي قول ضعيف، أنه يجوز الجمع في كل سفر وإن كان قصيراً، وقال بعض أصحابنا: هذا الجمع بسبب النسك، كما قال أبو حنيفة والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو جمع بينهما في وقت المغرب في أرض عرفات أو في الطريق أو في موضع آخر، وصلى كل واحدة في وقتها، جاز جميع ذلك، لكنه خلاف الأفضل هذا مذهب، وبه قال جماعات من الصحابة والتابعين، وقاله الأوزاعي وأبو يوسف وأشهب وفقهاء أصحاب الحديث.

وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين: بشرط أن يصليهما بالمردلفة، ولا يجوز قبلها. وقال مالك: لا يجوز أن يصليهما قبل المردلفة إلا من به أو بدايته عذر، فله أن يصليهما قبل المردلفة بشرط كونه بعد مغيب الشفق، ومنها أن يصلي الصلواتين في وقت الثانية بأذان للأولى وإقامتين لكل واحدة إقامة، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور وعبد الملك الماجشون، المالكي والطحطاوي الحنفي، وقال مالك: يؤذن ويقيم للأولى، ويؤذن ويقيم أيضاً للثانية، وهو يحكي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: أذان واحد وإقامة واحدة. * وللشافعي وأحمد قول: أنه يصلي كل واحدة بإقامتها بلا أذان، وهو يحكي عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر، وقال الثوري: يصليهما جميعاً بإقامة واحدة، وهو يحكي أيضاً عن ابن عمر، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: وقال أبو حنيفة: بأذان واحد وإقامة واحدة؛ لما أخرج أبو داود عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه قال: "أقبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المردلفة، فأذن وأقام، وأمر إنساناً، فأذن وأقام، فصلى بنا المغرب =

بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَحَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ.

= وأما قوله: "لم يسبح بينهما" فمعناه لم يصل بينهما نافلة، والنافلة تسمى سبحة لاشتغالها على التسبيح، ففيه الموالاة بين الصلاتين المجموعتين، ولا خلاف في هذا، لكن اختلفوا هل هو شرط للجمع أم لا؟ والصحيح عندنا: أنه ليس بشرط، بل هو سنة مستحبة. وقال بعض أصحابنا: هو شرط. أما إذا جمع بينهما في وقت الأول، فالموالاة شرط بلا خلاف.**

قوله: "ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع النحر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة" أقوال العلماء في حكم المبيت بمزدلفة: في هذا الفصل مسائل: إحداها: أن المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الدفع من عرفات نسك، وهذا يجمع عليه، لكن اختلف العلماء هل هو واجب، أم ركن أم سنة؟ والصحيح من قولي الشافعي: أنه واجب لو تركه أثم وصح حجه، ولزمه دم. والثاني: أنه سنة لا إثم في تركه، ولا يجب فيه دم، ولكن يستحب، وقال جماعة من أصحابنا: هو ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعرفات، قاله من أصحابنا ابن بنت الشافعي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن عزيمة، وقاله خمسة من أئمة التابعين وهم: علقمة والأسود والشعمي والنخعي والحسن البصري، والله أعلم.

والسنة أن يبقى بالمزدلفة حتى يصلي بها الصبح إلا الضعفة، فائتة لهم الدفع قبل الفجر، كما سبأني في موضعه -إن شاء الله تعالى-، وفي أقل المجزي من هذا المبيت ثلاثة أقوال عندنا: الصحيح: ساعة في النصف الثاني من الليل، والثاني: ساعة في النصف الثاني، أو بعد الفجر قبل طلوع الشمس، والثالث معظم الليل، والله أعلم. =

حالات ركعات، ثم انفتحت إلبنا، فقال: الصلاة، فصلى بنا العشاء ركعتين، ثم دعا بعشائه، فقبل نه في ذلك، فقال: صليت مع النبي ﷺ هكذا وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود. وأخرج ابن أبي شيبة وابن راهويه والطبراني، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: "صلى رسول الله ﷺ بالمزدلفة المغرب والعشاء بإقامة".

وأخرج الطبراني من وجه آخر عنه: "أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة واحدة". وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير: "أفصنا مع ابن عمر، فلما بلغنا جمعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، فلما انصرف قال ابن عمر: هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ في هذا المكان".

وأخرج أبو الشيخ عن الحسين بن حفص، حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة". (فتح الملهم ٧٢/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قال ابن عابدين رحمه الله: "وأشار (صاحب الدر المختار) إلى أنه لا تطوع بينهما، ولو سنة مؤكدة على الصحيح، ولو تطوع أعاد الإقامة، كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر (بحر) قال في شرح اللباب: ويصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامي قدس الله سره السامي في منسكه... (فتح الملهم ٧٣/٦ بيروت)

وَصَلَّى الْمَحْرَجَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ، حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَا وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ بِهِ ظَعْنٌ بَحْرَيْنِ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْأَخَرِ يَنْظُرُ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ

= المسألة الثانية: أسئله أن يبلغ بتقديم صلاة الصبح في هذا الموضع، ويتأكد التكبير بها في هذا اليوم أكثر من تأكده في سائر السنة للاقتداء برسول الله ﷺ؛ ولأن وظائف هذا اليوم كثيرة، فمن المألوفة بالتكبير بالصبح ليتسع الوقت لوظائفه. الثالثة: يسن الأذان والإقامة هذه الصلاة، وكذلك غيرها من صلوات المسافرين، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالأذان لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ في السفر كما في الخبر، والله أعلم.

قوله: "ثم ركب القصواء إلى قوله: ودفع قبل أن تطلع الشمس" أما القصواء فسبق في أول الباب بيانها، وأما قوله: "ثم ركب" ففيه أن السنة الركوب، وأنه أفضل من المشي، وقد سبق بيانه مرات، وبيان الخلاف فيه.

أقوال أهل العلم في تعيين المشعر الحرام: وأما "المشعر الحرام" ففتح الميم، هذا هو الصحيح، وبه جاء القرآن، وتظاهرت به روايات الحديث، ويقال أيضاً بكسر الميم، والمراد به هنا "فُزَح" بضم القاف وفتح الزاي وبجاء مهمل، وهو جبل معروف في المزدلفة، وهذا الحديث حجة الفقهاء في أن المشعر الحرام هو فُزَح، وقال جماهير المفسرين وأهل السير والحديث: المشعر الحرام جميع المزدلفة.

وأما قوله: "فاستقبل القبلة" يعني الكلمة "فدعاه" إلى آخره. فيه أن الوقوف على فُزَح من مناسك الحج، وهذا لا خلاف فيه، لكن اختلفوا في وقت الدفع منه. فقال ابن مسعود وابن عمر وأبو حنيفة والشافعي وجماهير العلماء: لا يزال واقفاً فيه يدعو ويذكر، حتى يسفر الصبح جداً كما في هذا الحديث. وقال مالك: يدفع منه قبل الإِسْفَار، والله أعلم.

وقوله: "سفر جداً" الضمير في "أسفر" يعود إلى الفجر المذكور أولاً. وقوله: "جداً" بكسر الجيم أي إسفاراً بليماً. قوله في صفة الفضل بن عباس: "أبيض وسيماً" أي حسناً.

شرح الغريب: قوله: "مرت به ظعن بحرين" الظعن بضم الظاء والعين، ويجوز إسكان العين، جمع ضعية، كسفينة وسفن. وأصل الظعينة البعير الذي عليه امرأة، ثم تسمى به امرأة بحاراً لملاستها البعير، كما أن الراوية أصلها: الجمل الذي يحمل الماء، ثم تسمى به القربة لما ذكرناه، وقوله "بحرين" بفتح الباء.

قوله: "فطفق بالفعل ينظر إليهن فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل" فيه الحث على غش البصر عن الأجنبية وغضهن عن الرجال الأجانب، وهذا معنى قوله: "وكان أبيض وسيماً حسن الشعر" يعني أنه بصفة من تفتن النساء به؛ حسنه. وفي رواية الترمذي وغيره في هذا الحديث: "أن النبي ﷺ لوى عنق الفضل، فقال له =

مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، فَصَرَفَ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ، فَحَرَّكَ قَلِيلاً، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْحُمْرَةِ الْكُبْرَى حَتَّى أَتَى الْحُمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ، فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَبِشْتَيْنِ يَدَيْهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا، فَتَحَرَ

- العباس: لويت عن ابن عمك، قال: رأيت شاباً وشابة، فلم آمن الشيطان عليهما.

فهذا يدل على أن وضعه ﷺ يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما، وفيه أن من رأى منكراً وأمكنه إزالته بيده لزمه إزالته، فإن قال بلسانه، ولم ينكف المقول له، وأمكنه بيده أثم ما دام مقتصرًا على اللسان، والله أعلم. قوله: "حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً" أما "محسر" فبضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين، سمي بذلك؛ لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه، أي أعشى وكل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْفَيْلُ حَاسِرًا﴾ وَهُوَ حَبِيرٌ ﴿(الملك: ٤)﴾ وأما قوله: "فحرك قليلاً" فهي سنة من سنن السير في ذلك الموضع، قال أصحابنا: يسرع الماشي، ويحرك الراكب دابته في وادي محسر، ويكون ذلك قدر رمية حجر، والله أعلم.

قوله: "ثم سلك الطريق الوسطى إلى قوله: رمى من بطن الوادي" أما قوله: "سلك الطريق الوسطى" ففيه أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة، وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات، وهذا معنى قول أصحابنا: يذهب إلى عرفات في طريق ضب، ويرجع في طريق المازمين؛ ليخالف الطريق تفاؤلاً بتغير الحال، كما فعل ﷺ في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا، وخرج من الثنية السفلى، وخرج إلى العيد في طريق ورجع في طريق آخر، وحول رداءه في الاستسقاء. وأما الجمرة الكبرى: فهي جمرة العقبة، وهي التي عند الشجرة.

بيان ما يفعل الحاج إذا دفع من المزدلفة: وفيه أن السنة للحاج إذا دفع من مزدلفة فوصل منى أن يبدأ بجمرة العقبة، ولا يفعل شيئاً قبل رميها، ويكون ذلك قبل نزوله. وفيه أن الرمي بسبع حصيات، وإن قدرهن بقدر حصى الخذف، وهو نحو حبة الباقلاء، وينبغي ألا يكون أكبر ولا أصغر، فإن كان أكبر أو أصغر أجزأه بشرط كونهما حجراً، ولا يجوز عند الشافعي والجمهور الرمي بالكحل والزرنيع والذهب والفضة وغير ذلك مما لا يسمى حجراً، وجوزه أبو حنيفة بكل ما كان من أجزاء الأرض، وفيه: أنه يسن التكبير مع كل حصاة، وفيه: أنه يجب التفريق بين الحصيات فربمهن واحدة واحدة، فإن رمى السبعة رمية واحدة حسب ذلك كله حصاة واحدة عندنا وعند الأكثرين، وموضع الدلالة لهذه المسألة "يكبر مع كل حصاة"، فهذا تصريح بأنه رمى كل حصاة وحدها مع قوله ﷺ في الحديث الآتي بعد هذا في أحاديث الرمي: "لتأخذوا عني مناسككم" وفيه أن السنة أن يقف للرمي في بطن الوادي، بحيث تكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه، ومكة عن يساره، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، وقيل: يقف مستقبل الكعبة، وكيفما رمى أجزأه بحيث يسمى رمياً بما يسمى حجراً، والله أعلم.

مَا غَيْرَ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبُضْعَةٍ، فَجَعَلَتْ فِي قِدْرِ، فَطَبَخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ،

= وأما حكم الرمي فالمشروع منه يوم النحر رمي جرة العقبة لا غير بإجماع المسلمين، وهو تسلك بإجماعهم. ومذهبنا أنه واجب ليس بركن، فإن تركه حتى فاتته أيام الرمي عصى ولزمه دم، وصح حجه. وقال مالك: يفسد حجه، ويجب رميها بسبع حصيات، فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست.

وأما قوله: "رميها بسبع حصيات بركن مع كل حصاة منها حصي الخذف"، فهكذا هو في النسخ. وكذا نقله القاضي عياض عن معظم النسخ قال: وصوابه مثل حصي الخذف، قال: وكذلك رواه غير مسلم، وكذا رواه بعض رواة مسلم، هذا كلام القاضي. قلت: والذي في النسخ من غير لفظة "مثل" هو الصواب، بل لا ينحج غيره، ولا يتم الكلام إلا كذلك، ويكون قوله: "حصي الخذف" متعلقاً بحصيات أي رميها بسبع حصيات حصي الخذف، بركن مع كل حصاة، فحصى الخذف متصل بحصيات، واعترض بينهما: "يكره مع كل حصاة" وهذا هو الصواب، والله أعلم.

قوله: "ثم انصرف إلى النحر فحمر ثلاثاً وستين بيده ثم أعطى علياً منحر ما غير وأشركه في هديه" هكذا هو في النسخ ثلاثاً وستين بيده، وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابن ماجة، فإنه رواه بدنة قال: وكلامه صواب، والأول أصوب، قلت: وكلاهما حري، فحمر ثلاثاً وستين بدنة بيده.

فوائد الحديث: قال القاضي: فيه دليل على أن المنحر موضع معين من منى، وحيث ذبح منها أو من الحرم أجزأه، وفيه: استحباب تكثير الهدي، وكان هدي النبي ﷺ في تلك السنة مائة بدنة، وفيه استحباب ذبح الهدي هديه بنفسه، وحواز الاستئابة فيه، وذلك جائز بالإجماع إذا كان النائب مسلماً، ويجوز عندنا أن يكون النائب كافراً كتابياً، بشرط أن ينوي صاحب الهدي عند دفعه إليه أو عند ذبحه.

وقوله: "ما غير" أي ما بقي، وفيه: استحباب تعجيل ذبح الهدايا، وإن كانت كثيرة في يوم النحر، ولا يؤخر بعضها إلى أيام التشريق. وأما قوله: "وأشركه في هديه" فظاهره أنه شاركه في نفس الهدي، قال القاضي عياض: وعندي أنه لم يكن تشريكاً حقيقة، بل أعطاه قدراً يذبحه، والظاهر أن النبي ﷺ نحر البدن التي جاءت معه من المدينة، وكانت ثلاثاً وستين كما جاء في رواية الترمذي، وأعطى علياً البدن التي جاءت معه من اليمن، وهي تمام المائة، والله أعلم.

معنى البضعة واستحباب الأكل من الأضحية: قوله: "أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها" البضعة بفتح الباء لا غير، وهي القطعة من اللحم، وفيه: استحباب الأكل من هدي التطوع وأضحيتها، قال العلماء: لما كان الأكل من كل واحدة سنة، وفي الأكل من كل واحدة من المائة منفردة كلفة، جعلت في قدر ليكون أكلاً من مرق الجميع الذي فيه جزء من كل واحدة، ويأكل من اللحم مجتمع في المرق ما تيسر، وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأضحيتها سنة، ليس بواجب.

- حكم طواف الإفاضة وبيان وقته وأنه لا رمل ولا اضطباع فيه، إذا كان قد رمل في طواف القدوم: قوله: "ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر" هذا الطواف هو طواف الإفاضة، وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين، وأول وقته عندنا من نصف ليلة النحر، وأفضله بعد رمي جمره العقبة وذبح الهدي والحلق، ويكون ذلك ضحوة يوم النحر، ويجوز في جميع يوم النحر بلا كراهة، ويكره تأخيرها عنه بلا عذر، وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة، ولا يحرم تأخيرها سنين متطاولة، ولا آخر لوقته، بل يصح ما دام الإنسان حياً، بشرطه أن يكون بعد الوقوف بعرفات، حتى لو طاف للإفاضة بعد نصف ليلة النحر قبل الوقوف ثم أسرع إلى عرفات، فوقف قبل الفجر لم يصح طوافه؛ لأنه قدمه على الوقوف.

واتفق العلماء على أنه لا يشرع في طواف الإفاضة رمل ولا اضطباع، إذا كان قد رمل واضطبع عقب طواف القدوم، ولو طاف بنية الوداع أو القدوم أو التطوع، وعليه طواف إفاضة وقع عن طواف الإفاضة بلا خلاف عندنا، نص عليه الشافعي، واتفق الأصحاب عليه، كما لو كان عليه حجة الإسلام فحج بنية قضاء أو نذر أو تطوع، فإنه يقع عن حجة الإسلام. وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء: لا يجوز طواف الإفاضة بنية غيره، وأعلم أن طواف الإفاضة له أسماء. فيقال أيضاً: طواف الزيارة، وطواف الغرض والركن، وسماه بعض أصحابنا: طواف الصدر، وأتكره الجمهور. قالوا: وإنما طواف الصدر طواف الوداع، والله أعلم.

وفي هذا الحديث: استحباب الركوب في الذهاب من منى إلى مكة، ومن مكة إلى منى، ونحو ذلك من مناسك الحج، وقد ذكرنا قبل هذا مرات المسألة، وبيننا أن الصحيح استحباب الركوب. وأن من أصحابنا من استحباب المشي هناك. وقوله: "فأفاض إلى البيت فصلى الظهر" فيه محذوف تقديره: فأفاض فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم صلى الظهر، فحذف ذكر الطواف؛ لدلالة الكلام عليه.

التوفيق بين الروايات: وأما قوله: "فصلى بمكة الظهر" فقد ذكر مسلم بعد هذا في أحاديث طواف الإفاضة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أفاض يوم النحر فصلى الظهر بمكة، ووجه الجمع بينهما أنه ﷺ طاف للإفاضة قبل الزوال، ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها، ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك، فيكون منتقلاً بالظهر الثانية التي بمكة، وهذا كما ثبت في الصحيحين في صلاته ﷺ بطن نخل، أحد أنواع صلاة الخوف، فإنه ﷺ صلى بطائفة من أصحابه الصلاة بكمالها وسلم بهم، ثم صلى بالطائفة الأخرى تلك الصلاة مرة أخرى، فكانت له صلاتان ولهم صلاة، وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أن النبي ﷺ أخر الزيارة يوم النحر إلى الليل، فمحمول على أنه عاد للزيارة مع نسائه لا لطواف الإفاضة، ولا بد من هذا التأويل لنجمع بين الأحاديث،* وقد بسطت بوضوح هذا الجواب في "شرح المذهب"، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: وقال علي القاري رحمته الله بعد ذكر ما أول به النووي رحمته الله: "لا يحمل فعنه ﷺ على القول -

فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: "اتْرَعُوا، بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَاتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ" فَنَاولُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْهُ.

٢٩٤٩- (٢) وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْخُرُ حَدِيثَ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَدْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى حِمَارٍ عُرِيٍّ، فَلَمَّا أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُرْدَلَقَةِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، لَمْ تَشْكُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ مَنَزِلُهُ لَهُمْ، فَأَجَازَ وَلَمْ يَعْزِضْ لَهُ، حَتَّى أَتَى عَرَفَاتَ فَتَزَلَّ.

= قوله: "فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم.... إلى قوله: فنأولوه دلوًا فشرب منه".
شرح الكلمات: أما قوله ﷺ: "اترعوا" فكسر الزاي، ومعناه: استقوا بالنداء واترعوها بالرشاء.
وأما قوله: "أتى بني عبد المطلب" فمعناه: أتاهم بعد فراغه من طواف الإفاضة.
وقوله: "يسقون على زمزم" معناه: يرففون بالنداء ويصبونه في الحياض ونحوها ويسبلونه للناس.
وقوله ﷺ: "تولا أن يغلبكم الناس لنزعت معكم" معناه: لولا خوفي أن يعتقد الناس ذلك من مناسك الحج ويزدحمون عليه، بحيث يغلبونكم ويدفعونكم عن الاستقاء لاستفتيت معكم، لكثرة فضيلة هذا الاستقاء، وفيه فضيلة العمل في هذا الاستقاء، واستحباب شرب ماء زمزم. وأما زمزم فهي البئر المشهورة في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعًا، قيل: سميت زمزم؛ لكثرة ماؤها، يقال ماء زمزم وزمزم وزمزم، إذا كان كثيرًا، وقيل: لضم هاجر ﷺ لماتها حين انفجرت وزمها إياه، وقيل: لزمزمة جبريل عليه السلام، وكلامه عند فحره إياه، وقيل: لأنها غير مشتقة، ولها أسماء أخر ذكرها في "تهذيب اللغات" مع نفائس أخرى تتعلق بها.
منها: أن عليًا عليه السلام قال: خير بئر في الأرض زمزم، وشر بئر في الأرض برهوت، والله أعلم.

قوله: "وكانت العرب يدفع بهم أبو سيارة" هو بسين مهملة ثم ياء مثناة تحت مشددة، أي كان يدفع بهم في الجاهلية.
قوله: "فما أجاز رسول الله ﷺ.... إلى قوله: حتى أتى عرفات فتزل" أما "المشعر" فسبق بيانه وأنه بفتح الميم على المشهور، وقيل: بكسر هاء، وأن قرح: الجبل المعروف في المزدلفة، وقيل: كل المزدلفة، وأوضحنا الخلاف فيه بدلائله، وهذا الحديث ظاهر الدلالة في أنه ليس كل المزدلفة.

وقوله: "أجاز"، أي حاوز وقوله: "ولم يعرض" هو بفتح الباء وكسر الراء، ومعنى الحديث: أن قریشاً كانت قبل =

= المختلف في جوازه، فيؤول بأنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر، ورجع إلى منى فصلى الظهر بأصحابه.
أو يقال: الروايتان حيث تعارضتا فقد تساقطتا، فترجع صلاته بمكة؛ لكونها فيها أفضل. (فتح الملهم ٨٢/٦ بيروت)

- الإسلام تقف بالمزدلفة، وهي من الحرم، ولا يقفون بعرفات، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، وكانت قريش تقول: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه، فلما حج النبي ﷺ ووصل المزدلفة اعتقدوا أنه يقف بالمزدلفة على عادة قريش، فجاوز إلى عرفات لقول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَوْبَضُوا مِنْ حَيْثُ أَقَاضَ النَّاسُ﴾ (البقرة: ١٩٩) أي جمهور الناس، فإن من سوى قريش كانوا يقفون بعرفات ويفيضون منها.

وأما قوله: "فأجاز" ولم يعرض له حتى أتى عرفات فنزل" ففيه مجاز تقديره: فأجاز متوجهاً إلى عرفات حتى قاربها فضربت له القبة بنمرة قريب من عرفات، فنزل هناك حتى زالت الشمس، ثم خطب وصلى الظهر والعصر، ثم دخل أرض عرفات حتى وصل الصخرات، فوقف هناك، وقد سبق هذا واضحاً في الرواية الأولى.

[٢٠ - باب ما جاء أن عرفة كلها موقف]

٢٩٥٠ - (١) وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ ذَلِكَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "نَحَرْتُ هَهُنَا، وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَهُنَا، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، * وَوَقِفْتُ هَهُنَا، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفًا".

٢٩٥١ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا.

٢٠ - باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

قوله ﷺ: "نَحَرْتُ هَهُنَا، وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَهُنَا، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ" جمع كتبها موقف في هذه الألفاظ بيان رفق النبي ﷺ بأمته، وشفقته عليهم في تسهيلهم على مصالح دينهم ودنياهم، فإنه ﷺ ذكر لهم الأكمل والجائز، فالأكمل موضع غرة ووقوفه، والجائز كل جزء من أجزاء المنحر، وجزء من أجزاء عرفات، وخبرهن أجزاء المزدلفة، وهي جمع بفتح الجيم وإسكان الميم، وسبق بيانها وبيان حدها وحد منى في هذا الباب.

بيان حدود عرفات: وأما عرفات فحدها ما جاوز وادي عرة إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين ابن عامر، هكذا نص عليه الشافعي وجميع أصحابه. ونقل الأزرقعي عن ابن عباس أنه قال: حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرة إلى جبال عرفات إلى وصيق بفتح الواو وكسر الصاد المهملة وآجره قاف - إلى منتقى وصيق وادي عرة، وقيل في حدها غير هذا مما هو متقارب له، وقد بسطت القول في إيضاحه في "شرح المهذب" وكتاب "الناسك"، والله أعلم.

قال الشافعي وأصحابنا: يجوز نحر الهدي ودماء الخيوانات في جميع الحرم، لكن الأفضل في حق الحاج النحر بمنى، وأفضل موضع منها لمنحر موضع نحر رسول الله ﷺ وما قاربه، والأفضل في حق المعتمر أن ينحر في المروة؛ لأنها موضع تحله، كما أن منى موضع تحلل الحاج، قالوا: ويجوز الوقوف بعرفات في أي جزء كان منها، وكذا يجوز الوقوف على المشعر الحرام، وفي كل جزء من أجزاء المزدلفة هذا الحديث، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم" فالمراد بالرحال: المنازل، قال أهل اللغة: رحل الرجل =

- منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر، ومعنى الحديث: متى كنتها منحر يجوز النحر فيها، فلا تتكلفوا النحر في موضع محوري، بل يجوز لكم النحر في منازلكم من متى.

قوله: "إن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى النحر، فاستسبغ ثم مشى على بعته ثم أتى ثلاثاً ومشى أربعاً" في هذا الحديث: أن السنة للمحاج أن يبدأ أول قدمه بطواف القدوم، ويقدمه على كل شيء، وأن يستلم الحجر الأسود في أول طوافه، وأن يرمي في ثلاث طوافات من السبع، ويمشي في الأربع الأخيرة، وسيأتي هذا كله واضحاً حيث ذكر مسلم أحاديثه، والله أعلم.

[٢١ - باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾]

٢٩٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينُهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾. (البقرة: ١٩٩)

٢٩٥٣- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتِ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَاءً، إِلَّا الْحُمْسَ، وَالْحُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَنْ وَلَدَتْ - كَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاءً، إِلَّا أَنْ تُعْطِيَهُمُ الْحُمْسُ ثِيَابًا، فَيُعْطِي الرِّجَالُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءُ النِّسَاءَ، وَكَانَتِ الْحُمْسُ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَتْلِفُونَ عَرَفَاتٍ، قَالَ هِشَامٌ: فَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الْحُمْسُ هُمُ الَّذِينَ أُنْزِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يُفِيضُونَ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَكَانَ الْحُمْسُ يُفِيضُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، يَقُولُونَ: لَا نُفِيضُ إِلَّا مِنَ الْحَرَمِ. فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ رَجَعُوا إِلَى عَرَفَاتٍ.

[٢١ - باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾]

قوله: "كانت قريش ومن دان دينها يلقون بالمزدلفة وكانوا يسمون الخمس" إلى آخره، شرح الغريب: "الخمس" بضم الحاء المهملة وإسكان الميم وبسین مهملة قال أبو الهيثم: "الخمس" هم قريش، ومن ولدته قريش، وكثانة وجديلة قيس، سموا خمسا؛ لأنهم تجمسوا في دينهم، أي تشددوا، وقيل: سموا خمسا بالكعبة؛ لأنها حمراء حمرها أبيض يضرب إلى السواد، وقد سبق قريبا شرح هذا الحديث، وسبب وقوفهم بالمزدلفة. قوله: "كانت العرب تطوف بالبيت عرءا إلا الخمس" هذا من الفواحش التي كانوا عليها في الجاهلية. وقيل: نزل فيه قوله تعالى: ﴿الْأَوْدَ﴾ فَعَلُوا فَحِشَةً فَأَنُوءَ وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي نَضْرَةَ (الأعراف: ٢٨) وَهَذَا أَمْرٌ لَنَبِيِّ ﷺ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّهَا أَبُو بَكْرٍ حِينَ سَنَةِ تِسْعٍ أَنْ يَنَادِيَ مُنَادِيَهُ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا =

٢٩٥٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيراً لِي، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ واقفاً مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! إِنَّ هَذَا لَمِنَ الْخُمْسِ، فَمَا شَأْنُهُ هَهُنَا؟ وَكَأَنْتَ قُرَيْشٌ تُعَدُّ مِنَ الْخُمْسِ. **

- قوله: "عن جبير بن مطعم قال: أضللت بعيراً لي فذهبت أطلبه يوم عرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفاً مع الناس بعرفة فقلت: والله إن هذا لمن الخمس فما شأنه ههنا وكانت فريش تعد من الخمس" قال القاضي عياض: كان هذا في حجه قبل المحرة، وكان جبير حينئذ كافراً، وأسلم يوم الفتح، وقيل: يوم خيبر، فتعجب من وقوف النبي ﷺ بعرفات، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قوله: "وكانت فريش تعد من الخمس" إلخ: قال الحافظ هذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك، بل هي من قول سُفْيَانِ، يَبْنِي الحميدي في مسنده عنه. (فتح الملهم ٨٧/٦ بيروت)

[٢٢ - باب جواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام كإحرام فلان...]

٢٩٥٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُبِيعٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ لِي: "أَحَجَّجْتَ؟" فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: "بِمَ أَهَلَّجْتَ؟" قَالَ قُلْتُ: لَتَيْكَ يَا هَلَالُ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "قَدْ أَحْسَنْتَ، طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَحَلَّ" قَالَ: طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ، فَقُلْتُ رَأْسِي، ثُمَّ أَهَلَّجْتُ بِالْحَجِّ، قَالَ: فَكُنْتُ أَقْبَى بِهِ النَّاسَ، حَتَّى كَانَ فِي حِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُوسَى! - أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ! رُوَيْدُكَ بَعْضُ قُتَيْبِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَّثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّسْلُكِ بَعْدَكَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ كُنَّا أَقْبَيْنَاهُ نُبَيَّا فَلْيَتَذَكَّرْ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فِيهِ فَاتَمُّوا، قَالَ: فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ تَأْخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالتَّمَامِ، وَإِنْ تَأْخُذُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْلُ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ.

[٢٢ - باب جواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام]

كإحرام فلان فيصير محرماً بإحرام مثل إحرام فلان

في الباب حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: أَحَجَّجْتَ؟.... إِلَى قَوْلِهِ: عَمَّ أَهَلَّجْتُ بِالْحَجِّ". فَوَائِدُ الْحَدِيثِ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوَائِدُ مِنْهَا جَوَازُ تَعْلِيقِ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا قَالَ: أَحْرَمْتُ بِإِحْرَامِ كإِحْرَامِ زَيْدٍ، صَحَّ إِحْرَامُهُ، وَكَانَ إِحْرَامُهُ كإِحْرَامِ زَيْدٍ، فَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرَماً بِحُجٍّ أَوْ بَعْمَرَةٍ أَوْ قَارِئاً كَانَ الْمُتَعَلِّقُ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ أَحْرَمَ مُطْلَقاً كَانَ الْمُتَعَلِّقُ مُطْلَقاً، وَلَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَصْرِفَ إِحْرَامَهُ إِلَى مَا يَصْرِفُ زَيْدٌ إِحْرَامَهُ إِلَيْهِ، فَلَوْ صَرَفَ زَيْدٌ إِحْرَامَهُ إِلَى حَجٍّ، كَانَ لِلْمُتَعَلِّقِ صَرَفُ إِحْرَامِهِ إِلَى عَمْرَةٍ، وَكَذَا عَكْسُهُ. وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ الشَّاءِ عَلَى مَنْ فَعَلَ فِعْلاً جَمِلاً لِقَوْلِهِ ﷺ: "أَحْسَنْتَ".

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "ضَفَّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَحَلَّ" فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ صَارَ كَالنَّبِيِّ ﷺ وَتَكُونُ وَظِيفَتُهُ أَنْ يَفْسَخَ حَجَّهُ إِلَى عَمْرَةٍ، فَإِنِّي بِالْعَمَلِ وَهِيَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ وَالْحَلْقُ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ صَارَ حَلَالاً وَغُتَّ عَمْرَتُهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الْخَلْقَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَشْهُوراً عَنْهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: "وَأَحَلَّ".

٢٩٥٦- (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، نُحْوَهُ.
 ٢٩٥٧- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا
 سُفْيَانُ عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 وَهُوَ مُبِخٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: "يَمَا أَهْلُتُ؟" قَالَ قُلْتُ: أَهْلُتُ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "هَلْ
 سَقَتْ مِنْ هَدْيٍ؟" قُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَطُفُ بِالْيَتِيمِ وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حِلٌّ" فَطُفْتُ بِالْيَتِيمِ
 وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشِطْتَنِي وَعَسَلَتِ رَأْسِي، فَكُنْتُ أَقْبِي النَّاسَ
 بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمَوْسِمِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّكَ
 لَا تَذَرِي مَا أَخَذْتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ التُّسْلِكِ، فَقُلْتُ: أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ بِشَيْءٍ
 فَلْيَتَذَكَّرْ، فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فِيهِ فَاتَمَمُوا، فَلَمَّا قَدِمَ قُلْتُ: يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَا هَذَا
 الَّذِي أَخَذْتَنِي فِي شَأْنِ التُّسْلِكِ؟ قَالَ: إِنَّ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَأَتِمُّوا
 الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦)، وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 لَمْ يَحِلَّ حَتَّى تَحَرَ الْهَدْيُ.

- وقوله: "ثم أتيت امرأة من بني قيس فقلت رأسي" هذا معمول على أن هذه المرأة كانت محرماً له.
 وقوله: "ثم أهلت بالحج" يعني أنه تحمل بالعمره، وأفام بمكة حلالاً إلى يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، ثم
 أحرم بالحج يوم التروية، كما جاء مبيناً في غير هذه الرواية، فإن قيل: قد علق علي بن أبي طالب وأبو موسى رضي الله عنهما
 إحرامهما بإحرام النبي ﷺ، فأمر علياً بالدوام على إحرامه قارناً، وأمر أبا موسى بفسخه إلى عمره، فالجواب:
 أن علياً رضي الله عنه كان معه الهدي كما كان مع النبي ﷺ الهدي، فبقي على إحرامه، كما بقي النبي ﷺ وكل من
 معه هدي، وأبو موسى لم يكن معه هدي، فتحلل بعمره، كمن لم يكن معه هدي، ولولا الهدي مع النبي ﷺ
 لجعلها عمره، وقد سبق إيضاح هذا الجواب في الباب الذي قبل هذا.

قوله: "فقلت رأسي" هو بتخفيف اللام.

معنى كلمة (وَوَيْدٌ): قوله: "رويدك بعض فتياك" معنى "رويدك": رفق قبلاً وأمسك عن الفتيا، ويقال: فتيا
 وفتوى، لغتان مشهورتان.

قوله: إن عمر رضي الله عنه قال: "إن نأخذ بكتاب الله فإن كتاب الله يأمر بالسلم وإن نأخذ بسنة رسول الله ﷺ فإن
 رسول الله ﷺ لم يحل حتى بلغ الهدي محله" قال القاضي عياض رحمته: ظاهر كلام عمر هذا إنكار فسخ الحج إلى -

٢٩٥٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: فَوَافَقْتُهُ فِي الْغَامِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَبَا مُوسَى! كَيْفَ قُلْتَ حِينَ أُحْرِمْتَ؟" قَالَ: قُلْتُ: "لَيْتَكَ إِهْلَالًا كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "هَلْ سَقَمْتَ هَذَا؟" فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَانْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَجِلْ" ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ.

٢٩٥٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالْمَنْعَةِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: رَوَيْتَكَ بِبَعْضِ فُتَاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخَذْتَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الشُّلُوكِ بَعْدُ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَطْلُوا مُعْرِسِينَ بِهِنَ فِي الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرُوحُونَ فِي الْحَجِّ نَقْطَرُ رُؤُوسِهِمْ.

-العمرة، وأن نهي عن التمتع إنما هو من باب ترك الأولى؛ لا أنه منع ذلك منع تحريم وإبطال، ويؤيد هذا قوله بعد هذا: "قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه لكن كرهت أن يطلوا معرسين بهن في الأراك". وقوله: "معرسين" هو بإسكان العين وتخفيف الراء، والضمير في "هن" يعود إلى النساء للعلم بهن، وإن لم يذكرن، ومعناه: كرهت التمتع؛ لأنه يقتضي التحلل ووطء النساء إلى حين الخروج إلى عرفات.

[٢٣ - باب جواز التمتع]

٢٩٦٠- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيبٍ: كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيِّ كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجَلٌ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ.

٢٩٦١- (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢٩٦٢- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ أَوْ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَى أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَنْهَى عَنْهُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعْنَا مِنْكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ،

[٢٣ - باب جواز التمتع]

توجيه منع عمر وعثمان عن التمتع: قوله: "كان عثمان رضي الله عنه ينهاي عن المتعة وكان علي يأمُرُ بها" المحطَر أن المتعة التي هي عنها عثمان هي التمتع المعروف في الحج، وكان عمر وعثمان ينهايان عنها هي تنزيه لا تحريم، وإنما نهايا عنها؛ لأن الأفراد أفضل فكان عمر وعثمان يأمران بالإفراد؛ لأنه أفضل، وينهايان عن التمتع هي تنزيه؛ لأنه مأمور بصلاح رعيته، وكان يرى الأمر بالإفراد من جملة صلاحهم والله أعلم.

قوله: "ثم قال علي: لقد علمت أني قد تمتمنا مع رسول الله ﷺ، قال: أجل ولكن كنّا خائفين" فقوله: "أجل" بإسكان اللام أي نعم، وقوله: "كنّا خائفين" لعلة أراد بقوله: "خائفين" يوم عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة، لكن لم يكن تلك السنة حقيقة تمتع، إنما كان عمرة وحدها.*

قوله: "فقال عثمان دعنا عنك، فقال: يعني علياً إني لا أستطيع أن أدعك، فلما أن رأيت علي ذلك فعلت بهما" =

** قال في فتح الملهم: فالتبعين أن هي عثمان إنما كان عن الجمع بين الحج والعمرة تمتعاً كان أو قرناً في سفر واحد، ومقصوده رضي الله عنه التحريض على إنشاء السفّرين لكل نسل، فهو كما قال محمد بن الحسن رحمه الله "حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندنا" أي من الجمع بينهما في سفر واحد. (فتح الملهم ٩٠/٦ بيروت)

فَلَمَّا أَنْ رَأَىٰ عَلِيٌّ ذَلِكَ، أَهْلَ بِهِمَا جَمِيعًا.

٢٩٦٣- (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم خَاصَّةً.

٢٩٦٤- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عِيَّاشِ الْعَامِرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ لَنَا رُخْصَةٌ، بِعَنَى الْمُتَعَةِ فِي الْحَجِّ.

٢٩٦٥- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ فُضَيْلٍ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه: لَا تَصْلُحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً، بِعَنَى مُتَعَةِ النِّسَاءِ وَ مُتَعَةِ الْحَجِّ.

٢٩٦٦- (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ قَالَ: أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ وَ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَهَمُّ أَنْ أَجْمَعَ الْعُمْرَةَ وَ الْحَجَّ الْعَامَ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، لَكِنْ أَبُوكَ لَمْ يَكُنْ لِيَهُمْ بِذَلِكَ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه بِالرَّبَذَةِ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً دُونَكُمْ.

فوائد الحديث: فقيه: إشاعة العلم وإظهاره، ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه، ووجوب مناصحة المسلم في ذلك، وهذا معنى قول علي: لا أستطيع أن أعدل. وأما إهلال علي بهما فقد يمتنع به من يرجع القرآن، وأجاب عنه من رجح الأفراد بأنه إنما أهل بهما، لبيان جوازهما؛ لئلا يظن الناس أو بعضهم أنه لا يجوز القرآن ولا التمتع، وأنه يتعين الأفراد والله أعلم.

توجيه روايات أبي ذر أن المتعة كانت للأصحاب خاصة: قوله: "عن أبي ذر قال: كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة". وفي الرواية الأخرى: "كانت لنا رخصة" يعني المتعة في الحج. وفي الرواية الأخرى: "قال أبو ذر: لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة" يعني متعة النساء ومتعة الحج وفي الرواية الأخرى: "إنما كانت لنا خاصة دونكم" قال العلماء: معنى هذه الروايات كلها: أن فسخ الحج إلى العمرة كان للمصاحبة في تلك السنة، وهي حجة الوداع، ولا يجوز بعد ذلك، وليس مراد أبي ذر بإبطال التمتع مطلقاً، بل مراده فسخ الحج كما ذكرنا، وحكمته إبطال ما كانت عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج. وقد سبق بيان هذا كله في الباب السابق، والله أعلم.

٢٩٦٧- (٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الْقَزَارِيِّ - قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ -: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ ابْنَ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه عَنِ الْمُتَعَةِ؟ فَقَالَ: فَعَلْنَاَهَا، وَهَذَا يَوْمَئِذٍ كَافِرٌ بِالْعَرْشِ، يَعْنِي بَيْتَ مَكَّةَ.

٢٩٦٨- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: يَعْنِي مُعَاوِيَةَ.

٢٩٦٩- (١٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْتَرِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ.

= قوله: "لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة" معناه: إنما صلحتا لنا خاصة في الوقت الذي فعلناهما فيه، ثم صارتا حراماً بعد ذلك إلى يوم القيامة، والله أعلم.

قوله: "سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة فقال: فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة". وفي الرواية الأخرى: "يعني معاوية". وفي الرواية الأخرى: "المتعة في الحج".

شرح الغريب: أما العرش: فيضم العين والراء، وهي بيوت مكة، كما فسره في الرواية، قال أبو عبيد: سميت بيوت مكة عرشاً؛ لأنها عيدان تنصب وتظلل، قال: ويقال لها أيضاً: عروش بالواو، وواحدها عرش، كفلس وفلوس، ومن قال: عرش، فواحدها عريش كقميص وقلب، وفي حديث آخر أن عمر رضي الله عنه كان إذا نظر إلى عروش مكة قطع التلبية.

وأما قوله: "وهذا يومئذ كافر بالعرش" فالإشارة بهذا إلى معاوية بن أبي سفيان، وفي المراد بالكفر هنا وجهان: أحدهما: ما قاله المازري وغيره: المراد وهو مقيم في بيوت مكة، قال ثعلب: يقال اكفر الرجل إذا لزم الكفور، وهي القرى، وفي الأثر عن رضي الله عنه: أهل الكفور هم أهل القبور، يعني القرى البعيدة عن الأمصار وعن العلماء. والوجه الثاني: المراد الكفر بالله تعالى، والمراد: أننا تمنعنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية، مقيم بمكة، وهذا اختيار القاضي عياض وغيره، وهو الصحيح المختار، والمراد بالمتعة العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة، وهي عمرة القضاء. وكان معاوية يومئذ كافراً، وإنما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان، وقيل: إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع والصحيح الأول، وأما غير هذه العمرة من عمر النبي ﷺ، فلم يكن معاوية فيها مسافراً ولا مقبلاً بمكة، بل كان معه ﷺ.

قال القاضي عياض: وقاله بعضهم: كافر بالعرش بفتح العين وإسكان الراء، والمراد عرش الرحمن. قال القاضي: هذا تصحيف، وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج.

٢٩٧٠- (١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الْحُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: إِنِّي لَأُحَدِّثُكَ بِالْحَدِيثِ، الْيَوْمَ، يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ، وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ، فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْتَه عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ، ارْتَأَى كُلُّ امْرِئٍ، بَعْدَ مَا شَاءَ أَنْ يَرْتَأِي.

٢٩٧١- (١٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ وَكِيعٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْحُرَيْرِيِّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي رِوَايَتِهِ: ارْتَأَى رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. يَعْنِي عُمَرَ.

٢٩٧٢- (١٣) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا عَنِ اللَّهِ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْتَه عَنْهُ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ، وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ حَتَّى اكْتُوبَتْ، فَتَرَكْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْكِيَّ فَعَادَ.

٢٩٧٣- (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:

قوله: "عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ أعمر طائفة من أهله في العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك، ولم ينته عنه حتى مضى لوجهه". وفي الرواية الأخرى: "أن رسول الله ﷺ جمع بين حج وعمره ثم لم ينته عنه حتى مات، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه". وفي الرواية الأخرى نحوه ثم قال: "قال رجل برأيه ما شاء يعني عمر بن الخطاب ﷺ". وفي الرواية الأخرى: "تمتعا مع رسول الله ﷺ فلم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء". وفي الرواية الأخرى: "تمتع وتمتعا معه" وفي الرواية الأخرى: "نزلت آية التمتع في كتاب الله يعني متعة الحج وأمرنا بها رسول الله ﷺ". وهذه الروايات كلها متفقة، على أن مراد عمران بن حصين بالتمتع بالعمره إلى الحج جائز، وكذلك القرآن، وفيه التصريح بإنكاره على عمر بن الخطاب ﷺ مع التمتع، وقد سبق تأويل فعل عمر أنه لم يرد بإبطال التمتع، بل ترجيح الأفراد عليه.

قوله: "وقد كان يسلم علي حتى اكتب حتى اكتب فتركت ثم تركت الكي فعاد" فقوله: "يسلم علي" هو بفتح اللام المشددة، وقوله: "فتركت" هو بضم التاء، أي انقطع السلام علي، ثم تركت، بفتح التاء أي تركت الكي، فعاد السلام علي، ومعنى الحديث أن عمران بن حصين ﷺ كانت به بواسير، فكان يصبر على المهمات، وكانت الملائكة تسلم عليه، فاكتوى فانقطع سلامهم عليه، ثم ترك الكي فعاد سلامهم عليه.

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ.

٢٩٧٤ - (١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثٍ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي، فَإِنْ عَشِيتُ فَاكْتُمْ عَنِّي، وَإِنْ مِتَ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ: إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ، وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ. قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ فِيهَا مَا شَاءَ.

٢٩٧٥ - (١٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابٌ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فِيهَا رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

٢٩٧٦ - (١٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ الْقُرْآنُ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

٢٩٧٧ - (١٨) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ.

قوله: 'بعث إلى عمران بن حصين...' إلى قوله: 'بين حج وسمرة' أما قوله: 'فإن عشت فاكتم عني' فأراد به الإخبار بالسلام عليه؛ لأنه كره أن يشاع عنه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للفتنة بخلاف ما بعد الموت. وأما قوله: 'لعل الله أن ينفعك بها' فمعناه 'تعمل بها وتعلمها غيرك'. وأما قوله: 'أحاديث' فظاهره أنها ثلاثة فصاعداً، وم يذكر منها إلا حديثاً واحداً، وهو الجمع بين الحج والعمرة. وأما إخباره بالسلام، فليس حديثاً فيكون باقي الأحاديث محذوفاً من الرواية.

٢٩٧٨ - (١٩) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - يَعْنِي مُتَعَةَ الْحَجِّ، وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةُ تَنْسُخِ آيَةِ مُتَعَةِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْتَهِ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ، بَعْدُ، مَا شَاءَ.

٢٩٧٩ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: وَأَمَرْنَا بِهَا.

قوله: «أحمدنا حامد بن عمر البكرائي» هو منسوب إلى جد جد أبيه أبي بكر الصحابي (رضي الله عنه)، فإنه حامد بن عمر ابن حفص بن عمر بن عبيد الله بن أبي بكر الثقفي (رضي الله عنه).

[٢٤ - باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم...]

٢٩٨٠- (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَدَّثِي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَجُلُ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى

[٢٤ - باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج]

وسبعة إذا رجع إلى أهله

قوله: "عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: تمتع رسول الله ﷺ.... إلى قوله: مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج" قال الفاضل: قوله: "تمتع" هو محمول على التمتع اللغوي وهو القران آخرًا، ومعناه: أنه ﷺ أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً في آخر أمره، و"القارن" هو متمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى؛ لأنه ترفه بالتمتع باليقينات والإحرام والفعل، ويتعين هذا التأويل هنا لما قدمناه في الأبواب السابقة من الجمع بين الأحاديث في ذلك، ومن روى إفراد النبي ﷺ ابن عمر الراوي هنا، وقد ذكره مسلم بعد هذا.

وأما قوله: "بدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج" فهو محمول على التلبية في أثناء الإحرام وليس المراد أنه أحرم في أول أمره بعمرة ثم أحرم بحج؛ لأنه يفضي إلى مخالفة الأحاديث السابقة، وقد سبق بيان الجمع بين الروايات، فوجب تأويل هذا على موافقتها، ويؤيد هذا التأويل قوله: "تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج" ومعلوم أن كثيراً منهم أو أكثرهم أحرموا بالحج أولاً مفرداً وإنما فسحوا إلى العمرة آخرًا فصاروا متمتعين؛ فقوله: وتمتع الناس يعني في آخر الأمر، والله أعلم. **

** قال في فتح الملهم: وأجيب عنه: بأن المراد به صورة الإحلال، أي لما أدخل العمرة على الحج لبى بهما، فقال: لبيك بعمرة وحجّة معاً. وهذا مطابق لحديث أنس رضي الله عنه المتقدم، لكن قد أنكر ابن عمر رضي الله عنهما ذلك على أنس رضي الله عنه فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمع بينهما، أي في ابتداء الأمر، ويعين هذا التأويل قوله في نفس الحديث: "وتمتع الناس..." إلخ فإن الذين تمتعوا إنما بدؤوا بالحج، لكن فسحوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم".... (فتح الملهم ٩٦/٦ بيروت)

يَقْضِي حَجَّهُ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيُطْفِئْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ. ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ وَلْيَهْدِ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ."

قوله ﷺ: "ومن لم يكن منكم أهدى..." إلى قوله: وسبعة إذا رجع إلى أهله" أما قوله ﷺ: فليطف بالصفا والمروة وليقصر وليحلل، فمعناه: يفعل الطواف والسعي والتقصير، وقد صار حلالاً، وهذا دليل على أن التقصير أو الحلق نكسك من مناسك الحج، وهذا هو الصحيح في مذهبننا. وبه قال جماهير العلماء. وقيل: إنه استباحة محظور وليس بنكسك، وهذا ضعيف، وسيأتي إيضاحه في موضعه إن شاء الله تعالى. وإنما أمره رسول الله ﷺ بالتقصير، ولم يأمر بالحلل، مع أن الحلل أفضل؛ ليقى له شعر يحلله في الحج، فإن الحلل في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة.

وأما قوله ﷺ: "وليحلل" فمعناه: وقد صار حلالاً، فله فعل ما كان محظوراً عليه في الإحرام من الطيب واللباس والنساء والصيد وغير ذلك. وأما قوله ﷺ: "ثم ليهل بالحج" فمعناه: يحرم به في وقت الخروج إلى عرفات، لا أنه يهل به عقب تحلل العمرة، ولهذا قال: "ثم ليهل" فأتى بـ"ثم" التي هي للتراخي والمهلة.

وأما قوله ﷺ: "ويهد" فالمراد به هدي التمتع، فهو واجب بشروط، اتفق أصحابنا على أربعة منها، واختلفوا في ثلاثة، أحد الأربعة: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج. الثاني: أن يحج من عامه. الثالث: أن يكون أفقياً لا من حاضري المسجد وحاضروه أهل الحرم، ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة. الرابع: أن لا يعود إلى الميقات لإحرام الحج. وأما الثلاثة: فأحدها: نية التمتع. والثاني: كون الحج والعمرة في سنة في شهر واحد. الثالث: كونهما عن شخص واحد، والأصح أن هذه الثلاثة لا تشترط، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فمن لم يجد هدياً" فالمراد لم يجده هناك إما لعدم الهدي، وإما لعدم ثمنه، وإما لكونه يباع بأكثر من ثمن المثل، وإما لكونه موجوداً لكنه لا يبيعه صاحبه، ففي كل هذه الصور يكون عادماً للهدي، فينتقل إلى الصوم، سواء كان واجداً لثمنه في بلده أم لا.

وأما قوله ﷺ: "فمن لم يجد هدياً، فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع"، فهو موافق لنص كتاب الله تعالى. أقوال أهل العلم في تعيين صوم ثلاثة أيام في الحج على معدم الهدي: ويجب صوم هذه الثلاثة قبل يوم النحر، ويجوز صوم يوم عرفة منها، لكن الأولى أن يصوم الثلاثة قبله، والأفضل أن لا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة، فإن صامها بعد فراغه من العمرة وقبل الإحرام بالحج أحزاه على المذهب الصحيح عندنا، وإن صامها بعد الإحرام بالعمرة وقبل فراغها لم يجره على الصحيح، فإن لم يصمها قبل يوم النحر وأراد صومها في أيام التشريق ففي صحته قولان مشهوران للشافعي: أشهرهما في المذهب: أنه لا يجوز.

وأصحهما من حيث الدليل: جوازه، هذا تفصيل مذهبننا، ووافقنا أصحاب مالك في أنه لا يجوز صوم الثلاثة قبل الفراغ من العمرة، وجوزه الثوري وأبو حنيفة، ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لزمه قضاؤها عندنا. وقال أبو حنيفة: يفوت صومها ويلزمه الهدي إذا استطاعه، والله أعلم.

وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ. فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ. ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ. وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ. ثُمَّ رَكَعَ، حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالنَّبِيِّ عِنْدَ الْمَقَامِ، رَكَعَتَيْنِ. ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ. فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ. ثُمَّ لَمْ يَحِلِّلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَذِيَّةً يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ، فَطَافَ بِالنَّبِيِّ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ.

٢٩٨١ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَتَمَتُّعِ النَّاسِ مَعَهُ، بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= وأما صوم السبعة فيجب إذا رجع، وفي المراد بالرجوع خلاف، الصحيح في مذهبنا أنه إذا رجع إلى أهله، وهذا هو الصواب، لهذا الحديث الصحيح الصريح.

والثاني: إذا فرغ من الحج ورجع إلى مكة من منى، وهذا القولان للشافعي ومالك، والثاني قال أبو حنيفة،** ولو لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى عاد إلى وطنه لزمه صوم عشرة أيام، وفي اشتراط التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا أراد صومها خلاف قيل: لا يجب، والصحيح: أنه يجب التفريق الواقع في الأداء، وهو بأربعة أيام ومسافة الطريق بين مكة ووطنه، والله أعلم.

قوله: "وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ" إلى آخر الحديث، فيه: إثبات طواف القدوم، واستحباب الرمل فيه، وأن الرمل هو الحبيب، وأنه يصلي ركعتي الطواف، وأنها يستحبان خلف المقام، وقد سبق بيان هذا كله، وسنذكره أيضاً حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

** قال في فتح الملهم: والرجوع إلى الأهل كناية عن الفراغ عن أفعال الحج. وقال القاري: قوله: "إذا رجع إلى أهله" أي توسعة، ولو صام بعد أيام التشريق عكة حاز عندنا. (فتح الملهم ٩٧/٦ بيروت)

[٢٥ - باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد]

٢٩٨٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ يَحْلُلْ أُنْتُ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: "إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلَ حَتَّى أَلْحَرَ".

٢٩٨٣- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ لَمْ تَحْلِلْ؟ يَنْحَرُهُ.

٢٩٨٤- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ "إِنِّي قَلَّدْتُ هَدْيِي، وَلَبَدْتُ رَأْسِي، "فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَجِلَ مِنَ الْحَجِّ".^١

٢٩٨٥- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَمُوتُ حَدِيثُ مَالِكٍ "فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَلْحَرَ".

[٢٥ - باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد]

فيه قول حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ يَحْلِلْ أُنْتُ مِنْ عُمْرَتِكَ؟" قَالَ: "إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي فَلَا أَجِلَ حَتَّى أَلْحَرَ". وهذا دليل للمذهب الصحيح المختار الذي قدمناه واضحاً بدلالة في الأبواب السابقة مرات أن النبي ﷺ كان قارناً في حجة الوداع، فقوله: "أُنْتُ مِنْ عُمْرَتِكَ أَيُّ الْعُمْرَةِ الْمُنْصُومَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَفِيهِ: أَنَّ الْقَارْنَ لَا يَتَحَلَّلُ بِالطَّوَافِ وَالْمَسْعَى، وَلَا يَدْرُكُهُ فِي تَحْلُلِهِ مِنَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالرَّمْيِ وَالْحَقَنِ وَالطَّوَافِ، كَمَا فِي الْحَاجِّ الْمَفْرَدِ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ مِنْ يَقُولُ بِالْأَفْرَادِ تَأْوِيلَاتٍ ضَعِيفَةٍ.

منها: أنها أرادت بالعمرة الحج؛ لأنهما يشتركان في كونهما فصلاً، وقيل: المراد بها الإحرام، وقيل: إنها ظنت أنه معتمر، وقيل: معنى "من عمرتك" أي بعمرتك بأن تفسخ حجك إلى عمرة كما فعل غورك، وكل هذا ضعيف والصحيح ما سبق.

^١ قال في فتح الملهم: قوله: "حتى أحل من حج" (إح): لا تنافي هذه الرواية الرواية السابقة؛ لأن القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى ينحر، فلا حجة فيه لمن عسك بأنه ﷺ كان متمتعاً؛ لأن قول حفصة: "ولم تحل من عمرتك". وقوله هو: "حتى أحل من الحج" ظاهر في أنه كان قارناً. (فتح الملهم ٩٨/٦ بيروت)

٢٩٨٦- (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ؟ قَالَ: "إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ هَذِي".

وقوله ﷺ: "لبدت رأسي وقلدت هذي" فيه استحباب التلبيد وتقليد الهدي، وهما سنتان بالاتفاق وقد سبق بيان هذا كله.

[٢٦ - باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران.....]

٢٩٨٧- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا، وَقَالَ: إِنْ صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ فَأَهْلَلَ بِعُمْرَةٍ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ انْتَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَرَأَى أَنَّهُ مُجْزِي عَنْهُ، وَأَهْدَى.

٢٦ - باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران

واقصر القارن على طواف واحد وسعي واحد

قوله: "عن نافع أن عبد الله بن عمر خرج في الفتنه معتمراً وقال: إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ، فخرج فأهل بعمره، وسار حتى إذا ظهر على البداء انتفت إلى أصحابه فقال ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجب الحج مع العمرة، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف سبعا، وبين الصفا والمروة سبعا، لم يزد عليه ورأى أنه مجزئ عنه وأهدى" في هذا الحديث جواز القران، وجواز إدخال الحج على العمرة قبل الطواف. وهو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء، وسبق بيان المسألة. وفيه: جواز التحلل بالإحصار. وأما قوله: "أشهدكم" فلما قاله ليعلمه من أراد الاقتداء به، فلهذا قال أشهدكم، ولم يكنف بالنية مع أنها كافية في صحة الإحرام.

وقوله: "ما أمرهما إلا واحد" يعني في جواز التحلل منهما بالإحصار وفيه صحة القياس والعمل به، وأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه، فلهذا قاس الحج على العمرة؛ لأن النبي ﷺ إنما تحلل من الإحصار عام الحديثية من إحرامه بالعمرة وحدها. وفيه: أن القارن يقتصر على طواف واحد وسعي واحد، هو مذهبنا ومذهب الجمهور، وخالف فيه أبو حنيفة وطائفة وسبقت المسألة.**

وأما قوله: "صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ فخرج فأهل بعمره" فالصواب في معناه أنه أراد: إن صددت وحسرت تحللت كما تحللنا عام الحديثية مع النبي ﷺ. وقال القاضي: يحتمل أنه أراد أهل بعمره كما أهل النبي ﷺ بعمره في العام الذي أحصر. قال: ويحتمل أنه أراد الأمرين، قال: وهو الأظهر، وليس هو بظاهر كما ادعاه، بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: فالجواب أن حديث علي ومن وافقه صريح في تعدد السعي. (فتح الملهم ١٣/٦ بيروت)

٢٩٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ جِئَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ لِقِتَالِ ابْنِ الزَّيْبَرِ، قَالَا: لَا يَصْرُكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ، فَإِنَّا نَحْشِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّبِيِّ، قَالَ: فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، جِئَ خَالَتُ كُفَارَ فُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْحَيْتُ عُمْرَةَ، فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ فَلَبَّى بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ خُلِيَ سَبِيلِي فَصَيِّتُ عُمْرَتِي، وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، ثُمَّ تَلَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١) ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَهْرِ النَّبْدَاءِ قَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، إِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعُمْرَةِ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَجِّ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْحَيْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ، فَانْطَلَقَ حَتَّى ابْتَاغَ بِقُدَيْدٍ هَذِيًّا، ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا بِالنَّبِيِّ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ لَمْ يَجْلُ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا بِحَجَّةٍ، يَوْمَ النَّحْرِ.

٢٩٨٩- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ جِئَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزَّيْبَرِ، وَأَقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَلَمْ يَجْلُ حَتَّى يَجْلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

٢٩٩٠- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزَّيْبَرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَنْتَهُمُ قِتَالًا، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصْدُوكَ، فَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْحَيْتُ عُمْرَةَ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ النَّبْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ - قَالَ ابْنُ رُمْحٍ: أَشْهَدُكُمْ -

أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى هَدِيًّا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ يُهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا، حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَحْلِقْ، وَلَمْ يَقْصِرْ، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَتَحَرَ وَحَلَقَ، وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٩٩١ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، حِينَ قِيلَ لَهُ: يَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ، قَالَ: إِذَا أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَمَا ذَكَرَهُ اللَّيْثُ.

[٢٧ - باب في الأفراد والقرآن]

٢٩٩٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ الْمُهَلَّبِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - فِي رِوَايَةِ يَحْيَى - قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا.

٢٩٩٣- (٢) وَحَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يونسَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا.

قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ، فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثَنِي بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعْلَمُونَ إِلَّا صَيِّبَانَا! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا".

٢٩٩٤- (٣) وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرْتُهُ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: كَأَنَّمَا كُنَّا صَيِّبَانَا!

٢٧ - باب في الأفراد والقرآن

قوله: 'عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا' وفي رواية: 'أن رسول الله ﷺ أَهْلَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا' هذا موافق للروايات السابقة عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم أن النبي ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وفيه بيان أن الرواية السابقة قريباً عن ابن عمر التي أجمع فيها بالقرآن متأولة وسبق بيان تأويلها.

التوفيق بين روايتي ابن عمر وأنس: قوله: 'عن أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبك عمرة وحجاً' يحتاج به من يقول بالقرآن، وقد قدمنا أن الصحيح المختار في حجة النبي ﷺ أنه كان في أول إحرامه مفرداً ثم أدخل العمرة على الحج فصار قارناً، وجمعنا بين الأحاديث أحسن جمع، فحديث ابن عمر هنا محمول على أول إحرامه ﷺ، وحديث أنس محمول على أواخره وأثنائه، وكأنه لم يسمعه أولاً، ولا بد من هذا التأويل أو نحوه لتكون رواية أنس موافقة لرواية الأكثرين كما سبق، والله أعلم.

[٢٨ - باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده]

٢٩٩٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ وَبَرَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَبْصُلِحْ لِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا تَطُفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَقَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَأْخُذَ، أَوْ يَقُولَ ابْنُ عَبَّاسٍ، إِنْ كُنْتَ صَادِقاً؟

٢٩٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَتْيَانَ، عَنْ وَبَرَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ

[٢٨ - باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده]

قوله: "عن وبرة" هو بفتح الباء.

قوله: "كنت جالساً عند ابن عمر فجاءه رجل فقال: أبصلي لي أن أطوف قبل أن آتي الموقف؟ فقال نعم، فقال: فإن ابن عباس يقول: لا تطف بالبیت حتى تأتي الموقف، فقال ابن عمر: فقد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبیت قبل أن يأتي الموقف فيقول رسول الله ﷺ أحق أن تأخذ أو يقول ابن عباس إن كنت صادقاً؟ هذا الذي قاله ابن عمر هو إثبات طواف القدوم للحاج، وهو مشروع قبل الوقوف بعرفات، وهذا الذي قاله ابن عمر قال العلماء كافة سوى ابن عباس.

وكلهم يقولون: إنه سنة ليس بواجب، إلا بعض أصحابنا ومن وافقه، فيقولون: واجب يحرم تركه بالدم، والمشهور أنه سنة ليس بواجب، ولا دم في تركه، فإن وقف بعرفات قبل طواف القدوم فأتى طواف بعد ذلك بنية طواف القدوم لم يقع عن طواف القدوم، بل يقع عن طواف الإفاضة إن لم يكن طواف للإفاضة، فإن كان طواف للإفاضة وقع الثاني تطوعاً، لا عن القدوم، ولطواف القدوم أسماء: طواف القدوم، والقادم والورود، والوارد والتحية،* وليس في العمرة طواف قدوم، بل الطواف الذي يفعله فيها يقع ركناً لها حتى لو نوى به طواف القدوم وقع ركناً ولغت نيته، كما لو كان عليه حجة واجبة فنوى حجة تطوع فإنها تقع واجبة، والله أعلم.

وأما قوله: "إن كنت صادقاً" فمعناه: إن كنت صادقاً في إسلامك واتباعك رسول الله ﷺ فلا تعدل عن فعله وطريقته إلى قول ابن عباس وغيره، والله أعلم.

* قال في فتح الملهم: قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه: "وطواف القدوم بمنزلة تحية المسجد إنما شرع تعظيماً للبیت، ولأن الإبطاء بالطواف في مكانه وزمانه عند تقوى أسبابه سوء أدب". (فتح الملهم ١٠٢/٦ بيروت)

ابن عمر رضي الله عنهما: أطوف بالبيت وقد أحرمت بالحج؟ فقال: وما بمنعك؟ قال: إني رأيت ابن فلان يكرهه وأنت أحب إلينا منه، رأيتاه قد فتنه الدنيا، فقال: وأينا - أو أيكم - لم تفتنه الدنيا؟ ثم قال: رأينا رسول الله ﷺ أحرم بالحج، وطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، فسنة الله وسنة رسوله ﷺ أحق أن تتبع، من سنة فلان، إن كنت صادقاً.

٢٩٩٧- (٣) حدثني زهير بن حرب: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: سألت ابن عمر عن رجل قدم بعمره، فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين وبين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.

٢٩٩٨- (٤) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو الربيع الزهراني عن حماد بن زيد، ح وحدثنا عبيد بن حميد: أخبرنا محمد بن بكر: أخبرنا ابن جريج، جميعاً عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ نحو حديث ابن عيينة.

قوله: "رأيتاه قد فتنه الدنيا" هكذا في كثير من الأصول: "فتنه الدنيا"، وفي كثير منها أو أكثرها: "افتنه"، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين، وهما لغتان صحيحتان: "فن وافتن" والأولى أصح وأشهر، وبها جاء القرآن، وأنكر الأصمعي "افتن"، ومعنى قولهم: فتنه الدنيا؛ لأنه تولى البصرة والولايات محل الخطر والفتنة، وأما ابن عمر فلم يقول شيئاً، وأما قول ابن عمر: "وأينا لم تفتنه الدنيا" فهذا من زهده وتواضعه وإنصافه، وفي بعض النسخ: "وأينا أو أيكم"، وفي بعضها: "وأينا" أو قال: "وأيكم" وكله صحيح.

قوله: "سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن رجل قدم بعمره فطاف بالبيت، ولم يطف بين الصفا والمروة أيأتي امرأته؟ فقال: قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين وبين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة" معناه: لا يحل له ذلك؛ لأن النبي ﷺ لم يتحلل من عمرته حتى طاف وسعى فتجب متابعتة والافتداء به، وهذا الحكم الذي قاله ابن عمر هو مذهب العلماء كافة، وهو أن المعتذر لا يتحلل إلا بالطواف والسعي والخلق، إلا ما حكاه القاضي عياض عن ابن عباس وإسحاق بن راهويه أنه يتحلل بعد الطواف وإن لم يسع، وهذا ضعيف مخالف للسنة.

[٢٩ - باب ما يلزم من طواف بالبيت وسعى، من البقاء على الإحرام ...]

٢٩٩٩- (١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لَهُ: سَلْ لِي عُرْوَةَ بِنَ الرَّبِيعِ عَنْ رَجُلٍ يُهْلُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَيْحِلُّ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ: لَا يَحِلُّ، فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ إِلَّا بِالْحَجِّ، قُلْتُ: فَإِنَّ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: بِشَيْءٍ مَا قَالَ، فَتَصَدَّقَنِي الرَّجُلُ فَسَأَلَنِي فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: فَقُلْ لَهُ: فَإِنَّ رَجُلًا كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَمَا شَأْنُ أَسْمَاءَ وَالرَّبِيعِ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، قَالَ: فَجِئْتُه فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا أَدرِي، قَالَ: فَمَا بَالُهُ لَا يَأْتِينِي بِنَفْسِهِ يَسْأَلُنِي؟ أَطَنَّهُ عَوَاقِبًا، قُلْتُ: لَا أَدرِي، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ، قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ

[٢٩ - باب ما يلزم، من طواف بالبيت وسعى، من البقاء على الإحرام وترك التحلل]

قوله: "تصدى لي". هكذا هو في جميع النسخ "تصدى لي" بالنون، والأشهر في اللغة: "تصدى لي".
قوله: "أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه ترويضاً ثم طواف بالبيت" فيه دليل لإثبات الوضوء للطواف، لأن النبي ﷺ فعله، ثم قال ﷺ: "لتأخذوا عني مناسككم".

أقول أهل العلم في اشتراط الوضوء وعدمه في الطواف: وقد أجمعت الأئمة على أنه بشرع الوضوء للطواف، ولكن اختلفوا في أنه واجب وشرط لصحته أم لا، فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور: هو شرط لصحة الطواف. وقال أبو حنيفة: مستحب ليس بشرط، واحتج الجمهور بهذا الحديث،** ووجه الدلالة أن هذا الحديث مع حديث: "خذوا عني مناسككم" يقتضيان أن الطواف واجب، لأن كل ما فعله هو داخل في المناسك،

** قال في فتح الملهم: قوله: "أنه ترويضاً ثم طواف" الخ: قال في المراقبة: أي جدد الوضوء؛ لما تقدم أنه كان يغتسل، أو المراد معناه اللغوي، وعلى كل فلا دلالة فيه على كون الطهارة شرطاً لصحة الطواف، لأن مشروعيتها مجمع عليها. وإنما الخلاف في صحة الطواف بدونهما، فعندنا أنها واجبة، والجمهور على أنها شرط، وأما الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام: "الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه النطق" فمدفوع، لأن الحديث ضعيف، مع أن المشبه بالشيء لا يستدعي المشاركة معه في كل شيء، ألا ترى إلى جواز الأكل والشرب في الطواف بالإجماع مع عدم جوازهما في الصلاة من غير نزاع. (فتح الملهم ١٠٥/٦ بيروت)

فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ عُمَرُ، مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حَجَّحْتُ مَعَ أَبِي الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ أَخْبَرْتُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا بِعُمَرَةَ، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عَنْهُمْ أَفَلَا يَسْأَلُونَهُ؟ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى مَا كَانُوا يَتَّبِعُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ التَّيِّبِ تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ لَا تَحِلَّانِ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ هِيَ وَأُخْتَهَا وَالزَّبِيرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمَرَةَ قَطُّ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلَّوْا، وَقَدْ كَذَبَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ.

- فقد أمرنا بأخذ المناسك. وفي حديث ابن عباس في الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: "الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام" ولكن رفعه ضعيف، والصحيح عند الحفاظ أنه موقوف على ابن عباس، وتحصل به الدلالة مع أنه موقوف؛ لأنه قول لصحابي انتشر، وإذا انتشر قول الصحابي بلا مخالفة كان حجة على الصحيح. قوله: "ثم لم يكن غيره" وكذا قال فيما بعده: "ولم يكن غيره" هكذا هو في جميع النسخ: "غيره" بالعين المعجمة والياء، قال القاضي عياض: كذا هو في جميع النسخ قال: وهو تصحيف وصوابه: "ثم لم تكن عمرة" بضم العين المهملة وبالميم، وكان السائل لعروة إنما سأله عن فسح الحج إلى العمرة على منذهب من رأى ذلك. واحتج بأمر النبي ﷺ لهم بذلك في حجة الوداع، فأعلمه عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه، ولا من جاء بعده، هذا كلام القاضي.

قلت: هذا الذي قاله من أن قول: "غيره" تصحيف ليس كما قال، بل هو صحيح في الرواية، وصحيح في المعنى؛ لأن قوله "غيره" يتناول العمرة وغيرها، ويكون تقدير الكلام: ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت، ثم لم يكن غيره، أي لم يغير الحج ولم ينتقله ويفسحه إلى غيره لا عمرة ولا قرآن، والله أعلم.

قوله: "ثم حججت مع أبي الزبير بن العوام" أي مع والده الزبير، فقوله: "الزبير" بدل من أبي. قوله: "ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدؤون شيئاً حين يضعون أقدامهم أول من الطواف بالبيت ثم لا يحلون" فيه: أن المحرم بالحج إذا قدم مكة ينبغي له أن يبدأ بطواف القدوم، ولا يفعل شيئاً قبله، ولا يصلي تحية المسجد، بل أول شيء يصنعه الطواف، وهذا كله متفق عليه عندنا. وقوله: "يضعون أقدامهم" يعني يصلون مكة. وقوله: "ثم لا يحلون" فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدوم، كما سبق.

قوله: "وقد أخبرني أمي أنها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره قط فلما مسحوا الركن حلوا" فقولها: -

٣٠٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مَنصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مُحْرِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ نَمَ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَحْلِلْ" فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَدْيٌ فَحَلَلْتُ: وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَدْيٌ فَلَمْ يَحْلِلْ. قَالَتْ: فَلَيْسَتْ بِنَائِبِي ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: قُومِي عَنِّي، فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَثِيبَ عَلَيْكَ؟

= 'مسحوا' المراد بالماسحين من سوى عائشة، وبلا فعائشة لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات في حجة الوداع، بل كانت قارئة، ومنعها الحيض من الطواف قبل يوم النحر، وهكذا قول أسماء بعد هذا: 'اعتنرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللنا بالحج' المراد به أيضاً من سوى عائشة، وهكذا تأوله القاضي عياض، والمراد بالإخبار عن حديثهم مع النبي ﷺ حجة الوداع على الصفة التي ذكرت في أول الحديث، وكان المذكورون سوى عائشة محرمين بالعمرة، وهي عمرة الفسخ التي فسخوا الحج إليها، وإنما لم تستثن عائشة لشهرة قصتها.

قال القاضي عياض: وقيل: يحتمل أن أسماء أشارت إلى عمرة عائشة التي فعلتها بعد الحج مع أخيها عبد الرحمن من التمتع. قال القاضي: وأما قول من قال: يحتمل أنها أرادت في غير حجة الوداع فخطأ؛ لأن في الحديث التصريح بأن ذلك كان في حجة الوداع، هذا كلام القاضي. وذكر مسلم بعد هذه الرواية رواية إسحاق بن إبراهيم وفيها: أن أسماء قالت: "خرجنا محرمين فقال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليقم على إحرامه، ومن لم يكن معه هدي فليحلل، فلم يكن معي هدي فحللت، وكان مع الزبير هدي فلم يحل" فهذا تصريح بأن الزبير لم يتحلل في حجة الوداع قبل يوم النحر، فيجب استثناؤه مع عائشة، أو يكون إحرامه بالعمرة وتحلله منها في غير حجة الوداع، والله أعلم.

وقوله: "فلما مسحوا الركن حبوا" هذا متأول عن ظاهره؛ لأن لركن هو الحجر الأسود، ومسحه يكون في أول الطواف، ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بإجماع المسلمين، وتقديره: فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعيهم وحلقوا أو قصروا، أحلوا، ولا بد من تقدير هذا الخذف، وإنما حذفه للعلم به، وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل إتمام الطواف، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا بد أيضاً من السعي بعده ثم الحلق أو التقصير، وشذ بعض السلف فقال: السعي ليس بواجب ولا حجة لهذا القائل في هذا الحديث؛ لأن ظاهره غير مراد بالإجماع، فيعين تأويله كما ذكرناه؛ ليكون موافقاً لما في الأحاديث، والله أعلم.

قوله: "عن الزبير فقال: قومي عني فقالت: أتخشى أن أثيب عليك؟" إنما أمرها بالقيام بخافة من عارض قد يندر منه =

٣٠٠١- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُعَوَّرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، قَالَتْ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَنْثِلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ: اسْتَزِجِي عَنِّي، اسْتَزِجِي عَنِّي، فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَلْبَسَ عَلَيْكَ؟

٣٠٠٢- (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجَرِ تَقُولُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، لَقَدْ تَرَكْنَا مَعَهُ هَهُنَا، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ بِخِفَافِ الْحَقَائِبِ، قَلِيلٌ ظَهَرْنَا، قَلِيلَةٌ أَرْوَادُنَا، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخِي عَائِشَةُ وَالزَّبِيرُ وَقُلَانٌ وَقُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَحَلَلْنَا، ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعِشِيِّ بِالْحَجِّ.

قَالَ هَارُونُ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ مَوْلَى أَسْمَاءَ، وَلَمْ يُسَمَّ: عَبْدَ اللَّهِ.

٣٠٠٣- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُسْلِمِ الْقُرَيْيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ مُتَعَةِ الْحَجِّ؟ فَرَخَّصَ فِيهَا، وَكَانَ ابْنُ الزَّبِيرِ يَنْتَهَى عَنْهَا، فَقَالَ: هَذِهِ أُمُّ ابْنِ الزَّبِيرِ تُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِيهَا، فَادْخُلُوا عَلَيْهَا فَاسْأَلُوهَا، قَالَ: فَادْخُلْنَا عَلَيْهَا، فَإِذَا امْرَأَةٌ ضَخْمَةٌ عَمِيَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا.

٣٠٠٤- (٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا

= كللس بشهوة أو نحوه، فإن اللبس بشهوة حرام في الإحرام، فاحتاط لنفسه بمباعدتها من حيث إنها زوجة متحللة تطمع بها النفس.

قوله: "استزجي عني استزجي عني" هكذا هو في النسخ مرتين، أي تباعدني.

شرح الغريب: قوله: 'مريت بالحجر' هو بفتح الحاء وضم الجيم، وهو من حرم مكة، وهو الجبل المشرف على مسجد الحرس بأعلى مكة على يمينك، وأنت مصعد عند الحصب.

قولها: "خفاف الحقائق" جمع حقيقة، وهو كل ما حمل في مؤخر الرجل والفتب، ومنه احتقب فلان كذا.

قوله: "عن مسلم القرقي" هو بقاء مضمومة ثم راء مشددة، قال السمعاني: هو منسوب إلى بني قرة حي من عبد القيس، قال: وقال ابن ماكولا: هذا ثم قال: وقيل: بل؛ لأنه كان ينزل قنطرة قرة.

مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَبِإِثْبَاتِهِ الْمُتَعَةَ، وَلَمْ يَقُلْ: مُتَعَةُ الْحَجِّ، وَأَمَّا ابْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: قَالَ مُسْنِمٌ: لَا أَدْرِي مُتَعَةُ الْحَجِّ أَوْ مُتَعَةُ النَّسَاءِ.

٣٠٠٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْقُرَظِيُّ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: أَهْلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِعُمُرَةٍ، وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ، فَلَمْ يَحِلَّ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَا مَنْ سَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ، فَكَانَ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِيهِمْ سَاقَ الْهَدْيِ فَلَمْ يَحِلَّ.

٣٠٠٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ مِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ آخَرٌ، فَأَحَلَّ.

[٣٠ - باب جواز العمرة في أشهر الحج]

٣٠٠٧- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا نَهْزٌ: حَدَّثَنَا وَهَّابٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبِيرُ، وَعَقَا الْأَثَرُ، وَأَسْلَخَ صَفْرًا، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ، مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ".

٣٠٠٨- (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضَيِّنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، وَقَالَ، لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ: "مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً".

٣٠ - باب جواز العمرة في أشهر الحج

قوله: "كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض" الضمير في "كانوا" يعود إلى الجاهلية.
قوله: "ويجعلون المحرم صفرًا" هكذا هو في النسخ "صفرًا" من غير ألف بعد الراء، وهو منصوب مصروف بلا خلاف، وكان ينبغي أن يكتب بالألف، وسواء كتب بالألف أم بحذفها لا يد من قراءته هنا منصوبًا؛ لأنه مصروف. قال العلماء: المراد الإخبار عن النسيء الذي كانوا يفعلونه، وكانوا يسمون المحرم: صفرًا، ويحلقونه وينسئون المحرم، أي يؤخرن تحرمة إلى ما بعد صفر؛ لئلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمه تضيق عليهم أمورهم من الغارة وغيرها، فضللهم الله تعالى في ذلك فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ﴾ (التوبة: ٣٧) الآية.
قوله: "ويقولون إذا برأ الدبير" يعنون دير ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج، فإنها كانت تدبر بالسير عليها للحج.
قوله: "وعقَا الأثر" أي درس واهى، والمراد أثر الإبل وغيرها في سيرها عفا أثرها؛ لطول مرور الأيام، هذا هو المشهور، وقال الخطابي: المراد أثر الدبير، والله أعلم. وهذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر، ويوقف عليها؛ لأن مرادهم السجع.

ضبط الأسماء وشرحها: قوله: "عن أبي العالية البراء" هو بتشديد الراء؛ لأنه كان يبري النبل.

** قال في فتح الملهم: قوله: "عن أبي العالية البراء" إلخ: بتشديد الراء كان يبري النبل، واسمه زياد. وقيل غير ذلك، وهو غير أبي العالية الرياحي، وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس. كذا في الفتح (فتح الملهم ١٠٩/٦ بيروت)

٣٠٠٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمُبَارَكِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ؛ كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا رَوْحٌ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ فَقَالَا كَمَا قَالَ نَصْرٌ: أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، وَأَمَّا أَبُو شَهَابٍ فَقَبِي رِوَايَتِهِ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِهَيْلَ بِالْحَجِّ، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالْبُطْحَاءِ، خَلَا الْجَهْظِيَّ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ.

٣٠١٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ عَشْرَ مِائَةً مِنَ الْعَشْرِ، وَهُمْ يُكْبِتُونَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا عُمرَةَ.

٣٠١١ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِذِي طَوًى، وَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مِائَةٍ مِنَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُحَوِّلُوا إِحْرَامَهُمْ بِعُمَرَةٍ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ.

٣٠١٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَشَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ

= قوله: "حدثنا أبو داود المبارك" هو سليمان بن محمد. ويقال: سليمان بن داود، وأبو محمد المبارك يفتح نراء منسوب إلى المبارك، وهي ببلدة بقرب واسط بينها وبين بغداد، وهي على طرف دجلة.

قوله: "صلى رسول الله ﷺ الصبح بذي طوى" هو يفتح انطاء وضمها وكسرها ثلاث لغات، حكاهن القاضي وغيره: الأصح الأشهر الفتح. ولم يذكر الأصمعي وآخرون غيره، وهو مقصور منون، وهو وادٍ معروف بقرب مكة. قال القاضي: ووقع لبعض الرواة في البخاري بالمد، وكذا ذكره ثابت. وفي هذا الحديث دليل لمن قال: يستحب للمحرم دخول مكة نهاراً لا ليلاً، وهو أصح الوجهين لأصحابنا، وبه قال ابن عمر وعطاء والنخعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر. والثاني: دخولها ليلاً ونهاراً سواء لا فضيلة لأحدهما على الآخر، وهو قول القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصباغ والبيهقي من أصحابنا، وبه قال طائفة والثوري، وكانت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً وهو أفضل من النهار، والله أعلم.

** قال في فتح المظهر: قلت: وفي رد المختار: المستحب دخولها نهاراً، كما في الخاتمة. والله أعلم.

مُجَاهِدٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ الْهَدْيُ فَلْيَحِلَّ الْحِلَّ كُلَّهُ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٣٠١٣ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ الصُّبُعِيِّ قَالَ: تَمَتَّعْتُ فَتَهَانِي نَاسٌ عَنْ ذَلِكَ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا.

قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْبَيْتِ فَنِمْتُ، فَأَتَانِي أَبِي فِي مَنَامِي فَقَالَ: عُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ، قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي رَأَيْتُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ! اللَّهُ أَكْبَرُ! سَنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٣١ - باب إشعار البدن وتقليده عند الإحرام]

٣٠١٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِرِجْلَيْهِ الْخُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقِيَةٍ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتِ الدَّمَ، وَقَلَدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ، أَهَلَ بِالْحَجِّ.

٣٠١٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى ذَا الْخُلَيْفَةِ، وَكَمْ يَقُلُ: صَلَّى بِهَا الظُّهْرَ.

٣١ - باب إشعار البدن وتقليده عند الإحرام

قوله: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِرِجْلَيْهِ الْخُلَيْفَةِ، ثم دعا بناقية فاشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم، وقلدتها نعلين ثم ركب راحلته، فلما استوت به على البيداء، أهله بالحج.

معنى الإشعار وفائدته وحكمه عند أهل العلم: أما "الإشعار" فهو أن يجرحها في صفحة سنامها اليمنى بحربة أو سكين أو حديدة أو نحوها، ثم يسلك الدم عنها، وأصل الإشعار والشعور: الإعلام والعلامة، وإشعار الهدى، تكونه علامة له، وهو مستحب ليعلم أنه هدى، فإن ضل رده واجده، وإن احتلط بغيره تميز، ولأن فيه إظهار شعار، وفيه تنبيه غير صاحبه على فعل مثل فعله، وأما "صفحة السنام" فهي جانبه، والصفحة مؤنثة.

فقوله: "الأيمن" بلفظ التذكير يتأول على أنه وصف لمعنى الصفحة لا للفظها، ويكون المراد بالصفحة الجانب، فكأنه قال: جانب سنامها الأيمن. ففي هذا الحديث استحباب الإشعار والتقليد في الهدايا من الإبل، وهذا قاله جماهير العلماء من السلف والخلف.

وقال أبو حنيفة: الإشعار بدعة؛ لأنه مثله، وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة المشهورة في الإشعار. -

قال في فتح المهيم: وقد كثر تشيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار، وانتصر له الطحاوي في المعاني: فقال: لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن، كسراية الجرح لا سيما مع الطعن بالشفرة. فأراد سد الباب عن العامة؛ لأنهم لا يراعون الحد في ذلك. أما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا.....

قال العلامة ابن عابدين رحمه الله: جرى (أي صاحب ندر المختار) على ما قاله الطحاوي، والشيوخ أبو منصور =

= وأما قوله: "إنه مذلة" فليس كذلك، بل هذا كالتقصيد والحجامة والختان والكي والوسم، وأما مثل الإشعار فمذهب ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف: أنه يستحب الإشعار في صفحة السنام اليمنى، وقال مالك: في اليسرى، وهذا الحديث يرد عليه.

أقوال الأئمة في تقليد العتم: وأما تقليد العتم فهو مذهبنا ومذهب العنماء كافة من النسب والخلف إلا مالكا، فإنه لا يقول بتقليدها، قال القاضي عياض: ولعله لم يبلغه الحديث الثابت في ذلك. قلت: قد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة بالتقليد، فهي حجة صريحة في الرد على من خالفها، وتفقوا على أن العتم لا تشعر لضيقها عن الجرح ولأنه يستتر بالصوف. وأما البقرة فيستحب عند الشافعي وموافقيه الجمع فيها بين الإشعار والتقليد كالإبل، وفي هذا الحديث استحباب تقليد الإبل بتعلين، وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة، فإن قلدها بغير ذلك من جلود أو خيوط مفتولة ونحوها فلا بأس.

وأما قوله: "ثم ركب راحلته" فهي راحلة غير التي أشعرها؛ وفيه استحباب الركوب في الحج، وأنه أفضل من المشي، وقد سبق بيانه مرات.

وأما قوله: "فأما استوت به على البيضاء أهل الحج" فيه استحباب الإحرام عند استواء الراحلة لا قبله ولا بعده، وقد سبق بيانه واضحا. وأما إحرامه بِحُجَّتِهِ بالحج فهو المختار، وقد سبق بيان الخلاف في ذلك واضحا، والله أعلم.

= الماتريدي، من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الإشعار، وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الأخبار؟ وإنما كره إشعار أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك، خصوصا في حر الحجاز، فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة. فأما من وقف على الحد، بأن قطع الجلد دون اللحم، فلا بأس بذلك. (فتح المنهم ١١٢/٦ بيروت)

[٣٢ - باب قوله لابن عباس: ما هذه الفتيا التي قد تشعقت "أو قد...]

٣٠١٦ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهَجِيمِ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذِهِ الْفَتَايَا الَّتِي قَدْ تَشَعَّقْتَ أَوْ تَشَعَّبْتَ بِالنَّاسِ، أَنْ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ؟ فَقَالَ: سِنَّةٌ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمَتْهُ.

٣٠١٧ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ النَّازِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ ابْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ قَالَ: قِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّعَ بِالنَّاسِ، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ، الطَّوْفُافُ عُسْرَةٌ، فَقَالَ: سِنَّةٌ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمَتْهُ.

٣٠١٨ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا حَلَّ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نَحْلُهَا إِلَى كَلْبٍ أَلْبَنٍ﴾ (الحج: ٣٣) قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ وَقَبْلَهُ، وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُوا فِي حَقِّهِ الْوَدَاعِ.

[٣٢ - باب قوله لابن عباس: ما هذه الفتيا التي قد تشعقت "أو قد تشعبت بالناس"]

شرح الغريب: وفي الرواية الأخرى: إن هذا الأمر قد تشعب بالناس "أما اللفظة الأولى فبشين ثم عين معجمتين ثم فاء، والثانية كذلك، لكن بدل الفاء باء موحدة، والثالثة بتقسيم الفاء وبعدها شين ثم غين، ومعنى هذه الثالثة: انتشرت وفشت بين الناس، وأما الأولى فمعناها: عقلت بالقلوب وشغفوا بها، وأما الثانية فرويت أيضاً بالعين المنهولة، وبمن ذكر الروایتين فيها المعجمة والمنهولة أبو عبيد والقاضي عياض، ومعنى المنهولة أنها فرقت مذاهب الناس، وأوقعت الخلاف بينهم، ومعنى المعجمة خلطت عليهم أمرهم.

قوله: "ما هذا الفتيا هكذا هو في معظم النسخ: "هذا الفتيا" وفي بعضها: "هذه" وهو الأجود، ووجه الأول أنه أراد بالفتيا الإفتاء، فوصفه مذكراً، ويقال: فتيا وفتوى.

قوله: "عن ابن عباس أن من طاف بالبيت فقد حل فقال: سنة نبيكم ﷺ وإن رغمت".

وفي الرواية الأخرى: "حدثنا ابن جريج: قال: أخبرني عطاء قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج -

= ولا غير حاج إلا حل، قلت نطاء: من أين يقول ذلك؟ قال: من قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ نَحْلُهَا إِلَى آلَيْبَيْتِ الْقَعْبِيِّ﴾ (الحج: ٣٣) قلت: فإن ذلك بعد المعرف، فقال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعرف وقبله كان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع.

بيان تفرد ابن عباس في التحلل بعد طواف القدوم: هذا الذي ذكره ابن عباس هو مذهبه، وهو خلاف مذهب الجمهور من السلف والخلف، فإن الذي عليه العلماء كافة سوى ابن عباس أن الحاج لا يتحلل بمجرد طواف القدوم، بل لا يتحلل حتى يقف بعرفات ويرمي ويحلق ويطوف طواف الزيارة، فحينئذ يحصل التحللان، ويحصل الأول باثنين من هذه الثلاثة التي هي رمي جمرة العقبة والحلق والطواف، وأما احتجاج ابن عباس بالآية فلا دلالة فيها** لأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَحْلُهَا إِلَى آلَيْبَيْتِ الْقَعْبِيِّ﴾ معناه: لا تنحر إلا في الحرم، وليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام؛ لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام لكان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصول المهدي إلى الحرم قبل أن يطوف، وأما احتجاجه بأن النبي ﷺ أمرهم في حجة الوداع بأن يحلوا فلا دلالة فيه؛ لأن النبي ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة في تلك السنة، فلا يكون دليلاً في تحلل من هو ملبس بإحرام الحج، والله أعلم.

قال القاضي: قال المازري: وتأول بعض شيوخنا قول ابن عباس في هذه المسألة على من فاته الحج أنه يتحلل بالطواف والسعي، قال: وهذا تأويل بعيد؛ لأنه قال بعده: وكان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قلت: وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه يجوز أن يكون معنى قول ابن عباس: "من طاف بالبيت فقد حل" أي: فقد حل بعمرة، فهو كناية عن الطواف مع السعي على نسق قول أسماء في الأحاديث الماضية: "فإنما مسحوا الركن حلوا" كما تقدم، فيرجع البحث إلى مسألة الفسخ، وجوازه يختلف فيه، وهذا أولى من حمل كلامه عز وجل على ما يخالف العالم كله. (فتح الملهم ١١٤/٦ بيروت)

[٣٣ - باب جواز تقصير المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب...]

٣٠١٩- (١) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَجْمٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: أَعْلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذِهِ إِلَّا حُجَّةَ عَلَيْكَ.

٣٠٢٠- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ: قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ، أَوْ رَأَيْتُهُ يَقْصُرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ.

٣٣ - باب جواز تقصير المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه

وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره عند المروة.

قوله: 'قال ابن عباس: قال لي معاوية: أعلمت أني قصرت من رأس رسول الله ﷺ عند المروة بمشقص؟ فقلت: لا أعلم هذه إلا حجة عليك'. وفي الرواية الأخرى: "قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة أو رأيت يقصر عنه بمشقص وهو على المروة" في هذا الحديث: جواز الاختصار على التقصير، وإن كان الحلق أفضل، وسواء في ذلك الحاج والمعتمر، إلا أنه يستحب للمتمتع أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أكمل العبادتين، وقد سبقنا الأحاديث في هذا، وفيه أنه يستحب أن يكون تقصير المعتمر أو حلقه عند المروة، لأنها موضع تحلله، كما يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في منى؛ لأنها موضع تحلله، وحيث حلل أو قصرا من الحرم كله جاز، وهذا الحديث محمول على أنه قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجعرانة؛ لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قارناً، كما سبق إيضاحه.

وثبت أنه ﷺ حلق بمنى، وقرئ أبو طلحة «بشعره بين الناس، فلا يجوز حمل تقصير معاوية على حجة الوداع، ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة؛ لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً، إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان، هذا هو الصحيح المشهور،** ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع، وزعم أنه ﷺ كان متمتعاً؛ لأن هذا غلط فاحش، فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة السائفة في مسلم وغيره "أن النبي ﷺ قيل له: -

** قال في فتح الملهم: قلت: لم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند، لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية، وكان يكتم إسلامه، ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح. (فتح الملهم ١١٦/٦ بيروت)

= ما شأن الناس حنوا ولم تعمل أنت؟ فقال: إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر الهدي" وفي رواية: "حتى أحل من الحج"، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "بمشتقص" هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح الفاف، قال أبو عبيد وغيره: هو نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض. وقال أبو حنيفة الدينوري: هو كل نصل فيه عثرة: وهو الناتئ وسط الخربة. وقال الخليل: هو سهم فيه نصل عريض يرمى به الوحش، والله أعلم.

* * *

[٣٤ - باب جواز التمتع في الحج والقرآن]

٣٠٢١ - (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْرُحُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَلِعْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَرَحْنَا إِلَى مَنَى، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

٣٠٢٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَمَّادُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهَبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُنْ نَصْرُحُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا.

٣٠٢٣ - (٣) حَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ أَبُي فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا* فِي

[٣٤ - باب جواز التمتع في الحج والقرآن]

قوله: "خرجنا مع رسول الله ﷺ نَصْرُحُ صُرَاخًا، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمره إلا من ساق الهدي، فلما كان يوم التروية ورحنا إلى منى أهلنا بالحج" فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية، وهو متفق عليه بشرط أن يكون رفعاً مقتصدًا بحيث لا يوذى نفسه، والمرأة لا ترفع بل تسمع نفسها؛ لأن صوتها محل فتنه، ورفع الرجل مندوب عند العلماء كافة، وقال أهل الظاهر: هو واجب، ويرفع الرجل صوته بها في غير المساجد، وفي مسجد مكة ومنى وعرفات، وأما سائر المساجد ففي رفعه فيها خلاف للعلماء، وهما قولان لشافعي ومالك. أصحهما: استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة، والثاني: لا يرفع لئلا يهتف على الناس، بخلاف المساجد الثلاثة؛ لأنها محل المناسك، وفي هذا الحديث جواز العمرة في أشهر الحج، وهو مجمع عليه، وفيه: حجة لشافعي وموافقيه: أن المنحجب للمتمتع أن يكون إحرامه بالحج يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة عند إرادته التوجه إلى منى، وقد سبقت المسألة مرات.

قوله: "ورحنا إلى منى" معناه: أردنا الرواح، وقد سبق بيان الخلاف في أنه يستحب الرواح إلى منى يوم التروية من أول النهار أو بعد الزوال، والله أعلم.

* قوله: "اختلفا في المنعني" إلى قوله: "ثم كان عمر الله بعد فلما هذا على حسب ما زعم جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإلا فمتعة =

الْمُتَعَتِّينَ، فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلَّانَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمْرٌ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

= النساء مما يقتضي القرآن حرمة، وثبت أن النبي ﷺ هي عنها أيضاً، كيف وقد قال تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ (المؤمنون: ٦) فما أحل إلا الزوجة والمملوكة، والموطوءة بالتمتع ليست شيئاً منهما بالاتفاق، فلا نحل لهذا النص، وأما متعة الحج فكان هي عمر عنها اجتهاداً منه، بناء على زعمه أن الإتمام المأمور به في النص، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦) لا يحصل فيها لزومه أن الإتمام يقتضي إتيانها في سفرين لا يسفر واحد، وقد علم بالدلائل أن الحق بخلافه، والله تعالى أعلم.

• • • •

[٣٥ - باب إهلال النبي ﷺ وهدية]

٣٠٢٤ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ الْأَصْفَرِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "بِمَ أَهْلَلْتَ؟" فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "لَوْلَا أَن مَعِيَ الْهَدْيُ، لَأَخْلَلْتُ".

٣٠٢٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَهْزُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَن فِي رِوَايَةِ يَهْزُ "لَخَلَلْتُ".

٣٠٢٦ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدُ أُنْثَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا "لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا، لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا".

٣٠٢٧ - (٤) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ "لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا"، وَقَالَ حُمَيْدٌ: قَالَ أَنَسٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ "لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ".

٣٠٢٨ - (٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُهَيِّئُ ابْنُ مَرْثَمٍ بَفَجِّ الرُّوحَاءِ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَبَّيْنَهُمَا".

[٣٥ - باب إهلال النبي ﷺ وهدية]

قوله: "حدثني سليل بن حارث" هو يفتح السين وكسر اللام.

قوله ﷺ "والذي نفسي بيده ليهل ابن مريم بفتح الروحاء حاجًّا أو معتمرًا أو لبَّيْنَهُمَا".

قوله ﷺ "لبَّيْنَهُمَا" هو يفتح الباء في أوله معناه: يقرن بينهما، وهذا يكون بعد نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، وأما "فج الروحاء" فبفتح الفاء وتشديد الجيم. قال الحافظ أبو بكر الخارثي: هو بين مكة والمدينة، =

٣٠٢٩ - (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، قَالَ "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ!".

٣٠٣٠ - (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ" بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

= قال: وكان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وعام حجة الوداع.

• • • •

[٣٦ - باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه]

٣٠٣١- (١) وَخَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي * مَعَ حَجَّتِهِ: عُمْرَةٌ مِنْ الْحُدَيْبِيَّةِ، أَوْ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مِنْ جِعْرَانَةَ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ.

٣٦ - باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه

فوله: 'اعتمر النبي ﷺ أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجة عمره من احديبة أو من احديبة في ذي القعدة وعمره من العام المقبل في ذي القعدة وعمره من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة وعمره مع حجته' وفي الرواية الأخرى: "حج حجة واحدة واعتمر أربع عمر هذه رواية أنس. وفي رواية ابن عمر: "أربع عمر إحداهن في رجب" وأنكرت ذلك عائشة وقالت: لم يعتمر النبي ﷺ قط في رجب. فاحاصل من رواية أنس وابن عمر اتفاقهما على أربع عمر، وكانت إحداهن في ذي القعدة عام الحديبية سنة ست من الهجرة، وصدوا فيها، فتحللوا وحسبت لهم عمرة. والثانية: في ذي القعدة وهي سنة سبع وهي عمرة القضاء. والثالثة: في ذي القعدة سنة ثمان وهي عام الفتح. والرابعة: مع حجته وكان إحرامها في ذي القعدة وأعمالها في ذي الحجة.

وأما قول ابن عمر: إن إحداهن في رجب، فقد أنكرته عائشة، وسكت ابن عمر حين أنكرته، قال العلماء: هذا يدل على أنه أشبهه به أو نسي أو شك ولهذا سكت عن الإنكار على عائشة ومراحعتها بالكلام، فهذا الذي ذكرته هو الصواب الذي يتعين النصير إليه.

وأما القاضي عياض فقال: ذكر أنس أن العمرة الرابعة كانت مع حجته، فيدل على أنه كان قارناً، قال: وقد رده كثير من الصحابة، قال: وقد قلنا إن الصحيح أن النبي ﷺ كان مفرداً، وهذا يرد قول أنس ووردت عائشة قول ابن عمر، قال: فحصل أن الصحيح ثلاث عمر، قال: ولا يعلم للنبي ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه، قال: واعتمد مالك في "الموطأ" على أن ثلاث عمر، هذا آخر كلام القاضي، وهو قول ضعيف بل باطل. والصواب أنه ﷺ اعتمر أربع عمر، كما صرح به ابن عمر وأنس، وحزما الرواية به فلا يجوز رد روايتهما بغير حازم.

وأما قوله: أن النبي ﷺ كان في حجة الوداع مفرداً لا قارناً، فليس كما قال، بل الصواب أن النبي ﷺ كان مفرداً في أول إحرامه، ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً، ولا بد من هذا التأويل، والله أعلم.

* قوله: 'إلا التي مع حجته' أي انتهاء وإلا فهي بالنظر إلى الابتداء كانت في ذي القعدة أيضاً.

٣٠٣٢- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: كَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: حَجَّةٌ وَاحِدَةً، وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هَذَا.

٣٠٣٣- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ: كَمْ غَزَوْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً، حَجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَبِمِثْلِهِ أُخْرَى.

٣٠٣٤- (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يُخْبِرُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ مُسْتَنْدِينَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِنَّا لَنَسْمَعُ ضَرْبَهَا بِالسَّوَاكِ نَسْتَنُ، * قَالَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَيُّ أَمْتَاهُ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ، فَقَالَتْ: يَقْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَعَمْرِي! مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ، وَمَا اعْتَمَرَ مِنْ عُمْرَةٍ إِلَّا وَإِنَّهُ لَمَعَةٌ.

- وجه اعتمار النبي ﷺ في ذي القعدة: قال العلماء: وإنما اعتمر النبي ﷺ هذه العمر في ذي القعدة لفضيلة هذا الشهر ولخلافة الجاهلية في ذلك، فلم يكن كانوا يرونه من أفجر الفجور كما سبق، ففعله ﷺ مرات في هذه الأشهر؛ ليكون أبلغ في بيان جوازه فيها، وأبلغ في إبطال ما كانت الجاهلية عليه، والله أعلم.

وأما قوله: "أن النبي ﷺ حج حجة واحدة" فمعناه: بعد الهجرة لم يحج إلا حجة واحدة، وهي حجة الوداع سنة عشر من الهجرة. وقوله: قال أبو إسحاق: وبمكة أخرى، يعني قبل الهجرة، وقد روي في غير مسلم "قبل الهجرة حجتان".

قوله: "عن زيد بن أرقم أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة" معناه: أنه غزا تسع عشرة وأتاه معه، أو أعلم له تسع عشرة غزوة، وكانت غزواته ﷺ خمساً وعشرين، وقيل: سبعاً وعشرين، وقيل: غير ذلك وهو مشهور في "كتب المغازي" وغيرها.

قوله: "عن عائشة قالت لعمرى ما اعتمر في رجب" هذا دليل على جواز قول الإنسان لعمرى وكرهه مالك؛ لأنه من تعظيم غير الله تعالى ومضاهاته بالخلف بغيره.

قَالَ: وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ، فَمَا قَالَ: لَا، وَلَا نَعَمْ، سَكَتَ.

٣٠٣٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَثُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ، أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ الضُّحَى فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ؟ فَقَالَ: بِدْعَةٍ، فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَرْبَعٌ عُمَرُ، إِخْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَكْذِبَهُ وَنَرُدَّ عَلَيْهِ، وَسَمِعْنَا اسْتِئْذَانَ عَائِشَةَ* فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ عُرْوَةُ: أَلَا تَسْمَعِينَ، يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قَالَ يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعٌ عُمَرُ إِخْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ.

- الاجتماع لصلاة الضحى وإظهارها في المسجد بدعة: قوله: "رغم سألوا ابن عمر عن صلاة النبي ﷺ كانوا يصلون الضحى في المسجد فقال: بدعة" هذا قد حمله القاضي وغيره على أن مراده أن إظهارها في المسجد والاجتماع لها هو البدعة لا أن أصل صلاة الضحى بدعة، وقد سبقت المسألة في "كتاب الصلاة" والله أعلم.

* قوله: "وسمعتنا استئذان عائشة" أي سمعناه حسن مرور السواك.

[٣٧ - باب فضل العمرة في رمضان]

٣٠٣٦ - (١) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ. قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُنَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَسِيتُ اسْمَهَا - "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحُجِّي مَعَنَا؟" قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ فَحَجَّ أَبُو وَلَدِهَا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ، وَتَرَكْنَا نَاضِحًا نَنْضِجُ عَلَيْهِ، قَالَ: "فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمِرِي، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً".

٣٠٣٧ - (٢) وَخَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ النَّصْبِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهَا أُمُّ سَيْنَانَ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُكُونِي حَاجَّةً مَعَنَا؟" قَالَتْ: نَاضِحَانِ كَانَا لِأَبِي فَلَا بَنَ - زَوْجُهَا - حَجَّ هُوَ وَابْنُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَكَانَ الْآخَرُ يَسْقِي عَلَيْهِ غُلَامَنَا، قَالَ: "فَعُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي * حَجَّةً، أَوْ حَجَّةً مَعِي".

٣٧ - باب فضل العمرة في رمضان

قوله: "لم يكن لنا إلا ناضحان" أي بعيران نستقي بهما. قولها: "ننضح عليه" بكسر الضاد. قوله ﷺ: "إن عمرة فيه" أي في رمضان "تعادل حجة" وفي الرواية الأخرى: "تقضي حجة" أي تقوم مقامها في الثواب، لا أنها تعادلها في كل شيء، فإنه لو كان عليه حجة، فاعتمر في رمضان لا تجزئه عن الحجة. قولها "ناضحان" كانا لأبي فلان زوجها حج هو وابنه على أحدهما، وكان الآخر يسقي غلامنا" هكذا هو في نسخ بلادنا، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية عبد الغافر الفارسي وغيره. قال: وفي رواية ابن ماجة: "يسقي عليه غلامنا". قال القاضي عياض: وأرى هذا كله تغييراً، وصوابه: "نسقي عليه غلاماً لنا"، فتخصف منه: "غلامنا"، وكذا جاء في البخاري على الصواب؛ ويدل على صحته قوله في الرواية الأولى: "ننضح عليه" وهو بمعنى نسقي عليه، هذا كلام القاضي، والمختار أن الرواية صحيحة وتكون الزيادة التي ذكرها القاضي محذوفة مقدرة، وهذا كثير في الكلام، والله أعلم.

* قوله: "تقضي حجة" أي من فاته الحج فله هذه العمرة مقامه لا بالنظر إلى سقوط التكليف عن الذمة بل باعتبار حصول الثواب والأجر.

[٣٨ - باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها]

٣٨٠٣ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ تَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّحْرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعْرَسِ، وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ، دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى.

٣٨٠٣٩ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْفَقَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ: الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبُطْحَاءِ.

٣٨٠٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - سَعْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ، دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا.

٣٨ باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها من الثنية السفلى ودخول

بلده من طريق غير التي خرج منها

قوله: "عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يخرج من طريق الشحرة ويدخل من طريق المعرس، وإذا دخل مكة دخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى".

حكمة تبديل الطريق في دخول مكة والخروج منها: قيل: إنما فعل النبي ﷺ هذه المخافة في طريقه داخلاً وخارجاً تفاؤلاً بتغير الحال إلى أكمل منه، كما فعل في العيد، وليشهد له الطريقان، وليترك به أهلهما، ومذهبنا أنه يستحب دخول مكة من ثنية العليا، والخروج منها من السفلى لهذا الحديث، ولا فرق بين أن تكون هذه الثنية على طريقه كاللنبي والشامي، أو لا تكون كاليماني، فيستحب لليمني وغيره أن يستدير ويدخل مكة من الثنية العليا، وقال بعض أصحابنا: إنما فعلها النبي ﷺ؛ لأنها كانت على طريقه، ولا يستحب لمن ليست على طريقه كاليماني، وهذا ضعيف والصواب الأول، وهكذا يستحب له أن يخرج من بلده من طريق، ويرجع من أخرى لهذا الحديث.

ضبط أسماء الأماكن وشرحها: وقوله: "المعرس" هو بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة، وهو موضع معروف بقرب المدينة على ستة أميال منها.

قوله: "العليا التي بالبطحاء" هي بالند. ويقال لها: البطحاء والأبطح، وهي جنب المحصب، وهذه الثنية ينحدر منها إلى مقابر مكة.

٣٠٤١ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ.
 قَالَ هِشَامٌ: فَكَانَ أَبِي يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا، وَكَانَ أَبِي أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ.

قوله: "في حديث عائشة أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح من كداء من أعلى مكة" هكذا ضبطناه بفتح الكاف وبالمدة، وهكذا هو في نسخ بلادنا، وهذا نقله القاضي عياض عن رواية الجمهور، قال: وضبطه السمرقندي بفتح الكاف والقصر.

قوله: "قال هشام يعني ابن عروة: فكان أبي يدخل منهما كليهما وكان أبي أكثر ما يدخل من كداء" احتنفوا في ضبط "كداء" هذه. قال جمهور العلماء هذا الفن: كداء بفتح الكاف وبالمدة هي الثنية التي بأعلى مكة، و"كدا" بضم الكاف وبالقصر هي التي بأسفل مكة، وكان عروة يدخل من كليهما وأكثر دخوله من كداء بفتح الكاف، فهذا أشهر وقيل: بالضم، ولم يذكر القاضي عياض غيره، وأما "كدي" بضم الكاف وتشديد الياء فهو في طريق الخارج إلى اليمن، وليس من هذين الطريقين في شيء، هذا قول الجمهور، والله أعلم.

[٣٩ - باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة، ...]

٣٠٤٢ - (١) وَحَدَّثَنِي زُقَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقُطَّانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ.

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعِيدٍ: حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ، قَالَ يَحْيَى: أَوْ قَالَ: حَتَّى أَصْبَحَ.

٣٠٤٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى، حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ.

٣٠٤٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى، وَيَبِيتُ بِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، وَمُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيطَةٍ، لَيْسَ فِي التَّنَجِيدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيطَةٍ.

٣٩ - باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة.

والاغتسال لدخولها، ودخولها نهاراً

قوله: عن ابن عمر يعني أن النبي ﷺ بات بذي طوى مني أصبح ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعل ذلك. وفي رواية: "حين صبر الصبح" وفي رواية عن نافع عن ابن عمر "كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً، ويذكر عن النبي ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ".

فوائد أحاديث الباب: في هذه الروايات فوائد منها: الاغتسال لدخول مكة، وأنه يكون بذي طوى لمن كانت في طريقه، ويكون بقدر بعدها لمن لم تكن في طريقه، قال أصحابنا: وهذا الغسل سنة، فإن عجز عنه تيمم، ومنها: المبيت بذي طوى، وهو مستحب لمن هو على طريقه، وهو موضع معروف بقرب مكة، يقال بفتح الطاء وضمة وكسرهما، والفتح أفصح وأشهر، وبصرف ولا يصرف. ومنها: استحباب دخول مكة نهاراً، وهذا هو الصحيح الذي عليه الأكثرون من أصحابنا وغيرهم أن دخولها نهاراً أفضل من الليل، وقال بعض أصحابنا وجماعة -

٣٠٤٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ فَرَضَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، نَحْوَ الْكَعْبَةِ، يَحْفَلُ الْمَسْجِدَ، الَّذِي بَيْنِي ثُمَّ، يَسَارَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِطَرْفِ الْأَكْمَةِ، وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ، يَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا، ثُمَّ يُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفَرَضَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ ﷺ.

= من السلف: الليل والنهار في ذلك سواء، ولا فضيلة لأحدهما على الآخر، وقد ثبت أن النبي ﷺ دخلها محرماً بعمرة الجعرانة ليلاً، ومن قال بالأول حمله على بيان الجواز، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "استقبل فرضتي الجبل" هو بقاء مضمومة ثم راء ساكنة ثم ضاد معجمة مفتوحة، وهما تنبيه فرضة وهي التنية المرتفعة من الجبل.

قوله: "عشر أذرع" كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: "عشر" بحذف الهاء. وهما لغتان في الذراع التذكير والتأنيث، وهو الأفصح الأشهر، والله أعلم.

[٤٠ - باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وفي الطواف الأول في الحج]

٣٠٤٦- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالنَّبِيتِ الطَّوَّافِ الْأَوَّلِ، خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بِطَرَفِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٠٤٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا خَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

٤٠ - باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وفي الطواف الأول في الحج

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالنَّبِيتِ الطَّوَّافِ الْأَوَّلِ خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا".

شرح الغريب وحكم الرمل ومواضعه: قوله: "خبَّ" هو الرمل بفتح الراء والميم، فالرمل والحجب بمعنى واحد، وهو إسراع المشي مع تقارب الخطأ، ولا يخب وثبًا، والرمل مستحب في الطوافات الثلاث الأولى من السبع، ولا يسن ذلك إلا في طواف لعمرة، وفي طواف واحد في الحج، واحتسبوا في ذلك الطواف وهما فولان للشافعي أصحهما: أنه إما يشرع في طواف يعقبه سعي، ويتصور ذلك في طواف القدوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع؛ لأن شرط طواف الوداع أن يكون قد طاف للإفاضة، فعلى هذا القول إذا طاف للقدوم وفي نيته أنه يسعى بعده استحباب الرمل فيه، وإن لم يكن هذا في نيته لم يرمل فيه، بل يرمل في طواف الإفاضة، والقول الثاني: أنه يرمل في طواف القدوم سواء أريد لسعي بعده أم لا، والله أعلم.

قال أصحابنا: فلو أحل بالرمل في الثلاث الأولى من السبع لم يأت به في الأربع لأواخر؛ لأن السنة في الأربع الأخيرة المشي على العادة، فلا يغيره. ولو لم يحكمه الرمل للرحمة أشار في هيئة مشيه إلى صفه الرمل، ولو لم يحكمه الرمل بقرب الكعبة للرحمة وأمكنه إذا تباعد عنها، فالأولى أن يتباعد ويرمل؛ لأن فضيلة الرمل هيئة للعبادة في نفسها، والقرب من الكعبة هيئة في موضع العبادة لا في نفسها، فكان تقدم ما تعلق بنفسها أولى، والله أعلم. واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء، كما لا يشرع من شدة السعي بين الصفا والمروة، ولو ترك الرجل الرمل حيث شرع له، فهو تارك سنة ولا شيء عليه هذا مذهبنا، واختلف أصحاب مالك فقال بعضهم: عليه دم. وقال بعضهم: لا دم كمنهبتنا.

قوله: "وَكَانَ يَسْعَى بِطَرَفِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ" بين الصفا والمروة هذا مجمع على استحبابه، وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة استحباب أن يكون سعيه شديداً في بطن المسيل، وهو قادر معروف، وهو من قبل وصوله إلى الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد إلى أن يخاضي الميادين الأخضرين المتقابلين اللذين بفناء المسجد ودار العباس، والله أعلم.

عُقْبَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ، فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالنَّبِيتِ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٣٠٤٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ حِينَ يَقْدُمُ، يَخْبُثُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّعْيِ.

٣٠٤٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي النَّجُفِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى

قوله: "إن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالنبيت، ثم يمشي أربعاً ثم يصلي سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة" أما قوله: "أول ما يقدم" فتصريح بأن الرمل أول ما يشرع في طواف العمرة أو في طواف القدوم في الحج.

وأما قوله: "يسعى ثلاثة أطواف" فمراده يرمي، وسماه سعياً مجازاً؛ لكونه يشارك السعي في أصل الإسراع، وإن اختلفت صفتيهما. وأما قوله: "ثلاثة وأربعة" فمجمع عليه، وهو أن الرمل لا يكون إلا في الثلاثة الأولى من السعي. وأما قوله: "ثم يصلي سجدتين" فالمراد ركعتين. وهما سنة على المشهور من مذهبي. وفي قول: واجبتان، وسماهما سجدتين مجازاً، كما سبق تقريره في كتاب الصلاة.

وأما قوله: "ثم يطوف بين الصفا والمروة" فقيه: دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي، وأنه يشترط تقدم الطواف على السعي، فلو قدم السعي لم يصح السعي، وهذا مذهبي ومذهب الجمهور؛ وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف، والله أعلم.

قوله: "رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يظرف" إلى آخره، فيه استحباب استلام الحجر الأسود في ابتداء الطواف، وهو سنة من سنن الطواف بلا خلاف، وقد استدلل به القاضي أبو الطيب من أصحابنا في قوله: أنه يستحب أن يستلم الحجر الأسود، وأن يستلم معه الركن الذي هو فيه فيجمع في استلامه بين الحجر والركن جميعاً، واقتصر جمهور أصحابنا على أنه يستلم الحجر، وأما الاستلام فهو المسح باليد عليه، وهو مأخوذ من "السلام" بكسر السين وهي الحجاره، وقيل: من "السلام" بفتح السين الذي هو الفتحية.

قوله: "رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً".

الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا.

٣٠٥٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَخْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ.

٣٠٥١ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالْمُفْظَلُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ.

٣٠٥٢ - (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَافٍ، مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ.

٣٠٥٣ - (٨) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَخْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْحُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالثَّلَاثَةِ أَطْوَافٍ،

= توجیه حدیث ابن عباس بأنه منسوخ: فيه بيان أن الرمل بشرع في جميع المطاف من الحجر إلى الحجر، وأما حدیث ابن عباس المذكور بعد هذا بقليل قال: وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركبتين، فتمسوخ بالحدیث الأول؛ لأن حدیث ابن عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة، وكان في المسلمين ضعف في أبدانهم، وإنما رملوا إظهاراً للقوة واحتياجاً إلى ذلك في غير ما بين الركبتين البعائين؛ لأن المشركين كانوا جلوساً في الحجر. وكانوا لا يروهم بين هذين الركبتين، ويروهم فيما سوى ذلك، فلما حج النبي ﷺ حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر، فوجب الأخذ بهذا المتأخر.

قوله: "حدثنا سليم ابن الأخضر" هو بضم السين، و"أحضر" بالخاء والضاد المعجمتين.

قوله في رواية أبي الطاهر بإسناده عن جابر: "رمل الثلاثة أطواف" هكذا هو في معظم النسخ المعتمدة وفي نادر منها: "الثلاثة الأطواف"، وفي أندر منه: "ثلاثة أطواف"، فأما ثلاثة أطواف، فلا شك في جوازه وفصاحته، وأما الثلاثة الأطواف بالألف واللام فيهما، ففيه خلاف مشهور بين النحويين منعه البصريون وجوزه الكوفيون، وأما الثلاثة أطواف بتعريف الأول وتنكير الثاني، كما وقع في معظم النسخ، فمنعه جمهور النحويين، وهذا الحديث يدل لمن جوزه، وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد في صفة منبر النبي ﷺ قال: فعمل هذه الثلاث درجات، وقد رواه مسلم هكذا في كتاب الصلاة، وقد سبق التنبيه عليه.

قوله: "قلت لابن عباس: أرايت هذه الرمل بالثلاث أطواف ومشى أربعة أطواف أسنة هو؟ فإن قومك =

وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقُوا، وَكَذَبُوا، قَالَ: قُلْتُ: مَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِيمَ مَكَّةَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزْلِ، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟* قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا

= يزعمون أنه سنة، فقال: صدقوا وكذبوا إلى آخره يعني: صدقوا في أن النبي ﷺ فعله، وكذبوا في قولهم إنه سنة مقصودة متأكدة؛ لأن النبي ﷺ لم يجعله سنة مطلوبة دائماً على تكرار السنين، وإنما أمر به تلك السنة لإظهار القوة عند الكفار وقد زال ذلك المعنى، هذا معنى كلام ابن عباس.

تفرد ابن عباس في حكم الرمل: وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه، وخالفه جميع العلماء من الصحابة والتابعين وأئمتهم ومن بعدهم، فقالوا: هو سنة في الطوافات الثلاث من السبع، فإن تركه فقد ترك سنة، وفاته فضيلة، وبصح طوافه ولا دم عليه. وقال عبد الله بن الزبير: يسن في الطوافات السبع. وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الناجشون المالكي: إذا ترك الرمل لزمه دم، وكان مالك يقول به ثم رجع عنه. دليل الجمهور أن النبي ﷺ رمل في حجة الوداع في الطوافات الثلاث الأولى ومشى في الأربع، ثم قال ﷺ بعد ذلك: "لَتَأْخُذُوا مِنَّا سَكَمًا عَنِّي"، والله أعلم.

قوله: "قلت له: أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راکباً أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا" إلى آخره، يعني صدقوا في أنه طاف راکباً، وكذبوا في أن الركوب أفضل بل المشي أفضل،** وإنما ركب النبي ﷺ للعدو الذي ذكره، وهذا الذي قاله ابن عباس يجمع عليه، أجمعوا على أن الركوب في السعي بين الصفا والمروة جائز، وأن المشي أفضل منه إلا للعدو، والله أعلم.

قوله: "لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزْلِ" هكذا هو في معظم النسخ "الهزل" بضم الهاء وإسكان الزاي، =

* قوله: "فقال صدقوا وكذبوا" يريد أن قولهم: سنة يتضمن شيئين أحدهما أن النبي ﷺ فعله، وهم في ذلك صادفون، والثاني أنه فعله تشريعاً للناس وقصداً لاقتدائهم به فيه، وهم في ذلك كاذبون، وذلك؛ لأنه ما فعله إلا ضرورة ودفعاً لطعن المشركين، وما هذا سبيله لا يكون سنة، والله تعالى أعلم.

** قال في فتح الملهم: قال الآبي رحمه الله: "وقوله: "كذبوا" تشديد في الإنكار، وإلا كان يكفي أن يقول أخطأوا".... (فتح الملهم ١٣٠/٦ بيروت)

مُحَمَّدٌ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاقِقُ مِنَ الْبُيُوتِ قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكِبَ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ.

٣٠٥٤ - (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا الْحُرَيْرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ قَوْمًا حُسْنَاءَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَحْسُدُونَهُ.

٣٠٥٥ - (١٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ ** قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهِيَ سُنَّةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا.

٣٠٥٦ - (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْأَبْحَرِ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْكَ قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَصِفْهُ لِي، قَالَ: قُلْتُ: رَأَيْتُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ عَلَى نَاقَةٍ، وَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ عَلَيْهِ قَالَ:

= وهكذا حكاه القاضي في "المشارق" وصاحب "المطالع" عن رواية بعضهم. قالوا: وهو وهم، والنصواب "الهزال" بضم اهاء وزيادة الألف، قلت: وللأول وجه، وهو أن يكون يفتح الهاء؛ لأن الهزل بالفتح مصدر هزلته هزلاً كضربه ضرباً، وتقديره: لا يستطيعون يطوفون؟ لأن الله تعالى هزهم، والله أعلم. شرح العريب: قوله: "حتى خرج العواقق من البيوت" هو جمع عاتق، وهي البكر البائغة أو المقاربة للبلوغ، وقيل: التي تتزوج، سميت بذلك؛ لأنها عنتت من استخدام أبويها وابتدأها في الخروج والتصرف التي تفعله الطفلة الصغيرة، وقد سبق بيان هذا في صلاة العبد.

** قال في فتح الملهم: قوله: "عن أبي الطفيل، قلت لابن عباس: أَرَأَيْكَ" إلخ: أبو الطفيل هو عامر بن واثلة اللبني ولد عام أحد. قال مسلم: مات أبو الطفيل سنة مائة، وهو آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ. وقال خليفة: مات بعد سنة مائة، ويقال: مات سنة سبع، وقال وهب بن جرير بن حازم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومئة، فرأيت جنازة، فسألت عنها، فقالوا: هذا أبو الطفيل.

قلت: وقال ابن الري: مات سنة ١٠٣ هـ، وقال موسى بن إسماعيل: حدثنا مبارك بن فضالة، حدثنا كثير بن أعين، سمعت أبا الطفيل بمكة سنة سبع ومائة، يقول: ضحك رسول الله ﷺ فذكر قصة. وقال ابن السكن: روي عنه رؤيته لرسول الله ﷺ من وجوه ثابتة، ولم يرو عنه من وجوه ثابت سماعه من رسول الله ﷺ.

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ.

٣٠٥٧- (١٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ، وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ، قَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَيْكُمْ غَدًا قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَى، وَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً، فَحَلَسُوا مِمَّا بِلِي الْحِجْرَةِ، وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرِّسْتَيْنِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ حَلَدَهُمْ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنَتْهُمْ، هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا، إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ.

٣٠٥٨- (١٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَمَلَ بِالْبَيْتِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ.

قوله: "إنهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكرهون" أما "يدعون" فبضم الياء وفتح الدال وضم العين المشددة، أي يدفعون، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دُعَاءً﴾ (الطور: ١٣) وقوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يُدْعَى الْيَتِيمَ﴾ (الماعون: ٢). وأما قوله: يكرهون، ففي بعض الأصول من صحيح مسلم "يكرهون" كما ذكرناه من الإكراه، وفي بعضها: "يكرهون" بتقديم الهاء من الكهر، وهو الانتهاز قال القاضي: هذا أصوب، وقال: وهو رواية الفارسي، والأول رواية ابن ماهان والمعذري.

قوله: "وهنتهم حمى يثرب" هو بتحفيف الهاء أي أضعفتهم، قال الفراء وغيره: يقال: "وهنت الحمى" وغيرها وأوهنت لغنان، وأما "يثرب" فهو الاسم الذي كان للمدينة في الجاهلية، وسميت بهذا الاسم المدينة فطية فطابة، قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٢٠) ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٠١) ﴿يَقُولُونَ لَنْ يَرْجِعَنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ (النافقون: ٨) وسبأني بسط ذلك في آخر كتاب الحج، حيث ذكر مسلم أحاديث المدينة، وتسميتها إن شاء الله تعالى.

قوله: "وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط" هذا تصريح بجواز تسمية الرمل شوطاً، وقد نقل أصحابنا أن مجاهدًا والشافعي كرها تسميته شوطاً أو دوراً، بل يسمى طرفة، وهذا الحديث ظاهر في أنه لا كراهة في تسميته شوطاً، فالصحيح أنه لا كراهة فيه.

قوله: "ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم" "الإبقاء" بكسر الهمزة وبالياء الموحدة والمد، أي الرفق بهم.

[٤١ - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف، دون الركنين الآخرين]

٣٠٥٩ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ مِنَ الْبَيْتِ، إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

٣٠٦٠ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنْ أَرْكَانِ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ وَالَّذِي يَلِيهِ، مِنْ نُحُورِ دُورِ الْحُمْحِيِّينَ.

٣٠٦١ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ.

[٤١ - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف، دون الركنين الآخرين]

قوله: "لم أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ" وفي الرواية الأخرى: قوله: "لم يكن رسول الله ﷺ يستلم من أركان البيت إلا الركن الأسود والذي يليه من نحر دور الحمحيين" وفي الرواية الأخرى: "لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني" هذه الروايات متفقة، فالركنان اليمانيان هما الركن الأسود والركن اليماني. وإنما قيل هما: اليمانيان للتغليب، كما قيل: في "الأب" و"الأم" الأيون، وفي الشمس والقمر: القمران، وفي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمران، وفي الماء والتمر: الأسودان، ونظائره مشهورة، و"اليمانيان" بتخفيف الياء هذه اللغة الفصيحة المشهورة، وحكى سيبويه والجوهري وغيرهما فيها لغة أخرى بالتشديد، فمن خفف قال: هذه نسبة إلى اليمن، فالألف عوض من إحدى ياءي النسب، فتبقى الياء الأخرى مخففة: ولو شددناها لكان جمعاً بين العوض والمعوّض، وذلك ممتنع، ومن شدد قال: الألف في اليماني زائدة، وأصله اليمني، فتبقى الياء مشددة، وتكون الألف زائدة، كما زيدت التون في صنعاني ورقباني ونظائر ذلك، والله أعلم.

وأما قوله: "يمسح" فمراده يستلم، وسبق بيان الاستلام، وأعلم أن للبيت أربعة أركان: الركن الأسود، والركن اليماني، ويقال لهما: اليمانيان كما سبق، وأما الركبان الآخران فيقال لهما: الشاميان. فالركن الأسود فيه فضيلة. إحداهما: كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام، والثانية: كونه فيه الحجر الأسود، وأما اليماني ففيه فضيلة واحدة، وهي كونه على قواعد إبراهيم، وأما الركبان الآخران فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فلهذا خص الحجر الأسود بشيئين: الاستلام والتقبيل للفضيلتين، وأما اليماني فيستلمه ولا يقبله؛ لأن فيه فضيلة واحدة، وأما الركبان الآخران فلا يقبلان ولا يستلمان، والله أعلم.

٣٠٦٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ، الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ، مِذَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا، فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ.

٣٠٦٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُعَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي خَالِدٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْصَرُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مِذَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ.

٣٠٦٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ قَتَادَةَ ابْنَ دِعَامَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الطَّفِيلِ الْبَكْرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

= وقد أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين، واتفق الجماهير على أنه لا يمسح الركنين الآخرين واستحبه بعض السلف، ومن كان يقول باستلامهما: الحسن والحسين ابنا علي وابن الزبير وحابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وأبو الشعثاء جابر بن زيد رضي الله عنهم، قال القاضي أبو الطيب: أجمعت أئمة الأمصار والفقهاء على أنهما لا يستلman قال: وإنما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين، وانقرض الخلاف وأجمعوا على أنهما لا يستلman، والله أعلم.

قوله: "إن رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني" يخرج به الجمهور في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه دون الركن الذي هو فيه، وقد سبق قريباً فيه خلاف القاضي أبي الطيب.

قوله: "رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله".

أقول أهل العلم في استحباب تقبيل الحجر الأسود: فيه استحباب تقبيل اليد بعد استلام الحجر الأسود إذا عجز عن تقبيل الحجر، وهذا الحديث محمول على من عجز عن تقبيل الحجر وإلا فالقادر يقبل الحجر، ولا يقتصر في اليد على الاستلام بها، وهذا الذي ذكرناه من استحباب تقبيل اليد بعد الاستلام للعاجز هو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال القاسم بن محمد التابعي المشهور: لا يستحب التقبيل، وبه قال مالك في أحد قوليه، والله أعلم.

[٤٢ - باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف]

٣٠٦٥- (١) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَعَمْرُو، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّ وَاللَّهِ لَقَدْ غَنِمْتُ أُنْثَى حَجَرٍ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ.

زَادَ هَارُونُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ. ٣٠٦٦- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: إِنِّي لَأَقْبِلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ.

٣٠٦٧- (٣) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَالْمُقَدَّمِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَادٍ، قَالَ خَنَفٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ

[٤٢ - باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف]

فَوَلَهُ: "قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ ثُمَّ قَالَ: أَمَّ وَاللَّهِ لَقَدْ غَنِمْتُ أُنْثَى حَجَرٍ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ" وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: "وَأَنَا لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ".

فَوَائِدُ الْحَدِيثِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي وَضْعِ الْجِبْهَةِ عَلَى الْحَجَرِ بَعْدَ التَّقْبِيلِ: هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ مِنْهَا: اسْتِحْبَابُ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي الطَّوَافِ بَعْدَ اسْتِئْذَانِهِ، وَكَذَا اسْتِحْبَابُ السُّجُودِ عَلَى الْحَجَرِ أَيْضاً بِأَنَّهُ يَضَعُ جِبْهَتَهُ عَلَيْهِ، فَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْتَلِمَهُ ثُمَّ يَقْبَلَهُ ثُمَّ يَضَعُ جِبْهَتَهُ عَلَيْهِ، هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَطَاوُسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، قَالَ: وَهِيَ أَقْوَلُ، قَالَ: وَقَدْ رَوَيْنَا فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَانْفَرَدَ مَالِكٌ عَنِ الْعُلَمَاءِ فَقَالَ: السُّجُودُ عَلَيْهِ بَدْعٌ، وَاعْتَرَفَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْمَالِكِيُّ بِشُدُودِ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ الْعُلَمَاءِ. أَقْوَالُ الْأَثَمَةِ فِي اسْتِئْذَانِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَتَقْبِيلِ الْيَدِ بَعْدَهُ: وَأَمَّا الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ فَيَسْتَلِمُهُ وَلَا يَقْبَلُهُ، بَلْ يَقْبَلُ الْيَدَ بَعْدَ اسْتِئْذَانِهِ هَذَا مَذْهَبُنَا، وَهِيَ قَوْلُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَسْتَلِمُهُ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: يَسْتَلِمُهُ وَلَا يَقْبَلُ الْيَدَ بَعْدَهُ، وَعَنِ مَالِكٍ رَوَايَةٌ أَنَّهُ يَقْبَلُهُ، وَعَنِ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أَنَّهُ يَقْبَلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَبَبُ قَوْلِ عُمَرَ "لَقَدْ غَنِمْتُ": وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ "هَبْ": "لَقَدْ غَنِمْتُ أُنْثَى حَجَرٍ وَأَنَا لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ"، فَأَرَادَ بِهِ بَيَانَ الْحَثِّ عَلَى الْإِقْتِدَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَقْبِيلِهِ، وَبِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْلَا الْإِقْتِدَاءُ بِهِ لَمَا فَعَلَهُ، -

قَالَ: رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَقْبِلُكَ، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ. وَفِي رِوَايَةِ الْمُفَدِّمِيِّ وَأَبِي كَامِلٍ: رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ.

٤٠٦٨ - (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ لُمَيْرٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَابَسِ بْنِ رِبْعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَأَقْبِلُكَ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ لَمْ أَقْبَلُكَ.

٣٠٦٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّرَمَةَ. وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيّاً. ٣٠٧٠ - (٦) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَبَا الْفَاسِمِ ﷺ بِكَ حَفِيّاً، وَلَمْ يَقُلْ: وَالتَّرَمَةَ.

- وإنما قال: "وإنك لا تضر ولا تنفع" لئلا يغتر بعض قريبي العهد بالإسلام الذين كانوا ألفوا عبادة الأحجار وتعظيمها ورجاء نفعها، وخوف الضرر بالنقص في تعظيمها، وكان العهد قريباً بذلك، فحاف عمر ﷺ أن يراه بعضهم يقبله، ويعني به، فيشبهه عليه، فين أنه لا يضر ولا ينفع بذاته، وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع بالجزاء والثواب، فمعناه: أنه لا قدرة له على نفع ولا ضرر، وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات التي لا تضر ولا تنفع، وأشاع عمر هذا في الموسم ليشهر عنه في البلدان ويحفظه عنه أهل الموسم المحظوظ الأوطان، والله أعلم. قوله: "رأيت الأصبع" وفي رواية: "الأصيلة" يعني عمر ﷺ. فيه: أنه لا بأس بذكر الإنسان بقبه ووصفه الذي لا يكرهه، وإن كان قد يكره غيره مثله.

قوله: "رأيت عمر ﷺ قبل الحجر والتزمه وقال: رأيت رسول الله ﷺ بك حفيّاً" يعني معتنياً وجمعه: أحفياء. قوله: "والتزمه" فيه إشارة إلى ما قدمنا من استحباب السجود عليه، والله أعلم.

[٤٣ - باب جواز الطواف على بعير وغيره، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب]

٣٠٧١ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ.

٣٠٧٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، عَلَى رَاحِلَتِهِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُحَجَّنِهِ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ، وَلَيْسَ شَرَفٌ، وَلَيْسَ أَلَوُهُ، فَإِنَّ النَّاسَ عَشَوْهُ.

٣٠٧٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِشْرِمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ بَكْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ،

٤٣ - باب جواز الطواف على بعير وغيره، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب

قوله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ.

شرح الغريب: "المحجن" بكسر الميم وإسكان الحاء وفتح الخيم، وهو عصا معقفة، يتناول بها الراكب ما سقط له، ويحرك بطرفها بعيره للمشيط، وفي هذا الحديث: جواز الطواف راكباً، واستحباب استلام الحجر، وأنه إذا عجز عن استلامه بيده استلمه بعوده، وفيه جواز قول: حجة الوداع، وقد قدمنا أن بعض العلماء كره أن يقال لها: حجة الوداع، وهو غلط، والصواب جواز قول: حجة الوداع، والله أعلم.

الجواب عن استدلال مالك وأحمد على طهارة بول ما يوكل لحمه: واستدل به أصحاب مالك وأحمد على طهارة بول ما يوكل لحمه وروثه؛ لأنه لا يؤمن ذلك من البعير، فلو كان نجساً لما عرض المسجد له، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة وآخرين نجاسة ذلك، وهذا الحديث لا دلالة فيه؛ لأنه ليس من ضرورته أن يبول أو يروث في حال الطواف، وإنما هو محتمل، وعلى تقدير حصوله ينظف المسجد منه، كما أنه يجوز إيدخال النصبين الأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم، بل قد وجد ذلك ولأنه لو كان ذلك محققاً لنزه المسجد منه، سواء كان نجساً أو طاهراً؛ لأنه مستفاد.

قوله في طوافه ﷺ راكباً: "لأن يراه الناس ويشفروا" هذا بيان لعله ركوبه ﷺ، وقبل أيضاً: بيان الجواز، وجاء في سنن أبي داود أنه كان ﷺ في طوافه هذا مريضاً، وإلى هذا المعنى أشار البخاري وترجم عليه "باب المريض يطوف راكباً" فيحتمل أنه ﷺ طاف راكباً لهذا كله.

وَبِالضَّغَا وَالْمَرْوَةِ، لِبَرَاهِ النَّاسِ، وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوُهُ.
وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ حَشْرَمٍ: وَلِيَسْأَلُوهُ، فَقَطْ.

٣٠٧٤ - (٤) بِحَدِيثِي الْحَكَمِ بْنِ مُوسَى الْقَنْطَرِيِّ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ هِشَامِ
ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، حَوْلَ الْكَعْبَةِ، عَلَى
بَعِيرِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ، كَرَاهِيَةً أَنْ يُضْرَبَ عَنْهُ النَّاسُ.

٣٠٧٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ
حَرْبُودَ سَمِعْتُ أَبَا النُّظَيْلِ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالنَّبِيتِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحْجَنٍّ
مَعَهُ، وَيَقْبَلُ الْمُحْجَنَّ.

٣٠٧٦ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: "طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ" قَالَتْ: فَطُفْتُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
جِيئَتْهُ يُصَلِّي إِلَى حَنْبِ النَّبِيتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالتَّائِبِينَ﴾ وَكَتَبَ مَشْطُورٌ: ﴿﴾ (الطور).

شرح الغريب وضبط الأسماء: قوله: 'إفاد الناس غشوه' هو بتخفيف الشين أي ازدحموا عليه.
قوله: 'كرهية أن يضرب عنه الناس' هكذا هو في معظم النسخ 'يضرب' بالياء، وفي بعضها 'يصرف' بالصاد
المهملة والفاء وكلاهما صحيح.

قوله: 'حدثني الحكم بن موسى القنطري' هو يفتح القاف قال السمعاني: هو من قطرة بردان، وهي عملة من بغداد.
قوله: 'وحدثنا معروف بن حربود' هو بجاء معجمة مفتوحة ومضمومة، والفتح أشهر، ومن حكاهما القاضي
عياض في 'المستطرف' والقاتل بالضم هو أبو الوليد الباجي. وقال الجمهور بالفتح وبعد الحاء راء مفتوحة مشددة
ثم باء موحدة مضمومة ثم واو ثم دال معجمة.

قوله: 'رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالنبي' ويسمى الركن 'محجن' معه ويشيل 'محجن' فيه دليل على استحباب
استلام الحجر الأسود، وأنه إذا عجز عن استلامه بيده، بأن كان راكباً أو غيره استلمه بعضاً ونحوها، ثم قبل ما
استلم به، وهذا مذهبن.

قوله: 'طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ' قَالَتْ: فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِيئَتْهُ يُصَلِّي إِلَى حَنْبِ النَّبِيتِ وَهُوَ
يقرأ بالطور وكتاب مشطوراً إما أمرها ﷺ بالطواف من وراء الناس لشيئين: أحدهما: أن سنة النساء التباعد عن
الرجال في الطواف. والثاني: أن قربها يخاف منه تأذي الناس بدانيتها. وكذا إذا طاف الرجل راكباً، وبما طافت
في حال صلاة النبي ﷺ؛ ليكون أستر لها، وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح، والله أعلم.

[٤٤ - باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به]

٣٠٧٧- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قُلْتُ لَهَا: إِنِّي لِأُطِنَ رَحْلاً، لَوْ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مَا ضَرَّهُ، قَالَتْ: لِمَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٥٨) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَتْ: مَا أُنَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتُهُ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا

٤٤ - باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به

مذاهب الأئمة في حكم السعي بين الصفا والمروة: مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج، لا يصح إلا به، ولا يجزئ بدم ولا غيره، ومن قال بهذا مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال بعض السلف: هو تطوع، وقال أبو حنيفة: هو واجب، فإن تركه عصى وجيره بالدم وصح حجه،** دليل الجمهور: أن النبي ﷺ سعى وقال: "خذوا عني مناسككم" والمشروع سعي واحد، والأفضل أن يكون بعد طواف القدوم، ويجوز تأخيره إلى ما بعد طواف الإفاضة.

قوله: "عن عروة أنه قال: ما معناه أن السعي ليس بواجب: لأن الله تعالى قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوقَ بِهِمَا﴾، وإن عائشة أنكرت عليه وقالت: لا يتم الحج إلا به، ولو كان كما تقول يا عروة لكنت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما" قال العلماء: هذا من دقيق علمها وفهمها الثاقب وكبير معرفتها بدقائق الألفاظ: لأن الآية الكسرة إما دل لفظها على رفع الجناح ممن يطوف بهما، وليس فيه دلالة على عدم وجوب السعي، =

** قال في فتح الملهم: واختلف أهل العلم في هذا فالجمهور قالوا: هو ركن لا يتم الحج بدونه، وعن أبي حنيفة: واجب يجزئ بدم، وبه قال الثوري في الناسي، لا في العائد. وبه قال عطاء، وعنه: أنه سنة لا يجب بتركه شيء، وبه قال أنس فيما نقله ابن المنذر. واختلف عن أحمد كهذه الأقوال الثلاثة: وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي، كما هو عندهم في الطواف بالبيت....

وما اختاره الحنفية من وجوبه ونجباره بالدم - وهو رواية عن أحمد - قال ابن فدامة: وهو أقرب إلى الحق. قال الشيخ ابن القيم: "إننا قد قلنا بموجبيه (أي موجب حديث حبيبة بنت أبي نجره المتقدم ذكره) إذ مظهره لا يزيد على إفادة الوجوب، وقد قلنا به. أما تركه فإثما ثبت عندنا بدليل مقطوع به، فإثباته بهذا الحديث إثبات بغير دليل، فحقيقة الخلاف في أن مفاد هذا الدليل ماذا؟ والحق فيه ما قلنا؛ لأن نفس الشيء ليس إلا ركنه وحده، أو مع شيء آخر، فإذا كان ثبوت ذلك الشيء قطعياً لزم في ثبوت أركانه القطع؛ لأن ثبوتها هو ثبوتها، فإذا فرض النقص به كان ذلك للمقطع به، وتقدم مثل هذا في مسألة قراءة الفاتحة في الصلاة..." (فتح الملهم ١٤٠/٦-١٤١ بيروت)

تَقُولُ * لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَهَلْ تُدْرِي فِيْمَا كَانَ ذَلِكَ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَنْ الْأَنْصَارَ كَانُوا يَهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِثَةٌ، ثُمَّ يَحْيُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلِفُونَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا، لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. وَإِلَى آخِرِهَا، قَالَتْ: فَطَافُوا.

= وَلَا عَلَى وَجْهِهِ، فَاحْيَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ الْآيَةَ لَيْسَتْ فِيهَا دَلَالَةٌ لِلْوُجُوبِ وَلَا لِعَدَمِهِ، وَبَيَّنْتَ السَّبَبَ فِي نَزُولِهَا، وَالْحِكْمَةَ فِي نَظْمِهَا، وَأَمَّا نَزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ حِينَ تَحْرَحُوا مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ كَمَا يَقُولُ عُرْوَةُ لَكَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ وَاجِبًا، وَيَعْتَقِدُ إِنْسَانٌ أَنَّهُ يَنْبَغُ إِيقَاعُهُ عَلَى صِفَةِ مَخْصُوصَةٍ، وَذَلِكَ كَمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةُ الظُّهْرِ وَظَنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَعْلُهَا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ: لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ صَلَّيْتَهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ، فَيَكُونُ جَوَابًا صَحِيحًا، وَلَا يَقْتَضِي نَفْيَ وَجُوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

قَوْلُهَا: "وَهَلْ تُدْرِي فِيْمَا كَانَ ذَلِكَ؟" لِأَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا يَهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ يَنْتَهِلُ هُمَا: إِسَافٌ وَنَائِثَةٌ.

كَلَامُ الْقَاضِي حَوْلَ هَذِهِ الرَّايَةِ وَشَرَحَ كَلِمَةَ "إِسَافٌ وَنَائِثَةٌ": قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرَّايَةِ، قَالَ: وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّايَاتِ الْأُخْرَى فِي الْبَابِ "يَهْلُونَ لِمَنَاقَةٍ". وَفِي الرَّايَةِ الْأُخْرَى "مَنَاقَةُ الطَّاعِنَةِ" أَيْ بِالْمُشْتَلِ، قَالَ: وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ، وَ"مَنَاقَةُ" صَنَمٌ كَانَ نَصَبَهُ عَمْرُو بْنُ لُحْيٍ فِي جِهَةِ الْبَحْرِ بِالْمُشْتَلِ مِمَّا يَلِي قَدِيدًا، وَكَذَا جَاءَ مَفْسَرًا فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي "الْمَوْطَأِ" وَكَانَتْ الْأَزْدُ وَغَسَّانُ تَهْلُ لَهُ بِالْحَجِّ. =

* قَوْلُهُ: "وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ: أَيُّ لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ وَالْمُرَادُ بِالنَّصِّ مَا تَقُولُ وَتَزْعُمُ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ لَكَانَ "فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا" تَرِيدُ أَنْ الَّذِي يَسْتَعْمَلُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ تَعْيِينًا، هُوَ رَفْعُ الْإِثْمِ عَنِ التَّرْكِ، وَأَمَّا رَفْعُ الْإِثْمِ فَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي الْمُنْدُوبِ أَوْ الْوَاجِبِ أَيْضًا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُنْتَاطَبَ يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْإِثْمُ فَيُحَاطَبُ عَلَى وَفْقِ زَعْمِهِ بِنَفْيِ الْإِثْمِ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا وَفِيمَا لَحْنٌ فِيهِ كَذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الدَّلَالَةُ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ عَيْنًا لَكَانَ الْكَلَامُ اللَّائِقُ بِهَذِهِ الدَّلَالَةِ هُوَ أَنْ يُقَالَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ، قَالَ الْأَبِيُّ: احْتِجَّ عُرْوَةُ لِعَدَمِ الْوُجُوبِ بِالْآيَةِ، لِأَنَّهَا دَلَّتْ عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْفِعْلِ، وَرَأَى أَنْ رَفْعَ الْحَرَجِ عَنْهُ يَحْمِلُ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ فَعَارِضَتُهُ عَائِشَةُ بِأَنْ رَفْعَ الْحَرَجِ أَعْمُ مِنَ الْوُجُوبِ وَالتَّوَدُّبِ وَالْإِيَّاحَةِ وَالْكَرَاهَةِ، وَالْأَعْمُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَخْصِ عَلَى التَّعْيِينِ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِالْآيَةِ لَوْ كَانَ التَّلَاوَةُ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ حَيْثُ رَفْعُ الْخُرْجِ عَنِ التَّرْكِ وَخَاصَّةً عَدَمَ الْوُجُوبِ.

٣٠٧٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا أَرَى عَلَيَّ جُنَاحًا أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: لِمَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ. فَقَالَتْ: لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أُنْزِلَ هَذَا فِي أَنْفُسِ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَانُوا إِذَا أَهْلُوا، أَهَلُّوا بِنَمَاءٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا يَجِلُّ لَهُمْ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا قَدِمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَجِّ، ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، فَلَعَنَ رِي مَا آتَمَ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٣٠٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْقَافِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - قَالَ: سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ، لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، شَيْئًا، وَمَا أَهْلِي أَنْ لَا أَطُوفَ بِهِمَا، قَالَتْ: بَلَى مَا قُلْتُ، يَا ابْنَ أَخِي! طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ، فَكَانَتْ سُنَّةً، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ بِنَمَاءٍ الطَّاعِنَةِ، الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ، لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا حُدُوحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا، وَلَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا. قَالَ الزَّهْرِيُّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

= وقال ابن الكلبي: "نماء" صخرة لهديل بـ "قديد"، وأما "إساف ونائلة" فلم يكونا قط في ناحية البحر، وإنما كانا فيما يقال رجلاً وامرأة، فالرجل اسمه إساف بن بقاء، ويقال: ابن عمرو، والمرأة سمها نائلة بنت ذئب، ويقال: بنت سهل، قبل: كانا من جرهم فزينا داخل الكعبة، فمسحهما الله حجرين، فصبا عند الكعبة. وقيل: على الصفا والمروة ليعتبر الناس بهما ويتعظوا، ثم حوّلهما قصي بن كلاب، فجعل أحدهما ملاصق الكعبة والآخر بزمزم، وقيل: جعلهما بزمزم، ونحر عندهما وأمر بعبادتهما، فلما فتح النبي ﷺ مكة كسرهما، هذا آخر كلام نقاضي عياض.

قوله في حديث عمرو الناقد وابن أبي عمير: "النس ما نداء" ابن أخي هكذا هو في أكثر النسخ بالناء، وفي بعضها "أخي" بخذف الناء، وكلاهما صحيح، والأول أصح وأشهر، وهو المعروف في غير هذه الرواية.

ابن الحارث بن هشام، فَأَعَجَبَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ. وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ، يَقُولُونَ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّمَا أَمَرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾

قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ*.

٣٠٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ، وَقَالَ: فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نَخْرُجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ فَمَنْ حَجَّ أَتَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا*.

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرِكَ الطَّوَافَ بِهِمَا.

٣٠٨ - (٥) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا قَبْلُ أَنْ يُسَلِّمُوا، هُمْ وَغَسَّانُ، يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، فَتَخَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ سُنَّةً فِي آبَائِهِمْ، مَنْ أَحْرَمَ لِمَنَاةَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ حِينَ أُسْلِمُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ

قوله: "فأعجبه وقال: إن هذا العلم" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، قال القاضي: وروي "إن هذا لعلم" بالتسوين، وكلاهما صحيح، ومعنى الأول: أن هذا هو العلم المتقن، ومعناه استحسان قول عائشة رضي الله عنها وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة.

قوله: "فأراها قد نزلت في هؤلاء" ضبطوه بضم الميم من "أراها" وفتحها والضم أحسن وأشهر.

قوله: "قد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما" يعني شرعه، وجعله ركنًا، والله أعلم.

* قوله: "أبو بكر بن عبد الرحمن فأراها قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء".

ولعل مثل هذا يكون وجهاً للتوفيق بين رواية حديث عائشة أيضاً بأن يقال تخرج طوائف من السعي بين الصفا والمروة لأسباب متعددة فنزلت الآية في الكل، والله تعالى أعلم.

عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ۚ فَمَنْ حَجَّ آلَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ۖ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ۝﴾
 ٣٠٨٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ:
 كَانَتْ الْأَنْصَارُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ
 شَعَائِرِ اللَّهِ ۚ فَمَنْ حَجَّ آلَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ۖ﴾.

[٤٥ - باب بيان أن السعي لا يكرر]

٣٠٨٣- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ، بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، * إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

٣٠٨٤- (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَقَالَ: إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا، طَوَافَهُ الْأَوَّلَ.

[٤٥ - باب بيان أن السعي لا يكرر]

قوله: "لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً" طوافه الأول فيه دليل على أن السعي في الحج أو العمرة لا يكرر، بل يقتصر منه على مرة واحدة ويكره تكراره؛ لأنه بدعة، وفيه دليل لما قدمناه أن النبي ﷺ كان قارئاً، وأن القارئ يكفيه طواف واحد، وسعي واحد، وقد سبق خلاف أبي حنيفة وغيره في المسألة، والله أعلم.

* قوله: "لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة"،
لعل المراد بذلك الأصحاب الموافقون إياه في النسك، وهو القارئ إلا أن يقال بعدم تعدد السعي في حق المتمتع أيضاً، والله تعالى أعلم.

[٤٦ - باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر]

٣٠٨٥ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَافَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ، الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ، أَنَاخَ فَبَالَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً، ثُمَّ قُلْتُ: الصَّلَاةُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ:

[٤٦ - باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر]

قوله في حديث أسامة: "ردفت رسول الله ﷺ من عرفات".

فوائد الحديث: هذا دليل على استحباب الركوب في الدفع من عرفات، وعلى جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيعة، وعلى جواز الارتداف مع أهل الفضل، ولا يكون ذلك خلاف الأدب. قوله: "فصبت عليه الوضوء، فتوضأ وضوءاً خفيفاً" فقوله: "فصبت عليه الوضوء". "الوضوء" هنا بفتح الواو، وهو الماء الذي يتوضأ به، وسبق فيه لغة أنه يقال بالضم، وليست بشيء. وقوله: "فتوضأ وضوءاً خفيفاً" يعني توضأ وضوء، الصلاة وخففه بأن توضأ مرة مرة، أو خفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته ﷺ، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى: "فلم يسبغ الوضوء" أي لم يفعله على العادة.

فقه الحديث وأقسام الاستعانة في الوضوء وحكمها على التفصيل: وفيه دليل على جواز الاستعانة في الوضوء، قال أصحابنا: الاستعانة فيه ثلاثة أقسام: أحدها: أن يستعين في إحضار الماء من البئر والبيت ونحوهما، وتقديمه إليه، وهذا جائز، ولا يقال: إنه خلاف الأولى. والثاني: أن يستعين بمن يغسل الأعضاء، فهذا مكروه كراهة تنزيه، إلا أن يكون معذوراً بمرض أو غيره. والثالث: أن يستعين بمن يصب عليه، فإن كان لعذر فلا بأس، وإلا فهو خلاف الأولى، وهل يسمى مكروهاً فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما ليس بمكروه؛ لأنه لم يثبت فيه شيء،^{**} وأما استعانة النبي ﷺ بأسامة وللعيرة بن شعبة في "غزوة تبوك" وبالربيع بنت معوذ فليبيان الجواز، ويكون أفضل في -

^{**} قال في فتح الملهم: وأما الفرق بين المكروه تنزيهاً وخلاف الأولى فقال العلامة ابن عابدين رحمه الله بعد ذكر الأقوال المختلفة: والظاهر أن خلاف الأولى أعم، فكل مكروه تنزيهاً خلاف الأولى، ولا عكس؛ لأن خلاف الأولى قد لا يكون مكروهاً؛ حيث لا دليل خاص، كترك صلاة الضحى، وبه يظهر أن كون ترك المستحب راجعاً إلى خلاف الأولى لا يلزم منه أن يكون مكروهاً إلا بنهي خاص؛ لأن الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل. والله تعالى أعلم. (فتح الملهم ١٤٥/٦ بيروت)

"الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" فَزَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى، ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ.

قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ.

٣٠٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنْ جَمْعٍ. قَالَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْفَضْلَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ.

= حقه حينئذ؛ لأنه مأمور بالبيان، والله أعلم.

قوله: "قلت: الصلاة يا رسول الله فقال الصلاة أمامك" معناه: أن أامة ذكره بصلاة المغرب، وظن أن النبي ﷺ نسيها حيث أعرها عن العادة المعروفة في غير هذه الليلة، فقال له النبي ﷺ: الصلاة أمامك، أي إن الصلاة في هذه الليلة مشروعة فيما بين يديك، أي في المزدلفة. ففيه استحباب تذكير التابع المتبوع بما تركه خلاف العادة ليفعله أو يتعذر عنه أو يبين له وجه صوابه، وأن مخالفته للعادة سببها كذا وكذا، وأما قوله ﷺ: "الصلاة أمامك" ففيه أن السنة في هذا الموضع في هذه الليلة تأخير المغرب إلى العشاء والجمع بينهما في المزدلفة، وهو كذلك بإجماع المسلمين، وليس هو بواجب، بل سنة، فلو صلاهما في طريقه أو صلى كل واحدة في وقتها جاز، وقال بعض أصحاب مالك: إن صلى المغرب في وقتها لزمه إعادتها، وهذا شاذ ضعيف.

أقوال أهل العلم في تعيين وقت قطع التلبية: قوله: "لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة" دليل على أنه يستلزم التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة غداة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي ثور وجماعة العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم، وقال الحسن البصري: يلبي حتى يصلي الصبح يوم عرفة، ثم يقطع. وحكي عن علي وابن عمر وعائشة ومالك وجمهور فقهاء المدينة أنه يلبي حتى تزول الشمس يوم عرفة، ولا يلبي بعد الشروع في الوقوف. وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف: يلبي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة، ودليل الشافعي والجمهور هذا الحديث الصحيح مع الأحاديث بعده، ولا حجة للآخرين في مخالفتها، فيتعين اتباع السنة. وأما قوله في الرواية الأخرى: "لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة" فقد يحتج به أحمد وإسحاق لمذهبيهما، ويوجب الجمهور عنه بأن المراد: حتى يشرع في الرمي ليجمع بين الروايتين.

قوله: "غداة جمع" هي بفتح الجيم وإسكان الميم وهي المزدلفة، وسبق بيانها.

٣٠٨٧- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ، فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ، لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا "عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ" وَهُوَ كَافٌ نَافِقُهُ، حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مَنَى - قَالَ: "عَلَيْكُمْ بِخَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْحُمْرَةُ".

وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلْقِي حَتَّى رَمَى الْحُمْرَةَ.

٣٠٨٨- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلْقِي حَتَّى رَمَى الْحُمْرَةَ، وَزَادَ فِي حَدِيثِهِ: وَالتَّبَيُّ ﷺ يُشِيرُ بِيَدِهِ كَمَا يَخْذِفُ الْإِنْسَانُ.

٣٠٨٩- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَحْنُ بِجَمْعٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، يَقُولُ فِي هَذَا الْمَقَامِ: "لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَ".

٣٠٩٠- (٦) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَمَّا كَانَ حِينَ أَقَاضَ مِنْ جَمْعٍ، فَقِيلَ: أَغْرَابِي هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أُنْسِي النَّاسُ أَمْ ضَلُّوا؟ سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، يَقُولُ فِي هَذَا الْمَكَانِ: "لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَ".

قوله ﷺ: "عليكم بالسكينة" هذا إرشاد إلى الأدب والسنة في السير تلك الليلة، ويحق بها سائر مواضع الزحام. قوله: "وهم كفاف نائفه" أي بمعناها الإسراع.

قوله: "دخل محسراً" أي من منى إلى الحج، أما "محسراً" فسبق ضبطه وبيانه في حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ. بيان مقدار الجمار التي يرمى بها: وأما قوله ﷺ: "نفس الخذف" قال العلماء: هو نحو حجة الباقلا، قال أصحابنا: ولو رمى بأكبر منها أو أصغر حاز وكان مكروهاً. وأما قوله: "يشير بيده كَمَا يَخْذِفُ الْإِنْسَانُ" فالمراد به الإيضاح وزيادة البيان لحصى الخذف، وليس المراد أن الرمي يكون على هيئة الخذف، وإن كان بعض أصحابنا قد قال باستحباب ذلك، لكنه غلط، والصواب أنه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف، فقد ثبت حديث عبد الله بن المغفل عن النبي ﷺ في النهي عن الخذف، وإنما معنى هذه الإشارة ما قدمناه، والله أعلم.

٣٠٩١- (٧) وَخَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَسَنٍ الْخَلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حُصَيْنٍ
بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٠٩٢- (٨) وَخَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِي: حَدَّثَنَا زَيْدٌ يَعْنِي الْبَكَّائِي، عَنْ حُصَيْنٍ،
عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَا: سَمِعْنَا
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ بِحَجَمٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، هَهُنَا يَقُولُ: "لَبَّيْكَ،
اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ" ثُمَّ لَبَّى وَتَبَيَّنَا مَعَهُ.

قوله: "قول عبد الله: ونحن جميع سمعنا الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المقام: لبَّيْكَ اللهم لبَّيْكَ".
فقه الحديث: فيه دليل على استحباب إدامة التلبية بعد الوقوف بعرفات، وهو مذهب الجمهور كما سبق، وفيه
دليل على جواز قول: سورة البقرة، وسورة النساء وشبه ذلك، وكره ذلك بعض الأوائل وقال: إنما يقال السورة
التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك، والصواب جواز قول: سورة البقرة، وسورة
النساء، وسورة المائدة وغيرها، وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وتظاهرت به
الأحاديث الصحيحة من كلام النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم كحديث: "من قرأ الأيتين من آخر سورة البقرة في ليلة
كفتاه"، والله أعلم.

وأما قول عبد الله بن مسعود: سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة، فإنما حص البقرة؛ لأن معظم أحكام
المناسك فيها، فكأنه قال: هذا مقام من أنزلت عليه المناسك وأخذ عنه الشرع، وبين لأحكام فاعتمده، وأراد
بذلك الرد على من يقول يقطع التلبية من الوقوف بعرفات، وهذا معنى قوله في الرواية الثانية: "أن عبد الله لبى
حين أفاض من جمع فقبل أعرابي هذا" فقال ابن مسعود ما قال إنكاراً على المعارض ورداً عليه، والله أعلم.

[٤٧ - باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة]

٣٠٩٣- (١) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ. مِنَّا الْمُثَنَّى، وَمِنَّا الْمُكَبِّرُ.

٣٠٩٤- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَيَعْقُوبُ الدُّورَقِيُّ قَالُوا: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَدَاةِ عَرَفَةَ، فَمِنَّا الْمُكَبِّرُ وَمِنَّا الْمُهْلِلُ، فَأَمَّا نَحْنُ فَتُكَبِّرُ، قَالَ: قُلْتُ: وَاللَّهِ لَعَجَبًا مِنْكُمْ، كَيْفَ لَمْ تَقُولُوا لَهُ: مَاذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟.

٣٠٩٥- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يَهْلُ الْمُهْلُ مِنَّا، فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ مِنَّا، فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ.

٣٠٩٦- (٤) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، غَدَاةَ عَرَفَةَ: مَا تَقُولُ فِي التَّلْبِيَةِ هَذَا الْيَوْمَ؟ قَالَ: سِرْتُ هَذَا الْمَسِيرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَمِنَّا الْمُكَبِّرُ وَمِنَّا الْمُهْلِلُ، وَلَا يَجِبُ أَحَدُنَا عَلَى صَاحِبِهِ.

[٤٧ - باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة]

قوله: 'غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ' من منى إلى عرفات من منى ومنى، وفي الرواية الأخرى: 'يَهْلِلُ الْمُهْلِلُ' فلا يَكُفِّرُ عَلَيْهِ وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ فلا يَكُفِّرُ عَلَيْهِ" فيه دليل على استحبابهما في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة، والتلبية أفضل، وفيه رد على من قال: يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة، والله أعلم.

[٤٨ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب]

٣٠٩٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قِبَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ. فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ قَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامُكَ" فَرَكِبَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ، فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَتَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

٤٨ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعاً

بالمزدلفة في هذه الليلة

فيه حديث أسامة وسبق بيان شرحه في الباب الذي قبل هذا، وفيه الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في هذه الليلة في المزدلفة، وهذا مجمع عليه؛ لكن اختلفوا في حكمه، فمذهبنا أنه على الاستحباب فلو صلاهما في وقت المغرب أو في الطريق أو كل واحد في وقتها جاز وفاته الفضيلة، وقد سبق بيان المسألة في الباب المذكور. قوله: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فصلى المغرب ثم أتاخ كل إنسان بغيره في منزله ثم أُقِيمَتِ العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئاً. وفي الرواية الأخرى في آخر الباب: "أنه صلاهما بإقامة واحدة"، وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ أنه أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، وهذه الرواية مقدمة على الروايتين الأولىين؛ لأن مع جابر زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة، ولأن جابراً اعتنى الحديث ونقل حجة النبي ﷺ مستقصاة، فهو أولى بالإعتماد، وهذا هو الصحيح من مذهبنا أنه يستحب الأذان للأولى منهما، ويقيم لكل واحدة إقامة، فيصليهما بأذان وإقامتين، ويتأول حديث "إقامة واحدة" أن كل صلاة لها إقامة، ولا بد من هذا ليجمع بينه وبين الرواية الأولى، وبه أيضاً وبين رواية جابر، وقد سبق إيضاح المسألة في حديث جابر، والله أعلم.

قوله: "فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أُقِيمَتِ الصلاة فصلى المغرب ثم أتاخ كل إنسان بغيره في منزله ثم أُقِيمَتِ العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئاً".

فوائد الحديث: فيه دليل على استحباب المبادرة بصلاتي المغرب والعشاء أول قدرمه المزدلفة، ويجوز تأخيرهما إلى قبيل طلوع الفجر، وفيه أنه لا يضر الفصل بين الصلاتين المجموعتين إذا كان الجمع في وقت الثانية لقوله: "ثم أتاخ كل إنسان بغيره في منزله" وأما إذا جمع بينهما في وقت الأولى، فلا يجوز الفصل بينهما، فإن فصل بطل الجمع، ولم تصح الصلاة الثانية إلا في وقتها الأصلي.

وأما قوله: "و لم يصل بينهما شيئاً" فبه أنه لا يصلي بين المجموعتين شيئاً، ومذهبنا استحباب السنن الراتبة، لكن يفعلها بعده لا بينهما، ويفعل سنة الظهر التي قبلها قبل الصلاتين، والله أعلم.

٣٠٩٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزَّهْرِيِّ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الدَّفْعَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الشَّعَابِ لِحَاجَتِهِ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ، فَقُلْتُ: أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: "الْمُصَلِّي أَمَامَكَ".

٣٠٩٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّارِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا ابْنُ الصَّبَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: أَقَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الشَّعْبِ نُزِّلَ قَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ أُسَامَةُ: أَرَأَى الْمَاءَ - قَالَ: فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِبَالِغٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ. قَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" قَالَ: ثُمَّ سَارَ حَتَّى بَلَغَ جَمْعًا، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

٣١٠٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو حَيْثَمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبُ اللَّهِ سَأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: كَيْفَ صَبَّيْتُمْ حِينَ رَدِفَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: جِئْنَا الشَّعْبَ الَّذِي يُبْحِ النَّاسُ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ، فَأَنَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَافَتَهُ وَبَالَ - وَمَا قَالَ: أَهْرَاقَ الْمَاءَ - ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِبَالِغٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ، فَقَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" فَكَرِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُزْدَلِفَةَ، فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ، وَلَمْ يَحْلُوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَصَلَّى، ثُمَّ حَلُّوا، قُلْتُ: فَكَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصَبَحْتُمْ؟ قَالَ: رَدِفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَأُتِلَفْتُ أَنَا فِي سَبَاقِ قُرَيْشٍ عَلَى رِجُلِي.

قوله: "نزل قبالة" ولم يقل أسامة: أراق الماء، فيه: أداء الرواية بحروفها، وفيه: استعمال صرائح الألفاظ التي قد تستنبع، ولا يمكن عنها إذا دعت الحاجة إلى التصريح بأن خيف ليس المعنى أو اشتباه الألفاظ أو غير ذلك. قوله: "وما قال: أهرق الماء" هو بفتح الهاء. قوله: "حتى أقام العشاء الآخر" فيه دليل لصحة إطلاق العشاء الآخر، وأما إنكار الأصمعي وغيره ذلك وقولهم: إنه من لحن العوام، ومحال كلامهم، وأن صوابه العشاء فقط ولا يجوز وصفها بالآخر فغلط منهم، بل الصواب جوازه، وهذا الحديث صريح فيه، وقد نظارت به أحاديث كثيرة، وقد سبق بيانه ووضحاً في مواضع كثيرة من كتاب الصلاة.

٣١٠١ - (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى النَّقْبَ الَّذِي يَنْزِلُهُ الْأَمْرَاءُ نَزَلَ قَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ: أَهْرَاقَ - ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ، فَقَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ".

٣١٠٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى سِبَاعٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الشَّعْبَ أَنَاخَ رَاحِلَتُهُ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَمَّا رَجَعَ صَبَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِذَاوَةِ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَكِبَ، ثُمَّ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَجَمَعَ بِهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

٣١٠٣ - (٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأُسَامَةُ رَدَفُهُ، قَالَ أُسَامَةُ: فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْبَتِهِ حَتَّى أَتَى جَمْعًا.

٣١٠٤ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ -

قوله: "لما أتى النقْبَ" هو بفتح النون وإسكان القاف، وهو الطريق في الجبل، وقيل: الفرجة بين جبلين. ضبط الاسم: قوله: "عن الزهري عن عطاء مولى سباع عن أسامة بن زيد" هكذا وقع في معظم النسخ "عطاء مولى سباع"، وفي بعض النسخ مولى أم سباع وكلاهما خلاف المعروف فيه، وإنما المشهور "عطاء مولى بني سباع"، هكذا ذكره البخاري في "تاريخه" وابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل"، وخلف الواسطي في "الأطراف" والحميدي في "الجمع بين الصحيحين" والسمعاني في "الأنساب" وغيرهم، وهو عطاء بن يعقوب، وقيل: عطاء بن نافع، وعن ذكر الوجهين في اسم أبيه البخاري وخلف والحميدي، واقتصر ابن أبي حاتم والسمعاني وغيرهما على أنه عطاء بن يعقوب.

قالوا كلهم: وهو عطاء الكيخاراني، يفتح الكاف وإسكان الشاة من تحت وبإخاء المعجمة، ويقال فيه أيضاً: الكوخاراني، واتفقوا على أنها نسبة إلى موضع باليمن، هكذا قاله الجمهور، قال أبو سعد السمعاني: هي قرية باليمن يقال لها: كيخران، قال يحيى بن معين: عطاء هذا ثقة، والله أعلم.

قوله: "فما زال يسير على هيبته" هو هاء مفتوحة وبعد الياء همزة، هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها "هيبته" بكسر الهاء وبالنون، وكلاهما صحيح المعنى.

قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - : حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شِئِلَ أَسَامَةُ، وَأَنَا شَاهِدٌ - أَوْ قَالَ: سَأَلْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْدَفَهُ مِنْ عَرَافَتٍ، قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَحَوَّةَ نَصْرٍ.

٣١٠٥ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ حُمَيْدٍ: قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصْرُ فَوْقَ الْعَتَقِ.

٣١٠٦ - (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدَ الْخَطْمِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَمَّةِ الْوُدَاعِ، الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

٣١٠٧ - (١١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمُحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ ابْنُ رُمُحٍ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْخَطْمِيَّ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى الْكُوفَةِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزَّيْبَرِ.

٣١٠٨ - (١٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، جَمِيعًا.

٣١٠٩ - (١٣) وَحَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ

شرح الغريب: قوله: "كان يسير العتق فإذا وجد فحوة نصر". وفي الرواية الأخرى: "قال حماد: والنصر فوق العتق". أما "العتق" ففتح العين والثو، "والنصر" بفتح النون وتشديد الصاد المهملة، وهما نوعان من سراع السير، وفي العتق نوع من الرفق، و"الفحوة" بفتح الفاء المكان المتسع، ورواه بعض الرواة في "الموطأ" "فرجة" بضم الفاء وفتحها، وهي بمعنى الفحوة، وفيه من الفقه استحباب الرفق في السير في حال الزحام، فإذا وجد فرجة استحب الإسراع؛ ليعاد إلى المناسك، وليتسع له الوقت ليمكنه الرفق في حال الزحمة، والله أعلم.

قوله: "جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء جميعاً يعني سهلاً سجدة" يعني بالسجدة: صلاة النافلة، أي لم يصل بينهما نافلة، وقد جاءت السجدة بمعنى النافلة، ومعنى الصلاة.

وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَحْدَةٌ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ.
فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

٣١١٠ - (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ
عَنِ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ، وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ،
ثُمَّ حَدَّثَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ، وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ.
٣١١١ - (١٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ،
وَقَالَ: صَلَّاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

٣١١٢ - (١٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ
كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
بِجَمْعٍ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا، وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.
٣١١٣ - (١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَفْضَلْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا،
فَصَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي هَذَا الْمَكَانِ.

قوله: "وصلّى المغرب ثلاث ركعات وصلّى العشاء ركعتين" فيه دليل على أن المغرب لا يقصر، بل يصلّى ثلاثاً
أبدًا، وكذلك أجمع عليه المسلمون، وفيه أن القصر في العشاء وغيرها من الرباعيات أفضل، والله أعلم.
قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبد الله بن ثمر قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق
قال: قال سعيد بن جبيرة: أفضنا مع ابن عمر إلى آخره".

الجواب عن استدراك الدارقطني: هذا من الأحاديث التي استدركها الدارقطني، فقال: هذا عندي وهم من
إسماعيل، وقد خالفه جماعة منهم شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم، فروره عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك
عن ابن عمر قال: وإسماعيل وإن كان ثقة، فهؤلاء أقوم بحديث أبي إسحاق منه هذا كلامه، وجوابه ما سبق بيانه
مرات في نظائره، أنه يجوز أن أبا إسحاق سمعه بالطريقين، فرواه بالوجهين، وكيف كان فالمتن صحيح لا مفتح
فيه، والله أعلم.

[٤٩ - باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة....]

- ٣١١٤ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجَرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا.
- ٣١١٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: قَبْلَ وَقْتِهَا بِغُلَسٍ.

[٤٩ - باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة،

والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر]

قوله: عن عبد الله بن مسعود: "ما رأيت رسول الله ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ وَصَلَّى الْفَجَرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا" معناه: أنه صلى المغرب في وقت العشاء بجمع، التي هي المزدلفة، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها المعتاد، ولكن بعد تحقق طلوع الفجر. فقوله: "قَبْلَ وَقْتِهَا" المراد قبل وقتها المعتاد، لا قبل طلوع الفجر؛ لأن ذلك ليس بجائز بإجماع المسلمين، فيتعين تأويله على ما ذكرته، وقد ثبت في صحيح البخاري في هذا الحديث في بعض رواياته أن ابن مسعود صلى الفجر حين طلع الفجر بالمزدلفة ثم قال: إن رسول الله ﷺ صَلَّى الْفَجَرَ هَذِهِ السَّاعَةَ. وفي رواية: "فَمَا طَلَعَ الْفَجْرُ" قال: إن رسول الله ﷺ كَانَ لَا يَصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فقه الحديث: وفي هذه الروايات كلها حجة لأبي حنيفة في استحباب الصلاة في آخر الوقت في غير هذا اليوم، ومذهبنا ومذهب الجمهور استحباب الصلاة في أول الوقت في كل الأيام، ولكن في هذا اليوم أتمد استحباباً، وقد سبق في "كتاب الصلاة" إيضاح المسألة بدلائلها، وتسن زيادة التذكير في هذا اليوم، وأجاب أصحابنا عن هذه الروايات بأن معناه: أنه ﷺ كَانَ فِي غَيْرِ هَذَا الْيَوْمِ بِتَأَخُّرٍ عَنْ أَوَّلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِحُظَّةٍ إِلَى أَنْ يَأْتِيَهُ بَلَالٌ، وَفِي هَذَا الْيَوْمِ لَمْ يَتَأَخَّرْ؛ لِكثْرَةِ الْمَنَاسِكِ فِيهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْمُبَالِغَةِ فِي التَّكْبِيرِ؛ لِتَسْعِ الْوَقْتُ لِفَعْلِ الْمَنَاسِكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد يحتج أصحاب أبي حنيفة بهذا الحديث على مع الجمع بين الصلاتين في السفر؛ لأن ابن مسعود من ملازمي النبي ﷺ، وقد أخبر ما رآه بجمع إلا في هذه المسألة، ومذهبنا ومذهب الجمهور جواز الجمع في جميع الأسفار المباحة التي يجوز فيها الفصر، وقد سبق المسألة في كتاب الصلاة بدلائلها، والجواب عن هذا الحديث أنه مفهوم: =

- وهم لا يقولون به، ونحن نقول بالمفهوم، ولكن إذا عارضه منطوق قدمناه على المفهوم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بجواز الجمع،** ثم هو متروك الظاهر بالإجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفات، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: وقال العيني: وما ورد في الأحاديث من الجمع بين الصلاتين في السفر فمعناه الجمع بينهما فعلاً لا وقتاً. كذا ذكره القسطلاني رحمه الله. (فتح الملهم: ١٥٤/٦ بيروت)

[٥٠ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة]

٣١١٦- (١) وَخَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ، تَدْفَعُ قَبْلَهُ، وَقَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطْطَةً، - يَقُولُ الْقَاسِمُ: وَالْبَطْطَةُ الثَّقِيلَةُ - قَالَ: فَأَذِنَ لَهَا، فَخَرَجَتْ قَبْلَ دَفْعِهِ، وَحَبَسْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا فَدَفَعْنَا بِدَفْعِهِ.

وَلَاذَنْ أَكُونُ اسْتَأْذَنْتُ * رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ، فَأَكُونُ أَدْفَعُ بِإِذْنِهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ.

٥٠ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر

الليالي قبل زحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة

قوله: "وكانت امرأة بططة" هي بفتح الثاء المثقلة وكسر الباء الموحدة وإسكانها، وفسره في الكتاب بأنها الثقيلة، أي ثقيلة الحركة بطيئة من الشيطان، وهو التعويق. قوله: "أحب إلي من مفروح" أي زحمتهم.

قوله: "ولا أن يكون استأذنت رسول الله ﷺ" إلى قوله: "أحب إلي من مفروح" أي من شيء يفرح به الإنسان عادة، قال الأبي: المفروح به كل شيء معجب له يال بحيث يفرح به كما جاء في غير هذا، أحب إلي من حر النعم. وقال الأبي قبل ذلك: قال الأصوليون ذكر الحكم عقب وصف مناسب يشعر بكونه علة، وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه علة؛ لأنه لو أشعر به ما أرادت ذلك لاختصاص سودة بذلك الوصف إلا أن يقال: إن عائشة رأت أن العلة هي الضعف لا خصوص ثقل الجسم، ويحتمل أنها قالت لأنها شركتها في الوصف كما روي في بعض الروايات.

وذكر شيخنا نقلاً عن ما جرى في درس شيخه ابن عبد السلام أنه ﷺ كان يحبها فطمعت في الإذن لذلك، ولا ينافي ذلك تلك القاعدة، ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب انتهى. هذا غير ظاهر، فإن الثقل كان علة لاستئذان سودة كما يقتضيه روايات هذا الحديث، وأما إذن النبي ﷺ إياها فكان بسبب استئذانها، فلو استأذنت عائشة لأذن لها أيضاً، على أن ما ذكره أهل الأصول، هو أن ذكر الحكم كذلك يشعر بالعلة لا بحصر العلة في -

قال في فتح الملهم: قوله: "ولا أن يكون استأذنت" إلخ: بفتح اللام، فهو مبتدأ، وخبره أحب، وقولها: مفروح به، أي ما يفرح به من كل شيء، (فتح الملهم: ١٥٥/٦ بيروت)

٣١١٧- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ سَوْدَةُ امْرَأَةً صَخْمَةً نَبْطَةً، فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفَيْضَ مِنْ جَمْعٍ بَنِيْلٍ، فَأَذِنَ لَهَا.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَيْتَنِي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ لَا تُفَيْضُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ.

قوله: "أن سودة استأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بانيل فأذن لها" فيه دليل لجواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر، قال الشافعي وأصحابه: يجوز قبل نصف الليل ويجوز رمي جمرة العقبة بعد نصف الليل. واستدلوا بهذا الحديث. أقوال أهل العلم في حكم المبيت ليلة النحر بالمزدلفة: واختلف العلماء في مبيت الحاج بالمزدلفة ليلة النحر، والصحيح من مذهب الشافعي أنه واجب، من تركه لزمه دم وصح حجه، وبه قال فقهاء الكوفة** وأصحاب الحديث، وقالت طائفة: هو سنة إن تركه فاته الفضيلة، ولا إثم عليه ولا دم ولا غيره، وهو قول للشافعي، وبه قال جماعة، وقالت طائفة: لا يصح حجه، وهو محكي عن النخعي وغيره، وبه قال إمامان كباران من أصحابنا، وهما أبو عبد الرحمن بن بنت الشافعي، وأبو بكر بن خزيمة، وحكي عن عطاء والأوزاعي أن المبيت بالمزدلفة في هذه الليلة ليس بركن ولا واجب ولا سنة ولا فضيلة فيه، بل هو منزل كسائر المنازل إن شاء تركه، وإن شاء لم يتركه، ولا فضيلة فيه، وهذا قول باطل. واختلفوا في قدر المبيت الواجب، فالصحيح عند الشافعي أنه ساعة في النصف الثاني من الليل، وفي قول له: ساعة من النصف الثاني أو ما بعده إلى طلوع الشمس، وفي قول ثالث له: أنه معظم الليل. وعن مالك ثلاث روايات: إحداها: كل الليل، والثاني: معظمه، والثالث: أقل زمان.

ذلك الوصف، فيحوز أن يكون علة أخرى يقتضي الإذن لعائشة، وهذا ظاهر فافهم، ثم حاصل كلام عائشة أنها دامت على ما فعلت في وقت النبي ﷺ، وقد ثقل عليها الدفع مع الإمام لكنها كانت تفعل ذلك لكونها فعتة مع النبي ﷺ وأجبت أن تفعل ما فعلت معه ﷺ فتمت لذلك أنها لو استأذنت النبي ﷺ في الدفع حتى دفعت قبله ﷺ لكانت فعلت كذلك بعده أيضاً، فصار ذلك سبباً للراحة في حقها، والله تعالى أعلم.

** قال في فتح الملهم: وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثوري: من لم يقف بها فقد ضيع نسكاً، وعليه دم، وهو قول أبي حنيفة وأحمد، وإسحاق وأبي ثور.....

قال في الهداية: "ثم هذا الوقوف واجب عندنا، وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم...." قال ابن عابدين رحمه الله: وهذا الوقوف واجب عندنا لا سنة، والبيتوتة بمزدلفة سنة مؤكدة إلى الفجر، لا واجبة، خلافاً للشافعي فيهما، كما في الباب وشرحه. (فتح الملهم: ١٥٨/٦-١٥٩ بروايات)

٣١١٨ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنَتْهُ سَوْدَةُ، فَأَصْلَى الصَّبْحَ بِمَنْى، فَأَرْمِي الْجُمُرَةَ: قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ. فَقِيلَ لِعَائِشَةَ: فَكَأَنَّتْ سَوْدَةُ اسْتَأْذَنَتْ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً ثَبُطَةً، فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَ لَهَا.

٣١١٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. ٣١٢٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ قَالَ: قَالَتْ لِي أَسْمَاءُ، وَهِيَ عِنْدَ دَارِ الْأَمْزَلِقَةِ: هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِيَّ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: ارْجُلُ بِي، فَارْتَحَلْنَا حَتَّى رَمَتْ الْجُمُرَةَ، ثُمَّ صَلَّتْ فِي مَنْزِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ هَتْتَاهُ! لَقَدْ غَلَسَتْ، قَالَتْ: كَلَّا، أَيُّ بَنِيَّ! إِنْ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلظُّلَمِ.

٣١٢١ - (٦) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُوْنُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي رِوَايَتِهِ: قَالَتْ: لَا، أَيُّ بَنِيَّ! إِنْ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِظُلْمِهِ.

٣١٢٢ - (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَمِيْنُ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ أَنَّ ابْنَ شَوَّالٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بَلْبِلٍ.

شرح الغريب: قوله: يا هتاه أي يا هذه، هو يفتح الهاء وبعدها نون ساكنة ومفتوحة وإسكانها أشهر، ثم ناء مشاء من فوق، قال ابن الأثير: وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم، وفي الشبهة "يا هتات"، وفي الجمع "يا هتات" و"هتات"، وفي المذكر "هن وهنان وهنون".

قوله: لقد غلست أي لقد تغمنا على الوقت المشروع قالت لا.

قوله: أي النبي ﷺ أذن له هو بضم الظاء والعين وبإسكان العين أيضاً، وهن النساء، الواحدة: ظعينة، كسفية وسفن، وأصل الظعينة المفودج الذي تكون فيه المرأة على البعير فسميت المرأة به مجازاً، واشتهر هذا المخاز حتى غلب، وخفيت الحقيقة، وظعينة الرجل: امرأته.

٣١٢٣- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَوَّالٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، نُغْلَسُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مِثْي. وَفِي رِوَايَةِ النَّاقِدِ: نُغْلَسُ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ.

٣١٢٤- (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: نَعْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ - أَوْ قَالَ: فِي الضَّعْفَةِ - مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ.

٣١٢٥- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنَا بِمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

٣١٢٦- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

٣١٢٧- (١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَحَرٍ مِنْ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: أَبْلَغَكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي بَلِيلٌ طَوِيلٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ، بِسَحَرٍ، قُلْتُ لَهُ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَمَيْنَا الْحُمْرَةَ قُبُلَ الْفُحْرِ، وَأَيْنَ صَلَّى الْفُحْرُ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ.

٣١٢٨- (١٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ،

قوله: "يعني رسول الله ﷺ في الثقل" هو بفتح الثاء والقاف، وهو المتاع ونحوه.

قوله: "أن عبد الله بن عمر" كان يقدم ضعة أهله. فيقولون بالمزدلفة عند المشعر الحرام ببليل، فيذكرون الله ما بدا ضم ثم يدفعون" قد سبق بيان المشعر الحرام وذكر الخلاف فيه، وأن مذهب الفقهاء أنه اسم لغزج خاصة، وهو جبل بالمزدلفة، ومذهب المفسرين ومذهب أهل السير أنه جميع المزدلفة، وقد جاء في الأحاديث ما يدل لكلا المذهبين، وهذا الحديث دليل لمذهب الفقهاء، وقد سبق أن المشهور فتح الميم من المشعر الحرام، وقيل: بكسرهما، وفيه استحباب الوقوف عند المشعر الحرام بالدعاء والذكر.

فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِاللَّيْلِ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَدْعُمُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ، وَقِيلَ أَنْ يَدْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَمُ مِنْهُ لِبُصْلَةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: أُرْخِصْ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وقوله: "ما بدأ هم" هو بلا همز، أي ما أرادوا.

• • • •

[٥١ - باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي، وتكون مكة عن يساره، ...]

٣١٢٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ. يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

قَالَ قَبِيلُ لَهُ: إِنْ أَنْتَ أَرْمُوْنَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

٣١٣٠- (٢) وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ

٥١ - باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي، وتكون مكة عن يساره، ويكر مع كل حصاة

قوله: "رمى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكر مع كل حصاة، قال: قبيل له: إن ناساً يرمونها من فوقها فقال عبد الله بن مسعود: هذا والذي لا إله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة".

فوائد الخلد: فيه فوائد منها: إثبات رمي جمرة العقبة يوم النحر، وهو مجمع عليه، وهو واجب، وهو أحد أسباب التحلل، وهي ثلاثة: رمي جمرة العقبة يوم النحر، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعي، والثالث: الخلق عند من يقول: إنه نسلك وهو الصحيح، فلو ترك رمي جمرة العقبة حتى فاتت أيام التشريق، فحجه صحيح، وعليه دم هذا قول الشافعي والجمهور، وقال بعض أصحاب مالك: الرمي ركن لا يصح الحج إلا به، وحكي ابن جرير عن بعض الناس أن رمي الجمار إنما شرع حفظاً للتكبير، ولو تركه وكبر أجزأه، ونحوه عن عائشة ؓ، والصحيح المشهور ما قلناه، ومنها: كون الرمي بسبع حصيات، وهو مجمع عليه، ومنها: استحباب التكبير مع كل حصاة، وهو مذهبنا ومذهب مالك والعلماء كافة.

قال القاضي: وأجمعوا على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه، ومنها: استحباب كون الرمي من بطن الوادي فيستحب أن يقف تحتها في بطن الوادي فيجعل مكة عن يساره، ومن عن يمينه، ويستقبل العقبة والجمرة ويرميها بالحصيات السبع، وهذا هو الصحيح في مذهبنا، وبه قال جمهور العلماء، وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الجمرة مستديراً مكة، وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الكعبة، وتكون الجمرة عن يمينه، والصحيح الأول، وأجمعوا على أنه من حيث رماها جاز، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو عن يساره، أو رماها من فوقها أو أسفلها، أو وقف في وسطها ورماها، وأما رمي باقي الجمرات في أيام التشريق، فيستحب من فوقها، وأما قوله: "هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة" فسبق شرحه قريباً، والله أعلم.

قوله: "عن الأعمش سمعت الحجاج بن يوسف يقول وهو بخطب على المنبر: ألقوا القرآن كما ألقه جرير، =

قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ، وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ: أَلْفُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلَفَهُ جَبْرِيلُ، السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النِّسَاءُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ.

قَالَ: فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِ، فَسَبَّهْتُ* ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَأَتَى حِمْرَةَ الْعُقْبَةَ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، فَاسْتَعْرَضَهَا، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكْبِرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّ النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ: هَذَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

٣١٣١- (٣) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ: لَا تَقُولُوا: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَاقْتَصَا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ.

٣١٣٢- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُذْرَةُ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: فَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَحَجَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

* سورة التي يذكر فيها البقرة و"سورة التي يذكر فيها النساء والسورة التي يذكر فيها آل عمران. فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله" قال القاضي عياض: إن كان الحجاج أراد بقوله: "كلم ألفه جبريل" تأليف الآي في كل سورة ونظمها على ما هي عليه الآن في المصحف، فهو إجماع المسلمين. وأجمعوا أن ذلك تأليف النبي ﷺ وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في إثر بعض، فهو قول بعض الفقهاء والقراء، وحالفهم المخفقون وقالوا: بل هو اجتهد من الأئمة، وليس بتوقيف، قال القاضي: وتقدم هنا النساء على آل عمران دليل على أنه لم يرد إلا نظم الآي؛ لأن الحجاج إنما كان يتبع مصحف عثمان عليه السلام ولا يخالفه، والمظاهر أنه أراد ترتيب الآي لا ترتيب السور.

قوله: "وحجَلَ البيت عن يساره" معنى عن يمينه" هذا دليل للمذهب الصحيح الذي قدمناه في الموقف المستحب للرمي.

* قال لي فتح الملهم: قوله: "سبَّهْتُ" إلخ: قال الآي بعد كلام: يحصل أنه إنما سبَّه حينئذ لأنه تذكر بالقصة أفعاله الخفية. (فتح الملهم: ١٦١/٦ مروت)

٣١٣٣- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ يَحْيَى: بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا أَتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

٣١٣٤- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّاةِ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَتَلَفَظَ لَهُ -: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى أَبُو الْمُحَيَّاةِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ نَاسًا يَزْمُونَ الْجَمْرَةَ مِنْ فَوْقِ الْعَقَبَةِ قَالَ: فَرَمَاهَا عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الرَّادِي، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَهُنَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! رَمَاهَا الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

قوله: "حدثنا أبو الخياة" هو بضم الميم، وفتح الخاء المهملة ونشديد الياء المثناة تحت، والله أعلم.

♦ ♦ ♦ ♦

٥٢ - باب استحباب رمي جرة العقبة يوم النحر راكباً، وبيان قوله ...]

٣١٣٥- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعاً عَنْ عِيْسَى بْنِ يُوْنُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيْسَى - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَأْسِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ"، فَإِنِّي لَا أَدْرِي

٥٢ - باب استحباب رمي جرة العقبة يوم النحر راكباً، وبيان قوله ﷺ: "لتأخذوا مناسككم"

قوله: "أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: رأيت رسول الله ﷺ يرمي على راسه يوم النحر ويقول: "لتأخذوا مناسككم، فإن لا أدري فعلي لا أحج بعد حجتي هذه" فيه دلالة لما قاله الشافعي وموافقه أنه يستحب لمن وصل منى راكباً أن يرمي جرة العقبة يوم النحر راكباً، ولو رماها ماشياً جاز، وأما من وصلها ماشياً فبرميتها ماشياً، وهذا في يوم النحر، وأما اليومان الأولان من أيام التشريق، فالسنة أن يرمي فيهما جميع الجمرات ماشياً، وفي اليوم الثالث يرمي راكباً وينفر، هذا كله من مذهب مالك والشافعي وغيرهما، وقال أحمد وإسحاق: يستحب يوم النحر أن يرمي ماشياً، قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون مشاة، قال: وأجمعوا على أن الرمي يحركه على أي حال رماه، إذا وقع في الرمي.**

وأما قوله ﷺ: "لتأخذوا مناسككم" فهذه اللام لام الأمر، ومعناه: خفوا مناسككم، وهكذا وقع في رواية غير مسلم، وتقديره: هذه الأمور التي أتيت بها في حجتك من الأقوال والأفعال والميقات، هي أمور الحج وصفته، وهي مناسككم، فخذوها عني وأقبلوها واحفظوها واعملوها وعلموها الناس، وهذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج، وهو نحو قوله ﷺ في الصلاة: "صلوا كما رأيتموني أصلي".

* وقوله: "ويقول: لتأخذوا مناسككم" أي تعلموا وتحفظوا، فهذا أمر بأخذ المناسك وتعلمها وحفظها، ولا دلالة فيه على وجوب المناسك أصلاً، بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستلال كثير من الفقهاء بهذا الحديث على الوجوب غير ظاهر؛ إذ وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء؛ إذ جميع التذويبات والسنة يجب أخذها وتعلمها ولو على وجه الكفاية، وهي غير واجبة عملاً فافهم، والله تعالى أعلم.

** قال في فتح الملهم: ورجح الشيخ كمال الدين بن الهمام ما في الظهيرية بأن أدائها ماشياً أقرب إلى التواضع والخشوع، وخصوصاً في هذا الزمان، فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي، فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالزحمة، ورميه عليه الصلاة والسلام راكباً إنما هو ليظهر فعله؛ ليقنطد به كطوافه راكباً....

وفي المرفقة: وروى البيهقي وابن عبد البر أنه عليه الصلاة والسلام رمى أيام التشريق ماشياً.

زاد البيهقي: فإن صح هذا كان أولى بالاتباع. (فتح الملهم: ١٦٢/٦ بيروت)

لَعَلِّي لَا أَحُجَّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ".

٣١٣٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ خَدِجَةَ أُمِّ الْحَصَنِ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ، فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى حَجْرَةَ الْعَقْبَةِ وَانْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ، وَالْآخَرُ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ أُمِرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَسِبْتَهَا قَالَتْ - أَسْوَدٌ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

وقوله ﷺ: "لَعَلِّي لَا أَحُجَّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ".

فوائد الحديث وأقوال الأنمة في جواز تظليل الحرم على رأسه بثوب وغيره: فيه إشارة إلى توديعهم، وإعلامهم بقرب وفاته ﷺ وحثهم على الاعتناء بالأخذ عنه، وانتهاز الفرصة من ملازمته، وتعلم أمور الدين، وبهذا سميت حجة الوداع، والله أعلم.

قوله: "حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ، وَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى حَجْرَةَ الْعَقْبَةِ وَانْصَرَفَ، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ، وَالْآخَرُ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ" فيه جواز تسميتها حجة الوداع، وقد سبق أن من الناس من أنكر ذلك وكرهه وهو غلط، وسبق بيان بطلانه.

وفيه الرمي راكباً كما سبق، وفيه جواز تظليل الحرم على رأسه بثوب وغيره، وهو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء، سواء كان راكباً أو نازلاً، وقال مالك وأحمد: لا يجوز، وإن فعل لزمته القدية. وعن أحمد رواية أنه لا فدية، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت حجة أو سفح جاز، ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيراً في الحجل لا فدية، وكذا لو استظل بيده، وقد يحتجون بحديث عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال: "صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رأيته مضرباً فسطاطاً حتى رجع"، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن. وعن ابن عمر رضي الله عنه أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال: اضح لمن أحرمت له، رواه البيهقي بإسناد صحيح. وعن جابر عن النبي ﷺ قال: "ما من محرم يضحى للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه"، رواه البيهقي وضعفاً واحتج الجمهور بحديث "أم الحصين" وهذا المذكور في مسلم، ولأنه لا يسمى لبيساً، وأما حديث جابر فضعيف، كما ذكرنا مع أنه ليس فيه هي، وكذا فعل عمر، وقول ابن عمر نيس فيه هي، ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه، والله أعلم.

قوله: "سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنْ أُمِرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَسِبْتَهَا قَالَتْ - أَسْوَدٌ" يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

شرح الغريب: "المجدع" يفتح الجيم والذال المهملة المشددة، و"المجدع" المقطع من أصل العضو، ومقصوده: التنبيه -

٣١٣٧- (٣) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أُمِّ الْحُصَيْنِ حَدَّثَهُ قَالَتْ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالًا، وَأَحَدَهُمَا آخِذٌ بِحِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَاسْتَمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، وَهُوَ خَالُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، رَوَى عَنْهُ وَكَيْعٌ وَحَجَّاجُ الْأَعْوَرُ.

• على نهاية حسنة، فإن العبد خسيسٌ في العادة، ثم سواده نقص آخر، وجذعه نقص آخر، وفي الحديث الآخر: "كان رأسه زبيبة"، ومن هذه الصفات مجموعة فيه، فهو في نهاية الحسنة، والعادة أن يكون ممتهناً في أرذل الأعمال، فأمر ﷺ بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذه الحساسة، ما دام يقودنا بكتاب الله تعالى، قال العلماء: معناه ما داموا متمسكين بالإسلام والدعاء إلى كتاب الله تعالى على أي حال كانوا في أنفسهم وأديانهم وأخلاقهم، ولا يشق عليهم العصا، بل إذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكروا، فإن قيل: كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد مع أن شرط الخليفة كونه قرشياً؟

فالجواب من وجهين: أحدهما: أن المراد بعض الولاة الذين يوليهم الخليفة ونوابه، لا أن الخليفة يكون عبداً. والثاني: أن المراد لو فُهر عبد مسلم، واستنوى بالقهر نفذت أحكامه، ووجبت طاعته، ولم يجز شق العصا عليه، والله أعلم.

[٥٣ - باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف]

٣١٣٨ - (١) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ بِمِثْلِ حَصْيِ الْخَذْفِ.

٥٣ - باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف

قوله: "رأيت رسول الله ﷺ رمى الجمرة بمثل حصي الخذف" فيه دليل على استحباب كون الحصى في هذا القدر، وهو كقدر حبة الباقلاء، ونحو رمي بأكبر أو أصغر جاز مع الكراهة، وقد سبق المسألة مستوفاة قريبا في "باب استحباب إدامة التلبية إلى رمي الجمرة".

[٥٤ - باب بيان وقت استحباب الرمي]

٣١٣٩- (١) وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ وَابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

٣١٤٠- (٢) وَخَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٥٤ - باب بيان وقت استحباب الرمي

مذاهب الأئمة في جواز الرمي في أيام التشريق قبل الزوال أو بعده: فوله: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى وَأَمَّا بَعْدُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ المراد بيوم النحر: حجرة العقبة، فإنه لا يشرع فيه غيرها بالإجماع، وأما أيام التشريق الثلاثة، فيرمي كل يوم منها بعد الزوال، وهذا المذكور في حجرة يوم النحر سنة يتفقهم، وعندنا يجوز تغنيته من نصف ليلة النحر، وأما أيام التشريق، فمذهبتنا ومذهب مالك وأحمد وجهاهم العلماء أنه لا يجوز الرمي في الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال لهذا الحديث الصحيح، وقال طائوس وعطاء: يخرجه في الأيام الثلاثة قبل الزوال، وقال أبو حنيفة وإسحاق بن راهوية: يجوز في اليوم الثالث قبل الزوال. دليلنا أنه ﷺ رمى كما ذكرنا، وقال بَشْرٌ: "تَأْخَذُوا مَنَاسِكَكُمْ".

واعلم أن رمي حجار أيام التشريق يشترط فيه الترتيب، وهو أن يبدأ بالحُمْرَةَ الأولى التي تلي مسجد الخيف، ثم الوسطى ثم حُمْرَةَ الْعُقْبَةِ، ويستحب أن يقف عقب رمي الأولى عندها مستقبل القبلة زماناً طويلاً يدعو ويذكر الله، ويقف كذلك عند الثانية، ولا يقف عند الثالثة، ثبت معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر عن النبي ﷺ، ويستحب هذا في كل يوم من الأيام الثلاثة، والله أعلم.

قال في فتح الملهم: قال ابن عابدين: أي: صح عند الإمام أبي حنيفة استحساناً مع الكراهة التنزيهية. وقالوا: لا يصح اعتباراً بسائر الأيام. ومذهبه مروى عن ابن عباس رضي الله عنه.

قال ابن المصنف: أخرج البيهقي عنه: "إذا انتفخ النهار من يوم النفر فقد حل الرمي والصدرة والانتفاح: الارتفاح. وفي سنده طلحة بن عمر وضعفه البيهقي. (فتح الملهم: ١٦٥/٦ بيروت)

ويستحب رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا، وبه قال جمهور العلماء، وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قدمناه، واختلف قول مالك في ذلك، وأجمعوا على أنه لو ترك هذا الوقوف للدعاء، فلا شيء عليه إلا ما حكى عن الثوري أنه قال: يقطع شيئاً أو يهريق دماً.

[٥٥ - باب بيان أن حصى الجمار سبع سبع]

٣١٤١- (١) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَرِيُّ، عَنْ أَبِي الزَّيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الاستحجارُ* ثَوٌّ، وَرَمَى الْجِمَارِ ثَوٌّ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَوٌّ، وَالطَّوَافُ ثَوٌّ، فَإِذَا اسْتَحَجَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَحْمِرْ بِثَوٍّ".

٥٥ - باب بيان أن حصى الجمار سبع سبع

قوله ﷺ: "الاستحجارُ ثَوٌّ، ورَمَى الجمارِ ثَوٌّ، والسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَوٌّ، وَإِذَا اسْتَحَجَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَحْمِرْ بِثَوٍّ" الثَوُّ "يفتح التاء المثناة فوق وتشديد الواو وهو الوتر، والمراد بالاستحجار الاستحشاء. قال القاضي: وقوله في آخر الحديث: "وَإِذَا اسْتَحَجَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَحْمِرْ بِثَوٍّ" ليس للتكرار، بل المراد بالأولى الفعل، والثاني: عدد الأحجار، والمراد بالثو في الجمار سبع سبع، وفي الطواف سبع، وفي السعي سبع، وفي الاستحشاء ثلاث، فإن لم يحصل الإنقاء بثلاث وجبت الزيادة حتى ينقى، فإن حصل الإنقاء بوتر، فلا زيادة، وإن حصل بشفع استحجب زيادة مسحه للإيتار، وفيه وجه: أنه واجب، قاله بعض أصحابنا، وقال به جماعة من العلماء، والمشهور الاستحباب، والله أعلم.

* قوله: "الاستحجار" يحتمل عندي في وجوه التكرير أن يعمل الاستحجار في هذا الحديث في أحد الموضعين على الاستحشاء، وفي الموضع الآخر على التبخير كتبخير أكفان الميت وغوؤه، والله تعالى أعلم.

[٥٦ - باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير]

٣١٤٦- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَخَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ" مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

٥٦ - باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير

قوله: "خلق رسول الله ﷺ وحس طائفة من أصحابه، وقصر بعضهم" وذكر الأحاديث في دعائه ﷺ للمحلقين ثلاث مرات، وللمقصرين مرة بعد ذلك، هذا كله تصريح بجواز الإقتصار على أحد الأمرين إن شاء اقتصر على الخلق، وإن شاء على التقصير، وتصريح بتفضيل الخلق، وقد أجمع العلماء على أن الخلق أفضل من التقصير، وعلى أن التقصير يجزئ، إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول: يلزمه الخلق في أول حجة ولا يجزئه التقصير، وهذا إن صح عنه مردود بالنصوص وإجماع من قبله، ومنهبتا المشهور أن الخلق أو التقصير سلك من مناسك الحج والعمرة، وركن من أركانها لا يحصل واحد منهما إلا به، وبهذا قال العلماء كافة، وللشافعي قول شاذ ضعيف أنه سباحة محذور كالطيب واللباس، وليس بسك، والصواب الأول.

أقول أهل العلم في أقل ما يجزئ من الخلق والتقصير: وأقل ما يجزئ من الخلق والتقصير عند الشافعي ثلاث شعرات، وعند أبي حنيفة ربع الرأس، وعند أبي يوسف نصف الرأس، وعند مالك وأحمد أكثر الرأس، وعن مالك رواية أنه كل الرأس، وأجمعوا أن الأفضل خلق جميعه أو تقصير جميعه،* ويستحب أن لا ينقص في التقصير عن قدر الأكلة من أطراف الشعر، فإذا قصر دونها حاز الحصول اسم التقصير، والمشروع في حق النساء التقصير، ويكره لهن الخلق، فلو حلقن حصل السك، ويقوم مقام الخلق والتقصير التفت والإحراق والقص، وغير ذلك من أنواع إزالة الشعر.

واعلم أن قوله: خلق رسول الله ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم، ودعاؤه ﷺ للمحلقين ثلاثاً ثم للمقصرين مرة كل هذا كان في حجة الوداع هذا هو الصحيح المشهور.

* قال في فتح الملهم: قلت: وفي تذكر المختار: 'وخلق الكل أفضل'.... قال ابن عاشور رحمه الله: "أي: هو مستون، وهذا في حق الرجل، ويكره للمرأة؛ لأنه مثله في حلقها، كحلق الرجل لحية، وأشار إلى أنه لو اقتصر على خلق الربع جاز كما في التقصير، لكن مع الكراهة؛ لتركه السنة، فإن السنة خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه. كما في شرح الليث'.... (فتح الملهم: ١٦٨/٦ بيروت)

٣١٤٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ﷺ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٤- (٣) أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سُفْيَانَ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٥- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٦- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ - حَدَّثَنَا عُمَارَةُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟

التوفيق بين الروايات: وحكى القاضي عياض عن بعضهم أن هذا كان يوم الحديبية حين أمرهم بالحلق، فما فعله أحد لطمعهم بدخول مكة في ذلك الوقت، وذكر عن ابن عباس رضي الله عنه قال: حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون، فقال رسول الله ﷺ: "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ" ثلاثاً، قبل: يا رسول الله! ما بال المحلقين ظاهرت لهم بالترحم؟ قال: لأفهم لم يشكروا. قال ابن عبد البر: وكونه في الحديبية هو المحفوظ.

قال القاضي: قد ذكر مسلم في الباب خلاف ما قالوه، وإن كانت أحاديثه جاءت بمحملة غير مفسرة موطن ذلك؛ لأنه ذكر من رواية ابن أبي شيبة ووكيع في حديث يحيى بن الحصين عن جندته أنها سمعت النبي ﷺ دعا في حجة الوداع للمحلقين "ثلاثاً" وللمقصرين "مرة واحدة" إلا أن وكيعاً لم يذكر حجة الوداع، وقد ذكر مسلم قبل هذا في رمي جمرة العقبة يوم النحر حديث يحيى بن الحصين عن جندته هذه أم الحصين، قالت: حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع، وقد جاء الأمر في حديثها مفسراً أنه في حجة الوداع، فلا يبعد أن النبي ﷺ قاله في الموضعين، ووجه فضيلة الحلق على التقصير أنه أبلغ في العبادة، وأدل على صدق النبوة في التذلل لله تعالى، ولأن المقصر مَبْنِيٌّ على نفسه الشعر الذي هو زينة، والحاج مأمور بترك الزينة، بل هو أشعث أعور، والله أعلم.

قَالَ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: "وَلِلْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٧- (٦) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣١٤٨- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْخَضِصِ، عَنْ حَدِيثِهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً، وَلَمْ يَقُلْ وَكِيعٌ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣١٤٩- (٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي -، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

اتفاق أهل العلم على أفضل الوقت في الخلق والتقصير: واتفق العلماء على أن الأفضل في الخلق والتقصير أن يكون بعد رمي جرة العقبة، وبعد ذبح الهدي إن كان معه، وقيل طواف الإفاضة، وسواء كان قارناً أو مفرداً. وقال ابن الجهم المالكي: لا يخلق انقارون حتى يطوف ويسعى، وهذا باطل مردود بالنصوص وإجماع من قبله، وقد ثبتت الأحاديث بأن النبي ﷺ خلق قبل طواف الإفاضة، وقد قدمنا أنه ﷺ كان قارناً في آخر أمره، ولو لبد الحزم رأسه، فالصحيح المشهور من مذهبنا أنه يستحب له حلقه في وقت الخلق ولا يلزمه ذلك، وقال جمهور العلماء يلزمه حلقه.

فصل: قدمنا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح: أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم فاته من سماع هذا الكتاب من مسلم ثلاثة مواضع: أولها في كتاب الحج، وهذا موضعه، وقد سبق التنبيه على أوله وآخره هناك، وأن إبراهيم يقول من هنا: عن مسلم، ولا يقول: أخبرنا، كما يقول في باقي الكتاب، وأول هذا قول الجلودي: حدثنا إبراهيم عن مسلم حدثنا ابن عمر: حدثنا أبي: حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: رحم الله المحلقين، قَالُوا: والمقصرين يا رسول الله؟ إلى آخره.

[٥٧ - باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء.....]

٣١٥٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنًى، فَأَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمِنًى وَنَحَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَاقِ: "خُذْ" وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ.

٥٧ - باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء في الحلق بالجانب

الأيمن من رأس المخلوق

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنًى فَأَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمِنًى وَنَحَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَاقِ: خُذْ وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ".

فرائد الحديث: هذا الحديث فيه فوائد كثيرة: منها: بيان السنة في أعمال الحج يوم النحر بعد الدفع من مزدلفة، وهي أربعة أعمال: رمي جرة العقبة، ثم نحر الهدي أو دبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم دخوله إلى مكة فيطوف طواف الإفاضة؛ ويسمى بعده إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم، فإن كان سعى بعده كرّرت إعادته، والسنة في هذه الأعمال الأربعة أن تكون مرتبة، كما ذكرنا لهذا الحديث الصحيح، فإن خالف ترتيبها فقدم مؤخراً أو آخر مقدماً حاز للأحاديث الصحيحة التي ذكرها مسلم بعد هذا "افعل ولا حرج".

ومنها: أنه يستحب إذا قدم منى أن لا يعرج على شيء قبل الرمي، بل يأتي الجمرة راكباً كما هو، فيرميها، ثم يذهب فينزل حيث شاء من منى. ومنها: استحباب نحر الهدي، وأنه يكون بمنى، ويجوز حيث شاء من بقاع الحرم. ومنها: أن الحلق نسك، وأنه أفضل من التقصير، وأنه يستحب فيه البداءة بالجانب الأيمن من رأس المخلوق، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة: يبدأ بجانبه الأيسر. **

** قال في فتح الملهم: قال ابن عابدين رحمه الله: قالوا (أي الحنفية): يندب البداءة يمين الخائف لا المخلوق، إلا أن ما في الصحيحين يفيد العكس، وذلك أنه ﷺ قال للحلاق: خُذْ، وأشار إلى الجانب الأيمن ثم الأيسر. ثم جعل يعطيه الناس. قال في الفتح: وهو الصواب، وإن كان خلاف المذهب.... وأقول: يوافقه ما في المتن عن الإمام: "حلفت رأسي فخطأتني المخلوق في ثلاثة أشياء: لما أن جلست قال: استقبل القبلة، وناولته الجانب الأيسر، فقال: ابدأ بالأيمن، فلما أردت أن أذهب قال: ادفن شعرك فوجعت، فدفنته...." (فهو أي: فهذا يفيد رجوع الإمام إلى قول الحجام، ولذا قال في اللباب: هو المختار. قال شارحه كما في منسك ابن المحمي والبحر، قال في النخبة: وهو الصحيح. وقد روي رجوع الإمام عما نقل عنه الأصحاب، فصح تصحيح قوله الأخير، واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ. وقال السروجي: وعند الشافعي يبدأ يمين المخلوق، وذكر كذلك بعض أصحابنا، =

٣١٥١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ لُثَيْمٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ هَاشِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: لِلْحَلَاقِ "هَا"، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ هَكَذَا، فَقَسَمَ شَعْرَهُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْحَلَاقِ وَإِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أُمَّ سَلِيمٍ.

وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ قَالَ: فَبَدَأَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ، فَوَزَعَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ بِالْأَيْسَرِ، فَصَنَعَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: "هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ؟" فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ.

٣١٥٢- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْبُذْنِ فَتَحَرَّهَا، وَالْحَجَّامُ جَالِسٌ، وَقَالَ بِيَدِهِ عَنْ رَأْسِهِ، فَحَلَقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ، فَقَسَمَهُ فِيمَنْ يَلِيهِ، ثُمَّ قَالَ: "الْحَلِيقُ الشَّقِّ الْآخَرَ" فَقَالَ: "أَيْنَ أَبُو طَلْحَةَ؟" فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

٣١٥٣- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَّانَ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ، وَتَحَرَّ نُسْكُهُ وَحَلَقَ، تَأَوَّلَ الْحَالِقُ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ الشَّقِّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: "الْحَلِيقُ، فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: "اقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ".

= ومنها طهارة شعر الأدمي، وهو الصحيح من مذهبينا، وبه قال جماهير العلماء.

ومنها: التبرك بشعره ﷺ وجوار اقتنائه للمشرك.

ومنها: مواساة الإمام والكبير بين أصحابه وأتباعه فيما يفرقه عليهم من عطاء وهدية ونحوها، والله أعلم.

اسم من حلق رأس الرسول ﷺ في حجة الوداع: واختلفوا في اسم هذا الرجل الذي حلق رأسه رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فالصحيح المشهور أنه معمر بن عبد الله العدوي، وفي "صحيح البخاري" قال: زعموا أنه معمر بن عبد الله، وقيل: اسمه خراش بن أمية بن ربيعة الكلبي بضم الكاف، منسوب إلى كليب بن حشيشة، والله أعلم.

= ولم يعزه إلى أحد، والسنة أولى. وقد صحح بداءة رسول الله ﷺ بشق رأسه الكريم من الجانب الأيمن: وليس لأحد بعده كلام، وقد أخذ الإمام بقول الحجاج، ولم ينكره، ولو كان مذهبه بخلافه لما وافقه.... منحصراً.

ومثله في المعراج وغاية البيان. (فتح الملهم: ١٢٠/٦ بيروت)

[٥٨ - باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي]

٣١٥٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَيْنِي، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، فَقَالَ: "اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ"، ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ"، قَالَ: فَمَا سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: "افْعَلْ وَلَا حَرَجَ".

٣١٥٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ التَّمِيمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ، وَطَفِقَ نَاسٌ يَسْأَلُونَهُ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ مِنْهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنْ الرَّمْيَ قَبْلَ النَّحْرِ، فَتَحَرْتُ قَبْلَ الرَّمْيِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَارْمِ وَلَا حَرَجَ" قَالَ: وَطَفِقَ آخَرُ يَقُولُ: إِنِّي لَمْ أَشْعُرُ أَنْ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَلْقِ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، فَيَقُولُ: "النَّحْرَ وَلَا حَرَجَ" قَالَ: فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ، مِمَّا يَنْسَى الْمَرْءُ وَيَجْهَلُ، مِنْ تَقْلِيمِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ وَأَشْبَاهِهَا، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "افْعَلُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ".

[٥٨ - باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي]

قوله: "يا رسول الله! لم أشعر، فحلقت قبل أن أنحر فقال: "اذبح ولا حرج"، ثم جاءه رجل آخر فقال: يا رسول الله! لم أشعر، فتحررت قبل أن أرمي فقال: "ارم ولا حرج"، فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: "افعل ولا حرج" وفي رواية: "فما سمعته سئل يومئذٍ عن أمر مما ينسى المرء ويجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض وأشباهها إلا قال رسول الله ﷺ: "افعلوا ذلك ولا حرج" وفي رواية: "حلقت قبل أن أرمي قال: "ارم ولا حرج" وفي رواية: "قيل له: في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال: "لا حرج".

أقوال الأئمة في حكم من خالف الترتيب في الرمي والذبح والحلق وطواف الإفاضة: قد سبق في الباب قبله أن أفعاله يوم النحر أربعة: رمي جرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة. وأن السنة ترتبها هكذا، فلو خالف وقدم بعضها على بعض جاز، ولا فدية عليه لهذه الأحاديث، وهذا قال جماعة من السلف وهو مذهبنا، -

٣١٥٦- (٣) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِعَثَلٍ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَى آخِرِهِ.

٣١٥٧- (٤) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَا هُوَ وَاقِفٌ يَخْطُبُ يَوْمَ التحرِّ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسِبُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ كَذَا وَكَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنْتُ أَحْسِبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا، لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ، قَالَ: "افْعَلْ وَلَا حَرَجَ".

- وللمشافعي قول ضعيف أنه إذا قدم الحلق على الرمي والطواف لزمه الدم بناء على قوله الضعيف: إن الحلق ليس بنسك، وهذا القول هنا قال أبو حنيفة ومالك،** وعن سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي وقتادة، ورواية شاذة عن ابن عباس أنه من قدم بعضها على بعض لزمه دم، وهم محجوجون بهذه الأحاديث، فإن تأولوها على أن المراد نفي الإثم، وادعوا أن تأخير بيان الدم يجوز، قلنا ظاهر قوله ﷺ "لا حرج" أنه لا شيء عليك مطلقاً، وقد صرح في بعضها بتقديم الحلق على الرمي، كما قدمناه،** وأجمعوا على أنه لو نحر قبل الرمي لا شيء عليه، واتفقوا على أنه لا فرق بين العامد والساهي في ذلك في وجوب الفدية وعدمها، وإنما يختلفان في الإثم عند من يمنع التقديم، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: فذكر أصحابنا الحنفية ما حاصله: أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة: الرمي، ثم الذبح، ثم الحلق، لكن المفرد لا ذبح عليه، فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط، فلو حلق المفرد أو غيره قبل الرمي فعليه دم، وكذا لو حلق القارن أو المتمتع دون المفرد قبل الذبح، أو ذبحا قبل الرمي: فعليه دم أيضاً، ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه، ولكن بكرة؛ لترك السنة. وهذا كله عند أبي حنيفة. (فتح الملهم: ١٧٢/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: وأجاب الشيخ ابن الهمام عن حديث الباب أن نفي الحرج يتحقق بنفي الإثم والفساد، فيحمل عليه دون نفي الجزاء، فإن في قول القائل: م أشعر ففعلت ما يفيد أنه ظهر له بعد فعله أنه ممنوع من ذلك، فلذا قدم اعتذاره على سؤاله وإلا لم يسأل، أو لم يعتذر، لكن قد يقال: يحتمل أن الذي ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله ﷺ، فظن أن ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك الاعتذار، وسأل عما يلزمه به، فبين عليه الصلاة والسلام في الجواب عدم تعينه عليه بنفي الحرج، وأن ذلك الترتيب مسنون لا واجب. والحق أنه يحتمل أن يكون كذلك، وأن يكون الذي ظهر له كان هو الواقع، إلا أنه حجة عليهم للجهل، وأمرهم -

٣١٥٨ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ بَكْرٍ فَكِرَوَايَةُ عَيْسَى، إِلَّا قَوْلَهُ: لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، وَأَمَّا يَحْيَى الْأُمَوِيُّ فَقِي رِوَايَتِهِ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَتُحَرَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ.

٣١٥٩ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ، قَالَ: "فَاذْبَحْ وَلَا حَرَجَ" قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ".

٣١٦٠ - (٧) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَ عَبْدِ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ يَمْتَنِي، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٣١٦١ - (٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَاذٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ وَقِفٌ عِنْدَ الْخُمْرَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ" وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ:

قوله ﷺ: "اذبح ولا حرج لرم ولا حرج" معناه: افعل ما بقي عليك، وقد أجزأك ما فعلته، ولا حرج عليك في التقديم والتأخير. قوله: "وقف رسول الله ﷺ على راحلته فطفق الناس يسألونه" هذا دليل لجواز القعود على الرحلة للحاجة. قوله: "فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم أو أخر" يعني من هذه الأمور الأربعة.

• أن يتعمروا مناسكهم، وإنما عذرهم بالجهل؛ لأن الحال كان إذ ذاك في ابتدائه، وإذا احتمل كلا منهما فلا احتياط اعتبار التعيين، والأخذ به واجب في مقام الاضطراب، فيتم الوجه لأي حنيفة..... (١٧٣/٦)
وأما قول نفاة وحبس القدية أنه لو كان واجباً لبيته ﷺ، لأنه وقت الحاجة، ولا يجوز تأخيرها، ففيه أنه قد يترك البيان في مثل تلك الحالة اعتماداً على القواعد العامة المعلومة من الشرع، وبحسب أن فيها غيبة عن بيان المسألة في ذلك الوقت بخصوصه. (فتح الملهم: ١٧٥/٦ بيروت)

إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ" وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي أَقْضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ".

قَالَ: فَمَا رَأَيْتُهُ سَئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا قَالَ: "افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ".

٣١٦٢ - (٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: "لَا حَرَجَ".

قوله: "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ" وفي رواية: "وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى سائس يسألونه، فجاء رجلٌ" وفي رواية: "وقف على راحلته، فطفق ناس يسألونه" وفي رواية: "وهو واقف عند الجمرة".

التوفيق بين الروايات في خطبته ﷺ بمنى: قال القاضي عياض: قال بعضهم: الجمع بين هذه الروايات أنه وقف واحد، ومعنى "خطب" عندهم، قال القاضي: ويحتمل أن ذلك في موضعين: أحدهما: وقف على راحلته عند الجمرة، ولم يقل في هذا: خطب، وإنما فيه أنه وقف وسئل. والثاني: بعد صلاة الظهر يوم النحر وقف للخطبة فخطب، وهي إحدى خطب الحج المشروعة، يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك، هذا كلام القاضي، وهذا الاحتمال الثاني هو الصواب، وخطب الحج المشروعة عندنا أربع: أولها: حكمة عند الكعبة في اليوم السابع من ذي الحجة. والثانية: بنمرة يوم عرفة. والثالثة: بمنى يوم النحر. والرابعة: بمنى في الثاني من أيام التشريق، وكلها خطبة فردة وبعد صلاة الظهر، إلا التي بنمرة فإنها خطبتان، وقبل صلاة الظهر وبعد الزوال، وقد ذكرت أدلتها كلها من الأحاديث الصحيحة في "شرح المذهب"، والله أعلم.

[٥٩ - باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر]

٣١٦٣- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى. قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.

٣١٦٤- (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ شَيْءٍ عَقَلْتَهُ** عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرُ يَوْمَ التَّروِيَةِ؟ قَالَ: بِمِنَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرُ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: افْعَلْ مَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ.

[٥٩ - باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر]

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى" هكذا صح هذا من رواية ابن عمر رضي الله عنهما، وقد سبق في باب صفة حجة النبي ﷺ في حديث جابر الطويل، أَنَّهُ ﷺ أَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ، وَذَكَرْنَا هُنَاكَ الْجَمْعَ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي هذا الحديث إثبات طواف الإفاضة، وَأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ فَعَلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَوَّلَ النَّهَارِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذَا الطَّوْفَ، وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ، لَا يَصِحُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ فَعَلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ وَالْحَلْقِ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ وَفَعَلَهُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَجْزَاءً، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ. أَقْوَالُ الْأَلَمَةِ فِي مَنْ أَخْرَجَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ إِلَى مَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى مَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَأَتَى بِهِ بَعْدَهَا أَجْزَاءً وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تَطَاوَلَ نَزَمَهُ مَعَهُ دَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "عَقَلْتَهُ" إِخْ: بِفَتْحِ الْقَافِ، أَيِ: عَلِمْتَهُ وَحَفِظْتَهُ.

قوله: "بِالْأَبْطَحِ" إِخْ: أَيِ: الْبِطْحَاءِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى، وَهِيَ مَا انْبَطَحَ مِنَ الْوَادِي وَاتَّسَعَ، وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ هَا الْمَحْصَبُ وَالْمَعْرَسُ، وَحَدَّثَنَا مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ إِلَى الْمُقَرَّةِ، قَالَه الْحَافِظُ.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمُتَبَادَرُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا فِي الْأَبْطَحِ هُوَ الْعَصْرُ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي الْبُخَارِيِّ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ الظُّهْرُ، فَيَقْدَمُ الْعَصْرُ عَلَى الظَّاهِرِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا يَنَالُنِي حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ م يَرْمِي إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ رَمَى فَتَحَرَ، فَتَزُولُ الْمَحْصَبُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِهِ. (فتح الملهم: ١٧٩/٦ بيروت)

[٦٠ - باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر، والصلاة به]

- ٣١٦٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي يُوْبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ.
- ٣١٦٦- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ حُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحْصِيْبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْحَصْبَةِ. قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ.
- ٣١٦٧- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَزَلُ الْأَبْطَحَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ.
- ٣١٦٨- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.
- ٣١٦٩- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ.

[٦٠ - باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر، والصلاة به]

ذكر مسلم في هذا الباب الأحاديث في نزول النبي ﷺ بالأبطح يوم النفر، وهو المحصب، وأن أبا بكر وعمر وابن عمر والخلفاء بعده كانوا يفعلونه، وأن عائشة وابن عباس كانا لا ينزلان به ويقولان هو منزل اتفاقي لا مقصود فحصل خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم، ومذهب الشافعي ومالك والجمهور استحبابه اقتداء برسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وغيرهم، وأجمعوا على أن من تركه لا شيء عليه، ويستحب أن يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويبيت به بعض الليل أو كله اقتداء برسول الله ﷺ.

ضبط كلمة (المحصب): و"المحصب" بفتح الحاء والصاد المهمتين، و"الحصبة" بفتح الحاء وإسكان الصاد، و"الأبطح" والبطحاء وخيف بني كنانة اسم لشيء واحد، وأصل الحيف كل ما انحدر عن الجبل وارتفع عن الميل. قوله: "يوم التروية" هو الثامن من ذي الحجة، وسبق بيانه مرات. قوله: "أسمع لخروجه" أي: أسهل لخروجه راجعاً إلى المدينة.

قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ، وَقَالَتْ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَثَرًا لَأَسْمَحَ لِيَخْرُجُوا.

٣١٧٠ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ التَّخَصُّيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَثَرٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣١٧١ - (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ أَبُو رَافِعٍ: ** لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُنْزَلَ الْأَنْطَاحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَنَى، وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضَرَبْتُ فِيهِ قَبْتَهُ، فَجَاءَ، فَتَزَلَّ. **

قَالَ أَبُو بَكْرٍ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ: قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ. وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ: عَنْ أَبِي رَافِعٍ، وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: "حدثنا قتيبة وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عينة قال زهير: حدثنا سفیان بن عينة عن صالح بن كيسان، عن سليمان بن يسار ثم قال: قال أبو بكر في رواية صالح قال: سمعت سليمان بن يسار" كذا هو في معظم النسخ، ومعناه أن الرواية الأولى وهي رواية قتيبة وزهير قالاً فيها عن ابن عينة، عن صالح، عن سليمان، وأما رواية أبي بكر ففيها عن ابن عينة عن صالح قال: سمعت سليمان، وهذه الرواية أكمل من رواية "عن"؛ لأن السماع يحتاج به بالإجماع، وفي العينة خلاف ضعيف، وإن كان قائلها غير مدلس، وقد سبق المسألة، ووقع في بعض النسخ: قال أبو بكر في رواية صالح، وفي بعضها: قال أبو بكر في رواية عن صالح قال: سمعت سليمان، والصواب الرواية الأولى، وكذا نقلها القاضي عن رواية الجمهور، وقال هي الصواب. معنى كلمة (ثقل): قوله: "وكان على ثقل النبي ﷺ" هو بفتح التاء والقاف وهو مناع المسافر وما يحمله على =

** قال في فتح الملهم: قوله: "قال أبو رافع" إلخ: مولى رسول الله ﷺ، اسمه أسلم، في أشهر الأقوال العشرة. (فتح الملهم: ١٨١/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: وفي الدر المختار: "وإذا نفر إلى مكة نزل استنأى ولو ساعة بالمحصب... قال ابن عابدين: "قوله: "ولو ساعة": يقف فيه على راحلته يدعو، فيحصل بذلك أصل الستة، وأما الكمال فما ذكره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويهجع هجعة، ثم يدخل مكة (بحر). (فتح الملهم: ١٨١/٦ بيروت)

٣١٧٢ - (٨) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "نَزَلَ غَدَاً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تُقَاسِمُوا عَلَى الْكُفْرِ".

٣١٧٣ - (٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْنِمٍ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ بِمِنَى: "نَحْنُ نَارِلُونَ غَدَاً بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تُقَاسِمُوا عَلَى الْكُفْرِ".

وَذَلِكَ إِنْ قُرِئْنَا وَبَنِي كِنَانَةَ تَخَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، أَنْ لَا يُنَاجِحُوهُمْ، وَلَا يُبَايِعُوهُمْ، حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبَ.

٣١٧٤ - (١٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُهَابَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الرَّزَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْزِلُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - إِذَا فَتَحَ اللَّهُ الْخَيْفَ، ** حَيْثُ تُقَاسِمُوا عَلَى الْكُفْرِ".

- دوايه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَجِلْ أَنْتَ فَالْكَفَرُ﴾ (نحل: ٧)

قوله ﷺ: "نَزَلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدَاً خَيْفَ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تُقَاسِمُوا عَلَى الْكُفْرِ" أما "الخيف" فسبق بيانه وضبطه، وإنما قال النبي ﷺ: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ" امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُنَا مِنَ الْكُفْرِ، إِنَّا لَا نَدْرِي أَشَاءَ اللَّهُ أَمْ لَا نَدْرِي أَكَلَمَاتُ الْفَرَسِ إِنَّمَا أَهْلُ الْبَيْتِ يَعْلَمُونَ مَا يُقَالُ إِنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ عَلَيْهِ فِي الْمَكَّةَ إِذْ يَأْتِيكُمُ الْبَرْقُ مِنَ السَّمَاءِ يُمْسِكُ بِالسَّعَابِقِ وَيَذَرُ الْمُهْلَ كَمَا يُهْلِكُ الْوَرَصَ وَالْقُتُبَ وَلَا يُمْسِكُهُ إِلَّا أَهْلُ الْبَيْتِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (نحل: ١٠١) فإذن ما في قوله ﷺ: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ" من المعنى المذكور.

شرح قوله: "تُقَاسِمُوا عَلَى الْكُفْرِ": ومعنى تقاسموا على الكفر: تخالفوا وتعاهدوا عليه، وهو تخالفهم على إخراج النبي ﷺ وبني هاشم وبني المطلب من مكة إلى هذا الشعب، وهو خيف بني كنانة، وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة، وكتبوا فيها نوحاً من الباطل وقطعة الرحم والكفر، فأرسل الله تعالى عليها الأرض، فأكلت كل ما فيها من كفر وقطعة رحم وباطل، وترك ما فيها من ذكر الله تعالى، فأخبر جبريل النبي ﷺ بذلك، فأخبر به النبي ﷺ عمه أبا طالب، فحاض إليهم أبو طالب فأخبرهم عن النبي ﷺ بذلك، فوجدوه كما أخبره، والقصة مشهورة. قال بعض العلماء: وكان نزوه ﷺ هنا شكرياً لله تعالى على الظهور بعد الاختفاء وعلى إظهار دين الله تعالى، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قوله: "إِذَا فَتَحَ اللَّهُ الْخَيْفَ" إلخ: هو بالرفع، وهو مبتدأ خبره: منزلنا، وليس هو مفعول "فتح" يعني: منزلنا الخيف إذا فتح الله مكة. والله أعلم. (فتح الملهم: ١٨٤/٦ بيروت)

[٦١ - باب وجوب المبيت بمعى ليالي أيام التشريق، والترخيص في تركه...]

٣١٧٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَمِرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ.

٣١٧٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

[٦٢ - باب وجوب المبيت بمعى ليالي أيام التشريق، والترخيص في تركه لأهل السقاية]

الرد على ما في بعض النسخ التي ذكر فيها زهرا بدل ابن عمر: قوله: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن عمر وأبو أسامة قالا: حدثنا عبد الله عن نافع" هكذا هو في معظم النسخ ببلادنا أو كلها، ووقع في بعض نسخ المغاربة: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا زهير وأبو أسامة" فجعل زهرا بدل ابن عمر، قال أبو علي الغساني والقاضي: وقع في رواية ابن مهران عن ابن سفيان عن مسلم، قال: ووقع في رواية أبي أحمد الجلودي عن ابن سفيان عن زهير قالا، وهذا وهم، والصواب "ابن عمر قالا" وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده، هذا كلامهما، وإنما ذكر خلف الواسطي في كتابه "الأطراف": حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن عمر وأبو أسامة، ولم يذكر زهرا.

قوله: "استأذن العباس رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له".

مذاهب الأئمة في حكم المبيت بمعى ليالي أيام التشريق: هذا يدل على المسألتين: إحداهما: أن المبيت بمعى ليالي أيام التشريق مأمور به، وهذا متفق عليه، لكن اختلفوا هل هو واجب أم سنة؟ وللشافعي فيه قولان: أصحهما واجب، وبه قال مالك وأحمد. والثاني: سنة، وبه قال ابن عباس والحسن وأبو حنيفة، فمن أوجه أوجب الدم في تركه، وإن قلنا: سنة، لم يجب الدم بتركه لكن يستحب، وفي قدر الواجب من هذا المبيت قولان للشافعي: أصحهما: الواجب معظم الليل، والثاني: ساعة. المسألة الثانية: يجوز لأهل السقاية أن يتركوا هذا المبيت، ويذهبوا إلى مكة ليستقوا بالليل الماء من زمزم، ويجعلوه في الخياض مسبلاً للشاربين وغيرهم، ولا يختص ذلك عند الشافعي بآل العباس ﷺ بل كان من تولى السقاية كان له هذا، وكذا لو أحدثت سقاية أخرى كان للقائم بشاؤها ترك المبيت، هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: تختص الرخصة بسقاية العباس.

• وقال بعضهم: تختص بآل عباس. وقال بعضهم: تختص ببني هاشم من آل العباس وغيرهم، فهذه أربعة أوجه لأصحابنا، أصحهما الأول، والله أعلم.

واعلم أن سقاية العباس حق لآل العباس كانت للعباس في الجاهلية، وأقرها النبي ﷺ له، فهي لآل العباس أبداً.

[٦٢ - باب فضل القيام بالسقاية والثناء على أهلها واستحباب الشرب منها]

٣١٧٧- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَأَتَاهُ أَغْرَابِيُّ فَقَالَ: مَا لِي أَرَى بَنِي عَمِّكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَّبَنَ وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ النَّبِيذَ؟ أَمِنْ حَاجَةٍ بِكُمْ أَمْ مِنْ بُخْلِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا بَيْنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلِ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أَسَامَةَ، فَاسْتَسْقَى فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَبِيذٍ* فَشَرَبَ، وَسَقَى فَضَلَّهُ أَسَامَةَ، وَقَالَ: "أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ، كَذَا فَاصْنَعُوا" فَلَا تُرِيدُ تَغْيِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

[٦٢ - باب فضل القيام بالسقاية والثناء على أهلها واستحباب الشرب منها]

قوله: "قدم النبي ﷺ على راحلته وخلفه أسامة فاستسقى، فأتيناه بإناء من نبيذ، فشرب وسقى فضله أسامة، وقال: أحسنتم وأجملتم، كذا فاصنعوا" هذا الحديث فيه دليل للمسائل التي ترجمت عليها، وقد اتفق أصحابنا على أنه يستحب أن يشرب الحاج وغيره من نبيذ سقاية العباس لهذا الحديث، وهذا النبيذ ماء محلي بزبيب أو غيره بحيث يطيب طعمه، ولا يكون مسكراً، فأما إذا طال زمنه وصار مسكراً، فهو حرام. وقوله ﷺ: "أحسنتم وأجملتم" معناه: فعلتم الحسنة الجميلة، فيؤخذ منه استحباب الثناء على أصحاب السقاية، وكل صانع جميل، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قوله: "إناء من نبيذ" إلخ: قال الأبي: تقدم في حديث جابر أنه وجد بني عبد المطلب يسقون على (زمزم) فناولوه دلواً، فشرب، فظاهره أنه ليس بنبيذ، ولكن كان ذلك في حجة الوداع، فعمل هذا النبيذ كان في قضية أخرى..... قلت: والأظهر أن يجمع بينهما بأنه ﷺ شرب النبيذ من السقاية أولاً، ثم ذهب إلى بحر (زمزم) فناولوه دلواً فشرب منه. (فتح الملهم: ١٨٥/٦ بيروت)

[٦٣ - باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها]

- ٣١٧٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجْلَتِهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا، قَالَ: "لَنْ نُعْطِيَهُ مِنْ عِنْدِنَا".
- ٣١٧٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَافِدِ وَرَهْوَيْزُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.
- ٣١٨٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ - وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ - قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا أَجْرُ الْحَازِرِ.

٦٣ - باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها

قوله: "عن علي عليه السلام قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه، وأن أتصدق بلحومها وجلودها وأجلتها، وأن لا أعطي الجزار منها شيئاً، وقال: نحن نعطيهِ من عندنا" قال أهل اللغة: سميت البدنة لعظمها، ويطلق على الذكر والأنثى، ويطلق على الإبل والبقر والغنم، هذا قول أكثر أهل اللغة، ولكن معظم استعمالها في الأحاديث وكتب الفقه في الإبل خاصة.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد كثيرة منها: استحباب سوق الهدي، وجواز الثيابة في نحره، والقيام عليه وتفرقه، وأنه يتصدق بلحومها وجلودها وجلالها، وأنها تجل، واستحبوا أن يكون حلاً حسناً، وأن لا يعطى الجزار منها؛ لأن عطته عوض عن عمله، فيكون في معنى بيع جزء منها، وذلك لا يجوز، وفيه جواز الاستحار على النحر ونحوه، ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدي ولا الأضحية ولا شيء من أجزائها لا يتقاع به في البيت ولا بغيره، سواء كانا تطوعاً أو واجبين، لكن إن كانا تطوعاً، فله الإلتفاف بالجلد وغيره باللبس وغيره، ولا يجوز إعطاء الجزار منها شيئاً بسبب جزائره، هذا مذهبنا وبه قال عطاء والنخعي ومالك وأحمد وإسحاق، وحكى ابن المنذر عن ابن عمر وأحمد وإسحاق أنه لا بأس ببيع جلد هديه، ويتصدق بثمنه، قال: ورخص في بيعه أبو ثور، وقال النخعي والأوزاعي: لا بأس أن يشتري به الغريال والمنخل والفأس والميزان ونحوها. وقال الحسن البصري: يجوز أن يعطى الجزار جندها، وهذا منابذ للسنّة، والله أعلم.

قال الفاضل: التحليل سنة، وهو عند العنماء مختص بالإبل، وهو مما اشتهر من عمل السلف، قال: ومن رآه -

٣١٨١ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بَنِي مَيْمُونٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّ مُحَاجِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بُدْنَهُ كُلَّهَا، لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجَلَالَهَا، فِي الْمَسَاكِينِ، وَلَا يُعْطَى فِي حِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا.

٣١٨٢ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ الْحَزْرِيُّ أَنَّ مُحَاجِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ، بِمِثْلِهِ.

- مالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق، قالوا: ويكون بعد الإشعار لئلا ينلطح بالدم، قالوا: ويستحب أن تكون قيمتها ونفاستها بحسب حال المهدي، وكان بعض السلف يجلل بالوشى وبعضهم بالحرق، وبعضهم بالقباطي والملاحف والأزر، قال مالك: ونشق على الأسمعة إن كانت قليلة الثمن لئلا تسقط. قال مالك: وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استبقاء للشباب؛ لأنه كان يجمل الجلال المرتفعة من الأتماط والبرود والحر، قال: وكان لا يجمل حتى يغدو من منى إلى عرفات، قال: وروى عنه أنه كان يجلل من ذي الخليفة، وكان يعقد أطراف الجلال على أذنانها، فإذا مشى لينة نزعها، فإذا كان يوم عرفة جللها، فإذا كان عند النحر نزعها؛ لئلا يصيبها الدم، قال مالك: أما اجل: فينزع في الليل؛ لئلا يحرقها الشوك، قال: واستحب إن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شقها، وأن لا يجللها حتى يغدو إلى عرفات، فإن كانت بثمان يسير فمن حين يحرم يشق ويجلل.

قال القاضي: وفي شق الجلال على الأسمعة فائدة أخرى، وهي إظهار الإشعار؛ لئلا يستتر تحنها، وفي هذا الحديث الصدقة بالجلال، وهكذا قاله العلماء، وكان ابن عمر أو لا يكسوها الكعبة، فيما كسيت الكعبة تصدق بها، والله أعلم.

[٦٤ - باب جواز الاشتراك في الهدى، وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة]

٣١٨٣ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - اللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدُودِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

٣١٨٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْتَرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلَّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

٣١٨٥ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَرْنَا الْبَعِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

٣١٨٦ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ لِحَابِرٍ: أَيْشْتَرِكَ فِي الْبَدَنَةِ مَا يُشْتَرَكُ فِي الْحَزْوَرِ؟ قَالَ: مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَدَنِ.

وَحَضَرَ جَابِرَ الْحُدُودِ قَالَ: كَحَرْنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً، اشْتَرَكْنَا كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ.

[٦٤ - باب جواز الاشتراك في الهدى، وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة]

قوله: "عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: فخرنا مع رسول الله ﷺ عام الحُدُودِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ" وفي الرواية الأخرى: "أخرجنا مع رسول الله ﷺ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلَّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ". وفي الرواية الأخرى: "اشترَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ".

في هذه الأحاديث دلالة لجواز الاشتراك في الهدى، وفي المسألة خلاف بين العلماء، فمذهب الشافعي جواز الاشتراك في الهدى، سواء كان تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متقربين، أو بعضهم يريد القرية وبعضهم يريد اللحم، ودليله هذه الأحاديث، وهذا قال أحمد وجمهور العلماء، وقال داود وبعض المالكية: يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب، وقال مالك: لا يجوز مطلقاً، وقال أبو حنيفة: يجوز إن كانوا كلهم متقربين وإلا فلا، وأجمعوا على أن الشاة لا يجوز الاشتراك فيها، وفي هذه الأحاديث أن البدنة تجزئ عن سبعة، والبقرة عن سبعة، وتقوم كل واحدة مقام سبع شياه، حتى لو كان على المحرم سبعة دماء بغير جزاء الصيد، وذبح عنها بدنة أو بقرة أجزأه عن الجميع.

قوله: "فقال رجل لحابر: أيشترك في البدنة ما يشترك في الحزور؟ قال: ما هي إلا من البدن"

- ٣١٨٧- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَأَمَرْنَا إِذَا أَحْلَلْنَا أَنْ نُهْدِيَ، وَيَجْتَمِعَ النَّفَرُ مِنَّا فِي الْهَدْيَةِ، وَذَلِكَ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْنُوا مِنْ حَجَّتِهِمْ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.
- ٣١٨٨- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ، فَذَبَحَ الْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، نَشْرِكُ فِيهَا.
- ٣١٨٩- (٧) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ.
- ٣١٩٠- (٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ: عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةَ فِي حَجَّتِهِ.

- الفرق بين الجزور والبدنة: قال العلماء: "الجزور" بفتح الجيم وهي البعير، قال القاضي: وفرق هنا بين البدنة والجزور؛ لأن البدنة والهدى ما ابتدئ إهداؤه عند الإحرام، والجزور ما اشترى بعد ذلك لينحر مكانها، فتوهم السائل أن هذا أحق في الاشتراك، فقال في جوابه: الجزور لما اشترت لتسلك صار حكمها كالبدن. وقوله: "ما يشترك في الجزور" هكذا في النسخ "ما يشترك" وهو صحيح ويكون "ما" بمعنى "من" وقد جاز ذلك في القرآن وغيره، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: اشتراكاً كالاشتراك في الجزور. قوله: "فأمرنا إذا أحلنا أن نهدى ويجمع نفر ما في الهدية وذلك حين أمرهم أن يحنو من حجهم". فوائد الحديث: في هذا فوائد، منها: وجوب الهدى على المتمتع، وجواز الاشتراك في البدنة الواجبة؛ لأن دم التمتع واجب، وهذا الحديث صريح في الاشتراك في الواجب بخلاف ما قاله مالك، كما قدمناه عنه قريباً، وفيه دليل لجواز ذبح هدي التمتع بعد التحلل من العمرة، وقبل الإحرام بالحج، وفي المسألة خلاف وتفصيل، فمذهبنا: أن دم التمتع إما يجب إذا فرغ من العمرة ثم أحرم بالحج، فإحرام الحج يجب الدم، وفي وقت جوازه ثلاثة أوجه: الصحيح الذي عليه الجمهور أنه يجوز بعد فراغ العمرة وقبل الإحرام بالحج. والثاني: لا يجوز حتى يحرم بالحج. والثالث: يجوز بعد الإحرام بالعمرة، والله أعلم.

قوله: "عن جابر بن عبد الله قال: كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ بالعمرة، فذبح البقرة عن سبعة" هذا فيه دليل للمذهب الصحيح عند الأصوليين أن لفظ "كان" لا يقتضي التكرار؛ لأن إحرامهم بالتمتع بالعمرة إلى الحج مع النبي ﷺ إنما وجد مرة واحدة، وهي حجة الوداع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٦٥ - باب نحر البدن قياماً مقيدة]

٣١٩١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يَنْحَرُ بَدَنَهُ بَارَكَةً، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَاماً مُقَيَّدَةً، سَنَةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

٦٥ - باب نحر البدن قياماً مقيدة

قوله: "ابْعَثْهَا قِيَاماً مُقَيَّدَةً سَنَةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ" أي: المقيدة المعقولة، فيستحب نحر الإبل، وهي قائمة معقولة اليد اليسرى، صح في "سنن أبي داود" عن حابر رضي الله عنه: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةَ الْيَسْرَى، قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا" إسناده على شرط مسلم. أما البقر والغنم فيستحب أن تذبح مضجعة على جنبها لأيسر، وتترك رجلها اليمنى، وتشد قوائمها الثلاث، وهذا الذي ذكرنا من استحباب نحرها قياماً معقولة هو مذهب الشافعي ومالك وأحمد وإجمهون، وقال أبو حنيفة والثوري: يستوي نحرها قائمة وباركة في الفضيلة.^{١٠٠} وحكى القاضي عن طاوس أن نحرها بركة أفضل، وهذا مخالف للسنة، والله أعلم.

^{١٠٠} قال في فتح الملهم: وعن أبي حنيفة: نحر ت بدنة قائمة، فكذلك أهلك قياماً من الناس؛ لأنها نحر، فاعتقدت أن لا أخر بعد ذلك إلّا بركة معقولة. الخاصل: أن القيام أفضل فإن لم يتسهل فالقعود أفضل من الاضطجاع، نعم! ذبح نحو الإبل خلاف الأول. (فتح الملهم: ١٩١/٦ بيروت)

[٦٦ - باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه، ...]

٣١٩٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلُ فَلَانِدَ هَدِيهِ، ثُمَّ لَا يَحْتَسِبُ شَيْئاً مِمَّا يَحْتَسِبُ الْمُحْرَمُ.

٣١٩٣- (٢) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣١٩٤- (٣) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، أَقْبَلُ فَلَانِدَ هَدِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

٣١٩٥- (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

[٦٦ - باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه، واستحباب

تقليده وقتل القلائد، وأن باعنه لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء بذلك

قوله: "كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة، فأقبل فلان د هديه، ثم لا يحتسب شيئاً مما يحتسب المحرم"

فقه هذه الأحاديث: فيه دليل على استحباب الهدي إلى الحرم، وأن من لم يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره، واستحباب تقليده وإشعاره، كما جاء في الرواية الأخرى بعد هذه، وقد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في الإشعار، ومذهبنا ومذهب الجمهور استحباب الإشعار والتقليد في الإبل والبقر، وأما "الفنم" فيستحب فيها التقليد وحده، وفيه استحباب قتل القلائد.

أقوال الأئمة في من يبعث الهدي يلزمه الاجتناب عما يحتسب عنه اغرم أولاً؟ وفيه: أن من بعث هديه لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم، وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا حكاية رويت عن ابن عباس وابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير، وحكاها الخطابي عن أهل الرأي أيضاً أنه إذا فعله لزمه اجتناب ما يحتسبه المحرم، ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام، والصحيح ما قاله الجمهور لهذه الأحاديث الصحيحة.

أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: كُنْتُ أَقْبِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ لَا يَعْتَرِلُ شَيْئًا وَلَا يَتَرَكُهُ.

٣١٩٦- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْنَحُ عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَكُنْتُ قَلَائِدَ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَدَهَا، ثُمَّ بَعَثْتُ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا.

٣١٩٧- (٦) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ الْقَاسِمِ وَأَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ، أَقْبِلُ قَلَائِدَهَا بِيَدَيَّ، ثُمَّ لَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ، لَا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْحَلَالُ.

٣١٩٨- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: أَنَا فَكُنْتُ تِلْكَ الْقَلَائِدَ مِنْ عِهْدِي كَانَ عِنْدَنَا، فَأَصْبَحَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالًا، يَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَالُ مِنْ أَهْلِهِ، أَوْ يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ.

٣١٩٩- (٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَقْبِلُ الْقَلَائِدَ لِهُدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَتَمِ، فَيَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ فِينَا حَلَالًا.

٣٢٠٠- (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَبَّمَا فَكُنْتُ الْقَلَائِدَ لِهُدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُقَلَّدُ هَدْيَهُ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ، لَا يَحْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَحْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ.

قوله: "فكُنْتُ قَلَائِدَ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ" ثم أشعرها وقلدتها، ثم بعثت بها إلى البيت، وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلالاً فيه دليل على استحباب الجمع بين الإشعار والتقليد في البدن وكذلك البقر، وفيه أنه إذا أرسل هديه أشعره وقلدته من بلده، ولو أخذه معه أحر التقليد والإشعار إلى حين يحرم من المبيعات أو من غيره.

قوله: "أَنَا فَكُنْتُ تِلْكَ الْقَلَائِدَ مِنْ عِهْدِي" هو الصوف، وقيل: الصوف المصبوغ ألواناً.

٣٢٠١- (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا، فَقَلَدَهَا.

٣٢٠٢- (١١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا نُقَلِّدُ الشَّاءَ فَنُرْسِلُ بِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالٌ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

٣٢٠٣- (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدْيِي،

فولها: "أهدى رسول الله ﷺ مرة إلى البيت غنماً فتدعها" فيه دلالة لنذهبنا ومذهب الكثيرين أنه يستحب تقليد الغنم، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يستحب، بل خصا التقليد بالإبل والبقر، وهذا الحديث صريح في الدلالة عليها. ** قوله: "أحدثنا محمد بن حنادة" هو بحجم مضمومة ثم جاء مهمله مخففة.

قوله: "عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرت أن ابن زياد كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال: من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج".

تصحیح الاسم: هكذا وقع في جميع نسخ صحيح مسلم "أن ابن زياد" قال: أبو علي الغساني والمازري والقاضي وجميع المتكلمين على صحيح مسلم: هذا غلط، وصوابه "أن زياد بن أبي سفيان" وهو المعروف بزياد بن أبيه، وهكذا وقع على الصواب في "صحيح البخاري" و"الموطأ" و"سنن أبي داود" وغيرها من الكتب المصنعة، ولأن ابن زياد لم يدرك عائشة، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قوله: "أهدى رسول الله ﷺ من الغنم" إلخ: تفرد الأسود عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيته وغيرهم.....

وإدعى صاحب الميسر أنه أثر شاذ. فإن قلت: كيف يقال: تركوها؟ وقد ذكر ابن أبي شيبة في مصنفه أن ابن عباس قال: لقد رأيت الغنم يؤتى بها مقلدة. وعن أبي جعفر: رأيت الكباش مقلدة. وعن عبد الله بن عبيد بن عمير: أن النشاة كانت تقلد. وعن عطاء: رأيت أناساً من الصحابة يسوقون الغنم مقلدة. قلت: ليس في ذلك كله أن التقليد كان في الغنم التي سبقت في الإحرام، وأن أصحابها كانوا محرمين، على أنا نقول: إنهم ما منعوا الجواز، وإنما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة. (فتح الملهم: ١٩٣/٦ بيروت)

فَاكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ، قَالَتْ عَمْرَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا قُلْتُ فَلَائِدَ هَذِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، * فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُجِرَ الْهَدْيُ.

٣٢٠٤ - (١٣) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ تُصَفِّقُ وَتَقُولُ: كُنْتُ أَقْبِلُ فَلَائِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَمَا يُمْسِكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ.

٣٢٠٥ - (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* قوله: 'فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدي' غاية لقوله: فلم يحرم لا لبيان أنه حرم عليه شيء بعد النحر، بل لبيان أنه لم يحرم عليه شيء أصلاً، لا قبل النحر ولا بعده، أما بعده فظاهر، لا يقول أحد بخلافه، وأما قبله فما حرم أصلاً؛ إذ لو كان شيء حراماً لكان إلى هذا الحد، فإذا لم يكن إلى هذا الحد فلا حرمة أصلاً، وهو المطلوب، فالغاية في مثل هذا الإقادة الدوام.

٦٧ - باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها]

٣٢٠٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا، وَتِلْكَ" فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ.

٣٢٠٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُعْبِرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: يَتِمُّمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً.

٣٢٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا - وَقَالَ: يَتِمُّمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَتِلْكَ ارْكَبْهَا" فَقَالَ: بَدَنَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ﷺ قَالَ: "وَتِلْكَ ارْكَبْهَا، وَتِلْكَ ارْكَبْهَا".

٦٧ - باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ: ارْكَبْهَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ، هَالِكٌ: ارْكَبْهَا وَتِلْكَ" فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ" فِي الرَّوَاةِ الْأُخْرَى: "وَتِلْكَ ارْكَبْهَا، وَتِلْكَ ارْكَبْهَا" فِي رَوَايَةِ جَابِرٍ: ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُجِلَّتْ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ضَرْأً.

مذاهب الأئمة في ركوب البدنة المهداة: هذا دليل على ركوب البدنة المهداة. وفيه مذاهب: مذهب الشافعي: أنه يركبها إذا احتاج إليها، ولا يركبها من غير حاجة، وإنما يركبها بالمعروف من غير إضرار، وهذا قال ابن المنذر وجماعة، وهو رواية عن مالك، وقال عمدة ابن الزبير ومالك في الرواية الأخرى وأحمد وإسحاق: له ركوبها من غير حاجة شريطة لا يضرها، وبه قال أهل الظاهر، وقال أبو حنيفة: لا يركبها إلا أن لا يجد منه بداً.**

* قوله: "وَتِلْكَ ارْكَبْهَا" نفاذ أن المراد به مجرد التحرر لا الدعاء عليه.

** قال في فتح الملهم: وفي المسألة مذهب خامس: وهو المنع مطلقاً، نقله ابن العربي عن أبي حنيفة، وشنع عليه، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره اجوز بقدر الحاجة... قال ابن القيم: "وقد وجد من المعنى ما يفيد، وهو أنه جعلها كلها لله تعالى، فلا ينبغي أن يصرف منها شيئاً لخدمة نفسه، ثم رأينا اشتراط الحاجة ثباتاً بالسنة، وهو ما في صحيح مسلم عن أبي الزبير، فالمعنى يفيد منع الركوب مطلقاً، والسمع ورد بإطلاقه بشرط الحاجة رخصة، فيبقى فيما وراءه على المنع الأصلي الذي هو مقتضى المعنى لا بمفهوم الشرط"... (فتح الملهم: ١٩٦/٦ بيروت)

٣٢٠٩ - (٤) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَأُظُنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالْقَظُّ لَهُ -: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا" فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: "ارْكَبْهَا". مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

٣٢١٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسْعَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَرَّ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ بِبَدَنَةٍ أَوْ هَدِيَّةٍ فَقَالَ: "ارْكَبْهَا" قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ أَوْ هَدِيَّةٌ، فَقَالَ: "وَأِنْ".

٣٢١١ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ عَنْ مُسْعَرٍ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَخْنَسِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: مَرَّ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ بِبَدَنَةٍ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٣٢١٢ - (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، سُئِلَ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْحِجَتْ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا".

٣٢١٣ - (٨) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا".

وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنه لو جب ركوبها لمطلق الأمر ومخالفة ما كانت الجاهلية عليه من إكرام البهيوة والنسابة والوصية وإخامها، وإماما بلا ركوب. دليل الجمهور أن رسول الله ﷺ أهدى ولم يركب هديه، ولم يأمر الناس بركوب الهدايا، ودليلا على عروة وموافقيه رواية جابر المذكورة، والله أعلم.

معنى كلمة (ويملك): وأما قوله ﷺ: "ويملك إركبها" فهذه الكلمة أصلها لمن وقع في هلكة ف قيل: لأنه كان محتاجا قد وقع في تعب وجهد، وقيل: هي كلمة تحري على اللسان، وتستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له أولا، بل تدغم بها لغرب كلامها، كقوله: لا أم له، لا أب له، تربت يداه، فأنه الله ما أشجع، وعقري حلقي وما أشبه ذلك، وقد سبقت هذه اللفظة مستوفاة في كتاب الطهارة في تربت يداك.

فوله: "حدثنا هشيم قال: أخبرنا حميد عن ثابت عن أنس قال: وأظني قد سمعته من أنس" سمعته من أنس هو حميد، ووقع في أكثر النسخ: "وأظني" بنونين، وفي بعضها: "وأظني" بنون واحدة، وهي لغة. فوله: "قال إما بدنة أو هدية فقال: وإن هكذا هو في جميع النسخ: "وإن" فقط، أي: وإن كنت بدنة، والله أعلم.

[٦٨ - باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق]

٣٢١٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي النَّبَّاحِ الضَّبْعِيِّ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ الْهَذَلِيُّ قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَبَنَانُ بْنُ سَلَمَةَ مُعْتَمِرِينَ قَالَ: وَانْطَلَقَ بِنَانُ مَعَهُ بَيْنَدَنَ يَسُوقُهَا، فَأَرْحَفَتْ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ، فَقَعِيَ بِشَانِهَا، إِنَّ هِيَ أَبْدَعَتْ كَيْفَ يَأْتِي بِهَا، فَقَالَ: لَيْنُ قَدِمْتُ الْبَلَدَ لَأَسْتَحْفِينَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: فَأُضْحِيتُ، فَلَمَّا تَرَكْنَا الْبَطْحَاءَ قَالَ:

[٦٨ - باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق]

ضبط الاسم: قوله: "عن أبي النباح الضبعي" النباح بمثناة فوق ثم مثناة تحت وباء مهمل، والضبعي بضاد معجمة مضمومة وباء موحدة مفتوحة اسمه: يزيد بن حميد البصري منسوب إلى بني ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكاية بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن رعي ابن جديلة بن أسد بن ربيعة ابن نزار بن معد بن عدنان. قال السمعاني: نزل أكثر هذه القبيلة البصرة، وكانت لها محلة تنسب إليهم.

شرح الغريب: قوله: "وانطلق بيندنة يسوقها فأرحفت عليه" هو بفتح الهزرة وإسكان الزاي وفتح الحاء المهملة، هذا رواية المحدثين لا خلاف بينهم فيه، قال الخطابي: كذا بقوله المحدثون، قال: وصوابه والأجود "فأرحفت" بضم الهزرة يقال: زحف البعير إذا قام، وأزحفه، وقال الهروي وغيره: يقال: أزحف البعير وأزحفه السير بالالف فيهما، وكذا قال الجوهري وغيره، يقال: زحف البعير وأزحف لفتان، وأزحفه السير، وأزحف الرجل: وقف بعمره، فحصل أن إنكار الخطابي ليس بمقبول، بل الجميع جائز، ومعنى "أزحف": وقف من الكلال والإعياء.

قوله: "قعي بشأنها إن هي أبدعت كيف يأتي بها" أما قوله: "قعي" فذكر صاحب "المشارك والمطالع": أنه روي على ثلاثة أوجه: أحدها: وهي رواية الجمهور "قعي" بباء من الإعياء وهو العجز، ومعناه: عجز عن معرفة حكمها لو عطبت عليه في الطريق، كيف يعمل بها، والوجه الثاني: "قعي" بياء واحدة مشددة، وهي لغة بمعنى الأولى. والوجه الثالث: "قعي" بضم العين وكسر النون من العناية بالشيء والاهتمام به.

وأما قوله: "أبدعت" فيضم الهزرة وكسر الدال وفتح العين وإسكان التاء، ومعناه: كلت وأعييت ووقفت، قال أبو عبيد: قال بعض الأعراب: لا يكون الإبداع إلا بظن.

وأما قوله: "كيف يأتي بها" ففي بعض الأصول: "ها"، وفي بعضها: "بها" وكلاهما صحيح.

قوله: "لئن قدمت البند لأستحفين عن ذلك" وقع في معظم النسخ: "قدمت البلد" وفي بعضها: "قدمت الليلة" وكلاهما صحيح، وفي بعض النسخ: "عن ذلك"، وفي بعضها: "عن ذاك" بغير لام. وقوله: "لأستحفين" بالحاء المهملة وبالفاء ومعناه: لأسألكن سؤالاً يليغاً عن ذلك، يقال: أحفى في المسألة إذا ألح فيها وأكثر منها.

قوله: "فأضحيت" هو بالضاد المعجمة وبعد الحاء باء مثناة تحت، قال صاحب "المطالع": معناه: صرت في وقت الضحي.

اُتُّلِقَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ تَحَدَّثَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ شَأْنَ بَدَنَتِهِ، فَقَالَ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِتِّ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ وَأَمْرَةٍ فِيهَا، قَالَ: فَمَضَى ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أَبْدَعَ عَلَيَّ مِنْهَا؟ قَالَ: "انْحَرِّهَا، ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ".

قوله: أن ابن عباس حين سألوه قال: على الخبير سقطت فيه دليل لجواز ذكر الإنسان بعض مما دحته للحاجة، وإنما ذكر ابن عباس ذلك ترغيباً للسامع في الاعتناء بغيره، وحثاً له على الاستماع له، وأنه علم عفى.
قوله: يا رسول الله! كيف أصنع بما أبدع علي منها؟ قال: انحرها، ثم اصبغ نعليها في دميها، ثم اجعه على صفحتيها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقك.

فوائد الحديث: فيه فوائد منها: أنه إذا عطب الهدي وجب ذبحه وتخليته للمساكين، ويحرم الأكل منها عليه، وعلى رفقته الذين معه في الركب، سواء كان الرفيق مخالطاً له، أو في جملة الناس من غير مخالطة، والسبب في تحريمهم قطع الذريعة لئلا يتوصل بعض الناس إلى نحره أو تميمه قبل أوانه.

كلام أهل العلم في الأكل من الهدي المعطوب: واختلف العلماء في الأكل من الهدي إذا عطب فنحره فقال الشافعي: إن كان هدي تطوع كان له أن يفعل فيه ما شاء من بيع وذبح وأكل وإطعام وغير ذلك، وله تركه، ولا شيء عليه في كل ذلك؛ لأنه ملكه، وإن كان هدياً مندوراً لزمه ذبحه، فإن تركه حتى هلك لزمه ضمانه، كما لو فرط في حفظ البوديعة حتى تلفت، فإذا ذبحه غمس نعله التي قلده إياها في دمه، وضرب بها صفحة سنامه وتركه موضعه ليعلم من مر به أنه هدي فأكله،^١ ولا يجوز للمهدي ولا لسائق هذا الهدي وقائذه الأكل منه، ولا يجوز للأغنياء الأكل منه مطلقاً؛ لأن الهدي مستحق للمساكين فلا يجوز لغيرهم، ويجوز للفقراء من غير أهل هذه الرفقة ولا يجوز للفقراء الرفقة، وفي المراد بالرفقة وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنهم الذين يخالطون المهدي في الأكل وغيره دون باقي القافلة. والثاني: - وهو الأصح، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث، وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور أصحابنا - أن المراد بالرفقة جميع القافلة؛ لأن السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيهم إياه، وهذا موجود في جميع القافلة، فإن قيل: إذا لم يميزوا لأهل القافلة أكله، وترك في البرية كان طعمة لسباع وهذا إضاعة مال، قلنا: ليس فيه إضاعة، بل العادة الغالبة أن سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لالتقاط سافطة ونحوه، وقد تأتي قافلة في إثر قافلة، والله أعلم. و"الرفقة" بضم الراء وكسرها لغتان مشهورتان.

^١ قال في فتح الملهم: وفي الدر المختار: "ويقيم بدل هدي واجب عطب أو تعيب بما يمنع الأضحية، وصنع به ما شاء، ولو تطوعاً نحره وصبغ فلالته بدمه وضرب به صفحة سنامه؛ ليعلم أنه هدي للفقراء ولا يطعم لا يطعم منه غنياً لعدم بلوغه محله". بتغير يسر، فحديث الباب محمول على انشطوع عند أصحابنا. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم: ١٩٩/٦ بيروت)

٣٢١٥ - (٢) وَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاقِيُّ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِثَمَانِ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ.

٣٢١٦ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسْتَمْعِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سِنَانِ بْنِ مَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ذُو عَيْنَا أَبَا قَبِيصَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبَدَنِ ثُمَّ يَقُولُ: "إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَحَسِبْتُ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَنْحَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دِمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَيْتِكَ".

التوفيق بين الروایتین: قوله في حديث ابن عباس عليه السلام: "بعث رسول الله ﷺ بست عشر بدنة" وفي الرواية الأخرى: "ثمان عشر بدنة" يجوز أنهما قضيتان، ويجوز أن تكون قضية واحدة، والمراد ثمان عشرة، وليس في قوله: "ست عشرة" نفي الزيادة؛ لأنه مفهوم عدد، ولا عمل عليه؛ والله أعلم.

[٦٩ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض]

٣٢١٧- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَنْفِرُونَ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْيَمِينِ".

قَالَ زُهَيْرٌ: يَنْصَرِفُونَ كُلِّ وَجْهِ، وَلَمْ يَقُلْ: فِي.

٣٢١٨- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْيَمِينِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ.

٣٢١٩- (٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: تُغْتَبَى أَنْ تَصُدَّرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْيَمِينِ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِمَّا لَا، فَسَلْ فُلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ. وَهُوَ يَقُولُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ.

[٦٩ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض]

قوله ﷺ: "لَا يَنْفِرُونَ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْيَمِينِ".

أقوال الأئمة في وجوب طواف الوداع: فيه دلالة لمن قال بوجوب طواف الوداع، وأنه إذا تركه نزمه دم، وهو الصحيح في مذهبتنا، وبه قال أكثر العلماء منهم الحسن البصري والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك ودาวود وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه، وعن مجاهد روايتان كالمذهبين. قوله: "أمر الناس أن يكون آخر عهدهم باليمين، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض" هذا دليل لوجوب طواف الوداع على غير الحائض وسقوطه عنها، ولا يلزمها دم بتركه، هذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكاه ابن المنذر عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت يؤيد أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع، دليل الجمهور هذا الحديث وحديث صفيه المذكور بعده.

شرح كلمة (إمّا لا): قوله: "فقال له ابن عباس: إمّا لا، فسأل فلانة الأنصارية" هو بكسر الهمزة وفتح اللام وبالإمالة الخفيفة، هذا هو الصواب المشهور، وقال انقاضي: ضبطه النظري والأصلي: "أما لا" بكسر اللام قال: والمعروف في-

٣٢٢٠- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُصَيْنٍ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَذَكَرْتُ حِمِصَتَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحَابِسْتُهَا هِيَ؟" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلْتَتَفَرَّ".

٣٢٢١- (٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى - قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ -: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَتْ: طَلَبْتُ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُصَيْنٍ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَقِّ الْوَدَاعِ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ طَاهِرًا، بِمِثْلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ.

٣٢٢٢- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ -: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، كُنْهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ.

٣٢٢٣- (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَقْلَحُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ،

- كلام العرب فتحها إلا أن تكون على لغة من يميل، قال المارزي: فإن ابن الأنباري: فوهم: افعل هذا أما لا، فمعناه: أفعله إن كنت لا تفعل غيره، فدخلت "ما" زائدة لأن، كما قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَيْتِ أَخْذًا﴾ (مرم: ٢٦) فاكتفوا بلا عن الفعل، كما تقول العرب: إن زفرك فزره، وإلا فلا، هذا ما ذكره القاضي.

وقال ابن الأثير في "نهاية الغريب": أصل هذه الكلمة "إن" و"ما" فأدغمت النون في الميم، و"ما" زائدة في اللفظ لا حكم لها، وقد أماءت العرب "لا" إمالة خفيفة، قال: والعوام يشعرون إمالتها فتصير ألفها ياء، وهو خطأ، ومعناه: إن لم تفعل هذا فليكن هذا، والله أعلم.

فوها: "سعية من حي" بضم الحاء وكسرهما الضم أشهر. وفي حديثها دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض، وأن طواف الإفاضة ركن لا بد منه، وأنه لا يسقط عن الحائض ولا غيرها، وأن الحائض تقسم له حتى تطهر، فإن ذهبت إلى وطنها قبل طواف الإفاضة بقيت محرمة، وقد سبق حديث صفيه هذا، وبيان إحرامه وضبطه ومعناه رفعه في أوائل "كتاب الحج" في باب بيان وجوه الإحرام بالحج.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَتَخَوَّفُ أَنْ نَحْبِضَ صَفِيَّةَ قَبْلَ أَنْ تُقْبِضَ، قَالَتْ: فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَحَابِسْتُنَا صَفِيَّةُ؟" قُلْنَا: قَدْ أَقَاضَتْ، قَالَ: "فَلَا إِذَنْ".

٣٢٢٤ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَبِي قَدْ حَاضَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَعَنَهَا تَحْبِسُنَا، أَلَمْ تَكُنْ قَدْ طَافَتْ مَعَكُمْ بِأَيْتٍ؟" قَالُوا: بَلَى، قَالَ: "فَاخْرُجِي".

٣٢٢٥ - (٩) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ - لَعَلَهُ قَالَ: - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ بَعْضَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالُوا: إِنَّهَا حَائِضٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "وَإِنَّهَا لَحَابِسُنَا؟" فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ زَارَتْ يَوْمَ التَّحْرِ، قَالَ: "فَلْتَقْرِ مَعَكُمْ".

٣٢٢٦ - (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ إِذَا صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ حَبَائِهَا كَثِيبَةَ حَزِينَةَ، فَقَالَ: "عَقَرَى حَلْقَى إِنَّكِ لَحَابِسُنَا" ثُمَّ قَالَ لَهَا: "أَكُنْتِ أَفْضَتْ يَوْمَ التَّحْرِ؟" قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: "فَاتَّقِرِي".

٣٢٢٧ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ الْحَكَمِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يَذْكُرَانِ: كَثِيبَةَ حَزِينَةَ.

بيان فائدة ذكر (لعله) في هذا الإسناد في قوله (لعله قال عن يحيى): قوله: (لعله قال عن يحيى) من موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن الأوزاعي. لعله قال عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن عائشة. هكذا وقع في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عن معظم النسخ قال: وسقط عند الطبري.

-قوله: "لعله قال عن نجي بن أبي كثير" قال: وسقط "لعله قال" فقط لابن الخضاء، قال القاضي: وأظن أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم أو شك فيه، فألحقه على المحفوظ الصواب، ونبه على إلحاقه بقوله "لعله".

قوله: "قالوا: يا رسول الله! إنما قد زارت يوم النحر" فيه دليل لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأهل العراق أنه لا يكره أن يقال لطواف الإفاضة: طواف الزيارة، وقال مالك: يكره، وليس للكره حجة تعتمد.

قولها: "تنفر" يكسر الفاء وضمها الكسر أفصح وبه جاء القرآن، والله أعلم.

[٧٠ - باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها، والدعاء...]

٣٢٢٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَضْرِيُّ، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ مَكَثَ فِيهَا، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَسَأَلْتُ بِلَالَاً حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: جَعَلَ عُمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمُوداً عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى.

٧٠ - باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها

ذكر مسلم رحمه الله في الباب بأسانيده عن بلال رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل الكعبة وصلى فيها بين العُمُودَيْنِ وبأسناده عن أسامة رضي الله عنه أنه ﷺ دعا في نواحيها ولم يصل.

إجماع أهل العلم على الأخذ برواية بلال وتوجيه نفي أسامة الصلاة في الكعبة: وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال؛ لأنه مثبت، فعمه زيادة عم، فواجب ترجيحه، والمراد الصلاة المعهودة ذات الركوع والسجود، ولهذا قال ابن عمر: ونسيت أن أسأله كم صلى؟ وأما نفي أسامة، فسيب أفعم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب، واشتغلوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو، ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت، والتي ﷺ في ناحية أخرى، وبلال قريب منه، ثم صلى النبي ﷺ قرأه بلال نقره، ولم يره أسامة بعده واشتغاله، وكانت صلاة خفيفة فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء، وجاز له نفيها عملاً بظنه، وأما بلال فحقيقها فأخبر بها، والله أعلم.

أقوال العلماء في جواز الصلاة في الكعبة نقلاً أو فرضاً: واختلف العلماء في الصلاة في الكعبة إذا صلى متوجهاً إلى جدار منها، أو إلى الباب، وهو مردود، فقال الشافعي وأثروري وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: تصح فيها صلاة النفل وصلاة الفرض. وقال مالك: تصح فيها صلاة النفل المطلق، ولا يصح الفرض ولا الترتب، ولا ركعتا الفجر ولا ركعتا الطواف.

وقال محمد بن جرير وأصخ المالكي وبعض أهل الظاهر: لا تصح فيها صلاة أبداً لا فريضة ولا نافلة، وحكاها القاضي عن ابن عباس أيضاً، ودليل الجمهور حديث بلال، وإذا صحت النافلة صحت الفريضة؛ لأنهما في الموضع سواء في الاستقبال في حال النزول، وإنما يختلفان في الاستقبال في حال السير في السفر، والله أعلم.

ضبط الاسم وترجمة عثمان بن طلحة: قوله: "عثمان بن طلحة الحَضْرِيُّ" هو يفتح الحاء والجيم منسوب إلى حجابة الكعبة، وهي ولايتها وفتحها وإغلاقها وخدمتها، ويقال له ولأقاربه: الحَضْرِيُّونَ، وهو عثمان بن طلحة ابن أبي طلحة، واسم أبي طلحة: عبد الله بن عبد العزى بن عثمان ابن عبد الدار بن قصي القرشي العبدري، -

٣٢٢٩- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَفَتْحَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ خَمَادِ بْنِ زَيْدٍ - قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا خَمَادٌ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَرَلَّ بِفَنَاءِ الْكُعْبَةِ، وَأَرْسَلَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، فَجَاءَ بِالْمِفْتَاحِ، فَفَتَحَ الْبَابَ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَأَمَرَ بِالْبَابِ فَأُغْلِقَ، فَلَبِسُوا فِيهِ مَنِيًّا، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَادَرْتُ النَّاسَ، فَتَلَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجًا، وَبِلَالٌ عَلَى إِثْرِهِ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، قَالَ: وَكَسَيْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى.

- أسلم مع خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص في هذنة الحديبية، وشهد فتح مكة، ودفع النبي ﷺ مفتاح الكعبة إليه، وأبي شيبة بن عثمان بن أبي طلحة، وقال: أخذوها يا بني طلحة خالدة تالدة لا يترعها منكم إلا ظالم، ثم نزل المدينة فأقام بها إلى وفاة النبي ﷺ، ثم تحول إلى مكة فأقام بها حتى توفي سنة اثنين وأربعين. وقيل: إنه استشهد يوم "أجنادين" بفتح الدان وكسرها، وهي موضع بقرب بيت المقدس كانت غزوته في أوائل خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وثبت في الصحيح قوله ﷺ: "كل مائة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت". قال القاضي عياض: قال العلماء: لا يجوز لأحد أن يترعها منهم، قال: وهي ولاية لهم عليها من رسول الله ﷺ، فبقي دائمة ولذريعتهم أبدًا، ولا يشارعون فيها، ولا يشاركون ما داموا موجودين صالحين لذلك، والله أعلم.

قوله: "دخل الكعبة فأنقشها عليه" إنما أغلقها عليه ﷺ ليكون أسكن لقلبه، وأجمع لحشوه، ولئلا يجتمع الناس ويدخلوا ويزدحموا فينالهم ضرر، ويتهوش عليه الحال بسبب لغظهم، والله أعلم. قوله: "جعل عمودين عن يساره وعمودين عن يمينه" هكذا هو هناك، وفي رواية للبخاري: "عمودين عن يمينه وعموداً عن يساره" وهكذا هو في "الموطأ"، وفي "سنن أبي داود" وكله من رواية مالك، وفي رواية للبخاري: "عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره".

قوله: "قدم رسول الله ﷺ يوم الفتح فترل بفناء الكعبة" هذا دليل على أن هذا المذكور في أحاديث الباب من دخوله ﷺ الكعبة، وصلاته فيها كان يوم الفتح، وهذا لا خلاف فيه، ولم يكن يوم حجة الوداع، و"فناء الكعبة" بكسر الفاء وبالمدة: جانبها وحرمها، والله أعلم.

قوله: "ففتح الباب" هو بكسر الميم، وفي الرواية الأخرى: "افتتح" وهما لغتان. قوله: "فلبسوا فيه منياً" أي طويلاً. قوله: "كسيت أن أسأله كد حسبي" هكذا ثبت في الصحيحين من رواية ابن عمر، وجاء في "سنن أبي داود" بإسناد فيه ضعف عن عبد الرحمن بن صفوان، قال: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخول الكعبة؟ قال: صلى ركعتين.

٣٢٣- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ عَلَى نَافَةِ لَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حَتَّى أَتَاخَ بِفَتَاءِ الْكُعْبَةِ، ثُمَّ دَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ فَقَالَ: "اتَّبِعِي بِالْفَتْحِ" فَذَهَبَ إِلَى أُمِّهِ،^١ فَأَبَتْ أَنْ تُعْطِيَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُعْطِيَنِي أَوْ لَيُخْرِجَنِي هَذَا السَّيْفُ مِنْ صُلْبِي قَالَ: فَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ الْبَابُ، ثُمَّ ذَكَرَ بِعَثَلِ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ.

٣٢٣١- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثْمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، وَمَعَهُ أُسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَأَجَافُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ طَوِيلًا، ثُمَّ فُتِحَ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ، فَتَسَبَّيْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

٣٢٣٢- (٥) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَاهَا إِلَى الْكُعْبَةِ، وَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأُسَامَةُ، وَأَجَافَ عَلَيْهِمُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْبَابَ قَالَ: فَمَكَثُوا فِيهِ مَلِيًّا، ثُمَّ فُتِحَ الْبَابُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، وَرَقِيتُ الدَّرَجَةَ فَدَخَلْتُ الْبَيْتَ فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالُوا: هَهُنَا، قَالَ: وَتَسَبَّيْتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ: كَمْ صَلَّى؟

قوله: "فأجافوا عليهم الباب" أي أغلقوه.

قوله: "وحدثني حميد بن مسعدة حدثنا خالد..." إلى قوله: "وتسببت أن أسألهم كم صلى".

بيان الوهم في رواية ابن عون: هكذا وقعت هذه الرواية هنا، وظاهره أن ابن عمر سأل بلالاً وأُسامة وعثمان جميعهم، قال القاضي عياض: ولكن أهل الحديث وهَمَّوا هذه الرواية، فقال الدارقطني: وهم ابن عون هنا، وخالفه -

* قوله: "أو ليخرجني هذا السيف من صُلْبِي" كناية عن قتله نفسه ولعل مراده بذلك تخويفها لتعطيه، والله تعالى أعلم. وقيل: لأنها ما أسلمت فلذلك منعت.

** قال في فتح الملهم: قوله: "فذهب إلى أمه": واسمها سلامة بنت سعيد. (فتح الملهم: ٢٠٨/٦ بيروت)

٣٢٣٣- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ فِي أَوَّلِ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، صَلَّى بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

٣٢٣٤- (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا مَعَهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ أُغْلِقَتْ عَلَيْهِمْ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَأَخْبَرَنِي بِلَالٌ - أَوْ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي حَوْفِ الْكَعْبَةِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

٣٢٣٥- (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ بَكْرٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَسَمِعْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا أُمِرْتُمْ بِالطَّوَافِ وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِدُخُولِهِ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَنْتَهِي عَنْ دُخُولِهِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قَبْلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: "هَذِهِ الْقِبْلَةُ". قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاحِيهَا؟ أَوَيْ زَوَايَاهَا؟ قَالَ: بَلْ فِي كُلِّ قِبْلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ.

- غيره، فاستندوه عن بلال وحده، قال القاضي: وهذا هو الذي ذكره مسلم في باقي الطرق، فسالت بلالاً فقال: إلا أنه وقع في رواية حرملة عن ابن وهب، فأخبرني بلال وعثمان بن طلحة أن رسول الله ﷺ صلى في حوف الكعبة. هكذا هو عند عامة شيوعنا، وفي بعض النسخ: "وعثمان بن أبي طلحة"، قال: وهذا يعضد رواية ابن عون، والمشهور انفراد بلال برواية ذلك، والله أعلم.

فوله: "فلما خرج رَكَعَ في قَبْلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ وَقَالَ: هَذِهِ الْقِبْلَةُ" فوله: "قَبْلِ الْبَيْتِ" هو بضم الفاف والياء، ويجوز إسكان الياء، كما في نظائره، قيل: معناه: ما استقبلك منها، وقيل: مقابلها، وفي رواية في الصحيح: "فصلى رَكَعَتَيْنِ في وَجْهِ الْكَعْبَةِ" وهذا هو المراد بفيلها، ومعناه: عند بابها. وأما قوله: "رَكَعَ في قَبْلِ الْبَيْتِ"، فمعناه: صلى، وقوله: "رَكَعَتَيْنِ" دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن تطوع النهار يستحب أن يكون مثني، وقال أبو حنيفة: أربعاً، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة.

- ٣٢٣٦- (٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَفِيهَا سِتٌّ سَوَارٍ فَقَامَ عِنْدَ سَارِيَةٍ فَدَعَا وَلَمْ يُصَلِّ.
- ٣٢٣٧- (١٠) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ؟ قَالَ: لَا.

- نوجیه قوله ﷺ: (هذه التمسك). وأما قوله ﷺ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: معناه: أن أمر القبلة قد استقر على انتقال هذا البيت، فلا ينسخ بعد اليوم، فوصلوا إليه أساء. قال: ويحتمل أنه عندهم سنة موقف الإمام، وأنه يقف في وجهها دون أركانها وجوانبها، وإن كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة، هذا كلام الخطابي، ويحتمل معنى ثالثاً، وهو أن معناه: هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم، ولا مكة ولا كل المسجد الذي حول الكعبة، بل هي الكعبة نفسها فقط، والله أعلم.

قوله: أَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ؟ قالوا: لا هذا مما اتفقوا عليه، قال العلماء: والمراد به عمرة القضاء التي كانت سنة سبع من الهجرة قبل فتح مكة.

سبب عدم دخوله ﷺ البيت في عمره القضاء: قال العلماء: وسبب عدم دخوله ﷺ ما كان في البيت من الأمتام والصور، ولم يكن المشركون يتركونه لتغييرها، فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه، وأزال الصور قبل دخوله، والله أعلم.

[٧١ - باب نقض الكعبة وبنائها]

٣٢٣٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قُرِئْتُ حِينَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتُ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا".

٣٢٣٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٧١ - باب نقض الكعبة وبنائها

قوله ﷺ: "لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنْ قُرِئْتُ حِينَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتُ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا" وفي الرواية الأخرى: "اقصروا عن قواعد إبراهيم" وفي الأخرى: "فإن قُرِئْتُ اسْتَقْصَرْتُ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا" وفي الأخرى: "اسْتَقْصَرُوا مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ" وفي الأخرى: "اقصروا في البناء" وفي الأخرى: "قصرت هم النقطة". قال العلماء: هذه الروايات كلها بمعنى واحد، ومعنى استقصرت: قصرت عن تمام بنائها، واقتصرت على هذا القدر لقصور النفقة هم عن تمامها.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام: منها: إذا تعارضت المصالح، أو تعارضت مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بدئ بالأهم؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن نقض الكعبة وردها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم ﷺ مصلحة، ولكن تعارضه مفسدة أعظم منه، وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريبا، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة، فيرون تغييرها عظيماً، فتركها ﷺ.

ومنها: فكر ولي الأمر في مصالح رعيته، واجتنب ما يخاف منه تولد ضرر عليهم في دين أو دنيا إلا الأمور الشرعية، كأخذ الزكاة وإقامة الحدود ونحو ذلك. ومنها: تألف قلوب الرعية وحسن حياتهم، وأن لا ينفروا ولا يتعرض لما يخاف تنفيرهم بسببه ما لم يكن فيه ترك أمر شرعي، كما سبق، قال العلماء: بني البيت خمس مرات: بنته الملائكة، ثم إبراهيم ﷺ، ثم قريش في الجاهلية، وحضر النبي ﷺ هذا البناء، وله خمس وثلاثون سنة، وقيل: خمس وعشرون، وفيه سقط على الأرض حين وقع لإزاره، ثم بناء ابن الزبير، ثم الحاجب بن يوسف، واستمر إلى الآن على بناء الحاجب، وقيل: بني مرتين آخرين أو ثلاثاً، وقد أوضحت في كتاب إيضاح التماسك الكبير.

قال العلماء: ولا يغير عن هذا البناء، وقد ذكروا أن هارون الرشيد سأل مالك بن أنس عن هدمها وردها إلى بناء ابن الزبير للأحاديث المذكورة في الباب، فقال مالك: ناشدتك الله يا أمير المؤمنين! أن تجعل هذا البيت لعبة للملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبناءه، فتذهب هيئته من صدور الناس، وبالله التوفيق.

قوله ﷺ: "ولجعلت لها خلفاً" هو يفتح الحاء المعجمة وإسكان اللام وبالفاء، هذا هو الصحيح المشهور، والمراد به =

٣٢٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تُرَدِّدُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ".

٣٢٤١ - (٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنَ أَبِي قُحَافَةَ، يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ بِكُفْرٍ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَحَقَعْتُ بَابَهَا بِالْأَرْضِ،

= باب من خلفها، وقد جاء مفسراً في الرواية الأخرى: "ولجعت لها باباً شرفياً وداً غريباً"، وفي صحيح البخاري قال هشام: "خلفاً" يعني باباً، وفي الرواية الأخرى لمسلم: "بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه"، وفي رواية البخاري: "ولجعت لها خلفين"، قال القاضي: وقد ذكر الحربي هذا الحديث هكذا، وضبطه: "خلفين" بكسر الخاء، وقال: الخالفة عمود في مؤخر البيت، وقال الهروي: خلفين بفتح الخاء.

قال القاضي: وكذا ضبطناه على شيخنا أبي الحسين، قال: وذكر الهروي عن ابن الأعرابي: أن الخلف الظهر، وهذا يفسر أن المراد الباب، كما فسره الأحاديث الباقية، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لَوْلَا حَدِيثَانِ قَوْمِكَ" هو بكسر الخاء وإسكان الدال، أي: قرب عهدهم بالكفر، والله أعلم. قوله: "فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَنْ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا" قال القاضي: ليس هذا اللفظ من ابن عمر على سبيل التضعيف لروايتها، والتشكيك في صدقها وحفظها، فقد كانت من الحفظ والضبط بحيث لا يستراب في حديثها، ولا فيما تنقله، ولكن كثيراً ما يقع في كلام العرب صورة التشكيك والتقرير، والمراد به اليقين كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرَبَ لَعَلَّهُ، فَتَنَّا نُكَرُّ وَمَنْعَ إِلَى حِينٍ﴾ (الأنبياء: ١١١) وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ إِنْ ضَلَلْتَ فَإِنَّهُمَ أَضَلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ أَهْتَدَيْتَ﴾ (سجاء: ٥٠) الآية.

قوله ﷺ: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ: بِكُفْرٍ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" فيه دليل لتقدم أهم المصالح عند تعذر جميعها، كما سبق إيضاحه في أول الحديث، وفيه دليل لجواز إنفاق كَنْزَ الْكَعْبَةِ، وتذورها الفاضلة عن مصالحها في سبيل الله، لكن جاء في رواية: "لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي بَنَائِهَا" وبنائها من سبيل الله، ففعله المراد بقوله في الرواية الأولى: "في سبيل الله"، والله أعلم.

وَلَا دَخَلَتْ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ".

٣٢٤٢ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَبَّانَ عَنْ سَعِيدٍ - يَعْنِي ابْنَ مِينَاءَ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي خَالَتِي - يَعْنِي عَائِشَةَ - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَائِشَةُ! لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِشْرِكَ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ، فَالزَّقْتُهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَاباً شَرْقِيّاً وَبَاباً غَرْبِيّاً، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ؛ فَإِنَّ قُرَيْشاً اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتْ الْكَعْبَةَ".

٣٢٤٣ - (٦) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ غَطَاءٍ قَالَ: لَمَّا احْتَرَقَ الْبَيْتُ زَمَنَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حِينَ غَزَاهُ أَهْلُ الشَّامِ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا

= ومذهبنا أن الفاضل من وقف مسجد أو غيره لا يصرف في مصالح مسجد آخر ولا غيره، بل يحفظ دائماً للمكان الموقوف عليه الذي فضل منه، فرمما احتاج إليه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وَلَا دَخَلَتْ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ" وفي رواية: "وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ؛ فَإِنَّ قُرَيْشاً اقْتَصَرَتْهَا حِينَ بَنَتْ الْكَعْبَةَ" وفي رواية: "خمس أذرع" وفي رواية: "قريباً من سبع أذرع" وفي رواية: "قَالَتْ عَائِشَةُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِارِ أَمَنِ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: "نَعَمْ" وفي رواية: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَهُمْ فِي تِلْكَ الْعَامَةِ فَخَافَ أَنْ تَكْرَهُ قُلُوبُهُمْ لَنَظَرْتُ أَنْ أَدْخِلَ الْحَجَرَ فِي الْبَيْتِ".

أقوال العلماء في صحة طواف من طاف في الحجر وعدم صحته: قال أصحابنا: ست أذرع من الحجر مما يلي البيت محسوبة من البيت بلا خلاف، وفي الزوائد خلاف، فإن طاف في الحجر وبينه وبين البيت أكثر من ستة أذرع، ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: يجوز لظواهر هذه الأحاديث، وهذا هو الذي رجحه جماعات من أصحابنا الحراسيين. والثاني: لا يصح طوافه في شيء من الحجر، ولا على جداره، ولا يصح حتى يطوف خارجاً من جميع الحجر، وهذا هو الصحيح، وهو الذي نص عليه الشافعي، وقطع به جماهير أصحابنا العراقيين، ورجحه جمهور الأصحاب، وبه قال جميع علماء المسلمين سوى أبي حنيفة، فإنه قال: إن طاف في الحجر وبقي في مكة أعاده، وإن رجع من مكة بلا إعادة أراق دماً وأجزأه طوافه.

واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ طاف من وراء الحجر، وقال: "لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكُكُمْ" ثم أطبق المسلمون عليه من زمنه ﷺ إلى الآن، وسواء كان كله من البيت أم بعضه، فالطواف يكون من ورائه: كما فعل النبي ﷺ والله أعلم. ووقع في رواية: "ستة أذرع" بالهاء. وفي رواية: "خمس". وفي رواية: "قريباً من سبع" بحذف الهاء، وكلاهما صحيح، ففي الذراع لغتان مشهورتان: التانيث، والتذكير، والتأنيث أفصح.

شرح الغريب: قوله: "لَمَّا احْتَرَقَ الْبَيْتُ زَمَنَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حِينَ غَزَاهُ أَهْلُ الشَّامِ فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا" ابن الزبير حتى قدم الناس -

كَانَ، تَرَكَهُ ابْنُ الزَّيْبَرِ حَتَّى قَدِمَ النَّاسُ الْمُؤَسِّمَ يُرِيدُ أَنْ يُحَرِّبَهُمْ - أَوْ يُحَرِّبَهُمْ - عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي الْكَعْبَةِ، أَنْقُضُهَا ثُمَّ أَبْنِي بِنَاءَهَا، أَوْ أَصْلِحُ مَا وَهَى مِنْهَا؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنِّي قَدْ فُرِقَ لِي رَأْيُ فِيهَا، أَرَى أَنْ تُصْلِحَ مَا وَهَى مِنْهَا، وَتَدْعَ بَيْتًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَأُحْجَارًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا وَبُعِثَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ الزَّيْبَرِ: لَوْ كَانَ أَحَدُكُمْ احْتَرَقَ بَيْتُهُ، مَا رَضِيَ حَتَّى يُجِدَّهُ، فَكَيْفَ يَبْتَ رِبِّكُمْ؟ إِنِّي مُسْتَحِيرٌ رَبِّي ثَلَاثًا، ثُمَّ عَارِضٌ عَلَى أَمْرِي، فَلَمَّا مَضَى الثَّلَاثُ أَجْمَعَ رَأْيُهُ عَلَى أَنْ يُنْقَضَهَا، فَتَحَامَاهُ النَّاسُ أَنْ يَنْزِلَ بِأَوَّلِ النَّاسِ يَصْعَدُ فِيهِ أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ، حَتَّى صَعِدَهُ رَجُلٌ فَأَلْقَى مِنْهُ حِجَارَةً، فَلَمَّا لَمْ يَرَهُ النَّاسُ أَصَابَهُ شَيْءٌ تَتَابَعُوا، فَتَقَضُّوهُ حَتَّى بَلَغَ بِهِ الْأَرْضَ، فَجَعَلَ ابْنُ الزَّيْبَرِ

= المؤسم يريد أن يحربهم - أو يحربهم - على أهل الشام أما الحرف الأول: فهو "يحربهم" بالجيم والراء بعدهما همزة من الجرأة، أي: يشجعهم على قتالهم بإظهار قبح فعلهم، هذا هو المشهور في ضبطه. قال القاضي: ورواه العذري: "يحربهم" بالجيم والياء الموحدة، ومعناه: يخترهم، وينظر ما عندهم في ذلك من حمية وغضب لله تعالى وليه. وأما الثاني وهو قوله: "أو يحربهم"، فهو بالخاء المهملة والراء والياء الموحدة، وأوله مفتوح ومعناه: بغضهم عما يرونه قد فعل بالبيت من قولهم: حربت الأسد، إذا أغضبته، قال القاضي: وقد يكون معناه: يحملهم على الحرب ويحرضهم عليها ويؤكد عزائمهم لذلك، قال: ورواه آخرون "يحربهم" بالخاء والزاي: يشد قوتهم ويميلهم إليه، ويحملهم حزباً له وتناصرين له على مخالفته، وحزب الرجل: من مال إليه، وتحارب القوم: عاثوا.

قوله: "يا أيُّها الناس أشيروا علي في الكعبة" فيه دليل لاستحباب مشاورة الإمام أهل الفضل والمعرفة في الأمور المهمة. قوله: "قال ابن عباس: فإني قد فرق لي فيها رأي" هو بضم الفاء وكسر الراء، أي: كشف ريبين، قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ أَنَا فَرَقْنَاهُ﴾ (الإسراء: ١٠٦) أي: فصلناه وبيناه، هذا هو الصواب في ضبط هذه اللفظة ومعناها، وهكذا ضبطه القاضي والخفرون، وقد جعله الحميدي صاحب "الجمع بين الصحيحين" في كتابه "غريب الصحيحين": "فرق" بفتح الفاء بمعنى خاف، وأنكروه عليه وغلطوا الحميدي في ضبطه وتفسيره.

قوله: "فقال ابن الزبير: لو كان أحدكم احترق بيته ما رضى حتى يجده" هكذا هو في أكثر النسخ: "يجده" بضم الياء وببدال واحدة، وفي كثير منها: "يجدد" بدالين وهما بمعنى.

قوله: "تتابعوا فنقضوه" هكذا ضبطناه: "تتابعوا" بياء موحدة قبل العين، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره القاضي عن رواية الأكثرين: وعن أبي بحر: "تتابعوا" وهو بمعناه إلا أن أكثر ما يستعمل بالفتحة في الشر خاصة، وليس هذا موضعه.

أَعْمِدَةً، فَسَرَّ عَلَيْهَا السُّتُورَ حَتَّى ارْتَفَعَ بِنَاؤُهُ.

وَقَالَ ابْنُ الزَّيْبَرِ: إِنِّي سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَوْلَا أَنَّ النَّاسَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَيْسَ عِنْدِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يُقَوِّي عَلَى بِنَائِهِ، لَكُنْتُ أَدْخَلْتُ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ خَمْسَ أَذْرُعٍ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ".

قَالَ: فَأَمَّا الْيَوْمَ أَجِدُ مَا أَتَّفِقُ، وَلَسْتُ أَخَافُ النَّاسَ، قَالَ: فَرَأَدَ فِيهِ خَمْسَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ، حَتَّى أَبْدَى أَسَا نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَتَنَّى عَلَيْهِ الْبِنَاءَ، وَكَانَ طُولُ الْكَعْبَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا زَادَ فِيهِ اسْتَقْصَرَهُ، فَرَأَدَ فِي طَوْلِهِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ، وَجَعَلَ لَهُ بَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ مِنْهُ، وَالْآخَرُ يُخْرَجُ مِنْهُ، فَلَمَّا قُتِلَ ابْنُ الزَّيْبَرِ كَتَبَ الْحَجَّاجُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يُخْبِرُهُ بِذَلِكَ، وَيُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ الزَّيْبَرِ قَدْ وَضَعَ الْبِنَاءَ عَلَى أَسْ نَظَرَ إِلَيْهِ الْعُدُولُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِنَّا لَسْنَا مِنْ تَلْطِيعِ ابْنِ الزَّيْبَرِ فِي شَيْءٍ، أَمَّا مَا زَادَ فِي طَوْلِهِ فَأَقْرَهُ، وَأَمَّا مَا زَادَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ فَرُدَّهُ إِلَى بِنَائِهِ، وَسُدَّ الْبَابَ الَّذِي فَتَحَهُ، فَتَقَطَّضَهُ وَأَعَادَهُ إِلَى بِنَائِهِ.

٣٢٤٤ - (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ وَ الْوَلِيدَ بْنَ عَطَاءٍ يُحَدِّثَانِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ: وَقَدْ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ،

مقصود ابن الزبير من إقامة الأعمدة وجعل الستور عليها عند بناء الكعبة: قوله: "فجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه" المقصود بهذه الأعمدة والستور: أن يستقبلها المنصتون في تلك الأيام، ويعرفوا موضع الكعبة، ولم تزل تلك الستور حتى ارتفع البناء، وصار مشاهداً للناس فأزاعوا؛ الحصول المقصود بالبناء المرتفع من الكعبة، واستدل القاضي عياض بهذا المذهب ماثلاً في أن المقصود بالاستقبال البناء لا البقعة، قال: وقد كان ابن عباس أشار على ابن الزبير بنحو هذا، وقال له: إن كنت هادماً فلا تدع الناس بلا قبلة، فقال له جابر: صلوا إلى موضعها فهي القبلة، ومذهب الشافعي وغيره جواز الصلاة إلى أرض الكعبة، ويجزيه ذلك بلا خلاف عنده، سواء كان بقي منها شاخص أم لا، والله أعلم.

قوله: "إنا لسنا من تلطيع ابن الزبير في شيء" يريد بذلك سبه وعيب فعله. يقال: لطخته أي: رميته بأمر فيجرح. ضبط الاسم: قوله: "وقد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن مروان في خلافته" هكذا هو في جميع النسخ -

* قوله: "وكان طول الكعبة ثمان عشرة" المراد من الطول: الارتفاع إلى السماء، والله تعالى أعلم.

فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَا أَظُنُّ أَبَا حُبَيْبٍ - يَعْنِي ابْنَ الزَّيَّيرِ - سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَتْ مِنْهَا، قَالَ الْحَارِثُ: بَلَى أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا، قَالَ: سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ: قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا مِنْ بُيُوتِ الْيَتِيمِ، وَلَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ بِالشَّرِكِ أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهُ، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ مِنْ بَعْدِي أَنْ يَتَوَهَّوْهُ فَهَلُمِّي لِأَرِيكَ مَا تَرَكُوا مِنْهُ"، فَأَرَاهَا قَرِيباً مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ، هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ، وَزَادَ عَلَيْهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَطَاءٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ فِي الْأَرْضِ: شَرْقِيًّا وَغَرْبِيًّا، وَهَلْ تَذَرِينَ لِمَنْ كَانَ قَوْمُكَ رَفَعُوا بَابَهَا؟" قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: "تَعَزَّزَا أَنْ لَا يَدْخُلَهَا إِلَّا مَنْ أَرَادُوا، فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ يَرْتَفِي، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ".

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِلْحَارِثِ: أَأَنْتَ سَمِعْتَهَا تَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَكُنْ سَاعَةً بِعَصَاهُ

- "الحارث بن عبد الله" وليس في شيء وهو خلاف، ونسخ بلادنا هي رواية عبد الغفار بن الفارسي، وادعى القاضي عياض أنه وقع هكذا لجميع الرواة سوى الفارسي، فإن في روايته: "الحارث بن عبد الأعلى" قال: وهو خطأ، بل الصواب الحارث بن عبد الله، وهذا الذي نقله عن رواية الفارسي غير مقبول، بل الصواب أنها كرواية غيره الحارث بن عبد الله، ولعمري وقع للقاضي نسخة عن الفارسي فيها هذه اللفظة مصحفة على الفارسي، لا من الفارسي، والله أعلم. قوله: "مَا أَظُنُّ أَبَا حُبَيْبٍ" هو بضم الحاء المعجمة، وسبق بيانه مرات.

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ" هو بفتح الحاء، أي قربه. قوله ﷺ: "إِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ" هو بغير همزة، يقال: بدأه في الأمر بداء بالمد، أي: حدث له فيه رأي لم يكن، وهو ذو بدوات أي يتغير رأيه، والبداء محال على الله تعالى بخلاف النسخ.

قوله: "فَهَلُمِّي لِأَرِيكَ" هذا جار على إحدى اللغتين في "هلم"، قال الجوهري: تقول: "هلم يا رجل" بفتح الميم بمعنى: تعالي، قال الخليلي: أصله "لم" من قولهم: "لم الله شعبه" أي: جمعه كأنه أراد لم نفسك إلينا، أي: أقرب و"ها" للتبعية، وحذفت ألفها لكثرة الاستعمال، وجعلوا اسماً واحداً يستوي فيه الواحد والاثان والجمع والمؤنث، فيقال في الجماعة: "هلم" هذه نعمة أهل الحجاز، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الأحزاب: ١٨) وأهل نجد يصرفونها، فيقولون للثلاثين: "هلمنا"، وللجمع: "هلموا"، وللمرأة: "هلمي"، وللنساء: "هلمن"، والأول أفصح، هذا كلام الجوهري.

قوله ﷺ: "حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ" هكذا هو في النسخ كلها: "كاد أن يدخل" وفيه حجة لجواز دخول "أن" بعد "كاد"، وقد كثر ذلك، وهي لغة فصيحة، ولكن الأشهر عدمه.

قوله: "فَتَكُنْ سَاعَةً بِعَصَاهُ" أي: بحث بطرفها في الأرض، وهذه عادة مَنْ تَفَكَّرَ في أمرهم.

ثُمَّ قَالَ: وَدِدْتُ أَنِّي تَرَكْتُهُ وَمَا تَحْمَلُ.

٣٢٤٥- (٨) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَبَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، ح وَخَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ.

٣٢٤٦- (٩) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ: حَدَّثَنَا خَاتِمُ ابْنِ أَبِي صَغِيرَةَ عَنْ أَبِي قُرْعَةَ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ يَتِمَّا هُوَ يَطْلُوفُ بِالنِّبْتِ إِذْ قَالَ: قَاتِلَ اللَّهِ ابْنَ الزَّيْبِرِ! حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَائِشَةُ! لَوْلَا جَدَّتَانِ قَوْمِي بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ النَّبْتَ حَتَّى أُرِيدَ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ، فَإِنَّ قَوْمَكَ قَصَرُوا فِي الْبِنَاءِ" فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ: لَا ثَقُلَ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَأَنَا سَمِعْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ هَذَا.

قَالَ: لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِيَهُ، لَتَرَكْتُهُ عَلَى مَا بَنَى ابْنُ الزَّيْبِرِ.

قوله: فقال الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة: لا ثقل هذا يا أمير المؤمنين! فأنا سمعت أم المؤمنين تحدث. فائدة الحديث: هذا فيه الانتصار للمظلوم، ورد الغيبة وتصديق الصادق إذا كذبه إنسان، والحديث هذا تابعي، وهو الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة.

[٧٢ - باب جذر الكعبة وبابها]

٣٢٤٧ - (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ أَمِنْ أَلْيَبِ هُوَ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قُلْتُ: فَلِمَ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: "إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ التَّفَقُّةُ" قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: "فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مِنْ شَأَوْوَا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَأَوْوَا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثَ عَهْدِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ، لَنَظَرْتُ أَنْ أُدْخِلَ الْحَجَرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أُلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ".

٣٢٤٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مُوسَى - : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَقَالَ فِيهِ: فَقُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا لَا يُصْعَدُ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُنَمٍ؟ وَقَالَ: "مَخَافَةَ أَنْ تُفَرِّقَ قُلُوبُهُمْ".

٧ باب جذر الكعبة وبابها

قوله: "سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ" - أي: سَأَلَ عَنِ الْحَجَرِ - في البيت - هو بفتح الحيم وإسكان الدال المهملة وهو الحجر، وسبق بيان حكمه.

قوله: "وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ" - أي: عَائِشَةَ - في الجاهلية هكذا هو في جميع النسخ: "فِي الْجَاهِلِيَّةِ" وهو يعني بـ "الجاهلية" كما في سائر الروايات، والله أعلم.

[٧٣ - باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو للموت]

٣٢٤٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْنِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ فَرِيضَةُ * اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبِتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ". وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٧٣ - باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو للموت

قوائد الحديث: هذا الحديث فيه قوائد منها: جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وجواز سماع صوت الأجنبية عند الحاجة في الاستفتاء والمعاملة وغير ذلك. ومنها: تحريم النظر إلى الأجنبية. ومنها: إزالة المنكر باليد لمن أمكنه. ومنها: جواز النيابة في الحج عن العاجز المأبوس منه لهرم أو زمانة أو موت. ومنها: جواز حج المرأة عن الرجل. ومنها: بر الوالدين بالقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وحج عنهما وغير ذلك. ومنها: رجوب الحج على من هو عاجز بنفسه مستطيع بغيره كمولده، وهذا مذهبنا؛ لأنها قالت: "أدركه فريضة الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة". ومنها: جواز قول: حجة الوداع، وأنه لا يكره ذلك، وسبق بيان هذا مرات. أقوال الأنفة في جواز الحج عن العاجز: ومنها: جواز حج المرأة بلا محرم إذا أمنت على نفسها، وهو مذهبنا، ومذهب الجمهور جواز الحج عن العاجز بموت أو غضب، وهو الزمانة والهرم ونحوهما. وقال مالك والليث والحنبل بن صالح: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام. قال القاضي: وحكي عن التحمي وبعض السلف: لا يصح الحج عن ميت ولا غيره، وهي رواية عن مالك، وإن أوصى به. وقال الشافعي والجمهور: يجوز الحج عن الميت عن فرضه ونفذه، سواء أوصى به أم لا ويجزى عنه، ومذهب الشافعي وغيره أن ذلك واجب في تركه، وعندنا يجوز للعاجز الاستئابة في حج التطوع على أصح القولين، واتفق العلماء على جواز =

* قوله: "إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على إلا حلة الخ".

هذا الحديث يقتضي أنها زعمت أن الحج فرض على أيها، وهو في تلك الحالة، وأن النبي ﷺ قررها على زعمها ذلك، والمخالف في ذلك يقول: إن الاستئابة شرط للحج بالكتاب، فلا بد من تأويل الحديث، ولا يخفى أن الاستئابة قد فسرت في الحديث بالزاد والراحلة، فاشتراط استئابة زائدة عن ذلك يحتاج إلى دليل، نعم من لا يقدر بحج عليه الحج لا يحج بنفسه بل ليوصى غيره أو يحج عنه غيره، والله تعالى أعلم.

٣٢٥ - (٢) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمَ قَانَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "فَحُجِّي عَنْهُ".

= حج المرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح فمنعه، وكذا يمنعه من منع أصل الاستنابة مطلقاً، والله أعلم.**

** قال في فتح الملهم: واستدل بعموم حديث الباب على جواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره، ويقال له: حج الضرورة - بالصناد المهمة - وهذا مذهب الحنفية بفتح، فصرح في الدر المختار بجوازه، ولكن قال: إن غيره أولى؛ لعدم الخلاف. (فتح الملهم: ٢٢٣/٦ بيروت)

[٧٤ - باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به]

٣٢٥١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَفِي رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ، فَقَالَ: "مَنِ الْقَوْمُ؟" قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: "رَسُولُ اللَّهِ" فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ".

٣٢٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ".

[٧٤ - باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به]

قوله: "لَفِي رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ" فقال: من القوم؟ فقالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: رسول الله. "الرَّكْب" أصحاب الإبل خاصة، وأصله أن يستعمل في عشرة فما دونها، وسبق في مسلم في الأذان أن "الرُّوحَاء" مكان على ستة وثلاثين ميلاً من المدينة، قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا اللقاء كان ليلاً، فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل كونه نهاراً لكنهم لم يروه ﷺ قبل ذلك؛ لعدم محرقهم، فأسلموا في بلدانهم، ولم يهاجروا قبل ذلك.

أقوال الأئمة في انعقاد حج الصبي وترتب أحكام الحج عليه من طهارة الإحرام: قوله: "رفعت امرأة صبياً لها فقالت: ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر" فيه حجة للشافعي ومالك وأحمد، وجهاهير العلماء أن حج الصبي منعقد صحيح يثاب عليه، وإن كان لا يجزيه عن حجة الإسلام، بل يقع تطوعاً، وهذا الحديث صريح فيه، وقال أبو حنيفة: لا يصح حجه، قال أصحابه: وإنما فعلوه تمربناً له ليعتاده فيقبله إذا بلغ، وهذا الحديث يرد عليهم.

قال القاضي: لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالصبيان، وإنما منعه طائفة من أهل البدع، ولا يلتفت إلى قولهم، بل هو مردود بفعل النبي ﷺ وأصحابه وإجماع الأمة، وإنما خلاف أبي حنيفة في أنه هل ينعقد حجه، وتجري عليه أحكام الحج، وتجب فيه الفدية ودم الحبران وسائر أحكام البالغ؟ فأبو حنيفة يمنع ذلك كله ويقول: إنما يجب ذلك تمربناً على التعليم، والجمهور يقولون: تجري عليه أحكام الحج في ذلك، ويقولون: حجه منعقد يقع نفلاً؛ لأن النبي ﷺ جعل له حجاً، قال القاضي: وأجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت، فقالت: يجزئه، ولم تلتفت العلماء إلى قولها.

٣٢٥٣ (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٌّ؟
قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ".

٣٢٥٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِمِثْلِهِ.

قوله **عُقْبَةَ**: "وَلَكِ أَجْرٌ" معناه: بسبب حملها وتحييتها إياه ما يجتنبه الحريم، وفعل ما يفعله الحريم، والله أعلم. وأما
الولي الذي يحرم عن نصي، فالصحيح عند أصحابنا أنه الذي يلي ماله، وهو أبوه أو حده، أو الوصي أو القيم
من جهة القاضي، أو القاضي أو الإمام، وأما الأم، فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية أو قيمة من جهة
القاضي، وقيل: إنه يصح إحرامها وإحرام العصبه، وإن لم يكن لهم ولاية المال، هذا كله إذا كان صغيراً لا يميز،
فإن كان مميزاً أذن له الولي فأحرم، فلو أحرم بغير إذن الولي، أو أحرم الولي عنه ثم منعقد على لأصح، وصفة
إحرام الولي عن غير المميز أن يقول بقلبه: جعلته محرماً، والله أعلم.

[٧٥ - باب فرض الحج مرة في العمر]

٣٢٥٥ - (١) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "إِنَّهَا النَّاسُ! فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوْا" فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَسَكَتَ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ"، ثُمَّ قَالَ: "ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَذَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤْلِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ".

٧٥ - باب فرض الحج مرة في العمر

أقوال أهل العلم في مقتضى الأمر التكرار: هذا الرجل السائل هو: "الأقرع بن حابس" كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية، واختلف الأصوليون في أن الأمر هل يقتضي التكرار؟ والصحيح عند أصحابنا لا يقتضيه، والثاني: يقتضيه، والثالث: يتوقف فيما زاد على مرة على البيان، فلا يحكم باقتضائه ولا ينعه، وهذا الحديث قد يستدل به من يقول بالتوقف؛ لأنه سأل فقال أكل عام، ولو كان مطلقاً يقتضي التكرار أو عدمه لم يسأله، ولقد له النبي ﷺ "لا حاجة إلى السؤال"، بل مصنفه محمول على كذا، وقد يجيب الآخرون عنه بأنه سأل استظهاراً واحتياطاً. وقوله: "ذروني ما تركتكم" ظاهر في أنه لا يقتضي التكرار، قال الماوردي: ويحتمل أنه إنما احتمل التكرار عنده من وجه آخر؛ لأن الحج في البعة قصد فيه تكرار، فاحتمل عنده التكرار من جهة الاشتقاق لا من مطلق الأمر، قال: وقد نعلق بذكرناه عن أهل اللغة ههنا من قال بإيجاب العمرة، وقال: لما كان قوله تعالى: ﴿وَبِهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧) يقتضي تكرار قصد البيت بحكم اللغة والاشتقاق، وقد أجمعوا على أن الحج لا يجب إلا مرة كانت العمرة الأخرى إلى البيت تقتضي كونها عمرة؛ لأنه لا يجب قصده لغير حج وعمرة بأصل الشرح. فقه الحديث: وأما قوله ﷺ: "لو قلت: نعم، لوجب" ففيه دليل للمذهب الصحيح أنه ﷺ كان له أن يجتهد في الأحكام، ولا يشترط في حكمه أن يكون بوحى، وقيل: يشترط، وهذا القائل يجب عن هذا الحديث بأنه لعله أوحى إليه ذلك، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ذروني ما تركتكم" دليل على أن الأصل عدم الوجوب، وأنه لا حكم قبل ورود المشرع، وهذا هو الصحيح عند محققي الأصوليين؛ لقوله تعالى: ﴿إِذْ مَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبَيُّنَا رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥). بيان القاعدة الهامة من قواعد الإسلام: قوله ﷺ: "إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ" هذا من قواعد الإسلام المهمة، ومن جوامع الكلم التي أعطاها ﷺ. ويدخل فيه ما لا ينحصر من الأحكام كالصلاة بأواعها، =

- فإذا عجز عن بعض أركانها أو بعض شروطها أتى بالباقي، وإذا عجز عن بعض أعضاء الوضوء أو الغسل غسل الممكن، وإذا وجد بعض ما يكتفيه من الماء لطهارته أو لغسل النجاسة فعل الممكن، وإذا وجبت إزالة منكرات أو فطرة جماعة من تلبسهم نفقته أو نحو ذلك، وأمكنه البعض فعل الممكن، وإذا وجد ما يستر بعض عورته أو حفظ بعض الفاتحة أتى بالممكن، وأشباه هذا غير منحصرة، وهي مشهورة في كتب الفقه، والمقصود التنبيه على أصل ذلك، وهذا لحديث موافق لقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التقوا: ١٦) وأما قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ (العمران: ١٠٢)

رفع التعارض عن مفهوم الآيتين: ففيها مذهبان: أحدهما: أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ والثاني: وهو الصحيح أو الصواب، وبه جزم المحققون أنها ليست منسوخة، بل قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ مقسرة لها ومبينة للمراد بها، قالوا: "وحق تقاته" هو امتثال أمره واجتناب نهيه، ولم يأمر سبحانه وتعالى إلا بالمنطاع، قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَتَعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦). وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨) والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "وإذا تخينكم عن شيء فدعوه" فهو على إطلاقه، فإن وجد عذر يبيحه، كأكل الميتة عند الضرورة، أو شرب الخمر عند الإكراه، أو التلفظ بكلمة الكفر إذا أكره، ونحو ذلك، فهذا ليس منهياً عنه في هذا الحال، والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن الحج لا يجب في العمر إلا مرة واحدة بأصل الشرع، وقد تجب زيادة بالتفتر، وكذا إذا أراه دخول الحرم لحاجة لا تكرر، كزيارة وتجارة على مذهب من أوجب الإحرام لذلك بحج أو عمرة، وقد سبقت المسألة في أول كتاب الحج، والله أعلم.

[٧٦ - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره]

٣٢٥٦- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".

٧٦ - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

قوله ﷺ: "لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم"، وفي رواية: "فوق ثلاث" وفي رواية: "ثلاثة" وفي رواية: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث نيال إلا ومعها ذو محرم" وفي رواية: "لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعها ذو محرم منها أو زوجها" وفي رواية: "قضى أن تسافر المرأة مسيرة يومين" وفي رواية: "لا يحل لامرأة مسلحة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها ذو حرمة منها" وفي رواية: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم" وفي رواية: "مسيرة يوم وليلة" وفي رواية: "لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم. هذه روايات مسلم. وفي رواية لأبي داود: "ولا تسافر بريداً".

معنى البريد والتوفيق بين الروايات: والبريد: مسيرة نصف يوم قال العلماء: اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين واختلاف المواطن، وليس في النهي عن الثلاثة تصريح بإباحة اليوم والليلة أو البريد، قال البيهقي: كأنه ﷺ سئل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم، فقال: لا، وسئل عن سفرها يومين بغير محرم، فقال: لا، وسئل عن سفرها يوماً فقال: لا، وكذلك البريد فأدى كل منهم ما سمعه، وما جاء منها مختلفاً عن رواية واحد، فسمعه في مواطن، فروى نارة هذا ونارة هذا، وكله صحيح، وليس في هذا كنه تحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر، ولم يرد ﷺ تحديد أقل ما يسمى سفرًا، فالخلاص أن كل ما يسمى سفرًا انتهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم، سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو بريدًا أو غير ذلك لرواية ابن عباس المطلقة، وهي آخر روايات مسلم السابقة: "لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم" وهذا يتناول جميع ما يسمى سفرًا، والله أعلم. واجمعت الأمة على أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت لعدم قوله تعالى: ﴿وَبَلَّغْ عَلَى تَنَاسُلٍ حَيْثُ أَلْبَيْتُ﴾ (آل عمران: ٩٧) وقوله ﷺ: "بني الإسلام على خمس" الحديث.

مذاهب الأئمة في اشتراط المحرم لوجوب الحج على المرأة: واستطاعتها كاستطاعة الرجل، لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها، فأبو حنيفة يشترطه لوجوب الحج عليها إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي، وحكي ذلك أيضاً عن الحسن البصري والنخعي، وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي في المشهور عنه: لا يشترط المحرم، بل يشترط الأمن على نفسها، قال أصحابنا: يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات، ولا يلزمها الحج عندنا إلا بأحد -

٣٢٥٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَ أَبُو أَسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
 فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ: "ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".
 ٣٢٥٨- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".

= هذه الأشياء، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها، لكن يجوز لها الحج معها، هذا هو الصحيح؛ وقال بعض أصحابنا: يلزمها بوجود نسوة أو امرأة واحدة، وقد يكثر الأمن ولا تحتاج إلى أحد، بل تسير وحدها في جملة القافلة وتكون آمنة، والمشهور منصوص الشافعي وجمهور أصحابنا هو الأول.
 واختلف أصحابنا في خروجها خج التطوع وسفر الزبارة والتجارة، ونحو ذلك من الأسفار التي ليست واجبة، فقال بعضهم: يجوز لها الخروج فيها مع نسوة ثقات كحجة الإسلام، وقال الجمهور: لا يجوز إلا مع زوج أو محرم، وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة، وقد قال القاضي: واتفق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج في غير الحج والعمرة إلا مع ذي محرم إلا المحمرة من دار الحرب، فاتفقوا على أن عليها أن تهاجر منها إلى دار الإسلام وإن لم يكن معها محرم، والفرق بينهما أن إقامتها في دار الكفر حرام إذا لم تستطع إظهار الدين، وتحشى على دينها ونفسها، وليس كذلك التأخر عن الحج، فإنهم اختلفوا في الحج، هل هو على الفور أم على التراخي؟
 قال القاضي عياض: قال الباجي: هذا عندي في الشبهة، وأما الكبيرة غير المشتبهة، فتسافر كيف شاءت في كل الأسفار بلا زوج ولا محرم، وهذا الذي قاله الباجي لا يوافق عليه؛ لأن المرأة مظنة الضمع فيها، ومظنة الشهوة ولو كانت كبيرة، وقد قالوا: لكل ساقطة لاقطة؛ ويمنع في الأسفار من سفهاء الناس وسقطتهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالمعجوز وغيرها لغلبة شهوته، وقلة دينه ومروءته وحياته، ونحو ذلك، والله أعلم.
 واستدل أصحاب أبي حنيفة برواية ثلاثة أيام لمذهبهم أن قصر الصلاة في السفر لا يجوز إلا في سفر يبلغ ثلاثة أيام، وهذا استدلال فاسد، وقد جاءت الأحاديث بروايات مختلفة كما سبق، وبيننا مقصودها، وأن السفر يطلق على يوم وعلى بريد وعلى دون ذلك، وقد أوضحت الجواب عن شبهتهم إيضاحاً بليغاً في باب صلاة المسافر من "شرح المذهب"، والله أعلم.**

** قال في فتح الملهم: وفي رد المختار: وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد، وينبغي أن يكون الفتوى عليه، لفساد الزمان (شرح اللباب) ويؤيده حديث الصحيحين: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها"، وفي لفظ لمسلم: "مسيرة ليلة"، وفي لفظ: "يوم" ... (فتح الملهم: ٢٣١/٦ بيروت)

٣٢٥٩- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ: قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ - وَهُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ - عَنْ قَزَعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثاً فَأَعَجَبَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا نَمُ أَسْمَعُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، أَوْ زَوْجُهَا".

قوله ﷺ: "إلا ومعها ذو محرم" فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن جميع المحارم سواء في ذلك، فيحوز لها المسافرة مع محرمها بالنسب، كانتها وأخيها وابن أخيها وابن أختها وخالها وعمها، ومع محرمها بالرضاع كأخيها من الرضاع، وابن أخيها وابن أختها منه ونحوهم، ومع محرمها من المصاهرة كأبي زوجها وابن زوجها، ولا كراهة في شيء من ذلك، وكذا يجوز لكل هؤلاء الخلوة بها والنظر إليها من غير حاجة، ولكن لا يحل النظر بشهوة لأحد منهم، هذا مذهب الشافعي والجمهور، ووافق مالك على ذلك كله إلا ابن زوجها، فكره سفرها معه؛ لفساد الناس بعد العصر الأول، ولأن كثير من الناس لا ينفرون من زوجة الأب نفرها من محارم النسب، قال: والمرأة فتنة إلا فيما جبل الله تعالى النفوس عليه من البفرة عن محارم النسب، وعموم هذا الحديث يرد على مالك، والله أعلم.

بيان معنى الحرم في الشرع: وأعلم أن حقيقة الحرم من النساء التي يجوز النظر إليها والخلوة بها، والمسافرة بها كل من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها، فقولنا: "على التأييد" احتراز من أخت المرأة وعمتها وخالتها ونحوهن، وقولنا: "بسبب مباح" احتراز من أم الموطوءة بشبهة وبناتها، فإنهما تحرمان على التأييد وليستا محرمين؛ لأن وطء الشبهة لا يوصف بالإباحة؛ لأنه ليس بفعل مكلف، وقولنا: "لحرمتها" احتراز من الملاعنة، فإنها محرمة على التأييد بسبب مباح، وليست محرماً؛ لأن تحرمتها ليس لحرمتها بل عقوبة وتغليظاً، والله أعلم.

حكم نذر الذهاب إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي والأقصى وحكم شد الرحال إلى ما سوى هذه المساجد: قوله ﷺ: "لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى" فيه بيان عظيم فضيلة هذه المساجد الثلاثة ومزيتها على غيرها؛ لكونها مساجد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولفضل الصلاة فيها، ولو نذر الذهاب إلى المسجد الحرام لزمه قصده للحج أو عمرة، ولو نذره إلى المسجدين الآخرين فقولان للشافعي: أحدهما عند أصحابه: يستحب قصدهما، ولا يجب، والثاني: يجب، وبه قال كثيرون من العلماء. وأما باقي المساجد سوى الثلاثة، فلا يجب قصدها بالنذر، ولا يتعقد نذر قصدها، هذا مذهب ومذهب العلماء كافة إلا أحمد بن حنبل المالكى فقال: إذا نذر قصد مسجد قباء لزمه قصده؛ لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت راكباً ومشياً، وقال الثوري بن سعد: يلزمه قصد ذلك المسجد أي مسجد كان، وعلى مذهب الجماهير لا يتعقد نذره، ولا يلزمه شيء، وقال أحمد: يلزمه كفارة يمين.

٣٢٦٠- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ قُرْعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا، فَأَعْجَبَنِي وَأَنْقَنِي، نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، وَأَقْتَصَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

٣٢٦١- (٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ مُعِيزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَهْمِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

٣٢٦٢- (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَاةٍ الْمِصْنَعِيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَشَارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ - قَالَ أَبُو عَسَاةٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَنَّ نِسِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

٣٢٦٣- (٨) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

- واختلف العلماء في شد الرحال، وأعمال المطي إلى غير المساجد الثلاثة كالذهاب إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة ونحو ذلك فقد قال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: هو حرام، وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره، والصحيح عند أصحابنا، وهو الذي اختاره إمام الحرمين، والمحققون: أنه لا يجرم ولا يكره، قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة إما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة، والله أعلم.**

قوله: "فأعجبني وأنقني" قال القاضي: معنى "أنقني" أعجبني، وإنما كرر المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيراً؛ البيان والتوكيد، قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ (البقرة: ١٥٧) والصلاة من الله الرحمة، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ خَلَالاً طَيِّبًا﴾ (الأنفال: ٦٩) والطيب هو الحلال، ومنه قول الخطيب: ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دوها الثأى والبعد والثأى: هو البعد.

** قال في فتح الملهم: فشد الرحال كناية عن السفر، وهذا قال ابن عابدين: وما نسب إلى الخافظ ابن تيمية الخليلي من أنه يقول بالنهي عن زيارة قبره الشريف فقد قال بعض العلماء: إنه لا أصل له، وإنما يقول بالنهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، أما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور، ومع هذا فقد ردة كلامه كثير من العلماء. (فتح الملهم: ٢٣٣/٦ بيروت)

٣٢٦٤- (٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسَافِرَةٌ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا".

٣٢٦٥- (١٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

٣٢٦٦- (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا".

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها". استدراك الدارقطني والجواب عنه: هكذا وقع هذا الحديث في نسخ بلادنا عن سعيد عن أبيه، قال القاضي عياض: وكذا وقع في النسخ عن الجلودي وأبي العلاء والكسائي، وكذا رواه مسلم في الإسناد السابق قبل هذا: عن قتيبة عن الليث عن سعيد عن أبيه، وكذا رواه البخاري ومسلم من رواية ابن أبي ذئب: عن سعيد عن أبيه قال: واستدرك الدارقطني عليهما إخراجهما هذا عن ابن ذئب، وعلى مسلم إخراجهما إياه عن الليث عن سعيد عن أبيه، وقال: الصواب عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر "أبيه"، واحتج بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وسهلاً قالوا: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولم يذكروا: "عن أبيه"، قال: والصحيح عن مسلم في حديثه هذا: عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه، وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي، وكذا رواه معظم رواة الموطأ عن مالك.

قال الدارقطني: ورواه الزهراي والقروي عن مالك فقالا: عن سعيد عن أبيه، هذا كلام القاضي. قلت: وذكر خلف الواسطي في "الأطراف": أن مسلماً رواه عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وكذا رواه أبو داود في كتاب الحج من سننه والترمذي في النكاح عن الحسن بن علي عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه أبو داود في الحج أيضاً عن القعني والعلاء عن مالك عن يوسف ابن موسى عن جرير كلاهما عن سهيل عن سعيد عن أبي هريرة، فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر أبيه، فنقله سمعه من أبيه عن أبي هريرة، ثم سمعه من أبي هريرة نفسه، فرواه تارة كذا وتارة كذا، وسماعه من أبي هريرة صحيح معروف، والله أعلم.

٣٢٦٧- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ -: حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا".

٣٢٦٨- (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا".

٣٢٦٩- (١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو سَعِيدٌ الْأَشَجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٢٧٠- (١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: "لَا يَخْضُو رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ،

قوله ﷺ: "لَا يَخْضُو رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ" هذا استثناء منقطع لأنه متى كان معها محرم لم تنق خلوة. فتقدير الحديث: لا يقعد رجل مع امرأة إلا ومعه محرم.

وقوله ﷺ: "مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ" يحتمل أن يريد محرماً هاء، ويحتمل أن يريد محرماً لها أولاً، وهذا الاحتمال الثاني هو الجاري على قواعد الفقهاء فإنه لا فرق بين أن يكون معها محرم لها كابنها وأختها وأُمها وأختها، أو يكون محرماً له كأخيه وبنه وعمته وخالتها، فيحوز القعود معها في هذه الأحوال، ثم إن الحديث مخصوص أيضاً بالزوج، فإنه لو كان معها زوجها كان كالمحرم وأولى بالجواز.

بيان حرمة الخلوة بالأجنبية والأمرد الأجنبية حسن الصورة: وأما إذا خلا الأجنبية بالأجنبية من غير ثالث معها، فهو حرام باتفاق العلماء، وكذا لو كان معها من لا يستحي منه لصغره كابن سنتين وثلاث ونحو ذلك، فإن وجوده كالعدم، وكذا لو اجتمع رجال وامرأة أجنبية، فهو حرام بخلاف ما لو اجتمع رجل وسوء أجنبي، فإن الصحيح جوازه، وقد أوضحت المسألة في "شرح المذهب" في باب صفة الأئمة في أوائل "كتاب الحج"، والمختار أن الخلوة بالأمرد الأجنبية الحسن كالمرأة، فتحرم الخلوة به حيث حرمت بالمرأة، إلا إذا كان في جمع من الرجال المصونين، قال أصحابنا: ولا فرق في تحريم الخلوة حيث حرمتها بين الخلوة في صلاة أو غيرها، ويستثنى من هذا كله مواضع الضرورة بأن يجد امرأة أجنبية منقطعة في الطريق أو نحو ذلك، فيباح له استصحابها، =

وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ". فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاحَةً، وَإِنِّي اكْتَسَبْتُ* فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: "انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ أَهْلِكَ".

٣٢٧١ - (١٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٢٧٢ - (١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - الْمُخَزُّومِيَّ

عَنْ ابْنِ حَرْبٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".

- بل يلزمه ذلك إذا عاف عليها لو تركها، وهذا لا اختلاف فيه، وبذل عليه حديث عائشة في قصة الإفك، والله أعلم.

قوله: "فَدَامَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاحَةً وَإِنِّي اكْتَسَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ فِيهِ تَقْدِمُ الْأَهَمُّ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَارِضَةِ؛ لِأَنَّهُ مَا تَعَارَضَ سَفَرُهُ فِي الْغَزْوِ وَفِي الْحَجِّ مَعَهَا رَجَعَ الْحَجُّ مَعَهَا؛ لِأَنَّ الْغَزْوَ يَقُومُ عَلَيْهِ فِي مَقَامِهِ عَنْهُ بِخِلَافِ الْحَجِّ مَعَهَا.

قوله: "وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - الْمُخَزُّومِيَّ عَنْ ابْنِ حَرْبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَهُوَ بِذِكْرِ: وَلَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ هَذَا آخِرُ الْقَوَاتِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْهُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ مُسْلِمٍ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَوَّلِهِ عِنْدَ أَحَادِيثِ: رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ وَالْمُقَصِّرِينَ، وَمَنْ هُنَا قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: وَحَدَّثَنِي هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ حَرْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ الْحَدِيثَ، وَهُوَ أَوَّلُ النَّبْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُتَّصِلًا بِهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْتَمَمِ: قَوْلُهُ: "وَإِنِّي اكْتَسَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا" إلخ: اكْتَسَبْتُ بِصِبْغَةِ الْمَجْهُولِ الْمُتَكَلِّفِ، مِنْ بَابِ لَا فَعَالٌ أَيُّ: كَتَبْتُ بِنَفْسِي فِي أَسْمَاءٍ مِنْ عَيْنِ لَتَمَكِ الْغَزَاةِ. (فتح الملهمة: ٢٣٧/٦ بيروت)

[٧٧ - باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره]

٣٢٧٣ - (١) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّ عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَّمَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجاً إِلَى سَفَرٍ كَثَرٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ. وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ، اللَّهُمَّ! إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ! هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ! أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْتَظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ". وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَزَادَ فِيهِنَّ: "أَيُّونَ، ثَائِيُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ".

٣٢٧٤ - (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ، يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْخَوَرِ بَعْدَ الْكُونِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمُنْتَظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ.

٧٧ - باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره

شرح الغريب: قوله: "كان إذا استوى على بعره خارجاً إلى سفر كثير ثلاثاً ثم قال: سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين" إلى آخره معنى مقرنين: مطبقين أي ما كنا نطبق قهره واستعماله لولا تسخير الله تعالى إياه لنا، وفي هذا الحديث استحباب هذا الذكر عند ابتداء الأسفار كلها، وقد جاءت فيه أذكار كثيرة جمعتها في كتاب الأذكار.

قوله ﷺ: "اللهم! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْتَظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ". "الوعْثاء" بفتح النون وإسكان العين المهملة وباءة المثناة وبالمدة، وهي: المشقة والشدة، و"الكآبة" بفتح الكاف وبالمدة، وهي: تغير النفس من حزن وغموه، و"المنقلب" بفتح اللام: المرجع.

قوله: "واخور بعد الكون" هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم "بعد الكون" بالنون، بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا إلا بالنون، وكذا ضبطه الحفاظ المنتفون في صحيح مسلم، قال النجاشي: وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم، قال: ورواه العذري: "بعد الكور" بالراء، قال: والمعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون.

٣٢٧٥- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَرُثَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ قَالَ: يَبْدَأُ بِالْأَهْلِ إِذَا رَجَعَ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا جَمِيعاً: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَغْثَاءِ السَّفَرِ".

الرد على نسبة الوهم إلى عاصم في ذكر (الكون) بدل (الكور): قال القاضي: قال إبراهيم الحربي: يقال: إن عاصماً وهم فيه، وأن صوابه "الكور" بالراء. قلت: وليس كما قال الحربي، بل كلاهما روايتان، ومن ذكر الروايين جميعاً الترمذي في "جامعه" وخرائط من المحدثين، وذكرهما أبو عبيد وخرائط من أهل اللغة وغريب الحديث، قال الترمذي بعد أن رواه بالنون: ويروي بالراء أيضاً، ثم قال: وكلاهما له وجه، قال: ويقال: هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر، أو من الطاعة إلى العصية، ومعناه: الرجوع من شيء إلى شيء من الشر، هذا كلام الترمذي، وكذا قال غيره من العلماء معناه: بالراء والنون جميعاً: الرجوع من الاستقامة أو الزيادة إلى النقص، قالوا: ورواية الراء مأخوذة من تكرير العمامة وهو لفها وجمعها، ورواية النون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوناً إذا وجد واستقر، قال المازري في رواية الراء: قيل أيضاً: إن معناه: أعود بك من الرجوع عن الجماعة بعد أن كنا فيها، يقال: كثر عمامته إذا لفها، وحارها إذا نقضها، وقيل: نعود بك من أن تفسد أمورنا بعد صلاحها، كفساد العمامة بعد استقامتها على الرأس، وعلى رواية النون قال أبو عبيد: سنل عاصم عن معناه فقال: ألم تسمع قولهم حار بعد ما كان، أي: أنه كان على حالة جميلة، فرجع عنها، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'ودعوة المظلوم' أي: أعود بك من الظلم، فإنه يترتب عليه دعاء المظلوم، ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، ففيه التحذير من الظلم ومن التعرض لأسبابه.

[٧٨ - باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره]

٣٢٧٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْحَبُوشِ أَوْ السَّرَايَا أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، إِذَا أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدْفَدٍ كَبَرٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ. وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ".

٣٢٧٧- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ - عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ عَنْ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ إِلَّا حَدِيثَ أَيُّوبَ، فَإِنَّ فِيهِ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ.

٣٢٧٨- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَأَبُو طَلْحَةَ وَصَفِيَّةُ وَرَدِيفَتُهُ عَلَى نَاقَتِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بَظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ: "آيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ" فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ.

[٧٨ - باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره]

شرح الغريب والكلمات: قوله: "قفل من الحبوش"، أي: رجع من الغزو.

وقوله: "إذا أوفى على ثنية أو فدغد كبير" معنى "أو في": ارتفع وعلا، و"الفدغد" بفتاين مفتوحتين بينهما دال مهملة ساكنة، وهو: الموضع الذي فيه غلظ وارتفاع، وقيل: هو الفلاة التي لا شيء فيها، وقيل: غليظ الأرض ذات الحصص، وقيل: الجلد من الأرض في ارتفاع، وجمعه فدغد. قوله ﷺ: "آيُّون" أي راجعون.

قوله ﷺ: "صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده" أي: صدق وعده في إظهار الدين، وكون العاقبة للمتقين، وغير ذلك من وعده سبحانه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ (آل عمران: ٩٠) وهزم الأحزاب وحده أي: من غير قتال من الآدميين، والمراد الأحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق، وتحزبوا على رسول الله ﷺ فارس -

٣٢٧٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

= الله عليهم رباعاً وجنوداً لم تروها، وهذا يرتبط قوله ﷺ: "صدق الله" تكديماً لقول المنافقين، والذين في قلوبهم مرض: ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرُسُلُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ (الأحزاب: ١٢) هذا هو المشهور أن المراد: أحزاب يوم الخندق، قال القاضي: وقيل: يحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن، والله أعلم.

[٧٩ - باب التعريس بذى الخليفة، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة]

٣٢٨٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبِطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَصَلَّى بِهَا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٢٨١ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَالْفُظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُبِيحُ بِالْبِطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبِيحُ بِهَا وَيُصَلِّي بِهَا.

٣٢٨٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي أَبَا ضَمْرَةَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَنَاخَ بِالْبِطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ الَّتِي كَانَ يُبِيحُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٢٨٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى فِي مَعْرَسِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِبِطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ.

٣٢٨٤ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرَّيَّانِ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ - وَالْفُظُ بِسُرَيْجٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى وَهُوَ فِي مَعْرَسِهِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَقِيلَ: إِنَّكَ بِبِطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ.

٧٩ - باب التعريس بذى الخليفة، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة

قوله ﷺ: "أناخ بالبطحاء التي بذى الخليفة فصلى، وكان ابن عمر يفعل ذلك". وفي ثروبة الأخرى: "أن النبي ﷺ أتى في معرسته بذى الخليفة فقبل له: إنك ببطحاء مباركة".

شرح الغريب: قال القاضي: "العرس موضع النزول، قال أبو زيد: عرس القوم في المنزل إذا نزلوا به شيء. وقت كان من ليل أو نهار. وقال الخليل والأصمعي: التعريس: النزول في آخر الليل. قال القاضي: والنزول بالبطحاء بذى الخليفة في رجوع الحاج ليس من مناسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تركاً بآثار النبي ﷺ =

قَالَ مُوسَى: وَقَدْ أَتَاخَ سَالِمٌ بِالْمَنَاخِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِخُ بِهِ، يَتَحَرَّى مَعْرَسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطِنُ الْوَادِي، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَسَطًا مِنْ ذَلِكَ.

- ولأنها بطحاء مباركة، قال: واستحب مالك النزول والصلاة فيه، وأن لا يجاوز حتى يصلي فيه، وإن كان في غير وقت صلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة فيصلّي، قال: وقيل إنما نزل به ﷺ في رجوعه حتى يصبح لئلا يفتحوا الناس أهلهم ليلاً، كما هي عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة، والله أعلم.

[٨٠ - باب لا يحج البيت مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان. وبيان يوم الحج الأكبر]

٣٢٨٥- (١) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَغِي أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ فِي الْحُجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ فِي رَهْطٍ يُؤَدُّونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ: لَا يَحُجُّ بَعْدَ نِعَامٍ مُشْرِكٍ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٨٠ - باب لا يحج البيت مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان. وبيان يوم الحج الأكبر

قوله: "عن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَغِي أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ فِي الْحُجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ فِي رَهْطٍ يُؤَدُّونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ: لَا يَحُجُّ بَعْدَ نِعَامٍ مُشْرِكٍ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا" قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَوْمُ النَّحْرِ: يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَعْنَى قَوْلِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَوَدَّ أَنْ يُسَلِّمَ إِلَيْكَ اللَّهُ﴾ (التوبة: ٣) ففعل أبو بكر وعلي وأبو هُرَيْرَةَ وغيرهم من الصحابة هذا الأذان يوم النحر ياذن النبي ﷺ فِي أَصْلِ الْأَذَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَيْنُ يَوْمٍ لِنَحْرِ تَعْنِي أَنَّهُ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَلِأَنَّ مَعْظَمَ الْمُنَاسِكَاتِ فِيهِ.

أَقُولُ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْيِينِ الْيَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ: وَقَدْ اختلف العلماء فِي الْمُرَادِ بِيَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ فَقِيلَ: يَوْمُ عَرَفَةَ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالتَّشَافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ: هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ، وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنِ التَّشَافِعِيِّ أَنَّهُ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَهَذَا خِلَافُ الْمَعْرُوفِ مِنْ مَذْهَبِ التَّشَافِعِيِّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَقِيلَ: الْحَجُّ الْأَكْبَرُ لِلِاحْتِرَارِ مِنَ الْحَجِّ الْأَصْغَرِ وَهُوَ الْعُمْرَةُ، وَاحْتِجَّ مِنْ قَالٍ: هُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ بِالْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ: "الْحَجُّ عَرَفَةُ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: "لَا يَحُجُّ بَعْدَ نِعَامٍ مُشْرِكٍ" مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ بِهَذَا﴾ (التوبة: ٢٨) وَالْمُرَادُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ: هَهُنَا الْحَرَمُ كُلُّهُ، فَلَا يُمْكِنُ مُشْرِكٌ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ بِحَالٍ، حَتَّى لَوْ حَاءَ فِي رِسَالَةٍ أَوْ أَمْرٍ مِنْهُمْ لَا يُمْكِنُ مِنَ الدُّخُولِ، بَلْ يُخْرَجُ إِلَيْهِ مَنْ يَقْضِي الْأَمْرَ الْمُتَعَلِّقَ بِهِ، وَلَوْ دَخَلَ خَفِيَةً وَمَرَضًا وَمَاتَ لَمْ يُأْخَرْ عَنْ الدُّخُولِ مِنَ الْحَرَمِ.

قَوْلُهُ ﷺ: "وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا" هَذَا إِبْطَالٌ لِمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ عَلَيْهِ مِنَ الطُّوَافِ بِالْبَيْتِ عَرَاةً، وَاسْتِدْلَالٌ بِهِ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ الطُّوَافَ يَشْتَرِطُ لَهُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٨١ - باب فضل يوم عرفة]

٣٢٨٦- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟".

٨١ - باب فضل يوم عرفة

قوله ﷺ: "مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟" هذا الحديث ظاهر الدلالة في فضل يوم عرفة، وهو كذا، النكبة الغريبة: ولو قال رجل: امرأتى طالق في أفضل الأيام فلاصحابنا وجهان: أحدهما: نطق يوم الجمعة بقوله ﷺ: "خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة". كما سبق في صحيح مسلم، وأصحهما: يوم عرفة: للحديث المذكور في هذا الباب، ويتأول حديث يوم الجمعة على أنه أفضل أيام الأسبوع، قال القاضي عياض: قال المازري: معنى 'يدنو' في هذا الحديث، أي: تدنو رحمته وكرامته، لا دنو مسافة ومحاسنة، قال القاضي: يتأول فيه ما سبق في حديث النزول إلى السماء الدنيا، كما جاء في الحديث الآخر من غبط الشيطان يوم عرفة لما يرى من تنزل الرحمة. قال القاضي: وقد يريد دنو الملائكة إلى الأرض أو إلى السماء بما ينزل معهم من الرحمة ومباهاة الملائكة بهم عن أمره سبحانه وتعالى، قال: وقد وقع الحديث في صحيح مسلم مختصراً، وذكره عبد الرزاق في مسنده من رواية ابن عمر قال: "إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة يقول: هؤلاء عبادي جاؤوني شعثاً غبراً يرجون رحمتي، ويخافون عذابي، ولم يروني، فكيف لو رأوني". وذكر باقي الحديث.

* * * *

[٨٢ - باب فضل الحج والعمرة]

٣٢٨٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ مَوْتَى أَبِي بَكْرٍ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْعُمْرَةُ إِلَى
الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجَّ الْمُبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ". *

٨٢ - باب فضل الحج والعمرة

قوله ﷺ: 'العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما' هذا ظاهر في فضيلة العمرة، وأما مكفرة للخطايا الواقعة بين
العمرتين، وسبق في كتاب الطهارة بيان هذه الخطايا وبيان الجمع بين هذا الحديث، وأحاديث تكفير الوضوء
للخطايا، وتكفير الصلوات وصوم عرفة وعاشوراء.

أقوال الأئمة في جواز تكرار العمرة وعدم جواز في السنة الواحدة: واحتج بعضهم في نصرة مذهب الشافعي
والجمهور في استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة مراراً، وقال مالك وأكثر أصحابه: يكره أن يعتمر في
السنة أكثر من عمرة، قال القاضي: وقال آخرون: لا يعتمر في شهر أكثر من عمرة، واعلم أن جميع السنة وقت
للعمرة، فتصح في كل وقت منها إلا في حق من هو متلبس بالحج، فلا يصح اعتنائه حتى يفرغ من الحج،
ولا تكره عندنا لغير الحاج في يوم عرفة والأضحية والتشريق وسائر السنة، وهذا قال مالك وأحمد وجمهور
العلماء. وقال أبو حنيفة: تكره في خمسة أيام: يوم عرفة والنحر وأيام التشريق. وقال أبو يوسف: تكره في أربعة
أيام وهي: عرفة والتشريق.

أقوال العلماء في حكم العمرة: واختلف العلماء في وجوب العمرة: فمذهب الشافعي والجمهور أنها واجبة، ومن
قال به عمر، وابن عمر، وابن عباس، وطاؤوس، وعطاء، وابن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن البصري،
ومسروق، وابن سيرين، والشامي، وأبو بردة ابن أبي موسى، وعبد الله بن شداد، والثوري، وأحمد، وإسحاق،
وأبو عبيد، وداود، وقال مالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور: هي سنة وليست واجبة، وحكي أيضاً عن النخعي.

تفسير الحج المبرور: قوله ﷺ: 'والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة' الأصح الأشهر أن المبرور هو الذي لا يحالطه
إثم، مأخوذ من البر، وهو الطاعة، وقيل: هو المقبول، ومن علامة القبول أن يرجع خيراً مما كان، ولا يعاود
المعاصي، وقيل: هو الذي لا رياء فيه، وقيل: الذي لا يعقبه معصية، وهما داخلان فيما قبلهما، ومعنى "ليس له
جزاء إلا الجنة": أنه لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفيره بعض ذنوبه، بل لا بد أن يدخل الجنة، والله أعلم.

* قوله: "ليس له جزاء إلا الجنة" أي: دخولها دخولاً أولياً، إذ مطلق المدخول يكفي فيها الإيمان، وعلى هذا فهذا
الحديث يفيد أن الحج يغفر به الصغائر والكبائر كحديث رجع كما ولدته أمه، والله تعالى أعلم.

٣٢٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ سَهْلٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ، كُلِّ هَؤُلَاءِ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣٢٨٩- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ".

٣٢٩٠- (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ وَابْنِ الْأَخْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَسُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: "مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ".

٣٢٩١- (٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

قوله ﷺ: "مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ".

تفسير الرفث: قال القاضي: هذا من قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ (البقرة: ١٩٧) والرفث اسم للفحش من القول. وقيل: هو الجماع، وهذا قول الجمهور في الآية، قال الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الْاَضْيَافِ أَتَرَفُّتُمْ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧) يقال: رَفَثَ وَرَفِثَ يَفْتَحُ الْفَاءَ وَكسرها يَرْفُثُ وَيَرْفُثُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكسرها وفتحها، ويقال أيضاً: أَرَفَثَ بِالْأَلْفِ، وقيل: الرفث: التصريح بذكر الجماع، قال الأزهري: هي كلمة جامعة لكل ما يريد به الرجل من المرأة، وكان ابن عباس يخصه بما خوطب به النساء، قال: ومعنى "كيوم ولدته أمه" أي: بغير ذنب، وأما "الفسوق" فالمنعصية، والله أعلم.

[٨٣ - باب النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها]

٣٢٩٢ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ ابْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: "وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟".

وَكَانَ عَقِيلٌ وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ** وَلَا عَلِيٌّ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ.

٣٢٩٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَنْزِلُ غَدَاً؟ وَذَلِكَ فِي حَاجَّتِهِ، حِينَ دَخَلْنَا مِنْ مَكَّةَ، فَقَالَ: "وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَثَرًا؟".

[٨٣ - باب النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها]

قوله: "يا رسول الله! أتَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ قال: وهل ترك لنا عقيل من رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟" وكان عقيل ورث أبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَعَلَّه أَضَافَ الدَّارَ إِلَيْهِ ﷺ لِسُكْنَاهُ إِيَّاهَا مَعَ أَنْ أَصْلَهَا كَانَ لِأَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَفَلَهُ وَلِأَنَّهُ أَكْبَرُ وَلَدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَاحْتَوَى عَلَى أَمْلَاقِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَحَازَهَا وَحْدَهُ لِسَنَةِ عَلَى عَادَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَقِيلٌ بَاعَ جَمِيعَهَا وَأَخْرَجَهَا عَنْ أَمْلَاقِهِمْ، كَمَا فَعَلَ أَبُو سَفْيَانَ وَغَيْرُهُ بِدُورٍ مِنْ هَاجَرَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ الدَّوْدِيُّ: فَبَاعَ عَقِيلٌ جَمِيعَ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَمِنْ هَاجَرَ مِنْ بَيْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

وقوله ﷺ: "وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ؟" اختلاف أهل العلم في أن مكة هل فتحت صلحاً أَوْ غَنُوةً وَفَهراً؛ فِيهِ دَلَالَةٌ لِلْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافَقَةٌ أَنَّ مَكَّةَ -

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلُكِ: قَوْلُهُ: "وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ" إلخ: وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِالطَّيْبَرِ ذِي الْجَنَاحَيْنِ، وَطَالِبٌ أَسْرَ مِنْ عَقِيلٍ، وَهُوَ مِنْ جَعْفَرٍ، وَهُوَ مِنْ عَلِيٍّ، وَالتَّضَاوُتُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ وَالْآخَرِ عَشْرَ سِنِينَ، وَهُوَ مِنَ التَّوَادَرِ. (فتح الملهم: ٢٥٠/٦ بيروت)

٣٢٩٤ - (٣) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَزَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ تُنْزَلُ عِدَاؤُا إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟ وَذَلِكَ زَمَنَ الْفَتْحِ قَالَ: "وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِّنْ مَّنْزِلٍ؟".

= فتحت صُحُفًا، وَأَنَّ دُورَهَا مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا، هَا حَكَمَ سَائِرُ الْبِلَادِ فِي ذَلِكَ فَتَوَرَّثَ عَنْهُمْ، وَيَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُهَا وَرَهْنُهَا وَإِجَارَتُهَا وَهَبَتُهَا وَالرُّصِيَّةُ بِهَا، وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَآخَرُونَ: فَتَحَتْ عَتَقَةً، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ. ** وَفِيهِ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ وَبَعْضَ السَّلَفِ أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، وَسَأَلَنِي الْمَسْأَلَةَ فِي مَوْضِعِهَا مَبْسُوطَةً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ: وَأَمَّا مَا كَتَبَهُ أَصْحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ فَقَالَ الْعَلَمَةُ الْأَلُوسِي الْبَغْدَادِيُّ فِي رُوحِ الْمَعَانِي: وَفِي النِّهَايَةِ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ بَنَاءِ مَكَّةَ، وَيَكْرَهُ بَيْعَ أَرْضِهَا، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَا: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ أَرْضِهَا، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْهُ أَيْضًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. (فتح الملهم: ٢٥١/٦ بيروت)

[٨٤ - باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة]

٣٢٩٥ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ فَقَالَ السَّائِبُ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لِلْمُهَاجِرِ إِقَامَةٌ ثَلَاثَ بَعْدِ الصَّدْرِ * بِمَكَّةَ". كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا.

٣٢٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِحُلَسَائِهِ: مَا سَمِعْتُمْ فِي سُكْنَى مَكَّةَ؟ فَقَالَ السَّائِبُ ابْنُ يَزِيدَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ - أَوْ قَالَ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا".

٣٢٩٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، فَقَالَ السَّائِبُ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "ثَلَاثُ لَيَالٍ يُمْكُنُهُنَّ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ".

٨٤ - باب جواز الإقامة بمكة، للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة

قوله ﷺ: "يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً" وفي الرواية الأخرى: "مكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً" وفي رواية للمهاجر: "إقامة ثلاث بعد الصدر بمكة" كأنه يقول: لا يزيد عليها. معنى الحديث: أن الذين هاجروا من مكة قبل الفتح إلى رسول الله ﷺ حرم عليهم استيطان مكة والإقامة بها، ثم أباح لهم إذا وصلوها بحج أو عمرة أو غيرها أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام، ولا يزيدوا على الثلاثة، واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن إقامة ثلاثة ليس لها حكم الإقامة، بل صاحبها في حكم المسافر، قالوا: فإذا نوى المسافر الإقامة في بلد ثلاثة أيام غير يوم الدخول ويوم الخروج، جاز له الترخص برخص السفر من النقص والفطر وغيرهما من رخصة، ولا يصير له حكم المقيم، والمراد بقوله ﷺ: "يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثة" -

** قال في فتح الملهم: قوله: "بعد الصدر" إلخ: بفتح المهملة أي: بعد طواف الصدر. قاله العيني. وقال الحافظ رحمه الله: أي بعد الرجوع من منى. (فتح الملهم: ٢٥٣/٦ بيروت)

٣٢٩٨ - (٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ، وَأَمْلَأَهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَكَثُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا".

٣٢٩٩ - (٥) وَحَدَّثَنِي حَقَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

- أي: بعد رجوعه من منى، كما قال في الرواية الأخرى: "بعد الصدر" أي: الصدر من منى، وهذا كله قبل طواف الوداع، وفي هذا دلالة لأصح الوجهين عند أصحابنا أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج، بل هو عبادة مستقلة، أمر بها من أراد الخروج من مكة، لا أنه نسك من مناسك الحج، ولهذا لا يلزم به المكى ومن يقيم بها، وموضع الدلالة قوله ﷺ: "بعد قضاء نسكه". والمراد: قبل طواف الوداع كما ذكرنا، فإن طواف الوداع لا إقامة بعده، ومن أقام بعده خرج عن كونه طواف الوداع فسماه قبله قاضياً لمناسكه، * والله أعلم. قال القاضي عياض رحمه الله: في هذا الحديث حجة لمن منع المهاجر قبل الفتح من المقام بمكة بعد الفتح، قال: وهو قول الجمهور، وأجاز لهم جماعة بعد الفتح مع الاتفاق على وجوب الهجرة عليهم قبل الفتح، ووجوب سكنى المدينة لنصرة النبي ﷺ ومواساتهم له بأنفسهم، وأما غير المهاجر ومن آمن بعد ذلك، فيحوز له سكنى أي بلد أراد، سواء مكة وغيرها بالاتفاق، هذا كلام القاضي.

قوله ﷺ: "مَكَثُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا" هكذا هو في أكثر النسخ: "ثَلَاثًا" وفي بعضها: "ثلاث"، ووجه التصويب أن يقدر فيه محذوف، أي: مكثه المباح أن يمكث ثلاثاً، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قلت: وهذا مبني على أن يفسر قوله: "بعد الصدر" في الرواية الأولى بما فسر به الحفاظ، يعني - الرجوع من منى، ولو فُسِّرَ بما فُسِّرَ به العيني أعني طواف الصدر - وهو طواف الوداع، فلا يتم الاستدلال، بل يكون دليلاً على ما قال الحنفية من أن أول وقته بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر، حتى لو طاف كذلك، ثم أطلال الإقامة بمكة، ولم يتخذها داراً: حاز طوافه، والمستحب إيقاعه عند إرادة السفر. (فتح الملهم: ٢٥٣/٦ بيروت)

٨٥ - باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد، على الدوام

٣٣٠٠ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا خَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: "لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ، وَإِذَا اسْتَفْرِغْتُمْ فَانْفِرُوا"، وَقَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: "إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ

٨٥ - باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد، على الدوام

قوله ﷺ: "يوم الفتح فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد وبية".

تأويل قوله (لا هجرة): قال العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وفي تأويل هذا الحديث قولان: أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام، وإنما تكون الهجرة من دار الحرب، وهذا يتضمن معجزة لرسول الله ﷺ بأنها تبقى دار الإسلام لا ينصور منها الهجرة. والثاني: معناه لا هجرة بعد الفتح فضلها كفضلها قبل الفتح، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ (الحديد: ١٠) الآية.

وأما قوله ﷺ: "ولكن جهاد وبية" فمعناه: ولكن لكم طريق إلى تحصيل الفضائل التي في معنى الهجرة، وذلك بالجهاد وبية الخير في كل شيء.

قوله ﷺ: "وإذا استفرغتم فانفروا" معناه: إذا دعاكم السلطان إلى غزو فاذهبوا، وسيأتي بسط أحكام الجهاد، وبيان الواجب منه في باب - إن شاء الله تعالى -.

قوله ﷺ: "إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض".

بيان وقت تحريم مكة والتوفيق بين الروايتين: وفي الأحاديث التي ذكرها مسلم بعد هذا أن إبراهيم حرم مكة، فظاهرها الاختلاف، وفي المسألة خلاف مشهور ذكره الماوردي في "الأحكام السلطانية" وغيره من العلماء في وقت تحريم مكة. فقيل: إنما ما زالت محرمة من يوم خلق الله السموات والأرض، وقيل: ما زالت حلالاً كغيرها إلى زمن إبراهيم ﷺ، ثم ثبت لها التحريم من زمن إبراهيم، وهذا القول يوافق الحديث الثاني، والقول الأول يوافق الحديث الأول، وبه قال الأكثرون، وأجابوا عن الحديث الثاني بأن تحريمها كان ثابتاً من يوم خلق الله السموات والأرض، ثم خفي تحريمها واستمر خفاؤه إلى زمن إبراهيم فأظهره وأشاعه، لا أنه ابتداء، ومن قال بالقول الثاني أجاب عن الحديث الأول بأنه معناه: أن الله كتب في اللوح المحفوظ، أو في غيره يوم خلق الله تعالى السموات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة بأمر الله تعالى، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة، وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار".

فَيْلِي، وَلَمْ يَجِلْ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُفَرَّ صَيْدُهُ، وَلَا يَنْقُطُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا" فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِقَبْنِهِمْ وَلِيَّوْتِهِمْ، فَقَالَ: "إِلَّا الْإِذْخِرَ".

= فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة" وفي رواية: "القتل" بدل "القتال"، وفي الرواية الأخرى: "لا يجل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً، ولا يعضد بها شجرة، فإن أحد نرحص بقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا به: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لکم، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب".

الكلام على حرمة قتال أهل الحرم في الحرم وعلى جواز قتال البغاة منهم: هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم القتال بمكة، قال الإمام أبو الحسن الماوردي البصري صاحب "الخواص" من أصحابنا في كتابه "الأحكام السلطانية": من خصائص الحرم أن لا يحارب أهله، فإن بقوا على أهل العدل، فقد قال بعض الفقهاء: يحرم قتالهم، بل يضيق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة، ويدخلوا في أحكام أهل العدل، قال: وقال جمهور الفقهاء: يقاتلون على بغيتهم إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال؛ لأن قتال البغاة من حقوق الله التي لا يجوز إضاعته، فحفظها أولى في الحرم من إضاعته، هذا كلام الماوردي، وهذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء هو الصواب، وقد نص عليه الشافعي في كتاب "اختلاف الحديث" من كتب الإمام، ونص عليه الشافعي أيضاً في آخر كتابه المسمى "سير الواقدي" من كتب الأم.

جواز قتال الكفار في الحرم إن ابتدؤوا: وقال القفال المروزي من أصحابنا في كتابه "شرح التلخيص" في أول كتاب النكاح في ذكر الخصائص: لا يجوز القتال بمكة، قال: حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجوز لنا قتالهم فيها، وهذا الذي قاله القفال غلط، ثبت عليه حتى لا يفتري به.

وأما أجواب عن الأحاديث المذكورة هنا، فهو ما أجاب به الشافعي في كتاب "سير الواقدي" أن معناها: تحريم نصب القتال عليهم، وقاتلهم بما يعم كالسحق وغيره إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك، بخلاف ما إذا تحصن الكفار في بلد آخر، فإنه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شيء، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "لا يعضد شوكه ولا يختلى خلاها" وفي رواية: "لا تعضد بها شجرة" وفي رواية: "لا يختلى شوكها" وفي رواية: "لا يخط شوكها" قال أهل اللغة: "العضد": القطع، و"الخلا": بفتح الخاء المعجمة مقصور، هو: الرطب من الكلال، قالوا: الخلا والعشب اسم للرطب منه، والحشيش، والحشيم اسم للبابس منه؛ والكلال مهور يقع على الرطب والبابس، وعد ابن مكّي وغيره من لحن النعمان إطلاقهم اسم الحشيش على الرطب، بل هو مختص بالبابس، ومعنى "يختلى": يؤخذ ويقطع، ومعنى "يخط": يضرب بالعصا ونحوها ليسقط ورقه، واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لا يستنبها آدميون في العادة، وعلى تحريم قطع خلاها، واختلفوا فيما بينه آدميون.

اختلاف العلماء في ضمان قطع شجر الحرم وفي تفصيل ضمانها: واختلفوا في ضمان الشجر إذا قطعه. فقال مالك: يأثم ولا فدية عليه، وقال الشافعي وأبو حنيفة: عليه الفدية واختلفا فيها. فقال الشافعي: في الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة، وكذا جاء عن ابن عباس وابن الزبير، وبه قال أحمد، وقال أبو حنيفة: الواجب في الجميع القيمة، قال الشافعي: ويضمن الخلا بالقيمة، ويجوز عند الشافعي ومن وافقه رعي البهائم في كلأ الحرم، وقال أبو حنيفة وأحمد ومحمد: لا يجوز.**

وأما صيد الحرم: فحرام بالإجماع على الحلال والحرم، فإن قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة إلا داود فقال: يأثم ولا جزاء عليه، ولو دخل صيد من الحلال إلى الحرم: فله ذبحه وأكله وسائر أنواع التصرف فيه، هذا مذهبنا ومذهب مالك وداود، وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يجوز ذبحه ولا التصرف فيه، بل يلزمه إرساله، قالوا: فإن أذخه مذبحاً جاز أكله، وقاموه على الحرم، واحتج أصحابنا والجمهور بحديث: "يا أبا عمير ما فعل النقيير" وبالقياص على ما إذا دخل من الحلال شجرة أو كلأ، ولأنه ليس بصيد حرم.

قوله ﷺ: "لا بعضد شوكة" فيه دلالة لمن يقول بتحريم جميع نبات الحرم من الشجر والكلأ، سواء الشوك المؤذي وغيره، وهو الذي اختاره المتولي من أصحابنا، وقال جمهور أصحابنا: لا يحرم الشوك؛ لأنه مؤذ، فأشبه الفواسيخ الخمس، ويخصون الحديث بالقياص، والصحيح ما اختاره المتولي، والله أعلم.

دليل الجمهور على فتح مكة عنوة: قوله ﷺ: "وإنه لم يحل القتال فيه لأحد من قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار" هذا مما يحتج به من يقول: إن مكة فتحت عنوة، وهو مذهب أبي حنيفة وكثيرين أو الأكثرين، وقال الشافعي وغيره: فتحت صلحاً، وتأولوا هذا الحديث على أن القتال كان جائزاً له ﷺ في مكة، ولو احتاج إليه لفعله، ولكن ما احتاج إليه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولا يفر صيد" تصريح بتحريم التنفير، وهو الإزعاج وتحتيته من موضعه، فإن نفره عصي، سواء تلف أم لا، لكن إن تلف في نفاره قبل سكون نفاره ضمنه المنفر، وإلا فلا ضمان، قال العلماء: وبه ﷺ بالتنفير على الإلتلاف ونحوه؛ لأنه إذا حرم التنفير فالإلتلاف أولى.

** قال في فتح الملهم: وقال ابن عابدين رحمه الله: "اعلم أن النابت في الحرم إما جاف أو منكسر أو إذخر أو غيرها، والثلاثة الأول مستثناة من الضمان كما يأتي، وغيرها إما أن يكون أنبته الناس أو لا، الأول لا شيء فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس، كالزروع أو لا، كأم غيلان. والثاني: إن كان من جنس ما ينبتونه فكنذلك، وإلا ففيه الجزاء، فما فيه الجزاء هو النابت بنفسه، وليس مما يستنبت، ولا منكسراً ولا جافاً، ولا إذخراً. كما قدره في البحر"..... (فتح الملهم ٢٥٩/٦ بيروت)

٣٣٠١- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ عَنْ مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ" وَقَالَ يَذَلُّ الْقِتَالُ: "الْقَتْلُ" وَقَالَ: "لَا يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا".

٣٣٠٢- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: اذْذَنْ لِي أَبِهَا الْأَمِيرُ! أَحَدُكُمْ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتَهُ أَذْنَانِي، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَانِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، أَنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ،

شرح الغريب: قوله ﷺ: 'ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها' وفي رواية: 'لا تحل لقطتها إلا لمنشد': "المنشد" هو المُنْشِد، وأما طلبها فيقال له: ناشد، وأصل النشد والإنشاد رفع الصوت، ومعنى الحديث: لا تحل لقطتها لمن يريد أن يعرفها سنة، ثم يملكها كما في باقي البلاد، بل لا تحل إلا لمن يعرفها أبداً ولا يملكها، وهذا قال الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيد وغيرهم، وقال مالك: يجوز تملكها بعد تعريفها سنة، كما في سائر البلاد، وبه قال بعض أصحاب الشافعي، ويتأولون الحديث تأويلات ضعيفة، و"اللقطة" بفتح القاف على اللفظ المشهورة، وقيل: بإسكانها هي الملقوط.

قوله: "إلا الإذخر" هو ثبت معروف طيب الرائحة، وهو بكسر الهمزة والخاء. قوله: "فإنه لقبهم ربيوهم" وفي رواية: "يجعله في قبورنا وبيوتنا". "فإنهم" بفتح القاف هو الخداد والصائغ، ومعناه: يحتاج إليه القين في وفود النار، ويحتاج إليه في القبور؛ لئسد به فرج اللحد المنخللة بين اللبانت، ويحتاج إليه في سفوف البيوت يجعل فوق الخشب.

قوله: فقال رسول الله ﷺ: "إلا الإذخر" هذا محمول على أنه ﷺ أوحى إليه في الحال باستثناء الإذخر وتخصيصه من العموم، أو أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء فاستثته، أو أنه اجتهد في الجميع، والله أعلم. ضبط الاسم: قوله: 'عن أبي شريح العدوي' هكذا ثبت في "الصحيحين": العدوي 'في هذا الحديث'، ويقال له أيضاً: "الكعي" و"الخزاعي"، قيل: اسمه خويلد بن عمرو، وقيل: عمرو بن خويلد، وقيل: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: هاني بن عمرو، أسلم قبل فتح مكة، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين.

قوله: "وهو يبعث البعوث إلى مكة" يعني لقتال ابن الزبير. قوله: "سمعت أذناني ووعاه قلمي وأبصرته عينا" أراد بهذا كله المبالغة في تحقيق حفظه إياه وبقائه زمانه ومكانه ولفظه. قوله ﷺ: "إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس" معناه: أن تحريمها بوحى الله تعالى، لا أنه اصطلاح الناس على تحريمها بغير أمر الله.

فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَحَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، * وَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ".
فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمَرُو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ! إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًا بِدَمٍ وَلَا فَارًا بِخَرْبَةٍ.

٣٣٠٣ - (٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ الْوَلِيدِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِيدُ اللَّهِ وَأُنْتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ،

قوله ﷺ: "ولا يحل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعضد بها شجرة" هذا قد يحتاج به من يقول الكفار ليسوا بمخاطبين بفروع الإسلام، والصحيح عندنا وعند آخرين أنهم مخاطبون بها، كما هم مخاطبون بأصوله، وإنما قال ﷺ: "فلا يحل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر"، لأن المؤمن هو الذي ينفذ لأحكامنا وينزجر عن محرمات شرعنا، ويشتر أحكامه، فجعل الكلام فيه، وليس فيه أن غير المؤمن ليس مخاطباً بالفروع.
قوله: "يسفك" بكسر الفاء على المشهور، وحكى ضمها، أي يسيله.

قوله ﷺ: "فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ إلى آخره" فيه دلالة لمن يقول: فتحت مكة عتوة، وقد سبق في هذا الباب بيان الخلاف فيه، وتأويل الحديث عند من يقول: فتحت صلحاً أن معناه: دخلها متاهباً للقتال لو احتاج إليه، فهو دليل الجواز له تلك الساعة.

قوله ﷺ: "وليبغ الشاهد الغائب" هنا اللفظ قد جاءت به أحاديث كثيرة، وفيه التصريح بوجوب نقل العلم وإشاعة السنن والأحكام. قوله: "لا يعيد عاصياً" أي لا يعصمه.

شرح الغريب: قوله: "ولا فاراً بخربة" هي بفتح الخاء المعجمة وإسكان الراء هنا هو المشهور، ويقال: يضم الخاء أيضاً حكاهما القاضي وصاحب "المطالع" وآخرون، وأصلها مبرقة الإبل، وتطلق على كل خيانة. وفي صحيح البخاري: إنها البلية، وقال الخليل: هي الفساد في الدين من الخارب، وهو اللص المفسد في الأرض، وقيل: هي العيب.

* قوله: "وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس" الظاهر أن المراد وقد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كرمتها قبل تلك الساعة، والله تعالى أعلم.

وإِنهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يَنْفَرُ صَيْدَهَا، وَلَا يُحْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلَّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُقْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ" فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِلَّا الْإِذْخِرَ" فَقَامَ أَبُو شَاهٍ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ".

قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٣٠٤ - (٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنْ خِرَازَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَكِبَ رَاجِلَتُهُ فَخَطَبَ فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّمَا لَمْ تَحِلَّ

قَوْلُهُ ﷺ: "وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُقْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ".

أَقُولُ الْعُلَمَاءُ فِي اخْتِيَارِ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ وَاحِدٍ الدِّيةَ: مَعْنَاهُ: وَلِيُّ الْمَقْتُولِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَتَلَ الْقَاتِلَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ فِدَاءَهُ، وَهِيَ الدِّيةُ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِالْحُجَّةِ لِلشَّافِعِيِّ وَمَوَافِقُهُ أَنَّ الْوَلِيَّ بِالْخِيَارِ بَيْنَ اخْتِيَارِ الدِّيةِ وَبَيْنَ الْقَتْلِ، وَأَنَّ لَهُ إِجْبَارَ الْجَانِي عَلَى أَمْرِ الْأَمْرَيْنِ شَاءَ وَلِيَ الْقَتِيلَ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَابْنُ سِيرِينَ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ لِلْوَلِيِّ إِلَّا الْقَتْلُ أَوْ الْعَفْوُ، وَلَيْسَ لَهُ الدِّيةُ إِلَّا بِرِضَى الْجَانِي، وَهَذَا خِلَافُ نَصِّ هَذَا الْحَدِيثِ، وَفِيهِ أَيْضًا: دَلَالَةٌ لِمَنْ يَقُولُ: الْقَاتِلُ عَمْدًا يَجِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْقصاصِ أَوْ الدِّيةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْوَاجِبَ الْقصاصِ لَا غَيْرَ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الدِّيةُ بِالْإِخْتِيَارِ، وَتُظْهِرُ فَائِذَةُ الْخِلَافِ فِي صُورِ مَنْهَا لَوْ عَفَا الْوَلِيُّ عَنِ الْقصاصِ. إِنْ قُلْنَا: الْوَاجِبُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ سَقَطَ الْقصاصِ، وَوَجِبَتِ الدِّيةُ، وَإِنْ قُلْنَا: الْوَاجِبُ الْقصاصُ بَعِيْنَهُ لَمْ يَجِبْ قصاصُ وَلَا دِيةٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَتْلِ عَمْدًا، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الْقصاصُ فِي غَيْرِ الْعَمْدِ.

ضَبْطُ الْأَسْمِ: قَوْلُهُ: "فَقَامَ أَبُو شَاهٍ" هُوَ هَاءُ تَكْوِينُ هَاءٍ فِي الْوَقْفِ وَالدَّرَجِ، وَلَا يَقَالُ بِالثَّاءِ، قَالُوا: وَلَا يَعْرِفُ اسْمُ أَبِي شَاهٍ هَذَا، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ بِكُنْيَتِهِ.

قَوْلُهُ ﷺ: "اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ" هَذَا تَصْرِيحٌ بِمَوَازِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ غَيْرِ الْقُرْآنِ، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "مَا عِنْدَهُ إِلَّا مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ"، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: "كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ"، وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ بِالنَّهْيِ عَنِ كِتَابِ غَيْرِ الْقُرْآنِ، فَعَنِ السَّلَفِ مَنْ مَنَعَ كِتَابَةَ الْعِلْمِ، وَقَالَ جُمْهُورُ السَّلَفِ بِمَوَازِهِ، ثُمَّ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ بَعْدَهُمْ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

لأَحَدٍ قَبْلِي وَلَنْ تُحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُخْبِطُ شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يَنْتَقِطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا مَنْشِدٌ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ فِتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُعْطَى - يَعْنِي الدِّيَّةَ - وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ" قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "اكْتُبُوا لِي شَاهٌ". فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الْإِدْحِيرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِلَّا الْإِدْحِيرَ".

= الجواب عن أحاديث النهي عن الكتاب: وأجابوا عن أحاديث النهي بخوايين: أحدهما: أنها منسوخة، وكان النهي في أول الأمر قبل اشتها القرآن لكل أحد فنهى عن كتابة غيره خوفاً من اختلاطه واشتباهاه، فلما اشتهر وأمنت تلك المفسدة أذن فيه. والثاني: أن النهي هي تنزيهه عن وثق بحفظه، وعياف أكاله على الكتابة، والإذن لمن لم يوثق بحفظه، والله أعلم.

[٨٦ - باب النهي عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة]

٣٣٠٥ - (١) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ السَّلَاحَ بِمَكَّةَ".

[٨٦ - باب النهي عن حمل السلاح بمكة، بلا حاجة]

قوله ﷺ: 'لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ السَّلَاحَ بِمَكَّةَ' هذا النهي إذا لم تكن حاجة، فإن كانت جاز، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، قال القاضي عياض: هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة، فإن كانت حاجة جاز، قال القاضي: وهذا مذهب مالك والشافعي وعطاء قال: وكرهه الحسن البصري تمسكاً بظاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور دخول النبي ﷺ عام عمرة القضاء بما شرطه من السلاح في القرباء، ودخوله ﷺ عام الفتح متأهباً للقتال. قال: وشذ عنكم عن الجماعة فقال: إذا احتاج إليه حمله، وعليه الفدية، ولعله أراد إذا كان عمرماً، وليس المغفر والذرع ونحوهما، فلا يكون مخالفاً للجماعة، والله أعلم.

• • • • •

[٨٧ - باب جواز دخول مكة بغير إحرام]

٣٣٠٦ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - أَمَّا الْقَعْنَبِيُّ فَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَمَّا قُتَيْبَةُ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، وَقَالَ يَحْيَى: - وَاللَّفْظُ لَهُ - قُلْتُ لِمَالِكٍ: أَخَذْتُكَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ * وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: "اقْتُلُوهُ"؟ فَقَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ.

٨٧ - باب جواز دخول مكة بغير إحرام

قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ" وفي رواية: "وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ بَغِيرَ إِحْرَامٍ" وفي رواية: "خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ".

التوفيق بين الروایتين: قال القاضي: وجه الجمع بينهما أن أول دخوله كان على رأسه المِغْفَر، ثم بعد ذلك كان على رأسه العِمَامَةُ بعد إزالة المِغْفَر، بدليل قوله: خطب الناس وعليه عِمَامَةٌ سُودَاءُ؛ لأن الخطبة إنما كانت عند باب الكعبة بعد تمام فتح مكة. وقوله: "دَخَلَ مَكَّةَ بَغِيرَ إِحْرَامٍ" هذا دليل لمن يقول بجواز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد نسكاً، سواء كان دخوله لحاجة تكرر، كالخطاب والحشاش والسقاء والصيد وغيرهم، أم لم تكرر كالزائر والزائر وغيرهما سواء كان آمناً أو خائفاً، وهذا أصح القولين لشافعي وبه يفتي أصحابه.

والقول الثاني: لا يجوز دخولها بغير إحرام؛ إن كانت حاجته لا تكرر إلا أن يكون مقاتلاً أو خائفاً من قتال أو خائفاً من ظالم لو ظهر، ونقل القاضي نحو هذا عن أكثر العلماء. قوله: "جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَذَلَّ: اقْتُلُوهُ".

سبب قتل ابن خطل والجواب عن الإشكال الوارد بحديث (من دخل المسجد فهو آمن)؛ قال العلماء: إنما قتله؛ لأنه كان قد ارتد عن الإسلام وقتل مسلماً كان يخدمه، وكان يهجو النبي ﷺ ويسبه، وكانت له قبتان تغنيان هجاء النبي ﷺ والمسلمين، فإن قيل: ففي الحديث الآخر: من دخل المسجد فهو آمن، فكيف قتله وهو متعلق بالأستار؟ فالجواب أنه لم يدخل في الأمان، بل استنزه هو وابن أبي سرح والقيتين وأمر بقتله، وإن وجد متعلقاً بأستار الكعبة، كما جاء مصرحاً به في أحاديث أخر، وقيل: لأنه ممن لم يف بالشرط، بل قاتل بعد ذلك. -

* قوله: "دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ" قلت: وفي الرواية الآتية عِمَامَةٌ، فيحمل على أن المِغْفَر كان ابتداء الدخول ولعِمَامَةٍ بعده، وقد استدل بهذا الحديث على جواز دخول مكة للإحرام لمن يكن مراده أحد النسكين، ولعل من لا يجوز ذلك يحمل أن منشأ الإحرام هو حرمة مكة، وقد أحلت له تلك الساعة، والله تعالى أعلم.

٣٣٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا - مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَارٍ الدُّهْنِيُّ، عَنْ أَبِي الزَّيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ: دَخَلَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ - وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

- أقوال الأئمة في إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة: وفي هذا الحديث حجة للمالك والشافعي وموافقيهما في جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأولوا هذا الحديث على أنه قتله في الساعة التي أبيحت له، وأجاب أصحابنا بأنها إنما أبيحت ساعة الدخول حتى استولى عليها، وأدعن له أهلها، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك، والله أعلم.

الأقوال في اسم ابن خطل: راسم ابن خطل: عبد العزى، وقال محمد بن إسحاق: اسمه: عبد الله، وقال الكلبي: اسمه: غالب بن عبد الله بن عبد مناف بن أسعد بن جابر بن كثير بن تيم ابن غالب، وخطل: بجاء معجمة وطاء مهملة مفتوحين، قال أهل السير: وقيل: سعد بن حريث، والله أعلم.

قوله: "قرأت على مالك بن أنس" وفي رواية: قلت لمالك: حدثك ابن شهاب عن أنس. ثم قال في آخر الحديث: فقال: نعم، يعني فقال مالك: نعم، ومعناه: أحدثك ابن شهاب عن أنس بكذا؟ فقال مالك: نعم، حدثني به، وقد جاء في "الصحيحين" في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة، ولا يقول في آخره: قال: نعم.

أقوال أهل العلم في اشتراط ذكر كلمة (نعم) إذا قرأ القاري على الشيخ وسأله أحدثك وأخبرك فلان: واختلف العلماء في اشتراط قوله: "نعم" في آخر مثل هذه الصورة، وهي إذا قرأ على الشيخ قائلاً: أخبرك فلان أو نحوه، والشيخ مصغ له فاهم لما يقرأ غير متكر، فقال بعض الشافعيين وبعض أهل الظاهر: لا يصح السماع إلا بها، فإن لم ينطق بها لم يصح السماع، وقال جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: يستحب قوله: "نعم"، ولا يشترط نطقه بشيء، بل يصح السماع مع سكوته، والحالة هذه اكتفاء بظاهر الحال، فإنه لا يجوز لمكلف أن يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة، قال القاضي: هذا مذهب العلماء كافة، ومن قال من السلف: "نعم" إنما قاله توكيداً واحتياطاً لا اشتراطاً.

ضبط الاسم: قوله: "معاوية بن عمار الدهني" هو بضم الدال المهملة وإسكان الهاء وبالنون: منسوب إلى دهن، وهم بطن من بجيلة، وهذا الذي ذكرناه من كونه بإسكان الهاء هو المشهور، ويقال بفتحها، ومن حكى الفتح أبو سعيد "السمعاني" في الأنساب والحافظ عبد الغني المقدسي.

قوله: 'وعليه عمامة سوداء' فيه جواز لباس الثياب السود. وفي الرواية الأخرى: 'خطب الناس وعليه عمامة سوداء' فيه جواز لباس الأسود في الخطبة، وإن كان الأبيض أفضل منه، كما ثبت في الحديث الصحيح: "خير ثيابكم البياض". وأما لباس الخطباء السود في حال الخطبة فحائز، ولكن الأفضل البياض كما ذكرنا، وإنما ليس العمامة السوداء في هذا الحديث بياناً للجواز، والله أعلم.

وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ.

٣٣٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ عَمَارِ الدَّهْنِيِّ، عَنْ أَبِي

الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ.

٣٣٠٩ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ

مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ.

٣٣١٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ

مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنِي - وَفِي رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ

- عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَحَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى الْمِنْبَرِ.

قوله: "كأنني أنظر إلى رسول الله ﷺ وعليه عمامة سوداء قد أرحى طرفيها بين كتفيه" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها: "طرفيها" بالشيبة؛ وكذا هو في "الجمع بين الصحيحين" للحميدي، وذكر القاضي عياض أن الصواب المعروف: "طرفها" بالإنفراد، وأن بعضهم رواه: "طرفيها" بالشيبة، والله أعلم، وسيأتي بسط حكم إرخاء العمامة في كتاب اللباس، إن شاء الله تعالى.

[٨٨ - باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها...]

٣٣١١- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِي -، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا" وَمُذْنَهَا بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ".

٨٨ - باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها وتحريم صيدها

وشجرها، وبيان حدود حرمها

لوجبه تحريم إبراهيم مكة: قوله ﷺ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ" هذا دليل لمن يقول: إن تحريم مكة إنما هو كان في زمن إبراهيم ﷺ، والصحيح أنه كان يوم خلق الله السموات والأرض، وقد سبقت المسألة مستوفاة قرياً، وذكروا في تحريم إبراهيم احتمالين: أحدهما: أنه حرّمها بأمر الله تعالى له بذلك لا باجتهاده، فهذا أضاف التحريم إليه تارة، وإلى الله تعالى تارة، والثاني: أنه دعا لها فحرّمها الله تعالى بدعوته، فأضيف التحريم إليه لذلك. قوله ﷺ: "وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ" وذكر مسلم الأحاديث التي بعده بمعناه.

مذاهب الأئمة في تحريم صيد مدينة وضمانه: هذه الأحاديث حجة ظاهرة للشافعي ومالك وموافقيهما في تحريم صيد المدينة وشجرها. وأباح أبو حنيفة ذلك، واحتج له بحديث: "يا أبا عمير ما فعل النعير"، وأجاب أصحابنا بحوايين: أحدهما: أنه يحتمل أن حديث النعير كان قبل تحريم المدينة. والثاني: يحتمل أنه صاده من الحل لا من حرم المدينة، وهذا الجواب لا يلزم على أصحابهم؛ لأن مذهب الحنيفة أن صيد الحل إذا أدخله الحلال إلى الحرام ثبت له حكم الحرم، ولكن أصلهم هنا ضعيف، فيرد عليهم بدليله، والمشهور من مذهب مالك والشافعي والجمهور أنه =

** قال في فتح الملهم: قال الثوري، وعبد الله بن المبارك، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: ليس للمدينة حرم كما كان لمكة، فلا يحرم أخذ صيدها وقطع شجرها، إلا أنه يكره، كما قال القاري في المرقاة. قال في الكافي: لأن حل الاصطياد عرف بالنصوص القاطعة، فلا يحرم إلا بقاطع كذلك، ولم يوجد، وأما تحريم مكة فنصوص الكتاب فيه صريحة. قال البدر العيني رحمه الله: وأجابوا عن الحديث المذكور بأنه ﷺ إنما قال ذلك لا لما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها، بل إنما أراد بذلك بقاء زينة المدينة ليستطيبوها ويألفوها. (فتح الملهم: ٢٧٠/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قوله: "إِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا" إلخ: قال العيني: فيه الدعاء لما ذكر، وهو علم من أعلام نبوته، فما أكثر بركته! وكم يؤكل ويدخر وينقل إلى سائر بلاد الله تعالى والمراد بالبركة في المد والصاع: -

٣٣١٢- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُخْتَارِ -
 ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، ح
 وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، كُلُّهُمُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى -
 هُوَ الْمَازِنِيُّ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَا حَدِيثُ وَهْبٍ فَكِرْوَايَةُ الثَّرَاوَزِيِّ: "بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ"،
 وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ الْمُخْتَارِ، فَمِنْ رِوَايَتِهِمَا "مِثْلٌ ** مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ".

٣٣١٣- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي
 بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا" - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ -.

٣٣١٤- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ فَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ
 مُسْلِمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ حُبَيْرٍ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ خَطَبَ النَّاسَ، فَذَكَرَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا،
 وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، فَتَادَهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، فَقَالَ: مَا لِي أَسْمَعُكَ ذَكَرْتَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا

= لا ضمان في صيد المدينة وشجرها بل هو حرام بلا ضمان. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلي: يجب فيه الجزاء،
 كحرم مكة. وبه قال بعض المالكية، وللشافعي قول قدم أنه يسلب القاتل، لحديث سعد بن أبي وقاص الذي ذكره
 مسلم بعد هذا. قال القاضي عياض: لم يقل بهذا القول أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القدم، والله أعلم.
 شرح الغريب: قوله ﷺ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا" يريد المدينة، قال أهل اللغة وغريب
 الحديث: "اللابتان": الحرتان، واحدهما "لابة" وهي الأرض الملبسة بحجارة سوداء، والمدينة لابتان شرقية وغربية،
 وهي بينهما، ** ويقال: لابة ولوبة ونوبة بالنون ثلاث لغات مشهورات، وجمع اللابة في القلة لابات، وفي الكثرة
 لآب ولوب. وقوله ﷺ: "وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا" معناه: اللابتان وما بينهما، والمراد تحريم المدينة ولايتيها.

- ما يكال بماء، وأضر ذلك لفهم السامع، وهذا من باب تسمية الشيء باسم ما قرب منه. كذا قيل.

قلت: هذا من باب ذكر الخلل وإرادة الحال، فالفهم. (فتح الملهم: ٢٧٢/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قال الكرماني: مثل منصوب بزعر الخافض، أي: كمثل ما دعا به، وليست لفظة "به"
 زائدة. (فتح الملهم: ٢٧٢/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: فهذا يخالف ما حوَّزه الحافظ من كونها جنوباً وشمالاً. والله أعلم. (فتح الملهم:
 ٢٧٢/٦ بيروت)

وَحُرْمَتِهَا، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، وَقَدْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، وَذَلِكَ عِنْدَنَا فِي أَبِيهِمْ خَوْلَانِي إِنْ شِئْتَ أَقْرَأُكَهُ، قَالَ: فَسَكَتَ مَرَّةً ثُمَّ قَالَ: قَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ ذَلِكَ. ٣٣١٥ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي أَحْمَدَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ - حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، لَا يُقَطَّعُ عِضَاهُهَا وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا".

٣٣١٦ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، أَنْ يُقَطَّعَ عِضَاهُهَا، أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا"، وَقَالَ: "الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً** عَنَّا إِلَّا أَبْذَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يُثْبِتُ أَحَدٌ عَلَى لَوَائِهَا وَجْهَهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا، أَوْ شَهِيدًا، يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

قوله ﷺ: "لا يُقَطَّعُ عِضَاهُهَا وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا" صريح في الدلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها، وسبق خلاف أبي حنيفة، "والعضاه" بالقصر وكسر العين وتخفيف الضاد المعجمة: كل شجر فيه شوك، واحدا عضاهة وعضية، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولا يثبت أحد على لوائها وجهها إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة" قال أهل اللغة: "اللاواء" بالذ: الشدة والجوع، وأما الجهد: فهو المشقة، وهو بفتح الجيم، وفي لغة قبيلة بضمها، وأما الجهد: بمعنى الطاقة، فبضمها على المشهور، وحكى فتحها.

كلام القاضي في تأويل قوله ﷺ: "إلا كنت له شفيعا أو شهيدا" وأما قوله ﷺ: "إلا كنت له شفيعا أو شهيدا" فقال القاضي عياض رحمه: سألت قديما عن معنى هذا الحديث، ولم يخص ساكن المدينة بالشعاعة هنا مع عموم شعاعته وادخاره إياها لأمته؟ قال: وأجبت عنه بجواب شاف مفتح في أوراق، اعترف بصوابه كل واقف عليه، قال: وأذكر منه هنا لمعاً تليق بهذا الموضع، قال بعض شيوخنا: "أو" هنا للشك، والأظهر عندنا أنها ليست للشك؛ لأن هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة وأسماء -

** قال في فتح الملهم: قال القرطبي رحمه: أي: كراهة لها، من رغبة عن الشيء إذا كرهته. (فتح الملهم:

٣٣١٧- (٧) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنِي غَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "وَلَا يُرِيدُ أَحَدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ ذُوبَ الرِّصَاصِ، أَوْ ذُوبَ الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ".

- بنت عيسى وصفية بنت أبي عبيد عن النبي ﷺ هذا اللفظ، ويعد اتفاق جميعهم أو رواهم عسى الشك، وتطابقهم فيه على صيغة واحدة، بل الأظهر أنه قاله ﷺ هكذا، فإذا أن يكون أعلم بهذه الجملة هكذا، وإما أن يكون "أو" للتقسيم، ويكون شهيداً لبعض أهل المدينة وشعباً لبقية، إما شعباً للعاصين وشهيداً للمطيعين، وإما شهيداً لمن مات في حياته، وشعباً لمن مات بعده، أو غير ذلك.

قال القاضي: وهذه خصوصية زائدة على الشفاعة للمؤمنين، أو للعالمين في القيامة، وعلى شهادته على جميع الأمة، وقد قال ﷺ في شهيد أحد: "أنا شهيد على هؤلاء"، فيكون لتخصيصهم بهذا كله مزيد أو زيادة منزلة وحظوة، قال: وقد يكون "أو" بمعنى "والواو"، فيكون لأهل المدينة شعباً وشهيداً، قال: وقد روي: "إلا كنت له شهيداً أو له شعباً" قال: وإذا جعلنا "أو" لنشك كما قاله المشايخ، فإن كانت اللفظة الصحيحة "شهيداً" اندفع الاعتراض؛ لأنها زائدة على الشفاعة المدخرة للمجردة لغرضهم، وإن كانت اللفظة الصحيحة "شعباً" فاختصاص أهل المدينة بهذا مع ما جاء من عمومها وإدخالها لجميع الأمة أن هذه شفاعات أخرى غير العامة التي هي لإخراج أمته من النار، ومعافاة بعضهم منها بشفاعته ﷺ في القيامة، وتكون هذه الشفاعة لأهل المدينة بزيادة الدرجات، أو تخفيف الحساب، أو بما شاء الله من ذلك، أو بإكرامهم يوم القيامة بأنواع من الكرامة، كإيوائهم إلى ظل العرش، أو كونهم في روح وعلى منابر، أو الإسراع بهم إلى الجنة، أو غير ذلك من خصوص الكرامات الواردة لبعضهم دون بعض، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه" قال القاضي: اختلفوا في هذا، فقبل: هو مختص بمدة حياته ﷺ، وقال آخرون: هو عام أبدياً، وهذا أصح.

قوله ﷺ: "ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء". بيان الوجه في تأويل قوله ﷺ: "ولا يريد أحد" قال القاضي: هذه الزيادة وهي قوله: "في النار" تدفع اشكال الأحاديث التي لم تذكر فيها هذه الزيادة، وتبين أن هذا حكمه في الآخرة، قال: وقد يكون المراد به: من أراده في حياة النبي ﷺ كفى المسنون أمره واضمحله كيداً، كما يضمحل الرصاص في النار، قال: وقد يكون في اللفظ تأخير وتقدم أي: أذابه الله ذوب الرصاص في النار، ويكون ذلك لمن أراده في الدنيا، فلا يمهله الله، ولا يعكس له سلطان، بل يذهب عن قرب، كما انقضى شأن من حاربها أيام بني أمية، مثل مسلم بن عقبة فإنه هلك في منصرفه عنها، ثم هلك يزيد بن معاوية مرسله على أثر ذلك وغيرهما ممن صنع صنيعهما. قال: وقيل: قد يكون المراد: من كادها اغتيالاً وطلباً لغرقها في غفلة، فلا يتم له أمره بخلاف من أتى ذلك جهراً كأمراء استباحوها.

- ٣٣١٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنِ الْعَقَدِيِّ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، * فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ، فَسَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمْ، مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ! أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا تَقْلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ.
- ٣٣١٩ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ -: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ

قوله: "أن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق، فوجد عبداً يقطع شجراً أو يخطه فسلبه، فلما رجع سعد، جاءه أهل العبد فكلموه على أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم، فقال: معاذ الله أن أرد شيئاً تقليه رسول الله ﷺ، وأبى أن يرد عليهم" هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق، وعالف فيه أبو حنيفة كما قدمناه عنه. وقد ذكر هنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعاً عن النبي ﷺ من رواية علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعبد الله بن زيد، ورافع بن خديج، وسهل بن حنيف، وذكر غيره من رواية غيرهم أيضاً، فلا يلتفت إلى من عالف هذه الأحاديث الصحيحة المستفيضة.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القدم: أن من صاد في حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه، وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة، قال القاضي عياض: ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القدم، وعالفه أئمة الأمصار. قلت: ولا تضر مخالفتهم إذا كانت السنة معه، وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه، ولم يثبت له دافع.

قال أصحابنا: فإذا قلنا بالقدم، ففي كيفية الضمان وجهان: أحدهما: يضمن الصيد والشجر والكلأ، كضمان حرم مكة. وأصحهما: وبه قطع جمهور المفسرين على هذا القدم: أنه يسلب الصائد وقاطع الشجر والكلأ، وعلى هذا فالمراد بالسلب وجهان: أحدهما: أنه ثيابه فقط. وأصحهما: وبه قطع الجمهور: أنه كسلب القتل من الكفار، فيدخل فيه فرسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك مما يدخل في سلب القتل. وفي مصرف السلب ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدهما أنه للسلب، وهو الموافق لحديث سعد. والثاني: أنه لمساكن المدينة. والثالث: لبنت المال، وإذا سلب أحد جميع ما عليه إلا ساتر العورة، وقيل: يؤخذ ساتر العورة أيضاً، قال أصحابنا: ويسلب بمجرد الاصطياد، سواء أئلف الصيد أم لا، والله أعلم.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْطَبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ "الْتِمِسْ لِي غُلَامًا مِنْ غُلَمَائِكُمْ يَخْدُمُنِي"، فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِيدُنِي وَرَاءَهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ"، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: "اللَّهُمَّ! إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَدِينِهِمْ وَصَاعِهِمْ".

٣٣٢٠ - (١٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا".

٣٣٢١ - (١١) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، "فَمَنْ أَخَذَتْ

تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا قَوْلُهُ: "حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ: هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ" الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ أَحَدًا يَحِبُّ حَقِيقَةَ جَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ تَمِيزًا يَحِبُّ بِهِ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَنْ يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٧٤) وَكَمَا حَنَّ الْجَذْعُ الْيَاسَ، وَكَمَا سَبَحَ الْحَصَى، وَكَمَا فَرَّ الْحَجَرُ ثَوْبَ مُوسَى ﷺ، وَكَمَا قَالَ نَبِيُّا ﷺ: "إِنِّي لَا أَعْرِفُ حَجَرًا يَمْكُةُ كَانَ يَسْلُمُ عَلَيَّ" وَكَمَا دَعَا الشَّجَرَتَيْنِ الْمُفْتَرَقَتَيْنِ فَاجْتَمَعَا، وَكَمَا رَجَفَ جِرَاءُ فَقَالَ: "اسْكُنْ حِرَاءُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نِيَّيْ أَوْ صَدِيقُ" الْحَدِيثِ، وَكَمَا كَلَّمَهُ ذِرَاعُ الشَّاةِ، وَكَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ. وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (الإسراء: ٤٤) وَالنَّصَحِيحُ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَسْبِحُ حَقِيقَةً بِحَسَبِ حَالِهِ، وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُهُ، وَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ شَوَاهِدٌ لِمَا اخْتَرْنَاهُ، وَاخْتَارَهُ الْمُخَفِّقُونَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَأَنَّ أَحَدًا يَحِبُّ حَقِيقَةً، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهَا أَهْلَهُ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: "مَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى عِدَدًا فَعَلَيْهِ بَعْدَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ".

شرح الكلمات: قال القاضي: معناه: مَنْ أَتَى فِيهَا يَمًا أَوْ آوَى مِنْ أَنَاهُ رَضِيَ إِلَيْهِ وَحَمَاهُ، قَالَ: وَيُقَالُ آوَى وَآوَى بِالْفَصْرِ وَالْمَدِّ فِي الْفِعْلِ الْإِلَازِمِ وَالشَّعْدِي جَمِيعًا، لَكِنْ الْقَصْرُ فِي الْإِلَازِمِ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ، وَالْمَدُّ فِي الْمُتَعَدِّي أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ. قُلْتُ: وَبِالْأَفْصَحِ جَاءَ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَرْبَعِينَ إِذْ أَوْثَقْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ (الكهف: ٦٣) وَقَالَ فِي الْمُتَعَدِّي: ﴿وَإِذَا أَوْثَقْنَا إِلَى رَبِّكَ﴾ (المؤمنون: ٥٠) قَالَ الْقَاضِي: وَمِنْ بَرُو هَذَا الْحَرْفِ إِلَّا مُحَدَّثًا بِكَسْرِ الدَّالِ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَازَرِيُّ: رَوَى يَوْجِهَيْنِ: كَسَرَ الدَّالَ وَفَتْحَهَا، قَالَ: فَمَنْ فَتَحَ أَرَادَ الْأَحْدَاثَ نَفْسَهُ، وَمَنْ كَسَرَ أَرَادَ فَاعِلَ الْحَدَثِ.

فِيهَا حَدَّثَنَا أَوْ آوَى مُحَدَّثًا - قَالَ: ثُمَّ قَالَ** لِي: هَذِهِ شَدِيدَةٌ - فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا" قَالَ:** فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ: أَوْ آوَى مُحَدَّثًا.

٣٣٢٢ - (١٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَدِيَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، هِيَ حَرَامٌ، لَا يُحْتَلَى خِلَافُهَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

وقوله: "عليه لعنة الله إلى آخره" هذا وعيد شديد لمن ارتكب هذا، قال القاضي: واستدلوا بهذا على أن ذلك من الكبائر؛ لأن اللعنة لا تكون إلا في كبيرة، ومعناه: أن الله تعالى يلعنه الملائكة والناس أجمعون، وهذا مبالغة في إبعاده عن رحمة الله تعالى، فإن اللعن في اللغة هو الطرد والإبعاد، قالوا: والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه، والطرد عن الجنة أول الأمر، وليست هي كلجنة الكفار الذين يبعدون من رحمة الله تعالى كل الإبعاد، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في المراد من قوله: "صرفاً ولا عدلاً": قوله ﷺ: "لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً" قال القاضي: قال المازري: اختلفوا في تفسيرهما، ف قيل: الصرف: الفريضة، والعدل: النافلة. وقال الحسن البصري: الصرف: النافلة، والعدل: الفريضة، عكس قول الجمهور. وقال الأصمعي: الصرف: التوبة، والعدل: الفدية. وروي ذلك عن النبي ﷺ. وقال يونس: الصرف: الأكساب، والعدل: الفدية. وقال أبو عبيدة: العدل: الحيلة، وقيل: العدل: المثل، وقيل: الصرف: الفدية، والعدل: الزيادة. قال القاضي: وقيل: المعنى لا تقبل فريضته ولا نافلة قبول رضا، وإن قبلت قبول جزاء، وقيل: يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما، قال: وقد يكون معنى الفدية هنا أنه لا يجد في القيامة فداء يغتدى به بخلاف غيره من المذنبين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يغديه من النار يهودي أو نصراني، كما ثبت في الصحيح.

قوله في آخر هذا الحديث: "فقال ابن أنس: أو آوى محدثاً" كذا وقع في أكثر النسخ: "فقال ابن أنس" ووقع في بعضها: "فقال أنس" بحذف لفظة ابن، قال القاضي: ووقع عند عامة شيوخنا: "فقال ابن أنس" بإثبات "ابن"، قال: وهو الصحيح، وكان ابن أنس ذكر أبيه هذه الزيادة؛ لأن سياق هذا الحديث من أوله إلى آخره من كلام أنس، فلا وجه لاستدراك أنس بنفسه، مع أن هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث في سياق كلام أنس في أكثر الروايات، قال: وسقطت عند السمرقندي، قال: وسقطها هناك يشبه أن يكون هو الصحيح، ولهذا استدركت في آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضي.

** قال في فتح الملهم: قال الآبي رحمه الله: فاعل "قال" الثانية أنس. (فتح الملهم ٢٧٧/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: فاعل "قال" الأولى عاصم. (فتح الملهم ٢٧٨/٦ بيروت)

٣٣٢٣- (١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مَدِينِهِمْ."

٣٣٢٤- (١٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ يُحَدِّثُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ".

٣٣٢٥- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ -: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئاً نَقْرُؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ النَّصْحِيَّةُ - قَالَ: وَصَحِيفَةُ مُعَنْقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ،

تفسير البركة: قوله ﷺ: "اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مَدِينِهِمْ" قال القاضي: البركة هنا بمعنى النمو والزيادة، وتكون بمعنى الثبات والازدياد، قال: فقيل: يحتمل أن تكون هذه البركة دينية، وهي ما تتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في الزكاة والنفقات، فتكون بمعنى الثبات والبقاء لها، كبقاء الحكم بها ببقاء الشريعة وثباتها، ويحتمل أن تكون دينية من تكثير الكيل والتقدير هذه الأكيال حتى يكفي منه ما لا يكفي من غيره في غير المدينة، أو ترجع البركة إلى التصرف بها في التجارة وأرباحها، وإلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمارها، أو تكون الزيادة فيما يكال بها لاتساع عيشهم، وكثرته بعد ضيقه لما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم، ومنكهم من بلاد الخصب والريف بالشام والعراق ومصر وغيرها، حتى كثر الحمل إلى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه، فزاد مددهم وشارهاشياً مثل مد النبي ﷺ مرتين أو مرة ونصفاً، وفي هذا كله ظهور إجابة دعوته ﷺ وقبولها، هذا آخر كلام القاضي، والظاهر من هذا كله أن البركة في نفس المكيل في المدينة، بحيث يكفي المد فيها لمن لا يكفيه في غيرها، والله أعلم.

قوله: "إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ" هو بالسین المهملة. الرد على الرافضة والشيعة: قوله: "خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئاً نَقْرُؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ النَّصْحِيَّةُ فَقَدْ كَذَبَ" هذا نصريح من علي عليه السلام بإبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة، ويخبر عنه من قومه: إن علياً رضي الله تعالى عنه أوصى إليه النبي ﷺ بأمور كثيرة من أسرار العلم، وقواعد الدين، وكنوز الشريعة، وأنه ﷺ حصص أهل البيت بما لم يطلع عليه غيرهم، وهذه دعاوي باطلة، واختراعات فاسدة لا أصل =

وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَمِيرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَدِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا".

وَأَنْتَهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَزُهَيْرٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: "يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ" وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ، وَلَكِنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: مُعَلِّقَةٌ فِي قِرَابِ سَنِيهِ.

- لها، ويكفي في إبطالها قول علي عليه السلام. وفيه دليل على جواز كتابة العلم، وقد سبق بيانه قريباً. تحقيق ذكر (ثور) في هذا الحديث وبيان المراد من (جليها ولابطها): قوله ﷺ: "المدينة حرم ما بين عمير إلى ثور" أما "عمير" فبفتح العين المهملة وإسكان المثناة تحت، وهو جبل معروف، قال القاضي عياض: قال مصعب ابن الزبير وغيره: ليس بالمدينة عمير ولا ثور. قالوا وإنما ثور بمكة، قال: وقال الزبير: عمير جبل بناحية المدينة، قال القاضي: أكثر الرواة في كتاب البخاري ذكروا عميراً، وأما ثور فممنهم من كفى عنه بكذا، ومنهم من ترك مكانه بياضاً، لأنهم اعتقدوا ذكر ثور هنا خطأ. قال المازري: قال بعض العلماء: ثور هنا وهم من الراوي، وإنما ثور بمكة، قال: والصحيح إلى "أحد"، قال القاضي: وكذا قال أبو عبيد: أصل الحديث "من عمير إلى أحد" هذا ما حكاه القاضي، وكذا قال أبو بكر الحازمي الحافظ وغيره من الأئمة أن أصله من عمير إلى أحد. قلت: ويحتمل أن ثوراً كان اسماً لجبل هناك، إما أحد وإما غيره، فخفي اسمه، والله أعلم.

واعلم أنه جاء في هذه الرواية "ما بين عمير إلى ثور" أو إلى "أحد" على ما سبق، وفي رواية أنس السابقة: "اللهم إني أحرم ما بين جليها". وفي الروايات السابقة: "ما بين لانيها"، والمراد باللاتين: احتران كما سبق، وهذه الأحاديث كلها متفقة، "لما بين لانيها" بيان لحد حرمة من جهتي المشرق والمغرب، و"ما بين جليها" بيان لحد من جهة الجنوب والشمال، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ودمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم" المراد بالذمة هنا: الأمان، معناه: أن أمان المسلمين للكافر صحيح، فإذا آمن به أحد المسلمين حرم على غيره التعرض له ما دام في أمان المسلم، وللأمان شروط معروفة. وقوله ﷺ: "يسعى بها أدناهم".

فقه الحديث: فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقه أن أمان المرأة والعبد صحيح؛ لأنهما أدنى من الذكور الأحرار. قوله ﷺ: "ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" هذا صريح في غلظ تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه، أو انتماء العتيق إلى ولاء غير مواليه، لما فيه من كفر النعمة وتضييع -

٣٣٢٦- (١٦) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَمِيعاً عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ" وَلَيْسَ فِي حَدِيثَيْهِمَا: "مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ" وَلَيْسَ فِي رِوَايَةٍ وَكِيعٍ ذِكْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٣٣٢٧- (١٧) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٍ، إِلَّا قَوْلَهُ: "مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ" وَذَكَرَ اللَّعْنَةَ لَهُ.

٣٣٢٨- (١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ".

٣٣٢٩- (١٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: "يَوْمَ الْقِيَامَةِ" وَزَادَ: "وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ".

٣٣٣٠- (٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا ذَعَرْتُهُمَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَنْ لَابْتِيهَا حَرَامٌ".

= حَفَوقُ الْإِرْثِ وَالْوَلَاءِ وَالْعَقْلُ وَغَيْرَ ذَلِكَ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ قِطْعَةِ الرَّحْمِ وَالْعَقُوقِ.

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ" معناه: مَنْ نَقَضَ أَمَانًا مُسْلِمًا فَتَعَرَّضَ لِكَافَرِ أَمْنِهِ مُسْلِمًا، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: أَخْفَرْتُ الرَّجُلَ إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ، وَخَفَرْتَهُ إِذَا أَمَنْتَهُ.

قوله: "لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا ذَعَرْتُهُمَا" معناه: تَسْعَى وَتَبْطِطُ، وَمَعْنَى "ذَعَرْتُهُمَا"، أَفْرَعْتُهُمَا، وَقِيلَ: نَفَرْتُهُمَا.

٣٣٣١- (٢١) وَخَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ -: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَوْ وَحَدَّثَ الطَّبَّاءُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا مَا دَعَرْتُهَا، وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا حَوْلَ الْمَدِينَةِ جَمِئًا.

٣٣٣٢ (٢٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاؤُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَذَنَّا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ: بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَمِثْلِهِ مَعَهُ"، قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلَدَيْهِ* لَهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرُ.

٣٣٣٣- (٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِأَوَّلِ الثَّمَرِ، فَيَقُولُ "اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا وَفِي ثَمَرِنَا وَفِي مَذَنَّا وَفِي صَاعِنَا بِرَكَّةٍ مَعَ بَرَكَةٍ"، ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوُلَدَانِ.

قوله: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاؤُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الْعُلَمَاءُ: كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي دَعَاءِ ﷺ فِي الثَّمَرِ وَالْمَدِينَةِ وَالصَّاعِ وَالْمَذَنِّ، وَإِعْلَامًا لَهُ ﷺ بِابْتِدَاءِ صِلَاحِهَا لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا، وَتَوْجِيهِ الْخَارِصِينَ. فائدة الحديث: قوله: "ثم يعطيه أصغر من يَحْضُرُهُ مِنَ الْوُلَدَانِ" فيه بيان ما كَانَ عَلَيْهِ ﷺ من مكارم الأخلاق، وكمال الشفقة والرحمة، وملاطفة الكبار والصغار، وخص هذا الصغير، لكونه أرغب فيه، وأكثر تطلعاً إليه، وحرصاً عليه.

**قَالَ فِي فَتْحِ الْمَلِئِكِ: قُلْتُ: وَقِيلَ: إِنَّمَا خَصَّصَهُمْ لِذَلِكَ لِلْعَنَامَةِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْوُلَدَانِ وَبَيْنَ الْبَاكُورَةِ، لَفَرْهَمَا مِنَ الْإِبْدَاعِ. (فتح الملهم: ٢٨٣/٦ بيروت)

اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدَنَّا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، اللَّهُمَّ اجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ الْمَدِينَةِ شَعْبٌ وَلَا ثَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكَانِ يَحْرَسَانَهَا حَتَّى تَقْدُمُوا إِلَيْهَا، - ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ -: "ارْتَحِلُوا" فَارْتَحَلْنَا، فَأَقْبَلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَوَالَّذِي نَخْلِفُ بِهِ أَوْ يُخْلَفُ بِهِ - الشُّكُّ مِنْ حَمَادٍ - مَا وَضَعْنَا رِحَالَنَا حِينَ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ حَتَّى أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطْفَانَ، وَمَا يَهَيِّجُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْءٌ.

٣٣٣٥- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثْبَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْقَهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمَدَنَّا، وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ".

٣٣٣٦- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ - يَعْنِي ابْنَ شَدَادٍ - كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

قوله ﷺ: "مَا مِنْ الْمَدِينَةِ شَعْبٌ وَلَا ثَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكَانِ يَحْرَسَانَهَا حَتَّى تَقْدُمُوا إِلَيْهَا" فِيهِ بَيَانُ فَضِيلَةِ الْمَدِينَةِ وَحِرَاسَتِهَا فِي زَمَنِهِ ﷺ، وَكَثْرَةِ الْحِرَاسِ وَاسْتِعْيَالِهِمُ الشُّعَابَ زِيَادَةً فِي الْكِرَامَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: "الشَّعْبُ" بِكَسْرِ الشَّيْنِ هُوَ الْفُرْجَةُ النَّافِذَةُ بَيْنَ الْجِبَلَيْنِ. وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ الطَّرِيقُ فِي الْجِبَلِ، وَ"الثَّقَبُ" بَفَتْحِ التَّوْنِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحَكَى الْقَاضِي ضَمًّا أَيْضًا، وَهُوَ مِثْلُ الشَّعْبِ. وَقِيلَ: هُوَ الطَّرِيقُ فِي الْجِبَلِ، قَالَ الْأَخْفَشُ: أَنْقَابُ الْمَدِينَةِ: طَرَفُهَا وَفَجَاحُهَا.

قوله: "لَمَّا وَضَعْنَا رِحَالَنَا حِينَ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ حَتَّى أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطْفَانَ، وَمَا يَهَيِّجُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْءٌ." مَعْنَاهُ: أَنَّ الْمَدِينَةَ فِي حَالِ غَيْبَتِهِمْ، كَانَتْ مَحْمِيَةً مَحْرُوسَةً، كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ، حَتَّى أَنْ يَبْنِيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطْفَانَ أَغَارُوا عَلَيْهَا حِينَ قَدَمْنَا، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْإِغَارَةِ عَلَيْهَا مَانِعٌ ظَاهِرٌ، وَلَا كَانَ لَهُمْ عَدُوٌّ يَهَيِّجُهُمْ وَيَسْتَعْلُونَ بِهِ، بَلْ سَبَّ مِنْهُمْ قَبْلَ قُدُومِنَا حِرَاسَةُ الْمَلَائِكَةِ، كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: هَاجَ الشَّرُّ، وَهَاجَتِ الْحَرْبُ، وَهَاجَهَا النَّاسُ، أَيِ تَحَرَّكَتْ، وَحَرَكُوهَا، وَهَجَّتْ زَيْدًا حَرَكَتَهُ لِلأَمْرِ، كُلُّهُ ثَلَاثِي.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "بَنُو عَبْدِ اللَّهِ" فَهَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ "عَبْدُ اللَّهِ" بِفَتْحِ الْعَيْنِ مَكْرَبًا، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِهَا "عُبَيْدُ اللَّهِ" بِضَمِّ الْعَيْنِ مُصَغَّرًا، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ بِلا عِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ هَذَا النَّحْوِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: حَدَّثَنَا بِهِ مَكْرَبُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحُشَيْنِيُّ عَنِ الطُّبْرِيِّ عَنِ الْفَارَسِيِّ "بَنُو عَبْدِ اللَّهِ" عَلَى الصَّوَابِ. قَالَ: وَوَقَعَ عِنْدَ شَيْوَحْتَا فِي نُسْخِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَاهَانَ وَمِنْ طَرِيقِ الْحُلُودِيِّ "بَنُو عُبَيْدِ اللَّهِ" مُصَغَّرًا، وَهُوَ -

٣٣٣٧- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّبِيِّ أَنَّهُ جَاءَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لِيَأْتِيَ الْخَرَّةَ فَاسْتَشَارَهُ فِي الْجَلَاءِ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَشَكَا إِلَيْهِ أَسْعَارَهَا وَكَثْرَةَ عِيَالِهِ، وَأَخْبَرَهُ أَنْ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى جَهْدِ الْمَدِينَةِ وَلَا وَائِيهَا، فَقَالَ لَهُ: وَيَحَاكَ لَا أَمْرُكَ بِذَلِكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِيهَا فَيَمُوتَ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذَا كَانَ مُسْلِماً".

٣٣٣٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي أُسَامَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ لُثَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ ابْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنِّي حَرَّمْتُ مَا بَيْنَ لَأَتِي الْمَدِينَةِ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ. قَالَ: ثُمَّ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَأْخُذُ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَحْدُ - أَحَدَنَا فِي يَدِهِ الصَّيْرُ، فَيَفْكُهُ مِنْ يَدِهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ.

٣٣٣٩- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ قَالَ: أَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ: "إِنَّهَا حَرَّمَ آمِينَ".

- خطأ، قال: وكان يقال لهم في الجاهلية: (بنو عبد العزى) فسماهم النبي ﷺ "بنو عبد الله" فسمتهم العرب "بنو محولة"؛ لتحويل اسمهم. والله أعلم

قوله: "جاء أبو سعيد الخدري ليأتي الخررة" يعني الفتنة المشهورة التي هبت فيها المدينة سنة ثلاث وستين.

قوله: "فاستشاره في الجلاء" هو بفتح الجيم والمد، وهو القرار من بلد إلى غيره.

قوله ﷺ في المدينة: "إنها حرم آمن" فيه دلالة للذهب الجمهور في تحريم صيدها وشجرها، وقد سبقت المسألة.

قولها: "قدمنا المدينة وهي وبينة" هي حمزة ممدودة، يعني ذات وباء، بالمد والقصر وهو الموت الذريع، هذا أصله، ويطلق أيضاً على الأرض الوحشة التي تكثر بها الأمراض لا سيما للغرباء الذين ليسوا مستوطنينها. فإن قيل: كيف قدموا على الوباء، وفي الحديث الآخر في الصحيح النهي عن القدوم عليه؟ فالجواب من وجهين ذكرهما القاضي: أحدهما: أن هذا القدوم كان قبل النهي؛ لأن النهي كان في المدينة بعد استيطانها. والثاني: أن المنهي عنه هو القدوم على الوباء الذريع والطلاعون، وأما هذا الذي كان في المدينة فبما كان وحماً يمرض بسببه كثير من الغرباء. والله أعلم

٣٣٤٠- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ وَبَيْتُهُ، فَاشْتَكَى أَبُو بَكْرٍ وَاشْتَكَى بِلَالٌ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شُكْوَى أَصْحَابِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ. وَصَحَّحَهَا، وَبَارَكَ لَنَا فِي صَاعِبِهَا وَمُدَّهَا، وَحَوَّلَ حُمَاهَا إِلَى الْحُحْفَةِ.

٣٣٤١- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٣٤٢- (٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٣٣٤٣- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ قُطَيْبِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عُثَيْمِ بْنِ الْأَخْدَعِ، عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرٍ فِي الْفِتَةِ فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اشْتَدَّ عَلَيْنَا

قوله ﷺ: "وَحَوَّلَ حُمَاهَا إِلَى الْحُحْفَةِ". قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: كَانَ سَاكِنُوا الْحُحْفَةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يَهُوداً. فِيهِ دَلِيلٌ لِلدُّعَاءِ عَلَى الْكُفْرِ بِالْأَمْرِ وَالْإِسْقَامِ وَالْهَلَاكِ. وَفِيهِ الدُّعَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ بِالصَّحَةِ وَطَيْبِ بِلَادِهِمْ وَالتَّرَكَةِ فِيهَا وَكَشْفِ الضَّرِّ وَالشَّدَائِدِ عَنْهُمْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِ بَعْضِ الْمُتَصَوِّفَةِ: إِنَّ الدُّعَاءَ قَدْ حُجِّجَ فِي التَّوَكُّلِ وَالرِّضَا، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي تَرْكُهُ، خِلَافُ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي الدُّعَاءِ مَعَ سَبْقِ الْقَدْرِ، وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً أَنَّ الدُّعَاءَ عِبَادَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَلَا يَسْتَحَابُّ مِنْهُ إِلَّا مَا سَبَقَ بِهِ الْقَدْرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا ﷺ، فَإِنَّ الْحُحْفَةَ مِنْ يَوْمَنَذَا مَجْتَنِبَةٌ، وَلَا يَشْرَبُ أَحَدٌ مِنْ مَائِهَا إِلَّا حَمًّا. ضَبَطَ الْإِسْمَ: قَوْلُهُ: "عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى الزُّبَيْرِ" هُوَ بَضْمُ الْمُثَنَاءِ تَحْتَ وَفَتْحُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرُ التَّوْنِ وَفَتْحُهَا، وَجِهَانٌ مَشْهُورَانِ وَالسِّينُ مَهْمَلَةٌ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: "يُحْنَسُ مَوْلَى مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ" هُوَ لِأَحَدِهِمَا حَقِيقَةٌ وَلِلْآخَرِ بَحْزٌ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ: وَقَدْ أُطْلِقَ بَعْضُهُمْ عَلَى الطَّاعُونَ أَنَّهُ وَبَاءٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِهِ، لَكِنْ لَيْسَ كُلُّ وَبَاءٍ طَاعُوناً. وَقَالَ ابْنُ سِينَا: الْوَبَاءُ يَنْشَأُ عَنْ فُسَادِ جَوْهَرِ الْهَوَاءِ الَّذِي هُوَ مَادَّةُ الرُّوحِ وَمُدَّهُ. (فتح الملهم: ٢٨٦/٦ بيروت)

الرَّيْمَانُ، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ: اقْعُدِي لَكَاعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً، أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٣٣٤٤ - (١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ قُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ عَنْ قَطَنِ الْخَزَائِعِيِّ، عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى مُضْعَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ "بِعَنِي الْمَدِينَةِ".

٣٣٤٥ - (١٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيداً".

٣٣٤٦ - (١٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَارُونَ مُوسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ.

شرح الغريب: قوله "ابن عمر قال لولائها: اقعدِي لكاعٍ" هي بفتح اللام، وأما العين فمبنيّة على الكسر قال أهل اللغة: يقال: امرأة لكاع ورجل لكع بضم اللام، وفتح الكاف، ويطلق ذلك على اللثيم، وعلى العبد، وعلى الغني الذي لا يهتدي لكلام غيره، وعلى الصغير وخاطبها ابن عمر بهذا إنكاراً عليها لا دلاله عليها؛ لكونها ممن ينتمي إليه ويتعلق به، وحثها على سكني المدينة لما فيه من الفضل. قال العلماء: وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكني المدينة، والصبر على شدائدّها، وضيق العيش فيها، وأن هذا الفضل باقٍ مستمر إلى يوم القيامة.

أقوال العلماء في المجاورة بمكة: وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة، فقال أبو حنيفة وطائفة: تكره المجاورة بمكة،* وقال أحمد وطائفة: لا تكره المجاورة بمكة بل تستحب، وإنما كرهها من كرهها؛ لأمر: منها: خوف الملل وقلة الحرمة للأنس، وخوف ملازمة الذنوب، فإن الذنب فيها أقرب منه في غيرها، كما أن الحسنة فيها أعظم منها في غيرها، واحتج من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها، وتضعيف الصلوات والحسنات وغير ذلك، والمختار أن المجاورة بمكة جميعاً مستحبة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها وقد جاورتهما مخلّاق لا يحصون من سلف الأمة وخلفها ممن يقتدى به، وينبغي للمجاور الاحتراز من المحذورات وأسبابها، والله أعلم.

* قال في فتح الملهم: وفي رد المختار: قال في الجمع: والمجاورة بمكة مكروهة، أي عند أبي حنيفة، بخلافهما، -

٣٣٤٧- (١٤) وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ بِمِثْلِهِ.

-أي: أي يوسف ومحمد ﷺ، ويقولون قال الخائفون المختلطون من العلماء كما في الإحياء. قال: ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البقعة؛ لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع. قال صاحب البحر: وهو وجه، فكان ينبغي أن ينص على الكراهة، ويترك التقييد بالوثوق أي: اعتباراً للغالب من حال الناس، لا سيما أهل هذا الزمان، والله المستعان. (فتح الملهم: ٢٨٨/٦ بيروت)

[٩٠ - باب صيانة المدينة من دخول الطاعون و الدجال إليها]

٣٣٤٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَى أُنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ".

٣٣٤٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُوسُفَ وَقُتَيْبَةُ ابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ هَمَّتِ الْمَدِينَةُ حَتَّى يَنْزِلَ دُحْرُ أُخْدُ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قَبْلَ الشَّامِ وَهُنَالِكَ يَهْلِكُ".

٩٠ - باب صيانة المدينة من دخول الطاعون و الدجال إليها

قوله ﷺ "عَلَى أُنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ" أما "الأُنْقَابُ" فقد سبق شرحها قريباً، وفي هذا الحديث فضيلة المدينة، و فضيلة سكانها، وحمايتها من الطاعون و الدجال.

[٩١ - باب المدينة تنفي شرارها]

٣٣٥٠ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو الرَّجُلُ ابْنَ عَمِّهِ وَقَرِينَهُ: هَنُتْ إِلَى الرَّحَاءِ! هَلَمْ إِلَى الرَّحَاءِ! وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا مِنْهُ، أَلَا إِنَّ الْمَدِينَةَ كَالْكَبِيرِ، تُخْرِجُ الْخَبِيثَ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةُ شَرَّارَهَا، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ".

٣٣٥١ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْىَ، يَقُولُونَ: يَتْرَبُ وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تُنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ".

٩١ - باب المدينة تنفي شرارها

وقوله ﷺ في المدينة: "لما تنفي عنها وسرارها كما ينفي الكبر خبث الحديد" وفي الرواية الأخرى: "كما تنفي النار خبث النفضة" قال العلماء: خبث الحديث والنفضة هو وسخهما وقذرهما الذي تخرجه النار منهما، قال القاضي: الأظهر أن هذا مختص بزمن النبي ﷺ؛ لأنه لم يكن يصير على الهجرة، والمقام معه إلا من ثبت بإيمانه، وأما المنافقون وجهلة الأعراب، فلا يصبرون على شدة المدينة، ولا يحسبون الآخر في ذلك كما قال ذلك الأعرابي الذي أصابه الوعث: ألقني بيعني. هذا كلام القاضي.

الرد على ما اختاره القاضي: وهذا الذي ادعى أنه الأظهر ليس بالأظهر؛ لأن هذا الحديث الأول في صحيح مسلم أنه ﷺ قال: "لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبر خبث الحديد" وهذا - والله أعلم - في زمن الدجال، كما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم في أواخر الكتاب في أحاديث الدجال: "أنه يقصد المدينة فترجف المدينة ثلاث رجفات يخرج الله بها منها كل كافر ومنافق"، فيحتمل أنه مختص بزمن الدجال، ويحتمل أنه في زمان متفرقة، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ (تأكل القرى): قوله ﷺ: "أمرت بقريّة تأكل القرى" معناه: أمرت بالهجرة إليها واستيطانها، وذكرنا في معنى "أكلها القرى" وجهين: أحدهما: أنها مركز جيوش الإسلام في أول الأمر، فمنا فتح القرى وغنمت أموالها وسبائياها. والثاني: معناه: أن أكلها وميراثها تكون من القرى المفتوحة، وإليها تساق غنائمها.

٣٣٥٢- (٣) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّافِذُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: "كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ الْحَبَثَ" لَمْ يَذْكُرَا الْحَدِيثَ.

٣٣٥٣- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعَكَ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "يَا مُحَمَّدُ! أَقْلَنِي بَيْعِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طَبِيبُهَا".

بيان كراهة تسمية المدينة (يثرب) والجواب عن ذكره في القرآن وذكر اسمائها ومعناها: قوله ﷺ: "يثربون: يثرب" وهي المدينة" يعني أن بعض الناس من المنافقين وغيرهم يسمونها "يثرب" وإنما اسمها "المدينة" و"طابة" و"طية" ففي هذا كراهة تسميتها "يثرب". وقد جاء في مسند أحمد بن حنبل حديث عن النبي ﷺ في كراهة تسميتها "يثرب". وحكي عن عيسى بن دينار أنه قال: من سماها يثرب كسبت عليه خطيئة. قالوا: وسبب كراهة تسميتها "يثرب"؛ لفظ "الثریب" الذي هو التوبيخ والملامة، وسميت: "طية وطابة"، لحسن لفظهما، وكان ﷺ يحب الاسم الحسن، ويكره الاسم القبيح. وأما تسميتها في القرآن "يثرب" فإنما هو حكاية عن قول المنافقين، والذين في قلوبهم مرض. قال العلماء: والمدينة التي ﷺ أسماها: "المدينة" قال الله تعالى: ﴿لَمَّا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٢٠) وقال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٠١) وطابة وطيبة، والدار. فأما "الدار"، فلأمنها والاستقرار بها، وأما "طابة وطية"، فمن الطيب وهو الرائحة الحسنة، والطاب والطيب لغتان، وقيل: من الطيب بفتح الطاء وتشديد الياء وهو الطاهر، لخصوصها من الشرك، وطهارتها، وقيل: من طيب العيش بها. وأما "المدينة" ففيها قولان لأهل العربية: أحدهما: - وبه جزم قطرب وابن فارس وغيرهما - أنها مشتقة من "دان" إذا أطاع، والذين الطاعة. والثاني: أنها مشتقة من "مدن" بالمكان إذا أقام به، وجمع المدينة: مدن ومدن بإسكان الدال وضمها، ومدائن بالهمز وتركه، والهمزة أفصح، وبه جاء القرآن العزيز، والله أعلم. **

قوله: "إن أعرابياً بايع النبي ﷺ فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فأتى النبي ﷺ فقال: يا محمد أقلني بيعي، فأبى رسول الله ﷺ، ثم جاءه فقال: أقلني بيعي فأبى، ثم جاءه فقال: أقلني بيعي فأبى، فخرج لأعرابي فقال رسول الله ﷺ: "إنما =

** قال في فتح الملهم: وللمدينة أسماء غير ما ذكر، حتى قال بعض أهل العلم: ينبغي أن لها أربعين اسماً. (فتح الملهم: ٢٩٣/٦ بيروت)

- ٣٣٥٤- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَهُوَ الْعُتْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِي - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّهَا طَيِّبَةٌ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - وَإِنَّهَا تَنْفِي الْحَبَثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ حَيْثُ الْفِضَّةُ".
- ٣٣٥٥- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ حَاوِيٍّ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً".

= المدينة كالكرم نفى حبثها قال العلماء: إنما لم يقله النبي ﷺ بيعته؛ لأنه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام، ولا لمن هاجر إلى النبي ﷺ للمقام عنده أن يترك الهجرة ويذهب إلى وطنه أو غيره، قالوا: وهذا الأعرابي كان ممن هاجر وبايع النبي ﷺ على المقام معه، قال القاضي: ويعتدل أن بيعة هذا الأعرابي كانت بعد فتح مكة وسقوط الهجرة إليه ﷺ، وإنما بايع على الإسلام وطلب الإقامة منه، فلم يقله، والصحيح الأول، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "فأصاب الأعرابي وعث" هو بفتح العين وهو مُعِث الحمى والمها، ووعث كل شيء معظمه وشدته.

قوله ﷺ: "إنما المدينة كالكرم نفى حبثها وينصح طيبها" هو بفتح الياء والصاد المهملة، أي يصفو ويخلص ويتميز، والناصع الصافي الخالص، ومنه قولهم: ناصع اللون أي صافيه وخالصة، ومعنى الحديث: أنه يخرج من المدينة من لم يخلص إيمانه، ويبقى فيها من خلص إيمانه، قال أهل اللغة: يقال: نصع الشيء ينصع بفتح الصاد فيهما نصوعاً إذا خلص ووضح، والناصح: الخالص من كل شيء.

قوله: "وحدثنا قتيبة بن سعيد وهناد بن السري وأبو كريب وأبو بكر بن أبي شيبة" هكذا وقع في بعض النسخ، ووقع في أكثرها: بحذف ذكر "أبي كريب".

قوله ﷺ: "إن الله سمي المدينة طابة" فيه استحباب تسميتها "طابة" وليس فيه أنها لا تسمى بغيره فقد سماها الله تعالى "المدينة" في مواضع من القرآن، وسماها النبي ﷺ "طيبة" في الحديث الذي قبل هذا من هذا الباب، وقد سبق إيضاح الجميع في هذا الباب، والله أعلم.

[٩٢ - باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وأن من أرادهم به أذابه الله]

٣٣٥٦ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْتَسَنَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطِ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

٣٣٥٧ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقُرَاطَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ". قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ، فِي حَدِيثِ ابْنِ يَحْتَسَنَ، بَدَلَ قَوْلِهِ: بِسُوءٍ: شَرًّا.

٣٣٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي هَارُونَ مُوسَى بْنِ أَبِي عِيسَى، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، جَمِيعًا سَمِعَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٣٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ: أَخْبَرَنِي دِينَارُ الْقُرَاطِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

٩٢ - باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء، وأن من أرادهم به أذابه الله

قوله: "أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس عن أبي عبد الله القراط هكذا صوابه "أخبرني عبد الله" يفتح العين مكسر، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا، ومعظم نسخ المغاربة، ووقع في بعضها "عبيد الله" بضم العين مصغر، وهو غلط، ويحنس بكسر النون وفتحها، سبق بيانه قريباً في باب الترغيب في سكنى المدينة، والقراط بالخاء المعجمة منسوب إلى القراط الذي يدينغ به، قال ابن أبي حاتم: لأنه كان يبيع، واسم أبي عبد الله القراط هذا "دينار" وقد سماه في الرواية التي بعد هذه في حديثه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

٣٣٦٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ الْكَعْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "بِدْهَمٍ أَوْ سُوءٍ".

٣٣٦١ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدًا يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُدْهَمٍ" وَسَأَقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

قوله ﷺ: "من أراد أهل هذه البلدة بسوء" يعني المدينة، أذابه الله كما يذوب الملح في الماء. قيل: يحتمل أن المراد من أرادها غازياً مغيراً عليها، ويحتمل غير ذلك، وقد سبق بيان هذا الحديث قريباً في الأبواب السابقة. قوله: "غير أنه قال: بدهم أو بسوء" هو بفتح الدال المهملة وإسكان الهاء، أي: بغائلة وأمر عظيم، والله أعلم.

[٩٣ - باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار]

٣٣٦٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُفْتَحُ الشَّامُ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسْتَوْنَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ تُفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسْتَوْنَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسْتَوْنَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ".

٩٣ - باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار

شرح الغريب: قوله ﷺ: "تفتح الشام، فيخرج من المدينة قوم بأهلهم، يستون، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون". قال أهل اللغة: يستون يفتح الباء المثناة من تحت، وبعدها باء موحدة تضم وتكسر. ويقال أيضاً: يضم المثناة مع كسر الموحدة، فتكون اللفظة ثلاثية ورباعية، فحصى في ضبطه ثلاثة أوجه، ومعناه: يتحملون بأهلهم، وقيل: معناه: يدعون الناس إلى بلاد الحصب، وهو قون إبراهيم الحربي، وقال أبو عبيد: معناه: يسوفون واليمن سوق الإبل. وقال ابن وهب: معناه يزيتون لهم البلاد ويجبونها إليهم، ويدعونهم إلى الرحيل إليها، ونحوه في الحديث السابق: "يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء". وقال الداودي: معناه: يزجرون النواب إلى المدينة، فيستون ما يطوون من الأرض، ويفتونه فيصير غباراً، ويفتونون.

* قوله: قال: والمدينة خير لهم قال ذلك في ناس يتركون المدينة إلى بعض بلاد الرخاء كالشام وغيره، كما سيحيى، وهؤلاء الناس هم المراد بضمير "لهم"، أي: المدينة خير لأولئك التاركين لها من تلك البلاد التي يتركون المدينة لأجلها، فلا دليل في الحديث على تفضيل المدينة على مكة، كما لا يخفى، وقوله: "لو كانوا يعلمون" ليس المراد به أنها خير على تقدير العلم؛ إذ المدينة خير لهم عموماً أولاً، بل المراد لو علموا بذلك لما فارقوها، وقد يجعل كلمة لو للتمني لكن قد يقال: كثير منهم يبلغهم الخير ويفارقونها، فأولئك قد علموا بذلك لبلوغهم الخير، ومع ذلك فارقوها، فكيف يصح لو علموا بذلك لما فارقوها، قلت: يمكن دفعه بأن المراد: لو علموا بذلك عياناً، وليس المخبر كالمعاني، أو يقال: هو من تنزيل العالم الذي لا يعمل بعينه بمنزلة الجاهل، كأنه ما علم هذا، وقد يقال: المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من أهل العلم؛ إذ البلدة الشريفة لا ينتفع بها إلا الأهل الشريف الذي يعملون على مقتضى العلم، وأما من ليس من أهل العلم فلا ينتفع بالبلدة الشريفة، بل ربما ينضرر فحيرة البلدة ليس إلا لأهلها، ومن يبق للإقامة فيها، فافهم.

٣٣٦٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيَّيرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "يُفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الشَّامُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ".

- من هما لما يصفون لهم من رغد من العيش، وهذا ضعيف أو باطل، بل الصواب الذي عليه المحققون أن معناه: الإخبار عن خرج من المدينة متحملاً بأهله، بأساً في سره مسرعاً إلى الرخاء في الأمصار التي أخبر النبي ﷺ بفتحها. معجزات النبي ﷺ: قال العلماء: في هذا الحديث معجزات لرسول الله ﷺ؛ لأنه أخبر بفتح هذه الأقاليم، وأن الناس يتحملون بأهلهم إليها ويتركون المدينة، وأن هذه الأقاليم تفتح على هذا الترتيب، ووجد جميع ذلك كذلك بحمد الله وفضله، وفيه فضيلة سكنى المدينة، والصبر على شدتها وضيق العيش بها، والله أعلم.

[٩٤ - باب في المدينة حين يتركها أهلها]

٣٣٦٤ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَدِينَةِ: "لَيَتْرُكَنَّ أَهْلُهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُدْلِمَةً لِلْعَوَافِي" يَعْنِي: السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ.

قَالَ مُسْنِمٌ: أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ. يَتِيمٌ ابْنُ خُرَيْجٍ عَشْرَ سِنِينَ كَانَ فِي حَجْرِهِ.

٣٣٦٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "يَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِي - يُرِيدُ

[٩٤ - باب في المدينة حين يتركها أهلها]

قوله ﷺ: "يَتْرُكُونَهَا أَهْلُهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُدْلِمَةً لِلْعَوَافِي" يَعْنِي: السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ. وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: "لَا يَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِي" يُرِيدُ عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ، بِمَنْ تَرَجَّعَ رَاغِبَانِ مِنْ مَدِينَةٍ إِلَى أُخْرَى، يَغْشَاكُ بَعْضُهُمَا فَيُجَادِلُهُمَا وَحُكْمًا، حِينَ يَدْعَا نِيَّةَ الْوَدَاعِ، حَرًّا عَلَى وَجْهِهِمَا.

شرح الغريب وبيان مصداق هذه الأحاديث: أما العوافي، فقد فسرها في الحديث بالسباع والطير، وهو صحيح في اللغة، مأخوذ من عفونه إذا أئبته تطلب معروفه. وأما معنى الحديث فالظاهر المختار أن هذا الترك للمدينة يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، وتوضحه قصة اراعيين من "مُرَيْتَةَ" فإلهما يخران على وجوههما حين تتركهما الساعة، وهما آخر من يحشر كما ثبت في 'صحيح البخاري'، فهذا هو الظاهر المختار.

وقال القاضي عياض: هذا مما جرى في العصر الأول وانقضى. قال: وهذا من معجزاته ﷺ، فقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انتقلت الخلافة عنها إلى الشام والعراق، وذلك الوقت أحسن ما كانت للمدين والدباء، أما الدين فلكثرة العلماء بها وكماهم، وأما الدنيا فلعمارتها وغرسها واتساع حال أهلها. قال: وذكر الأخباريون في بعض الفتن التي جرت بالمدينة وعاف أهلها، أنه رحل عنها أكثر الناس، وبقيت ثمارها أو أكثرها للعوافي، وحدث مدة ثم ترجع الناس إليها، قال: وحالها اليوم قريب من هذا، وقد حربت أطرافها، هذا كلام القاضي، والله أعلم. ومعنى "يعفان بنفسهما": يصيحان.

عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ - ثُمَّ يَخْرُجُ رَاعِيَانِ مِنْ مَرْيَتَةٍ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ، يَتَعَقَّانِ بَعَنَمَهُمَا، فَيَجِدَانِيهَا وَحُشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا نَيْبَةَ الْوَدَّاعِ، غَرَا غَلَى وَجُوهَهُمَا".

قوله **يَتَعَقَّانِ**: 'فيحذاهما وحشاً' وفي رواية البخاري: "وحوشاً" قيل: معناه يجداها علاء، أي: عالة ليس بها أحد، قال إبراهيم الحري: الوحش من الأرض هو العلاء، والصحيح أن معناه يجداها ذات وحوش، كما في رواية البخاري، وكما قال **يَتَعَقَّانِ**: "لا يغتاها إلا العوافي" ويكون وحشاً بمعنى وحوشاً، وأصل الوحش: كل شيء توحش من الحيوان، وجمعه وحوش، وقد يعبر بواحدة عن جمعه كما في غيره. وحكى القاضي عن ابن المرباط أن معناه أن غنمهما تصير وحوشاً، إما أن تنقلب ذاقاً فتصير وحوشاً، وإما أن تتوحش وتنفر من أصواتها، وإنكر القاضي هذا، واحتار أن انضم في يجداها عائد إلى المدينة لا إلى الغنم، وهذا هو الصواب، وقول ابن المرباط غلط، والله أعلم.

[٩٥ - باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة]

٣٣٦٦ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ".

٣٣٦٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا بَيْنَ مِنْبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ".

٣٣٦٨ - (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ خُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي".

٩٥ - باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة

قوله ﷺ: "ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة" ذكروا في معناه قولين: أحدهما: أن ذلك الموضع بعينه ينقل إلى الجنة، والثاني: أن العبادة فيه تؤدي إلى الجنة. قال الطبري: في المراد بـ"بيتي" هنا قولان: أحدهما: القبر، قاله زيد بن أسلم، كما روي مفسراً: "بين قبري ومنبري". والثاني: المراد بيت مكناه على ظاهره، وروي "ما بين حجرتي ومنبري"، قال الطبري: والقولان متفقان؛ لأن قبره في حجرته، وهي بيته.

قوله ﷺ: "ومنبري على حوضي" قال القاضي: قال أكثر العلماء: المراد منبره بعينه الذي كان في الدنيا، قال: وهذا هو الأظهر، قال: وأنكر كثير منهم غيره، قال: وقيل: إن له هناك منبراً على حوضه، وقيل: معناه: أن قصد منبره، والحضور عنده لملازمة الأعمال الصالحة، يورد صاحبه الحوض، ويقتضي شربه منه، والله أعلم.

[٩٦ - باب أحد جبل يحبنا ونحبه]

٣٣٦٩ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ النَّسَائِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى قَدِمْنَا وَايِدِي الْقُرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي مُسْرِعٌ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيُسْرِعْ مَعِيَ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ". فَخَرَجْنَا حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: "هَذِهِ طَابَةُ، وَهَذَا أَحَدٌ، وَهُوَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".

٣٣٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".

٣٣٧١ - (٣) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنِي حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ: "إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".

[٩٦ - باب أحد جبل يحبنا ونحبه]

قوله ﷺ: "إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ" قيل: معناه: يحبنا أهله، وهم أهل المدينة، ونحبهم، والصحيح أنه على ظاهره، وأن معناه: يحبنا هو بنفسه، وقد جعل الله فيه تمييزاً، وقد سبق بيان هذا الحديث قريباً، والله أعلم.

[٩٧ - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة]

٣٣٧٢ - (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو التَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُبَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُلْقِي بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

٩٧ - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

قوله ﷺ: "صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام". أقوال أهل العلم في مراد قوله ﷺ: "إلا المسجد الحرام": اختلف العلماء في المراد بهذا الاستثناء على حسب اختلافهم في مكة والمدينة أيتهما أفضل، ومذهب الشافعي وجمهور العلماء: أن مكة أفضل من المدينة، وأن مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة، وعكسه مالك وطائفة، فعند الشافعي والجمهور معناه: إلا المسجد الحرام، فإن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في مسجدي، وعند مالك وموافقيه: إلا المسجد الحرام فإن الصلاة في مسجدي تفضله بدون الألف، قال القاضي عياض: أجمعوا على أن موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض، وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض، واختلفوا في أفضلهما ما عدا موضع قبره ﷺ، فقال عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين: المدينة أفضل، وقال أهل مكة والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكيان: مكة أفضل.

قلت: ومما احتج به أصحابنا لتفضيل مكة حديث عبد الله بن عدي بن الحرام ﷺ أنه سمع النبي ﷺ وهو واقف على راحلته بمكة يقول: "والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما عرجت" رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح.

وعن عبد الله بن الزبير ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي" حديث حسن رواه أحمد بن حنبل في مسنده، والبيهقي وغيرهما بإسناد حسن، والله أعلم.

واعلم أن مذهبنا أنه لا يختص هذا التفضيل بالصلاة في هذين المسجدين بالفريضة، بل بعم الفرض والنفل جميعاً، وبه قال مطرف من أصحاب مالك، وقال الطحاوي: يختص بالفرض، وهذا مخالف إطلاق هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

واعلم أن الصلاة في مسجد المدينة تزيد على فضيلة الألف فيما سواه إلا المسجد الحرام لا أنها تعادل الألف، بل هي زائدة على الألف، كما صرح به هذه الأحاديث "أفضل من ألف صلاة" و"خير من ألف صلاة" ونحوه. قال العلماء: وهذا فيما يرجع إلى الثواب، فتواب صلاة فيه يزيد على ثواب ألف فيما سواه، ولا يتعدى ذلك إلى الأجزاء عن الفرائض، حتى لو كان عليه صلاتان فصلى في مسجد المدينة صلاة لم تجزعه عنهما، وهذا لا خلاف فيه، والله أعلم. =

٣٣٧٣- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَ عَبْدِ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

٣٣٧٤- (٣) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَتَّصُورٍ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ الْمُثَنِّبِ الْجَمْنِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الزَّيْدِيُّ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَمِيُّ مَوْلَى الْجُهَيْنِيِّينَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنْ مَسْجِدُهُ آخِرُ الْمَسَاجِدِ".

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ نَشْكُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَتَعْنَا ذَلِكَ أَنْ نَسْتَبِثَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، حَتَّى إِذَا تَوَفَّى أَبُو هُرَيْرَةَ، تَذَكَّرْنَا ذَلِكَ. وَتَلَاوَمْنَا أَنْ لَا نَكُونَ كَلَمْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَلْ رَفَعَهُ أَوْ سَمِعَهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى يُسْنِدَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ، فَبَيَّنَّا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ، جَالَسْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَالَّذِي قَرَأْنَا فِيهِ مِنْ نَصَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ، فَقَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَإِنِّي آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنْ مَسْجِدُهُ آخِرُ الْمَسَاجِدِ".

٣٣٧٥- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ، جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا صَالِحٍ: هَلْ سَمِعْتُ

- واعلم أن هذه الفضيلة مختصة بنفس مسجده ﷺ الذي كان في زمانه دون ما زيد فيه بعده، فينبغي أن يحرص المصلي على ذلك، ويتفطن لما ذكرته، وقد نبهت على هذا في كتاب المناسك، والله أعلم.**

** قال في فتح الملهم: وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله ما حاصله: أنه إذا اجتمع الاسم والإشارة كما في قوله ﷺ: "مسجدي هذا" هل تغلب الإشارة أو الاسم؟ فيه خلاف، فقال النووي إلى تغليب الإشارة، أما مذهبا فالذي يظهر من قولهم أن الاسم يغلب الإشارة. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم: ٣٠٠/٦ بيروت)

أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ قَارِظٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ - أَوْ كَأَلْفِ صَلَاةٍ - فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ".

٣٣٧٦ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٣٧٧ - (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

٣٣٧٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ وَ أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٣٧٩ - (٨) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

٣٣٨٠ - (٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٣٨١ - (١٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى، فَقَالَتْ: إِنَّ شَفَاعَتِي لَأُخْرِجَنَّ فَلْأُصَلِّينَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَبَرَأْتُ، ثُمَّ تَجَهَّزْتُ تُرِيدُ الْخُرُوجَ، فَجَاءَتْ مَيْمُونَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، نُسِمُ عَلَيْهَا، فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهَا مَيْمُونَةُ: اجْلِسِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ،

قوله: "وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رُمح جميعاً..." إلى قوله: "فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ". بيان الوهم في الإسناد وتوجيهه: هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده، قال الحفاظ: ذكر ابن عباس -

فَلَمَّا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ".

= فيه وهم، وصوابه "عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة" هكذا هو المحفوظ من رواية الليث وابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة من غير ذكر ابن عباس، وكذلك رواه البخاري في صحيحه عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ميمونة، ولم يذكر ابن عباس.

قال الدارقطني في كتاب 'العلل': وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة، وليس بثبت. وقال البخاري في تاريخه "الكبير": إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب عن أبيه وميمونة، وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريج ولم يذكر فيه ابن عباس، ثم قال: وقال لنا المكي عن ابن جريج: أنه سمع نافعاً قال: إن إبراهيم بن معبد حدث أن ابن عباس حدثه عن ميمونة، قال البخاري: ولا يصح فيه ابن عباس.

قال القاضي عياض: قال بعضهم صوابه إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أنه قال: أن امرأة اشتكت، قال القاضي: وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله عن نافع عن ابن عمر، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، وحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال ليس بمحفوظ عن أيوب، وعلل الحديث عن نافع بذلك، وقال: قد خالفهم الليث وابن جريج فروياه عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، وقد ذكر مسلم الروایتين ولم يذكر البخاري في صحيحه رواية نافع بوجه، وقد ذكر البخاري في "تاريخه" رواية عبد الله وموسى عن نافع، قال: والأول أصح، يعني: رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة، كما قال الدارقطني، والله أعلم. قلت: وبجمل صحة الروایتين جميعاً كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف المذكور نافعاً من ذلك، ومع هذا قللن صحيح بلا خلاف، والله أعلم.

قوله: "عن ميمونة" أي أنها أفتت امرأة نذرت الصلاة في بيت المقدس أن تصلي في مسجد النبي ﷺ واستدلت بالحديث "هذه الدلالة ظاهرة، وهذا حجة لأصح الأقوال في مذهبي في هذه المسألة، فإنه إذا نذر صلاة في مسجد المدينة أو الأقصى هل تعين؟ فيه قولان: الأصح: تعين، فلا تجزئه تلك الصلاة في غيره. والثاني: لا تعين بل تجزئه تلك الصلاة حيث صلى، فإذا قلنا: تعين فنذرهما في أحد هذين المسجدين ثم أراد أن يصليها في الآخر، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: يجوز، والثاني: لا يجوز، والثالث وهو الأصح: أن نذرهما في الأقصى حاز العدول إلى مسجد المدينة دون عكسه، والله أعلم.

[٩٨ - باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد]

٣٣٨٢ - (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُبْلَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى".

٣٣٨٣ - (٢) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ".

٣٣٨٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ أَبِي أَسَى حَدَّثَهُ أَنَّ سَلْمَانَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ إِبِلَاءَ".

٩٨ - باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

قوله ﷺ: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى"، وفي رواية: "ومسجد إيلاء" هكذا وقع في صحيح مسلم هنا، ومسجد الحرام ومسجد الأقصى، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أحاره النحويون الكوفيون، وتأوله البصريون على أن فيه محذوفاً تقديره: مسجد المكان الحرام، والمكان الأقصى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ آلِ عِمْرَانَ﴾ (القصص: ٤٤) أي: المكان الغربي ونظائره، وأما "إيلاء" فهو بيت المقدس، وفيه ثلاث لغات، أفصحهن وأشهرهن هذه الواقعة هنا "إيلاء" بكسر الهمزة واللام وبالمد، والثانية: كذلك إلا أنه مقصور، والثالثة: إيلاء تحذف الياء وبالمد، وسمي الأقصى لبعده من المسجد الحرام، وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة، وفضيلة شد الرحال إليها؛ لأن معناه عند جمهور العلماء: لا فضيلة في شد الرحال إلى مسجد غيرها، وقال الشيخ أبو محمد الحويني من أصحابنا: يحرم شد الرحال إلى غيرها وهو غلط، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرأة مع عزم إلى الحج وغيره.

[٩٩ - باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة]
 ٣٣٨٥ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ الْخَرَّاطِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: مَرَّ بِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: قَالَ أَبِي: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتٍ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءٍ فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: "هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا" - لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - قَالَ: فَقُلْتُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ هَكَذَا يَذْكُرُهُ.
 ٣٣٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ - قَالَ سَعِيدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ فِي الْإِسْنَادِ.

٩٩ - باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة

قوله ﷺ: "وقد سنن عن المسجد الذي أسس على التقوى فأخذ كفًّا من حصباء فضرب به الأرض ثم قال: هو مسجدكم هذا لمسجد المدينة" هذا نص بأنه المسجد الذي أسس على التقوى المذكور في القرآن، ورد لما يقول بعض المفسرين أنه مسجد قباء، وأما أخذه ﷺ الحصباء وضربه في الأرض فالمراد به المبالغة في الإيضاح لبيان أنه مسجد المدينة، و"الحصباء" بالمد: الحصى الصغار.

[١٠٠ - باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته]

- ٣٣٨٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.
- ٣٣٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو أَسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيَصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ.
- قال أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: فَيَصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ.
- ٣٣٨٩- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا.
- ٣٣٩٠- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ - بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ -: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - عَنْ ابْنِ عَمْرٍاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ.
- ٣٣٩١- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

١٠٠ - باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته

قوله: "أن رسول الله ﷺ كان يزور قباء ماشياً وراكباً". وفي رواية: "أنه كان يأتي مسجد قباء راکباً وماشياً. فبقي فيه ركعتين" وفي رواية: "أن ابن عمر كان يأتي مسجد قباء كل سبت، وكان يقول رأيت النبي ﷺ يأتيه كل سبت".

ضبط كلمة (قباء) وفضيلة مسجده: أما قباء فالصحيح المشهور فيه المد والتذكير والصرف، وفي لغة مقصور، وفي لغة مؤنث، وفي لغة مذكر غير مصروف، وهو قريب من المدينة من عواليها، وفي هذه الأحاديث بيان فضله وفضل مسجده والصلاة فيه وفضيلة زيارته، وأنه يجوز زيارته راکباً وماشياً، وهكذا جميع المواضع الفاضلة تجوز زيارتها راکباً وماشياً، وفيه أنه يستحب أن تكون صلاة النفل بالثهار ركعتين كصلاة الليل، وهو مذهب الجمهور، وفيه خلاف أبي حنيفة، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة.

٣٣٩٢- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ -: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

٣٣٩٣- (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ، وَكَانَ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ.

٣٣٩٤- (٨) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ، يَعْنِي: كُلَّ سَبْتٍ، كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا. قَالَ ابْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

٣٣٩٥- (٩) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ سَبْتٍ.

وقوله: "كل سبت" فيه جواز تخصيص بعض الأيام بالزيارة، وهذا هو الصواب وقول الجمهور، وكره ابن مسleme المالكي ذلك، قالوا لعله لم تبلغه هذه الأحاديث، والله أعلم. والله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة.

[١٧ - كتاب النكاح]

[١ - باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال.....]

٣٣٩٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْأَمْدَانِيُّ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كُنْتُ أَمْسِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً؟ * لَعَلَّهَا تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ - قَالَ - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْنَ قُلْتَ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: * "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ!

[كتاب النكاح]

[١ - باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم]

معنى النكاح لغة وإطلاقه في كلام العرب وحقيقته عند الفقهاء: هو في اللغة: الضم، ويطلق على العقد وعلى الوطء. قال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري: قال الأزهري: أصل النكاح في كلام العرب الوطء، وقيل للتزويج نكاح؛ لأنه سبب الوطء، يقال: نكح المطر الأرض ونكح النعاس عينه: أصابها. قال الواحدي: وقال أبو القسم الزجاجي: النكاح في كلام العرب: الوطء والعقد جميعاً، قال: وموضع "ن ك ح" على هذا الترتيب في كلام العرب للزوم الشيء الشيء راكباً عليه، هذا كلام العرب الصحيح. فإذا قالوا: نكح فلان فلانة ينكحها نكحاً ونكاحاً أرادوا تزويجها.

وقال أبو علي الفارسي: فرقت العرب بينهما فرقاً لطيفاً، فإذا قالوا: نكح فلانة بنت فلان أو أخاه أرادوا: عقد عليها. وإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا إلا الوطء؛ لأن بذكر امرأته وزوجته يستغنى عن ذكر العقد. =

* قوله: "تزوجك جارية" قال النووي: وفيه استحباب عرض الرجل مثل هذا على صاحبه، قال الأبي: قلت: جعله عرضاً، وقيل: إنه تحضيض، والفرق بينهما باعتبار الأحكام الإعرابية المذكور في كتبها، وأما الفرق باعتبار المعنى، فقيل: ما تأكد الطلب فيه تحضيض، وما لم يتأكد عرض، وقيل: ما كان المحذور عليه من عند المتكلم عرض، وما كان لا من عند فهو تحضيض، والجارية ههنا ليست من عند عثمان في الظاهر فهو تحضيض.

* قوله: "لئن قلت ذلك، لقد قال رسول الله ﷺ: يا معشر الشباب! إلخ.

الشباب بفتح الشين، جمع شاب، قال الأبي: قلت: معناه لئن حضضتني على ذلك فقد حضنا رسول الله ﷺ أيضاً، وكان الشيخ يقول: إنما هو رد عليه، والمعنى أننا نحض على ذلك من هو في سن الشاب انتهى.

مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالنَّصَوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ".

٣٣٩٧- (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: إِنِّي لَأُمَشِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِنِيٍّ، إِذْ لَقِيَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقَالَ: هَلُمَّ! يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! قَالَ: فَاسْتَخْلَاهُ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ: قَالَ لِي: تَعَالَ يَا عَلْقَمَةُ! قَالَ: فَجِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَلَا لَزَوْجُكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! حَارِيَّةٌ بَكْرًا؟ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْبُدُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ قُلْتُ ذَلِكَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

= قال الفراء: العرب تقول: نكح المرأة بضم النون: بضعها، وهو كناية عن الفرج، فإذا قالوا: نكحها أرادوا أصاب نكحها، وهو فرجها، وقل ما يقال: ناكحها، كما يقال: باضعها، هذا آخر ما نقله الواحدي. وقال ابن فارس والجوهري وغيرهما من أهل اللغة: النكاح: الوطء، وقد يكون العقد. ويقال: نكحتها ونكحت هي، أي تزوجت، وأنكحت زوجها، وهي ناكح، أي ذات زوج، واستنكحها: تزوجها، هذا كلام أهل اللغة. وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا، حكاه القاضي حسين من أصحابنا في تعليقه. أصحابنا: أنها حقيقة في العقد، مجاز في الوطء، وهذا هو الذي صححه القاضي أبو الطيب وأُتِيب في الاستدلال له، وبه قطع المتولي وغيره، وبه جاء القرآن العزيز والأحاديث. والثاني: أنها حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وبه قال أبو حنيفة. والثالث: حقيقة فيهما بالاشترار، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله عنه: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغضى لبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالنصوم، فإنه له وجاء" قال أهل اللغة: "المعشر" هم الطائفة الذين يشتملهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والأنبياء معشر، والنساء معشر، فكذا ما أنشبه، و"الشباب" جمع شاب، ويجمع على شُبان وشِبة، والشاب عند أصحابنا هو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة. ** وأما "الباءة" ففيها أربع لغات حكاه القاضي عياض الفصيحة المشهورة: "الباءة" بالمد والهاء، والثانية: "الباءة" بلا مد، والثالثة: "الباءة" بالمد بلا هاء، والرابعة: "الباهة" بهاءين بلا مد، وأصلها في اللغة: الجماع، مشتقة من المباءة، وهي المنزل، ومنه مباءة الإبل، وهي مواطنها، ثم قيل لعقد النكاح: باءة؛ لأن من تزوج امرأة بواها منزلاً.

** قال في فتح الملهم: وقال القرطبي: يقال له: حدث بل ست عشرة سنة، ثم شاب إلى اثنين وثلاثين، ثم كهل، وكذا ذكره الرعمشري، وقال ابن شاس المالكي في الجواهر: إلى أربعين. وإنما حصّ الشباب بالخطاب؛ لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح، بخلاف الشيوخ؛ وإن كان المعنى معتبراً إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضاً. (فتح الملهم: ٣٢٣/٦ بيروت)

٣٣٩٨- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ نَمَّ يَسْتَطِيعْ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ". *

٣٣٩٩- (٤) حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعَمِّي عُلَقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: وَأَنَا شَابٌّ يَوْمَئِذٍ فَذَكَرَ حَدِيثًا رَأَيْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أُخْيِي. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَزَادَ: قَالَ: فَلَمْ أَلْبَثُ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

كلام أهل العلم في المراءى من الباءة. واختلف العلماء في المراءى "بالباءة" هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد، أصحهما: أن المراءى معناها اللغوي وهو الجماع، فتقديره: من استطاع منكم الجماع لقدوته على مؤنة - وهي مؤنة النكاح - فليتزواج، ومن لم يستطع الجماع لمعجزه عن مؤنة فعله بالصوم؛ ليدفع شهوته ويقطع شر منه، كما يقطع الوجاء، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشبان الذين هم مظنة شهوة النساء، ولا ينفكون عنها غالباً. والقول الثاني: أن المراءى هنا بالباءة: مؤنة النكاح، سميت باسم ما يلازمها، وتقديره: من استطاع منكم مؤنة النكاح فليتزواج، ومن لم يستطعها فليصم؛ ليدفع شهوته، والذي حمل القائلين بهذا على هذا أنهم قالوه: قوله ﷺ: "مَنْ نَمَّ يَسْتَطِيعْ" من لم يستطع فعله بالصوم" قالوا: والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم؛ لدفع الشهوة، فوجب تأويل الباءة عنى المؤنة. وأجاب الأولون بما قدمناه في القول الأول، وهو أن تقديره: من لم يستطع الجماع لمعجزه عن مؤنة، وهو محتاج إلى الجماع فعله بالصوم، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما "الوجاء" فكسر الواو وبالد، وهو رضى الخصيتين، والمراءى هنا: أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المنى، كما يفعله الوجاء.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح من استطاعه وتأقت إليه نفسه، وهذا مجمع عليه، لكنه عندنا وعند العلماء كافة: أمر فندب لا إيجاب، فلا يلزم التزواج ولا التسري، سواء خاف العنت أم لا، هذا مذهب العلماء كافة، ولا يعلم أحد أوجه إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر، ورواية عن أحمد فإنهم قالوا: يلزمه إذا خاف العنت أن يتزوج أو يتسرى، قالوا: وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة، ولم بشرط بعضهم خوف العنت. قال أهل الظاهر: إنما يلزمه التزويج فقط ولا يلزمه الوطء، وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث -

* قوله: "فإنه له وجاء" فإن الصوم للفرج وجاء بكسر الواو والمد، أي: كسر شديد يذهب بشهوته.

٣٤٠٠ - (٥) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أَخَذْتُ الْقَوْمَ، بِجُنْدٍ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَلَمْ أَلْبِثُ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

٣٤٠١ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ الصَّدِيقِيُّ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ تَفْرَأَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: "مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي".*

= مع القرآن، قال الله: ﴿فَاتَّكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣) وغيرها من الآيات. واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَاتَّكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٦) فخبره سبحانه وتعالى بين النكاح والتسري. قال الإمام المازري: هذا حجة للجمهور؛ لأنه سبحانه وتعالى أخبره بين النكاح والتسري بالاتفاق، ولو كان النكاح واجباً لما خبره بينه وبين التسري؛ لأنه لا يصح عند الأصوليين التحجير بين واجب وغيره؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حقيقة الواجب، وأن تركه لا يكون آمناً.

وأما قوله ﷺ: "فمن رغب عن سني فليس مني" فمعناه: من رغب عنها إغراضاً عنها غير معتقد على ما هي، والله أعلم. أقوال أهل العلم في أفضلية النكاح وتركه: أما الأفضل من النكاح وتركه، فقال أصحابنا: الناس فيه أربعة أقسام: قسم تنوق إليه نفسه ويجد المؤن، فيستحب له النكاح، وقسم لا تنوق ولا يجد المؤن، فيكره له، وقسم تنوق ولا يجد المؤن، فيكره له، وهذا مأثور بالصوم، لدفع التوقان، وقسم يجد المؤن ولا تنوق، فعذهب الشافعي وجهور أصحابنا: أن ترك النكاح لهذا والتخلي للعبادة أفضل، ولا يقال: النكاح مكروه، بل تركه أفضل، ومذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب مالك أن النكاح له أفضل، والله أعلم.

* قوله: "فمن رغب عن سني" أي: أعرض عنها ورأى غيرها خيراً منها كالاشتغال بالعبادة والتخلي لها، كما رأى الصحابة في الواقعة، فهذا الحديث صريح في أن التأهل خير من التخلي للعبادة، ولهذا قال الأبي: دلالة الحديث على أن النكاح أفضل من التخلي للعبادة مسلمة؛ لأن هؤلاء قصدوا ذلك، والنبى ﷺ رد عليهم وأكد ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة، قال القرطبي راجحية النكاح حين كان في النساء المعونة على الدين والدنيا وقلة التكلف والشفقة على الأولاد، وأما في هذه الأزمنة فعوذ بالله من الشيطان ومن السؤال، فوالله الذي لا إله إلا هو لقد حلت العزلة والعزلة وتعين الفرار منهن، ولا حول ولا قوة إلا بالله، انتهى.

٣٤٠٢ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْمُونٍ التَّبَتُّلَ، لَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا.

قوله: "إن عثمان بن عفان قال لعبد الله بن مسعود: ألا تزوجك جارية شابة؟ لعلها تذكرك بعض ما مضى من زمانك".

فوائد الحديث: فيه استحباب عرض الصاحب هذا على صاحبه الذي ليست له زوجة هذه الصفة، وهو صالح لزوجها على ما سبق تفصيله قريباً، وفيه استحباب نكاح الشابة؛ لأنها الموصلة لمقاصد النكاح، فإنها ألد استمتاعاً وأطيب نكحة، وأرغب في الاستمتاع الذي هو مقصود النكاح، وأحسن عشرة وأفكه عادثة، وأجمل منظراً، ولين ملمساً، وأقرب إلى أن يعودها زوجها الأخلاق التي يرتضيها. وقوله: "تذكرك بعض ما مضى من زمانك" معناه: تذكر ما مضى من نشاطك وقوة شبابك، فإن ذلك ينعش البدن.

قوله: "إن عثمان دعا ابن مسعود واستخلاه فقال له" هذا الكلام دليل على استحباب الأسرار بمثل هذا، فإنه مما يستجى من ذكره بين الناس.

وقوله: "ألا تزوجك جارية بكرًا؟" دليل على استحباب البكر وتفضيلها على الثيب، وكذا قاله أصحابنا؛ لما قدمناه قريباً في قوله: "جارية شابة".

قوله: "عن عبد الرحمن بن يزيد دخلت أنا وعمي علقمة والأسود على عبد الله بن مسعود". بيان الغلط في بعض النسخ: هكذا هو في جميع النسخ، وهو الصواب، قال القاضي: ووقع في بعض الروايات: "أنا وعماي علقمة والأسود"، وهو غلط ظاهر؛ لأن الأسود أخو عبد الرحمن بن يزيد، لا عمه، وعلقمة عمها جميعاً، وهو علقمة بن قيس. قوله: "تذكر حديثاً رثيت أنه حدث به من أحلي" هكذا هو في كثير من النسخ، وفي بعضها "رأيت" وهما صحيحان: الأول: من الظن، والثاني: من العلم.

قوله ﷺ: "فمن رغب عن سنني فليس مني" سبق تأويله، وأن معناه من تركها إعراضاً عنها غير معتقد لها على ما هي عليه، أما من ترك النكاح على الصفة التي يستحب له تركه كما سبق، أو ترك النوم على الفراش لعجزه عنه، أو لاشتغاله بعبادة مأذون فيها، أو نحو ذلك، فلا يتناوله هذا الذم والنهي.

قوله: "إن النبي ﷺ حمد الله تعالى وأثنى عليه فقال: ما بال أقوام قالوا: كذا وكذا؟" هو موافق للمعروف من خطبه ﷺ في مثل هذا أنه إذا كره شيئاً، فحطبه له ذكر كراهيته، ولا يعين فاعله، وهذا من عظيم خلقه ﷺ، فإن المقصود من ذلك الشخص وجميع الحاضرين وغيرهم ممن يبلغه ذلك، ولا يحصل توبيخ صاحبه في الملأ.

شرح الغريب: قوله: "رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لأختصمنا" قال العلماء: "التبتل" =

٣٤٠٣- (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زَيْلِجٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: رَدَّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبَتُّلُ، وَلَوْ أَدِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا.*

٣٤٠٤- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَ قَاصِي يَقُولُ: أَرَادَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ أَنْ يَتَّبَلَ، فَتَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَحَازَ لَهُ ذَلِكَ لَأَخْتَصِمْنَا.

= هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله، وأصل "التبتل": القطع، ومنه مريم البتول، وفاطمة البتول؛ لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة، ومنه صدقة بطة، أي: منقطعة عن تصرف ماله كلها. قال الطبري: التبتل: هو ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله تعالى بالتفريغ لعبادته.

وقوله: "رد عليه التبتل" معناه ناه عنه، وهذا عند أصحابنا محمول على من تأملت نفسه إلى النكاح، ووجد مؤنة كما سبق إيضاحه، وعلى من أضر به التبتل بالعبادات الكثيرة الشاقة. أما الإعراض عن الشهوات واللذات من غير إضرار بنفسه ولا نفويت حق لزوجة ولا غيرها، ففضيلة للمنع منها، بل مأمور به.

وأما قوله: "لو أذن له لاختصمنا" فمعناه: لو أذن له في الانقطاع عن النساء وغيرهن من ملاذ الدنيا لاختصمنا؛ لدفع شهوة النساء ليمكنا التبتل، وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاص باجتهادهم، ولم يكن ظنهم هذا موافقاً، فإن الاختصاص في الآدمي حرام صغيراً كان أو كبيراً، قال البيهقي: وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل، وأما المأكول فيحوز خصاؤه في صغره، ويحرم في كبره، والله أعلم.

* قوله: "الاختصمنا" الاختصاص من خصيت الفحل إذا سلطت خصيته، أي أخرجهما، واختصمت إذا فعلت ذلك بنفسك، وهو ليس محرماً؛ لأنه محرم وإنما المراد: قطع الشهوة بمعالجة أو المراد لتبتلنا من النساء وحمله النووي على أنهم ظنوا جواز الاختصاص باجتهادهم، ولم يكن ظنهم موافقاً، ورد بأنه لا حاجة إلى ما ذكر بما ذكرنا من التأويل، وحملاً لظنهم على أحسن الظنون، والله تعالى أعلم.

[٢ - باب ندب من رأى امرأة، فوقع في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيواقعها]

٣٤٠٥ - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْتَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَبِيئَةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقِيلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، * وَتُذِيرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْنَهُ، * فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ".

٣٤٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حَرْبُ ابْنِ أَبِي الْعَالِيَةِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْتَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْتَبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مَبِيئَةً، وَلَمْ يَذْكُرْ: تُذِيرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ.

٣٤٠٧ - (٣) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ قَالَ: قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا أَحَدُكُمْ أُعْجِبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْبُدْ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَلْيُوَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ".

٢ - باب ندب من رأى امرأة، فوقع في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيواقعها

قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقِيلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُذِيرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنْ دَلَّتْ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ" وفي الرواية الأخرى: "إِذَا أَحَدُكُمْ أُعْجِبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ فَلْيَعْبُدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُوَاقِعْهَا، فَإِنْ دَلَّتْ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ". هذه الرواية الثانية مبينة للأولى. ومعنى الحديث: أنه يستحب لمن رأى امرأة فتحركت شهوته أن يأتي امرأته أو جاريتها إن كانت له، فيواقعها؛ ليدفع شهوته؛ وتكون نفسه، ويجمع فيه على ما هو بصدده.

قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقِيلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُذِيرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ" قال العلماء: معناه: الإشارة إلى الهوى والدعاء إلى الفتنة بما لما جعله الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء، والالتداد بنظرهن، وما يتعلق بهن، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه له.

فقه الحديث: ويستنبط من هذا أنه ينبغي لها أن لا تخرج بين الرجال إلا بضرورة، وأنه ينبغي للرجال الغض عن ثيابها، والإعراض عنها مطلقاً.

* قوله: "تَقِيلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ"، أي: في صفة شيطان في إيقاع الوسوسة في الصدور، وإطلاق الصورة على الصفة شائع. * قوله: "وَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْنَهُ" بتقدير المعطوف، أي: ووسوست فيأت، بفسره الرواية الآتية.

- شرح الغريب: قوله: "تمعس منية" قال أهل اللغة: "المعس" بالعين المهملة: الدلك، و"المنية" عجم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم همزة مملوذة ثم تاء تكتب هاء، وهي على وزن "صغيرة وكبيرة وذبيحة"، قال أهل اللغة: هي الجلد أول ما يوضع في الدباغ. وقال الكسائي: يسمى منية ما دام في الدباغ. وقال أبو عبيدة: هو في أول الدباغ منية، ثم أفبق بفتح الهمزة وكسر الفاء، وجمعه أفق كقفيز وقفر، ثم أدم، والله أعلم.

قوله: "أن النبي ﷺ رأى امرأة فأتى امرأته زينب وهي تمعس منية هاء، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه فقال: إن المرأة تقبل في صورة شيطان" إلى آخره. قال العلماء: إنما فعل هذا بياناً لهم، وإرشاداً لما ينبغي لهم أن يفعلوه، فعلمهم بفعله وقوله.

فقه الحديث: وفيه: أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى الوقاع في النهار وغيره، وإن كانت مشغولة بما يمكن تركه؛ لأنه ربما غلبت على الرجل شهوة يتضرر بالتأخير في بدنه أو في قلبه وبصره، والله أعلم.

* * * *

٣ - باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقر...

٢٤٠٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ وَابْنُ يَسْرِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَبِيصٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَحْضِي؟ فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَتَكَبَّجَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَحَلِّ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدَ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (المائدة: ٨٧).

قوله: "قرأ عبد الله يا أيها الذين آمنوا إلخ" هذا مبني على عدم بلوغ الناسخ إياه كما أن ابن عباس وجابر بن عبد الله ما بلغهما الناسخ أيضاً، وكذا من فعل المتعة في عهد أبي بكر وعمر، وإلا فمقتضى القرن والسنة عدم جواز المتعة، أما السنة فما ذكره مسلم، وأما الكتاب فقوله تعالى: ﴿لَا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (المؤمنون: ٦) والمتنع بها ليست شيئاً منها بالاتفاق فلا تحل فضلاً عن أن تكون من طيبات الحلال، والله تعالى أعلم.

٣ - باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة

الكلام في نسخ المتعة والجواب عن الروايات المبيحة لها: اعلم أن القاضي عياضاً بسط شرح هذا الباب بسطاً يبلغه، وأتى فيه بأشياء نفيسة، وأشياء يُخَالَفُ فيها، فالوجه أن ننقل ما ذكره مختصراً، ثم نذكر ما ينكر عليه ويخالف فيه ونفيه على المختار. قال المازري: ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام، ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة المذكورة هنا أنه نسخ. وانعقد الإجماع على تحريمه، ولم يخالف فيه إلا طائفة من المستبدعة.

وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك، وقد ذكرنا أنها منسوخة فلا دلالة لهم فيها، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَمُوا﴾ (النساء: ٢٤) وفي قراءة ابن مسعود: "فما استمتعتم به منهن إلى أحل"، وقراءة ابن مسعود هذه شاذة لا يحتاج بها قرأناً ولا غيراً، ولا يلزم العمل بها.

قال: وقال زفر: من نكح نكاح متعة تأبى نكاحه، وكأنه جعل ذكر التأجيل من باب الشروط الفاسدة في النكاح، فلما تلغى، وبصح النكاح، قال المازري: واختلفت الرواية في صحيح مسلم في النهي عن المتعة.

ففيه: أنه ﷺ نكحها يوم غير. وفيه: أنه نكحها يوم فتح مكة، فإن تعلق بهذا من أحاز نكاح للمتعة، وزعم أن الأحاديث تعارضت، وأن هذا الاختلاف قادح فيها، قلنا: هذا الزعم خطأ وليس هذا تناقضاً؛ لأنه يصح أن ينهى عنه في زمن، ثم ينهى عنه في زمن آخر نوكتاً، أو ليشتهر النهي ويسمعه من لم يكن سمعه أولاً، فسمع بعض الرواة النهي في زمن، وسمعه آخرون في زمن آخر، فنقل كل منهم ما سمعه، وأضافه إلى زمان سماعه، هذا كلام المازري.

قال القاضي عياض: روى حديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة، فذكره مسلم من رواية ابن مسعود، وابن -

- ٣٤٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْآيَةَ. وَلَمْ يَقُلْ: قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ.
- ٣٤١٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: كُنَّا، وَكُنْ شَبَابٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا نُسَخِّصِي؟ وَلَمْ يَقُلْ: نَغْزُو.

= عباس، وحابر، وسلمة بن الأكوع، وسرة بن معبد الجهني، وليس في هذه الأحاديث كلها أنها كانت في حضر، وإنما كانت في أسفارهم في الغزو عند ضرورتهم وعدم النساء، مع أن بلادهم حارة وصرهم عنهن قليل. وقد ذكر في حديث ابن أبي عمر أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالبغاة ونحوها. وعن ابن عباس رضي الله عنه نحوه. وذكر مسلم عن سلمة بن الأكوع بإباحتها يوم أوطاس. ومن رواية سيرة إباحتها يوم الفتح، وهما واحد ثم حرمت يومئذ. وفي حديث علي رضي الله عنه تحريمها يوم خيبر، وهو قبل الفتح.

وذكر غير مسلم عن علي رضي الله عنه أنها في غزوة تبوك من رواية إسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن عبي عن أبيه عن علي رضي الله عنه ولم يتابعه أحد على هذا، وهو غلط منه، وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ، وسفيان بن عيينة والعمري ويونس وغيرهم عن الزهري، وفيه يوم خيبر، وكذا ذكره مسلم عن جماعة عن الزهري وهذا هو الصحيح. وقد روى أبو داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه النهي عنها في حجة الوداع، قال أبو داود: وهذا أصح ما روي في ذلك. وقد روي عن سبرة أيضاً بإباحتها في حجة الوداع، ثم لم يمتد إليها حتى يوم القيامة. وروي عن الحسن البصري أنها ما حلت قط إلا في عمرة القضاء. وروي هذا عن سيرة الجهني أيضاً.

ولم يذكر مسلم في روايات حديث سبرة تعيين وقت إلا في رواية محمد بن سعيد الدارمي، ورواية إسحاق بن إبراهيم، ورواية يحيى بن يحيى، فإنه ذكر فيها يوم فتح مكة، قالوا: وذكر الرواية بإباحتها يوم حجة الوداع خطأ؛ لأنه لم يكن يومئذ ضرورة ولا غزوة، وأكثرهم حجوا بنسائهم، والصحيح أن الذي حرم في حجة الوداع مجرد النهي كما جاء في غير رواية، ويكون تجديد النهي عنها يومئذ لاجتماع الناس أو ليلغ الشاهد الغائب ولتجمع الدين، وتقرر الشريعة كما قرر غير شيء، وبين الحلال والحرام يومئذ، وبت تحريم المتعة حينئذ لقوله: "إلى يوم القيامة".

قال القاضي: ويحتمل ما جاء من تحريم المتعة يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس: أنه جدد النهي عنها في هذه المواطن؛ لأن حديث تحريمها يوم خيبر صحيح لا مطلق فيه، بل هو ثابت من رواية الثقات الأثبات، لكن في رواية سفيان أنه لم يمتد إليها عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر، فقال بعضهم: هذا الكلام فيه انفصال. ومعناه: أنه حرم المتعة ولم يبين زمن تحريمها، ثم قال: ولحوم الحمر الأهلية يوم خيبر، فيكون يوم خيبر لتحريم الحمر خاصة، ولم يبين وقت تحريم المتعة؛ لاجتماع بين الروايات، قال هذا الثقات: وهذا هو الأشبه أن تحريم المتعة كان "بمكة" وأما لحوم الحمر فبخيبر بلا شك.

قال القاضي: وهذا أحسن لو ساعده سائر الروايات عن غير مفيان، قال: والأولى ما قلناه أنه قرر التحريم، لكن يبقى بعد هذا ما جاء من ذكر إباحته في عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس، فتحتمل أن النبي ﷺ أباحها لهم؛ للضرورة بعد التحريم، ثم حرّمها تحريماً مؤبداً، فيكون حرّمها يوم خيبر وفي عمرة القضاء، ثم أباحها يوم الفتح للضرورة، ثم حرّمها يوم الفتح أيضاً تحريماً مؤبداً، وتسقط رواية إباحتها يوم حجة الوداع؛ لأنها مروية عن سيرة الجهني، وإنما روى الثقات الآثبات عنه الإباحة يوم فتح مكة، والذي في حجة الوداع إنما هو التحريم، فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه جمهور الرواة، ووافقه عليه غيره من الصحابة رضي الله عنهم من النهي عنها يوم الفتح، ويكون تحريمها يوم حجة الوداع تأكيداً وإشاعة له كما سبق.

وأما قول الحسن: إنما كانت في عمرة القضاء لا قبلها ولا بعدها، فترده الأحاديث الثابتة في تحريمها يوم "خيبر" وهي قبل عمرة القضاء، وما جاء من إباحتها يوم فتح مكة "ويوم أوطاس"، مع أن الرواية بهذا إنما جاءت عن سيرة الجهني، وهو راوي الروايات الأخر وهي أصح، فترك ما خالف الصحيح، وقد قال بعضهم: هذا مما تداوله التحريم والإباحة والنسخ مرتين، والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي.

القول المختار في تحريم المتعة وأباحتها: والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، وكانت حللاً لا قبل خيبر، ثم حرمت يوم خيبر، ثم أبيض يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس؛ لاتصافها، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة واستمر التحريم. ولا يجوز أن يقال: إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر، والتحريم يوم خيبر للتأبيد، وأن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح، كما اختاره المازري والقاضي؛ لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك، فلا يجوز إسقاطها، ولا مانع من تكرير الإباحة، والله أعلم.

إجماع أهل العلم على تحريم المتعة: قال القاضي: واتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها، وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق. "ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء =

قال في فتح الملهم: وبالجملة فالمتعة التي أباحها الشارع في الأوائل، ثم حرّمها تحريماً مؤبداً: كان هو النكاح المؤقت بحضرة الشهود، كما يدل عليه حديث سليمان بن يسار عن أم عبد الله ابنة أبي خيثمة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ في قصة له عند ابن جرير، وفيه: "فشارطها، وأشهدوا على ذلك عدولاً" ثم قال في آخره: "فعلته مع رسول الله ﷺ، ثم لم ينهنا عنه" كما في كنز العمال....

فالنكاح المؤقت أو المتعة عندي (أي الخصاص) مرتبة برزخية بين النكاح المطلق والسفاح المحض، وإليه أشير فيما ذكره ابن عبد البر عن عمارة مولى الرشيد: "سألت ابن عباس عن المتعة: أسفاح هي أم نكاح؟ فقال: لا نكاح ولا سفاح. قلت: فما هي؟ قال: المتعة كما قال الله تعالى، قلت: وهل عليه حيضة؟ قال: نعم، قلت: =

= إلا الروافض، وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول بإباحتها، وروى عنه أنه رجع عنه، ****** قال: وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حكم بطلانه سواء كان قبل الدخول أو بعده، إلا ما سبق عن زفر.

واعتلّف أصحاب مالك هل يحد الواطئ فيه؟ ومذهبنا أنه لا يحد؛ لشبهة العقد وشبهة الخلاف، وما أخذ الخلاف اختلاف الأصوليين في أن الإجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف ويصير المسألة مجمعة عليها، والأصح عند أصحابنا أنه لا يرفعه، بل يدوم الخلاف ولا يصير المسألة بعد ذلك مجمعة عليها أبداً، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني. قال القاضي: وأجمعوا على أن من نكح نكاحاً مطلقاً وبه أن لا يحكث معها إلا مدة نواها، فنكاحه صحيح حلال، وليس نكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشرط المذكور، ولكن قال مالك: ليس هذا من أخلاق الناس، وشذّ الأوزاعي فقال: هو نكاح متعة، ولا خير فيه، والله أعلم.

قوله: "فقلنا: ألا يستخصي فيها عن ذلك" فيه موافقة لما قدمناه في الباب السابق من تحريم الخصى؛ لما فيه من تغيير خلق الله ولما فيه من قطع النسل، وتعذيب الحيوان، والله أعلم.

الجواب عن استدلال ابن مسعود بالآية: قوله: "رخص لنا أن نكح المرأة بائناً أي: بالثوب وغيره مما تراضى به. قوله: ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (المائدة: ٨٧) فيه إشارة إلى أنه كان يعتقد إباحتها كقول ابن عباس، وأنه لم يبلغه نسخها. ******

= ويتوارثان؟ قال: لا". ..

تَبَّ عليه صاحب البدائع من أصحابنا، حيث قال: "فلا يجوز النكاح المؤقت، وهو نكاح المتعة، وأنه نوعان: أحدهما: أن يكون بلفظ التمتع، والثاني: أن يكون بلفظ النكاح والتزويج وما يقوم مقامهما. أما الأول فهو أن يقول: أعطيك كذا، على أن أتمتع منك يوماً أو شهراً أو سنةً ونحو ذلك، وإنه باطل عند عامة العلماء. (فتح الملهم: ٣٣٥-٣٣٦ بيروت)

****** قال في فتح الملهم: وقال ابن دقيق العيد: ما حكاه بعض الحنفية عن مالك رضي الله عنه من الجواز: خطأ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه؛ فقالوا: لو علق على وقت لا بدّ من بطله وقع الطلاق الآن؛ لأنه توقيت للحل، فيكون في معنى نكاح المتعة.

وفي روح المعاني: ونسب القول بجواز المتعة إلى مالك رضي الله عنه، وهو افتراء عليه، بل - هو كفره من الأئمة - فائِل بحرمته، بل قيل: إنه - زيادة على القول بالحرمة - يوجب الحد على المستمتع، ولم يوجه غيره من القائلين بالحرمة؛ لمكان الشبهة". (فتح الملهم: ٣٤٣/٦، ٣٤٥ بيروت)

****** قال في فتح الملهم: وقال الحافظ رحمته: ظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى جواز المتعة، فقال القرطبي: لعنه لم يكن حينئذ بلغه النسخ، ثم بلغه فرجع بعد. قلت: يؤيده ما ذكره الإسماعيلي أنه =

٣٤١١- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتَعُوا، يَعْنِي مُتْعَةَ النِّسَاءِ.

٣٤١٢- (٥) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْقَيْشِي: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ.

٣٤١٣- (٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْجُلُودَانِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتَمِرًا، فَبِحِفْظِهِ فِي مَنْزِلِهِ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرُوا الْمُتْعَةَ، فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

٣٤١٤- (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي

قوله: "وحدثني أمية بن بسطام القيشي: حدثنا يزيد بن زريع: حدثنا روح وهو ابن القاسم عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد، عن سلمة بن الأكوع وجابر" هكذا هو في بعض النسخ، وسقط في بعضها ذكر "الحسن ابن محمد" بل قال: عن عمرو بن دينار عن سلمة وجابر، وذكر المازري أيضاً أن النسخ اختلف فيه، وأنه ثبت ذكر الحسن في رواية ابن ماعان، وسقط في رواية الجلودي، وسبق بيان "أمية بن بسطام"، وأنه يجوز صرف "بسطام" وترك صرفه، وأن الباء تكسر وقد تفتح، و"القيشي" بالشين المعجمة.

قوله: "عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قالا: خرج علينا منادي رسول الله ﷺ فقال: قد أذن لكم أن تستمتعوا" وفي الرواية الثانية عن سلمة وجابر: "أن رسول الله ﷺ أتانا فأذن لنا في المتعة" فقوله في الثانية: "أتانا" يحتمل أنانا رسوله ومناديه، كما صرح به في الرواية الأولى، ويحتمل أنه ﷺ مر عليهم، فقال لهم ذلك بلسانه. تأويل قوله استمتعنا إيج: قوله: "استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر" هذا محمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ.

وقوله: "حتى أتانا عند عمر" يعني: حين بلغه النسخ، وقد سبق إيضاح هذا.

-وقع في رواية أبي معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد: "ففعله، ثم ترك ذلك" قال: وفي رواية لابن عينة عن إسماعيل: "ثم جاء نحرهما بعد" وفي رواية معمر عن إسماعيل: "ثم نسخ" كذا في الفتح. (فتح الملهم: ٦/٣٣٨ بيروت)

أَبُو الزَّيْتَرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نُسْتَمْتِعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالذَّقِيقِ الْيَوْمَ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ، فِي شَأْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ.

٣٤١٥ - (٨) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ - عَنْ

عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزَّيْتَرِ اخْتَلَفَا فِي الْمَتْعَتَيْنِ،^{**} فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلَّاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

٣٤١٦ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ

ابْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَامَ أَوْطَاسٍ، فِي الْمَتْعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا.

٣٤١٧ - (١٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ

سَبْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أُذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَتْعَةِ، فَاذْهَبْنَا إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ عِطَاءً، فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَالَتْ: مَا تُعْطِي؟ فَقُلْتُ: رِدَائِي، وَقَالَ: صَاحِبِي رِدَائِي، وَكَانَ رِدَاءُ صَاحِبِي أَحْوَدَ مِنْ رِدَائِي، وَكُنْتُ أَشْبَ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى رِدَائِ صَاحِبِي أَعْجَبَهَا، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ أَعْجَبْتَنِي، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ وَرِدَائِكَ يَكْفِينِي، فَمَكَثْتُ مَعَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ

قوله: "كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق" بضم القاف وفتحها والضم أنصح، قال الجوهري:

"القبضة" بالضم ما قبضت عليه من الشيء، يقال: أعطاه قبضة من سويق أو تمر، قال: وربما فتح.

قوله: "حدثنا حامد بن عمر البكرائي" ذكرنا مرات أنه منسوب إلى جده الأعلى أبي بكر الصحابي.

قوله: "رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثاً" ثم هي عنها هذا تصريح بأنها أبيع يوم فتح مكة، وهو يوم أوطاس شيء واحد، وأوطاس واد بالطائف، ويصرف ولا يصرف، فمن صرفه أراد الوادي والمكان، ومن لم يصرفه أراد البقعة، كما في نظائره، وأكثر استعمالهم له غير مصروف.

ضبط الاسم: قوله: "الربيع من سبرة" هو بفتح السين المهملة وإسكان الباء الموحدة.

قوله: "فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر تكافاً بكرة عطاء" أما "البكرة" فهي الفتية من الإبل، أي: الشابة القوية. وأما "العطاء" فبفتح العين المهملة وإسكان الباء المثناة تحت وبطاء مهملة وبالند، وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام، و"العيط" بفتح العين والياء، طول العنق.

^{**} قال في فتح الملهم: قوله: "اختلفا في المتعتين" إلخ: أي: متعة النساء ومتعة الحج. (فتح الملهم: ٣٣٩/٦ بيروت)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَمْتَنِعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا".

٣٤١٨ - (١١) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ -: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ أَنَّ أَبَاهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفُتِحَ مَكَّةَ، قَالَ: فَأَقَمْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ، - ثَلَاثِينَ يَوْمًا - فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي، وَلِيَّ عَلَيْهِ فَضْلٌ فِي الْحِمَالِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مَنَا بُرْدٌ، فَبُرِدِي خَلَقٌ، وَأَمَّا بُرْدُ ابْنِ عَمِّي فَبُرْدٌ جَدِيدٌ غَضْرٌ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، أَوْ بِأَعْلَاهَا، فَتَلَقَّيْنَا قَتَاةً مِثْلَ الْبِكْرَةِ الْعَطْلُطَةِ. فَقُلْنَا: هَلْ لَكَ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنْكِ أَحَدُنَا؟ قَالَتْ: وَمَاذَا تَبْذُلَانِ؟ فَشَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مَنَا بُرْدَهُ، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، وَتَرَاهَا صَاحِبِي يَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا، فَقَالَ: إِنْ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ وَبُرْدِي جَدِيدٌ غَضْرٌ، فَتَقُولُ: بُرْدُ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ حَتَّى حَرَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٤١٩ - (١٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو التَّعَمَّانِ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بِشْرٍ، وَزَادَ: قَالَتْ: وَهَلْ يَصْلُحُ ذَلِكَ؟ وَفِيهِ: قَالَ: إِنْ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ مَح.

قوله ﷺ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَمْتَنِعُ فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا" هكذا هو في جميع النسخ "التي يمتنع" فليخل أي: يمتنع بها، فحذف "ها" لدلالة الكلام عليه، أو أوقع "يتمتع" موقع يباشر، أي: يباشرها وحذف المفعول. قوله: "وهو قريب من الدمامة" هي بفتح الدال المهملة، وهي الفج في الصورة.

قوله: "فبردي خلق" هو بفتح اللام، أي: قريب من البالي.

قوله: "فتلقينا قتاة مثل البكرة العطططة" هي بعين مهملة مفتوحة وبتوئين الأولى مفتوحة وبتاءين مهملتين، وهي كالعيطاء، وسبق بيانها، وقيل: هي الطويلة فقط، والمشهور الأول.

قوله: "تنظر إلى عطفها" هو بكسر العين أي جانبها، وقيل: من رأسها إلى وركها، وفي هذا الحديث دليل على أنه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولا شهود.

قوله: "إن برد هذا خلق مح" هو بحم مفتوحة وحاء مهملة مشددة، وهو البالي، ومنه مع الكتاب إذا بلي ودرس.

٣٤٢٠ - (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذِثُ لَكُمْ فِي الْأَسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُحْلِلْ سَبِيلَهُ،* وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا".

٣٤٢١ - (١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الرَّكْنِ وَالْبَابِ، وَهُوَ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ لُثَيْرٍ.

٣٤٢٢ - (١٥) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ، عَامَ الْفَتْحِ، حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ تَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا.

٣٤٢٣ - (١٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالتَّمَتُّعِ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ: فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ بَنِي مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، حَتَّى وَجَدْنَا حَارِثَةَ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ غَبَطَاءُ، فَحَطَبْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَعَرَضْنَا عَلَيْهَا بُرْدَيْنَا،

قوله ﷺ: "قد كنت أذيت لكم في الاستماع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليحلل سبيلها ولا تأخذوا بما آتيتموهن شيئاً" وفي هذا الحديث التصريح بالنسخ والتاسخ في حديث واحد من كلام رسول الله ﷺ كحديث: "كنت تمنيتكم عن زيارة القبور فزوروها" وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة، وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق أنهم كانوا يتمتعون إلى عهد أبي بكر وعمر، على أنه لم يبلغهم التاسخ كما سبق، وفيه أن المهر الذي كان أعطاها يستقر لها، ولا يخل أحد شيء منه، وإن فارقها قبل الأجل المسمى، كما أنه يستقر في النكاح المعروف المهر المسمى بالوطء، ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعده.

* قوله: "فمن كان عنده منهن شيء فليحلل سبيلها" روى بالندكم على اعتبار لفظ شيء وبإثبات على اعتبار أن المراد به المرأة.

فَجَعَلْتُ تَنْظُرُ، فَتَرَانِي أَجْمَلَ مِنْ صَاحِبِي، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ بُرْدِي، فَأَمَرْتُ نَفْسَهَا سَاعَةً، ثُمَّ اخْتَارْتَنِي عَلَى صَاحِبِي، فَكُنْ مَعَنَا فَلَآنًا، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَاقِهِنَّ.

٣٤٢٤ - (١٧) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَ ابْنُ لُعْمِرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ.

٣٤٢٥ - (١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، يَوْمَ الْفَتْحِ، عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ.

٣٤٢٦ - (١٩) وَحَدَّثَنِيهِ حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُتْعَةِ زَمَانَ الْفَتْحِ، مُتْعَةِ النِّسَاءِ وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمْتَعُ بِرُذَيْنِ أَحْمَرَيْنِ.*

٣٤٢٧ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا، أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ، كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ، يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ، يُعَرِّضُ بِرَجُلٍ، فَنَادَاهُ فَقَالَ: إِنَّكَ لَجِلْفٌ جَافٍ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَجَرَّبَ بِنَفْسِكَ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَخْجَارِكَ.

قوله: "قامت نفسها ساعة" هو همزة ممدودة، أي: شاورت نفسها وأفكرت في ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيهِمْ لِيُذَكِّرُوا﴾ (القصص: ٢٠).

قوله: "إن ناساً أعشى الله قلوبهم كما أعشى أبصارهم يفتنون بالمتعة، يعرض برجل" يعني: يعرض بآين عباس. شرح الغريب: قوله: "إنك لجلف جاف" "الجلف" بكسر الجيم، قال ابن السكيت وغيره: الجلف هو الجاني، وعلى هذا قيل: إنما جمع بينهما توكيداً لاختلاف اللفظ، والجاني: هو الغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والأدب؛ لبعده عن أهل ذلك.

قوله: "فوالله لئن فعلتها لأرجمك بأخجارك" هذا معمول على أنه أبلغه الناسخ لها، وأنه لم يبق شك في تحريمها، فقال: إن فعلتها بعد ذلك ووطئت فيها كنت زانياً ورجمتك بالأخجار التي يرمي بها الزاني.

* قوله: "وأن أباه كان تمتع برذنين أحمرين" أي: عرض هو ومن معه عليها المتعة برذنين أحمرين، على البدلية لا على الاجتماع، فلا ينافي ما سبق، والله تعالى أعلم.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفِ اللَّهِ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ، فَأَمَرَهُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ: مَهْلًا، قَالَ: مَا هِيَ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلْتُ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ: إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا، كَالْمَيْتَةِ وَالْدَمِ وَلَحْمِ الْحَيَزِيرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الدِّينَ وَنَهَى عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي رِبْعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ، يُزْدَجِي أَحْمَرَيْنِ، ثُمَّ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَسَمِعْتُ رِبْعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَنَا جَالِسٌ.

٣٤٢٨- (٢١) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَقَالَ: "أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أُعْطِيَ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ".

٣٤٢٩- (٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، * وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

قوله: "فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله" سيف الله: هو خالد بن الوليد المخزومي، سماه بذلك رسول الله ﷺ؛ لأنه يكتفي أعداء الله.

قوله: "نهي عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية" قوله: "الإنسية" ضبطوه بوجهين: أحدهما: كسر الهمزة وإسكان النون، والثاني: فتحهما جميعاً، وصرح القاضي ترحيح الفتح، وأنه رواية الأكثرين، وفي هذا تحريم لحوم الحمر الإنسية، وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا طائفة يسيرة من السلف، فقد روي عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف إباحته، وروي عنهم تحريمه، وروي عن مالك كراهته وتحريمه.

* قوله: "نهي عن متعة النساء يوم خيبر" لا ينافي ما سبق أن النهي كان يوم الفتح؛ لأنه محمول على تكرار النهي والإذن، والله تعالى أعلم.

٣٤٣٠ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الطَّبَّعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ مَالِكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِغُلَّانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ ثَائِلٌ، هَئَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ.

٣٤٣١ - (٢٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣٤٣٢ - (٢٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُكَلِّمُ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: مَهْلًا، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

٣٤٣٣ - (٢٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ، يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

قوله: "إنك رجل ثائِل" هو الحائر الذاهب عن الطريق المستقيم والله أعلم.

[٤ - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح]

٣٤٣٤ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْتَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا".

٣٤٣٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُطَهَّرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُنَّ: الْمَرْأَةُ وَعَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةُ وَخَالَتِهَا.

٤ - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

قوله ﷺ: "لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها" وفي رواية: "لا تنكح العمة على بنت الأخ ولا ابنة الأخ على خالة" هذا دليل لمذاهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين خالتها سواء كانت عمة وخالة حقيقة، وهي أخت الأب وأخت الأم، أو مجازية، وهي أخت أبي الأب وأبي الجد وإن علا، أو أخت أم الأم وأم الجدة من جهتي الأم والأب وإن علت، فكلهن بإجماع العلماء يحرم الجمع بينهما، وقالت طائفة من المخارج والشيعة: يجوز، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤)

جواز نسخ عموم القرآن بالخبر الواحد: واحتج الجمهور هذه الأحاديث، خصوصاً بما الآية، والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد؛ لأنه ﷺ مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله، وأما الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين كالنكاح فهو حرام عند العلماء كافة، وعند الشيعة مباح، قالوا: ويباح أيضاً الجمع بين الأختين بملك اليمين. قالوا: وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَتَجَمَّعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣) إنما هو في النكاح، قال: وقال العلماء كافة: هو حرام كالنكاح لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْتَفِظُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ وقولهم: إنه مختص بالنكاح لا يقبل، بل جميع المذكورات في الآية محرمات بالنكاح، وبملك اليمين جميعاً، وما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حَصْرَتْ مِنْ أَلْسِنَةٍ إِلَّا مَا مَنَعْتَ أَلَيْسَ لَكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) فإن معناه: أن ملك اليمين يحل وطؤها بملك اليمين لا نكاحها، فإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسيدها، والله أعلم.

وأما باقي الأقارب كالجمع بين بنتي العم أو بنتي الخالة أو نحوها فحائز عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف أنه حرمه، دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ والله أعلم.

أقوال أهل العلم في جواز الجمع بين بنت الرجل وزوجته: وأما الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها، فحائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة والجمهور. وقال الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى: لا يجوز. دليل الجمهور قوله تعالى: -

٣٤٣٦- (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ: ابْنُ مَسْلَمَةَ مَدَنِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ -، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُنْكَحُ الْعَمَةُ عَلَى بَنَاتِ الْأَخِ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخِ عَلَى الْمَخَالَةِ".

٣٤٣٧- (٤) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي قَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ الْكَعْبِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكُنِيَ خَالَهَ أَبِيهَا وَعَمَةُ أَبِيهَا بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ.

٣٤٣٨- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا".

٣٤٣٩- (٦) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٤٤٠- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى حَظْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى

= "فَوُجِّلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ" وقوله ﷺ: "لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها" ظاهر في أنه لا فرق بين أن ينكح البنين معاً، أو تقدم هذه أو هذه، فالجمع بينهما حرام كيف كان، وقد جاء في رواية أبي داود وغيره: "لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى" لكن إن عقد عليهما معاً بعقد واحد فنكاحهما باطل، وإن عقد على إحداهما ثم الأخرى فنكاح الأول صحيح، ونكاح الثانية باطل، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لا يخطب الرجل على حظبة أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه" هكذا هو في جميع النسخ: "ولا يسوم" بالنواو وهكذا "يخطب" مرفوع، وكلاهما لفظه لفظ الخبر، والمراد به النهي، وهو أبلغ في النهي؛ لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد تقع مخالفته فكان المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة الخبر المتحتم، وأما حكم الخطبة فسيأتي في بابها قريباً - إن شاء الله تعالى -، وكذلك السوم في كتاب البيع.

سَوْمِ أَجِيرِهِ، وَلَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا، وَلَا تُسَالُّ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفِيَ صَحْفَتَيْهَا، وَلِتُنْكَحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا".

(٨) - ٣٤٤١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا، أَوْ أَنْ تُسَالَّ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَازِقُهَا.

(٩) - ٣٤٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ بَشَّارٍ وَ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى وَابْنِ نَافِعٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَاتِهَا.

(١٠) - ٣٤٤٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

قوله ﷺ: "وَلَا تُسَالُّ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفِيَ صَحْفَتَيْهَا، وَلِتُنْكَحَ فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا" يجوز في "تسأل" الرفع والكسر، الأول على الخير الذي يراد به النهي وهو المناسب لقوله ﷺ قبله: "لَا يَخْطُبُ وَلَا يَسُومُ"، والثاني: على النهي الحقيقي، ومعنى هذا الحديث: هي المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته، وأن ينكحها، ويصير لها من نفقة ومعروفه ومعاشرته ونحوها ما كان للمطفقة، فغير عن ذلك باكتفاء ما في الصحيفة مجازاً. قال الكسائي: وأكفأت الإناء: كيبته، وكفأته وأكفأته: أملكته، والمراد بأختها: غيرها، سواء كانت أختها من النسب، أو أختها في الإسلام أو كافرة.

[٥ - باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته]

٣٤٤٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ثَبِيهِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عَمْرٍو، بِنْتَ ثَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ فَحَضَرَ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فَقَالَ أَبَانُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ".

٥ - باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته

قوله ﷺ: "لَا يَنْكِحُ مُحْرِمٌ وَلَا يَنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ" ثم ذكر مسلم الاختلاف أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم أو وهو حلال، فاختلف العلماء بسبب ذلك في نكاح المحرم.

مذاهب الأئمة في صحة نكاح المحرم وعدمه صحيحة: فقال مالك والشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم: لا يصح نكاح المحرم، واعتمدوا أحاديث الباب. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يصح نكاحه؛ لحديث قصة ميمونة. وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أصحها: أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً، هكذا رواه أكثر الصحابة.

قال القاضي وغيره: ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالاً، وهم أعرف بالقضية؛ لتعلقهم به، بخلاف ابن عباس؛ ولأنهم أضيض من ابن عباس وتكون الجواب الثاني: تأويل حديث ابن عباس على أنه تزوجها في المحرم وهو حلال، ويقال لمن هو في المحرم: محرم وإن كان حلالاً وهي لغة شائعة معروفة، ومنه البيت المشهور:

فقلوا ابن عفان الخليفة محرماً

أي: في حرم المدينة. والثالث: أنه تعارض القول والفعل، والصحيح حينئذ عند الأصوليين ترجيح القول؛ لأنه يتعدى إلى الغير، والفعل قد يكون مقتصراً عليه. والرابع: جواب جماعة من أصحابنا أن النبي ﷺ كان له أن يتزوج في حال الإحرام، وهو مما خص به دون الأمة، وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا.

قال في فتح الملهم: قال الشيخ الأئمة قدس الله روحه: "وفي صحيح مسلم عن ابن عباس: "تزوجها وهو محرم" زاد ابن عمير: فحدثت به الزهري، فقال: أخبرني يزيد بن الأصم أنه نكحها وهو حلال، فأوقع الراوي المغالطة بين محرم وحلال، ولم يثبت الحلال بمعنى الداخل في الحل.

وأيضاً: روي عن عائشة وأبي هريرة أيضاً بلفظ: "محرم" فكيف اجتمع ابن عباس وعائشة وأبو هريرة على لغة غريبة، أي: المحرم بمعنى الداخل في المحرم، أو الشهر الحرام.... وما ألجأهم إلى هذا التأويل البعيد، إلا أن الأحاديث قد تعارضت في تزوجه ﷺ بميمونة. (فتح الملهم: ٣٥٧/٦ بيروت)

٣٤٤٥- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: حَدَّثَنِي ثَبِيهُ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَوَسِمِ، فَقَالَ: أَلَا أَرَاهُ أَغْرَابِيَا، إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عُثْمَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٤٤٦- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ زَيْدَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّاهٍ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ثَبِيهٍ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ".

= والوجه الثاني: أنه حرام في حقه كفره، وليس من الخصائص.**

وأما قوله ﷺ: "ولا ينكح" فمعناه: لا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة. قال العلماء: سببه أنه لما منع في مدة الإحرام من العقد لنفسه صار كالمرأة فلا يعقد لنفسه ولا لغيره، وظاهر هذا العموم أنه لا فرق بين أن يزوج بولاية خاصة كالأب والأخ والنعم وعمرهم، أو بولاية عامة وهو السلطان والقاضي ونائبه، وهذا هو الصحيح عندنا، وبه قال جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة؛ لأنها يستفاد بها ما لا يستفاد بالخاصة، وهذا يجوز للمسلم تزويج الذمية بالولاية العامة دون الخاصة.

واعلم أن النهي عن النكاح والإنكاح في حال الإحرام هي تحريم، فلو عقد لم يعقد، سواء كان المحرم هو الزوج والزوجة أو العاقد لهما بولاية أو وكالة، فالنكاح باطل في كل ذلك، حتى لو كان الزوجان والولي محلين، ووكل الولي أو الزوج محرماً في العقد لم يعقد.

وأما قوله ﷺ: "ولا يخطب" فهو هي تنزيه ليس بحرام. وكذلك يكره للمحرم أن يكون شاهداً في نكاح عقده المحلون، وقال بعض أصحابنا: لا يعقد بشهادته؛ لأن الشاهد ركن في عقد النكاح كالولي، والنصح صحيح الذي عليه الجمهور انعقاده.

** قال في فتح الملهم: وقال الشيخ محمد عابد السندي رحمه الله: فالحاصل أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي ﷺ بميمونة، فمنها: ما دللت على أنه ﷺ تزوجها وهو حلال، وأخرى دللت على أنه تزوجها وهو محرم، وقد كثرت الروايات في كل من الجهتين؛ فالشافعية والمالكية والحنابلة حكموا بين هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفان فيما أخرجه مسلم وغيره عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب" فمنعوا من تزويج من المحرمين، وقالوا بطلان عقده، وقد ثبت أن عمر وعلياً وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين =

٣٤٤٧- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو بْنُ الْوَقْدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ لُحَيْجٍ قَالَ: "الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ".

٣٤٤٨- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهُ طَلْحَةَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جَبْرِ، فِي الْحَجِّ، وَأَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَبَانَ: إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتُكِّحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ، فَأَجِبْ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبَانَ: أَلَا أُرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًّا، إِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ".

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع، عن نبيه بن وهب أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبر" ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد عن أيوب، عن نافع، عن نبيه قال: يعني عمر بن عبد الله بن معمر وكان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه.

التوفيق بين الإسنادين: هكذا قال أحمد عن أيوب في رواية بنت شيبه بن عثمان، وكذا قال محمد بن راشد بن عثمان بن عمرو القرشي، وزعم أبو داود في سننه أنه الصواب وأن مالكاً وهم فيه، وقال الجمهور: بل قول مالك هو الصواب، فإن بنت شيبه بن جبر بن عثمان المحمي، كذا حكاه الدارقطني عن رواية الأكثرين.

قال القاضي: ولعل من قال: شيبه بن عثمان نسبه إلى جده، فلا يكون خطأ، بل الروايتان صحيحتان، إحداهما حقيقة، والأخرى مجاز. وذكر الزبير بن بكار أن هذه البنت تسمى أمة الحميد، وأعلم أنه وقع في إسناد رواية حماد عن أيوب رواية أربعة تابعين بعضهم على بعض، وهم: أيوب السخيتاني، ونافع، ونبيه، وأبان بن عثمان، وقد نبهت على نظائر كثيرة لهذا، سقت في هذا الكتاب، وقد أوردتها في جزء مع رباعيات الصحابة ﷺ.

قوله: "فقال له أبان: ألا أراك عراقياً جافياً" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا "عراقياً"، وذكر القاضي أنه وقع في بعض الروايات: "عراقياً" وفي بعضها: "أعريباً" قال: وهو الصواب أي: جاهلاً بالسنة، والأعريب: هو ساكن البادية، قال: "وعراقياً" هنا خطأ، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة حيث جواز نكاح المحرم، فيصح عراقياً، أي: أخذاً بمذهبهم في هذا جاهلاً بالسنة، والله أعلم.

= أمرته، وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمر وعليّ وزيد بن ثابت، وقالوا: يقدم القول على الفعل؛ لاحتمال الخصوص في الفعل، بخلاف القول؛ فإنه نص في التشريع.

وذلك: لأن الله تعالى قد هي عن الرقت؛ لكونه من دواعي الجماع. والعقد الجديد من أقوى دواعي الجماع، وكان النبي ﷺ أملاً للناس لأربه، فما كان النكاح في حقه ﷺ من باب الرقت، بخلاف غيره، وكذلك إذا =

٣٤٤٩- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُئِمٍ وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ لُئِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْنَاءِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

زَادَ ابْنُ لُئِمٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الرَّهْرِيَّ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ. ٣٤٥٠- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعْنَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. ٣٤٥١- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو فَرَارَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، قَالَ: وَكَأَنَّتُ خَالَتِي وَخَالَتَ ابْنَ عَبَّاسٍ.

= تعارض المبيح والمحرم، فلم المحرم، حتى يحصل الامتثال بقوله تعالى: ﴿فَلَا زَنَافِلَ﴾ (البقرة: ١٩٧)، والحنفية حكموا القياس بين المتعارضين، وقالوا: لا شك أنه عقد كسائر العقود التي يُلَفِّظُهَا من شراء الأمة للتسري وغيره، كما ذهب إليه أنس فيما أخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر، قال: سألت أنساً عن نكاح المحرم، فقال: لا بأس، وهل هو إلا كالبيع. قال الحافظ: وإسناده قوي، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام. وأما قول من قال: إن هذا قياس في مقابلة النص، وهو باطل، فمدفوع بأن القياس إنما احتج إليه هنا تقوية لأحد المتعارضين من النصوص، فما هو إلا عمل بالنص، لا مصير إلى القياس، ولا الركون إليه. وأما قولهم بأنه من باب الرفث، يقتضي منع المحرم شراء الجارية لأجل التسري قصداً في حال إحرامه، ولا قائل به. (فتح الملهم: ٦/٣٥٨-٣٥٩ بيروت)

[٦ - باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك]

٣٤٥٢ - (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ".

٣٤٥٣ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ - : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ".**

٦ - باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك

قوله ﷺ: "لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض" وفي رواية: "لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له" وفي رواية: "الزَّوْرُ أَحْوَرُ الْمُؤْمِنِ فَلَا يَخْلُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ".

بيان حكم الخطبة على خطبة الآخر: هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه، وأجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح للمخاطب بالإحابة، ولم يأذن ولم يترك، فلو خطب على خطبته، وتزوج والحالة هذه عصي، وصح النكاح ولم يفسخ، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال داود: يفسخ النكاح. وعن مالك روايتان كالمذهبيين. وقال جماعة من أصحاب مالك: يفسخ قبل الدخول لا بعده. أما إذا عرض له بالإحابة ولم يصرح، ففي تحريم الخطبة على خطبته قولان للشافعي. أصحابهما: لا يحرم. وقال بعض المالكية: لا يحرم حتى يرضوا بالزوج، ويسمى المهر، واستدلوا ما ذكرناه من أن التحريم إنما هو إذا حصلت الإحابة بخديث فاطمة بنت قيس، فإنها قالت: خطبني أبو جهم ومعاوية، فلم ينكر النبي ﷺ خطبة بعضهم على بعض، بل خطبها لأسامة. وقد يعترض على هذا الدليل فيقال: لعل الثاني لم يعلم بخطبة الأول، وأما النبي ﷺ فأشار بأسامة لا أنه خطب له، واتفقوا على أنه إذا ترك الخطبة رغبة عنها، وأذن فيها جازت الخطبة على خطبته، وقد صرح بذلك في هذه الأحاديث.

** قال في فتح الملهم: قوله: "إلا أن يأذن له" (إخ) يحتمل أن يكون الاستثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي رحمه الله، ويحتمل أن يختص بالأخير، ويؤيد الثاني رواية البخاري في النكاح من طريق ابن جريج، عن نافع، بلفظ: "لَمْ يَأْذَنَ أَنْ يَبِيعِ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتَرَكَ الْمَخْاطَبَ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَخْاطَبُ" ومن ثم نشأ خلاف للشافعية: هل يختص ذلك بالنكاح، أو يستحق به البيع في ذلك. والصحيح عدم الفرق. (فتح الملهم: ٣٦٢/٦ - ٣٦٣ بيروت)

٣٤٥٤- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ الْإِسْطَاقِيّ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٤٥٥- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٤٥٦- (٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقَافِلِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، أَوْ يَتَنَاحَشُوا، أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي إِنْثَاهِهَا، أَوْ مَا فِي صَخْفَتِهَا. زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَلَا يَسُمُّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

٣٤٥٧- (٦) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَنَاحَشُوا، وَلَا يَبِيعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا يَخْطُبُ الْمَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ الْأُخْرَى لِتَكْتَفِيَ مَا فِي إِنْثَاهِهَا".

وقوله ﷺ: "على خطبة أخيه" قال الخطابي وغيره: ظاهره اختصاص التحريم بما إذا كان الخاطب مسلماً، فإن كان كافراً فلا تحريم، وبه قال الأوزاعي. وقال جمهور العلماء: تحريم الخطبة على خطبة الكافر أيضاً، ولهم أن يجيبوا عن الحديث بأن التقيد بأخيه عرج على الغالب فلا يكون له مفهوم يعمل به كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْكُمْ﴾ (الأنعام: ١٥١) وقوله تعالى: ﴿وَرَبِّكُمْ﴾ (النبي في حُجُورِكُمْ مِنْ بَنَائِكُمْ) (النساء: ٢٣) ونظائره. واعلم أن الصحيح الذي تقتضيه الأحاديث وعمومها، أنه لا فرق بين الخاطب الفاسق وغيره. وقال ابن القاسم المالكي: تجوز الخطبة على خطبة الفاسق.

الفرق بين خطبة النكاح وخطبة الجمعة وغيرها: "الخطبة" في هذا كله بكسر الحاء. وأما "الخطبة" في الجمعة والعيد والحج وغير ذلك، وبين يدي عقد النكاح، فبضمها.

وأما قوله ﷺ: "ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يسم على سَوْمِ أَخِيهِ، ولا تناحشوا، ولا يبيع حاضر لباد" فسبأني شرحها في "كتاب البيوع" - إن شاء الله تعالى -.

٣٤٥٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَمِيصًا عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: "وَلَا يَزِدُّ الرَّجُلُ عَلَى يَتِيمِ أَخِيهِ".

٣٤٥٩ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، حَمِيصًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خَطْبَتِهِ".

٣٤٦٠ - (٩) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْعَلَاءِ وَسَهِيلٍ عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٤٦١ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: "عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَخَطْبَتِهِ أَخِيهِ".

٣٤٦٢ - (١١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ غَامِرٍ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاعَ عَلَى يَتِيمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خَطْبَتِهِ حَتَّى يَذَرَ".

قوله: "حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما" هكذا صورته في جميع النسخ، و"أبو العلاء" غير أبي سهيل، فلا يجوز أن يقال: عن أبيهما، قالوا: وصوابه "أبويهما".

قال القاضي وغيره: ويصح أن يقال عن أبيهما بفتح الباء على لغة من قال في تسمية الأب: "أبان"، كما قال في تسمية اليد: "يدان" فتكون الرواية صحيحة، لكن الباء مفتوحة، والله أعلم.

[٧ - باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه]

٣٤٦٣- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ.

وَالشَّغَارُ: أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ.

٣٤٦٤- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشَّغَارُ؟

٣٤٦٥- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّرَّاجِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ.

٧ - باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

معنى الشغار: قوله: "أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار" والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته، وليس بينهما صداق. وفي الرواية الأخرى بيان أن تفسير الشغار من كلام نافع. وفي الأخرى "ابنته أو أخته". قال العلماء: الشغار يكسر الشين المعجمة وبالفين المعجمة أصله في اللغة: الرفع، يقال شغر الكلب إذا رفع رجله ليو، كأنه قال: لا ترفع رجل بني حتى أرفع رجل بنتك. وقيل: هو من شغر البلد إذا خلا؛ لخلوه عن الصداق. ويقال: شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع. قال ابن قتيبة: كل واحد منهما يشغر عند الجماع، وكان الشغار من نكاح الجاهلية، وأجمع العلماء على أنه منهي عنه، لكن اختلفوا هل هو لهي يقتضي إبطال النكاح أم لا؟ فعند الشافعي يقتضي إبطاله، وحكاه الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد، وقال مالك: يفسخ قبل الدخول وبعده، وفي رواية عنه: قبله لا بعده. وقال جماعة: يصح مهر المثل، وهو مذهب أبي حنيفة. ** وحكي عن عطاء والزهري والليث، وهو رواية عن أحمد وإسحاق. وبه قال أبو ثور وابن جرير، وأجمعوا على أن غير البنات من الأخوات، وبنات الأخ والعلمات وبنات الأعمام والإماء كاليقات في هذا، وصورته الواضحة: زوجت بنتي على أن تزوجني بنتك، ويضع كل واحدة صداقاً للأخرى، فيقول: قبلت، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قال ابن عابدين: "زاد الزبيعي: أو هو - أي: النهي - محمول على الكراهة". أي: والكراهة لا توجب الفساد، وحاصله أنه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شغراً حقيقة، وإن سلم فالنهي على معنى الكراهة، فيكون الشرع أوجب فيه أمرين: الكراهة، ومهر المثل، فالأول مأخوذ من النهي، والثاني من الأدلة -

٣٤٦٦- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ".

٣٤٦٧- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَ أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّغَارِ. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: وَالشِّغَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجْكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ وَأَزْوَجْكَ أُخْتِي.

٣٤٦٨- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ بْنِ نُمَيْرٍ.

٣٤٦٩- (٧) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّغَارِ.

- الدالة على أن ما سمي فيه ما لا يصلح مهراً ينقصد موجياً لمهر المثل. وهذا الثاني دليل على حمل النهي على الكراهة دون الفساد، وهذا التقرير اندفع ما أورد من أن حمله على الكراهة يقتضي أن الشغار الآن غير منهي عنه لإيجابها فيه مهر المثل. (فتح الملهم: ٣٦٩/٦ بيروت)

[٨ - باب الوفاء بالشروط في النكاح]

٣٤٧٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ". هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: "الشَّرْطُ".

٨ - باب الوفاء بالشروط في النكاح

بيان الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح والتي تنافى: قوله ﷺ: "إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ" قال الشافعي وأكثر العلماء: إن هذا محمول على شروط لا تنافي مقتضى النكاح، بل تكون من مقتضياته ومقاصده، كاشتراط العشرة بالمعروف، والإنفاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف، وأنه لا يُقَصَّرُ في شيء من حقوقها، ويقسم لها كغيرها، وأنها لا تخرج من بيته إلا بإذنه، ولا تُشْرُكُ عليه، ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه، ولا تصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك. وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها، ولا ينفق عليها ولا يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به، بل يلغو الشرط ويصح النكاح بمهر المثل؛ لقوله ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل". وقال أحمد وجماعة: يجب الوفاء بالشرط مطلقاً لحديث: "إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ"، والله أعلم.

* * * *

[٩ - باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، واليكر بالسكوت]

٣٤٧١ - (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُنْكَحُ الْأَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبُكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ إِذْهَاهَا؟ قَالَ: "أَنْ تُسَكَّتَ".

٣٤٧٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ، ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ - عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ وَإِسْنَادِهِ، وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ وَشَيْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٤٧٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ذُكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَارِجَةِ يُنْكَحُهَا أَهْلُهَا، أَسْتَأْمَرُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ، تُسْتَأْمَرُ" فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّهَا تُسَخَّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَذَلِكَ إِذْهَاهَا إِذَا هِيَ سَكَّتَ".

٩ - باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، واليكر بالسكوت

شرح الغريب: قال العلماء: "الأيام" هنا: "الثيب" كما فسره الرواية الأخرى التي ذكرناها، وللأيام معان أخرى، و"النصبات" بضم الصاد هو: السكوت، قال الفاضل: اختلف العلماء في المراد بالأيام هنا مع اتفاق أهل اللغة على أنه تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة، بكرًا كانت أو ثيبًا، قاله إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما، والأئمة في اللغة: العزوبة، ورجل أيم وامرأة أيم، وحكى أبو عبيد: أنه لئمة أيضاً. -

٣٤٧٤- (٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَثَّقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا"، قَالَ: نَعَمْ.

٣٤٧٥- (٥) وَحَدَّثَنَا ثَقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ حَبِيبٍ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ، وَإِذْنُهَا سُكُونُهَا".

= أقوال العلماء في المراد بالأيم هنا: قال القاضي: ثم اختلف العلماء في المراد بها هنا فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة: المراد: الثيب، واستدلوا بأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالثيب كما ذكرناه، وبأنها جعلت مقابلة للبكر، وبأن أكثر استعمالها في اللغة للثيب، وقال الكوفيون وزفر: الأيم هنا كل امرأة لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً، كما هو مقتضاه في اللغة، قالوا: فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقدها على نفسها النكاح صحيح، وبه قال الشعبي والزهري، قالوا: وليس الولي من أركان صحة النكاح بل من ثمانية، وقال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد: تتوقف صحة النكاح على إجازة الولي.

قال القاضي: واختلفوا أيضاً في قوله ﷺ: "أحق من وليها" هل هي أحق بالإذن فقط أو بالإذن والعقد على نفسها؟ فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء هما جميعاً.

وقوله ﷺ: "أحق بنفسها" يحتمل من حيث اللفظ أن المراد: أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله أبو حنيفة وداود، ويحتمل أنها أحق بالرضا أي: لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر، ولكن لما صح قوله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي" مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعيين الاحتمال الثاني. واعلم أن لفظة "أحق" هنا للمشاركة، معناه: أن لها في نفسها في النكاح حقاً ولوليها حقاً، وحقها أكد من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كنفاً واستتعت لم تجبر، ولو أرادت أن تتزوج كفواً فامتنع الولي أجبر، فإن أصر زوجها القاضي، فدل على تأكيد حقها ورجحانه.

وأما قوله ﷺ في البكر: "ولا نكح البكر حتى تستأذن" فاختلفوا في معناه، فقال الشافعي وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمور به، فإن كان الولي أباً أو جداً كان الاستئذان مندوباً إليه، ولو زوجها بغير استئذانها صح لكمال شفقتها، وإن كان غيرها من الأولياء وجب الاستئذان، ولم يصح إنكاحها قبله، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهما من الكوفيين: يجب الاستئذان في كل بكر بالغة.

٤٣٧٦- (٦) وَخَذَلْنَا ابْنَ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا الْإِسْتِذَاذِ وَقَالَ: "الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهُا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا"، وَزَيْمًا قَالَ: "وَصَمَتُهَا إِقْرَارُهَا".

وأما قوله ﷺ في البكر: إِذْنُهَا صُمَاتُهَا فظاهره العموم في كل بكر وكل ولي، وأن سكوتها يكفي مطلقاً، وهذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: إن كان الولي أباً أو جداً فاستئذانه مستحب ويكفي فيه سكوتها، وإن كان غيرها فلا بد من نطقها؛ لأنها تستحي من الأب والجدة أكثر من غيرها، والصحيح الذي عليه الجمهور: أن السكوت كافٍ في جميع الأولياء؛ لعموم الحديث؛ لوجود إيجاب. وأما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف، سواء كان الولي أباً أو غيره؛ لأنه زال كمال حياتها بممارسة الرجال، وسواء زالت بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد أو بوطء شبهة أو بزنا، ولو زالت بكارتها بوليّة أو بإصبع أو بطول المكث أو وطئت في دبرها، فلها حكم الثيب على الأصح، وقيل: حكم البكر، والله أعلم. ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا يشترط إعلام البكر بأن سكوتها إذن، وشرطه بعض المالكية، واتفق أصحاب مالك على استحبابه.

اختلاف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح: واختلف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح فقال مالك والشافعي: يشترط، ولا يصح نكاح إلا بولي، وقال أبو حنيفة: لا يشترط في الثيب ولا في البكر البالغة، بل لها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها* وقال أبو ثور: يجوز أن تزوج نفسها بإذن وليها، ولا يجوز بغير إذنه، وقال داود: يشترط الولي في تزويج البكر دون الثيب، واحتج مالك والشافعي بالحديث المشهور: "لا نكاح إلا بولي**" وهذا يقتضي نفي الصفة، واحتج داود بأن الحديث المذكور في مسلم صريح في الفرق بين البكر والثيب، وأن الثيب أحق بنفسها، والبكر تستأذن.

* قال في فتح الملهم: قال الإمام أبو بكر الرازي الخصائص رحمه الله: "واختلف الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي، فقال أبو حنيفة: لها أن تزوج نفسها كفراً، وتستوي المهر، ولا اعتراض للولي عليها، وهو قول زفر، وإن زوجت نفسها غير كفر فالنكاح جائز أيضاً، وللأولياء أن يفرقوا بينهما، وروي عن عائشة أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر من المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب، فهذا يدل على أن من مذهبهما جواز النكاح بغير ولي، وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والزهري وقناة... (فتح الملهم: ٣٧٤/٦-٣٧٥ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قال الخصائص رحمه الله: "وقوله: 'لا نكاح إلا بولي' لا يعترض على موضع الخلاف؛ لأن هذا عندنا نكاح بولي؛ لأن المرأة ولي نفسها، كما أن الرجل ولي نفسه؛ لأن الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه، والمرأة تستحق الولاية والتصرف على نفسها في مالها، فكذلك في بضعها". وفي كلام الخصائص رحمه الله تنبيه على أن عموم الحديث على هذا الشرح أريد من عمومته على شرح الشافعية ومن وافقهم، لأن شرحنا يعم الرجال والنساء جميعاً دون شرحهم؛ فإنه يختص بالنساء كما لا يخفى. (فتح الملهم: ٣٨٣/٦ بيروت)

= وأجاب أصحابنا عنه بأنها أحق، أي: شريكة في الحق، بمعنى أنها لا تجبر، وهي أيضاً أحق في تعيين الزوج، واحتج أبو حنيفة بالقياس على البيع وغيره، فإنها تستقل فيه بلا ولي، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الأمة والصغيرة ونخص عمومها بهذا القياس، ونخصيص العموم بالقياس جائز عند كثيرين من أهل الأصول، واحتج أبو ثور بالحديث المشهور: "إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل".** ولأن الولي إنما يراد: ليختار كفواً لدفع العار، وذلك يحصل بإذنه، قال العلماء: نافيض داود مذهبه في شرط الولي في البكر دون الثيب؛ لأنه إحداث قول في مسألة مختلف فيها، ولم يسبق إليه، ومذهبه أنه لا يجوز إحداث مثل هذا، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: وقال بعض الحنفية: يعمل قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل" على الصغيرة والأمة والمكاتبة ومن جرى مجراهن، أو يقال: إن قوله: "باطل" معناه: على شرف البطلان وصدده، كما في قول ليث: "ألا كل شيء ما خلا الله باطل" أي: فإن (تأنيداً) أي: يؤول إلى البطلان غالباً؛ لاعتراض الولي بما يوجب من عدم كفاءة أو نقص فاحش عن مهر المثل، أو التباطل بمعنى: ما لا فائدة فيه (بيكار) كما في #ورئنا ما خلقت هذا باطلاً. (فتح الملهم: ٣٨٤/٦ بيروت)

[١٠ - باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة]

٣٤٧٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: وَحَدَّثَ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعٍ سِنِينَ.

١٠ - باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة

فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "تزوجني رسول الله ﷺ لست سنين وبني بي وأنا بنت تسع سنين" وفي رواية: "تزوجها وهي بنت تسع سنين".

أقول أهل العلم للصغيرة التي أنكحها أبوها بعد البلوغ: هذا صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذنها؛ لأنه لا إذن لها، والجد كالأب عندنا، وقد سبق في الباب الماضي بسط الاختلاف في اشتراط الولي، وأجمع المسلمون على جواز تزويجه بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث، وإذا بلغت فلا خيار لها في فسحه عند مالك والشافعي وسائر فقهاء الحجاز، وقال أهل العراق: لها الخيار إذا بلغت، أما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوجه عند الشافعي والثوري ومالك وابن أبي ليلى وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد، والجمهور قالوا: فإن زوجها ثم يصح، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وآخرون من السلف: يجوز لجميع الأولياء، ويصح، ولها الخيار إذا بلغت إلا أنها يوسف فقال: لا خيار لها.

واتفق الجماهير على أن الرضي الأجنبي لا يزوجه، وجوز شريح وعروة وحماد أنه تزويجها قبل البلوغ، وحكاه الخطابي عن مالك أيضاً، والله أعلم.

واعلم أن الشافعي وأصحابه قالوا: يستحب أن لا يزوج الأب والجد البكر حتى تبلغ، ويستأذنها، لئلا يقعها في أسر الزوج وهي كارهة، وهذا الذي قالوه لا يخالف حديث عائشة؛ لأن مرادهم أنه لا يزوجه قبل البلوغ إذا لم تكن مصلحة ظاهرة أما إذا حصلت مصلحة ظاهرة يخاف فوقها بالتأخير كحديث عائشة، فيستحب تحصيل ذلك الزوج؛ لأن الأب مأمور بمصلحة ولده فلا يفوتها، والله أعلم. وأما وقت زفاف الصغيرة المروجة والدخول بها فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به، وإن اختلفا فقال أحمد وأبو عبيد: نجبر على ذلك بنت تسع سنين دون غيرها، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: حد ذلك أن تطبق الجماع، ويختلف ذلك باختلافهم، ولا يضبط بسن، وهذا هو الصحيح، وليس في حديث عائشة تحديد ولا منع من ذلك فيمن أطافه قبل تسع، ولا الإذن فيه لمن لم تنطقه وقد بلغت تسعاً. قال الداودي: وكانت عائشة قد شبت شيئاً حسناً. التوفيق بين الروایتين: وأما فوقها في رواية: "تزوجني وأنا بنت تسع"، وفي أكثر الروايات: "بنت ست"، فالجمع بينهما أنه كان لها ست وكسر، ففي رواية اقتضرت على السنون، وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها، والله أعلم.

قَالَتْ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَوَعِكَتُ شَهْرًا، فَوَفَى شَعْرِي جُمَيْمَةً، فَأَتَيْتَنِي أُمُّ رُومَانَ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ وَمَعِيَ صَوَاحِبِي، فَصَرَخَتْ بِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَذْرِي مَا تُرِيدُ بِي، فَأَخَذَتْ بِيَدِي، فَأَوْقَفَتْنِي عَلَى الْبَابِ فَقُلْتُ: هَذِهِ هِيَ، حَتَّى ذَهَبَ نَفْسِي، فَأَدْخَلَتْنِي بَيْتًا، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَأَسْلَمَتْنِي إِلَيْهِنَّ، فَعَسَلْنَ رَأْسِي وَأَصْلَحَتْنِي، فَلَمْ يَرُعْنِي* إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحَى، فَأَسْلَمَتْنِي إِلَيْهِ.

قوله: "وحدثنا أبو بكر من أبي شيبة قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة هذا" معناه: أنه وجد في كتابه، ولم يذكر أنه سمعه، ومثل هذا تجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور، ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعه لغيره. شرح الغريب: قولها: "فوعكت شهرًا قوي شعري جميمة" الوعك: ألم الحمى، و"وفى" أي كمل، و"جميمة" تصغير "جمعة" وهي: الشعر النازل إلى الأذنين ونحوهما، أي: صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض. شرح الغريب: قولها: "فأتني أم رومان وأنا على أرجوحة" أم رومان هي أم عائشة، وهي بضم الراء وإسكان الواو، وهذا هو المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره، وحكى ابن عبد البر في "الاستيعاب" ضم الراء وفتحها، ورجح الفتح وليس هو بإرجح، و"الأرجوحة" بضم الميمزة، هي: خشبة يلعب عليها الصبيان والحواري الصغار، يكون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها، ويمركونها فيرتفع جانب منها وينزل جانب. قولها: "فقلت: مه مه حتى ذهب نفسي" هو بفتح الفاء، هذه كلمة يقولها المبهور حتى يرجع إلى حال سكونه، وهي بإسكان الهاء الثانية فهي هاء السكت.

قولها: "فإذا نسوة من الأنصار فعلن على الخير والبركة وعلى خير طائر" "النسوة" بكسر النون وضمها لقنان، الكسر أفصح وأشهر، و"الطائر": الحظ، يطلق على الحظ من الخير والشر، والمراد هنا على أفضل حظ وبركة. فوائد الحديث: وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل واحد من الزوجين، ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف: "بارك الله لك". قولها: "فعلن رأسي وأصلحتني" فيه استحباب تنظيف العروس وتزينها لزوجها، واستحباب اجتماع النساء لذلك، ولأنه يتضمن إعلان النكاح، ولأنهن يوانسنها ويؤدبنها، ويعلمنها آدابها حال الزفاف وحال لقائها الزوج.

قولها: "فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى فأسلمتني إليه" أي: لم يفحطني ويأتي بغتة إلا هذا، وفيه جواز الزفاف والدخول بالعروس نهارًا، وهو جائز ليلاً ونهارًا، واحتج به البخاري في الدخول نهارًا، وترجم عليه بإبًا.

* قوله: "فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى" أي: فما راعني شيء وما خطر ببالي خطرة في حال إلا في حال حضره ﷺ وقت الضحى، أي: كنت غافلة إلى هذه الحال، والله تعالى أعلم. والحاصل أن فاعل يرعني ضمير فيه راجع إلى اسم الفاعل من الروع، ولما كان ذلك مما دل عليه الفعل صح رجوع -

٣٤٧٨ (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا عَبْدُهُ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ.

٣٤٧٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَزَفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَلَعَبَهَا مَعَهَا، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِ عَشْرَةَ.

٣٤٨٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِ عَشْرَةَ.

شرح الغريب: قوله: تزومت إليه وهي ستة تسع سنين وأعجبها معها المراد: هذه اللعب المسماة بالبنات التي تلعب بها الجوارى الصغار، ومعناه: التنبه على صغر سنها.

قال القاضي: وفيه جواز اتخاذ اللعب وإباحة لعب الجوارى بهن، وقد جاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ رأى ذلك فلم ينكره، قالوا: وسببه تدريبهن لتربية الأولاد وإصلاح شأنهن ويوقنن، هذا كلام القاضي.

ويحتمل أن يكون مخصوصاً من أحاديث النبي عن اتخاذ الصور لما ذكره من المصلحة، ويحتمل أن يكون هذا منهاه عنه، وكانت قصة عائشة هذه ولعبها في أول الهجرة قبل تحريم الصور، والله أعلم.

= الضمير إليه، وإسناد الفعل إلى اسم الفاعل منه شائع، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ قَاتِلْهُمْ﴾، وحديث: لا يزني الزاني ونحوه، وإلا ورسول الله ﷺ ضحى مستثنى من أعم الأحوال كما يظهر من التفسير الذي ذكرنا.

[١١ - باب استحباب الزوج والتزويج في شوال، واستحباب الدخول فيه]

٣٤٨١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي؟ قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ.

٣٤٨٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِعْلَ عَائِشَةَ.

[١١ - باب استحباب الزوج والتزويج في شوال، واستحباب الدخول فيه]

قوله: 'عن عائشة رضي الله عنها قالت: تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، وبني بي في شوال، فأني نساء رسول الله ﷺ كان أحظى عنده مني، قال: وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال'.

فقه الحديث: فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا على استحبابه، واستدلوا بهذا الحديث، وقصدت عائشة هذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه، وما يتخيل به بعض العوام اليوم من كراهة التزوج والتزويج والدخول في شوال، وهذا باطل لا أصل له، وهو من آثار الجاهلية، كانوا يتطيرون بذلك؛ لما في اسم شوال من الإشارة والرفع.

[١٢ - باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها]

٣٤٨٣ - (١) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا".

[١٢ - باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها]

قوله ﷺ لَنَمْتَزَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ: "أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟" قَالَ لَا، قَالَ: فَادْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا. هكذا الرواية "شيئاً" بالهمز وهو واحد الأشياء، قيل: المراد صغر، وقيل: زرقة، وفي هذا دلالة لجواز ذكر مثل هذا للنصيحة.

فقه الحديث: وفيه: استحباب النظر إلى وجه من يريد تزوجها، وهو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين^١ وأحمد وجمهور العلماء، وحكى القاضي عن قوم: كراهته، وهذا خطأ يخالف لصريح هذا الحديث، ويخالف لإجماع الأمة على جواز النظر للحاجة عند البيع والشراء والشهادة ونحوها، ثم أنه إنما يباح له النظر إلى وجهها وكفيها فقط؛ لأنها ليسا بعورة، ولأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده، وبالكفين على خصوبة البدن أو عدمها هذا مذهبنا ومذهب الأكثرين، وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم، وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها، وهذا خطأ ظاهر مناهذ لأصول السنة والإجماع.

ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يشترط في جواز هذا النظر رضاها، بل له ذلك في غفلتها، ومن غير تقدم إعلام، لكن قال مالك: أكره نظره في غفلتها مخافة من وقوع نظره على عورة، وعن مالك رواية ضعيفة =

^٢ قوله: "فأخبره أنه تزوج امرأة من أنصار". كأن المراد أنه خطبها أو أراد تزوجها ونحو ذلك؛ إذ لا يظهر فائدة بعد تمام العقد إلا أن يطلق قبل الدخول وذلك بعيد، والله تعالى أعلم. ثم الظاهر أن هذه الرواية والرواية الآتية محمولتان على الواقعتين لرحلين، والله تعالى أعلم.

^٣ قال في فتح الملهم: قال القاري في المرافة: "فإنه مندوب؛ لأنه سبب تحصيل النكاح، وهو سنة مؤكدة، والتحصين المطلوب بالنكاح لا يحصل إلّا بالرغبة في الشكوة، والنهي أن يكون المقصود الجمال فقط. كذا ذكره ابن الملك. وفيه: أن قصد الجمال مباح، والنهي لأنه خلاف الأولى؛ لأن الأولى أن يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عبادة. (فتح الملهم: ٣٩٢/٦ بيروت)

٣٤٨٤ - (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ فِي عَيْونِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا"، قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، قَالَ: "عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟" قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ؟ كَأَنَّمَا تَنْجُثُونَ الْفِضَّةَ مِنْ غُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ تَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ"، قَالَ: فَبَعَثْتُ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَسَى، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيهِمْ.

- أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها، وهذا ضعيف؛ لأن النبي ﷺ قد أذن في ذلك مطلقاً، ولم يشترط استئذانها، ولأنها تستحي غالباً من الإذن، ولأن في ذلك تفريراً، فربما رآها فلم تعجبه فيتركها، فتتكسر وتتأذى، ولهذا قال أصحابنا: يستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء، بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة، والله أعلم. قال أصحابنا: وإذا لم يمكنه النظر استحب له أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتغريه، ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه.

قوله ﷺ: "كَأَنَّمَا تَنْجُثُونَ الْفِضَّةَ مِنْ غُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ" "الغرض" بضم العين وإسكان الراء هو: الجانب والناحية، "وتنجثون" بكسر الحاء، أي: تقشرون وتقطعون، ومعنى هذا الكلام: كراهة إكثار المهر بالنسبة إلى حال الزوج.

[١٣ - باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك.....]

٣٤٨٥ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُدٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الْقَارِيَّ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي، * فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوْتَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ....

[١٣ - باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير

واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يحجف به

قوله: "حدثنا يعقوب يعني: ابن عبد الرحمن القاري"، هو القاري بتشديد الياء منسرب إلى القارة قبيلة معروفة، وسبق بيانه.

قوله: "أحب أهد لك نفسي مع سكوتة" فيه دليل لجواز هبة المرأة نكاحها له، كما قال الله: ﴿وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّكَاحِ إِنْ رَآهُ النَّسِيُّ أَنْ يَنْتَحِبَهَا خُلُوصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠) قال أصحابنا: فهذه الآية وهذا الحديث دليلان لذلك، فإذا وهبت امرأة نفسها له ﷺ، فزوجها بلا مهر حل له ذلك، ولا يجب عليه بعد ذلك مهرها بالدخول ولا بالوفاء ولا بغير ذلك بخلاف غيره، فإنه لا يخلو نكاحه وجوب مهر، إما مسمى وإما مهر المثل.

أقوال الأنعم في انعقاد النكاح بلفظ الهبة وغيرها: وفي انعقاد نكاح النبي ﷺ بلفظ الهبة وجهان لأصحابنا: أحدهما: يتعقد لظاهر الآية وهذا الحديث. والثاني: لا يتعقد بلفظ الهبة، بل لا يتعقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح كغيره من الأمة، فإنه لا يتعقد إلا بأحد هذين اللفظين عندنا بلا خلاف، ويحتمل هذا الفائل الآية والحديث على أن المراد بالهبة: أنه لا مهر لأجل انعقاد بلفظ الهبة، * وقال أبو حنيفة: يتعقد نكاح كل أحد بكل لفظ يقتضي -

* قوله: "أهد لك نفسي" هبة الحرية بنفسها لا تصح، فتحمل على التزويج نفسها منه بلا مهر مجازاً أو تفويض الأمر إليه. والثاني أظهر وأنسب بتزويجه ﷺ بإياها من غيره.

** قال في فتح الملهم: وفي روح المعاني: استدلل الشافعية بـ: بقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّكَاحِ إِنْ رَآهُ النَّسِيُّ أَنْ يَنْتَحِبَهَا خُلُوصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠) على أن النكاح لا يتعقد بلفظ "هبة"، لأن اللفظ تابع للمعنى وقد حصص عليه الصلاة والسلام بالمعنى؛ فيختص باللفظ. وقال بعض أهل أصحابنا في ذلك: إن المراد بالهبة في الآية تمليك المتعة بلا عوض بأي لفظ كان، لا تمليكها بلفظ: "وهبت نفسي"، -

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسُهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ: "فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟" فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "اذهَبِ إِلَى أَهْلِكَ، فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟" فَذَهَبَ

- التعليل على التأيد، ويمثل مذهبنا قال الثوري وأبو ثور وكثيرون من أصحاب مالك وغيرهم، وهو إحدى الروايتين عن مالك، والرواية الأخرى عنه أنه يتعقد بلفظ الهبة والصدقة والبيع إذا قصد به النكاح سواء ذكر الصداق أم لا، ولا يصح بلفظ الرهن والإجارة والوصية، ومن أصحاب مالك من صححه بلفظ الإحلال والإباحة حكاه القاضي عياض.

فوله: "فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعد النظر فيها وصوبه. ثم طأطأ" أما "صعد" فتشديد العين أي رفع، وأما "صوب" فتشديد الواو، أي خفض، وفيه دليل لجواز النظر لمن أراد أن يتزوج امرأة وتأمله إياها، وفيه استحباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ليتزوجها، وفيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت سكوتاً يفهم السائل منه ذلك، ولا يحمله بالمتع إلا إذا لم يحصل الفهم إلا بصريح المتع فيصرح، قال الخطابي: وفيه جواز نكاح المرأة من غير أن تسأل هل هي في عدة أم لا حملاً على ظاهر الحال، قال: وعادة الحكماء يبحثون عن ذلك احتياطاً، قلت: قال الشافعي: لا يزوج القاضي من جاءته لطلب الزواج حتى يشهد عدلان أنه ليس لها ولي خاص، وليست في زوجة ولا عدة، فمن أصحابنا من قال: هذا شرط واجب، والأصح عندهم: أنه استحباب واحتياط، وليس بشرط.

- فحيت لم يكن ذلك نصاً في التعليل بهذا اللفظ، لم يصلح لأن يكون مناهياً للخلاف في انعقاد النكاح بلفظ الهبة إيجاباً وسلباً، ومعنى خلوص الإحلال المذكور له ﷺ من دون المؤمنين: كونه متحققاً في حقه غير متحقق في حقهم، إذ لا بد في الإحلال لهم من مهر المثل.

وظاهر كلام العلامة ابن الهمام اعتبار لفظ الهبة، حيث قال في الفتح: "قد ورد النكاح بلفظ الهبة - وساق الآية - ثم قال: والأصل عدم الخصوصية حتى يقوم دليلها، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُبَهُمْ مِنْ دُونِ الْمُهْرِ فَأُولَئِكَ لَا طَوْلَ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْكُمْ﴾ يرجع إلى عدم المهر بقربة إعتابه بالتعليل بنفي الحرج؛ فإن الحرج ليس في ترك لفظ إلى غيره خصوصاً بالنسبة إلى أفصح العرب، بل في لزوم المال، وبقربة وفوقه في مقابلة الموتى أجورهن، فصار الحاصل: أحللنا لك الأزواج الموتى مهرهن، والتي وهبت نفسها لك، فلم تأخذ مهرها خلاصة هذه الخصلة لك من دون المؤمنين، أما هم: ﴿فَقَدْ عَلَيْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ دُونِ الْمَهْرِ﴾ إلخ من المهر وغيره. (فتح الملهم: ٣٩٤/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قوله: "نقام رجل" إلخ: قال الحافظ: لم أفد على اسمه، وكان من الأنصار، كما في رواية الطبراني. (فتح الملهم: ٣٩٥/٦ بيروت)

ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ! مَا وَحَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمَ مِنْ حَدِيدٍ" ^{٢٢} فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَا خَاتِمَ مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي، - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ فَلَهَا نِصْفُهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تُصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَيْسَتْهُ

قوله ﷺ: 'انظر ولو خاتم من حديد' هكذا هو في النسخ 'خاتم من حديد'، وفي بعض النسخ 'خاتماً' وهذا واضح والأول صحيح أيضاً، أي: ولو حضر خاتم من حديد، وفيه دليل على أنه يستحب أن لا يتعد النكاح إلا بصداق؛ لأنه أقطع للزواج وأنفع للمرأة، من حيث أنه لو حصل طلاق قبل الدخول وجب نصف المسمى، ولو لم تكن تسمية لم يجب صداق، بل يجب المتعة، فهو عقد النكاح بلا صداق صح قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَزَوَّجْتُمْ فَلَا ضَرَرَ وَلَا فَتْرَ بَيْنَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٦)، فهذا تصريح بصحة النكاح والطلاق من غير مهر، ثم يجب لها المهر، وهل يجب بالعقد أم بالدخول؟ فيه خلاف مشهور، وهما قولان للشافعي: أصحهما: بالدخول، وهو ظاهر هذه الآية.

أقوال أهل العلم في أقل المهر: وفي هذا الحديث أنه يجوز أن يكون الصداق قليلاً وكثيراً مما يتمول إذا تراضى به الزوجان؛ لأن خاتم الحديد في نهاية من القلة، وهذا مذهب الشافعي، وهو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وبه قال ربيعة وأبو الزناد وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد والليث بن سعد والثوري والأوزاعي ومسلم ابن خالد الزنجي وابن أبي ليلى وداود وفقهاء أهل الحديث وابن وهب من أصحاب مالك، قال القاضي: هو مذهب العلماء كافة من المحازيين والبصريين والكوفيين والشاميين وغيرهم أنه يجوز ما تراضى به الزوجان من قليل وكثير، كالسوط والتعل وخاتم الحديد ونحوه، وقال مالك: أقله ربع دينار، كنصاب السرة، قال القاضي: هذا مما انفرد به مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه: أقله عشر دراهم، ^{٢٣} وقال ابن شبرمة: أقله خمسة دراهم اعتباراً بنصاب القطع في السرة عندهما، وكره النحوي أن يتزوج بأقل من أربعين درهماً، وقال مرة: عشرة، وهذه المذاهب سوى مذهب الجمهور مخالفة للسنة، وهم محجوجون بهذا الحديث الصحيح الصريح. وفي هذا الحديث جواز اتخاذ خاتم الحديد، وفيه خلاف للسلف حكاه القاضي، ولأصحابنا في كراهته وجهان أصحهما: لا بكرة؛ لأن الحديث في النهي عنه ضعيف، وقد أوضحت المسألة في شرح لمهذب، وفيه: استحباب تعجيل تسليم المهر إليها. قوله: "لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد".

^{٢٢} قوله: "ولو خاتماً من حديد" يدل على أن المهر غير محدود، بل مطلق المال يصح أن يكون مهرًا، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَتَّلْتُمْ أَنْ تَتَزَوَّجُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) ومن يحده يحمل الحديث على المهر المعجل.

^{٢٣} قال في فتح الملهم: وأما مسألة الصداق فقد ورد في حديث جابر: "ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء، ولا يزوجن إلا من الأكفاء، ولا مهر أقل من عشرة دراهم". رواه الدارقطني والبيهقي. قال المحققون: إنه حديث ضعيف؛ لأن في سنده مبشر بن عُبيد عن الحجاج بن أرطاة، والحجاج يختلف فيه، ومبشر =

لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ"، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًّا، فَأَمَرَ بِهِ فِدْعِي، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: "مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟" قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا - عَدَدَهَا - فَقَالَ: "تَقْرَأُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ". هَذَا حَدِيثُ أَبِي حَازِمٍ، وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يُقَارِيهِ فِي السَّفْطِ.

فوائد الحديث: فيه جواز الخلف من غير استحلاف ولا ضرورة، لكن قال أصحابنا: يكره من غير حاجة، وهذا كان محتاجاً ليوكد قوله، وفيه جواز تزويج المعسر وتزوجه.

قوله: "وَلَكِنْ هَذَا بِإِزْزِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا نَصَحَ إِذَا لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ" فيه دليل على نظر كبير القوم في مصالحهم وهدايتهم إياهم إلى ما فيه الفرق بهم، وفيه جواز لس الرجل ثوب امرأته إذا رضيت، أو غلب على ظنه رضاها، وهو المراد في هذا الحديث.

قوله ﷺ: "أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَهَا بِمَا مَعَكَ" هكذا هو في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين: "مَلَكَهَا" بضم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله، وفي بعض النسخ: "مَلَكَتْهَا" بكافين، وكذا رواه البخاري، وفي الرواية الأخرى: "زَوَّجْتُهَا". قال القاضي: قال المدائني: رواية من روى: "مَلَكَهَا" وهم، قال: والصواب رواية من روى "زَوَّجْتُهَا"، قال: وهم أكثر وأحفظ. قلت: ويحتمل صحة اللفظين، ويكون جرى لفظ التزويج أولاً: "فَمَلَكَهَا"، ثم قال له: "أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَهَا" بالتزويج السابق، والله أعلم.

قوله: "فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ" أي تباعها كما يدل عليه الرواية الثانية ولا دلالة فيه على صحة عند النكاح بلفظ التسليم لما في الرواية الثانية: زَوَّجْتُهَا، والواقعة متحدة فيجب حمل أحد اللفظين على أنه من تصرف الرواق، فلا يتعين أنه عقد نِكَاح بلفظ التملك، ثم من لم يأخذ بظاهر هذا الحديث في المهر يدعي الخصوص بما عن أبي النعمان الصبحي قال: زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن، وقال لا يكون لأحد بعدك، رواه سعيد ابن منصور، والله تعالى أعلم.

= ضعيف متروك، نسبة أحمد إلى الوضع. لكن البيهقي رواه من طرق، وضعفها، والضعيف إذا روي من طرق يصير في عداد ما يحتاج به، ذكره النووي - هـ - في شرح المهذب.

قال الشيخ ابن الهمام - هـ - ثم وجدنا في شرح البخاري لشيخ برهان الدين الخلي ذكر أن البغوي قال: إنه حسن، وقال فيه: رواه ابن أبي حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الأودي بسنده، ثم أوجدنا بعض أصحابنا صورة السند عن أخافظ قاضي القضاة العسقلاني الشهير بابن حجر. قال ابن أبي حاتم: حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي، حدثنا وكيع عن عباد بن منصور، قال: حدثنا القاسم بن محمد قال: سمعت جابرًا - هـ - يقول: =

فقّه الحديث: وفي هذا الحديث دليل لجواز كون الصداق تعليم القرآن، وجواز الاستئجار لتعليم القرآن، وكلاهما جائز عند الشافعي، وبه قال عطاء والحسن بن صالح ومالك وإسحاق وغيرهم، ومنعه جماعة منهم: الزهري وأبو حنيفة، وهذا الحديث مع الحديث الصحيح: "إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله" يردان قول من منع ذلك.**

= قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ولا مهر أقل من عشرة" من الحديث الطويل.

قال الخافظ: إنه بهذا الإسناد حسن ولا أقل منه.....

وقد حسنه المحقق ابن أمير الحاج في شرح التحرير، ونعّله هو المراد بقوله: "بعض أصحابنا"، والله أعلم. وقال محمد بن محمد: بلغنا ذلك عن علي، وعبد الله بن عمر، وعامر، وإبراهيم، ورواه بإسناده إلى جابر في شرح الطحاوي إلى رسول الله ﷺ، وهذا من المقدرات، فلا يدرك إلا سماعاً. وأخرج الدارقطني في سننه عن داود الأودي عن الشعبي، عن علي، قال: "لا تقطع نكاحاً في أقل من عشرة دراهم، ولا يكون مهر أقل من عشرة دراهم". (٣٩٨/٦-٣٩٩)

(إلى أن قال:) وانقض بعض العلماء عن هذا الإيراد بأجوبة، منها ما تقدم قريباً من أن قوله: "ولو خاف" من حديد" خرج مخرج المبالغة، ولم يرد عين لحاقه بالحديد، ولا قدر قيمته، ومنها أنه طلب منه ما يعجل نكاحه قبل الدخول، لا أن ذلك جميع الصداق. (فتح الملهم: ٤٠٠/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: وأجابوا عن قوله: "قد زوجناكم بما معكم من القرآن" أنه إن حمل على ظاهره يكون تزويجها عنى السورة، لا على تعليمها، فالسورة من القرآن لا تكون مهرأ بالإجماع، فحينئذ يكون المعنى: زوجناكم بما معكم من القرآن، وبكرمه وبركته. فكون الباء للسيبة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَنَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بَاتِّخَاذِكُمُ الْكِتَابِ﴾ (البقرة: ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تُكَلِّمُوا الَّذِينَ يُبْذِلُونَكُمْ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، وهذا لا ينافي بتسمية المال.

فإن قلت: جاء في رواية: "على ما معكم من القرآن"، وفي مسند أسد السنة: "مع ما معكم من القرآن". فمتى: أما "على" فإنه يحىء للتعليل أيضاً كالباء كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيُكْفِرُوا أَنَّهُ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمُوهُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥)، والمعنى: لهدايته إياكم، ويكون المعنى: زوجناكم لأجل ما معكم من القرآن، يعني: لأجل حرمة وبركته، ولا ينافي هذا أيضاً بتسمية المال. وأما "مع" فإنها للمصاحبة، والمعنى: زوجناكم لمصاحبت القرآن، فالكل يعود إلى معنى واحد، وهو أن التزويج إنما كان على حرمة السورة وبركته، لا أنها صارت مهرأ لأن أسورة من القرآن لا تكون مهرأ بالإجماع، كما ذكرنا.....

ولئن سلمنا أن تعليم القرآن كان صداقاً في هذه القصة فنقول: إنه محمول على خصوصية ذلك الرجل للأدلة الدالة على أن الصداق إنما يكون مالاً منقولاً، ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم: وذلك فيما أخرجه الثعلباني، وصححه، من طريق جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس قال: "خطب أبو طلحة أم سليم، فقالت: والله! ما =

٣٤٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَائِدَةَ قَالَ: "أُطْلِقُ فَقَدْ زَوَّجْتُهَا، فَعَلِمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ".

٣٤٨٧ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَادِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيَّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَنَشَأَ. قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النَّش؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: بِنِصْفِ أَوْقِيَةٍ، فَبَلَكَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ.

= ونقل القاضي عياض جواز الاستحجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة سوى أبي حنيفة. **
شرح الغريب: قولها: "كان صداق رسول الله ﷺ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَنَشَأَ، قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النَّش؟" قلت: لا، قالت: نصف أوقية، فبلك خمسمائة درهم. أما "الأوقية" فيضم الهزوة وبشديد الياء، والمراد: أوقية الحجاز، وهي أربعون درهماً، وأما "النش" فنون مفتوحة ثم شين معجمة مشددة. واستدل أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم، والمراد في حق من يحتمل ذلك. فإن قيل: فصداق أم حبيبة زوج النبي ﷺ كان أربعة آلاف درهم وأربعمائة دينار.
فالجواب: أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله إكراماً للنبي ﷺ، لا أن النبي ﷺ أذاه أو عقد به، والله أعلم.

= منلك يرد، ولكنك كافر، وأنا مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسم فذاك مهري، ولا أسألك غيره، فأسلم فكان ذلك مهرها". (فتح الملهم: ٤٠٣/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قال ابن عابدين: "وأصله لصاحب البحر، حيث قال: وسيأتي إن شاء الله تعالى في الإجازات: أن الفتوى على جواز الاستحجار لتعليم القرآن والفقه، فينبغي أن يصح تسميته مهرًا؛ لأن ما جاز أخذ الأجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقًا، كما قدمنا نقله عن البدائع، ولهذا ذكر في فتح القدير هنا: أنه لما جوز الشافعي أخذ الأجر على تعليم القرآن صحح تسميته مهرًا، فكذا نقول: يلزم على المفتي به صحة =

٣٤٨٨ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ وَفُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا؟" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ ثَوَاكِ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: "فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوَّلِيمَ وَلَوْ بِشَاةٍ".

٣٤٨٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَزْنِ ثَوَاكِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوَّلِيمَ وَلَوْ بِشَاةٍ".

قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ"، أي على عبد الرحمن أو جعفر قال ما هذا؟ فيه أنه يستحب للإمام والفاضل تفقد أصحابه والسؤال عما يختلف من أحوالهم.

أقوال أهل العلم في استعمال طيب العروس: وقوله: "أثر صفرة" وفي رواية في غير كتاب مسلم قوله: "رأى عليه صفرة"، وفي رواية: "ردع من زعفران"، والردع يراه ودل وعين مهملات هو: أثر الطيب، والصحيح في معنى هذا الحديث أنه تعلق به أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس، ولم يقصده ولا تعمد التزعفر، فقد ثبت في الصحيح النهي عن التزعفر للرجال، وكذا نهي الرجال عن الخلوقة؛ لأنه شعار النساء، وقد هي الرجال عن التشبه بالنساء، فهذا هو الصحيح في معنى الحديث، وهو الذي اختاره القاضي والمحققون.

قال القاضي: وقيل: أنه يرخص في ذلك للرجل العروس، وقد جاء ذلك في أثر ذكره أبو عبيد أنهم كانوا يرخصون في ذلك لثياب أيام عرسه، قال: وقيل: لعله كان يسرواً، فلم ينكر، قال: وقيل: كان في أول الإسلام من تزوج نيس ثوباً مصبوغاً علامة لسروره وزواجه، قال: وهذا غير معروف، وقيل: يحتمل أنه كان في ثيابه دون بدنه، ومذهب مالك وأصحابه جواز لبس الثياب المزعفرة، وحكاية مالك عن علماء المدينة، وهذا مذهب ابن عمر وغيره. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يجوز ذلك للرجل.

= تسميته صداقاً، ولم أر من تعرض له، والله الموفق للصواب.....

وفي فتح القدير: "واختلف الروايات في رعي غنمها وزراعة أرضها؛ للتردد في محضها خدمة وعدمه، وكون الأوجع النصح؛ لقصة الله سبحانه قصة شعيب وموسى عليهما السلام من غير بيان نفيه في شرعنا، إنما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب، وهو متفق... قلت: وهذا لا تغناء هو مقتضى الظاهر، وإلا فيحتمل أنه إنما أضاف المنافع إلى نفسه في قوله: ﷻ على أن تأخري نعتي حججاً (القصص: ٦) لأنه هو المتولي للعقد، ولأن مال الولد منسوب إلى الوالد، كقوله ﷻ: "أنت ومالك لأبيك" والله أعلم". (فتح الملهم: ٤٠٤/٦ - ٤٠٥ بيروت)

٣٤٩٠- (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاءٍ".

٣٤٩١- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ كُتْلَهُمْ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً.

شرح الغريب: قوله: "تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب" قال القاضي: قال الخطابي: النواة اسم لغدر معروف عندهم فسروها بخمسة دراهم من ذهب، قال القاضي: كذا فسرها أكثر العلماء، وقال أحمد بن حنبل: هي ثلاثة دراهم وثلاث، وقيل: المراد نواة الصمري أي: وزنها من ذهب، والصحيح الأول، وقال بعض المالكية: النواة ربع دينار عند أهل المدينة، وظاهر كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم قال: ولم يكن هناك ذهب، إنما هي خمسة دراهم تسمى نواة، كما تسمى الأربعون أوقية.**

قوله ﷺ: "فبارك الله لك" فيه استحباب الدعاء للمتزوج وأن يقال: بارك الله لك أو نحو، وسبق في الباب قبله إيضاحه.

معنى الوليمة وأسماء أنواع الضيافة: قوله ﷺ: "أولم ولو بشاة" قال العلماء من أهل اللغة والفقهاء وغيرهم: الوليمة الطعام المتخذ للعرس، مشتقة من الولم، وهو الجمع؛ لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره. وقال الأنباري: أصلها تمام الشيء واجتماعه، والفعل منها "أولم"، قال أصحابنا وغيرهم: الضيافات ثمانية أنواع: "الوليمة" للعرس، و"الحرس" بضم الحاء المعجمة ويقال: الحرس أيضاً بالصاد المهملة للولادة، و"الإعذار" بكسر الهمزة وبالعين المهملة والذال المعجمة للختان، و"الوكيرة" للبناء، و"النتيقة" نقدوم المسافر مأخوذة من انتقع وهو الغبار، ثم قيل: إن المسافر يصنع الطعام، وقيل: يصنعه غيره له، و"العقيقة" يوم سابع الولادة، و"الوضيمة" بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة، الطعام عند المنصيبة، و"المأدبة" بضم الدال وفتحها، الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قال الخافظ: واستدل به على استحباب تقليل الصداق؛ لأن عبد الرحمن بن عوف كان من مياسير الصحابة، وقد أقره النبي ﷺ على إصداقه وزن نواة من ذهب، وتعقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة، وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة، حتى ظهرت منه من الإعانة في بعض الغزوات ما اشتهر، وذلك ببركة دعاء النبي ﷺ له. (فتح الملهم: ٤٠٧/٦ بيروت)

٣٤٩٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى بَشَاشَةِ الْعُرْسِ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ "كَمْ أَصْدَقْتَهَا؟" فَقُلْتُ: نَوَافَةٌ، وَفِي حَدِيثِ إِسْحَاقَ: مِنْ ذَهَبٍ.

٣٤٩٣ - (٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ - قَالَ شُعْبَةُ: وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافَةٍ مِنْ ذَهَبٍ.

٣٤٩٤ - (١٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: مِنْ ذَهَبٍ.

أقوال العلماء في حكم الوليمة ووقيتها: واختلف العلماء في وليمة العرس هل هي واجبة أم مستحبة؟ والأصح عند أصحابنا أنها سنة مستحبة، ويعملون هذا الأمر في هذا الحديث على الندب، وبه قال مالك وغيره، ووجبها داود وغيره، واختلف العلماء في وقت فعلها، فحكى القاضي: أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب فعلها بعد الدخول، وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد، وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد وعند الدخول. وقوله ﷺ: "أَوِّمُوا وَلَوْ بِشَاةٍ" دليل على أنه يستحب للموسر أن لا ينقص عن شاة، ونقل القاضي الإجماع على أنه لا حد لغيرها المجزئ، بل بأي شيء أوم من الطعام حصلت الوليمة، وقد ذكر مسلم بعد هذا في وليمة عرس صفية أنها كانت بغير لحم، وفي وليمة زينب أضيئنا خبزاً ولحماً، وكل هذا جائز تحصل به الوليمة، لكن يستحب أن تكون على قدر حال الزوج. قال القاضي: واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين، فكرهته طائفة، ولم تكرهه طائفة، قال: واستحب أصحاب مالك للموسر كونها أسبوعاً.

[١٤ - باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها]

٣٤٩٥- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْمٍ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغُلَسٍ، فَرَكَبَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَرَكَبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ خَيْرٍ، وَإِنْ رُكِبْتِي لَتَمَسُّ فَحِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَانْحَسَرَ الْإِزَارُ* عَنْ فَحِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَحِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْرٌ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَذَرِّينَ"

١٤ - باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها

قوائد الحديث: قوله: "فصلينا عندها صلاة الغداة" دليل على أنه لا كراهة في تسميتها الغداة، وقال بعض أصحابنا: بكره، والصواب الأول.

قوله: "وأنا رديف أبي طلحة" دليل لجواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة بمثله. قوله: "فأجرى نبي الله ﷺ في رقاق خير" دليل لجواز ذلك، وأنه لا يسقط المروءة ولا يخل بمراتب أهل الفضل، لاسيما عند الحاجة للقتال أو رياضة الدابة أو تدريب النفس ومعاناة أسباب الشجاعة.

قوله: "وإن ركبتي لتمس فحذ نبي الله ﷺ، وانحسر الإزار عن فحذ نبي الله ﷺ، فإنني لأرى بياض فحذ نبي الله ﷺ". مذاهب الأئمة في حكم الفخذ هل هو عورة أم لا؟ هذا مما يستدل به أصحاب مالك وغيرهم ممن يقول: الفخذ ليس بعورة، ومذهبنا أنه عورة، ويحمل أصحابنا هذا الحديث على أن انحسار الإزار وغيره كان بغير اختياره ﷺ فانحسر للرحمة وإجراء الركوب، ووقع نظر أنس إليه فحاة لا تعمد، وكذلك مسست ركبه الفخذ من غير اختيارهما، بل للرحمة، ولم يقل: إنه تعمد ذلك، ولا أنه حسر الإزار، بل قال انحسر بنفسه.**

* قوله: "وانحسر الإزار عن فحذه" يدل على أنه ما كان منه باختياره لكن رواية البخاري بلفظ حسر وهي تدل على أنه كان بالاختيار، والأقرب رواية مسلم، ولعل رواية البخاري من تصرف بعض الرواة، والله تعالى أعلم.

** قال في فتح الملهم: قلت: اللائق بحاله الكريمة أن لا ينسب إليه كشف فخذيه قصداً مع ثبوت قوله ﷺ: "الفخذ عورة". (إلى أن قال:) وقال في الهداية: "إن الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق، واجتمع المحرم والمباح، وفي مثله يغلب المحرم، وحكم الحرمة في الركبة أخف منه في الفخذ، وفي الفخذ أخف منه في السوءة، حتى إن كاشف الركبة ينكر عليه برفق، وكاشف الفخذ يعنف عليه، وكاشف السوءة يعزر إن ج. (فتح الملهم:

قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَتْ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ** وَاللَّهِ! - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ، وَالْخَمِيسُ - قَالَ: وَأَصْبَحْتُهَا عَتُورَةً، وَجُمِعَ السَّبِيُّ، فَجَاءَهُ دَحْيَةٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ فَقَالَ: "أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً" فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَبِيٍّ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أُعْطِيتَ دَحْيَةً* صَفِيَّةَ بِنْتَ حَبِيٍّ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ؟ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: "ادْعُوهُ بِهَا" قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا" قَالَ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا.

قوله: "لَمَّا دَخَلَ الْقُبُورَ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ حَرَبَتْ حَبِيرٌ" فيه دليل لاستحياب الذكر والتكبير عند الحرب، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأنفال: ٤٥) ولهذا قالها ثلاث مرات، ويؤخذ منه أن الثلاث كثير. وأما قوله ﷺ: "حَرَبَتْ حَبِيرٌ"، فذكروا فيه وجهين: أحدهما: أنه دعاء تقديره أسأل الله بحرابها. والثاني: أنه إخبار بحرابها على الكفار وفتحها للمسلمين. بيان أقسام الحبش: قوله: "محمد والخميس" هو بالحاء المعجمة وبرزع السين المهملة وهو الحبش، قال الأزهري وغيره: سمي خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: مقدمة، وساق، وميمنة، وميسرة، وقلب، وقيل لتحميس الغنائم، ويُطلوا هذا القول؛ لأن هذا الاسم كان معروفاً في الجاهلية، ولم يكن لهم تحميس. قوله: "وأصبتها عتوراً" هو بفتح العين أي: فهوراً لا صحناً، وبعض حصون حَبِيرٍ أصيب صلحاً، وسنوضحه في باب: إن شاء الله تعالى.

ضبط الاسم: قوله: "أجاءه دحية" أي قوله: فأخذ صفيّة بنت حبيٍّ "أما "دحية"، فبفتح الدال وكسرهما. وأما "صفيّة"، فالصحيح أن هذا كان اسمها قبل السبي، وقيل: كان اسمها "زينب" فسميت بعد السبي والاصطفاء صفيّة. قوله: "أُعْطِيتَ دَحْيَةً صَفِيَّةَ بِنْتَ حَبِيٍّ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ" ما تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: ادْعُوهُ بِهَا، قَالَ: فَجَاءَ بِهَا فَلَمَّا سَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا.

قول العلامة المازري في رد الجارية واسترجاعها من دحية: قال المازري وغيره: يحتمل ما جرى مع دحية وجهين: =

* قوله: "أَجَاءَهُ" حس إلى نبي الله ﷺ فقال: يا نبي الله! أُعْطِيتَ دَحْيَةً صَفِيَّةً* كَانَتْ نَبِيَّةً* فَهُمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ النَّاسَ مَا يَعْجِبُهُمْ اخْتِصَاصُ دَحْيَةٍ بِتِلْكَ الْجَارِيَةِ، فَلَمَّا ذَلِكَ يُوْدِي إِلَى التَّبَاغُضِ وَالتَّعَادِي بَيْنَهُمْ فَأَرَادَ رَفْعَ ذَلِكَ عَمَّا فَعَلَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلُكِ: قَوْلُهُ: "فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ!" إلخ: أي: جاء محمد، وارتفاعه على أنه فاعل لفعل محذوف، ويتوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا محمد. (فتح الملوك: ٤١٢/٦ بيروت)

فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْرَةَ! مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسُهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّظَرِ جَهَنَّمُهَا لَهُ أَمْ سُنَّيْمٌ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ التِّلْ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَرُوسًا، فَقَالَ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيُجِئْ بِهِ" قَالَ: وَبَسَطَ نِطْعًا قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالْأَقِطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالسَّمَنِ، فَحَاسُوا حَيْسًا، فَكَانَتْ وَابِلَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

- أحدهما: أن يكون رد الجارية برضاه وأذن له في غيرها، والثاني: أنه إنما أذن له في جارية له من حشو السبي لا أفضلهن، فلما رأى النبي ﷺ أنه أخذ أنفسهن وأحدهن نسبا وشرفا في قومها وحدا استرجعها، لأنه لم يأذن فيها، ورأى في إبقائها لدحية مفسدة؛ لتميزه بكنيتها على باقي الجيش؛ ولما فيه من انتهاكها مع مرتبتها، وكونها بنت سيدهم؛ ولما يخاف من استعمالها على دحية بسبب مرتبتها، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أخذه ﷺ إيادها لنفسه قاطعاً لكل هذه المفسدات المتخوفة، ومع هذا فعوض دحية عنها.

التوفيق بين الروايتين: وقوله في الرواية الأخرى: "أما وقعت في سهم دحية فاسترها رسول الله ﷺ سبعة رؤس" يعمل أن المراد بقوله: "وقعت في سهم" أي: حصلت بالإذن في أخذ جارية ليتوفى باقي الروايات. وقوله: "استرها" أي: أعطاه بدنها سبعة أنفس تطيباً لقلبه لا أنه جرى عقد بيع، وعلى هذا تصق الروايات. وهذا الإعطاء لدحية محمول على التنفيل، فعلى قول من يقول بالتنفيل يكون من أصل الغنيمة لا إشكال فيه، وعلى قول من يقول أن التنفيل من خمس الخمس يكون هذا التنفيل من خمس الخمس بعد أن ميز أو قبله وبحسب منه، فهذا الذي ذكرناه هو التصحيح المختار.

وحكى القاضي معنى بعضه، ثم قال: والأولى عندي أن تكون صفة فيثاً لأنها كانت زوجة كنانة بن الربيع، وهو وأهله من بني أبي الحقيق كانوا صالحوا رسول الله ﷺ، وشرط عليهم أن لا يكتموه كثيراً فإن كتموه فلا دمة لهم، وسأهم عن كثر حبي بن أعطب فكتموه وقالوا: أذهبته التفقات، ثم عثر عليه عندهم فأنقض عهدهم فسيأهم. ذكر ذلك أبو عبيد وغيره، فصفة من سيهم فهي فيء لا خمس، بل يفعل فيه الإمام ما رأى، هذا كلام القاضي، وهذا تفرع منه على مذهبه أن الفيء لا خمس، ومذهبنا أنه خمس كالغنيمة، والله أعلم. قوله: "فقال له ثابت: يا أبا حمزة ما أصدقها؟ قال: نفسها، أعتقها وتزوجها" فيه أنه يستحب أن يعتق الأمة ويتزوجها، كما قال في الحديث الذي بعده: "أنه أحران".

وقوله: "أصدقها نفسها" اختلف في معناه، فالصحيح الذي اختاره المحققون أنه أعتقها تبرعاً بلا عوض ولا شرط، ثم تزوجها برضاها بلا صداق، وهذا من خصائصه ﷺ أنه يجوز نكاحه بلا مهر، لا في الحال ولا فيما بعد، بخلاف غيره، وقال بعض أصحابنا: معناه أنه شرط عليها أن يعتقها ويتزوجها، فقبلت فلزمها الوفاء به.

** قال في فتح المثلهم: وفي سير الواقدي: أنه ﷺ أعطاه أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق، وكان كنانة زوج صفيه، فكانت ﷺ طيب خاطره لما استرجع منه صفيه، بأن أعطاه أخت زوجها. (فتح المثلهم: ٤١٤/٦ بيروت)

= وقال بعض أصحابنا: أعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجهولة، ولا يجوز هذا ولا الذي قبله لغيره عليه السلام، بل هما من الخصائص، كما قال أصحاب القول الأول.

أقوال أهل العلم فمن اعتق أمته على أن تزوج به هل يلزمها؟ واختلف العلماء فمن اعتق أمته على أن تزوج به، ويكون عتقها صداقها، فقال الجمهور: لا يلزمها أن تزوج به، ولا يصح هذا الشرط، ومن قاله مالك والشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر.*

قال الشافعي: فإن أعتقها على هذا الشرط قبلت عتق، ولا يلزمها أن تزوجه، بل له عليها قيمتها؛ لأنه لم يرص بعقدها بجاناً، فإن رضيت وتزوجها على مهر ينفقان عنه فله عليها القيمة، ولها عليه المهر المسمى من قليل أو كثير، وإن تزوجها على قيمتها، فإن كانت القيمة معلومة له ولها صح الصداق، ولا تبقى له عليها قيمة ولا لها عليه صداق، وإن كانت مجهولة ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: يصح الصداق، كما لو كانت معلومة؛ لأن هذا العقد فيه ضرب من المسامحة والتخفيف، وأصحهما وبه قال جمهور أصحابنا: لا يصح الصداق، بل يصح النكاح، ويجب لها مهر المثل. وقال سعيد بن المسيب، والحسن، والنخعي، والزهري، والثوري، والأوزاعي، وأبو يوسف، وأحمد، وإسحاق: يجوز أن يعتقها على أن تزوج به، ويكون عتقها صداقها، ويلزمها ذلك، ويصح الصداق على ظاهر لفظ هذا الحديث، وتأوله الآخرون بما سبق.

قوله: 'حتى إذا كان بالطريق جهزها له أم سليم فأهدتها له من الليل فأصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروساً' وفي الرواية التي بعد هذه: "ثم دفعها إلى أم سليم تصعبها وتبئها" قال: وأحببه قال: "وتعتد في بيتها". أما قوله: "تعتد" فمعناه: تستير، فإنما كانت مسبية يجب استراؤها وجعلها في مدة الاستبراء في بيت أم سليم، فلما انقضى الاستبراء جهزها أم سليم وهيائها، أي: زينتها وجملتها على عادة العروس بما ليس بمنهي عنه من رشم ووصل وغير ذلك من المنهي عنه.

* قال في فتح الملهم: فقال الشيخ ابن الهمام رحمته الله: "وقول الراوي: 'وجعل عتقها صداقها' كناية عن عدم المهر، يعني أعتقها وتزوجها، ولم يكن شيء غير العتق، والتزوج بلا مهر جائز للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره، وغاية ما فيه أن ما ذكرناه محتمل لفظ الراوي، فيجب حمله عليه؛ دفعاً للمعارضة بينه وبين الكتاب....."

والأنطف عند العبد الضعيف عفا الله عنه: أن يجعل قوله: "جعل عتقها صداقها" من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم في ضالة الإبل: "سمها حذاؤها وسقاؤها" أراد أنها تقوى على المشي، وقطع الأرض، وعلى قصد المياه، وعلى ورودها، ورعي الشجر، والامتناع عن السباع المفترسة، شبهها بمن كان معه حذاء وسقاء في سفره، وهكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام أن قوله: "جعل عتقها صداقها" محمول على التشبيه، فكأنه شبه نكاحه صلى الله عليه وسلم بعد الإحسان إليها بالإعتاق بالنكاح على الصداق العظيم، فإن هذا العتق كان عندها أشرف وأفضل من المال الكثير، والله أعلم.

٣٤٩٦- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَبْرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ، كَلَّمَهُمُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا. وَفِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصْدَقَهَا عِتْقَهَا.

٣٤٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يُعْتِقُ جَارِيتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: "لَهُ أَجْرَانِ".

- وقوله: "أهدقاً" أي: زفها يقال: أهديت العروس إلى زوجها أي زفيتها، والعروس يطلق على الزوج والزوجة جميعاً، وفي الكلام تقدم وتأخير، ومعناه: اعتدت أي استبرأت، ثم هيأها، ثم أهدقها والود لا تقتضي تربيها وفيه الزفاف بالليل، وقد سبق في حديث تزوجه ﷺ عائشة رضيها الزفاف نهاراً، وذكرنا هناك جواز الأمرين، والله أعلم. قوله ﷺ: "من كان عنده شيء، فليحتني به" وفي بعض النسخ: "فليحيه به" بغير نون فيه دليل لوليمة العرس، وأما بعد الدخول وقد سبق أنها تجوز قبله وبعده، وفيه إلال الكبر على أصحابه، وطلب طعامهم في نحو هذا، وفيه أنه يستحب لأصحاب الزوج وجراؤه مساعدته في وليمته بطعام من عندهم.

شرح الغريب: قوله: "وبسط نطعاً" فيه أربع لغات مشهورات: فتح النون وكسرها مع فتح الطاء وإسكانها: أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء، وجمعه نطوع وأنطاع.

قوله: "مجعل الرجل نجىء بالأقط: وجعل الرجل نجىء بالتمر، وجعل الرجل نجىء بالسمن، فحاسوا حيساً" "احيس" هو الأقط والتمر والسمن يختص ويعجن، ومعناه: جعلوا ذلك حيساً ثم أكلوه.

قوله ﷺ: "في الذي يعتق جاريته ثم يتزوجها: أنه أجران" هذا الحديث سبق بيانه وشرحه واضحاً في كتاب الإيمان، حيث ذكره مسلم، وإنما أعاده هنا تنبيهاً على أن النبي ﷺ فعل ذلك في صفة لهذه الفضيلة الظاهرة.

٣٤٩٨ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدِمِي تَمَسَّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَزَعَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَأَخْرَجُوا بِفُلُوسِهِمْ وَمَكَاتِلَهُمْ وَمُرُورِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيرُ قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَرِبْتُ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَذَرِّينَ". قَالَ: وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحْيَةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتَهَيِّئُهَا - قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَتَعْتَدُ فِي نَيْبِهَا - وَهِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُصَيٍّ. قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيَمَتَّهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنُ، فَجَحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ فَشَبِعَ النَّاسُ. قَالَ: وَقَالَ النَّاسُ: لَا تَدْرِي أَتَزَوَّجُهَا أَمْ اتَّخَذَهَا أُمٌّ وَلَدٍ، قَالُوا: إِنْ حَبَبَهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْبُبْهَا فَهِيَ أُمٌّ وَلَدٍ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَبَبَهَا، فَقَعَدَتْ عَلَى عَجَرِ الْبُعَيْرِ فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَفَعْنَا قَالَ: فَعَثَرَتِ النَّاقَةُ الْعُصْبَاءُ، وَتَذَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَذَرْتُ، فَقَامَ فَسَقَرَهَا، وَقَدْ أَشْرَفَتِ النِّسَاءُ فَقُنَّ: أَبْعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ!

قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا حَمْرَةَ! أَوْفَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ! لَقَدْ وَقَعَ.

قوله: "حين بزعغت الشمس" هو بفتح الميم والنزاي ومعناه: عند ابتداء طلوعها.

قوله: "وأخرجوا بفُلُوسِهِمْ وَمَكَاتِلَهُمْ وَمُرُورِهِمْ" أما الفلوس فبهمزة مدودة على وزن "فعلول" جمع فأس بالهمز، وهي معروفة، و"المكاتيل" جمع مكمل وهو القنفة والزنبيل، و"المرور" جمع مر بفتح الميم وهو معروف نحو المحرفة وأكبر منها، يقال لها: المساحي، هذا هو الصحيح في معناه، وحكى القاضي قولين: أحدهما: هذا، والثاني: أن المراد بالمرور هنا الحبال، كانوا يصعدون بها إلى النخيل قال: وأحدها "مر" بفتح الميم وكسر هاء؛ لأنه يمر حين يقتل.

قوله: "فجحست الأرض أفاحيص" هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة المخففة، أي: كشف التراب من أعلاها، وحفرت شيئا يسيراً ليجعل الانطاع في المحفور، ويصب فيها السمن فيثبت، ولا يخرج من جوانبها، وأصل المحصر: الكشف، وفحص عن الأمر، وفحص النظائر لبيضه، والأفاحيص جمع أفحوص.

قوله: "فعثرت الناقة العصباء، وتذرت رسول الله ﷺ، وتذرت فقام فسقرها" قوله: "عثرت" بفتح الثاء، و"تذرت" بالنون أي سقطت، وأصل التدور: الخروج والانفراد، ومنه كلمة "نادرة" أي: فردة عن النظائر.

قَالَ أَنَسُ: وَشَهِدْتُ وَلِيْمَةَ رَيْبَ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا، وَكَانَ يَتَغَنَّى فَأَدْعُو النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَّغَ قَامَ وَتَبِعْتُهُ، فَتَخَلَّفَ رَحْلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، لَمْ يَخْرُجَا، فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَسَلُّهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ: "سَلَامٌ عَلَيْكُم، كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟" فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ وَحَدَّثَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ: "بِخَيْرٍ". فَلَمَّا فَرَّغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ قَدْ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، فَلَمَّا رَأْيَاهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا، فَوَاللَّهِ! مَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَمْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بِأَنْهُمَا قَدْ خَرَجَا، فَارْجِعْ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أَسْكِفَةِ الْبَابِ أَرَحَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ (الأحزاب: ٥٣) الْآيَةَ.

٣٤٩٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: صَارَتْ صَفِيَّةٌ لِدُخْيَةٍ فِي مَقْسَمِهِ، وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَيَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا فِي السَّيِّئِ مِثْلَهَا، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَى دُخْيَةٍ فَأَعْطَاهُ بِهَا مَا أَرَادَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَيَّ أُمِّي فَقَالَ: "أَصْلِحِيهَا" قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْرٍ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَأْتِنَا بِهِ". قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ وَفَضْلِ السَّوِيقِ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ

قوله: "فجعل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن: سلام عليكم، كيف أنتم يا أهل البيت؟ فيقولون: بخير يا رسول الله! كيف وجدت أهلك؟ فيقول بخير".

فوائد الحديث: في هذه القطعة فوائد منها: أنه يستحب للإنسان إذا أتى منزله أن يسلم على امرأته وأهله، وهذا مما يتكرر عنه كثير من الجاهلين المترفعين. ومنها: أنه إذا سلم على واحد قال: سلام عليكم، أو السلام عليكم بصيغة الجمع، قالوا: ليتناوله وملكه. ومنها: سؤال الرجل أهله عن حالهم، فربما كانت في نفس المرأة حاجة فتستحي أن تبتدئ بها، فإذا سألها تبسطت لذكر حاجتها. ومنها: أنه يستحب أن يقال للرجل عقب دخوله: كيف حالك؟ ونحو هذا. قوله: 'فلما وضع رجله في أسكفة الباب' هي بجمرة قطع مضمومة وبإسكان السين.

شرح الغريب: قوله: "فجعل الرجل يجيء بفضل التمر، وبفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سواداً حبيماً" السواد بفتح السين، وأصل السواد: الشخص، ومنه في حديث الإسراء: "رأى آدم عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة" -

سَوَادًا حَسَبًا، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْحَبْسِ، وَيَشْرَبُونَ مِنْ جِيَاظٍ إِلَى حَتْمِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، قَالَ: فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا حُدْرَ الْمَدِينَةِ هِشْنًا إِلَيْهَا، فَرَفَعْنَا مِطْبَنَّا، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِطْبَنَّهُ، قَالَ: وَصَفِيَّةُ خَلْفَهُ قَدْ أَرَدَتْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَعَثَرَتْ مِطْبِئَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ، قَالَ: فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَتَرَهَا. قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: "لَمْ نُصَرِّ". قَالَ: فَدَخَلْنَا الْمَدِينَةَ، فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاءَيْنَهَا وَيَشْمَتْنَ بِصُرْعَتِهَا.

= أي أشخاصاً، والمراد هنا: حتى جعلوا من ذلك كوماً شاخصاً مرتفعاً فخلطوه وجعلوا حبساً. قوله: "حتى إذا رأينا حدر المدينة هشنا إليها" هكذا هو في النسخ "هشنا" بفتح الهاء وتشديد الشين المعجمة ثم نون، وفي بعضها: "هششنا" بشينين الأولى مكسورة مخففة ومعهما: نشطنا وخفطنا وانبعثت نفوسنا إليها، يقال منه: "هششت" بكسر الشين في الماضي، وفتحها في المضارع. وذكر القاضي الرواتبين السابقتين، قال: والرواية الأولى على الإدغام لالتقاء اللين، وهي لغة من قال: هزت سيفي، وهي لغة بكر بن وائل، قال: ورواه بعضهم: "هشنا" بكسر الهاء وإسكان الشين، وهو من هاش يهيش بمعنى هش.

قوله: "فخرج جوارى نساءه" أي: صغيرات الأسنان من نسائه. قوله: "بشمتن" هو بفتح الياء والميم. أقوال أهل العلم في صحة النكاح بعد الإعلان بغير الشهود: قوله: "قيل هذا إن حججها فجي أمراته" استدلت به المالكية، ومن وافقهم على أنه يصح النكاح بغير شهود إذا أعلن؛ لأنه لو أشهد لم يخف عليهم، وهذا مذهب جماعة من الصحابة والتابعين، وهو مذهب الزهري ومالك، وأهل المدينة شرطوا الإعلان دون الشهادة، وقال جماعة من الصحابة ومن بعدهم: تشترط الشهادة دون الإعلان، وهو مذهب الأوزاعي والثوري والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وكل هؤلاء يشترطون شهادة عدلين إلا أبا حنيفة فقال: يتعقد بشهادة فاسقين، وأجمعت الأمة على أنه لو عقد سراً بغير شهادة لم يتعقد، وأما إذا عقد سراً بشهادة عدلين فهو صحيح عند الجمهور. وقال مالك: لا يصح، والله أعلم.

[١٥ - باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس]

٣٥٠٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَهَذَا حَدِيثٌ بِهِزٌ قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ" قَالَ: فَاطْلُقْ زَيْنَدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُحَمِّرُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتَهَا عَظُمْتُ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَلَكَصْتُ عَلَى عَقْبِي فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ! أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكَ، قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَاحِبَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، ** فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ، قَالَ: فَقَالَ:

١٥ - باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس

قوله: "قال رسول الله ﷺ فاذكرها علي أي: فاعطها لي من نفسها، فيه دليل على أنه لا بأس أن يبعث الرجل لخطبة المرأة له من كان زوجها إذا علم أنه لا يكره ذلك، كما كان حال زيد مع رسول الله ﷺ. شرح الكلمات: قوله: "فلما رأيتها عظمت في صدري حتى ما أستطيع أن أنظر إليها أن رسول الله ﷺ ذكرها، فولَّيتها ظهري، ولكست على عقبى معناه: أنه هابها واستحلها من أجل إرادة النبي ﷺ تزوجها، فعاملها معاملة من تزوجها ﷺ في الإعظام والإحلال والمهابة.

وقوله: "أن رسول الله ﷺ ذكرها" هو يفتح الهمزة من "أن"، أي: من أجل ذلك، وقوله: "لكست أي: رجعت وكان جاء إليها ليعطها وهو ينظر إليها على ما كان من عادتها، وهذا قبل نزول الحجاب، فلما غلب عليه الإحلال تأخر وعطها وظهره إليها؛ لئلا يسبقه النظر إليها.

قوله: "ما أنا بصاحبة شيئاً حتى أوامر ربي فقامت إلى مسجدها" أي: موضع صلاحها من بيتها وفيه استحباب صلاة الاستخارة لمن هم بأمر، سواء كان ذلك الأمر ظاهر الخير أم لا، وهو موافق لحديث جابر في صحيح البخاري قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها يقول: "إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة" إلى آخره، ولعلها استخارت؛ لخوفها من تقصير في حقه ﷺ.

قوله: "ونزل القرآن وجاء رسول الله ﷺ، فدخل عليها بغير إذن" يعني نزل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَطِنَ زَيْنَدًا مَتَّهَا وَرَأَىٰ زُوجَ عَلَيْهَا﴾ (الأحراب: ٣٧) فدخل عليها بغير إذن؛ لأن الله تعالى زوجه إياها هذه الآية.

** قال في فتح الملهم: قوله: "حتى أوامر ربي" إلخ: بضم الهمزة، وفتح الواو، أو همزتين، مضارع أمر، أي: استعمر. (فتح الملهم: ٤٢١/٦ بيروت)

وَلَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رَجُلَانِ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعْتُهُ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حُجْرَةَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ، وَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ قَالَ: فَمَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتَهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا أَوْ أَخْبَرَنِي، قَالَ: فَاتَّطَلَّقْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ مَعَهُ فَأَلْقَى السَّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَنَزَلَ الْحِجَابُ، قَالَ: وَوُعِظَ الْقَوْمُ بِمَا وَعِظُوا بِهِ.

زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرِ بْنِ إِسْنَةَ﴾ (الأحزاب: ٥٣) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي... مِنَ الْحَقِّ﴾ (الأحزاب: ٥٣).

٣٥٠١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ: سَمِعْتُ أَنَسًا - قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ: عَلَى شَيْءٍ - مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً.

٣٥٠٢ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ فَقَالَ ثَابِتُ الْبُخَارِيُّ: بِمَا أَوْلَمَ؟ قَالَ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكَوهُ.

قوله: "ولقد رأينا أن رسول الله ﷺ أطعما الخبز واللحم حين امتد النهار" هو بفتح الهمزة من "أن"، وقوله: "حين امتد النهار" أي: ارتفع هكذا هو في النسخ "حين" بالنون.

قوله: "يتبع حجر نساياه يسام عليهن" إلى آخره سبق شرحه في الباب قبله.

قوله: "أطعهم خبزاً ولحماً حتى تركوه" يعني حتى شعروا وتركوه لشبعهم.

قوله: "ما أؤلم رسول الله ﷺ على امرأة من نساياه أكثر أو أفضل مما أؤلم على زينب" يحتمل أن سبب ذلك الشكر لنعمة الله في أن الله تعالى زوجه إياها بالوحي لا بولي وشهود بخلاف غيرها. ومذهبنا الصحيح المشهور عند أصحابنا: صحة نكاحه ﷺ بلا ولي ولا شهود؛ لعدم الحاجة إلى ذلك في حقه ﷺ، وهذا الخلاف في غير زينب، وأما زينب فمنصوص عليها، والله أعلم.

٣٥٠٣- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَ عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّمِيمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، كُلُّهُمْ عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو مَحَلٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوهُ، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُومُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مَنْ قَامَ مِنَ الْقَوْمِ.

رَأَى عَاصِمٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: فَقَعَدَ ثَلَاثَةً، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا، قَالَ: فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا، قَالَ: فَحَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبْظِرِينَ إِنَّهُ﴾ (الأحزاب: ٥٣) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ دَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٣).

٣٥٠٤- (٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: إِنْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ، لَقَدْ كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالَ أَنَسُ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرُوساً بِزَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، قَالَ: وَكَانَ تَزَوَّجَهَا بِالْمَدِينَةِ، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجُلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَشَى فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّتْرِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

٣٥٠٥- (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنْ الْحَجَّادِ أَبِي عُثْمَانَ،

ضبط الاسم: قوله: "حدثنا أبو محرز" هو بكسر الميم وإسكان الجيم وفتح اللام وبعدها زاي، وحكي بفتح الميم، والمشهور الأول واسمه: "لاحق بن حميد" قبل: وليس في الصحيحين من أول اسمه لام ألف غيره.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَهْلِيهِ، قَالَ: فَصَنَعَتْ أُمِّي * أُمُّ سَلِيمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ فَقَالَتْ: يَا أَنَسُ! اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْ بَعَثْتُ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي، وَهِيَ تُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي تُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعُفٌ". ثُمَّ قَالَ: "اِذْهَبْ فَادْعُ لِي فَلَانًا وَفُلَانًا، وَمَنْ لَقِيتَ" وَسَمَى رَجُلًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: زُهَاءُ ثَلَاثُمِائَةٍ.

قوله: "عن أنس قال: تزوج رسول الله ﷺ فدخل بأهله، فصنعت أمي أم سليم حيساً فجعلته في تور فقالت: يا أنس! اذهب بهذا إلى رسول الله ﷺ فقل: بعثت بهذا إليك أمي، وهي تقرئك السلام وتقول: إن هذا لك منا قليل يا رسول الله". فوائد الحديث: فيه أنه يستحب لأصدقاء المزوج أن يعطوا إليه بطعام يساعده به على وليته، وقد سبق هذا في الباب قبله، وسبق هناك بيان الحيس. وفيه الاعتذار إلى المبعوث إليه، وقول الإنسان نحو قول أم سليم: "هذا لك منا قليل"، وفيه استحباب بعث السلام إلى صاحب، وإن كان أفضل من الباعث، لكن هذا يحسن إذا كان بعيداً من موضعه أوله عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام، و"التور" بناء مشاة فوق مفتوحة ثم واد ساكنة: إناء مثل القدح، سبق بيانه في باب الوضوء.

قوله ﷺ: "اذهب فادع لي فلاناً وفلاناً ومن لقيت وسمي رجلاً قال: فدعوت من سمى ومن لقيت، قال: قلت لأنس: عددكم كانوا؟ قال: زهاء ثلاثمائة".

شرح الغريب: قوله: "زهاء" يضم الزاي وفتح الهاء وياء، ومعناه: نحو ثلاثمائة، وفيه أنه يجوز في الدعوة أن يأذن =

* قوله: "فصنعت أمي أم سليم حيساً إلخ" لا يخفى ما بين هذه الرواية والروايات السابقة من التدافع، ولا يمكن حمل ذلك على تعدد الواقعة، أما أولاً فلأنه لا يمكن صدور مثل هذا الفعل من الصحابة مرتين، ونزول القرآن مرتين لذلك، وإما ثانياً فلما سيجيء في الرواية الآتية من التصريح بأن هذه الواقعة هي واقعة زواج زينب، وهذا قيل: كانت في زواج زينب وليته، وليمة الطعام الخير واللحم، والثانية: إطعام الحيس الذي أهضته أم سليم.

وفيها ظهرت معجزة تكثير القلب، وفيها نزل الحجاب على ما هو أشبه سياق الأحاديث، وما جرى في وليمة الخير واللحم من ذكر الحجاب واستياس الحديث، وهم من بعض الرواة وتركيب قصة عبي أنس.

قال القرطبي: وأولى من التوهيم أن يقال: القصة واحدة وليس فيها وهم؛ لأنه يمكن أن يجتمع في تلك الوليمة أمران: أكل القوم الخير واللحم حتى شبعوا وانصرفوا، ثم أنه لما جاء الحيس استدعى الناس ووقع ما ذكر، وهذا كله، والمتحدثون في بيته جلوس لم يرحلوا حتى خرج النبي ﷺ رداً على بيوت أزواجه على ما تقدم، وفي هذا بعد ولا تناقض، وإذا أمكن هذا حملناه عليه وهو أولى من توهيم الإتيان.

وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَنَسُ! هَاتِ التَّوْرَ"، قَالَ: فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحُجْرَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِيَسْحَقُوا عَشْرَةَ عَشْرَةَ وَلْيَأْكُلْ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا يَلِيهِ". قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، قَالَ: فَخَرَجَتْ طَائِفَةٌ وَدَخَلَتْ طَائِفَةٌ حَتَّى أَكَلُوا كُلَّهُمْ فَقَالَ لِي: "يَا أَنَسُ! ارْفَعْ"، قَالَ: فَرَفَعْتُ، فَمَا أَذْرِي حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرُ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ، قَالَ: وَجَلَسَ طَوَائِفٌ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، وَزَوْجَتُهُ مَوْلِيَةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ، فَتَقَلُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ تَقَلُّوا عَلَيْهِ. قَالَ: فَاتَّبَعُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلَّهُمْ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرْخَى السُّتْرَ وَدَخَلَ، وَأَنَا جَالِسٌ فِي الْحُجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيراً حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ، وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرٍ إِنَّهُ وَلَيْكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْشَرُوا وَلَا مُسْتَسْقِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ ﷺ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قَالَ الْحَقُّدُ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَا أَخَذْتُ النَّاسَ عَنْهُدَا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَحُجِّبْنَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ. ٣٥٠٦ - (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ أَهْدَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ حَبْسًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ فَقَالَ أَنَسُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اذهَبْ فَادْعُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ". فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ.....

= المرسل في نامس معينين وفي مبهمين كقوله: "من لقيت" "من أردت". وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ بتكثير الطعام، كما أوضحه في الكتاب.

قوله ﷺ: "يا أنس هات التور" هو بكسر التاء من "هات" كسرت للأمر كما تكسر انطاء من أعط. قوله: "وزوجته موليئة وجهها" هكذا هو في جميع النسخ: "وزوجته" بالهاء، وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر، والمشهور حذفها.

قوله: "ظنوا أنهم قد تقلوا عليه" هو بضم القاف المخففة.

فَدَعَا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَلَمْ أَدْعُ أَحَدًا لِقِيَّتُهُ إِلَّا دَعَوْتُهُ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَحَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرِ مَا فِيهَا - قَالَ فَتَادَهُ: غَيْرَ مُتَحَبِّينَ طَعَامًا -﴾ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا ﴿حَتَّى بَلَغَ: ﴿ذَلِكَمُ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾﴾.

[١٦ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة]

- ٣٥٠٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا".**
- ٣٥٠٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَجِبْ".

١٦ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

الفرق بين الدعوة (بفتح الدال) والدعوة (بكسرهما): دعوة الطعام بفتح الدال ودعوة النسب بكسرهما هذا قول جمهور العرب، وعكسه تيم الرباب بكسر الراء فقالوا: الطعام بالكسر، والنسب بالفتح، وأما قول فطرب في المثلث: إن دعوة الطعام بالنظم، فغلطوه فيه.

قوله ﷺ: "إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها".

حكم إجابة الدعوة: فيه الأمر بحضورها، ولا خلاف في أنه مأمور به، ولكن هل هو أمر بإيجاب أو ندب؟ فيه خلاف، الأصح في مذهبي أنه فرض عين على كل من دعي، لكن يسقط بأعذار سندكرها - إن شاء الله تعالى -، والثاني: أنه فرض كفاية، والثالث: مندوب، هذا مذهبي في وليمة العرس. وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنها كولاية العرس، والثاني: أن الإجابة إليها ندب وإن كانت في العرس واجبة. ونقل القاضي اتفاق العلماء على وجوب الإجابة في وليمة العرس، قال: واختلفوا فيما سواها، فقال مالك والجمهور: لا تجب الإجابة إليها، وقال أهل الظاهر: تجب الإجابة إلى كل دعوة من عرس وغيره، وبه قال بعض السلف.

بيان الأعذار التي تنع إجابة الدعوة: وأما الأعذار التي يسقط بها وجوب إجابة الدعوة أو ندها، فمنها: أن يكون في الطعام شبهة، أو يخص بها الأغنياء، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لا تليق به بحالته، أو يدعوه لحرف شره أو لطمع في جاهه، أو ليعاونه على باطل، وأن لا يكون هناك منكر من حر أو هو، أو فرض حرير أو صور حيوان غير مفروشة، أو آنية ذهب أو فضة، فكل هذه أعذار في ترك الإجابة، ومن الأعذار أن يعتذر إلى الداعي بفتركه، ولو دعاه دمي لم تجب إجابته على الأصح، ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام، فالأول: تجب الإجابة فيه، والثاني: تستحب، والثالث: تكره.

قوله ﷺ: "إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب" قد يخرج به من يخص وجوب الإجابة بوليمة العرس ويتعلق =

** قال في فتح الملهم: قوله: "فليأتها" إلخ: أي: فليأت مكانها، والتقدير: إذا دعي إلى مكان وليمة فليأتها، ولا يضرب إعادة الضمير مؤنثاً. (فتح الملهم: ٤٢٨/٦ بيروت)

قَالَ خَالِدٌ: فَإِذَا عُيِّدَ اللَّهُ بِنَزْلِهِ عَلَى الْعُرْسِ.**

٣٥٠٩- (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ عُرْسٍ فَلْيَجِبْ".

٣٥١٠- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَ أَبُو كَامِلٌ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اتُّوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ".

٣٥١١- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ، عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ".

٣٥١٢- (٦) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيَجِبْ".

٣٥١٣- (٧) حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اتُّوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ".

٣٥١٤- (٨) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا".

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

= الآخرون بالروايات المطلقة ونقله ﷺ في الرواية التي بعد هذه: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ" ويحملون هذا على الغالب أو نحوه من التأويل،** والعرس باسكان الراء وضمها لغتان مشهورتان، وهي مؤنثة، وفيها لغة بالذكور.

** قال في فتح الملهم: قوله: "ينزله على العرس" إلخ: أي: على وليمة العرس. (فتح الملهم: ٤٢٨/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قلت: ويمكن حمل الروايات المقيدة على زيادة تأكيد الإجابة فيها، والله أعلم. (فتح الملهم:

٣٥١٥- (٩) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا".

٣٥١٦- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ". وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ الْمُثَنَّى: "إِلَى طَعَامٍ".

٣٥١٧- (١١) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

٣٥١٨- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا

قوله ﷺ: "إِنْ دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا" والمراد به عند جماهير العلماء: كُرَاعُ الشَّاةِ، وَغُلَطُوا مِنْ حَلِهِ عَلَى كُرَاعِ الْعِصَمِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ عَلَى مَرَاكِلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ.
قوله ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ". وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: "فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ وَإِنْ كَانَ مُعْطَرًا فَلْيَطْعَمْ".

أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَعْنَى (فَلْيَصِلْ): اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى "فَلْيَصِلْ" قَالَ الْجُمْهُورُ: مَعْنَاهُ: فَلْيَدْعُ لِأَهْلِ الطَّعَامِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْمُرُكَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَصْلُ الصَّلَاةِ فِي النِّعَةِ: الدَّعَاءُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَضِّلْ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: ١٠٣) وَقِيلَ: الْمُرَادُ: الصَّلَاةُ الشَّرْعِيَّةُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَيْ: يَشْتَغِلُ بِالصَّلَاةِ لِيَحْصِلَ لَهُ فَضْلُهَا، وَلِتُرِكَ أَهْلُ الْمَكَانِ وَالْحَاضِرِينَ.

اِخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي رُجُوبِ الْأَكْلِ مِنْ وَلِيْمَةِ الْعَرَسِ: وَأَمَّا الْمَقْطَرُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَمْرُهُ بِالْأَكْلِ، وَفِي الْأَوَّلَى عَجِيرٌ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، وَالْأَصَحُّ فِي مَنْهَبِنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَكْلُ فِي وَلِيْمَةِ الْعَرَسِ وَلَا فِي غَيْرِهَا، فَسِنْ أَوْجِبَهُ اعْتَمَدَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، وَتَأْوِيلُ الْأَوَّلَى عَلَى مَنْ كَانَ صَائِمًا، وَمَنْ لَمْ يَوْجِبْهُ اعْتَمَدَ التَّصْرِيحُ بِالتَّخْيِيرِ فِي الرَّوَايَةِ الْأَوَّلَى، وَحَمَلَ الْأَمْرَ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى النَّدْبِ، وَإِذَا قِيلَ بِرُجُوبِ الْأَكْلِ فَأَقْلَهُ لِقَمَةً، وَلَا تَلْزِمُهُ الزِّيَادَةُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى أَكْلًا، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يَلْقَمَةً، وَلَأنَّهُ قَدْ يَشْتَخِلُ صَاحِبُ الطَّعَامِ أَنْ امْتِنَاعَهُ لِنِسْبَةِ يَتَقَدَّهَا فِي الطَّعَامِ، فَإِذَا أَكَلَ لِقَمَةً زَالَ ذَلِكَ التَّعْيِيلُ، هَكَذَا صَرَحَ بِاللِّقْمَةِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَأَمَّا الصَّائِمُ، فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ، لَكِنْ إِنْ كَانَ صَوْمُهُ فَرْضًا لَمْ يَجِزْ لَهُ الْأَكْلُ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا جَازَ الْفَطْرُ وَتَرْكُهُ، فَإِنْ كَانَ يَشُقُّ عَلَى صَاحِبِ الطَّعَامِ صَوْمُهُ، فَالْأَفْضَلُ الْفَطْرُ وَإِلَّا فَيُتِمُّ الصَّوْمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَلْيُصَلَّ، * وَإِنْ كَانَ مُفْطِراً فَلْيُطْعَمْ.

٣٥١٩- (١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَتَسَّ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ* يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ غَضَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

٣٥٢٠- (١٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ! كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ. قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا، فَأَفْرَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزَّهْرِيَّ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣٥٢١- (١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣٥٢٢- (١٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، نَحْوَ ذَلِكَ.

فائدة إجابة الصائم الدعوة: قوله قبل هذا: "ركن عند الله يعني ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائم" فيه أن الصوم ليس بعذر في الإجابة وكذا قاله أصحابنا قالوا: إذا دعي وهو صائم لزمه الإجابة، كما يترجم المفطر ويحصل المقصود بحضوره، وإن لم يأكل فقد يترك به أهل الطعام والحاضرون، وقد يتحملون به، وقد يتضعون بدعائه أو بإشارته، أو يتصائمون عما لا يتصائمون عنه في غيته، والله أعلم. قوله: "شر الطعام طعام الوليمة" ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وقد سبق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح؛ لأنها زيادة ثقة.

* قوله: "فليصل" قيل: أي: ركعتين ليدعوهم بعد ذلك أو ليحصل لهم بذلك بركة الصلاة في بيتهم، ويكون ذلك جبراً لكسر عظامهم، وقيل معنى "فليصل" أي: فليدع جملًا للصلاة على معناها النغوى.

* قوله: "يتسَّ الطعام طعام الوليمة" ذم باعتبار ما كان الناس يعتادون في الوليمة حيث يتركون للفقراء، وهو لا ينافي حسن الوليمة في نفسها فلا ينافي الحديث ما سبق من الأمر بها.

٣٥٢٣- (١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتَ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "شَرُّ الطَّعَامِ الْوَلِيمَةُ، يُمْتَنَعُ مِنْ يَأْتِيَهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ".

بيان وجه كون طعام الوليمة شر الطعام: ومعنى هذا الحديث: الإخبار بما يقع من الناس بعده بآفة من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة، وإيثارهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديمهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم، والله المستعان.

قوله: سمعت ثاب الأعرج يحدث عن أبي هريرة هو ثابت بن عياض الأعرج الأحنف القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: اسمه ثابت بن الأحنف ابن عياض، والله أعلم.

[١٧ - باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها، ...]

٣٥٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً* رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي قَبْتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَتُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا،** حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ".

قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ، وَخَالِدٌ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ! أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٧ - باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها،

ثم يفارقها، وتنقضي عدتها

ضبط الاسم: قولها: "فتزوّجت عبد الرحمن بن الزبير" هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف، وهو الزبير بن باطاء، ويقال: باطاء، وكان عبد الرحمن صحابياً، والزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة، وهذا الذي ذكرنا من أن عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي، هو الذي تزوج امرأة رفاعَةَ القرظي، هو الذي ذكره أبو عمر بن عبد البر والمحققون، وقال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني في كتابيهما في "معركة الصحابة": إنما هو عبد الرحمن بن الزبير بن زيد بن أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس، والصواب الأول. قولها: "فبت طلاقِي" أي: طلقني ثلاثاً.

شرح الغريب: قولها: "هدية الثوب" هو بضم الهاء وإسكان الدال، وهي: طرفه الذي لم ينسج، شبهوها هذب العين، وهو شعر جفنها.

قوله ﷺ: "لا، حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ" هو بضم العين وفتح السين تصغير عسله، وهي كناية عن*

** قال في فتح الملهم: قوله: "جاءت امرأة رفاعَةَ إلخ" مماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه: غيمة بنت وهب، وهي عشتاة، واختلف هل هي يفتحها أو بالتصغير؟ والثاني أرجح. (فتح الملهم: ٤٣٢/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: وجه الجمع بين قولها: "ما معه إلا مثل الهدية" وبين قوله ﷺ: "حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ" وحاصله أنه ردّ عليها دعواها، أما أولاً فعلى طريق صدق زوجها فيما زعم أنه يتفصّلها نفص الأديم، وأما ثانياً فللاستدلال على صدقه بولديه اللذين كانا معه.... (فتح الملهم: ٤٣٣/٦ بيروت)

٣٥٢٥ - (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: - أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّيْبِرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْبِرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْبِرِ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهَدْيَةِ، وَأَخَذْتُ بِهَذْبَةٍ مِنْ جَنْبَيْهَا، قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا، فَقَالَ: "لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ". وَأَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ بِيَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، قَالَ: فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: أَلَا تَرْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَحْجَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

- الجماع، شبه لذته بلذة العسل وحلاوته، قالوا: وأنت العسيلة؛ لأن في العسل نعتين التذكير والتأنيث، وقيل: أنها على إرادة النطفة، وهذا ضعيف؛ لأن الإنزال لا يشترط.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحمل لطلقها حتى تنكح زوجاً غيره، ويطأها ثم يفارقها، وتنقضي عتقها، فأما مجرد عقده عليها فلا يبيحها للأول، وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وانفرد سعيد بن المسيب فقال: إذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للأول، ولا يشترط وطء الثاني؛ لقول الله تعالى: ﴿وَحَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠) والنكاح حقيقة في العقد عنى الصحيح. وأجاب الجمهور: بأن هذا الحديث مخصص لعموم الآية ومبين للمراد بها.

بيان العذر من جانب سعيد في عدم اشتراطه وطء الثاني: قال العلماء: ولعل سعيداً لم يبلغه هذا الحديث. قال القاضي عياض: لم يقل أحد بقول سعيد في هذا إلا طائفة من الخوارج،** واتفق العلماء على أن تغيب الحشفة في قبلها كاف في ذلك من غير إنزال المني، وشذ الحسن البصري فشرط إنزال المني، وجعله حقبقة العسيلة، قال الجمهور: بدخول الذكر تحصل اللذة والعسيلة، ولو وطئها في نكاح فاسد لم تحمل للأول على الصحيح؛ لأنه ليس بزواج.

** قال في فتح الملهم: قلت: سياق كلامه يشعر بذلك، وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند النسائي، وقد نبه عليه النسائي رحمه الله كما في الفتح، وحكى ابن الجوزي عن داود: أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك. قال العيني رحمه الله: وذكر في كتاب القنبه لأبي الرجاء مختار بن محمود الزاهري أن سعيد بن المسيب رجع عن مذهبه هذا، فلم يقض به قاض لا ينفذ قضاؤه، وإن أفتى به أحد عزره..... (فتح الملهم: ٤٣٤/٦ بيروت)

٣٥٢٦- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ.

٣٥٢٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ فَيُطَلِّقُهَا فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا، فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَمْحِلَ لِرَجُلٍ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: "لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْتَهَا".

٣٥٢٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٥٢٩- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ** طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ".

قوله: "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَسَمَّى" قال العلماء: إِنَّ التَّسْمِيَّ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ جَهْرِهَا وَتَصَرُّفِهَا بِهَذَا الَّذِي تَسْتَحْيِي النِّسَاءُ مِنْهُ فِي الْعَادَةِ، أَوْ لِرَغْبَتِهَا فِي زَوْجِهَا الْأَوَّلِ وَكَرَاهَةِ الثَّانِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا" يَدْخُلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنْ كَانَ مَخْتَصِرًا مِنْ قِصَّةِ رِفَاعَةَ فَقَدْ ذَكَرَتْ تَوْجِيهَ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ: "ثَلَاثًا" لَهَا كَانَتْ مَفْرُوقَةً، وَإِنْ كَانَ فِي قِصَّةٍ أُخْرَى فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي كَوْنِهَا بِمَجْمُوعَةٍ، وَقَدْ نَبَتْ فِي الْأَحَادِيثِ أَنَّ غَيْرَ رِفَاعَةَ وَقَعَ لَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ مَا وَقَعَ لِرِفَاعَةَ، فَلَيْسَ التَّعَدُّدُ فِي ذَلِكَ بِبَعِيدٍ. (فتح الملهم: ٤٤١/٦ بيروت)

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ: النِّكَاحُ الْمُحْلَلُ: قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ: ذَكَرَهُ التَّزْوِجُ لِلثَّانِي تَحْرِيمًا، لِلْحَدِيثِ "نَعْنِ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلِلَ لَهُ"، (كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ) بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ كَتَزْوِجِكَ عَلَى أَنْ أَحْلَلْتُ، وَإِنْ حَلَّتْ لِلأَوَّلِ؛ لَصِحَّةِ النِّكَاحِ وَبَطْلَانِ الشَّرْطِ. أَيُّ: لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَطُلُّ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ، بَلْ يَطُلُّ بِالشَّرْطِ وَيَصِحُّ بِخِلَافِ الْبَيْعِ.

(إِلَى أَنْ قَالَ:) وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ: "قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي الشَّرْحِ: "الْمَصْنُوعُ (أَيُّ: صَاحِبُ الْهَدَايَةِ) اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ (أَيُّ: حَدِيثِ اللَّعْنِ) عَلَى كَرَاهَةِ النِّكَاحِ الْمَشْرُوطِ بِهِ التَّحْلِيلِ، وَظَاهِرُهُ التَّحْرِيمُ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَحَدٍ، لَكِنْ يُقَالُ: مَا سَمَاءٌ مُحْلَلٌ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْمُحْلِلَ هُوَ الْمَثْبُوتُ لِلْحَلِّ، فَلَوْ كَانَ فَاسِدًا مَا سَمَاءٌ بِاطِلًا.

٣٥٣- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ.

- (إلى أن قال) ثم قال في الدر المختار: "أما إذا أضمرنا ذلك: لا يكره، وكان الرجل مأجوراً لقصد الإصلاح.... أي: إذا كان قصده ذلك، لا مجرد قضاء الشهوة ونحوها، وأورد السروجي أن الثابت عادة كالثابت نصاً، أي: فيصير شرط التحليل، كآثمه منصوص عليه في العقد فيكره، وأجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك أن يكون معروفاً به بين الناس، إنما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك، وصار مشتهراً به".... كذا في رد المختار.

قلت: والفرق بين شرط التحليل في العقد وبين إضماره عند العقد يشبه الفرق بين التعريض بخطية المعتدة أو الإكثار في النفس، وبين المواعدة سراً أو عزم عقدة النكاح قبل بلوغ الأجل، فإن الأول مباح، والثاني حرام، كما نصّ عليه في القرآن الكريم، والله أعلم. (فتح الملهم: ٤٣٤/٦-٤٣٥ بيروت)

[١٨ - باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع]

٣٥٣١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ! حَبِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَحَبِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا".

٣٥٣٢- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنِ الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَاهُ قَالَ: "بِاسْمِ اللَّهِ".

[١٨ - باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع]

قوله ﷺ: "لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ! حَبِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَحَبِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا" قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: الْمُرَادُ بِأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ: أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ شَيْطَانٌ، وَقِيلَ: لَا يَطْعَنُ فِيهِ الشَّيْطَانُ عِنْدَ وَلَادَتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، قَالَ: وَلَمْ يَحْمِلْهُ أَحَدٌ عَلَى الْعُمُومِ فِي جَمِيعِ الْضُرَرِّ وَالْوَسْوَسةِ وَالْإِغْوَاءِ، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي. **

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "مَا رَزَقْتَنَا" إِخْ أَيْ: حَيْثُكَ مِنَ الْوَلَدِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِحَبِّبِ. (فَتْحُ الْمُنْهَمِ: ٤٤٢/٦ بَروث)

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ: وَقِيلَ: لَمْ يَضُرَّهُ فِي بَدَنِهِ... يَعْنِي أَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَحَيَّطُهُ وَلَا يَدَاخِلُهُ بِنَا يَضُرُّ عَقْلَهُ أَوْ بَدَنَهُ. قَالَ الْعَبْدِيُّ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ. (فَتْحُ الْمُلْهِمِ: ٤٤٣/٦ بَروث)

[١٩ - باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر]

٣٥٣٣- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ الْمُثَنِّكِيرِ سَمِيعٌ جَابِرٌ يَقُولُ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَتَوَلَّتْ: ﴿فَسَاؤُكُمْ خَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خَرْتُكُمْ أَتَى شَيْئَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣).

٣٥٣٤- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أُتِيتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ، قَالَ: فَأُتِرْتُ: ﴿فَسَاؤُكُمْ خَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خَرْتُكُمْ أَتَى شَيْئَكُمْ﴾.

٣٥٣٥- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّ: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِيرِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ النَّعْمَانَ عَنْ الزَّهْرِيِّ: وَإِنْ شَاءَ مُحَبِّةٌ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُحَبِّةٍ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ.

١٩ - باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر

قول جابر: "كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فتولت: ﴿فَسَاؤُكُمْ خَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خَرْتُكُمْ أَتَى شَيْئَكُمْ﴾ وفي رواية: "إن شاء محبة، وإن شاء غير محبة غير أن ذلك في صمام واحد".
شرح الغريب: "المحبة" عجم مضمومة، ثم جيم مفتوحة، ثم باء موحدة مشددة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحت، أي: مكتوبة على وجهها، و"الصمام" بكسر الصاد أي: ثقب واحد، والبراد به: القبل. قال العلماء: وقوله تعالى: -

-﴿فَأَنذَرْتُكُمْ أَيُّ شَيْءٍ شَتَمْتُ أَيُّهَا: موضع الزرع من المرأة، وهو قبلها الذي يزرع فيه المني لا ابتغاء الولد، ففيه إباحة وطئها في قبلها إن شاء من بين يديها، وإن شاء من ورائها، وإن شاء مكبوة. وأما "الدبر"، فليس هو بحرث، ولا موضع زرع.

ومعنى قوله: ﴿أَيُّ شَيْءٍ شَتَمْتُ أَيُّهَا: كيف شتتم، واتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحريم وطء المرأة في دبرها، حائضاً كانت أو طاهرأ؛ لأحاديث كثيرة مشهورة كحديث: "ملعون من أتى امرأة في دبرها". قال أصحابنا: لا يحل الوطء في الدبر في شيء من آدميين ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال، والله أعلم.

قوله: "إن يهود كانت تقول" هكذا هو في النسخ: "يهود" غير مصروف؛ لأن المراد قبيلة اليهود، فامتنع صرفه للتأنيث والعلمية.

[٢٠ - باب تحريم امتناعها من فراش زوجها]

٣٥٣٦- (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا بَاثَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةَ فِرَاشِ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ".

٣٥٣٧- (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "حَتَّى تَرْجِعَ".

٣٥٣٨- (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا* فَتَأْتِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا".

٣٥٣٩- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاسِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ، قَبِذَتْ غَضَبَانِ عَلَيْهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ".

٢٠ - باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

قوله ﷺ: "إِذَا بَاثَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةَ فِرَاشِ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ" وفي رواية: "حَتَّى تَرْجِعَ" هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشها لغير عذر شرعي، وليس الحيض بعذر في الامتناع؛ لأنَّه حقٌّ في الاستمتاع بها فوق الإزار، ومعنى الحديث: أن اللعنة تستمر عليها حتى تزول المعصية بطلوع الفجر، والاستغناء عنها أو بتوبتها، ورجوعها إلى الفراش. قوله ﷺ: "قَبِذَتْ غَضَبَانِ عَلَيْهَا" وفي بعض النسخ: "غَضَبَانِ".

* قوله: "يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاسِهَا" أي إلى موضع اضطجاعها معه أو إلى ما هو موضع اضطجاعها من فراش فسمي ذلك فراشها، وقوله: "إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا" كناية عن الملائكة كما هو مفتضى الروايات الأخرى، والأفراد والتذكير بإرادة النوع، أي: إلا كان النوع الذي في السماء من المخلوقات سَاحِطًا، ويعمل أنه كناية عن الله تعالى فالمراد أي: الذي في العلو والجلال والرفعة والكمال، وهذا كما سأل جارية فقال: أَيْنَ اللَّهُ؟ فأشارت إلى السماء، والله تعالى أعلم.

[٢١ - باب تحريم إفشاء سر المرأة]

٣٥٤٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْرَةَ الْعُمَرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَثْرَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا".

٣٥٤١ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا" وَقَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: "إِنَّ أَعْظَمَ".

٢١ - باب تحريم إفشاء سر المرأة

قوله ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَثْرَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا". ثبوت (أشْر) في كلام أفصح العرب على رعم النجاسة: قال القاضي: هكذا وقعت الرواية "أشْر" بالالف، وأهل النحو يقولون: لا يجوز "أشْر" و"أخمر" وإنما يقال: هو خير منه، وشر منه، قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً، وهي حجة في حوازمها جميعاً، وأنها لغتان.

فقد الحديث: وفي هذا الحديث تحريم إفشاء الرجل ما يجري بينه وبين امرأته من أمور الاستمتاع، ووصف تفصيل ذلك، وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل أو نحوه، فأما مجرد ذكر الجماع، فإن لم تكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه؛ لأنه خلاف المروعة، وقد قال ﷺ: "مَنْ كَانَ يَوْمَ الْيَوْمِ الْآخِرِ قَلِيلٌ خَيْرًا أَوْ لَيْسَتْ". وإن كان إليه حاجة أو ترتب عليه فائدة بأن ينكر عليه إعراضه عنها، أو تدعى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره، كما قال ﷺ: "إِنِّي لَأَفْعَلُهُ أَنَا وَهَذِهِ". وقال ﷺ: "لَا بِي طَلْعَةٍ: "أَعْرَسْتُمْ الْمَلِيَّةَ؟" وقال خابر: "الكيس الكيس". والله أعلم.

* قوله: "إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ" إلى قوله: "الرَّجُلُ يُفْضِي"، الظاهر إن تعريف الرجل للجنس، ولم يقصد به معنى فهو في حكم التكرار فلذلك وصف بالجملة المعصورة بالضرع، ومثله قوله تعالى: "يَكْمُلُ الْجَمَاعُ تَحْمُلُ أَسْفَرَاتُهَا" (الجمعة: ٥) وقول الشاعر: "ولقد أمر على اللئيم يسبي"، والله تعالى أعلم.

* قوله: "إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ" إلى قوله "الرجل" أي: من أعظم نقض الأمانة وهتكها، وقوله: الرجل أي: هتك أمانة الرجل، والله تعالى أعلم.

[٢٢ - باب حكم العزل]

٣٥٤٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي وَكْتُيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ** أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ ** عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَالْمُصْطَلِقِ، فَسَبَّيْنَا كَرَائِمَ الْعَرَبِ، فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُرَّةُ وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ وَنَعَزِلَ فَقُلْنَا: نَفْعَلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهُ، فَسَأَلَهُ، فَسَأَلْنَا، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "لَا

٢٢ - باب حكم العزل

معنى العزل وحكمه: العزل: هو أن يجمع فإذا قارب الإنزال فرع، وأنزل خارج الفرج، وهو مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء رضيت أم لا؛ لأنه طريق إلى قطع النسل، ولهذا جاء في الحديث الآخر: "تسميته الولد الخفي؛ لأنه قطع طريق الولادة، كما يقتل المولود بالولاد." ** وأما التحريم فقال أصحابنا: لا يحرم في مملوكته ولا في زوجته الأمة، سواء رضيت أم لا؛ لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها أم ولد، وامتناع بيعها، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير ولدته رقيقاً تبعاً لأمه، وأما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم، وإلا فوجهان: أصحهما: لا يحرم.

** قال في فتح الملهم: قوله: "عن ابن محيريز" إلخ: بحاء مهملة، ثم راء، ثم زاي، مصغر اسمه عبد الله، أي: الحمصي. وهو مدني سكن الشام، ومحيريز أبوه، هو ابن جنادة بن وهب، وهم من رهط أبي مخزومة المؤذن، وكان يتيماً في حجره. (فتح الملهم: ٤٤٩/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قوله: "وأبو صرمة" إلخ: بكسر المهملة وسكون الراء، اسمه مالك. وقيل: قيس، صحابي مشهور من الأنصار. قاله الحافظ رحمه الله في "النكاح"، ثم قال في القدر: يختلف في صحبته. (فتح الملهم: ٤٥٠/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: واتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بإذنها، وأن الأمة يعزل عنها بغير إذنها، واختلفوا في المروجة، فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والراجح عن أحمد رحمه الله، وقال أبو يوسف وعمد: الإذن لها، وهي رواية عن أحمد، وعنه: بإذنها، وعنه: يباح العزل مطلقاً، وعنه: المنع مطلقاً. (فتح الملهم: ٤٥٢/٦ بيروت)

* قوله: 'فقلنا: نفعل' ورسول الله ﷺ ينهى عن ذلك، هذا بتقدير حرف الاستفهام أي: أنفعل، ولعل هذا كان بعد أن فعل بعضهم فلا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الآتية، والله تعالى أعلم.

عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا* مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلَّا سَتَكُونُ".

٣٥٤٣- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٣٥٤٤- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبْعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَابًا فَكُنَّا نَعْرُلُ،

التوفيق بين الروايات المختلفة في العزل: ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها بأن ما ورد في النهي شمول على كراهة التنزيه، وما ورد في الإذن في ذلك عمول على أنه ليس بحرام، وليس معناه نفى الكراهة، هذا مختصر ما يتعلق بالباب من الأحكام، والجمع بين الأحاديث، وللسلف خلاف كتبوا ما ذكرناه من مذهبن، ومن حرمه بغير إذن الزوجة الحرة قال: عليها ضرر في العزل فيشرط؛ لجوازه إذاً.

قوله: 'غزوه بالمصطلق' أي: بني المصطلق، وهي غزوة المريسيع، قال القاضي: قال أهل الحديث: هذا أولى من رواية موسى بن عقبة أنه كان في غزوة أوطاس. قوله: "كراهم العرب" أي: النفيسات منهم.

قوله: "فضالت عينا الحرية ورغبنا في الفداء" معناه: احتجنا إلى الوطء، وخفنا من الحيل فقصير أم ولد يمنع علينا بيعها، وأخذ الفداء فيها، فيستبسط منه منع بيع أم الولد، وأن هذا كان مشهوراً عندهم.

قوله **يُنْكَرُ**: "لا عليكم ألا تفعلوا، ما كتب الله خلق نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ" معناه: ما عليكم ضرر في ترك العزل؛ لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها، لا بد أن يخلقها سواء عزلتم أم لا، وما لم بقدر خلقها لا يقع سواء عزلتم أم لا، فلا فائدة في عزلكم؛ فإنه إن كان الله تعالى قدر خلقها سيقم المَاء فلا ينفع حرصكم في منع الخلق.

أقول أهل العلم في إجراء الرق على العرب: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء أن العرب يجري عليهم الرق كما يجري على المحم، وأنهم إذا كانوا مشركين وسبوا حاز استرقاقهم؛ لأن بني المصطلق عرب صلبية من خزاعة، وقد استرقوهم، ووطئوا سبائهم، واستباحوا بيعهن، وأخذ فدايتهن، وهذا قال مالك والشافعي في قوله الصحيح الجديد، وجهور العنماء، وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله القلم: لا يجري عليهم الرق؛ لشرفهم، والله أعلم.

* قوله: 'لا عليكم أن لا تفعلوا' لا ضرر عليكم في الترك، وقوله: هي كائنة إلى يوم القيامة أي تقديرًا، وقوله: 'لا ستكون أي: وجوداً ومثله ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة، أي: كل نسمة كائنة تقديرًا كائنة وجوداً فلا إشكال.

ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَنَا: "وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ".

٣٥٤٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا نُصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مُعْبِدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

٣٥٤٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْرُ قَالَُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

وَفِي رِوَايَةِ بَهْرٍ قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٣٥٤٧ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْخُدْرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ". قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَوْلُهُ: "لَا عَلَيْكُمْ" أَقْرَبُ إِلَى التَّهْمِ.

٣٥٤٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "وَمَا ذَاكُمْ؟" قَالُوا: الرَّحْلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرَضِّعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تُحْمَلَ مِنْهُ، وَالرَّحْلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تُحْمَلَ مِنْهُ قَالَ: "فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

قَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَكَأَنَّ هَذَا زَجْرٌ.

** قال في فتح الملهم: قوله: "عن محمد عن عبد الرحمن بن بشر" إلخ: قال عياض: محمد هو ابن سيرين، وفي بعض الخواشي عن محمد بن عبد الرحمن، هو خطأ. (فتح الملهم: ٤٥٣/٦ بيروت)

٣٥٤٩- (٨) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ - يَعْنِي حَدِيثَ الْعَزْلِ - فَقَالَ: إِنِّي حَدَّثْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ.

٣٥٥٠- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: قُلْنَا لَأَبِي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَسَأَلْتُ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، إِنِّي قَوْلُهُ: "الْقَدَرُ".

٣٥٥١- (١٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ - قَالَ ابْنُ عَبْدِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟ - وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ - فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا".

٣٥٥٢- (١١) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ سَمِعَهُ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: "مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ،* وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعُهُ شَيْءٌ".

٣٥٥٣- (١٢) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٥٥٤- (١٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتُنَا وَسَانِيَتُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا

قوله: "إن لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا" أي: التي تسمى لنا، شبهها بالبعير في ذلك.

* قوله: "ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها" أي: مراد خلقها إلا الله خالقها.

* قوله: "ما من كل الماء يكون الولد" بل من بعض الماء. فلعل ذلك البعض من الماء يسزل في أثناء الجماع فلا يفيد العزل شيئاً، والله تعالى أعلم.

وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: "اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا" فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْحَارِثَةَ قَدْ حَبِلَتْ فَقَالَ: "قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا".

٣٥٥٥ - (١٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ عِنْدِي جَارِيَةٌ لِي، وَأَنَا أَعْزَلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ ذَلِكَ لَنْ يَمْتَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ". قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ الْحَارِثَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ".

٣٥٥٦ - (١٥) وَحَدَّثَنَا خِجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْتَرِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ - قَاصُّ أَهْلِ مَكَّةَ -: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحِجَارِ التَّوْقَلِيِّ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٣٥٥٧ - (١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، زَادَ إِسْحَاقُ: قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ. *

قوله ﷺ لنذي أخبره بأن له جارية يعزل عنها: إن شئت ثم أخبره أنها حبلى فيه دلالة على إلحاق النسب مع العزل؛ لأن المأء قد سبق، وفيه أنه إذا اعترف بوطء أمته صارت فراشاً له، وتلحقه أولادها إلا أن يدعى الاستبراء، وهو مذهبنا ومذهب مالك.

قوله ﷺ: "أنا عبد الله ورسوله" معناه هنا: أن ما أقول لكم حق فاعتمدوه، واستيقنوه، فإنه يأتي مثل قلق الصبح.

** قال في فتح الملهم: قوله: "لنهانا عنه القرآن" إلخ: قال الحافظ: هذا ظاهر في أن سُفْيَانَ قاله استنباطاً، وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك؛ فإن تبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سُفْيَانَ لا يذكرون هذه الزيادة. وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة، فقال: استدلال جابر بالتقرير من الله غريب، ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول، لكنه مشروط بعلمه بذلك.... (فتح الملهم: ٤٥٦/٦ بيروت)

- ٣٥٥٨ - (١٧) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نُعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
- ٣٥٥٩ - (١٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ -: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نُعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا.

[٢٣ - باب تحريم وطء الحامل المسبية]

٣٥٦- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ
 يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ
 النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجَحَّ* عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ، فَقَالَ: "لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا؟" **
 فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، ** كَيْفَ
 يُوْرَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ كَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟".

٢٣ - باب تحريم وطء الحامل المسبية

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "عن يزيد بن حمير" هو بالخاء المعجمة. قوله: "أتى بامرأة مجح على باب
 فسطاط" "المُجَحَّ" مجم مضمومة، ثم جيم مكسورة، ثم حاء مهملّة، وهي الحامل التي قريت ولانحفا. وفي
 "الفسطاط" ست لغات: فسطاط وفُسْطَاط وفُسْطَاط يحذف الطاء والتاء، لكن بتشديد السين، وبضم الفاء
 وكسرهما في الثلاثة وهو نحو بيت الشعر.

قوله: "أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال: لعله يريد أن يُلِمَّ بها، فقالوا: نعم، فقال: لقد هممت أن ألعنه لعناً
 يدخل معه قبره، كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له" معنى "يلم بها" أي: يطأها وكانت
 حاملاً مسبية لا يحل جماعها حتى تضع.

وأما قوله ﷺ: "كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له" فمعناه: أنه قد تنأخر ولادتها مشة
 أشهر حيث يحتمل كون الولد من هذا الساب، ويحصل أنه كان ممن قبله، فعلى تقدير كونه من الساب يكون
 ولداً له ويتوارثان، وعلى تقدير كونه من غير الساب لا يتوارثان هو ولا الساب لعدم القرابة بل له استخدامه؛
 لأنه مملوكه، فتقدير الحديث أنه قد يستلحقه ويجعله ابناً له ويورثه مع أنه لا يحل له تورثه؛ لكونه ليس منه، ولا =

* قوله: "بامرأة مجح" بضم الميم وكسر الجيم بعدها جاء مهملّة مشددة هي القرية الموضع وترك التاء فيه؛ لأنها
 من الصفات المخصوصة بالنساء كحائض وطاهر وحامل ونحوها.

** قال في فتح الملهم: قوله: "أن يلم بها" إلخ: أي يطؤها، وكانت حاملاً مسبية لا يحل جماعها حتى تضع. وقد
 وقع في حديث أبي سعيد مرفوعاً عند أبي داود، قال في سبأيا أوطاس: "لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات
 حمل حتى تمض حيضة". (فتح الملهم: ٤٥٦/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قوله: "يدخل معه قبره" إلخ: أي: يوصله إلى جهنم، والعياذ بالله. (فتح الملهم: ٤٥٧/٦ بيروت)

٣٥٦١ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

= يخل تورثه ومزاحمته لباقي الورثة، وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجهله عبداً يملكه مع أنه لا يخل له ذلك، لكونه منه إذا وضعته لمدة محتملة كونه من كل واحد منهما، فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفاً من هذا العظور، فهذا هو الظاهر في معنى الحديث.

وقال القاضي عياض: معناه: الإشارة إلى أنه قد ينمي هذا الجنين بنطقة هذا السائب، فيصير مشاركاً فيه، فيمتنع الاستخدام، قال: وهو نظير الحديث الآخر: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره". هذا كلام القاضي، وهذا الذي قاله ضعيف أو باطل، وكيف ينظم التورث مع هذا التأويل، بل الصواب ما قدمناه، والله أعلم.

• • • •

[٢٤ - باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع، وكراهة العزل]

٣٥٦٢ - (١) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ". قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ: عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى: بِالذَّالِ.

٢٤ - باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع، وكراهة العزل

ضبط الاسم: قوله: "عن جدامة بنت وهب" ذكر مسلم اختلاف الرواية فيها، هل هي بالذال المهملة أم بالذال المعجمة؟ قال: والصحيح أنها بالذال، يعني المهمة، وهكذا قال جمهور العلماء: أن الصحيح أنها بالمهملة والجيم مضمومة بلا حلاف.

وقوله: "جدامة بنت وهب"، وفي الرواية الأخرى: "جدامة بنت وهب أخت عكاشة" قال القاضي عياض: قال بعضهم: إنما أخت عكاشة، على قول من قال: أنها جدامة بنت وهب بن محسن، وقال آخرون: هي أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب، ليس بعكاشة بن محسن المشهور، وقال الطبري: هي جدامة بنت جندل هاجرت، قال: والمحدثون قالوا فيها: جدامة بنت وهب، هذا ما ذكره القاضي، والمختار أنها جدامة بنت وهب الأسديّة أخت عكاشة بن محسن المشهور الأسدي، وتكون أخته من أمه، وفي "عكاشة" لغتان سبقتا في "كتاب الإيمان": تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أفصح وأشهر.

قوله ﷺ: "لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم". شرح الغريب: قال أهل اللغة: "الغيلة" هنا بكسر الغين، ويقال لها: الغيل بفتح الغين مع حذفها الهاء، و"الغيال" بكسر الغين، كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة، وقال جماعة من أهل اللغة: "الغيلة" بالفتح مرة الواحدة، وأما بالكسر فهي الاسم من الغيل، وقيل: إن أريد بها وطء الموضع جاز الغيلة، والغيلة بالكسر والفتح. واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث وهي الغيل: فقال مالك في الموطأ والأصمعي وغيره من أهل اللغة: أن يجامع امرأته وهي مرضع، يقال منه: أغال الرجل، وأغيل إذا فعل ذلك، وقال ابن السكيت: هو أن ترضع المرأة وهي حامل، يقال منه: غالت وأغيلت. قال العلماء: سبب همه ﷺ بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع. قالوا: والأطباء يقولون إن ذلك المين داء، والعرب نكرهه وتغيبه.

فقه الحديث: وفي الحديث جواز الغيلة فإنه ﷺ لم ينه عنها، وبين سبب ترك النهي، وفيه جواز الاجتهاد -

٣٥٦٣- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقَرِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ خُدَّامَةِ بِنْتِ وَهَبِ أُخْتِ عُكَّاشَةَ قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتَاهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ،* فَتَضَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُعْبِلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا". ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ".**

زَادَ عَبْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقَرِّي وَهِيَ: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُيِلَتْ﴾ (التكوير: ٨).

٣٥٦٤- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ خُدَّامَةِ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "الْغِيَالِ".

٣٥٦٥- (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ تُمَيْرٍ -

- لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ قَالَ جَمْهَرُ أَهْلِ الْأَصُولِ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ لِمَكْنَهُ مِنَ الْوَحْيِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

قوله: "فإذا هم يعبلون" هو بضم الباء؛ لأنه من أعال يعبل كما سبق.

قوله: "ثم سألوه عن العزل فقال رسول الله ﷺ: ذاك الواد الخفي" وهي: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُيِلَتْ﴾ الواد والمؤودة بالهمزة، والواد: دفن البنت وهي حية، وكانت العرب تفعله خشية الإملاق، وربما فعلوه خوف العار، والمؤودة: البنت المدفونة حية، ويقال: وأدت المرأة ولدها وأداً، قيل: سميت مؤودة؛ لأنها تنقل بالتراب، وقد سبق في "باب العزل" وجه تسمية هذا وأداً وهو مشابهته الواد في تقويت الحياة، وقوله في هذا الحديث: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُيِلَتْ﴾ معناه: أن العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية.

* قوله: "لقد همت أن أتاهي عن الغيلة" كأنه بناء على أنه فرض إليه النهي عن ما يراه نصراً، والحاصل أنه ميني عنى جواز الاجتهاد له، والله تعالى أعلم.

** قال في فتح الملهم: وإنما سماه وأداً خفياً في حديث خدامة؛ لأن الرجل إنما يعزل هرباً من الحمل، فأجرى قصده لذلك بجرى الواد، لكن الفرق بينهما أن الواد ظاهر بالمباشرة، اجتمع فيه القصد والفعل، والعزل يتعلق بالقصد صرفاً، فلذلك وصفه بكونه خفياً. (فتح الملهم: ٤٥٩/٦ بيروت)

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدَ الْقُمِّي: حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُعْزِلُ عَنِّ امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟" فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا، أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا، ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ".

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: "إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلَا، مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ".

ضبط الاسم: قوله: "حدثني عباس بن عباس" الأول بالشين المعجمة، وأبوه بالنسين المهملة، وهو عباس بن عباس الثقفي بكسر ثقاف منسوب إلى قتياب، بطن من رعين.

قوله: "أشفق على ولدها" هو بضم الفمزة وكسر الفاء أي أتحاف.

قوله ﷺ: "ما ضار ذلك فارس ولا الروم" هو بتشفيف الراء أي ما ضرهم، يقال: ضار يضره ضرًا وضره يضره ضرًا وضرًا والله أعلم.

[١٨ - كتاب الرضاع]

[١ - باب يحرم من الرضاعة** ما يحرم من الولادة]

٣٥٦٦ - (١) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "أَرَأَيْهِ فَلَانًا" - لَعَمَّ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا - لَعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "نَعَمْ، إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ".

كتاب الرضاع

باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

شرح كلمة الرضاعة: هو يفتح الراء وكسرها، والرضاعة: يفتح الراء وكسرها، وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعاً، قال الجوهري: ويقول أهل نجد: رضع يرضع بفتح الضاد في الماضي، وكسرها في المضارع رضعاً، كضرب يضرب ضرباً، وأرضعته أمه، وامرأة مرضع: أي لها ولد ترضعه، فإن وصفتها بالرضاعة، قلت: مرضعة بالهاء، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة" وفي رواية: "يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة" وفي حديث قصة حفصة وحديث قصة عائشة: "الإذن لدخول العم من الرضاعة عليها" وفي الحديث الآخر: "فليج عليك عمك" قلت: إنما أرضعني المرأة ولم يرضعني الرجل، قال: "إنه عمك فليج عليك" هذه الأحاديث متفقة على ثبوت حرمة الرضاع، وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة، وأنه يصير ابنها يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحل له النظر إليها، والخلوة بها والمسافرة.

استثناء بعض الأحكام من حرمة الرضاع: ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه، فلا يتوارثان ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يعتق عليه بالملك، ولا ترد شهادته لها، ولا يعقل عنها، ولا يسقط عنها قصاص -

** قال في تكملة فتح المهمل: فالرضاع في الشرع: مص الرضيع اللبن من ثدي الأدمية في وقت مخصوص، أي مدة الرضاع، كذا عرفه ابن الهمام في فتح القدير (٢-٣). وفسره ابن نجيم بقوله: "أي وصول اللبن من ثدي المرأة إلى جوف الصغير من فمه أو أنفه في مدة الرضاع". (تكملة فتح المهمل: ١٠٩-١٠)

٣٥٦٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَذَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ".

٣٥٦٨- (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

- يقتله، فهما كالأحنيين في هذه الأحكام: وتجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة، وأنه في ذلك كونها من النسب؛ لهذه الأحاديث، وأما الرجل المنسوب ذلك اللبن إليه؛ لكونه زوج المرأة أو طفلها يملك أو شبهه، فمذهبنا ومذهب العلماء كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع وبصير ولد له، وأولاد الرجل إخوة الرضيع وأخواته، وتكون إخوة الرجل أعمام الرضيع وأخواته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل، ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن علية فقالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع، ونقله المازري عن ابن عمر وعائشة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلْبَنِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ الرِّضَاعِ﴾ (النساء: ٢٣) ولم يذكر البنت والعمة، كما ذكرهما في النسب، واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة، وقوله ﷺ مع إذنه فيه: "أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة"، وأجابوا عما احتجوا به من الآية أنه ليس فيها نص بإباحة البنت والعمة ونحوهما؛ لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لو لم يعارضه دليل آخر، كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أراه فلاناً" لعم حفصة هو بضم الهمزة، أي أظنه.

قوله: "حدثنا علي بن هاشم بن البريد" هو بياء موحدة مفتوحة، ثم راء مكسورة، ثم ياء مثناة تحت.

[٢ - باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل]

- ٣٥٦٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أَفْلَحَ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْجَحَابُ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَيَّ.
- ٣٥٧٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُعَيْسٍ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ. وَزَادَ: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: "تَرَبَّيْتُ يَدَاكَ، أَوْ يَمِينِكَ".
- ٣٥٧١- (٣) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، بَعْدَ مَا نَزَلَ.....

٢ - باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

قوله: "عن عائشة أنها أخبرته أن أفصح أخا أبي القعيس، جاء يستأذن سلبها، وهو عمها من الرضاعة" إلى آخره، وذكر الحديث السابق في أول الباب عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله لو كان فلاناً حياً، "لعمها من الرضاعة" دخل علي، قال رسول الله ﷺ: "نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة".

أقوال أهل العلم في تعيين عم عائشة: اختلف العلماء في عم عائشة المذكور. فقال أبو الحسن القاسمي: هما عمان لعائشة من الرضاعة أحدهما: أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة، لرضع هو وأبو بكر ﷺ من امرأة واحدة. والثاني: أخو أبيها من الرضاعة الذي هو أبو القعيس، وأبو القعيس أبوها من الرضاعة، وأخوه أفصح عمها، وقيل: هو عم واحد، وهذا غلط، فإن عمها في الحديث الأول ميت، وفي الثاني حي جاء يستأذن، فالصواب ما قاله القاسمي. وذكر القاضي نقوين ثم قال: قول القاسمي أشبه؛ لأنه لو كان واحداً لفهمت حكمه من المرة الأولى ولم تحتاج به بعد ذلك، فإن قيل: فإذا كانا عمين كيف سألت عني الميت وأعلمها النبي ﷺ أنه عم لها يدخل عليها، واحتجبت عن عمها الآخر أخي أبي القعيس حتى أعلمها النبي ﷺ بأنه عمها يلج عليها، فهلا اكتفت بأحد السؤالين؟

فالجواب: أنه يحتمل أن أحدهما كان عمّاً من أحد الأبوين، والآخر منهما أو عمّاً أعلى والآخر أدنى أو نحو ذلك من الاختلاف، فحافت أن تكون الإباحة مختصة بصاحب الوصف المسؤول عنه أولاً، والله أعلم.

الْجَحَابُ، وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَا أَذُنُ لِأَفْلَحَ، حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ فَكَرِهْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَكَ، قَالَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَفْذِنِي لَهُ".

قَالَ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ.

٣٥٧٢- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، يَنْحُو حَدِيثَهُمْ، وَفِيهِ "فَإِنَّهُ عَمَلُكَ تَرَبَّتْ بِمِثْلِكَ". وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ.

٣٥٧٣- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمَلُكَ" قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ "إِنَّهُ عَمَلُكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ".

٣٥٧٤- (٦) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ أَخَا أَبِي قُعَيْسٍ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا. فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٣٥٧٥- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ.

- قوله: "عن عائشة أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها" وفي رواية: "أفلح بن أبي قعيس" وفي رواية: "استأذن علي عمي من الرضاعة أبو الجعد فرددته قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس"، وفي رواية: "أفلح بن قعيس"، قال الحفاظ: الصواب الرواية الأولى، وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب، وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس، وكنية أفلح أبو الجعد، "والقعيس" بضم القاف وفتح العين وبالسین المهملة.

٣٥٧٦ - (٨) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَبُو الْحَكَمِ، فَرَدَدْتُهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ - فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ، قَالَ "فَهَلَّا أَذِنْتَ لَهُ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ".

٣٥٧٧ - (٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَّاءِ بْنِ عِرَّاءٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ عَمَّاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَّجَتْهُ، فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهَا: "لَا تَحْتَجِجِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ".

٣٥٧٨ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عِرَّاءِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحَ بْنَ قُعَيْسٍ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَأَرْسَلْتُ: إِنِّي عَمُّكَ، أَرْضَعْنِي امْرَأَةُ أَحِي، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ "لِيَدْخُلْ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ".

قوله ﷺ: "تربت يدك أو يمينك" سبق شرحه في كتاب الغسل.

[٣ - باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة]

٣٥٧٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ تَتَوَقَّى فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا؟ فَقَالَ: "وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ. ** فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ".

٣٥٨٠- (٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ تُمَيِّزٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٥٨١- (٣) وَحَدَّثَنَا هُدَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ فَقَالَ: "إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ".

٣٥٨٢- (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

٣ - باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

شرح الغريب وضبط الاسم: قوله: "مالك توقي في قريش" هو بناء مثناة فوق مفتوحة، ثم نون مفتوحة، ثم واو مفتوحة مشددة، ثم قاف أي تختار وتبالغ في الاختيار، قال القاضي: وضبطه بعضهم بتاءين مثنتين الثانية مضمومة أي تميل.

قوله: "وحدثنا هذاب" هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهمل، ويقال له "هذبة" بضم الهاء وسبق بيانه مرات.

قوله: "أريد على ابنة حمزة" هو بضم الهمزة وكسر الراء، ومعناه قيل له يتزوجها.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "بنت حمزة" اختلفوا في تسميتها على سبعة أقوال: أمامة، وعمارة، وسلمى، وعائشة، وفاطمة، وأمة الله، وعلي، وحكى المزي في أسمائها: أم الفضل، لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية، كذا في الفتح. وذكر الحافظ في باب عمرة القضاء من معازي الفتح (٧-٣٨٨) أن المشهورة أن اسمها عمارة. وكانت مع أنها بمكة، فخرجت مع النبي ﷺ عند العودة من عمرة القضاء، فاختصم في حضانتها علي وزيد وجعفر، كما في صحيح البخاري من حديث البراء ؓ (تكملة فتح الملهم: ٢٧/١)

يَحْتَجِي بِنِ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِي: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، كِلَيْهِمَا، عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادٍ هَمَامٍ سَوَاءٍ غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ "ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ". وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ "وَأِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ". وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ.

٣٥٨٣- (٥) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ أُتَتْ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَنْ ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ أَوْ قِيلَ: أَلَا تَحْطُبُ بِنْتَ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: "إِنَّ حَمْزَةَ أُخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ".

قوله: "محمد بن يحيى بن مهران القطعي" هو بضم القاف وفتح الطاء منسوب إلى فطيمة، قبيلة معروفة، وهو قطيعة بن عيس بن يعقوب بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بالعين المهملة.

قوله: "كِلَيْهِمَا" عن قتادة كذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها "كِلَاهُمَا" وهو الحارثي على المشهور والأول صحيح أيضاً، وقد سبق بيان وجهه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

قوله: "وفي رواية بشر سمعت جابر بن زيد" يعني في رواية بشر أن قتادة قال: سمعت جابر بن زيد، وهذا مما يحتاج إلى بيانه؛ لأن قتادة مدلس، وقد قال في الرواية الأولى: قتادة عن جابر، وقد علم أن المدلس لا يحتاج بهتنته حتى يثبت سماعه لذلك الحديث، فتنبه مسلم على ثبوته.

قوله: "أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قال: سمعت عبد الله بن مسلم يقول: سمعت محمد بن مسلم يقول: سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول: سمعت أم سلمة" هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون، أولهم: بكير بن عبد الله بن الأشج، روي عن جماعة من الصحابة. والثاني: عبد الله بن مسلم الزهري أخو الزهري المشهور، وهو تابعي سمع ابن عمر وآخرين من الصحابة، وهو أكبر من أخيه الزهري المشهور. والثالث: محمد بن مسلم الزهري المشهور، وهو أخو عبد الله الراوي عنه كما ذكرنا. والرابع: حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وهو والزهري تابعيان مشهوران. لطائف الإسناد: ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الإسناد: أحدها: كونه جمع أربعة تابعيين بعضهم عن بعض. الثانية: أن فيه رواية الكبير عن الصغير؛ لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق. الثالثة: أن فيه رواية الأخ عن أخيه.

٤ - باب تحريم الربيبة وأخت المرأة

٣٥٨٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبَ* بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: "أَفْعَلُ مَاذَا؟" قُلْتُ: تَنْكِحُهَا. قَالَ: "أَوْ تُجِيبِينَ ذَلِكَ؟" قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ*، وَأَحَبُّ مَنْ شَرَكَنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي. قَالَ: "فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي" قُلْتُ: فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تُخْطُبُ ذُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: "بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: "لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَيْبِي فِي حِجْرِي، مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي* وَأَبَاهَا ثَوْبَةَ، فَلَا تَغْرِضَنَّ عَلَيَّ بِمَا تَكُنْ وَلَا أَخَوَاتِكَ".

٤ - باب تحريم الربيبة وأخت المرأة

ضبط الكلمات وشرحها: قوله: "لست لك بمخلية" هو بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة، أي لست أخطي لك بغير ضرة. قولها: "وأحب من شركتني في الخير أختي" هو بفتح الشين وكسر الراء، أي أحب من شاركتني فيك وفي صحبتك، والانتفاع منك بخيرات الآخرة والدنيا. قولها: "تخطب ذرة بنت أبي سلمة" هي بضم الدال وتشديد الراء، وهذا لا خلاف فيه. وأما ما حكاه القاضي عياض عن بعض رواة كتاب مسلم أنه ضبطه "ذرة" بفتح الدال المعجمة فتصحف لا شك فيه. قولها: "قال: ابنة أم سلمة؟ قلت: نعم" هذا سؤال استنثاب، ونفي احتمال إرادة غيرها. قوله ﷺ: "لو أنها لم تكن ربيبي في حجري ما حلت لي، إنها ابنة أختي من الرضاعة" معناه: أنها حرام علي بسببين: - * قوله: "قلت: لست لك بمخلية" اسم فاعل من الإحلاء، أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "زينب بنت أم سلمة" هي بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، ربيبة رسول الله ﷺ، وكان اسمها "برة"، فسمها النبي ﷺ "زينب". ولدت بأرض الحبشة، وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي ترضعها. (تكملة فتح الملهم: ٢٩/١)

** قوله: "أرضعتني وأباهها ثوبه" وأخرج ابن سعد أن أول من أرضع رسول الله ﷺ ثوبه بلبن ابن لها يقال له مسروح، أياماً قبل أن تقدم حليلة، وأرضعت قبله حمزة، وبعده أبا سلمة بن عبد الأسد. كذا في بذل المجهود. (تكملة فتح الملهم: ٣٣/١)

٣٥٨٥- (٢) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً.

٣٥٨٦- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شَهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انْكُحْ أُخْتِي عُرْوَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَبِيبُ ذَلِكَ؟" فَقَالَتْ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَسْتُ لَكَ بِمُخِيَّيَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكْتَنِي فِي حَبْرٍ، أُخْتِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي"، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ "بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟" قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِيسَتِي فِي حَجْرِي مَا حَسْتُ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا أَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنْ وَلَا أَخَوَاتِكُنْ".

= كَوْنُهَا رِيَّةً، وَكَوْنُهَا بِنْتُ أُخْتِي، فَتَرَى أَنَّ أَحَدَ الْمَسْبُوعِينَ حُرِّمَتْ بِالْآخَرِ.

معنى الرية وأختا محرمة على زوج أمهما: والرية: بنت الزوجة، مشتقة من الرب وهو الإصلاح؛ لأنه يقوم بأمرها، ويصلح أحوالها، ووقع في بعض كتب الفقه أنها مشتقة من التربية، وهذا غلط فاحش؛ فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية، ولام الكلمة وهو الحرف الأخير مختلف، فإن آخر "رب" باء موحدة، وفي آخر "ربي" باء مشاة من تحت، والله أعلم. والحجر بفتح الخاء وكسرها.

وأما قوله ﷺ: "ربي في حجر" ففيه حجة لداود الظاهري أن الرية لا تحرم إلا إذا كانت في حجر زوج أمها، فإن لم تكن في حجره، فهي حلال له، وهو موافق لظاهر قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْنَاهُمْ أَنْتَنِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) ومذهب العلماء كافة سوى داود: أنها حرام سواء كانت في حجره أم لا، قالوا: والتقيد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يعمل به، فلا يقصر الحكم عليه، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ (النساء: ١٥١) ومعلوم أنه يحرم قتلهم بغير ذلك أيضاً، لكن خرج التقيد بالإملاق؛ لأنه الغالب. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْرَهُوا قَتْلَ الْبَغَاةِ إِنَّ أَرْذَلَنَّهُمْ لَخَصَالَةٌ﴾ (النور: ٢٣) ونظائره في القرآن كثيرة.

قوله ﷺ: "أرضعتني وأبأها ثوبية" أبأها بالياء الموحدة، أي ارتضعت أنا وأبوها أبو سلمة من ثوبية بناءً مثله مضمومة ثم ولو مفتوحة ثم باء التصغير ثم باء موحدة ثم هاء، وهي مولاة لأبي هب، ارتضع منها ﷺ قبل حبيبة السعدية رضي الله عنها. قوله ﷺ: "أولا تعرضنني ببناتكن ولا أخواتكن" إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة، واسم أخت أم حبيبة =

٣٥٨٧- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ النَّثِيثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْنِمٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادٍ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ، نَحْوَ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ، عَرَّةٌ، غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

- هذه "عرّة" يفتح لعين ألهممة وقد سماها في الرواية الأخرى وهذا معمول على أنها لم تنعم حينئذ تحريم الجمع بين الأختين، وكذا لم تنعم من عرض بنت أم مسلمة تحريم الربيبة، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة تحريم بنت الأخ من الرضاعة، أو لم تنعم أن حمزة أخ له من الرضاع، والله أعلم.

• • • • •

٥ - باب في المصّة والمصّتان والتحريم بخمس رضعات

٣٥٨٨ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ح وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: - وَقَالَ سُؤَيْدُ بْنُ زُهَيْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: - "لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ". *

٣٥٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كُلُّهُمْ، عَنْ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: دَخَلَ أَعْرَابِي عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي. فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَزَعَمْتَ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتِي الْحُدُنِّي رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ" قَالَ عَمْرُو فِي رَوَاتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ ثَوْقٍ.

٣٥٩٠ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسْتَعْبِي: حَدَّثَنَا مُعَاذُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْثَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْثَمٍ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صُغْصَعَةَ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَلْ تُحْرَمُ الرَضْعَةُ الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: "لَا".

٥ - باب في المصّة والمصّتان والتحريم بخمس رضعات

فوله ﷺ: "لا تحرم المصّة والمصّتان". وفي رواية أخرى: "لا تحرم الإملاجة والإملاجتان". وفي رواية: "قال: يا نبي الله هل تحرم الرضعة الواحدة؟ قال: لا". وفي رواية عائشة قالت: "كان فيها أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيها يقرأ من القرآن". شرح الغريب: أما "الإملاجة" فبكسر الهمزة والجيم المخففة وهي المصّة، يقال: منح الصبي أمه وأملحته.

* قوله: "لا تحرم المصّة والمصّتان" تخصيص المصّة والمصّتين يجوز أن يكون موافقة السؤال كما يقتضيه روايات الحديث، فلا يدل أن الثلاث محرمة ثم هذا الحديث يجوز أن يكون حين كان المحرم العشر أو الخمس، فلا ينافي كون الحكم بعد النسخ، وهو الإطلاق الموافق لظاهر القرآن والله تعالى أعلم.

٣٥٩١- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَيْنِ، أَوْ الْمَصَّةَ أَوْ الْمَصَّتَيْنِ".

٣٥٩٢- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ كَرَوَايَةِ ابْنِ يَشْرٍ: "أَوْ الرُّضْعَتَيْنِ أَوْ الْمَصَّتَيْنِ" وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: "وَالرُّضْعَتَيْنِ وَالْمَصَّتَيْنِ".

٣٥٩٣- (٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَيْنِ".

٣٥٩٤- (٧) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أَلَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ؟ فَقَالَ: "لَا".

٣٥٩٥- (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيْمَا أُتْرِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ: * بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

وقولها: "فتوفى رسول الله ﷺ" هو فيما يقرأ هو بضم الياء من "يقرأ" ومعناه: أن النسخ بخمس رضعات، تأخر إنزاله جداً حتى أنه ﷺ توفى وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآناً متلوّاً؛ لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا ينلّ.

* قوله: "نسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله ﷺ" وهي مما يقرأ إلخ. كناية عن قرب نسخ الخمس تلاوة من زمان وفاته ﷺ بحيث إنه ما بلغ النسخ إلى بعض الناس وقت النسخ، فكانوا يقرؤونه ثم تركوه بعد بلوغ النسخ لهم. فالحاصل أن كلا من العشر والخمس منسوخ تلاوة، بقي الخلاف في بقاء الخمس حكماً، والجمهور على عدمه؛ إذ لا استدلال بالنسخ تلاوة؛ لأنه ليس بقرآن بعد النسخ، ولا سنة ولا إجماع ولا قياس، ولا استدلال بما وراء المذكورات فلا يصح الاستدلال بالنسخ تلاوة مطلقاً فضلاً عن مقابلة إطلاق النص ويكفي -

٣٥٩٦ - (٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ - وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا: خَمْسٌ مَعْلُومَاتٍ.

أقسام النسخ: وانسخ ثلاثة أنواع: أحدها: ما نسخ حكمه وتلاوته، كعشر رضعات. والثاني: ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات،** وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما. والثالث: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٤٠) الآية، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع: واختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع، فقالت عائشة والشافعي وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات. وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وعطاء، وطاوس، وابن المسيب، والحسن، ومكحول والزهري، وقتادة، والحكم، وحماد، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة **«حرم»****.

وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود: يثبت بثلاث رضعات، ولا يثبت بأقل. فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات، وأخذ مالك بقوله تعالى: ﴿وَأُمَمْتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْتَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) ولم يذكر عدداً. وأخذ داود بمفهوم حديث: "لا تحرم النصة والمصنان" وقال: هو مبين للقرآن، واعترض أصحاب الشافعي على المالكية فقالوا: إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية: واللاتي أرضعنكم -

- للجمهور أن يقول لا نترك إطلاق النص إلا بدليل، ولا نسلم أن المنسوخ تلاوة دليل، فلا بد لمن يدعي خلاف الإطلاق من إثبات أنه دليل ودونه حرط القتاد، ولا يخفى أن المنسوخ تلاوة لو كان دليلاً لوجب نفيه، ولم يقل أحد بذلك، وأما في ما بقي فيه الحكم بعد النسخ فإن ثبت ببقاء الحكم دليل آخر لا أن المنسوخ دليل فانهم.

** قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن الشافعية يعترفون بأن آية خمس رضعات منسوخة، ولكنهم يزعمون أنها بما قد نسخت تلاوته وبقي حكمه مثل آية الرجم، ولكنك تعرف أن الأصل في نسخ التلاوة أن ينسخ معها الحكم أيضاً، وبقاء الحكم بعد نسخ التلاوة يحتاج إلى دليل، ولا دليل ههنا. ولا يفتاس ذلك على آية الرجم، لأن بقاء حكمها قد ثبت بالأحاديث المتواترة القطعية. (تكملة فتح الملهم: ٤٠/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: والجواب عن هذه الأحاديث أن جميع التقييدات الواردة في مقدار الرضاع منسوخة، واستقر الأمر على أن مطلق الرضاع محرم. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/١)

٣٥٩٧- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُوهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ بِمِثْلِهِ.

= أمهاتكم، واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتج به عندكم، وعند محققي الأصوليين؛ لأن القرآن لا يثبت بحرم الواحد، وإذا لم يثبت قرآنًا لم يثبت بحرم الواحد عن النبي ﷺ؛ لأن حرم الواحد إذا توجه إليه قادح يوقف عن العمل به، وهذا إذا لم يحمي إلا بأحد، مع أن العادة مجتمة متواترة توجب ريبة، والله أعلم.

واعترضت الشافعية على المالكية بحديث "النصة والمصنان" وأجابوا عنه بأجوبة باطلة لا ينبغي ذكرها، لكن تنبه عليها خوفاً من الاغترار بها، منها: أن بعضهم ادعى أنها منسوخة، وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى. ** ومنها: أن بعضهم زعم أنه موقوف على عائشة، وهذا خطأ فاحش، بل قد ذكره مسلم وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة ومن رواية أم الفضل. ومنها: أن بعضهم زعم أنه مضطرب، وهذا غلط ظاهر وحسارة على رد النسخ بمجرد الدعوى، ونوهين صحیحها! لنصرة المذهب، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة والنصواب اشتراطه، قال القاضي عياض: وقد شد بعض الناس فقال: لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات، وهذا باطل مردود، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قلنا: ليست هذه الدعوى مجردة عن الدليل، وإنما دلت على ذلك حجج قوية، وإليك بعضها:

١- قد أسلفنا حديث علي عليه السلام، ورواه أبو حنيفة عن رجال كلهم فقهاء أثبات، وقد نص فيه النبي ﷺ على أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم، وقد عرفت من حديث عائشة أن التقييدات في مقدار الرضاعة قد انتقلت من الكثرة إلى القلة، فكانت في مبدئ الأمر عشر رضعات، ثم انتقلت إلى خمس، ثم يدل حديث الباب على تقييد الثلاث، كما أخذ به أهل الظاهر، وانظروا أن حديث علي عليه السلام آخر ما ورد في هذا الباب، ولذلك حفي على بعض الصحابة عليه السلام.

٢- ثم قد صرح ابن عباس عليه السلام بهذا النسخ، فقد روى طاووس عنه أنه سئل عن الرضاع، فقنت: إن الناس يقولون: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، قال: لقد كان ذلك، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم! أخرجه الإمام أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٢-١٥١) بسنده عن أبي الحسن الكرخي، قال حدثنا الخضرمي، قال حدثنا عبد الله بن سعيد، قال حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاووس، قال: وذكره ابن الهمام أيضاً في الفتح ولم يبين مأخذ، وذكر عن ابن مسعود أيضاً قال: "إن أمر الرضاع إلى أن قبله وكثيره يحرم (فتح القدیر ٣-٤) ولم أقف على مأخذ، غير أن ابن الهمام رحمه الله من المتبئين في النقل. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/١)

- قوله: "امرأتى الحديثي" هو يضم الحاء وإسكان الدال أي الجديدة.

قوله: "حدثا حيان حدثا همام" هو حيان بن هلال وهو بفتح الحاء وبالياء الموحدة، وذكر مسلم سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة ورضاعها سائماً وهو رجل.

أقول أهل العلم في المدة التي تثبت الحرمة في الإرضاع فيها: واختلف العلماء في هذه المسألة، فقالت عائشة وداود: تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ، كما تثبت برضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: لا يثبت إلا بإرضاع من له دون سنتين إلا أبا حنيفة، فقال ستين ونصف،** وقال زفر: ثلاث سنين. وعن مالك رواية ستين وأيام،** واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ خَوْلَيْن كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) وبالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا "إنما الرضاعة من الجماعة" وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها ويسام، وقد روى مسلم عن أم سلمة وسائر أزواج رسول الله ﷺ أنهن خالفن عائشة في هذا، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم: فالصحيح من وجه استدلال أبي حنيفة بهذه الآية أنه فسر الحمل في قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْنُهُ﴾ (الأحقاف: ١٥) بالحمل على الأكف، حكاه النسفي في مدارك التقريل (٤-١٤٣) عن أبي حنيفة (وعزاه في فيض الباري إلى الزمخشري، ولم أجده في الكشف). والمراد أن الأم تحمل طفلها على يديها وفي حجرها مدة ثلاثين شهراً، وأيده شيخنا العثماني في أحكام القرآن له (١-٣٩١) بكلام ستين، فراجع.

(إلى أن قال:) وأما لو رجعنا إلى قوة الدليل فالراجح من مذهب الجمهور، ومنهم أبو يوسف ومحمد، ولذلك أفتى المتأخرون من الحنفية في هذه المسئلة على قوطم. (تكملة فتح الملهم: ٥٣/١-٥٤)

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف: الصحيح المختار في مذهب المالكية زيادة شهرين بعد الحولين، كما في المدونة الكبرى (٥-٨٩) وهو الذي أقره الخليل والدردير، راجع حاشية الصاوي على شرح الدردير (٢-٧٢١). (تكملة فتح الملهم: ٥٢/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: وراجع ليقية الأجوبة وردّها فتح الباري "باب من قال لا رضاع بعد الحولين" (٩-١٢٦). (تكملة فتح الملهم: ٥٢/١)

[٦ - باب رضاعة الكبير وإنما الرضاعة من الجماعة]

٣٥٩٨ - (١) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ - وَهُوَ حَلِيفُهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ" قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ. فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ".

زَادَ عُمَرُو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ يَدْرًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ: فَضَجَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٥٩٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حَذِيفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَأَتَتْ بِغَنِي بِنْتِ سَهْلٍ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ"، فَرَجَعَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ.

٣٦٠٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ بِنْتُ عُمَرُو جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

[٦ - باب رضاعة الكبير وإنما الرضاعة من الجماعة]

تأويل قوله ﷺ: (أرضعيه) وبيان الاختلاف في (وهبته) وشرح الغريب: قوله ﷺ: "أرضعيه" قال القاضي: لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها، ولا التقت بشرتاها، وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتمل أنه عفى عن مسه؛ للحاجة، كما عصى بالرضاعة مع الكبير، والله أعلم.

إِنْ سَالِمًا - لِسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ - مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَتَلَعُ الرَّحَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرَّحَالُ. قَالَ "أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ" قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحَدْتُ بِهِ وَهَيْبَتُهُ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ. قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي أَنْ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ.

٣٦٠١ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْتَبِ بْنِتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعُلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ. قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ".

٣٦٠٢ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْتَبَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا تَطْلُبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْعُلَامُ قَدْ اسْتَعْتَى عَنِ الرِّضَاعَةِ. فَقَالَتْ: لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةَ بْنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ". فَقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ،** فَقَالَ: "أَرْضِعِيهِ"

قوله: "مَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحَدْتُ بِهِ وَهَيْبَتُهُ" هكذا هو في بعض النسخ "وهبته" من الهبة، وهي الإحلال، وفي بعضها "رهبته" بالراء من الرهبة وهي الخوف، وهي بكسر الميم وإسكان الباء وضم التاء، وضبطه القاضي، وبعضهم "رهبته" بإسكان الميم وفتح الباء ونصب التاء. قال القاضي: هو منصوب بإسقاط حرف الجر، والضبط الأول أحسن، وهو الموافق للنسخ الآخر "رهبته" بالواو. وقولها: "يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعُلَامُ الْأَيْفَعُ" هو بالياء المشاة من تحت وبالياء، وهو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ، وجمعه "أَيْفَاعٌ" وقد أَيْفَعَ الْغُلَامُ وَيَفَعُ وَهُوَ يَافِعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ" قَالَ الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٩-١٢٨): هَذَا يَشْمَرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْرِفُ أَنَّ الصَّغِيرَ مُحْتَرَمٌ فِي الرِّضَاعِ الْمُحْرَمِ، فَلَا يَصَحُّ قَوْلُ مَنْ أَحْبَابَ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ رِضَاعَ الْكَبِيرِ كَانَ مُحْرَمًا حِينَئِذٍ ثُمَّ نَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ، قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: لَيْسَ فِي هَذَا اللَّفْظِ مَا يَرُدُّ الْقَوْلَ بِالنَّسْخِ، لِأَنَّ قَوْلَهَا: "إِنَّهُ -

يَذْهَبُ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ.

٣٦٠٣- (٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رُمَةَ، أَنَّ أُمَّهُ زَيْبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّهَا أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَبِي سَائِرُ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلَنَ عَلَيْهِنَ أَحَدًا يَبْلُغُ الرِّضَاعَةَ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً، ** فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرِّضَاعَةِ، وَلَا رَائِبًا.

٣٦٠٤- (٧) وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوفٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْقَضْبَ فِي وَجْهِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ: فَقَالَ: "انْظُرُونِ إِخْوَتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَقَالَ: فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَحَاةِ". *

٣٦٠٥- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَالْبُنُ بَشَارٌ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، جَمِيعًا عَنْ

* قوله: "فإنما الرضاعة من الجماعة" أي الرضاعة المحرمة في الصغر حين يسد اللبن الجوع، فإن الكبر لا يشبعه إلا الحبز، وهو لوجوب النظر والتأمل، وقيل: يريد أن المصّة والمصتين لا تسد الجوع، فلا تثبت بذلك الحرمة، والجماعة مفعلة من الجوع، قلت: فإن كان كناية عن كون الرضاعة المحرمة لا تثبت بالمصّة والمصتين، فلا مخالفة بينه وبين ما كان عليه عائشة من ثبوت الرضاعة في الكبر، وإن كان كناية عن كون الرضاعة المحرمة لا تثبت في الكبر، فلا بد من القول بأن عائشة كانت عالمة بالتاريخ فرأت أن هذا الحديث منسوخ بحديث سهلة، والله تعالى أعلم.

- ذو الحية" يمكن أن يكون منشؤه الحياء والاستعجاب من فعل الإرضاع، لا إنكار كونه محرماً، والله أعلم.
(تكملة فتح الملهم: ٥٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فما هو بداخل" إلخ: الضمير ههنا ضمير الشأن، و"رائباً" اسم فاعل من الرؤية. (تكملة فتح الملهم: ٥٧/١)

سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِإِسْنَادِ أَبِي الْأَحْوَصِ، كَمَعْنَى حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا "مِنَ الْمَجَاعَةِ"**.

** قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الجمهور بهذا الحديث أيضا على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم، سواء كان بشرب أو أكل، أو بأي صفة كان، حتى الوجور والسعوط والنرد والطنخ وغير ذلك، وهو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور، وخالفهم في ذلك النيث بن سعد وأهل الظاهر كما في فتح الباري (٩-١٢٧) (تكملة فتح الملهم: ٥٩/١)

• • • •

[٧ - باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي]

٣٦٠٦ - (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ حُنَيْنٍ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ، فَفَقُّوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤). أَيِ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ.

٧ - باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي

التوفيق بين أسناد الروايات التي ذكر في بعضها أبو علقمة ولم يذكر في بعضها: قوله: "حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري" وفي الطريق الثاني: عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة عن أبي سعيد الخدري، وفي الطريق الآخر: عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري من غير ذكر أبي علقمة، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو علي الفسائي عن رواية الجلودي وابن ماهان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: ووقع في نسخة ابن الخلاء بإثبات "أبي علقمة" بين أبي الخليل وأبي سعيد، قال الفسائي: ولا أدري ما صوابه؟ قال القاضي عياض: قال غير الفسائي: إثبات أبي علقمة هو الصواب.

قلت: ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين فرواه تارة كذا، وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا.

قوله: "بعث جيشاً إلى أوطاس" أوطاس موضع عند الطائف، يصرف ولا يصرف، سبق بيانه قريباً.

قوله: "فأصابوا لهم سبائاً فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ أَيِ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ،" معنى "تَحَرَّجُوا" خافوا الحرج، وهو الإثم من غَشْيَانِهِنَّ، أي من وطئهن من أجل أنهن زوجات، والمزوجة لا تحل لغير زوجها، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِبَاحَتَهُنَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ والمراد بالمُحْصَنَاتُ هنا: المزوجات، ومعناه والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملككم بالسبي، فإنه يفسخ نكاح زوجها الكافر، وتحل لكم إذا انقضت استبرأوها.

٣٦٠٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ؛ أَنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ يَوْمَ حُنَيْنٍ سَرِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ غَيْرُ أَنَّهُ قَالَ: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْهُمْ فَحَلَّالٌ لَكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُمْ.

٣٦٠٨- (٣) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٦٠٩- (٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَصَابُوا سَيِّئاً يَوْمَ أُوطَاسٍ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَخَوُّوْا، فَأَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

- بيان علة المسبية: والمراد بقوله: إذا انقضت عدتهن، أي استبرأوهن، وهي بوضع الحمل عن الحامل، وبحبضة من الحائل كما جاءت به الأحاديث الصحيحة. واعلم أن مذهب الشافعي ومن قال بقوله من العلماء: أن المسبية من عبدة الأوثان، وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم، لا يحل وطؤها تلك البين حتى تسلم، فما دامت على دينها فهي محرمة، وهؤلاء المنسيات كنَّ من مشركي العرب عبدة الأوثان، فيؤول هذا الحديث وشبهه على أنه أسلمن، وهذا التأويل لا بد منه، والله أعلم.

الأمة إذا بيعت وهي تحت مسلم لا تحمل لمشتريها ولا يفسخ النكاح: واختلف العلماء في الأمة إذا بيعت، وهي مزوجة مسلماً هل يفسخ النكاح وتحل لمشتريها أم لا؟ فقال ابن عباس: يفسخ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وقال سائر العلماء: لا يفسخ، وخصوا الآية بالملوكة بالسبي، قال المازري: هذا الخلاف مبني على أن العموم إذا خرج على سبب هل يقصر على سببه أم لا؟ فمن قال: يقصر على سببه لم يكن فيه هنا حجة للملوكة بالشراء؛ لأن التقدير: إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ بالسبي، ومن قال: لا يقصر بل يحمل على عمومه قال: يفسخ نكاح الملوكة بالشراء، لكن ثبت في حديث شراء عائشة بريمه أن النبي ﷺ خيَّرَ بريمه في زوجها فدل على أنه لا يفسخ بالشراء، لكن هذا تخصيص عموم القرآن بخير الواحد، وفي جوازه خلاف، ** والله أعلم.

** قال في تكملة فتح المهملهم: وما أورد عليه النووي وغيره من أنه تخصيص للكتاب بخير الواحد، وهو لا يجوز عند الحنفية، فقد أحاب عنه الخصاص بقوله: "الدلالة ظاهرة في الآية على خصوصها في السبايا، وذلك لأنه قال: -

٣٦١٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

«وَالْمُخَصَّنَةُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»؛ فلو كان حدوث المثلث موجبا لإيقاع الفرقة لوجب أن تقع الفرقة بينها وبين زوجها إذا اشترتها امرأة أو أخوها من الرضاعة، لحدوث المثلث. (تكملة فتح الملهم: ٦٥/١)

[٨ - باب الولد للفراش، وتوفي الشبهات]

٣٦١١ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ. فَقَالَ سَعْدُ: هَذَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أُخِي، عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَيَّ شَبِيهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أُخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِي أُخِي، مِنْ وَلِيدَتِي، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى شَبِيهِهِ، فَرَأَى شَبَهَا بَيْنَهُمَا بَعْثَةً، فَقَالَ: "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتِ زَمْعَةَ". قَالَتْ: فَلَمْ يَرِ سَوْدَةُ قَطً، وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: "يَا عَبْدُ".

٨ - باب الولد للفراش، وتوفي الشبهات

شرح المغريب: قوله بِحَدَّثَنَا: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" قال العلماء: العاهر: الزاني، وعاهر: زنى، وعهرت: زنت، والعهر: الزنا، ومعنى له الحجر، أي له الخيبة ولا حق له في الولد، وعادة العرب أن تقول: له الحجر، وفيه الأكلب - وهو التراب - ونحو ذلك، يريدون ليس له إلا الخيبة، وقيل: المراد بالحجر هنا أنه يرحم بالحجارة، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس كل زان يرحم، وإنما يرحم المخلص خاصة؛ ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد عنه، والحديث إما ورد في نفي تولد عنه.

أقوال أهل العلم في اشتراط مدة إمكان إثبات الولد، والوطء لإلحاق الولد بصاحب الفراش: وأما قوله بِحَدَّثَنَا: "الولد للفراش" فمعناه: أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشاً له فأنبت يولد نكته الإمكان منه لحقه الولد وصار ولداً يجري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً، ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين اجتماعهما، أما ما تصير به المرأة فراشاً فإن كانت زوجة صارت فراشاً، بمجرد عقد النكاح، ونقبوا في هذا الإجماع وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش، فإن لم يمكن بأن نكح المغربي مشرقية، ولم يفارق واحد منهما وطنه، ثم أنتت بولد ستة أشهر أو أكثر، لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان، بل اكتفى بمجرد العقد، قال: حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لستة أشهر من العقد لحقه الولد، وهذا ضعيف ظاهر الفساد، ولا حجة له في إطلاق الحديث؛ ^{**} لأنه خرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد، هذا حكم الزوجة. =

^{**} قال في تكملة فتح الملهم: "وبعارة أخرى: إن النسب في الصورة المذكورة لا يثبت عندنا أيضاً، إلا أن نفيه =

= أقوال الأئمة في الأمة بأي شيء تصبح فراشاً بالوطء أو بإتيان الولد؟ وأما الأمة: فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً بالوطء، ولا تصير فراشاً بمجرد الفلج حتى لو بقيت في ملكه سنين، وأنت بأولادك ولم يطأها ولم يقر بوطئها، لا ينحقه أحد منهم، فإذا وطئها صارت فراشاً، فإذا أنت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه، وقال أبو حنيفة: لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقته، فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه، قال: لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت بعقد الملك كالزوجة، قال أصحابنا: الفرق أن الزوجة تترد لوطء خاصة، فجعل الشرع انعقد عليها كالوطء لما كان هو المقصود، وأما الأمة فتراد لملك الرقبة، وأنواع من المنافع غير الوطء، وهذا يجوز أن يملك أختين وأماً وبنتها، ولا يجوز جمعهما بعقد النكاح فلم تصر بنفس العقد فراشاً، فإذا حصل الوطء صارت كالزوجة وصارت فراشاً.

واعلم أن حديث عبد بن زمعة المذكور هنا محمول على أنه ثبت مصر أمة أبيه ذمعة فراشاً لزمعة فلهذا أُلحق النبي ﷺ به تولد،** وثبت فراشه إما بيينة على إقراره بذلك في حياته، وإما بعلم النبي ﷺ بذلك، وفي هذا دلالة للشافعي ومالك على أبي حنيفة، فإنه لم يكن لزمعة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا، فدل على أنه ليس -

= عند الشافعية لاتفاء شرط الإمكان؛ وعندنا لوجوب اللعان؛ فينتفي منه بعد لعانه، وإذا ترك الزوج ما أوجب عليه الشرع بنفسه، فما للقاضي أن لا يلحق نسبته منه، فإنه رضي بالضرر، فأولى أن يقطع عنه انظر، وقد شغب الناس في تلك المسئلة ولم يفهموا حقيقة الحال، وكيف يجلبون عينا، مع أن إطلاق الحديث للحنفية، كما أقر به النووي؟ كذا في فيض الباري (٣-١٩٠) باب تفسير المشبهات من البيوع.

(إلى أن قال): قال السرخسي رحمه الله: وهذا لأن ثبوت النسب حقيقة كونه مخلوقاً من مائه، وذلك مخفي لا طريق إلى معرفته، وكذلك حقيقة الوطء تكون سرا على غير الواطئين، ولكن التمكن منه (شرعاً) سبب ظاهر.... ولأنها جاءت به على فراشه في حال يصلح أن يكون منسوباً إليه، فثبت النسب منه كما لو تمكن من وطئها وتصادق أنه لم يطأها، وهذا لأن النكاح ما شرع إلا للاستفراش ومقصود النسل، فثبت الفراش بنفسه.... وهو أصل كبير في المسائل كما أقيم السفر مقام حقيقة المشقة في إثبات الرخصة، وأقيم تحدد الملك في الأمة مقام اشتغال رحمها بماء الغير في تحدد وجوب الاستبراء" كذا في المبسوط (١٧-١٥٦) باب دعوة الولد من الرضا في كتاب الدعوى، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٧٩/١-٨٠)

** قال في تكملة فتح الملهم: فالأحسن في الجواب ما اختاره كثير من الخنفية، وهو أن النبي ﷺ لم يلحق بالنسب في حديث الباب بأحد، وإنما المراد من قوله عليه السلام: "هو لك يا عبد" أنه يشاركك في الميراث، فإن الوارث إذا أقر بأخ نرمة دفع نصف ما في يده من الميراث، ولا يثبت نسبته من الميت لأن المرء يؤخذ بإقراره فيما يتعلق به وحده. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/١)

٣٦١٢- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا، عَنْ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثِهِمَا "الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ" وَلَمْ يَذْكُرَا "لِلْعَايِرِ الْحَجَرِ".

٣٦١٣- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَايِرِ الْحَجَرِ".

* بشرط، خلاف ما قاله أبو حنيفة. وفي هذا الحديث دلالة للشافعي وموافقيه على مالك وموافقيه في استلحاق النسب؛ لأن الشافعي يقول: يجوز أن يستلحق الوارث نسباً لمورثه بشرط أن يكون حائزاً للإراث أو يستلحقه كل الورثة، وبشرط أن يمكن كون المستلحق ولداً للميت، وبشرط أن لا يكون معروف النسب من غيره، وبشرط أن يصدق المستلحق إن كان عاقلاً بالغاً. وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي ألحقه النبي ﷺ بزمعة حين استلحقه عبد بن زمعة، ويتأول أصحابنا هذا فأوليين: أحدهما: أن سودة بنت زمعة أخت عبد استلحقته معه ووافقته في ذلك، حتى تكون كل الورثة مستلحقين. والثأويل الثاني: أن زمعة مات كافراً فلم ترث سودة؛ لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمعة.

وأما قوله ﷺ: "واحتجني منه يا سودة" فأمرها به تدبياً واحتياطاً؛ لأنه في ظاهر الشرع أخوها؛ لأنه أخت بآبيها، لكن لما رأى الشبه بين بنته وبين أبي وقاص، عشي أن يكون من مائه فيكون أجنبياً منها، فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً. قال المازري: وزعم بعض الخنفية أنه إنما أمرها بالاحتجاب؛ لأنه جاء في رواية: "احتجني منه فإنه ليس بأخ لك"، وقوله: "ليس بأخ لك" لا يعرف في هذا الحديث، بل هي زيادة باطلة مردودة، ** والله أعلم.

فائدة إلحاق الولد بالفراش الشرعي: قال القاضي عياض رحمه الله: كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا، وكانوا يستأجرون الإماء للزنا، فمن اعترفت الأم بأنه له الحفوة به، فحاء الإسلام بإبطال ذلك، وبإلحاق الولد بالفراش الشرعي، فلما تخصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص، وقام سعد بما عهد إليه أخوه عتبة من سيرة =

** قال في تكملة فتح الملهم: ولكن تعقبه الخافض في الفتح (١٢-١٣) بأن إسناده السائي حسن، ورجاله رجال الصحيح إلا يوسف مولى آل الزبير، وهو معروف مقبول، قلت: وقد ساق انذهبي هذا الحديث، ثم قال: "هذا حديث صحيح الإسناد" راجع ميزان الاعتدال (٤-٤٦٥ رقم ٩٨٦٧) في ترجمة يوسف بن الزبير القرشي. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/١-٧٥)

٣٦١٤ (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، وَعَمْرُو بْنُ الْقَافِدِ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ ابْنَ مَنْصُورٍ فَقَالَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَوْ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ.

- الجاهلية، ولم يعلم سعد بطلان ذلك في الإسلام، ولم يكن حصل إلحافه في الجاهلية، إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعبته، واحتج عبد بن زمعة بأنه ولد عسى فراش أبيه، فحكم له به النبي ﷺ. قوله: "رأى شهباً بيناً بعنبة ثم قال ﷺ: الولد للفراش" دليل على أن الشبه وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه كالفرش، كما لم يحكم ﷺ بالشبه في قصة المتلاعنين، مع أنه جاء على الشبه المكروه. مذاهب الأئمة في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء الحرام: واحتج بعض الحنفية وموافقيهم بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا نه حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة، وبهذا قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد. وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم: لا أثر لوطء الزنا بل للزنا أن يتزوج أم الزنا بها وينتهي، بل زاد الشافعي فحوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا، قالوا: ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب، وهذا احتجاج باطل،** والعصب بمن ذكره؛ لأن هذا على تقدير كونه من الزنا، وهو أجنبي من سودة لا يحل لها الظهور له؛ سواء ألحق بالزاني أم لا، فلا تعنى له بالمسألة المذكورة.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن حكم الخكم لا يحل الأمر في الباطن، فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن زمعة، وأنه أخ له وسودة، واحتمل -

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف: لعله يريد أن هذا الاستدلال إنما يتم على مذهب من يعترف بأن النبي ﷺ ألحق الولد بزمعة، ووجه الدلالة أنه ﷺ ألحق الولد بزمعة بحكم الفراش، مع أنه كان مخلوقاً من الزنا في نفس الأمر، فراعى رسول الله ﷺ الجائنين، فقضى بالولد لعبد رعاية لحجاب الفراش، وأمر سودة بالاحتجاب؛ لأنه كان من ماء عتبة في نفس الأمر، فدل ذلك على أن ماء الزنا مؤثر في أحكام الحجاب، وليس ذلك إلا لأنه يحدث صهراً. وأما على تقدير ما حققنا من أنه ﷺ لم يلحق الولد بزمعة، فلا حجة فيه لأحد في مسألة المصاهرة، وراجع ليقية أدلة الحنفية في هذه المسألة بإعلاء السنن (١١-٢٠) باب من زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها. (تكملة فتح الملهم: ٨٣/١)

= بسبب الشبه أن يكون من عتبة، ولو كان الحكم يحيل الباطن ما أمرها بالاحتجاب، والله أعلم. **

* قال في تكملة فتح الملهم: وأما الخفية فينفذ عندهم حكم الحاكم ظاهراً وباطناً، والجواب من قبلهم أن الأمر بالاحتجاب لم يكن للاحتياط، ولا لعدم نفاذ القضاء باطناً، وإمّا كان لعدم ثبوت نسب ذلك الولد من زمعة، كما حققناه فيما سبق، وقد وقع التصريح بذلك في حديث ابن الزبير عند النسائي والطحاوي وأحمد، فإنه عليه قال: "وأما أنت فاحتجني منه، فإنه ليس لك بأخ" كما مر، فالأمر بالاحتجاب ههنا ليس بالنظر إلى الباطن فحسب، وإنما هو مقتضى الظاهر والباطن جميعاً، فلا علاقة لهذا الحديث بمسألة نفاذ القضاء باطناً. (تكملة فتح الملهم: ٨٢/١)

[٩ - باب العمل بإلحاق القائف الولد]

٣٦١٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ. فَقَالَ: "أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُحَرَّرًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَيَمُنُّ بَعْضُ".

٩ - باب العمل بإلحاق القائف الولد

قوله: "عن عائشة أنها قالت: إن رسول الله ﷺ دخل علي مسروراً، تبرق أسارير وجهه فقال: ألم تري أن محرزاً نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: إن بعض هذه الأقدام لمن بعض".
شرح الكلمات: قال أهل اللغة: قوله: "تبرق" يفتح التاء وضم الراء، أي تضيء وتستبر من السرور والفرح، "والأسارير" هي الخطوط التي في الجبهة، واحدها: سر وسرور، وجمعه أسرار، وجمع الجمع "أسارير".
ضبط الاسم: وأما "محز" فبميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى هذا هو الصحيح المشهور. وحكي القاضي عن الدارقطني وعبد الغني: أنهما حكيا عن ابن جريج أنه يفتح الزاي الأولى. وعن ابن عبد البر وأبي علي الغساني أن ابن جريج قال: إنه "محز" بإسكان الحاء المهملة وبعدها راء، والصواب الأول، وهو من بني مدالج بضم الميم وإسكان الدال وكسر اللام، قال العلماء: وكانت القبايلة فيهم وفي بني أسد تعرف لهم العرب بذلك، ومعنى نظر أنفاً، أي قريباً وهو بمد الهمزة على المشهور، وبقصرها، وقرئ بهما في السبع. قال القاضي.

سبب سرور النبي بقول القائف: قال المازري: وكانت الجاهلية تقدر في نسب أسامة؛ لكونه أسود شديد السواد، وكان زيد أبيض، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن صالح، فلما قضى هذا القائف بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف، فرح النبي ﷺ لكونه زاجراً لهم عن الطعن في النسب. قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح كان زيد أزهر اللون، وأم أسامة هي أم ليمان، واسمها "بركة" وكانت حبشية سوداء، قال القاضي: هي بركة بنت محسن بن ثعلبة بن عمرو بن حصين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، والله أعلم.

اختلاف أهل العلم في العمل بقول القائف: واختلف العلماء في العمل بقول القائف، فنفاه أبو حنيفة وأصحابه، والثوري وإسحاق، وأئنه الشافعي وإماميه العلماء، والمشهور عن مالك إثبات في الإماء، ونفيه في الحرائر، وفي رواية عنه: إثباته فيهما، ودليل الشافعي: حديث مجزؤه لأن النبي ﷺ فرح لكونه وحده في أمته من -

٣٦١٦- (٢) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو الثَّاقِذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا، فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ! أَلَمْ تَرِي أَنَّ مُحَجَّرًا الْمُدْلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ".

٣٦١٧- (٣) وَحَدَّثَنَا مَتَّصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدًا، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ، وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ.

٣٦١٨- (٤) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُنْهُمُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ مُحَجَّرًا قَائِفًا.

= يميز أنسابها عند اشتباهها، ولو كانت القيفة باطلة لم يحصل بذلك سرور،** واتفق القائلون بالقائف على أنه يشترط فيه العداوة، واختلفوا في أنه هل يكفي بواحد، والأصح عند أصحابنا الاكتفاء بواحد، وبه قال ابن القاسم المالكي، وقال مالك: يشترط اثنان، وبه قال بعض أصحابنا، وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد. واختلف أصحابنا في اختصاصه بين مدلج، والأصح أنه لا يختص، واتفقوا على أنه يشترط أن يكون غيباً هذا -

** قال في تكملة فتح الملهم: وأجاب عنه الحنفية بأن أسامة كان نسيه قد ثبت من زيد من قبل، ولم يحتج النبي ﷺ في ذلك إلى قول أحد، ولو لا ذلك لما نسب أسامة إلى زيد، وإنما سر النبي ﷺ بقول القائف ههنا لكونه كافراً لأهل الجاهلية عن الطعن فيه، لا لأنه كان حجة في الشرع. وهذا كما أن الهلال يثبت بالرؤية أو الشهادة، فهو حكم الحاكم بثبوت الهلال على قواعد الشرع، ثم وافقه قول أحد الفلكيين، فإنما يبر به الحاكم المسلم، لا لأن قوله حجة في الدين، بل لأنه يكف الألسنة، ويقطع الأوهام.

(إلى أن قال:) ويدل على مذهب الحنفية أيضاً ما مر في الباب السابق من حديث وريدة زمعة، فإنه ﷺ قد وجد في الابن شبهاً بينا بعته، ولكنه لم يلحقه به، مع أنه لم يكن يعارضه فراش قوي، فهذه حجة ظاهرة على إلغاء الشبه مطلقاً. (تكملة فتح الملهم: ٨٦/١-٨٧)

- مجرباً، واتفق القائلون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل من وطنين محترمين، كاشترى والبائع بطلان الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول، فتأتي بولد لستة أشهر فصاعداً من وطء الثاني، ولدون أربع سنين من وطء الأول، وإذا رجعا إلى القائف فالحق بهما أحدهما لحق به، فإن أشكل عليه أو نفاه عنهما ترك الولد حتى يبلغ فينسب إلى من يحيل إليه منهما، وإن ألحقه بهما فمذهب عمر بن الخطاب ومالك والشافعي أنه يتركه يبلغ فينسب إلى من يحيل إليه منهما، وقال أبو ثور وسحنون: يكون ابناً لهما. وقال الماحشون ومحمد بن مسلمة المالكيان: يلحق بأكثرهما له شبهة، قال ابن مسلمة: إلا أن يعلم الأول فيلحق به. واختلف النافون للقائف في الولد المتنازع فيه فقال أبو حنيفة: يلحق بالرجلين المتنازعين فيه، ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما. وقال أبو يوسف ومحمد: يلحق بالرجلين، ولا يلحق إلا بامرأة واحدة، وقال إسحاق: يقرع بينهما.

[١٠ - باب قدر ما تستحقه البكر والشيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف]

٣٦١٩- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ "وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ" قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبْعَتُ لَكَ، وَإِنْ سَبْعَتُ لَكَ سَبْعَتُ لِنِسَائِي".

٣٦٢٠- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ،

١٠ - باب قدر ما تستحقه البكر والشيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

قوله: "عن سفیان بن محمد بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً إلخ". وفي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن "أن النبي ﷺ حين تزوج أم سلمة" وكذا رواه من رواية سليمان بن بلال مرسلًا، ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث متصلًا كرواية سفیان. الجواب عن استدراك الدارقطني: قال الدارقطني: قد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد، كما ذكره مسلم، وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلماً يثبت قد بين اختلاف الرواية في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققى الحديث أن الحديث إذا روي متصلًا ومرسلًا حكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير، فلا يصح استدراك الدارقطني، والله أعلم.

قوله ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ لَمَّا تَزَوَّجَهَا وَأَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا: "إنه ليس بك على أهلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبْعَتُ لَكَ وَإِنْ سَبْعَتُ لَكَ سَبْعَتُ لِنِسَائِي" وفي رواية: "وإن شئت ثلثت ثم دوت قالت ثلثت" وفي رواية: "دخل عليها، فلما أراد أن يخرج أخذت بنوبه، فقال رسول الله: إن شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللشيب ثلاث" وفي حديث أنس: "للبكر سبع وللشيب ثلاث" أما قوله ﷺ: "ليس بك على أهلِكَ هَوَانٌ" فمعناه لا يلحقك هوان، ولا يضع من حَقِّك شيء، بل تأخذينه كاملاً. ثم بين ﷺ حقها، وأنها محمودة بين ثلاث بلا قضاء، وبين سبع ويقضي لبافي نساءه؛ لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء، وفي السبع مزية لها تنالها، وكمال الأس فيهما، فاختارت الثلاث لكونها لا تقضي، وليقرب عوده إليها فإنه يطوف عيهاً ليلة ليلة، ثم يأتيها، ولو أخذت سبعاً طاف بعد ذلك عليهن سبعاً سبعاً فطالت غيبته عنها. قال القاضي: المراد بأهلك هنا نفسه ﷺ أي لا أفعل فعلاً به هوانك علي.

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزْوِجَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا: "لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثُ ثُمَّ دُرْتُ" قَالَتْ: ثَلَاثُ.

٣٦٢١- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزْوِجَ أُمِّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ شِئْتَ زِدْتِكِ وَخَاسَيْتُكِ بِهِ، لِلْبِكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَيْبِ ثَلَاثُ".

٣٦٢٢- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

فوائد الحديث ومذاهب الأئمة في القسم بين الزوجات الباكرات والثيبات الجديديات: وفي هذا الحديث: استحباب ملاطفة الأهل والعيال وغيرهم؛ وتقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه، وفيه: العدل بين الزوجات، وفيه: أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة، وتقدم به على غيرها، فإن كانت بكراً كان لها سبع ليال بأيامها بلا قضاء، وإن كانت ثيباً كان لها الخيار إن شأته سبعا؛ ويقضي السبع لباقي النساء، وإن شأته ثلاثاً ولا يقضي، هذا مذهب الشافعي وموافق، وهو الذي ثبت فيه هذه الأحاديث الصحيحة، ومن قال به مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن جرير وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة والحكم وحماد: يجب قضاء الجميع في الثيب والبكر، واستدلوا بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات، وحجة الشافعي هذه الأحاديث، وهي مخصصة للظواهر العامة. ** =

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما قوله ﷺ في حديث أنس: "إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا إلخ". فمعناه عند الحنفية أن يغير طريق التناوب لا أن يترك القسم، فيقيم عند الجديدة سبعا ثم يقسم للقدمية سبعا، وليس معناه أن لا يحاسب بهذه الأيام السبعة. ويدل عليه قوله ﷺ: "لَمْ سَمِعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: "إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتَ لِنِسَائِي" فإنه لو كانت الأيام الثلاثة حقا خالصا للثيب الجديدة لكان إذا أقام عندها سبعا، كانت ثلاث منهم غير محسوبة عليها، ولوجب أن يكون لساير النساء أربع أربع؛ لأنه لم يرد على حق أم سلمة إلا أربعة أيام. وأما قوله ﷺ في الحديث الآتي: "وإن شئت ثلثت ثم درت" فإن هذه الزيادة ليست ثابتة في جميع الروايات، ويمكن أن تكون مدرجة من أحد الروافد، كما أشار إليه الإمام محمد في كتاب الحجة (٣/ ٢٤٩)، ولو صحت هذه الزيادة لكان معناها عندنا: إن شئت ثلثت لك وثلثت لنسائي، لا أن تكون اثلاث خالصة لأم سلمة. (تكملة فتح الملهم: ٩١/١)

٣٦٢٣- (٥) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ، هَذَا فِيهِ. قَالَ "إِنْ يَنْفَتِ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَّغْتُ لَكَ سَبَّغْتُ لِنِسَائِي".

٣٦٢٤- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي فَلَانَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرُ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ.

٣٦٢٥- (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي فَلَانَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبِكْرِ سَبْعًا.

قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ: رَفَعُهُ إِلَى النِّسَاءِ ﷺ.

= واختلف العلماء في أن هذا الحق لزوج أو للزوجة الجديدة، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه حق لها، وقال بعض المالكية: حق له على بقية نسائه، واختلفوا في اختصاصه بمن له زوجات غير الجديدة. قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف؛ سواء كان عنده زوجة أم لا لعموم الحديث: "إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثًا"، لم يخص من لم يكن له زوجة. وقالت طائفة: الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه؛ لأن من لا زوجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره، مؤنس لها متمتع بها مستمتع به بلا فاطع، بخلاف من له زوجات، فإنه جعلت هذه الأيام للجديدة تأسيساً لها متصلاً لتستقر عشرين عاماً، وتذهب حشمتها ووحشيتها منه، ويقضي كل واحد منهما لذته من صاحبه، ولا ينقطع بالدوران على غيرها.

ورجع القاضي عياض هذا القول، وبه جزم البغوي من أصحابنا في "فتاويه" فقال: إنما ثبت هذا الحق للجديدة إذا كان عنده أخرى يبيت عندها، فإن لم تكن أخرى أو كان لا يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف، كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداءً، والأول أقوى، وهو المختار لعموم الحديث، واختلفوا في أن هذا المقام عند البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم منسحب؟ فمذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم أنه واجب، وهي رواية ابن القاسم عن مالك، وروى عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحب.

قوله: "عن أنس قال: من السنة أن يقيم عند البكر سبعا" هذا لفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ فإذا قال الصحابي: في السنة كذا أو من السنة كذا فهو في الحكم كقوله: قال رسول الله ﷺ كذا، هذا مذهبنا ومذهب المحدثين وجهات السلف والخلف، وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشيء.

— قوله: "قال خالد: ولو قلت: إنه رفعه لصدقت" وفي الرواية الأخرى: "لو شئت قلت: رفعه إلى النبي ﷺ" معناه أن هذه اللفظة وهي قوله: "من السنة كذا" صريحة في رفعه، فلو شئت أن أقولها بناء على الرواية بالمعنى لقلت: ولو قلتها كنت صادقاً، والله أعلم.

١١ - باب القسم بين الزوجات: وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها]

٣٦٢٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَتَّهِى إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكَانَ يَحْتَمِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ يَأْتِيهَا، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا: ** فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَحَبْنَا، وَأَقِمَّتِ الصَّلَاةَ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: اخْرُجْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْثُ فِي أَقْوَاهِمُ الثَّرَابَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ لِي وَيَفْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا. وَقَالَ: أَتَصْنَعِينَ هَذَا؟

١١ - باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

مذهبنا: أنه لا يزمه أن يقسم لفساده، بل له اجتناهي كلهن، لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن، فإن أراد القسم لم يجز له أن يتدبى بواحدة منهن إلا بفرقة، ويجوز أن يقسم ليلة ليتين، وليلتين ليتين، وثلاثاً ثلاثاً، ولا يجوز أقل من ليلة، ولا يجوز الزيادة على الثلاثة إلا برضاهن، هذا هو الصحيح في مذهبنا، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته. واففقوا على أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن، ويطأهن في الساعة الواحدة برضاهن، ولا يجوز ذلك بغير رضاهن، وإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها، ويقسم للمريضة والمختصة والنفساء؛ لأنه يحصل لها الإنس به، ولأنه يستمتع بها بغير الوضوء من قبلة ونظر ولمس وغير ذلك، قال أصحابنا: وإذا قسم لا يزمه الوضوء ولا التسوية فيه، بل له أن يبيت عندهن ولا يطأ واحدة منهن؛ وله أن يطأ بعضهن في نوبتها دون بعض، لكن يستحب أن لا يعطلهن وأن يسوي بينهن في ذلك، كما قدمناه، والله أعلم. =

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فمد يده إليها" هذا يحتمل معنيين: الأول أن يكون صمير الموث لعائشة، فالمعنى حينئذ أنه بجهة لم يشعر بقدم زينب، فمد يده إليها ضامناً بأنه معها في خلوة، فما أخرته عائشة بقدم زينب كف يده عنها، وعلى هذا يستنبط منه أن الرجل لا ينبغي له الاستمتاع بزوجه بمحض من ضربه، والاحتمال الثاني: أن يكون الضمير لزينب، والمعنى حينئذ أنه ﷺ لم يعرف زينب لظلام البيت، وظها عائشة، فمد يده إليها، فما أخرته عائشة بأنها زينب، كف يده عنها؛ لأن الليلة كانت لعائشة، والبيوت يومئذ لم تكن فيها مصابيح، وعلى هذا يؤخذ منه أن الزوج لا يستمتع بالمرأة في غير نيتها. (تكملة فتح الملهم: ٩٨/١)

- قوله: "كان النبي ﷺ نسح نسوة" إلى قوله: "راحت في أفواههن التراب" أما قوله: "نسح نسوة" فهن اللاتي توفي عنهن ﷺ وهن: عائشة، وحفصة، وسودة، وزينب، وأم سلمة، وأم حبيبة، وميمونة، وجويرية، وصفية رضي الله عنهن. ويقال: نسوة ونسوة بكسر النون وضمها لغتان الكسر أفصح وأشهر، وبه جاء القرآن العزيز. وأما قوله: "فكان إذا قسم لمن لا ينتهي إلى الأولى إلا في نسح" فمعناه بعد انقضاء النسح، وفيه أنه يستحب أن لا يزيد في القسم على ليلة ليلة؛ لأن فيه عاطرة بحقوقهن.

وأما قوله: "وكن يحتسبن كل ليلة إلى آخره" ففيه أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها، ولا يدعوهم إلى بيته، لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك، وهو خلاف الأفضل، ولو دعاها إلى بيت ضرائرها لم تلزمها الإجابة، ولا تكون بالامتناع ناشئة بخلاف ما إذا امتنعت من الإتيان إلى بيته؛ لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى ضررها، وهذا الاجتماع كان برضاها وفيه: أنه لا يأتي غير صاحبة النوبة في بيتها في الليل، بل ذلك حرام عندنا إلا للضرورة، بأن حضرها الموت أو نحوه من الضرورات، وأما مد يده إلى زينب وقول عائشة "هذه زينب" فقول: إنه لم يكن عمداً بل ظنهما عائشة صاحبة النوبة؛ لأنه كان في الليل وليس في البيوت مصابيح، وقيل: كان مثل هذا برضاها.

شرح الغريب: وأما قوله: "حتى استحبنا" فهو بخاء معجمة ثم باء موحدة مفتوحتين ثم تاء مشاة فوق من السحب، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها، ويقال أيضاً: سحب بالصاد، هكذا هو في معظم الأصول، وكلنا نقله القاضي عن رواية الجمهور، وفي بعض النسخ "استحبنا" بباء مثناة أي قالتا: الكلام الرديء، وفي بعضها: استحبنا من الاستحياء، ونقل القاضي عن رواية بعضهم "استحبنا" بمثلثة ثم مشاة قال: ومعناه إن لم يكن تصحيحاً أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وملاطفة الجميع، وقد يحتج الحنفية بقوله: "مذبذبة" ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ "ولا حجة فيه، فإنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل، ولا يحصل مقصودهم حتى يشك أنه لمس بشرتها بلا حائل، ثم صلى ولم يتوضأ، وليس في الحديث شيء من هذا، وأما قوله: "راحت في أفواههن التراب" فبالغة في زجرهن وقطع خصامهن، وفيه: فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه وشفقته ونظره في المصالح، وفيه: إشارة المفضل على صاحبه الفاضل بمصلحته، والله أعلم.

[١٢] - باب جواز هبتها نوبتها لضرتها

٣٦٢٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسْلَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَثُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ: يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ. ٣٦٢٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَثُرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي.

١٢ - باب جواز هبتها نوبتها لضرتها

شرح الغريب: قوله: "عن عائشة ؓ: ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مسلاحها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة". "المسلاح" بكسر الميم وبالحاء المعصية وهو الجلد، ومعناه: أن أكون أناهي، و"زمعة" بفتح الميم وإسكانها، وقولها: "من امرأة". قال القاضي: "من" هنا للبيان واستفتاح الكلام، ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك، بل وصفها بقوة النفس وجودة القرينة، وهي أحدة بكسر الحاء.

قولها: "فما كثرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة" فيه جواز هبتها نوبتها لضرتها؛ لأنه حقها، لكن يشترط رضا الزوج بذلك؛ لأن له حقاً في الواهبه، فلا يفوته إلا برضاه، ولا يجوز أن تأخذ على هذه أصة عوضاً ويجوز أن تم للزوج فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء، وقيل: يلزمه توزيعها على الباقيات، ويجعل الواهبه كالمدومة، والأول أصح، وللواهبه الرجوع متى شاءت فترجع في المستقبل دون الماضي؛ لأن الهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض. وقولها: "جعلت يومها" أي نوبتها وهي يوم وليلة. وقولها: "كان يقسم لعائشة يومين: يومها، ويوم سودة" معناه: أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة لا أنه يوالي لها اليومين، والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضا الباقيات، وجوزها بعض أصحابنا بغير رضاهن، وهو ضعيف.

أقوال أهل العلم في تزوج عائشة قبل سودة: قولها: "وكانت أول امرأة تزوجها بعدي" كذا ذكره مسلم من رواية يونس عن شريك أنه ؓ تزوج عائشة قبل سودة، وكذا ذكره يونس أيضاً عن الزهري وعن عبد الله بن محمد بن عقيل، وروى عقيل بن خالد عن الزهري أنه تزوج سودة قبل عائشة، قال ابن عبد البر: وهذا قول =

٣٦٢٩- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ* عَلَى اللَّاتِي* وَهِنَّ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأَقُولُ: أَوْتَهَبُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَتَوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ وَمَنْ أِبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ﴾ (الأحزاب: ٥١) قَالَتْ قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رُبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ. ٣٦٣٠- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:

- فتادة وأبي عبيدة، قلت: وقاله أيضاً عماد بن إسحاق، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وابن قتيبة وآخرون. قولها: "ما أرى ربك إلا يسارع في هواك" هو يفتح الهمزة من "أرى"، ومعناه: يكفك عنك ويوسع عليك في الأمور، ولهذا حيرك.

قوله: "عن عائشة قال: كنت أغار على اللاتي وهن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول: وتهب المرأة نفسها، فلما أنزل الله تعالى: ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَتَوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ﴾ إلى آخره" هذا من حصائص رسول الله ﷺ، وهو زواج من وهبت نفسها له بلا مهر. قال الله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠)

* قوله: "كنت أغار على اللاتي وهن" قال الطيبي: أي أعيب عليهن؛ لأن من غار عاب، ويدل عليه قولها: أما تستحي أن تهب المرأة نفسها للرجل، وهو هنا تقيح وتغير لثلاث تهب النساء أنفسهن له ﷺ فيكثر النساء عنده، قال القرطبي: وسبب ذلك القول الغيرة وإلا فقد علمت أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة، وإن النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته ﷺ، وأي منسولة أشرف من القرب منه لاسيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء انتهى.

* وقولها: "قلت: والله ما أرى ربك" إلخ كناية عن ترك ذلك التغير والتقيح لما رأت من مسارعة الله تعالى في مرضات النبي ﷺ، أي كنت أنظر النساء عن ذلك، فلما رأيت الله جل ذكره أنه يسارع في مرضات النبي ﷺ تركت ذلك لما فيه من الإحلال بمرضاته ﷺ والله تعالى أعلم، وقيل: قولها المذكور أبرزته الغيرة والدلال وإلا فإفادته الهوى إلى رسول الله ﷺ غير مناسب، فإنه ﷺ منزّه عن الهوى؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (النجم: ٣) وهو من هي النفس عن الهوى، ولو قالت في مرضاتك كان أولى.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كنت أغار" قال الطيبي: معناه أعيب؛ لأن من غار عاب، ويدل عليه قولها في الآخر: أما تستحي أن تهب المرأة نفسها للرجل، وهو هنا تقيح وتغير، لثلاث تهب النساء أنفسهن فتكثر النساء عنده، كذا في شرح الأبي والسنوسي. (تكملة فتح الملهم: ١٠٣/١)

﴿تُرْجَى مِنْ نَفْسِهِ وَتَتَوَيَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِهِ﴾ (الأحزاب: ٥١) فَقُلْتُ: إِنْ رَتَكَ لِسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ.

٣٦٣١ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: حَضَرْنَا، مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَنَازَةَ مَيْمُونَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، بِسَرَفٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْسَهَا فَلَا تُزْعِرُوهَا، وَلَا تُزَلِّزُوهَا، وَارْفُقُوا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ، فَكَانَ يُقَسِّمُ لثَمَانٍ وَلَا يُقَسِّمُ لِوَاحِدَةٍ، قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يُقَسِّمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ ابْنِ أَخْطَبٍ.

٣٦٣٢ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ: قَالَ عَطَاءٌ: كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ.

أقول العلماء في كون آية ﴿تُرْجَى مِنْ نَفْسِهِ﴾ ناسخة لقوله تعالى: ﴿لَا حِلَّ لَكُمْ أَنْتُمْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ مِنْ نَفْسِهِ﴾ أو منسوخة بها، واختلف العلماء في هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَفْسِهِ﴾ فقبل ناسخة لقوله تعالى: ﴿لَا حِلَّ لَكُمْ أَنْتُمْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ مِنْ نَفْسِهِ﴾ (الأحزاب: ٥٢) ومبيحة له أن يتزوج ما شاء. وقيل: بل نسخت تلك الآية بالنسبة، قال زيد ابن أرقم: تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وجويرية. وقالت عائشة: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء، وقيل: عكس هذا، وأن قوله تعالى: ﴿لَا حِلَّ لَكُمْ أَنْتُمْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ مِنْ نَفْسِهِ﴾ ناسخة لقوله تعالى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَفْسِهِ﴾ والأول أصح. قال أصحابنا: الأصح أنه ﷺ ما توفي حتى أباح له النساء مع أزواجه. قوله: "آخر ابن جريج قال: أخبرني عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس حذافة ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف" اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف بفتح السين وكسر الراء وبالفاء، وهو مكان يقرب مكة بينه وبينها ستة أميال، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: ثمانية عشر.

قوله: "كان عند رسول الله ﷺ تسع يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة" قال عطاء: التي لا يقسم لها صفية بنت حيي بن أخطب. أما قوله: "تسع" فصحيح، ومن معروفات سبق بيان أسمائهن قريباً. وقوله: "يقسم لثمان" مشهور.

الرد على قول عطاء في التي لا يقسم لها: وأما قول عطاء: التي لا يقسم لها صفية. فقال العلماء: هو وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء، وإنما الصواب سودة، كما سبق في الأحاديث. واختلفوا في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فقال الزهري: هي ميمونة، وقيل: أم شريك، وقيل: زينب بنت حريم.

قوله: "فان عطاء: كانت آخرهن موتاً ماتت بالمدينة" قال القاضي: ظاهر كلام عطاء، أنه أراد بآخرهن موتاً ميمونة، وقد ذكر في الحديث أنها ماتت بسرف وهي بقرب مكة. فقوله بالمدينة وهم. قوله: آخرهن موتاً قيل: -

.....

=ماتت ميمونة سنة ثلاث وستين، وقيل ست وستين، وقيل: إحدى وخمسين قبل عائشة؛ لأن عائشة توفيت سنة سبع، وقيل: ثمان وخمسين. وأما صفة فتوفيت سنة خمسين بالمدينة، هذا كلام القاضي، ويحتمل أن قوله: "ماتت بالمدينة" عائد على صفة، ولغظه فيه صحيح يحتمله أو ظاهر فيه، والله أعلم.

[١٣ - باب استحباب نكاح ذات الدين]

٣٦٣٣- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَنِهَا، وَلِحَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا فَافْظَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ".*

٣٦٣٤- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً** فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ "يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "بِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟" قُلْتُ: ثَيِّبٌ، قَالَ: "فَهَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا؟" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَحَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ: "فَذَلِكَ إِذَا، إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا، وَمَالِهَا، وَحَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ".

١٣ - باب استحباب نكاح ذات الدين

مطلب الحديث الإخبار بعادة الناس والترغيب إلى ذات الدين: قوله ﷺ: "تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: مَالُهَا وَحَسَنُهَا وَحَمَالُهَا وَدِينُهَا فَافْظَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ" الصحيح في معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العادة، فإنهم يقصدون هذه الخصال الأربع، وآخرها عندهم ذات الدين، فافظروا أنت أيها المسترشد بذات الدين، لا أنه أمر بذلك. قال شمر: الحسب: الفعل الجميل للرجل وآبائه، وسبق في كتاب الغسل معنى تربت بهاء، وفي هذا الحديث الهاء، على مصاحبة أهل الدين في كل شيء؛ لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وحسن طرائقهم، ويأمن المفسدة من جهنهم.

* قوله: "تربت يداك" أي إن خالفت هذا الأمر.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "تزوجت امرأة" إلخ: اسمها سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأنصارية الأوسية، ذكره ابن سعد كما في فتح الباري (باب تزويج الثيبات ٩: ٥) (تكملة فتح الملهم: ١/ ١١١).

[١٤ - باب استحباب نكاح البكر]

٣٦٣٥ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "هَلْ تَزَوَّجْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟" قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: "فَأَيْنَ أَثَلْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا؟". قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ بِعُمَرَوِ بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ، وَإِنَّمَا قَالَ "فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟".

٣٦٣٦ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَوِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ سِتْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَ سِتْعَ - فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟" قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "فَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟" قَالَ قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟" - أَوْ

١٤ - باب استحباب نكاح البكر

قوله ﷺ لجابر: "تزوجت؟" قال: نعم قال: أبكر أم ثيب؟ قلت: ثيب. قال: فأين أثلت من العذارى ولعابها؟ وفي رواية: "فهللا جارية تلعبها وتلاعبك؟" وفي رواية: "فهللا تزوجت بكراً مضاحكك وتضاحكها وتلاعبك وتلاعبها".

شرح الكلمات: أما قوله ﷺ: "ولعابها" فهو بكسر اللام ووقع لبعض رواة البخاري بضمها، قال القاضي: وأما الرواية في كتاب مسلم فبالكسر لا غير، وهو من الملاعبة مصدر لاعب ملاعبة، كفانل مقاتلة، قال: وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذا الحديث قوله ﷺ: "تلعبها" على اللعب المعروف، ويؤيده "تضاحكها وتضاحكك"، قال بعضهم: يحتمل أن يكون من اللعاب وهو الربق.

فوائد الحديث: وفيه: فضيلة تزوج الأبكار وشواهن أفضل، وفيه ملاعبة الرجل امرأته، وملاطفته لها، ومضاحكها وحسن العشرة، وفيه سؤال الإمام والكبير أصحابه عن أمورهم وتفقد أحوالهم، وإرشادهم إلى مصالحهم، ونبيههم على وجه المصلحة فيها.

قوله: "قلت له: إن عبد الله هلك وترك سبع بنات أو سبع بنات، وبني كرهت أن آتين أو أجيئن، فاحسبت أن أجيء بامرأة تقوم عليهن وتصلحنهن قال: فبارك الله لك أو قال لي خيراً" فيه فضيلة لجابر وإيثاره مصلحة أخواته على حظ نفسه، وفيه الدعاء لمن فعل خيراً وطاعة، سواء تعلقت بالداعي أم لا، وفيه: جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده وعياله برضاها، وأما من غير رضاها فلا.

قَالَ: تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ - قَالَ قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ أَوْ سَبْعَ - وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ أَوْ أَحْبَبْتُهُنَّ بِمَنْلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِأَمْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضَلِّحُهُنَّ. قَالَ: "فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ" أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ "ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُكَ وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ".

٣٦٣٧- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ؟" وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: أَمْرَأَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضَلِّحُهُنَّ. قَالَ "أَصَبْتُ" وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٦٣٨- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرِي لِي قَطُوفٌ، فَلَدَحَنِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَخَسَّ بَعِيرِي بِعِزَّةٍ كَأَنَّهُ مَعَهُ، فَأُتِلَقَ بِبَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَتَتْ رَأْيَ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَمَسَتْ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ "مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، فَقَالَ: "أَبِكْرًا نَزَوَّجْتَهَا أَمْ ثَيِّبًا؟" قَالَ قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا. قَالَ: "هَلَا جَارِيَةٌ ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُكَ؟".

قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ: فَقَالَ "أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيُّ عِشَاءٍ - كَيْ"

قوله: "تَسْطِئِينَ" هو بفتح التاء وضم الشين.

قوله: "فلما أتت تعجلت" هكذا هو في نسخ بلادنا "أقبلنا"، وكذا نقله الفاضل عن رواية ابن سفيان عن مسلم، قال: وفي رواية ابن ماجة "أقبلنا" بالفاء، قال: ووجه الكلام "أقبلنا" أي رجعنا، ويصح "أقبلنا" بفتح الهمزة أي أقبلنا النبي ﷺ، وأقبلنا بضم المعجمة لا لم يسم فاعله.

شرح الغريب: قوله: تعجلت على بعيري قطوف، أي بطني المشي.

قوله: "خس بعمري بعزة" هي بفتح النون، وهي عصا نحو نصف الرمح في أسفلها زج.

قوله: "فأطلق بعيري كأجود ما أتت راء من الإبل" هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ وأثر بركته.

قوله ﷺ: "أمهلوا حتى ندخل ليلًا أي عشاء كي تمتشط الشعنة، وتستحد الغيبة، الاستعداد: استعمال الحديد في شعر العانة، وهو إزالته بالموسى، والمراد ههنا إزالته كيف كانت، والغيبة: بضم الميم وكسر الغين وإسكان لياء، وهي التي غاب عنها زوجها، وإن حضر زوجها فهي "مشهد" بلا هاء.

تَمْتِطِ الشَّعْثَةَ وَتَسْتَحِدُّ الْمُغْيِيَةَ^{*}، قَالَ: وَقَالَ "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ! الْكَيْسُ!"^{*}

٣٦٣٩- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي حِمْلِي، فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: "يَا جَابِرُ" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي حِمْلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ، فَتَزَلَّ فَمَحَنَهُ بِمَحَنِهِ. ثُمَّ قَالَ: "ارْكَبْ" فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ "أَتَزَوَّجْتُ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: "أَبْكُرًا أَمْ تَيْسًا؟" قُلْتُ: بَلْ تَيْسٌ. قَالَ: "فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟" قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ. قَالَ: "أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ! الْكَيْسُ!" ثُمَّ قَالَ "أَتَبِيعُ حِمْلَكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْعَدَاةِ، فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَحَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ. فَقَالَ "الآنَ حِينَ قَدِمْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ "فَدَعْ حِمْلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ" قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ

فوائد الحديث وشرح الغريب: وفي هذا الحديث: استعمال مكارم الأخلاق، والشفقة على المسلمين، والاحترار من تتبع العورات، واجتناب ما يقتضي دوام الصحة.

رفع وهم التعارض: وليس في هذا الحديث معارضة لأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً؛ لأن ذلك فيمن جاء بغتة، وأما هنا فقد تقدم خبر بحديثهم، وعلم الناس وصولهم، وأقم سيدخلون عشاء، فستعد لذلك المغيبة والشعثة وتصلح حالها وتطأ لبقاء زوجها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ" قال ابن الأعرابي: الكيس: الجماع، والكيس: العقل، والمراد حته على ابتغاء الولد.^{**} قوله: "أَمَحَنَهُ تَمَحَنَهُ" هو بكسر الميم، وهو عضا فيها تعقف يلتقط بها الراكب ما سقط منه. قوله ﷺ: "ادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ" فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر.

^{*} قوله: "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ". قال الأبي: الكيس: الجماع، وهو أيضاً العقل، طلب الولد عقلاً، يريد أن الحصص على الجماع إنما هو لطلب الولد، وكاد طلب الولد عقلاً.

^{**} قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ" منصوب على الإغراء. (تكملة فتح الملهم: ١١٦/١)

ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَرِنَ لِي أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ، قَالَ فَاثْطَلَقْتُ، فَلَمَّا وَكَيْتُ قَالَ: "ادْعُ لِي جَابِرًا" فَدُعِيتُ. فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْحَمْلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْعُضَ إِلَيَّ مِنْهُ. فَقَالَ: "خُذْ جَمَلَكَ، وَلَكَ ثَمَنُهُ".

٣٦٤ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ: قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو نُضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي أَخْرِيَّاتِ النَّاسِ. قَالَ: فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: تَحَسَّنْ، أَرَاهُ قَالَ، بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ. قَالَ: فَحَمَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسُ يُنَارِعُونِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اتَّبِعْنِيهِ بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ" قَالَ قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: "اتَّبِعْنِيهِ بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ". قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: وَقَالَ لِي: "اتَّزَوَّجْتَ بَعْدَ آيِكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ "نَبِيًّا أَمْ بِكَرًا؟" قَالَ: قُلْتُ: نَبِيًّا. قَالَ: "فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرًا نَضَّاجِكَ وَتَضَّاجِكَهَا، وَتَلَّاعِبِكَ وَتَلَّاعِبِكَهَا؟".

قَالَ أَبُو نُضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ، افْعَلْ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ.

قوله: "فوزن لي بلال فأرجح في الميزان" فيه استحباب إرجاح الميزان في وفاء الثمن وقضاء الدين ونحوها. وسيأتي الكلام في حديث جابر وبيعته الحمل في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

قوله: "وأنا على ناضح" هو البعير الذي يستقى عليه.

قوله: "إنما هو في أخرييات" هو بضم الخيمزة وفتح الراء، والله أعلم.

* قوله: "الآن حين قدمت" الظاهر أنهما مبتدأ وخبر، ونصبهما لإحرازهما بحرى الظروف، بناء على أن أصلهما الظروفية، والله تعالى أعلم.

[١٥ - باب الوصية بالنساء]

٣٦٤١ - (١) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عِوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ نَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرْتُهَا طَلَّقَهَا".

٣٦٤٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا * حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِذَا شَهِدَ امْرَأً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ كُنْتُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنْ

١٥ - باب الوصية بالنساء

قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عِوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ نَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرْتُهَا طَلَّقَهَا".

الفرق بين العوج (بالفتح) والعوج (بالكسر): العوج، ضبطه بعضهم بفتح العين وضبطه بعضهم بكسرها، ولعل الفتح أكثر، وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر وآخرون بالكسر، وهو الأرجح على مقتضى ما سنقله عن أهل اللغة إن شاء الله تعالى. قال أهل اللغة: العوج "بالفتح" في كل متصب، كالحائط والعود وشبهه، و"بالكسر" ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين، ويقال: فلان في دينه عوج بالكسر، هذا كلام أهل اللغة. قال صاحب المطالع: قال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل شخص، وبالكسر فيما ليس بعربي كالرأي والكلام، قال: وانفرد عنهم أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح، و"الضلع" بكسر الضاد وفتح اللام، وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم أن حواء خلقت من ضلع آدم، قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقْنَا مِنْ نُفُسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقْنَا مِنْهَا رَوْحَهَا﴾ (النساء: ١) وبين النبي ﷺ أنها خلقت من ضلع.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث ملاحظة النساء والإحسان إليهن، والصبر على عوج أخلافهن، واحتمال ضعف عقولهن وكرهه طلاقهن بلا سبب، وأنه لا يطمع باستقامتها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَإِذَا شَهِدَ امْرَأً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ كُنْتُ وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ" فيه الحث على الرفق بالنساء واحتمالهن، -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "حسين بن عني" هو أبو عبد الله حسين بن عني بن الوليد الجعفي، وزائدة: هو ابن قدامة أبو الصلت الثقفي وميسرة: هو ابن عمار الأشجعي، (تكملة فتح الملهم: ١/٢٣٣)

أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضَّلَعِ أَعْلَاهُ، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، اسْتَوْصُوا
بِالنِّسَاءِ خَيْرًا".

٣٦٤٣- (٣) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عِمْسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ" أَوْ قَالَ: "غَيْرُهُ".

٣٦٤٤- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ
جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٦٤٥- (٥) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلَعِ،
إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ".

٣٦٤٦- (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبرَاهِيمَ
ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ سَوَاءً.

= كما قدمناه وأنه ينبغي للإنسان أن لا يتكلم إلا بخير، فأما الكلام المباح الذي لا فائدة فيه فيمسك عنه مخافة
من إخلاله إلى حرام أو مكروه.

شرح الغريب والرد على توجيه القاضي: قوله ﷺ: "لا يفرک مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر"
أو قال غيره "يفرك بفتح الباء والراء وإسكان الفاء بينهما، فإن أهل اللغة: فركه بكسر الراء يفرکه بفتحها إذا
أبغضه، "والفرك" بفتح الفاء وإسكان الراء البغض.

قال القاضي عياض: هذا ليس على النهي، قال: هو خير، أي لا يقع منه بغض تام لها، قال: وبغض الرجال
للنساء خلاف بغضهن له، قال: ولهذا قال: "إن كره منها خلقاً رضي منها آخر"، هذا كلام القاضي، وهو
ضعيف أو غلط، بل الصواب أنه لم يبغي أن لا يبغضها؛ لأنه إن وجد فيها خلقاً يكره وجد فيها خلقاً
مرضياً بأن تكون شرسة الخلق، لكنها دينية أو جميلة أو عفيفة أو رفيقة به أو نحو ذلك، وهذا الذي ذكرته من أنه
لم يبغي لوجهين: أحدهما: أن المعروف في الروايات "لا يفرک" بإسكان الكاف لا يرفعها، وهذا يتعين فيه
النهي، ولو روي مرفوعاً؛ لكان عاماً بلفظ الخير. والثاني: أنه قد وقع خلافه فبعض الناس يبغض زوجته بغضاً
شديداً، ولو كان خيراً لم يقع خلافه، وهذا واقع وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير.

[١٦ - باب غير متاع الدنيا المرأة الصالحة]

٣٦٤٧ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْمَرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ: أَخْبَرَنِي شَرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَغَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ".

* * * *

[١٧ - باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر]

٣٦٤٨ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَنَّ أَبَا يُونُسَ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَوْلَا حَوَاءُ، ** لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجِهَا الدَّهْرُ".

٣٦٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: عَنْ هَتَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا ** مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا نُوُ إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْبِثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْتَرْ اللَّحْمُ، ** وَلَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجِهَا الدَّهْرُ".

١٧ - باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

ضبط الاسم: قوله ﷺ: "لولا حواء"، لم تكن أنثى زوجها الدهر، أي لم تكنه أبداً، وحواء: بئند. روينا عن ابن عباس قال: سميت حواء لأنها أم كل حي، قيل: إنما وُلدت لأدم أربعين ولداً في عشرين بطناً، في كل بطن ذكر وأنثى، واختلقوا متى خلقت من ضلع آدم فقيل: قبل دخوله الجنة، فدخلها، وقيل: في الجنة. قال القاضي: ومعنى هذا الحديث أنها أم بنات آدم، فأشبهنها، ونزع العرق لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس، فزين لها أكل الشجرة فأغواها فأخبرت آدم بالشجرة فأكل منها.

** قال في تكملة فتح الملهم: وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش، حاشا وكلا! ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لأدم عد ذلك خيانة له، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها، وقريب من هذا حديث "جحد آدم فجحدت ذريته". (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "هذا ما حدثنا أبو هريرة" إشارة إلى أن هذا الحديث مأخوذ من الصحيفة الصادقة التي أملاها أبو هريرة رضى الله عنه على تلميذه همام بن منبه، وقد نشرها وقدّم لها الأستاذ الدكتور محمد حميد الله، وهذا الحديث هو الحديث السابع والخمسون من تلك الصحيفة (ص- ٩٩) بهذا اللفظ بعينه، وهذه الصحيفة مرقودة أيضاً بتمامها في مسند أحمد (٢- ٣١٢، ٣١٨). (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لم يختار" هو من باب ضرب وسمع، أي لم ينتن، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ١٢٧/١)

«شرح الغريب: قوله عَلَى 'لولا' بنو إسرائيل لم يفت الطعام ولم يخبز اللحم' هو بفتح الياء والتون، وبكسر التون والماضي منه "عثر" بكسر التون وفتحها، ومصدره "العثر والعنوز" وهو إذا تغير وأنين. قال العلماء: معناه أن بني إسرائيل لما أنزل الله عليهم المن والسلوى، نكسوا عن ادخارهما فادخروا ففسد وأنين واستمر من ذلك الوقت، والله أعلم.

♦ ♦ ♦ ♦

[١٩ - كتاب الطلاق]

[١ - باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته]

٣٦٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ * امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مُرَّةٌ فَلْيَرَا جَعْفَهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَبِئْسَ الْبَعْدَةُ آتَتْهُ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ".

١٨ - كتاب الطلاق

١ - باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته

معنى الطلاق وإجماع الأمة على وقوع الطلاق على الحائض مع كونه حراماً: هو مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك، ومنه: طلقت البلاد، أي تركتها؛ ويقاب: طلقت المرأة وطلقت بفتح اللام وضمها والفتح أفصح، تطلق بضمها فيهما.

أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها، فلو طلقها أثم ووقع طلاقه، ويؤمر بالرجعة لحديث ابن عمر المذكور في الباب، وشذ بعض أهل الظاهر فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأذون له فيه فأشبه طلاق الأجنبية، والصواب الأول وبه قال العلماء كافة؛ ودليلهم أمره بمراجعتها ولو لم يقع لم تكن رجعة، فإن قيل: المراد بالرجعة: الرجعة اللغوية، وهي الرد إلى حالها الأول، لا أنه تحسب عليه طلاق.

قلنا: هذا غلط لوجهين: أحدهما: أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية، كما تقرر في أصول الفقه. الثاني: أن ابن عمر صرح في روايات مسلم وغيره بأنه حسبها عليه طلاق، والله أعلم. وأجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر برجعته، كما ذكرنا.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "طلق امرأته" ذكر النووي في تهذيب الأسماء أن اسمها آمنة بنت عفراء، بكسر الغين وتخفيف الفاء، وقيل: آمنة بنت عمار، ووقع في مسند أحمد بسند على شرط الشيخين أن عبد الله طلق امرأته النوار، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار. هذا ملخص ما في فتح الباري (٩: ٣٠٢)، وتلخيص الحبير (٣: ٢٠٦). (تكملة فتح الملهم: ١/ ١٣٥)

أقوال الأئمة في حكم الرجعة في طلاق الحائض وبيان حكمة الأمر بالرجعة: وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة، هذا مذهبنا، وبه قال الأوزاعي وأبو حنيفة وسائر الكوفيين** وأحمد وفقهاء المحدثين وأحرون، وقال مالك وأصحابه: هي واجبة، فإن قيل: ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة ثم بتأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي هذا الحيض، فما فائدة التأخير؟ فالجواب من أربعة أوجه: أحدها: لتلا تصوير الرجعة لغرض الطلاق فوجب أن يمكثها زماناً كان محل له فيه الطلاق، وإنما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة، وهذا جواب أصحابنا. والثاني: عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك جنايته. والثالث: أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه وهو الذي طلق فيه كُفِّرَ واحد، فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض. والرابع: أنه لم يمتنع عن طلاقها في الطهر؛ لبطول مقامه معها، ففعله بجامعها، فيذهب ما فيه نفسه من سبب طلاقها فيمسكها، والله أعلم.

قوله عنه: "مرد فليراجعها ثم ليتركها حتى تظهر ثم تحيض ثم يظهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلقها النساء" يعني قبل أن يمس، أي قبل أن يطأها، ففيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه، قال أصحابنا: يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها؛ لتلا تكون حاملاً فيندم، فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصورة: فلا يندم، فلا تحرم، ولو كانت الحائض حاملاً فالصحيح عندنا وهو نص الشافعي أنه لا يحرم طلاقها؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة؛ لكونه لا يحسب قرناً، وأما الحائض فعدتها بوضع الحمل، فلا يحصل في حقها تطويل.

التوفيق بين الروایتين: وفي قوله عنه: "إن شاء أمسك وإن شاء طلق" دليل على أنه لا يتم في الطلاق بغير سبب، لكن يكره لتحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره أن رسول الله ﷺ قال: "أبغض الخلال إلى الله الطلاق" فيكون حديث ابن عمر لبيان أنه ليس بخوفاً، وهذا الحديث لبيان كراهة التنزيه.

أقسام الطلاق: قال أصحابنا: الطلاق أربعة أقسام: حرام، ومكروه، وواجب، ومندوب، ولا يكون مباحاً مستوى الطرفين. فأما الواجب ففي صورتين وهما في الحكيمين إذا بعثتهما القاضي عند الشقاق بين الزوجين، ورأيا للمصلحة في الطلاق وجب عليهما الطلاق، وفي النولي إذا مضت عليه أربعة أشهر وضالبت المرأة بحقها فامتنع من الفينة والطلاق، فالأصح عندنا أنه يجب على القاضي أن يطلق عليه طلاق رجعية.

وأما المكروه: فإن يكون الحال بينهما مستقيماً فيطلق بلا سبب، وعليه يحمل حديث: "أبغض الخلال إلى الله -

** قال في تكملة فتح الملهم: أما الحنفية فقد نقل القدوري أن الرجعة مستحبة عندهم أيضاً، لقول محمد في الأصل "ويُنْفِي له أن يراجعها" فإنه لا يستعمل في الرجوع، ولكن صحح مشايخ الحنفية الرجوع، كما في البحر الرائق (٣: ٢٤٦) ورد المختار (٣: ٢٢٣)، فما نقله النووي من استحباب الرجعة عند الحنفية مني على ما ذكره القدوري، والأصح خلافه. (تكملة فتح الملهم: ١٣٦/١)

٣٦٥١ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ: وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهَا وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيْقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُسْكِنَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَبَلَغَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النَّسَاءُ.

= الطلاق" وأما الحرام: ففي ثلاث صور: أحدها: في الحيض بلا عوض منها ولا سواها. والثاني: في طهر جامعها فيه قبل بيان الحمل. والثالث: إذا كان عنده زوجات يقسم لمن وطلق واحدة قبل أن يوفيهما قسمها. وأما المندوب: فهو أن لا تكون المرأة عفيفة أو بخافاً أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله أو نحو ذلك، والله أعلم. أقوال الأئمة في جمع الطلقات دفعة: وأما جمع الطلقات الثلاث دفعة فليس بحرام عندنا، لكن الأولى تفرقها، وبه قال أحمد وأبو ثور، وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة والليث: هو بدعة. قال الخطابي: وفي قوله ﷺ: "مره فليراجعها" دليل على أن الرجعة لا تقتصر إلى رضا المرأة ولا وليها ولا تجديد عقد، والله أعلم. قوله ﷺ: "فبَلَغَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النَّسَاءُ" فيه دليل لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما أن الأقراء في العدة هي الأطهار؛ لأنه ﷺ قال: "لبطلتها في الطهر إن شاء ففلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء"، أي فيها، ومعلوم أن الله لم يأمر بطلانها في الحيض، بل حرّمه.

(فلك) إشارة إلى حالة الطهر أو العدة: فإن قيل: الضمير في قوله: "فلك" يعود إلى الحيضة. قلنا: هذا غلط؛ لأن الطلاق في الحيض غير مأثور به بل محرم، وإنما الضمير عائد إلى الحالة المذكورة، وهي حالة الطهر أو إلى العدة، وأجمع العلماء من أهل الفقه والأصول والنفقة على أن "القرء" يطلق في النفقة على الحيض وعلى الطهر. اختلاف الأئمة في تعيين معنى قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾: واختلّفوا في الأقراء المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وفيما تنقضي به العدة فقال مالك والشافعي وآخرون: هي الأطهار.

وقال أبو حنيفة والأوزاعي وآخرون: هي الحيض، وهو مروى عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم، وبه قال الثوري وزفر وإسحاق وآخرون من السلف، وهو أصح الروايتين عن أحمد، قالوا: لأن من قال بالأطهار يجعلها قرءين وبعض الثالث، وظاهر القرآن أنها ثلاثة، والفاضل بالحيض يشترط ثلاث حيضات كوامل، فهو أقرب إلى موافقة القرآن، ولهذا الاعتراض صار ابن شهاب الزهري إلى أن الأقراء هي الأطهار، قال: ولكن لا تنقضي العدة إلا بثلاثة أطهار كاملة، ولا تنقضي بطهرين وبعض الثالث، وهذا مذهب النجد به، بل اتفق القائلون بالأطهار على أنها تنقضي بقرءين وبعض الثالث، حتى لو طلقها، وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسب ذلك قرءاً، ويكفيها طهران بعده، وأجابوا عن الاعتراض بأن الشيتين وبعض الثالث يطلق عليها اسم =

وزاد ابن رُمح في روايته: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: ** أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاكِ امْرَأَتِكَ.
قَالَ مُسْلِمٌ: جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً.

٣٦٥٢- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَرَّةً فَشَرَّاجِفَهَا، ثُمَّ لَيْدَعَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُحَامِيَهَا، أَوْ يُمَسِّكَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ".

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَةَ؟ قَالَ: وَاحِدَةً اعْتَدْتُ بِهَا.

٣٦٥٣- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى: قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ.

- الجميع، قال الله تعالى: ﴿الْخُلُوعُ أَشْهُرٌ مُعْتَمَدَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٧) ومعلوم أنه شهران وبعض الثالث. وكذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ (البقرة: ٢٠٣) المراد في يوم وبعض الثاني. واحتسف القائلون بالأطهار متى تنقضي عدتها، فالأصح عندنا أنه بمجرد رؤية الدم بعد الطهر الثالث، وفي قول: لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة، والخلاف في منذهب مالك كهو عندنا، واختلف القائلون بالحَيْضُ أيضاً فقال أبو حنيفة وأصحابه: حتى تغتسل من الحيضة الثالثة أو ينهب وقت صلاة. وقال عمر، وعلي، وابن مسعود، والثوري، وزفر، وإسحاق، وأبو عبيد: حتى تغتسل من الثالثة. وقال الأوزاعي وآخرون: تنقضي بنفس انقطاع الدم. وعن إسحاق رواية أنه إذا انقطع الدم انقطعت الرجعة، ولكن لا تحمل للأزواج حتى تغتسل احتياطاً وخروجاً من الخلاف، والله أعلم.
قوله: "قال مسلم: جود الليث في قوله: تطلبة واحدة" يعني أنه حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره ولم يهمله، كما أهمله غيره ولا غلط فيه، وجعله ثلاثاً، كما غلط فيه غيره، وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طلقة واحدة.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين" تنديده: "إن كنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين"، فحذف "كنت" وعوض منها "ما" وفتح همزة "أن" وأدغم نولها في "ما" وأتى "بأنت" مكان العلامة في "كنت"، ويشهد لهذا قوله في الأخرى: "فإن كنت طلقها ثلاثاً إلخ" كذا قال الأبي في شرحه. (تكملة فتح الملهم: ١٣٩/١-١٤٠)

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رَوَاتِهِ: فَلْيُرْجِعْهَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلْيُرْاجِعْهَا.

٣٦٥٤ - (٥) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرْاجِعَهَا ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءُ قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ: أَمَا أَنْتَ طَلَقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، إِنْ رَسُولَ اللَّهُ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْاجِعَهَا، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، وَأَمَا أَنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ، وَبَاءَتْ مِنْكَ.

٣٦٥٥ - (٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ. أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: "مُرَّةٌ فَلْيُرْاجِعْهَا، حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ" وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجِعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٦٥٦ - (٧) وَخَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِيدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَّاجِعْهَا، وَحُسِبَتْ لَهَا التَّطْلِيقَةُ الَّتِي طَلَّقْتُهَا.

٣٦٥٧ - (٨) وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ لُثَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، - مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ - عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "مُرَّةٌ فَلْيُرْاجِعْهَا، ثُمَّ يُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا".

٣٦٥٨ - (٩) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ نَحْيِضْ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَطْهَرَ ثُمَّ يُطَلِّقُ بَعْدَ، أَوْ يَمْسِكَ".

٣٦٥٩ - (١٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: مَكَثْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلْتُ لَا أَتُهُمْ، وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جَبْرِ الْبَاهِلِيَّ، وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، قَالَ قُلْتُ: أَفَحَسِبْتُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَمَهْ * أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ؟

= التي تبين حملها، وهو مذهب الشافعي، قال ابن المنذر: وبه قال أكثر العلماء منهم: طائوس، والحسن، وابن سيرين، وربيعة، وحامد بن أبي سليمان، ومالك، وأحمد، وإسحاق وأبو ثور، وأبو عبيد. قال ابن المنذر: وبه أقول، وبه قال بعض المالكية، وقال بعضهم: هو حرام. وحكى ابن المنذر رواية أخرى عن الحسن أنه قال: طلاق الحامل مكروه، ثم مذهب الشافعي ومن وافقه أن له أن يطلق الحامل ثلاثاً بنقطة واحدة وبالكفاضة متصلة، وفي أوقات متفرقة، وكل ذلك جائز لا بدعة فيه. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجعل بين الطلقتين شهراً. وقال مالك وزفر ومحمد بن الحسن: لا يوقع عليها أكثر من واحدة حتى تضع.

قوله: أما أنت طلقْتَ امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا، وإن كنت طلقْتها ثلاثاً فقد حرمت عليك" أما قوله: أمرني بهذا فمعناه: أمرني بالرجعة، وأما قوله: أما أنت فقال القاضي عياض رحمه: هذا مشكل قال: قيل: إنه يفتح حمزة من "أما" أي أما إن كنت، فحذفوا الفعل الذي يلي "إن" وجعلوا "ما" عوضاً من الفعل، وفتحوا "إن" وأدغموا النون في "ما" وجازوا بأنك مكان العلامة في "كنت"، ويدل عليه قوله "بعده: وإن كنت طلقْتها ثلاثاً، فقد حرمت عليك".

ضبط الاسم: قوله: "لقبت أبا غلاب يونس بن جبر" هو بفتح الغين المعجمة وتشديد اللام وآخره باء موحدة =

* قوله: "فمه" استفهام معناه التقرير، أي فما يكون إن لم تحسب بذلك التطليقة، وقوله: "أرأيت إن عجز واستحق" قال الأبي قلت: ظاهره أن فاعل عجز واستحق ابن عمر، أي أرأيت إن عجز ارجاعها واستحق فلم يفعل ذلك حتى انقضت العدة أسقط عنه ذلك الطلاق، والمقصود أنه لا بد من احتساب الطلقة كما في صورة عدم الرجعة، إما عجزاً عن الرجعة أو عمداً وارتكاباً لفعل الجاهل الأحق، والله تعالى أعلم.

٣٦٦٠- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَهُ.

٣٦٦١- (١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَقَالَ: "يُطَلِّقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا".

٣٦٦٢- (١٣) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: أَتُغْرِفُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَهُ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّتَهَا. قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَيْتَدُّ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ: قَمَةٌ أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ؟.

= هكذا ضبطناه، وكذا ذكره ابن ماكولا والجمهور، وذكر القاضي عن بعض الرواة تخفيف اللام.

قوله: "وكان ذا نبت" هو بفتح الشاء والباء، أي مثبتاً.

ثأويل قول ابن عمر (قمة أو إن عجز واستحقم): قوله: "قلت: أفحسيت عليه قال: قمة أو إن عجز واستحقم" معناه: أفتترفع عنه الطلاق وإن عجز واستحقم؟ وهو استفهام إنكار وتقديره: نعم نحسب، ولا يمتنع احتسابها لصحرة وحماته، قال القاضي: أي إن عجز عن الرجعة وفعل فعل الأحمق، والقائل لهذا الكلام هو ابن عمر صاحب القصة، وأعاد الضمير بلفظ الغيبة، وقد بينه بعد هذه في رواية أنس بن سيرين قال: قلت: يعني لابن عمر فاعتددت بتلك التطليقة التي طلقت وهي حائض، قال: مالي لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت. وجاء في غير مسلم أن ابن عمر قال: رأيت إن كان ابن عمر عجز واستحقم، فما يمنعه أن يكون طلاقاً. وأما قوله: "قمة" فيحتمل أن يكون للكف والزجر عن هذا القول، أي لا تشك في وقوع الطلاق واحزم بوقوعه. وقال القاضي: المراد "بمه أما" فيكون استفهاماً، أي فما يكون إن لم أحسبها، ومعناه لا يكون إلا الاحتساب بما فأيديل من الألف "هاء" كما قالوا في "مهنا" أن أصلها "ماما" أي، أي شيء.

قوله ﷺ: "يطلقها في قُبُلِ عِدَّتِهَا" هو بضم القاف والباء أي في وقت تستقبل فيه العدة وتشرع فيها، وهذا يدل على أن الأقراء هي الأطهار، وإنما إذا طلقت في الطهر شرعت في الحال في الأقراء؛ لأن الطلاق المأمور به إنما هو في الطهر؛ لأنها إذا طلقت في الحيض لا يحسب ذلك الحيض قرءاً بالإجماع، فلا تستقبل فيه العدة وإنما تستقبلها إذا طلقت في الطهر، والله أعلم.

٣٦٦٣- (١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "لِيَرَا جُعْهَا، فَإِذَا طَهَرَتْ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقْهَا" قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ أَتَحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّقَ؟

٣٦٦٤- (١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ؟ فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "مُرَّه فَلْيَرَا جُعْهَا، فَإِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا لِيُطَهِّرَهَا" قَالَ: فَرَا جُعْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لِيُطَهِّرَهَا، قُلْتُ: فَاعْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: مَا لِي لَا أُعْتَدُّ بِهَا؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجِزْتُ وَاسْتَحَقَّقْتُ.

٣٦٦٥- (١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: "مُرَّه فَلْيَرَا جُعْهَا، ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا" قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَتَحْتَسِبُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: قَمَّة.

٣٦٦٦- (١٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسْرٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا "لِيَرَا جُعْهَا"، وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَتَحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: قَمَّة.

٣٦٦٧- (١٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُوسٍ: عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

قوله: عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل عن رجل طلق امرأته إلى آخره" وقال في آخره: لم أسمعه يزيد على ذلك لأبيه، فقوله: لأبيه بالباء الموحدة ثم ابياء المثناة من تحت، ومعناه أن ابن طاووس -

فَأَخْبَرَهُ الْحَبَرُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يُرِيدُ عَلَى ذَلِكَ - لِأَبِيهِ - .

٣٦٦٨ - (١٩) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ - مَوْلَى عَزَّةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ؟ وَأَبُو الزَّيْبَرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "لِيرَاجِعَهَا" فَرَدَّهَا، وَقَالَ "إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لْيُغْسِلْ".

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ. ٣٦٦٩ - (٢٠) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ لَحَوْ هَذِهِ الْقِصَّةَ.

٣٦٧٠ - (٢١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ؟ وَأَبُو الزَّيْبَرِ يَسْمَعُ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ، وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ. قَالَ مُسْلِمٌ: أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ: مَوْلَى عُرْوَةَ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَزَّةَ.

- قال: لم اسمعه، أي لم اسمع أبي طائوساً يزيد على هذا القدر من الحديث، والقاتل لأبيه هو ابن جريج، وأراد تفسير الضمير في قول ابن طائوس: "لم اسمعه" واللام زائدة لسمعه يعني أباه، ولو قال: يعني أباه لكان أوضح. قوله: "وقرأ النبي ﷺ فضفوهن في قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ" هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة لا تثبت قرأنا بالإجماع، ولا يكون لها حكم غير الواحد عندنا وعند محققي الأصوليين، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم: قال الأبي: وفي قراءة ابن مسعود: "لقبل طهرهن"، قال القشيري وغيره: وهي قراءة تفسير، قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وكان بعض الصحابة يزيدون في ألفاظ القرآن شيئاً لتفسيرها، ولما كان القرآن محفوظاً في التبر والصدور لم يكن يخاف من ذلك أي تحريف في القرآن، فمثل هذه الزيادات يقدح لها قراءة تفسير، والصحيح أنها ليست من القرآن ولا من قراءاته، وإنما هي تفسير من الصحابة للقرآن، وإطلاق لفظ القراءة عليها تجاوز، راجع لتحقيقه "النشر في القراءات العشر" لابن الجوزي (١-٣٢) وشرح خطوطاً للزرقاني (١-٢٥٥) والإنفاق (١-٧٩). (تكملة فتح الملهم: ١/١٥٠)

[٢ - باب طلاق الثلاث]

٣٦٧١ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَتَيْنِ مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، ** فَقَالَ * عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَاءٌ، * فَلَوْ أَمْضِيَتْهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ.

٢ - باب طلاق الثلاث

فوله: 'عن ابن عباس قال: كان طلاق الثلاث في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق ثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه آثاء فلو أَمْضِيَتْهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ' وفي رواية عن أبي الصهباء أنه قال لابن عباس: 'أتعلم أنما كانت الثلاثة تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر فقال ابن عباس نعم'. وفي رواية: 'أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هناتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة فقال: قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق وأجازوه عليهم' وفي سنن أبي داود عن أبي الصهباء عن ابن عباس نحو هذا إلا أنه قال: 'كان رجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعله واحدة'.

* فقال: 'فقال عمر رضي الله عنه إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه آثاء' إلخ. قال المحقق في فتح القدير: لم ينقل عن أحد منهم أنه خالف عمر حين أَمْضَى الثلاث، وهو يكفي في الإجماع، إلا أنه يرد أنهم كيف خالفوا ما تركهم عليه النبي ﷺ، والجواب أنه لا يتأتى ذلك إلا وقد اطعموا في الزمان المتأخر عسى وجود ناسخ أو لعلمهم علموا بانتفاء الحكم بانتفاء علته، فلت: لكن كلام عمر رضي الله عنه المذكور في حديث ابن عباس، وهو أن الناس قد استعجلوا في أمر لا يقتضي أنه كان لاطلاعه على الناسخ أو عنى انتفاء -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'طلاق الثلاث واحدة': فوله: 'طلاق الثلاث' بدل من قوله 'كان الطلاق'، وفوله: 'واحدة' منصوب على أنه غير كان، يعني: كانت الطلقات الثلاثة تعد واحدة في هذه العصور المباركة إذا نطق بها الرجل في مجلس واحد بنية التأكيد. (تكملة فتح الملهم: ١٥١/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'فلو أَمْضِيَتْهُ عَلَيْهِمْ' يعني: لكان حسناً، فالجزء محذوف، أو يقال: 'لو' ههنا للتسبيح لا للشرط، فلا حاجة إلى تقدير جزاء. (تكملة فتح الملهم: ١٥١/١)

- أقوال أهل العلم في من قال لامرأته أنت طالق ثلاث هل يقع الثلاث: هذه ألفاظ هذا الحديث، وهو معدود من الأحاديث المشككة. وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجامير العلماء من السلف والخلف: يقع الثلاث. وقال طائوس وبعض أهل الظاهر: ** لا يقع بذلك إلا واحدة؛ وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق، والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء، وهو قول ابن مقاتل ورواية عن محمد بن إسحاق، ** واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الخيض ولم يحتسب به، وبأنه وقع في حديث رُكَّانة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره رسول الله ﷺ برجعته، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ فَخَدُّهُ أُنْفُسَهُ﴾ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثْ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُوراً. قالوا: معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينة، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيّاً فلا يندم. واحتجوا أيضاً بحديث رُكَّانة أنه طلق امرأته ابنة. فقال له النبي ﷺ: "الله ما أردت إلا واحدة؟" قال: الله ما أردت إلا واحدة، فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن، وإلا فلم يكن لتحليفه معنى.

الجواب عن حديث رُكَّانة: وأما الرواية التي رواها المخالفون أن رُكَّانة طلق ثلاثاً فجعلها واحدة، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين، وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها ابنة، ونقظ "ابنة" بحسن للواحدة وللثلاث، ولعل -

- الحكم، بل ظاهره أنه كان رأي منه، وهو مشكل جداً إلا أن يقال أنه كان في الواقع أحد الأمرين من الناسخ أو انتهاء الحكم بانتهاء عنه بأن علموا من الشارع بأنه ينتهي بانتهاء علته، ولم يكن ذلك معلوماً لعمر رضي الله عنه ابتداء إلا أنه لكونه موافقاً للنصواب ومويداً من الله تعالى بإلحاحه كما هو معنوم من حاله رأى في الباب ما هو النصواب، وألهم به من الله تعالى، فقال رأياً ما روى عنه ابن عباس من غير أمضاء ذلك، ثم لعله شاور الصحابة في ذلك كما كان رأيهم رضي الله عنهم في المشكلات، فظهر عنه في أثنائه الناسخ أو انتهاء الحكم بانتهاء العلة أو اطلاع عليه من بعض بدون مشاوره فامضى عليهم الحكم على وفق ذلك، وأما ابن عباس فله ما اطلاع على المشاورة أو على اطلاع عمر رضي الله عنهما ما اطلاع عليه على أنه ما نفى ذلك صريحاً أيضاً، فهذا سر أمضاء عمر رضي الله عنهما ذلك الحكم، وموافقة الصحابة لعمر رضي الله عنهما على الإمضاء إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: وابن تيمية وابن القيم رحمهما الله. (تكملة فتح الملهم: ١/١٥٣)

** قال في تكملة فتح الملهم: وهو مذهب الشيعة الجعفرية كما جزم به الحلبي الشيعي في شرائع الإسلام

«صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ "البينة" يقتضي الثلاث، فرواه بالمعنى الذي فهمه وغلط في ذلك»^{**} وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة.

الجواب عن حديث ابن عباس: وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله، فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ولم ينو تأكيداً ولا استئنافاً بحكم بوقوع طلقه؛ نظراً لإرادتهم الاستئناف بذلك، فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه، وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر.

وقيل: المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلقاً واحدة، وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة فنقله عمر، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس لا عن تغير حكم في مسألة واحدة.

الرد على من يقول بنسخ عقد الثلاث واحدة: قال المازري: وقد زعم من لا خيرة له بالخلفاء: أن ذلك كان ثم نسخ، قال: وهذا غلط فاحش؛ لأن عمر رضي الله عنه لا ينسخ ولو نسخ وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره، وإن أراد هذا المائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فذلك غير ممتنع، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث؛ لأنه لو كان كذلك لم يميز الراوي أن يميز بقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر. فإن قيل: فقد يجمع الصحابة على النسخ فيقبل ذلك منهم. قلنا: إنما ذلك؛ لأنه يستدل بإجماعهم على نسخ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله؛ لأنه إجماع على الخطأ، وهم معصومون من ذلك. فإن قيل: فلعل النسخ إنما ظهر هم في زمن عمر. قلنا: هذا غلط؛ لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر، والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع، والله أعلم.

وأما الرواية التي في سنن أبي داود أن ذلك فيمن لم يدخل بها فقال لها قوم من أصحاب ابن عباس فقالوا: لا يقع الثلاث على غير المدخول بها؛ لأنها تبين بواحدة بقوله: أنت طالق، فيكون قوله: ثلاثاً حاصل بعد البيونة فلا يقع به شيء، وقال الجمهور: هذا غلط بل يقع عليها الثلاث؛ لأن قوله: أنت طالق معناه ذات طلاق، وهذا اللفظ يصح لثلاثة وأربعة وقوله بعده: ثلاثاً تفسير له.

الجواب عن رواية سنن أبي داود: وأما هذه الرواية التي لأبي داود فضعيفة رواها أيوب السخيتي عن قوم مجهولين عن طاوس عن ابن عباس فلا يحتاج بها، والله أعلم.^{**}

^{**} قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: والحاصل أن ركائنه رضي الله عنه إنما طلق امرأته بقوله: أنت طالق البينة ولم ينو بذلك إلا طلاقاً واحداً، فصنفه النبي صلى الله عليه وسلم وأذن له بأن يتكحها مرة أخرى، وهو المراد بالأمر في الحديث، وزعم بعض الرواة أن المراد بـ "البينة" ثلث تطليقات فروى الحديث بلفظ الثلاث. (١٥٩/١)

٣٦٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ - وَانْقَلَبَ لَهُ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أُنْعِمُ أَلَمَّا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُعْمَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ،

٣٦٧٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ! أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأَجَارَهُ عَلَيْهِمْ.

تلخيص الكلام: قوله: "كانت هو فيه أنا" هو بفتح اعمزة، أي مهلة وبقيّة استمتاع لانتظار المراجعة. شرح الغريب: قوله: "تابع الناس في الطلاق" هو بياء مشاة من تحت بين الألف والعين، هذه رواية الجمهور، وضبطه بعضهم بالموحدة وهما بمعنى، ومعناه: أكثروا منه وأسرعوا إليه، لكن بالثنية إذا يستعمل في الشر وبالموحدة يستعمل في الخير والشر، فالثنية هنا أعمد.

وقوله: "هات من هناتك" هو بكسر التاء من "هات" والمرد بهناتك، أخبرك وأمورك المستغربة، والله أعلم.

- ** قال في تكملة فتح الملهم: قال الحافظ: "وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المنعة سواء، أعني قول جابر: إنه كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم هانا عمر عنها فانتهينا، فالراجع في الموضوعين تحريم المنعة وزيقاع الثلاث، للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر حاله في واحدة منهما، وقد دلّ إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك، حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالتخالف بعد هذا الإجماع متباد له والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١٦٠/١ - ١٦١)

[٣ - باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق]

٣٦٧٤ - (١) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ يَعْنِي الدَّسْتَوَائِيَّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ** أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ يُكْفَرُهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١).

٣ - باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

قوله: "عن ابن عباس أنه كان يقول في احرام يمين يكفرها" وقال ابن عباس: "لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة". وفي رواية عن ابن عباس قال: "إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها". وذكر مسلم حديث عائشة في سبب نزول قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾.

أقوال أهل العلم في حكم قول القائل لزوجته: أنت علي حرام: وقد اختلف العلماء فيما إذا قال لزوجته: أنت علي حرام، فمذهب الشافعي أنه إن نوى طلاقها كان طلاقاً، وإن نوى الظهار كان ظهاراً، وإن نوى تحريم عينها بغير طلاق ولا ظهار لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين، ولا يكون ذلك يميناً، وإن لم ينو شيئاً ففيه قولان للشافعي: أحدهما يلزمه كفارة يمين، والثاني: أنه لغو لا شيء فيه، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام، هذا مذهبنا.

وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهباً:

أحدها: المشهور من مذهب مالك، أنه يقع به ثلاث طلاقات، سواء كانت مدخولاً بها أم لا، لكن لو نوى أقل من الثلاث قبل في غير المدخول بها خاصة قال: وهذا المذهب قال أيضاً علي بن أبي طالب، وزيد والحسن والحكم.

والثاني: أنه يقع به ثلاث طلاقات، ولا تقبل نيته في المدخول بها ولا غيرها، قاله ابن أبي ليلى وعبد الملك بن الماجشون المالكي.

والثالث: أنه يقع به على المدخول بها ثلاث وعلى غيرها واحدة، قاله أبو مصعب ومحمد بن عبد الحكم المالكيان.

والرابع: أنه يقع به طلقة واحدة بائة سواء المدخول بها وغيرها، وهو رواية عن مالك.

والخامس: أنها طلقة رجعية، قاله عبد العزيز بن أبي مسلمة المالكي.

والسادس: أنه يقع ما نوى ولا يكون أقل من طلقة واحدة، قاله الزهري.

والسابع: أنه إن نوى واحدة أو عدداً أو يميناً فهو ما نوى وإلا فلفظ قاله سفيان الثوري.

والثامن: مثل السابع إلا أنه إذا لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين، قاله الأوزاعي وأبو ثور.

** قال في تكملة فتح الملهم: وأثر ابن عباس عندنا - الأحناف - محمول على النصوص التي ذكرنا أنها إيلاء.

(تكملة فتح الملهم: ١/١٦٢)

٣٦٧٥- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَعْنِي بْنِ سَلَامٍ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فِيهِ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

٣٦٧٦- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ

- والتاسع: مذهب الشافعي وسبق إيضاحه، وبه قال أبو بكر وعمر وغيرهما من الصحابة والتابعين رحمهم الله.
والعاشر: إن نوى الطلاق وقعت طلاقه باتنة، وإن نوى ثلاثاً وقع الثلاث، وإن نوى اثنتين وقعت واحدة، وإن لم ينو شيئاً فيمين، وإن نوى الكذب فلغو، قاله أبو حنيفة وأصحابه.*
والحادي عشر: مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنتين وقعت، قاله زفر.
والثاني عشر: أنه يجب به كفارة الظهار، قاله إسحاق بن راهويه.
والثالث عشر: هي يمين فيها كفارة اليمين، قاله ابن عباس وبعض التابعين.
الرابع عشر: أنه كتحريم الماء والطعام، فلا يجب فيه شيء أصلاً ولا يقع به شيء بل هو لغو، فإنه مسروق والشعبي وأبو سلمة وأصبيح المالكي، هذا كله إذا قال لزوجته الحرة.
أقوال الأئمة فيمن حرم أمته أو الطعام أو شيئاً على نفسه: أما إذا قاله لأمة فمذهب الشافعي أنه إن نوى عتقها عتقت، وإن نوى تحريم عليها لزمه كفارة يمين ولا يكون يميناً، وإن لم ينو شيئاً وجب كفارة يمين على الصحيح من المذهب. وقال مالك: هذا في الأمة لغو لا يترتب عليه شيء، قال القاضي: وقال عامة العلماء عليه كفارة يمين بنفس التحريم. وقال أبو حنيفة: يحرم عليه ما حرمه من أمة وطعام وغيره، ولا شيء عليه حتى يتناوله، فينزمه حيث ذكروا كفارة يمين. ومذهب مالك والشافعي والجمهور أنه إن قال: هذا الطعام حرام علي، أو هذا الماء وهذا الثوب، أو دخول البيت، أو كلام زيد وسائر ما يحرمه غير الزوجة والأمة يكون هذا لغو لا شيء فيه، ولا يحرم عليه ذلك الشيء، فإذا تناوله فلا شيء عليه، وأم الولد كالأمة فيما ذكرناه، والله أعلم.

* قال في تكملة فتح الملهم: وحكمه عند الحنفية أن المتكلم بذلك يسأل عن نيته، فإن نوى به الإيلاء أو اظهار أو الطلاق الواحد البائن أو الطلاقات الثلاثة قبلت نيته، وإن لم ينو شيئاً فهو إيلاء عند المتقدمين من مشايخ الحنفية، وطلاق بائن عند المتأخرين، وعليه الفتوى لأغلبية العرف، وفي صورتين لا يقبل دعواه في التوبة: الأولى أن يدعى أنه تكلم بذلك كذباً، فيرد قوله: ويجعل إيلاء عند المتقدمين، وطلاقاً بائناً عند المتأخرين، والثانية: أن ينوي بذلك طلاقين اثنين، فإنما تقع واحدة باتنة؛ لأن الاثنين عدد محض لا عبرة بنيته. هذا محصل ما في رد المختار من باب الإيلاء (٤٣٤-٣). (تكملة فتح الملهم: ١/١٦٢)

زَيْبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، قَالَتْ: فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنْ آيْتَنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، ** أَكَلْتُ مَغَافِيرًا؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: "بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أُعَوِّدَ لَهُ" فَتَزَلَّ: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (التحریم: ١) إِنِّي قَوْلُهُ: ﴿إِنْ تَتُوبَا﴾ (لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ) (التحریم: ٤) ﴿وَإِذَا أَسَرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ (لِقَوْلِهِ: "بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا" (التحریم: ٣).

٣٦٧٧- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ، دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَدْثُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرِبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ! لَتَحْتَالَنَ لَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَّةَ، وَقُلْتُ:

قَوْلُهَا: "فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ" هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخِ "فَتَوَاطَيْتُ" وَأَصْلُهُ "فَتَوَاطَيْتُ" بِالْهَمْزِ أَيِ اتَّفَقْتُ. شرح الغريب: قَوْلُهَا: "إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ" هِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبِفَتْحِ مَعْجَمَةِ وَفَاءٍ وَبِعَدِ الْفَاءِ بَاءٌ، هَكَذَا هُوَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ. وَأَمَّا الْمَوْضِعَانِ الْآخِرَانِ: فَوَقَعَ فِيهِمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ بَاءُثَاءٍ، وَفِي بَعْضِهَا بِحَذْفِهَا. قَالَ الْقَاضِي: الصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّهَا عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي الْمَقْرَدِ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَهُوَ جَمْعٌ مَغْفُورٌ، وَهُوَ صَمَغٌ حُلُوٌّ كَالنَّاطِفِ، وَلَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ يَنْضَحُهُ شَجَرٌ يُقَالُ لَهُ: الْعَرْفُطُ بضم العين المهملة والفتحة بكون بالحجاز، وقيل: إنَّ الْعَرْفُطَ نَبَاتٌ لَهُ وَرَقَةٌ عَرِيضَةٌ تَفْتَرَشُ عَلَى الْأَرْضِ لَهُ شَوْكَةٌ حَتَنَاءٍ وَثَمَرَةٌ بِيضَاءُ كَالْقَطَنِ مِثْلُ زُرِّ الْقَمِيصِ حَيْثُ الرَّائِحَةُ، قَالَ الْقَاضِي: وَزَعَمَ الْمُهَلَّبُ أَنَّ رَائِحَةَ الْمَغَافِرِ وَالْعَرْفُطِ حَسَنَةٌ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَدِيثُ وَخِلَافٌ مَا قَالَهُ النَّاسُ، قَالَ أَمَلُ اللُّغَةِ: الْعَرْفُطُ مِنْ شَجَرِ الْعِضَاءِ، وَهُوَ كُلُّ شَجَرٍ لَهُ شَوْكٌ، وَقِيلَ: رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةُ النَّبِيدِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ تَوْجَدَ مِنْهُ رَائِحَةُ كَرِيهَةٍ.

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ثُمَّ لَا يَظُنُّ بِمِثْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا احْتَالَتْ بِالْكَذِبِ، وَإِنَّمَا كَانَ نَوْعًا مِنَ التَّوْبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "أَكَلْتُ مَغَافِيرًا؟" مِمَّا يَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا وَجَدَتْ مِنْهُ رِيحَ مَغَافِيرٍ، لَا أَنَّ تَصْرَحَ بِالْكَذِبِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ حَيْثُ قَالَتْ فِيهَا عَائِشَةُ: "فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرًا؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: "مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟" فَكُلُّ ذَلِكَ اسْتِفْهَامٌ، وَأَمَّا التَّصْرِيحُ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِأَنَّهَا وَجَدَتْ مِنْهُ رِيحَ مَغَافِيرٍ، فَلَعَلَّهُ تَصَرَّفٌ مِنْ أَحَدِ الرِّوَاةِ، وَاللَّهُ سَبِيحَانَهُ أَعْلَمُ. (تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ١/١٦٣)

إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَذُورُ مِنْكَ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَعَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ "وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ" فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَمْتُ حَفْصَةَ شَرِبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: حَرَسْتَ نَحْلَهُ الْعُرْفُطَ،** وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ! فَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ، قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كَذَبْتُ أَنْ أُبَادِفَهُ بِالَّذِي قُلْتَ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ، فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَعَافِيرَ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ قَالَ: "سَقَمْتُ حَفْصَةَ شَرِبَةَ عَسَلٍ"، قَالَتْ: حَرَسْتَ نَحْلَهُ الْعُرْفُطَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ** قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: "لَا حَاجَةَ لِي بِهِ". قَالَتْ تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ حَرَمْتَاهُ، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي.

قوله: 'حرس نخله العرفط' هو بالجيم والراء والميم المهمة، أي أكلت العرفط ليصير منه العسل.
قوله: 'فقال بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش' فنزل ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَاعَةً أَنتَ بِهَلْ تَحْزَنُ﴾ "هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل، وفي كتب الفقه أنها نزلت في تحريم مارية.
قال القاضي: اختلف في سبب نزولها، فقالت عائشة في قصة العسل، وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية جارية وحفنة أن لا يطأها، قال: ولا حجة فيه من أوجب بالتحريم كفارة محتجاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْرِيماً يُغْنِي عَنْكُمْ﴾ (التحریم: ٢) لما روي أنه ﷺ قال: "والله لا أطأها" ثم قال: "هي علي حرام". وروى مثل ذلك من حلفه على شربه العسل وتحريمه، ذكره ابن المنذر، وفي رواية البخاري: "لن أعود له وقد حلفت أن لا تعري بذلك أحداً".

وقال الطحاوي: قال النبي ﷺ في شرب العسل: "لن أعود إليه أبداً" ولم يذكر عينا، لكن قوله ﷺ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْرِيماً يُغْنِي عَنْكُمْ﴾ يوجب أن يكون قد كان هناك عین، فنت: ويحتمل أن يكون معنى الآية: قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة عین، وهكذا يقدره الشافعي وأصحابه وموافقه.
قوله: "فقال: بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش" وفي الرواية التي بعدها: "أن شرب العسل كان عند حفصة".

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'حرس' أي رعت، وقال الخليل: حرس نخل العسل نحرسه (من باب نصر) حرساً، إذا لحسته، وقال الحافظ: لا يقال حرس بمعنى رعى إلا للنحل، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ١٦٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'فما دخل على حفصة' يعني في اليوم الثاني. (تكملة فتح الملهم: ١٦٨/١)

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، بِهَذَا سَوَاءً. ٣٦٧٨ - (٥) وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

الصحيح أن المتظاهرتين حفصة وعائشة وأنه شرب العسل عند زينب: قال القاضي: ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريح أن النبي شرب عندها العسل زينب، وأن المتظاهرتين عليه عائشة وحفصة، وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب وابن عباس أن المتظاهرتين عائشة وحفصة، وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب العسل عندها، وأن عائشة وسودة وصفية من اللواتي تظاهرن عليه، قال: والأول أصح. قال النسائي: إسناده حديث حجاج صحيح جيد غاية.

وقال الأصيلي: حديث حجاج أصح، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة يريد قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَطَهَّرَا عَلَيْهِ﴾ (التحریم: ٤) فهما شتان لا ثلاث، وأما عائشة وحفصة، كما قال فيه، وكما اعترف به عمر رضي الله عنه، وقد انقلبت الأسماء عن الراوي في الرواية الأخرى: كما أن الصحيح في سبب نزول الآية أنها في قصة العسل لا في قصة مارية المروية في غير النصحيحين، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح، قال النسائي: إسناده حديث عائشة في العسل جيد صحيح غاية. هذا آخر كلام القاضي. ثم قال القاضي بعد هذا: الصواب أن شرب العسل كان عند زينب.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَسْرَأْتِ إِلَىٰ نَفْسٍ أُتْرِجَتْ﴾ لقوله: "بل شربت عسلًا" هكذا ذكره مسلم قال القاضي: فيه اختصار، وقامه، ولن أعود إليه، وقد خلقت أن لا تحجري بذلك أحداً، كما رواه البخاري، وهذا أحد الأقوال في معنى السر، وقيل: بل ذلك في قصة مارية، وقيل: غير ذلك. قولها: "كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء والعسل".

المراد بالحلواء في هذا الحديث: قال العلماء: المراد بالحلواء هنا كل شيء حلوا، وذكر العسل بعدها تنبيهاً على شرافته ومزبته، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام، الحلواء بالمد. وفيه جواز أكل لذيق الأطعمة والطيبات من الرزق، وأن ذلك لا يناقض الزهد والمراقبة، لاسيما إذا حصل اتفاقاً.

قولها: "فكان إذا صلى العصر دار على نسائه فبدنوا منه" فيه دليل لما يقوله أصحابنا: أنه يجوز لمن قسم بين نسائه أن يدخل في النهار إلى بيت غير المقسوم لها الحاجة ولا يجوز الوطء.

قولها: "والله لقد حرمتها" هو بتخفيف الراء، أي منعها منه، يقال منه حرمت وأحرمته، والأول أنصح.

قوله: "قال إبراهيم حدثنا الحسن بن بشر، حدثنا أبو أسامة بهذا" معناه: أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم سارى مسلماً في إسناده هذا الحديث، فرواه عن واحد عن أبي أسامة، كما رواه مسلم عن واحد عن أبي أسامة فعلاً برجل، والله أعلم.

[٤ - باب بيان أن تحييره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية]

٣٦٧٩ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الشَّحْبِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي. فَقَالَ: "إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْمَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ" قَالَتْ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ. قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (٢) وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ (الأحزاب: ٢٨، ٢٩) قَالَتْ فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ.

٣٦٨٠ - (٢) حَدَّثَنَا سُورِجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ عَبَادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا، إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا، بَعْدَ مَا تَزَلَّتْ: ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ وَتَقْوِي إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ﴾ (الأحزاب: ٥١) فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤَيِّرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي.

٤ - باب بيان أن تحييره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

فوله: "لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه بدأ بي فقال: إني ذاكركم لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك قالت: قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه" إنما بدأ بها لتفضيلها.

وقوله ﷺ: "فلا عنيث أن لا تعجلي" معناه: ما يضرك أن لا تعجلي وإن قال لها هذا شفقة عليها، وعسى أبويها ونصيحة لهم في بقائها عنده ﷺ، فإنه خاف أن يحملها صغر سنها، وقلة تجاربها على اختيار الفراق، فيحب فراقها، فتضر هي وأبواها وباقي النسوة بالافتداء بها.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ثم لسائر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، وفيه المبادرة إلى الخير وإثبات أمور الآخرة على الدنيا، وفيه نصيحة الإنسان صاحب عقله في ذلك ما هو أنفع في الآخرة.

٣٦٨١- (٣) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٦٨٢- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَقًا.

٣٦٨٣- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: مَا أَبَالِي خَيْرْتُ أَمْرًا وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا، بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: قَدْ خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَقًا؟!

٣٦٨٤- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَقًا.

٣٦٨٥- (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاخْتَرَنَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَقًا.

قوله: "إن كان ذلك إلى ثم أوثر على نفسي أحدًا" هذه المنافسة فيه ﷺ ليست مجرد الاستمتاع ومطلق العشرة وشهوات النفوس وحفظها التي تكون من بعض الناس، بل هي منافسة في أمور الآخرة والقرب من سيد الأولين والآخرين والرغبة فيه، وفي خدمته ومعاشرته، والاستفادة منه، وفي قضاء حقوقه وحوائجه، وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه عندها ونحو ذلك، ومثل هذا حديث ابن عباس، وقوله في القدرج: "لا أوثر بصبي منك أحدًا" ونظائر ذلك كثيرة.

قوله: "خبرنا رسول الله ﷺ فلم يعدده طلاقًا" وفي رواية: "فلم يكن طلاقًا" وفي رواية: "فاختارناه، فلم يعدده طلاقًا" وفي رواية: "فاختارناه، فلم يعددها علينا شيئًا" وفي بعض النسخ: "فلم يعددها علينا شيئًا".

فقه الحديث: في هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد وجمهور العلماء أن من عمر زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقًا، ولا يقع به فرقة. وروي عن علي، وزيد بن ثابت، والحسن، والليث بن سعد أن نفس التخيير يقع به طنقة بآلة سواء اختارت زوجها أم لا. وحكاية الخطابي والنقاش عن مالك، قال القاضي: لا يصح هذا عن مالك، ثم هو مذهب ضعيف مردود هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة، ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث، والله أعلم.

٣٦٨٦- (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاحْتَرَنَاهُ. فَلَمْ يَغْدُهَا عَلَيْنَا شَيْئًا.

٣٦٨٧- (٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ - وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ.

٣٦٨٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بَيْتِهِ، لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ. قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ ثُمَّ أَقْبَلَ* عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا، حَوْلَهُ نِسَاءُهُ، وَاجِمًا سَاكِتًا. قَالَ: فَقَالَ: لَأَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحَكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ** سَأَلْتَنِي التَّفَقُّةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّحْتُ عَقْفَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: أَهْنُ حَوْلِي كَمَا تَرَى، يَسْأَلْنِي التَّفَقُّةَ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى

شرح الغريب: قوله: "واجمًا" هو بالجيم، قال أهل اللغة: هو الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام، يقال: وجم بفتح الجيم وجرماً.

قوله: "لأقولن شيئاً يضحك النبي ﷺ" وفي بعض النسخ: "أضحك النبي ﷺ"، فيه استحباب مثل هذا، وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً حزيناً يستحب له أن يحدثه بما يضحكه أو يشغله ويطيب نفسه، وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قوله: "فوجَّحت عقفها" وقوله: "يجأ عقفها" وهو بالجيم وبالهمزة: يقال: وجأ بجأ إذا طعن.

* قوله: "ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن" هذا معترض وقوله فوجد النبي ﷺ جالساً حوله نساءه عطف على قوله فأذن لأبي بكر فدخل وضمير واحد راجع إلى أبي بكر وكذا فقال لا قولن إلخ ولعل هذا القول منه في النفس، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لو رأيت بنت خارجة" في رواية أحمد (٣: ٣٢٨) "بنت زيد"، وهي امرأة أبي بكر رضي الله عنه، اسمها حبيبة بنت خارجة بن زيد، أو بنت زيد بن خارجة، كما في الإصابة (٤: ٢٦٦) -

عَائِشَةَ يَحًا عُنُقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَحًا عُنُقَهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلُنِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا نَيْسَ عِنْدَهُ. قُلْنَا: وَاللَّهِ! لَا تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَبَدًا نَيْسَ عِنْدَهُ، ثُمَّ اعْتَزَلَكُنَّ شَهْرًا أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ يُدْرِكُ الْغُيُوبَ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قَالَ: قَبْدًا بِعَائِشَةَ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ! إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُعْرِضَ عَنْكَ أَمْرًا أَحَبُّ أَنْ لَا تَعْمَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ قَالَتْ: وَمَا هُوَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ عَلَيْهَا الْآيَةُ. قَالَتْ: أَفِيكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَشِيرُ أَبَوَيْ؟ بَلْ أَحْتَارُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخَيِّرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتَ. قَالَ: "لَا تَسْأَلْنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أُخْبِرْتُهَا، إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَمْ يَعْشِي * مُعْتَنًا وَلَا مُتَعْتًا، * وَلَكِنْ يَعْشِي مُعَلَمًا مَيْسَرًا".

* قوله: إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَمْ يَعْشِي مُعْتَنًا وَلَا مُتَعْتًا، قال الآبي: يحصل أن يقال المعتن: هو المجهول على ذلك، والمتعت: هو الذي يتعاطى ذلك ونيس في حبلته.

= فسبب في بعض الروايات إلى أبيها وفي بعضها إلى جدها، ومن هنا يبين أن قائل هذا القول أبو بكر عليه السلام. (تكملة فتح الملهم: ١٧٥-١٧٦)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "معتنًا ولا متعتًا" وفي رواية أحمد: "معنفًا والمعاني متعارفة، فأما المعتن فهو من عنته، إذا شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه أدائه، والمتعت هو الذي يطلب زلة غيره، كما في القاموس، وأما التعنيف فهو التشديد والتوبيخ كما في مجمع البحار وغيره. والمراد أنني لا أريد أن أشق على نسائي أو أؤذيهن إلا حين، فلا أمسك عن إخبارهن باختيارك. (تكملة فتح الملهم: ١٧٧/١)

٥ - باب في الإيلاء واعتزال النساء وتحخيرهن، وقوله تعالى: وإن تظاهرا عليه]

٣٦٨٩ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَقْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ: عَنْ سِمَاكِ أَبِي زُمَيْلٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ: فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْخِصْيِ وَيَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَنَ بِالْحِجَابِ - فَقَالَ * عُمَرُ - فَقُلْتُ: لَا عَلِمَنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بَعِيتُكَ. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَاللَّهِ! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُحِبُّكَ، وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرِيقِ، ** فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ

٥ - باب في الإيلاء واعتزال النساء وتحخيرهن. وقوله تعالى: وإن تظاهرا عليه

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "عن سمات أبي زميل" هو بضم الزاي وفتح الميم.
قوله: "إِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْخِصْيِ" هو نساء مشاة بعد الكافة، أي يضربون الأرض كقفل المهرج المفاخر.
قوله: "عليك بعيتك" هي بالعين المهملة ثم ياء مشاة تحت ثم باء موحدة، والمراد عليك بوعظ بنتك حفصة، قال أهل اللغة: العية في كلام العرب وعاء يجعل الإنسان فيه أفضل ثيابه ونفيس مناعه فشبهت ابنته بها.

* قوله: "قال عمر: فقلت: لأعلم ذلك اليوم"، أي كنت أعلم هذا اليوم وأنه سيقع، وأن النبي ﷺ سيطلق وإنما قال ذلك، ولم يقل هذا التنبيه على أن مثل هذا اليوم يستحق أن يكون بعيداً عن الإنسان والله تعالى أعلم.
وقوله: "قد بلغ من شأنك أن تؤذي"، هو سكون الياء خطاط المرأة ثم الحذف المتقدم فيه ذكر بعض مقدمات الاعتزال، وما كان قبله، وفي هذا الحديث ما جرى في أول يوم من أيام الاعتزال، وأما قوله في آخر هذا الحديث فقلت: يا رسول الله! إنما كنت في الغرفة تسعة وعشرين، فكان هذا القول بعد نزوله من الغرفة عند تمام مدة الاعتزال ووقع في الحديث سهواً من بعض الرواة في غير موضعه، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "في المشربة" هو يفتح الراء ويضمها، بمعنى الغرفة العلوية، وقال ابن قتيبة: هي -

عَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى أَسْكُفَةِ الْمَشْرَبَةِ، مَذَلَّ رَجُلُهُ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ، وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَنْحَبِرُ، فَدَانَيْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي.

فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنَّ أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ، وَاللَّهِ لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهَا لِأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ ارْقُ، ** فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ فَجَلَسْتُ، فَأَدْنَى إِلَيَّ إِزَارَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَظَنَرْتُ بِبَصَرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَنَا بِقُبْضَةٍ مِنْ شَعِيرِ نَحْوِ الصَّاعِ، وَمِثْلُهَا قَرْطًا* فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ، قَالَ: فَأَبْتَدَرْتُ عَيْنَيَّ، قَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ!" قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَمَا لِي لَا أَبْكِي؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا

قوله: "هو في المشربة" هي بفتح الراء وضمها. قوله: "إِذَا أَنَا بِرَبَّاحٍ" هو بفتح الراء وبالياء الموحدة.

قوله: "قَاعِدًا عَلَى أَسْكُفَةِ الْمَشْرَبَةِ" هي بضم الهجمة والكاف وتشديد الفاء وهي عتبة الباب السفلى.

قوله: "على نقير من خشب" هو بنون مفتوحة، ثم قاف مكسورة، وهذا هو الصحيح الموجود في جميع النسخ، وذكر القاضي أنه بالقاء بدل النون، وهو فقير بمعنى مفقور، مأخوذ من فقار الظهر، وهو جذع فيه درج.

قوله: "وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ" هو بفتح الهجمة وكسر الفاء، وهو الجلد الذي لم يتم دباغها، وجمعه "أفئق" بفتحها كاتم وأدم، وقد أفئق لدها بفتحها يأفقه بكسر الفاء.

* كالصفة بين يدي الغرفة، وقال الداودي: هي الغرفة الصغيرة، وقال ابن بطال: المشربة الخزانة التي يكون فيها طعامه وشربه، وقبل لها مشربة فيما أرى؛ لأنها كانوا يخزنون فيها شراهم، كذا في عمدة القاري (٦: ١٣٧) وذكر في مجمع البحار أن المشربة بمعنى الخزانة مفتوحة الراء فقط، وأما بمعنى الغرفة فتفتح راءها وتضم. (تكملة فتح الملهم: ١٨٠/١) ** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أَنْ ارْقُ" أمر من الرقي بمعنى الصعود، وإفاء إما للوقوف وإما للتصير العائد إلى الجذع. (تكملة فتح الملهم: ١٨١/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قَرْطًا" القرط بفتحين ورق شجر يقال له السلم، قال أبو حنيفة: القرط أجود ما يدبغ به الألب (يعني الخلود) في أرض العرب، وهي تدبغ بورقه ومغره. (تكملة فتح الملهم: ١٨٢/١)

أَرَى، وَذَلِكَ قَبْضُهُ وَكِبْرِي فِي الثَّمَارِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفْوَتُهُ، وَهَذِهِ جِزَاتُكَ. فَقَالَ: "يَا ابْنَ الْخَطَابِ! أَلَا تُرْضَى أَنْ تُكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟" قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتَ طَلَقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلَمًا تَكَلَّمْتُ - وَأَحْمَدُ اللَّهِ - بِكَلَامٍ إِلَّا رَحِمْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، آيَةُ التَّخْيِيرِ: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِمَّا مَكَنَ﴾ (التحریم: ٥) ﴿وَإِنْ تَطَهَّرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مُوَلِّهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التحریم: ٤) وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَطَلَقْتَهُنَّ؟ قَالَ: "الْأَ"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُحُونَ بِالْحَصَى، يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، أَفَأَنْزِلُ فَأُخْبِرَهُمْ أَنَّكَ لَمْ تُطَلِّقْهُنَّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ" فَلَمْ أَزَلْ أَحَدُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ، وَحَتَّى كَثُرَ فَضْحُكُكَ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ تَعْرَأُ، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَلْتُ أَنْشَبْتُ بِالْجَذْعِ وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمَسُّهُ يَدِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ بِسَعَةِ وَعِشْرِينَ. قَالَ: "إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ بَسْمًا وَعِشْرِينَ" فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَتَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: لَمْ يُطَلِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُمْ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣) فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ* ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأُنْزِلُ

قوله: "حتى تحسر الغضب عن وجهه" أي زال وانكشف. قوله: "وحتى كثر فضحكك" هو بفتح الشين المعجمة المخففة، أي أبدى سناحه تبسمًا، ويقال أيضًا في الغضب، وقال ابن السكيت: كثر وبسم واتبسم واقر كله بمعنى واحد، فإن زاد قبل: فقهه وزهدك وكررك. قوله: "أنشبت بالجذع" هو بالناء المثناة في آخره أي استمسك.

* قوله: "استنبطت ذلك الأمر" استخرجت علمه الخفي بما فعلت حتى علمت أنه لم يطلق، والله تعالى أعلم.

الله عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ.**

٣٦٩- (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عُثَيْدُ بْنُ حُثَيْنٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ: قَالَ: مَكُنْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةِ: فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْتَهُ لَهُ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ، فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، عَدَلَّ* إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ ثُمَّ مِزْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَرْوَاجِهِ؟ فَقَالَ: تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ - قَالَ - فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مُنْذُ سَنَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيْتَهُ لَكَ. قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، مَا ظَنَنْتُ* أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ.

قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ! إِنْ كُنَّا فِي الْحَاثِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ. قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ الْأَثَمَرَةِ، إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: كَوِّ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لَكَ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا؟ وَمَا تَكَلَّمُكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي: عَجَبًا لَكَ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتَ، وَإِنْ ابْتَنَكَ لَتُرَاجِعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظَلَ يَوْمَهُ غَضَبَانِ، قَالَ عُمَرُ: فَأَخَذْتُ* رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجْتُ مَكَانِي، حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ لَهَا

قوله: "فبينما أنا في أمر أثمره" معناه أشاور فيه نفسي وأفكر، ومعنى بينما وبيننا، أي بين أوقات انتماري، وكذا ما أشبهه وسبق بيانه. قوله: "حتى أدخل على حفصة" هو بفتح اللام.

* قوله: "عدل إلى الأراك" بفتح الألف شجر معروف.

* قوله: "ما ظننت" هو بالخطاب، وقوله: "فسلني" بصيغة الأمر. * قوله: "فأخذ رداي ثم أخرج" هو بمعنى الماضي وصيغة المضارع لاستحضار الحال الماضية، وكذا الحال فيما سيحيي، من قوله ثم أخذ ثوبي وأخرج.

** قال في تكملة فتح الملهم: لما تقرر في موضعه أنه لا تراحم في أسباب النزول، فيمكن أن يكون لهذه الآية سببان، والذي يظهر لهذا الجيد الضعيف أن الله تعالى ذكر في الآية أمرين: أمرا من الأمن، وأمرا من الخوف، فلعل الأول سببه ما ذكره عمر رضي الله عنه في حديث الباب، فإن عمر الطلاق كان في حالة الأمن، والثاني سببه ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما (تكملة فتح الملهم: ١/ ١٨٤-١٨٥)

يَا بُنَيَّةُ إِنَّكَ لَتَرَا جِيعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمَهُ غَضَبَانِ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: وَاللَّهِ! إِنَّا لَنَرَا جِيعَهُ، فَقُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أَخَذْتُكَ عُقُوبَةَ اللَّهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ، يَا بُنَيَّةُ! لَا يَفْرُتُكَ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، وَحُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، لِقَرَاتِي مِنْهَا، فَكَلَّمْتُهَا، فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ: عَجَباً لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ! قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِيَ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ: فَأَخَذْتَنِي أَخْذًا كَسَرْتَنِي** عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا، وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالْخَبَرِ، وَتَحْنُ حِينَئِذٍ تَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانَ، ذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا، فَقَدِ امْتَلَأَتْ صُلُورُنَا مِنْهُ فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ بِدَقِّ الْبَابِ، وَقَالَ: افْتَحْ، افْتَحْ. فَقُلْتُ جَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟** فَقَالَ: أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ. فَقُلْتُ: رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ، ثُمَّ أَخَذْتُ ثَوْبِي فَأَخْرَجْتُ، حَتَّى جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرُوعَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلِهَا، وَعُلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ

قوله: "وكان لي صاحب من الأنصار إذا غبت أتاني بالخير وإذا غاب كنت أنا آتية ماخر" في هذا استحباب حضور مجالس العلم واستحباب التناوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه.

قوله: "من ملوك غسان الأشهر ترك صرف غسان"، وقيل: بصرف، وسبق إيضاحه في أول الكتاب.

قوله: "فقلت جاء الغساني فقال: أشد من ذلك اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه" فيه ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من الاهتمام بأحوال رسول الله ﷺ، والقلق التام لما يقلقه أو يغضبه.

قوله: "رغم أنف حفصة" هو بفتح الغين وكسرها، يقال: رغم يرغم ورغماً ورغماً بفتح الراء وضمها وكسرها، أي لصق بالرغام وهو التراب، هذا هو الأصل، ثم استعمل في كل من عجز عن الانصاف، وفي الذل والانقياد كرهاً، قوله: "فأخذ ثوبي فأخرج حتى جئت" فيه استحباب التحمل بالثوب والعامة ونحوهما عند لقاء الأئمة والكبار احتراماً لهم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كسرتني عن بعض ما أجد" أي أخذتني بلسانها أخذاً دفعني عن مقصدي وكلامي. (تكملة فتح الملهم: ١/١٨٧)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "جاء الغساني" وقد سماه في رواية ابن سعد: اخارث بن أبي شمر. (تكملة فتح الملهم: ١/١٨٨)

عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ، فَقُلْتُ: هَذَا عُمَرُ. فَأَذِنَ لِي.

قَالَ عُمَرُ: فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ لَعَلَى خَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، وَتَحَتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ حَشَوَهَا لَيْفٌ، وَإِنْ عِنْدَ رَجُلَيْهِ قَرْطًا مَضْبُورًا. وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ* مُعَلَّقَةٌ، فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْخَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَيْتُ، فَقَالَ "مَا يُبْكِيكَ؟" فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ كَسَرَى وَقَيْصَرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ؟".

٣٦٩١- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: عَنْ عُثَيْدِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، كُنَحُو حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: شَأْنُ الْمَرَاتَيْنِ؟ قَالَ: حَقِصَةٌ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَزَادَ فِيهِ: فَأَتَيْتُ الْحُجْرَ فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بُكَاءٌ، وَزَادَ أَيْضًا:

شرح الغريب: قوله: "في مشربة له يرتقى إليها بعجلها" وقع في بعض النسخ "بعجلها"، وفي بعضها "بعجلتها"، وفي بعضها "بعجلة" وكله صحيح، والآخرة أجود، قال ابن قتيبة وغيره: هي درجة من النخل كما قال في الرواية السابقة جذع.

قوله: "وإن عند رجله قرطاً مضبوراً" وقع في بعض الأصول "مضبوراً" بالضاد المعجمة وفي بعضها بالمهملة، وكلاهما صحيح أي مجموعاً.

قوله: "وعند رأسه أهباءٌ معلقة" بفتح الهمزة وإهاء وبضمهما لغتان مشهورتان جمع إهاب، وهو الجلد قبل الدباغ على قول الأكثرين. وقيل: الجلد مطلقاً، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة.

قوله: "فرأيت أثر الخصير في جنب رسول الله ﷺ فبكيت، فقال: ما يبكيك؟ فقلت: يا رسول الله! إن كسرى وقيسر فيما هما فيه وأنت رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: أما تَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَهَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ؟" هكذا هو في الأصول "ولك الآخرة"، وفي بعضها "لهم الدنيا"، وفي أكثرها "هما" بالتنبيه، وأكثر الروايات في غير هذا الموضع "لهم الدنيا ولنا الآخرة" وكله صحيح.

* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أهباءٌ" يفتحون أو يضمّنين، جمع الإهاب وهو الجلد قبل الدباغ. (تكملة فتح الملهم: ١٨٩/١)

وَكَانَ أَلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا، فَمِمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ.

معنى الإيلاء لغة وشرعاً: قوله: "وَكَانَ أَلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا" هو يحد الهمة وفتح اللام ومعناه: حلف لا يدخل عليهن شهراً، وليس هو من الإيلاء المعروف في اصطلاح الفقهاء، ولا له حكمه، وأصل الإيلاء في اللغة: الحلف على الشيء، يقال منه: ألى يؤلي إيلاءً وتآلى تألياً والتلى التلاء، وصار في عرف الفقهاء مختصاً بالحلف على الامتناع من وطء الزوجة، ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن سيرين أنه قال: الإيلاء الشرعي عمول على ما يتعلق بالزوجة من ترك جماع، أو كلام أو إتفاق.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين العلماء أن يجرّد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقاً ولا كفارة ولا مطالبة، ثم اختلفوا في تقدير مدته. فقال علماء الحجاز ومعظم الصحابة والتابعين ومن بعدهم: المؤلي من حلف على أكثر من أربعة أشهر، فإن حلف على أربعة فليس بمؤل. وقال الكوفيون: هو من حلف على أربعة أشهر فأكثر، وشذ ابن أبي ليلى والحسن وابن شبرمة في آخرين فقالوا: إذا حلف لا يجامعها يوماً أو أقل ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مؤل. وعن ابن عمر أن كل من وقت في يمينه وقتاً، وإن طالت مدته فليس بمؤل، وإنما المؤلي من حلف على الأبد.

بيان حكم الإيلاء عند أهل العلم: قال: ولا خلاف بينهم أنه لا يقع عليه طلاق قبل أربعة أشهر، ولا خلاف أنه لو جامع قبل انقضاء المدة سقط الإيلاء، فأما إذا لم يجامع حتى انقضت أربعة أشهر، فقال الكوفيون: يقع الطلاق، وقال علماء الحجاز ومصر وفقهاء أصحاب الحديث وأهل الظاهر كلهم بقال للزوج: إما أن تجامع، وإما أن تطلق، فإن امتنع طلق القاضي عليه، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال الشافعي وأصحابه.**

وعن مالك رواية كقول الكوفيين، ولشافعي قول أنه لا يطلق القاضي عليه، بل يجبر على الجماع أو الطلاق، ويعزر على ذلك إن امتنع. واختلف الكوفيون: هل يقع طلاق رجعي أم بائن؟ فأما الآخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقعه هو أو القاضي يكون رجعيًا، إلا أن مالكا يقول: لا تصح فيها الرجعة حتى يجامع الزوج في العدة. قال القاضي عياض: ولم يحفظ هذا الشرط عن أحد سوى مالك، ولو مضت ثلاثة أقراء في الأشهر الأربعة فقال جابر بن زيد: إذا طلق انقضت عدتها بتلك الأقراء، وقال الجمهور: يجب استئناف العدة، وختلفوا =

** قال في تكملة فتح الملهم: واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَزْوَاجُهُمْ فَأُولَئِكَ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنْ أَلَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾ (البقرة: ٢٢٦). فإنه قد ذكر عزم الطلاق بعد التريص، فدل على أن التريص لا يقع بمجرده طلاق. ولما ما أخرجه ابن أبي شيبة وأبو حنيفة من طريق الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: "إن الغبي الجماع وعزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر" راجع جامع مسانيد الإمام (٢: ١٤٦) وروى مثله عن ابن مسعود وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم. راجع للتفصيل إعلاء السنن (١١: ١٥١). (تكملة فتح الملهم: ١٩٠/١)

٣٦٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُنَيْنٍ وَهُوَ مَوْلَى ** الْعَبَّاسِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَيْسَتْ سَنَةً مَا أَحْدَلَهُ مَوْضِعًا، حَتَّى صَحِبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ ذَهَبَ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَقَالَ: أَذْرِكْنِي بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبْتُ أَصْبَ عَلَيْهِ، وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ الْمَرَاتَيْنِ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ.

٣٦٩٣- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ** بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ

= في أنه هل يشترط للإيلاء أن تكون عينة في حال الغضب ومع قصد الضرر؟ فقال جمهورهم: لا يشترط بل يكون مؤلماً في كل حال، وقال مالك والأوزاعي: لا يكون مؤلماً إذا حلف بصلحة ولده لفظاً. وعن علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه لا يكون مؤلماً إلا إذا حلف على وجه الغضب.

قوله: "حدثنا سفیان بن عیینة عن یحیی بن سعید سمع عُبَید بن حنین مولى العباس".

الرد على سفیان في قوله: (مولى العباس): هكذا هو في جميع النسخ مولى العباس قالوا: وهذا قول سفیان بن عیینة. قال البخاري: لا يصح قول ابن عیینة هذا. وقال مالك: هو مولى آل زيد بن الخطاب. وقال محمد بن جعفر بن أبي كثير: هو مولى بني زريق. قال القاضي وغيره: الصحيح عند الحفاظ وغيرهم في هذا قول مالك. قوله في هذه الرواية: "كنت أريد أن أسأل عمر عن المراتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ" هكذا هو في جميع النسخ "عنى عهد" قال القاضي: إنما قال: "على عهده" توقيراً لهما، والمراد: تظاهرتا عليه في عهده كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ وقد صرح في سائر الروايات بأنهما تظاهرتا على رسول الله ﷺ.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وهو مولى العباس" هكذا في جميع النسخ: "مولى العباس"! والصحيح أنه مولى لزيد بن الخطاب، قال البخاري في التاريخ الكبير (٥: ٤٤٦ رقم: ١٤٥١): "وقال ابن عیینة: مولى آل عباس، ولا يصح حديثه في أهل المدينة". (تكملة فتح الملهم: ١٩٠/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور" هو القرشي النوفلي التابعي الثقة روى له الجماعة، وليس له عن ابن عباس غير هذا الحديث، كما في عمدة القاري (١-٤٩٦). (تكملة فتح الملهم: ١٩١/١)

عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ الثَّانِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: ٤)، حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَاجَّحَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِيَعُضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَتَبَرَّرَ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ، فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ الثَّانِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؟ قَالَ عُمَرُ: وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ - قَالَ الزَّهْرِيُّ: كَرِهَ، وَاللَّهُ! مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْهُ - قَالَ: هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ، ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ.

قَالَ: كُنَّا، مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَحَدَّثْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، قَالَ: وَكَانَ مَنْزِلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، بِالْعَوَالِي،** فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَتَكَّرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تُتَكَّرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ! إِنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَّهُ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَاِنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيَغْضِبَ رَسُولَهُ ﷺ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ، لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا، وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ وَلَا يَغُرَّنِكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ وَأَحَبُّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ - يُرِيدُ عَائِشَةَ -، قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَكُنَّا نَتَنَاقَبُ النُّزُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَاتُّزِلُ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَيْرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَآيِيهِ

قوله: "فسكبت على يديه فتوضأ" فيه جواز الاستعانة في الوضوء، وقد سبق إيضاحها في أوائل الكتاب، وهو أنها إن كانت لعذر فلا بأس بها، وإن كانت بغيره فهي خلاف الأولى، ولا يقال: مكروهة على الصحيح. شرح الغريب: قوله: "ولا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم" قوله: "أن كانت" بفتح الهمزة، والمراد بالجاردة هنا: الضرة، وأوسم: أحسن وأجمل، والتوسامة الجمال. قوله: "غسان نعل الخيل" هو بضم الناء.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "بالعوالي" جمع عابة وهي قرى يقرب المدينة مما يلي المشرق، وكانت منازل الأوس. (تكملة فتح الملهم: ١٩٢/١)

بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَكُنَّا تَحَدَّثُ أَنْ عَسَانَ تَنْعَلُ** الْحَيْلَ لِتَغْرُونََا.

فَقَرَلَ صَاحِبِي، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي، ثُمَّ نَادَانِي، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَاذَا؟ أَجَاءَتْ عَسَانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَلُ، طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَائِنًا، حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَّدْتُ عَلَى يَتَابِي، ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: أَطَلَقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: لَا أَذْرِي، هَا هُوَ ذَا مُعْتَرِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرِيقَةِ، فَأَنْتِ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدٌ. فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ. فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمْتُ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى اتَّهَيْتُ إِلَى الْمَشْرِ فَحَلَسْتُ، فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَحَلَسْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَحَدٌ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ.

فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ* لَهُ فَصَمْتُ، فَوَيْتُ مُذِيرًا، فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: ادْخُلْ، فَقَدْ أُذِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُتَبَكِّيٌّ عَلَى رَمْلٍ حَصِيرٍ قَدْ أَثَرُ فِي حَنِيهِ. فَقُلْتُ: أَطَلَقْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: "لَا" فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ لَوْ رَأَيْتَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكُنَّا، مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضَّبْتُ عَلَى امْرَأَتِي يَوْمًا، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ! إِنْ أُرَاجَعَ النَّبِيُّ ﷺ لِيرَاجِعْتَهُ، وَتَهَجَّرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ

قوله: "سكى على رس حصر" هو بفتح الراء وإسكان الميم، وفي غير هذه الرواية "رمان" بكسر الراء يقال: رملت الحصر وأرملته إذا نسحته.

* قوله: "فقال: قد ذكرت لك له فصمت" كأنه أخذ ذلك من دلالة الحال حيث سكنت الغلام فصار سكوته دليلًا على أنه ﷺ ما أذن لعمر فلا ينافي ما تقدم أن الغلام لم يقل شيئًا، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "تنعل الحيل" هو بضم التاء، يعنى يعملون لحيولهم نعالا لتغرونا، والمراد التهيؤ للقتال. (تكملة فتح الملهم: ١٩٢/١)

أَنْ يَغْضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا يَغْضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ؟ فَجَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: لَا يَعْرِتُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتِي هِيَ أَوْسَمُ مِنْكِ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْكِ فَجَسَمَ أُخْرَى فَقُلْتُ: أَسْتَأْنِسُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "نَعَمْ" فَحَلَسْتُ. فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئاً يُوَدُّ الْبَصَرَ، إِلَّا أَهْبَأُ ثَلَاثَةً. فَقُلْتُ: ادْخُلْ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أُمَّتِكَ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ فَارِسَ وَالرُّومَ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَاسْتَوَى جَالِساً ثُمَّ قَالَ "أَمِّي شَكُّ أَنتِ؟" يَا ابْنَ الْخَطَابِ! أَوْلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرْ لِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَانَ أَقْسَمُ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهراً مِنْ شِدَّةِ مُوجَدِّهِ عَلَيْهِنَ حَتَّى غَابَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

٣٦٩٤- (٦) قال الزهري: فأخبرني عروة، عن عائشة قالت: لما مضى تسع وعشرون ليلة، دخل علي رسول الله ﷺ، بدأ بي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شهراً، ** وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعَ وَعِشْرِينَ، أَعْدَهُنَّ. قَالَ: "إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ" ** ثُمَّ قَالَ: "يَا عَائِشَةُ! إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمراً فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجِبي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبِيكَ"، ثُمَّ قرَأَ عَلَيَّ الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَلزَّوَاجِ كَمَا لِلْأَهْزَابِ﴾ (الأحزاب: ٢٨) حَتَّى بَلَغَ ﴿أَجْرٌ عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٢٩). قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمْتُ، وَاللَّهِ أَنْ أَبُوي لَمْ يَكُنْ لِيَأْمُرْ بِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْ فِي هَذَا اسْتَأْمَرُ أَبُوي؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ.

قوله ﷺ: "أَوْلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" قال القاضي عياض: هذا مما يخرج به من يفضى الفقر على الغنى، لما في مفهومه أن مقدار ما يتحصل من طيبات الدنيا، يغويه من الآخرة مما كان مدخراً له لم لم يتعجبه. قال: وقد يتأوله الآخرون بأن المراد أن حظ الكفار هو ما تألوه من نعم الدنيا ولا حظ لهم في الآخرة، والله أعلم. قوله: "مِنْ شِدَّةِ مُوجَدِّهِ عَلَيْهِنَ حَتَّى غَابَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ" ابن الشهر تِسْعَ وَعِشْرُونَ أَي هَذَا الشَّهْرَ.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أَنْ لَا يَأْمُرَ عِلَاسَ شَهراً" تقدم رواية سماك أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَهُ ﷺ بِذَلِكَ، وَلَا مَنَافَةَ بَيْنَهُمَا؛ لَأَنَّ فِي سِيَاقِ حَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ بِذَلِكَ عِنْدَ نَزُولِهِ مِنَ الْغُرْفَةِ، وَعَائِشَةُ ذَكَرَتْهُ بِذَلِكَ حِينَ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَكَانَ تَأْوِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ. (تكملة فتح الملهم: ١٩٥/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ سَاعَةً وَعِشْرِينَ" قال الحافظ: "وَفِيهِ تَقْوِيَةٌ لِقَوْلِهِ قَالَ: إِنَّ =

قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَا تُخَيِّرُ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُكَ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَكَلِّمَ يُرْسِلُنِي مُتَعَتًّا".
قَالَ قَتَادَةُ: ﴿صَغَفَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ قَالَ: مَالَتْ قُلُوبُكُمَا.

فوائد أحاديث الباب: وفي هذه الأحاديث جواز احتجاب الإمام والقاضي ونحوهما في بعض الأوقات لحاجتهم المهمة، وفيها: أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكون المحبوب لم يأذن، والغالب من عادة النبي ﷺ أنه كان لا يتخذ حاجباً، واتخذ في هذا اليوم للحاجة، وفيه: وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله، وإن علم أنه وحده؛ لأنه قد يكون على حالة يكره الاطلاع عليه فيها، وفيه: تكرار الاستئذان إذا لم يؤذن، وفيه: أنه لا فرق بين الرجل الخليل وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان، وفيه: تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً أو بنتاً مروجة؛ لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أدبا بنتيهما ووجها كل واحد منهما بنته، وفيه: ما كان عليه النبي ﷺ من التقليل من الدنيا، والزهادة فيها، وفيه: جواز سكنى الغرفة ذات الدرج، واتخاذ الخزانة لأثاث البيت.

وفيه: ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم، وشاؤهم فيه، وفيه: جواز قبول خبر الواحد؛ لأن عمر رضي الله عنه كان يأخذ عن صاحبه الأنصاري، ويأخذ الأنصاري عنه، وفيه: أخذ العلم عن من كان عنده، وإن كان الآخذ أفضل من المأخوذ منه كما أخذ عمر عن هذا الأنصاري، وفيه: أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً، وأراد إزالة همّه وموانسته بما يشرح صدره، ويكشف همّه، ينبغي له أن يستأذنه في ذلك، كما قال عمر رضي الله عنه: استأنس يا رسول الله، ولأنه قد يأتي من الكلام بما لا يوافق صاحبه فيزيده همّاً، وربما أخرجته، وربما تكلم بما لا يرتضيه، وهذا من الآداب المهمة، وفيه: توقير الكبار وخدمتهم ومهيتهم، كما فعل ابن عباس مع عمر.

وفيه: الخطاب بالألفاظ الحميلة كقوله: أن كانت جارتك ولم يقل ضرتك والعرب تستعمل هذا لما في لفظ الضر من الكراهة، وفيه: جواز قرع باب غيره للاستئذان، وشدة الغزع للأمر المهمة، وفيه: جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه، وما فيه إذا علم عدم كراهة صاحبه لذلك، وقد كره السلف فضول النظر، وهو محمول على ما إذا علم كراهته لذلك، وشك فيها، وفيه: أن للزوج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر إذا جرى منها سبب يقتضيه، وفيه: جواز قوله لغيره: رغم أنفك، إذا أساء كقول عمر: "رغم أنف حفصة" وبه قال عمر بن عبد العزيز وآخرون، وكرهه مالك، وفيه: فضيلة عائشة للإبتداء بها في التخيير، وفي الدخول بعد انقضاء الشهر، وفيه غير ذلك، والله أعلم.

— يمينه ﷺ اتفق أنها كانت في أول الشهر، ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين، وإلا فلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين" قلت: وهو مذهب الحنفية كما في رد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ١٨٤/١)

٦ - باب المطلقة البائن لا نفقة لها

٣٦٩٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ** بِشَعِيرٍ، فَسَجَّطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ"، فَأَمَرَهَا

٦ - باب المطلقة البائن لا نفقة لها

ضبط الكنية والاسم: فيه حديث فاطمة** بنت قيس: "أن أبا عمرو بن حفص طلقها"، هكذا قال الجمهور أنه أبو عمرو بن حفص، وقيل: أبو حفص بن عمرو، وقيل: أبو حفص بن المغيرة، واختلفوا في اسمه والأكثر على أن اسمه عبد الحميد. وقال النسائي: اسمه أحمد. وقال آخرون: اسمه كنية.

وقوله: "أنه طلقها" هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، واتفق على روايته الثقات على اختلاف ألفاظهم في أنه طلقها ثلاثاً أو البتة أو آخر ثلاث تطليقات. وجاء في آخر صحيح مسلم في حديث الحساسة ما يوهم أنه مات عنها. قال العلماء: وليست هذه الرواية على ظاهرها، بل هي وهم أو مؤولة، ومسوّحها في موضعها، إن شاء الله تعالى. وأما قوله في رواية: "أنه طلقها ثلاثاً"، وفي رواية: "أنه طلقها البتة"، وفي رواية: "طلقها آخر ثلاث تطليقات"، وفي رواية: "طلقها طلقة كانت بقيت من طلاقها"، وفي رواية: "طلقها" ولم يذكر عدداً ولا غيره.

التوفيق بين الروايات: فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طليقتين، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة، فمن روي أنه طلقها مطلقاً، أو طلقها واحدة، أو طلقها آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر، ومن روي أنه طلقها طلاقاً صار به مبتوتة بالثلاث، ومن روي ثلاثاً أراد تمام الثلاث.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فأرسل إليها وكيله" وهو الحارث بن هشام وعياض بن أبي ربيعة. (تكملة فتح الملهم: ١٩٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: هي القرشية القهريّة أخت الضحّاك بن قيس الذي ولي العراق ليزيد بن معاوية، يقال: إنها كانت أكبر منه بعشر سنين، وكانت من المهاجرات الأول، وكانت ذات جمال وعقل وكمال، وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر بن الخطاب ؓ، وخطبوا خطبتهم المأثورة، وقال الزبير: وكانت امرأة بنوداً، يعني نبيلة، قال أبو عمر: روى عنها الشعبي وأبو سلمة، كذا في عمدة القاري (٩: ٦١٨). (تكملة فتح الملهم: ١٩٧، ١٩٦/١)

أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: "تِلْكَ امْرَأَةٌ يَفْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ يَدَيْكَ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي". قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ، أَنْ مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ حَاطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، أَنْكِحِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ" فَكَرِهَتْهُ، ثُمَّ قَالَ: "أَنْكِحِي أَسَامَةَ" فَكَرِهَتْهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَبَطَتْ. **

قوله ﷺ: "لبس لك عليه نفقة" وفي رواية: "لا نفقة لك ولا سكنى" وفي رواية: "لا نفقة من غير ذكر السكنى".
مذاهب أهل العلم في وجوب سكنى ونفقة المطلقة البائن الحائل على الزوج: واختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها النفقة والسكنى أم لا؟ ** فقال عمر بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون: لها السكنى والنفقة. وقال ابن عباس وأحمد: لا سكنى لها ولا نفقة. وقال مالك والشافعي وآخرون: نحب لها السكنى ولا نفقة لها. واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ بَيْنَ وَجْهِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦) فهذا أمر بالسكنى، وأما النفقة فلاها بحبوسه عليه، وقد قال عمر ﷺ: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ بقول امرأة جهلت أو نسيت.
قال العلماء: الذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى، قال الدارقطني: قوله "وسنة نبينا" هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات، ** واحتج من لم يوجب نفقة ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس، واحتج من =

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فاغتبطت به" على البناء للمفعول، يعني صارت مغبوظة تغتبطها النساء لحظ كان لها من أسامة ﷺ، وقيل: هو بالبناء للمعروف بمعنى المسرة، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/١)
** قال في تكملة فتح الملهم: قال أبو حنيفة وأصحابه: لها النفقة والسكنى على كل حال، سواء كانت حاملاً أو غير حامل، وهو منذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وبه قال حماد وشريح والنخعي والثوري وابن شبرمة والحسن بن صالح وعثمان البني، وهو رواية عن ابن أبي ليلى. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/١)
** قال في تكملة فتح الملهم: سيأتي عند المصنف في حديث الباب من طريق أبي أحمد (وهو الزبيرى) عن عمار بن رزيق عن أبي إسحاق أن عمر بن الخطاب ﷺ قال بعد سماع حديث فاطمة: "لا تترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة" فقد صرح فيه عمر ﷺ بأن قصة فاطمة معارضة بالكتاب والسنة جميعاً، وحكم الكتاب والسنة في المبتوتة أن لها السكنى والنفقة، وقد تقرر في أصول الحديث أن قول الصحابي "السنة كذا" في قوة الحديث المرفوع، فلو لم تكن عند عمر سنة مرفوعة في هذا الباب لما رد حديث فاطمة.

واعترض عليه البيهقي بأن يحيى بن آدم قد رواه عن عمار بن رزيق ولم يقل فيه "وسنة نبينا" وإنما هو تفرد من أبي أحمد الزبيرى، ويحيى بن آدم أحفظ منه، وأجاب عنه المارديني بأنه لا تعارض بين رواية يحيى بن آدم والزبيرى، =

= أوجب السكني دون النفقة بوجوب السكني بظاهر قوله تعالى: ﴿أَتَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فمفهومه: أنهن إذا لم يكن حوامل لا يتفق عليهن،** وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط النفقة بما قاله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة لسنة واستطاعت على أحمائها فأمرها بالانتقال عند ابن أم مكتوم، وقيل: لأنها خافت في ذلك المنزل بدليل ما رواه مسلم من قولها: أخاف أن يقتحم علي ولا يمكن شيء من هذا التأويل في سقوط نفقتها، والله أعلم.**

وأما البائن الحامل: فتحب لها السكني والنفقة، وأما الرجعية: فتحبان لها بالإجماع. وأما انتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عندنا وجوب السكني لها، فلو كانت حاملاً، فالمشهور أنه لا نفقة، كما لو كانت حائلاً، وقال بعض أصحابنا: يجب وهو غلط، والله أعلم.

قوله: "اطلقتها أثبتة"، وهو غائب فإرسل إليها وكيله يشعر بسخطه. فقه الحديث: فيه أن الطلاق ينفع في غيبة المرأة وجواز بوكالة في أداء الحقوق، وقد أجمع العلماء على هذين الحكمين، وقوله "وكيله" مرفوع، هو المرسى.

قوله: "فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك"، ثم قال: تلك امرأة بعثها أصحابي. أقوال العلماء في نسب أم شريك واسمها: قال العلماء: أم شريك هذه قرشية عامرية، وقيل: إنها أنصارية، وقد ذكر مسلم في آخر كتاب في حديث الجساسة أنها أنصارية واسمها غُرَيَّة، وقيل غُرَيَّة بغير مضمومة، ثم زاي فيها وهي بنت دودان بن عوف بن عمرو بن عامر بن رباحة بن حجر بن عبد ابن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب، وقيل: في نسبها غير هذا، قيل: إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، وقيل: غيرها.

= فإن الزبيري لم يخالفه، وإنما أراد زيادة لم يذكرها يحيى، والزبيري إمام حافظ قال فيه محمد بن بشر: ما رأيت رجلاً أحفظ من الزبيري، فهذه زيادة من ثقة فوجب أن تقبل.

ثم إن الزبيري لم يتفرد بهذه الزيادة، فإن له شواهد ومتابعات تالية. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٥/١-٢٠٦)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما الشافعي ومالك رحمهما الله فاستدلوا بقول الله عز وجل: ﴿أَتَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦) فإنه سبحانه وتعالى جعل لها السكني مطلقاً، وقيد وجوب النفقة بأن تكون حاملاً، والمفهوم حجة عند الشافعي، فظهر أنه لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٢/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما فاطمة بنت فيس رحمها الله فالتذي يظهر من مجموع الروايات أنها طلبت انفلة من بيت زوجها لكونه في مكان وحش، وكانت تبتلو وتطيل لساقها على أحمائها، فأخرجها النبي ﷺ عملاً بقوله تعالى ﴿وَلَا تَجْرَسْنَ إِلَّا أَنْ يُدْعِيَكَ﴾ وقد روي عن ابن عباس في تفسير الفاحشة أنه قال: =

وجد أمر النبي ﷺ فاطمة بالخروج من بيت أم شريك والاعتداد في بيت ابن أم مكتوم. ومعنى هذا الحديث أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يزورون أم شريك، ويكثرون التردد إليها لمصاحبتها، فرأى النبي ﷺ أن عنى فاطمة من الاعتداد عندها حرجاً من حيث إنه يلزمها التحفظ من نظرمهم إليها ونظرها إليهم وانكشاف شيء منها، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دحوقهم وترددهم مشقة ظاهرة، فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم؛ لأنه لا يبصرها ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك.

الرد على من يقول بجواز نظر الأجنبية إلى الأجنبي: وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي، خلاف نظره إليها، وهذا قول ضعيف، بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر الصحابة أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي، كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى: ﴿قُلِ الْمُؤْمِنِينَ لِيُغْضُوا مِنْ أَنْظُرِهِمْ﴾ (النور: ٣٠) ﴿قُلِ لِلْمُؤْمِنَاتِ لِيُغْضِضْنَ مِنْ أَنْظُرِهِنَّ﴾ (النور: ٣١) ولأن الفتنة مشتركة، وكما يخاف الافتتان بها تخاف الافتتان به، ويذكر عليه من السنة حديث نيهان مولى أم سلمة عن أم سلمة: "أما كانت هي وميمونة عند النبي ﷺ فدخل ابن أم مكتوم فقال النبي ﷺ: احتجبا منه"، فقالتا: إنه أعمى لا يبصر، فقال النبي ﷺ: أفعميان أنتما فليس تبصراه!" وهذا الحديث حديث حسن، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، قال الترمذي: هو حديث حسن، ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة.

وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها، وهي مأمورة بغض بصرها فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة، بخلاف مكنتها في بيت أم شريك. قوله ﷺ: "فإذا حسنت فاذنني" هو عند المصنف، أي أعلمني، وفيه جواز التعريض بخطبة البائن، وهو الصحيح عندنا. قوله ﷺ: "أما أبو الحليم فلا يضيع بعضاً عن عاتقه"، فيه تأويلان مشهوران: أحدهما: أنه كثير الأسفار، والثاني: أنه كثير الضرب للنساء، وهذا أصح، بدليل الرواية التي ذكرها مسلم بعد هذه أنه ضرب للنساء.

= هو أن يذو على أهله، كما أخرجه عنه عبد الرزاق (كتاب النكاح باب إلا أن يأتين بفاحشة ٦: ٣٢٣ رقم: ١١٠٢٢).

وأما النفقة فقد ورد في حديث الباب أن وكبلى زوجها أرسل إليها بنفقة شعر، ولكنها تقالته، فيمكن أن يكون رسول الله ﷺ منعها من الزيادة عليها، منعاً أن المتبوعة لا تستحق النفقة، وإنما أنكر عمر عليها هذا الزعم، ويحتمل أيضاً أنها لما انتقلت من بيت زوجها منعت من النفقة أيضاً؛ لأن النفقة جزاء الاحتباس وقد فات. والله سبحانه أعلم، ثم رأيت الخصاص في أول حديث فاطمة بعين ما ذكرت، فقال: "فلما كان سبب النفقة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة، فسقطت نفقتها وسكنها جميعاً" راجع أحكام القرآن (٣: ٥٦٨) من سورة الطلاق. (تكملة فتح المنهم: ٢٠٧/١)

فقهاء الحديث: وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة. وقد قال العلماء: أن الغيبة تنبأ في ستة مواضع: أحدها: الاستصباح، وذكرها بدلائلها في كتاب "الأذكار" ثم في رياض الصالحين.

"واعلم أن أبا الجهم" هذا بفتح الجيم مكسر وهو أبو الجهم المذكور في حديث الأنجانية، وهو غير أبي الجهم المذكور في التيمم، وفي المرور بين يدي المصلي، فإن ذاك يضم الجيم مصغراً، وقد أوضحتهما باسميهما ونسبيهما ووصفيهما في باب التيمم، ثم في باب المرور بين يدي المصلي، وذكرنا أن أبا الجهم هذا هو ابن حذيفة القرشي العدوي. قال القاضي: وذكره الناس كلهم، ولم ينسوه في الرواية إلا يحيى الأندلسي أحد رواة الموطأ فقال: أبو جهم بن هشام، قال: وهو غلط، ولا يعرف في صحابة أحد يقال له أبو جهم بن هشام، قال: ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة "الموطأ" ولا غيرهم.

قوله ﷺ: "فلا يضع العصا عن عاتقه" العاتق: هو ما بين العنق والكتف، وفي هذا استعمال المجاز، وجواز إطلاق مثل هذه العبارة في قوله ﷺ: "لا يضع العصا عن عاتقه" وفي معاوية أنه سمعك لا مان به مع العلم بأنه كان لمعاوية ثوب يلبسه ونحو ذلك من المأثور المحقر، وأن أبا الجهم كان يضع العصا عن عاتقه في حال نومه وأكله وغيرها، ولكن لما كان كثير الخس لنعصا، وكان معاوية قليل المال جداً جاز إطلاق هذا اللفظ عليهما مجازاً، ففي هذا جواز استعمال مثله في نحو هذا، وقد نص عليه أصحابنا وقد أوضحت في آخر كتاب "الأذكار".

قوله ﷺ: "وأما معاوية فصعوك" هو يضم الصاد، وفي هذا جواز ذكره بما فيه للنصيحة، كما سبق في ذكر أبي جهم، قولها: فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا الجهم خطباني هذا تصريح بأن معاوية الخطيب في هذا الحديث هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب، وهو الصواب، وقيل: إنه معاوية آخر وهذا غلط صريح نهيته عليه ثلاثاً يخر به، وقد أوضحت في "تهذيب الأسماء واللغات" في ترجمة معاوية، والله أعلم.

قوله ﷺ: "انكحي أسامة بن زيد محرمة ثم قال: انكحي أسامة فتكحته فجعل الله فيه خيراً واعتبطت" فقوله: "اعتبطت" هو بفتح التاء والباء، وفي بعض النسخ و"اعتبطت به" ولم تقع لفظة "به" في أكثر النسخ.

معنى العبطة: قال أهل اللغة: العبطة أن يمتحن مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، وليس هو بخسد، أقول: منه غبطة بما نال أغبطه بكسر الباء غبطاً وغبطة فاعتبط هو كمنعته فامتنع، وحبسته فاحتبس، وأما إشارته ﷺ بنكاح أسامة فلما علمه من دينه وفضله، وحسن طرائفه، وكرم شائله، فنصحها بذلك، فكرهته لكونه مولى ولكونه كان أسود جداً، فكرر عليها النبي ﷺ أخت علي زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك ولهذا قالت: فجعل الله لي فيه خيراً، واعتبطت، ولهذا قال رسول الله ﷺ في الرواية التي بعد هذا: "طاعة الله وطاعة رسوله خير لك".

٣٦٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ.
وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضًا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً
دُونَ، ** فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَأُعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي
يُضْلِحُنِي، وَإِنْ لَمْ تُكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذُ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
"لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سَكُنِي".

٣٦٩٧- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَأَخْبَرْتَنِي، أَنَّ زَوْجَهَا الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا، فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ
عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا نَفَقَةَ لَكَ، فَأَنْتَقِلِي،
فَاذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ يَدَيْكَ عِنْدَهُ".

٣٦٩٨- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ
يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَخَذَتِ الضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ
أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ:
لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ، فَأَنْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي يَتَبِ مَيْمُونَةٍ،
فَقَالُوا: إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ،

قوله: "حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري" كليهما هو القاري بتشديد الياء، سبق بيانه مرات، وهكذا وقع في
النسخ كليهما، وهو صحيح، وقد سبق وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح.
قوله: "وكان أنفق عليها نفقة دون" هكذا هو في النسخ "نفقة دون" بإضافة نفقة إلى دون، قال أهل اللغة: الدون:
الرديء الخفير، قال الجوهري: ولا يشتق منه فعل، قال: وبعضهم يقول منه: دان يدون دونًا، وأدين إدانة.
قوله ﷺ: "تضعين يديك عند" وفي الرواية الأخرى: "فديك إد" وضعت يديك ثم يرك" هذه الرواية مفسرة
لأولى، ومعناه لا تخافين من رؤية رجل إليك.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "نفقة دون" كذا روي بالإضافة، وهو من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة،
والدون: الرديء الخفير. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٨/١)

وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ"، وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا: "أَنْ لَا تَسْبِقِيَنِي بِنَفْسِكَ"، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا "أَنْ أُمِّ شَرِيكِ يَأْتِيهَا الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، فَأَنْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ حِمَارَكَ، لَمْ يَرْكِ" فَأَنْطَلَقَتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أُنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ.

٣٦٩٩- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا. قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أَتَعْنِي التَّفَقُّةَ، وَاقْتَصَصُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو "لَا تَقُوتِيَنَا بِنَفْسِكَ".

٣٧٠٠- (٦) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ خَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَرَزَعَتْ أَنَّهَا حَاءَتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّقةِ مِنْ بَيْتِهَا، وَقَالَ عُرْوَةُ: إِنَّ عَائِشَةَ أُنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

٣٧٠١- (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَّيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَائِشَةَ أُنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ.

٣٧٠٢- (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ خَفْصٍ

قوله ﷺ: "لا تسبقيني بنفسك" هو من التعريض بالخطبة، وهو جائز في عدة الوفاة، وكنا عدة البائن بالثلاث، وفيه قول ضعيف في عدة البائن، والصواب الأول لهذا الحديث.
قوله: "كتب ذلك من فيها كتاباً" الكتاب هنا مصدر لكتب.

ابن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطبيقه كانت بقيت من طلاقها، وأمر لها الحارث بن هشام وعباس بن أبي ربيعة بنفقة فقالا لها: والله! ما لك نفقة إلا أن تكوني حاملاً، فأنت النبي ﷺ فذكرت له قولهما، فقال "لا نفقة لك" فاستأذنته في الانتقال فأذن لها، فقالت: أين؟ يا رسول الله! قال: "إلى ابن أم مكتوم" وكان أعمى، تضع يانباها عنده ولا يراها، فلما مضت عدتها أنكحها النبي ﷺ أسامة بن زيد. فأرسل إليها مروان قيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث، فحدثته به، فقال مروان: إن لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها،** فقالت فاطمة، حين بلغها قول مروان: قيسى ويتكلم القرآن. قال الله عز وجل: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْنُوهُنَّ﴾ (الطلاق: ١) الآية. قالت: هذا لمن كانت له مراجعة، فأيا أمر يحدث بعد الثلاث فكيف تقولون: لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً؟ فعلام نخيسونها؟

٣٧٠٣ - (٩) وحديثي زهير بن حرب: حدثنا هشيم: أخبرنا سيار وحصين ومغيرة وأشعث ومخالد وإسماعيل بن أبي خالد وداود، قال داود: حدثنا كلهم عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة بنت قيس، فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها، فقالت: طلقها زوجها

قوله: "فاستأذنته في الانتقال فأذن لها" هذا محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعذر وهو البذاءة على أحوالها، أو خوفها أن يقتحم عليها أو نحو ذلك، وقد سبق الإشارة إلى هذا في أوائل هذا الباب، وأما لغیر حاجة فلا يجوز لها الخروج والانتقال، ولا يجوز نقلها، قال الله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْنُوهُنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغُتْمَةٍ مِّنْهُنَّ﴾

تفسير الفاحشة في هذه الآية: قال ابن عباس وعائشة: المراد بالفاحشة هنا النشوز وسوء الخلق، وقيل: هو البذاءة على أهل زوجها، وقيل: معناه إلا أن يأتين بفاحشة الزنا فيخرجن لإقامة الحد ثم ترجع إلى المسكن.

قوله: "سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها" هكذا هو في معظم النسخ "بالعصمة" بكسر العين وفي بعضها "بالقضية" بالقاف والضاد، وهذا واضح، ومعنى الأول بالثقة والأمر القوي الصحيح.

قوله: "ومخالد" هو بالجيم وهو ضعيف، وإنما ذكره مسلم هنا متابعة، والمتابعة يدخل فيها بعض الضعفاء.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها" العصمة هنا: الثقة والأمر القوي الصحيح الذي اعتمد به الناس وعملوا عليه. (تكملة فتح الملهم: ٢١٠/١)

الْبَيْتَةُ، فَقَالَتْ: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، قَالَتْ: فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ.

٣٧٠٤ - (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ.

٣٧٠٥ - (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَجَمِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَأَتَتْهُمَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلَيْمٍ، فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدْنَ؟ قَالَتْ: طَلَّقْنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي.

٣٧٠٦ - (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا. قَالَ: "لَيْسَ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ".

٣٧٠٧ - (١٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا عَمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَرَدْتُ

قولها: "أنه طلقها زوجها البينة قالت فخاصمته إلى رسول الله ﷺ أي خاصمت وكيه.

شرح الغريب: قوله: "فأتتني برطب ابن طاب وسقنا سويق سليم" معنى "أتتني" ضيفتنا، ورطب ابن طاب نوع من الرطب الذي بالمدينة، وقد ذكرنا أن أنواع تمر المدينة مائة وعشرون نوعاً، وأما السلت: فبسين مهملة مضمومة، ثم لام ساكنة ثم مشاة فوق، وهو حب متردد بين الشعير والحنطة. قيل: طبعه طبع الشعير في البرودة ولونه قريب من لون الحنطة، وقيل: عكسه، واختلف أصحابنا في حكمه على ثلاثة أوجه مشهورة: الصحيح: أنه جنس من الحبوب ليس هو حنطة ولا شعيراً. والثاني: أنه حنطة. والثالث: أنه شعير. وتظهر فائدة الخلاف في بيعه بالحنطة أو بالشعير متفاضلاً، وفي ضمه إليهما في إتمام نصاب الزكاة وفي غير ذلك. وفي هذا الحديث استحباب الضيافة، واستحبابها من النساء لزوارهن من فضلاء الرجال، وإكرام الزائر وإطعامه، والله أعلم.

قوله: "سألتهما عن المطلقة ثلاثاً أين تعتدن؟ قالت: طلقني على ثلاثاً فأذن لي النبي ﷺ أن أعتد في أهلي" هذا محمول على أنه أحاز لها ذلك لعذر في الانفصال من مسكن الطلاق، كما سبق إيضاحه قريباً.

الثقة، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ "انْقَلِبِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمَرَ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَأَعْتَدِي عِنْدَهُ".
 ٣٧٠٨ - (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَبَلَةَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا عَمَارُ بْنُ
 رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا
 الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى
 وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ، فَقَالَ: وَبِئْسَ مَا تَحَدَّثُ بِبَيْتِ هَذَا، قَالَ
 عَمْرُو: لَا تُتْرَكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسِتَّةَ نِسَاءٍ ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا تُدْرِي لَعْنَهَا حَفِظْتَ أَوْ نَبَيْتَ لَهَا
 السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ، وَقَالَ الْآيَةُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ
 إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ (الطلاق: ١).**

٣٧٠٩ - (١٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ،
 عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَارِ بْنِ رُزَيْقٍ، بِقِصَّتِهِ.
 ٣٧١٠ - (١٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ
 ابْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَدَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ تَقُولُ: إِنْ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا
 ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِذَا
 حَلَلْتَ فَأَذِينِي" فَأَذَنَتْهُ، فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "أَمَّا

قوله: "فقال: انقَلِبِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمَرَ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ" هكذا وقع هنا، وكذا جاء في "صحيح مسلم" في
 آخر الكتاب، وزاد فقال: هو رجل من بني فهر من البطن الذي هي منه. قال القاضي: والمشهور خلاف هذا،
 وليس هما من بطن واحد، هي من بني غار بن فهر، وهو من بني عامر بن لؤي، قلت: وهو ابن عمها بحاراً
 يجتمعان في فهر، واختلفت الرواية في اسم ابن أم مكتوم، ف قيل: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل: غير ذلك.
 ضبط الاسم: قوله: 'عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير' هكذا هو في نسخ بلادنا "صخير" بضم الصاد على
 التصغير، وحكى القاضي عن بعض رواقم أنه "صخر" بفتحها على التكبير، والصواب المشهور هو الأول.

** قال في تكملة فتح الملهم: وحاصله أن خبرها ظني لا تقوم به حجة خلاف كتاب الله وخلاف السنن
 المشهورة، فقول عمر ؓ من أكثر دلائل الحنفية على أن خبر الواحد لا يجوز به تخصيص الكتاب ولا نفيده ولا
 الزيادة عليه. (تكملة فتح الملهم: ٢١٣/١)

مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبُّ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابُ النِّسَاءِ، وَلَكِنْ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ" فَقَالَتْ يَدَيَهَا هَكَذَا: * أَسَامَةُ! أَسَامَةُ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَّكَ" قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ فَأَعْتَبْتُ.

٣٧١١ - (١٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أُرْسِلَ إِلَيَّ زَوْجِي، أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عِيَّاشَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ بِطَلَّاقِي: وَأُرْسِلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعِ نَمْرٍ، وَخَمْسَةُ أَصْعِ شَعِيرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا؟ وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنَزِلِكُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَتْ: فَشَدَّدْتُ عَلَى ثِيَابِي، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ "كَمْ طَلَّقَكَ؟" قُلْتُ: ثَلَاثًا. قَالَ "صَدَقَ، لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ، اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمَلِكٍ عَمْرٍو بْنُ أُمِّ مَكْنُومٍ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، تُلْقِي ثَوْبَكَ عِنْدَهُ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِنِي" قَالَتْ: فَحَطَبْتَنِي حُطَّابًا، مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرَبُّ خَفِيفُ الْحَالِ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ، - أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ".

٣٧١٢ - (١٨) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى

قوله ﷺ: "أما معاوية فرجل ترب لا مال له" هو بفتح التاء وكسر الراء، وهو الفقير، فأكدته بأنه لا مال له؛ لأن الفقير قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقعاً من كفايته.

قوله ﷺ: "فإنه ضير البصر تلقى ثوبك عنده" هكذا هو في جميع النسخ "تلقي" وهي لغة صحيحة، والمشهور في اللغة "تلقيين" بالنون.

المشهور أنه أبو الجهم مكبوا: قوله ﷺ: "وأبو الجهم منه شدة على النساء" هكذا هو في النسخ في هذا الموضع "أبو الجهم" بضم الجيم مصغر، والمشهور أنه بفتحها مكبر، وهو المعروف في باقي الروايات، وفي كتب الأنساب وغيرها.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فقالتي يدها هكذا" يعني أشارت يدها كراهية لها لأسامة. (تكملة فتح

فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلْنَاهَا فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي عُرْوَةَ نَجْرَانَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَزَادَ: قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُه فَشَرَفَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ.

٣٧١٣ - (١٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، زَمَنَ ابْنِ الزَّيْبِرِ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَاطِلًا، بِنَحْوِ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٣٧١٤ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عُبَيْدٍ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ ابْنِ صَالِحٍ، عَنِ السَّيِّدِيِّ، عَنِ الْبُحَيْرِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَلَمْ يَحْمِلْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنًى وَلَا نَفَقَةً.

٣٧١٥ - (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ** بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ، فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ، فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةُ، فَقَالُوا: إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تُذَكَّرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

قوله: 'فشرّفني الله بأبي زيد وكرّمني بأبي زيد' هكذا هو في بعض النسخ "بأبي زيد" في الموضوعين على أنه كنية، وفي بعضها "ابن زيد" بالون في الموضوعين، وادعى القاضي أنها رواية الأكثرين، وكلاهما صحيح هو أسامة بن زيد، وكنيته أبو زيد، ويقال: أبو محمد.

فوائد الحديث: وأعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة: إحداهما: جواز طلاق الغائب.

الثانية: جواز التوكيد في الحقوق في القبض والدفع. الثالثة: لا نفقة للبائن، وقالت طائفة: لا نفقة ولا سكنى.

الرابعة: جواز سماع كلام الأجنبية والأجنبي في الاستفتاء والجدوى. الخامسة: جواز الخروج من منزل العدة للحاجة.

السادسة: استحباب زيارة النساء الصالحات لرجال بحيث لا تقع علة محرمة لقوله ﷺ في أم شريك "تلك امرأة يغشاها أصحابي". السابعة: جواز التعريض لمطبة المعتدة البائن بالكلية.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "بنت عبد الرحمن بن الحكم" اسمها عمرة، على ما يظهر من شروح البخاري، وعبد الرحمن هذا هو أخو مروان بن الحكم، ويحيى بن سعيد بن العاص كان أبوه أمير المدينة لمعاوية، وهو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأسدي، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ٢١٥/١)

٣٧١٦- (٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُفْتَحِمَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ.

٣٧١٧- (٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّهَا قَالَتْ: ** مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تُذْكَرَ هَذَا. قَالَ: تُعْنِي قَوْلُهَا: لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ.

٣٧١٨- (٢٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ: أَلَمْ تَرَيَ إِلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ؟ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ، فَقَالَتْ: بِسْمَا صَنَعْتُ، فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ؟ فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ.

= الثامنة: جواز الخطبة على خطبة غيره إذا لم يحصل للأول إجابة؛ لأنها أخيرة أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما خطبوها.
التاسعة: جواز ذكر الغائب، ي فيه من العيوب التي بكرهها إذا كان للنصيحة، ولا يكون حينئذ غيبة محرمة.
العاشرة: جواز استعمال الجاز لقوله ﷺ: "لا يضع العصا عن عاتقه ولا مال له".

الحادية عشرة: استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهها، وتكرار ذلك عليه لقولها قال: انكحي أسامة فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة فنكحته. الثانية عشرة: قبول نصيحة أهل الفضل والاعتقاد إلى إشارتهم؛ وأن عاقبتها عمودة. الثالثة عشرة: جواز نكاح غير الكفء إذا رضيت به الزوجة والولي؛ لأن فاطمة قرشية، وأسامة مولى. الرابعة عشرة: الحرص على مصاحبة أهل التقوى والفضل وإن دنت أنسابهم. الخامسة عشرة: جواز إنكار المغني على مفت آخر خالف النص أو ععم ما هو خاص؛ لأن عائشة أسكرت على فاطمة بنت قيس تعميمها أن لا سكنى للمبتوتة، وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعذر من خوف اقتحامه عليها، أو لبداءها أو نحو ذلك.
السادسة عشرة: استحباب ضيافة الزائر، وإكرامه بطيب الطعام والشراب، سواء كان المضيف رجلاً أو امرأة، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ما لفاطمة بنت قيس غير أن تذكر" تعني أنها تذكر هذا الحديث بما يوهم أن حكم عدم النفقة والسكنى عام لسائر المبتوتات، مع أنه كان خاصاً بها؛ لأنها انتقلت من بين زوجها لعذر الوحشة أو لاستطالة لسانها، وإنما منعت من النفقة لعدم الاحتباس، ولكنها لا تذكر هذه الأعذار وتعمم الحديث. (تكملة فتح الملهم: ٢١٦/١)

[٧ - باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها، في النهار، لحاجتها]

٣٧١٩- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ،
 ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ - وَالْقَظُّ لَهُ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ
 سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تُحْدَثَ** نَحْلَهَا، فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ
 تَخْرُجَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "بَلَى. فَحُدِّي نَحْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدَقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا".

٧ - باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها، في النهار، لحاجتها

فيه حديث جابر: "قال: طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تُحْدَثَ نَحْلَهَا فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: بَلَى
 فَحُدِّي نَحْلَكَ فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدَقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا".

أقوال الأئمة في خروج المعتدة في عدة الطلاق والوفاء من بيتها للحاجة: هذا الحديث دليل خروج المعتدة
 بالبائن للحاجة، ومذهب مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وآخرين جواز خروجها في النهار للحاجة،
 وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة، ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة وقال في البائن: لا تخرج
 نيلاً ولا هاراً** وفيه استحباب الصدقة من الثمر عند جداده والهدية واستحباب التعريض لصاحب الثمر بفعل
 ذلك، وتذكير المعروف والبر، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أن تحد نخها" جد النخل يحدّها بضم الجيم في المضارع جداً وحداً إذا
 قطع لمرقها، قاله ابن الأثير في جامع الأصول. (تكملة فتح الملهم: ٢١٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما أبو حنيفة رحمه الله فتمسك بموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ
 بِفَجْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ وهذا النهي القطعي صريح في عدم جواز خروج المطلقات حتى تنقضي عدتهن، ولم يرد مثل ذلك
 في المتوفى عنها زوجها، والقياس أنها لا تستحق النفقة في عدتها، فيباح لها الخروج في النهار لمعيشتها، وأما المنطقة
 فإن النفقة دائرة عليها من قبل زوجها، فلا تحتاج إلى الخروج. وأما حديث الباب فخير واحد لا يصح به تخصيص
 تكتاب أو تقييده، ويحتمل أن تكون حالة جابر رحمه الله بحاجة إلى الخروج لنفقتها بأن كانت قد احتضنت من زوجها
 على نفقة عدتها، وفي أمثالها يجوز لها الخروج كما صرح به في الهداية وفتح القدير. (تكملة فتح الملهم: ٢١٨/١)

٨ - باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، بوضع الحمل

٣٧٢٠ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَتَقَارَبَا فِي السَّفْطِ قَالَ حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزَّهْرِيِّ: يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ اسْتَفْتَيْتُهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ حَوْلَةَ، وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بِذَرَاءٍ فَتَوَفَّيَ

٨ - باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها، بوضع الحمل

ضبط الاسم: فيه حديث سبيعة بضم السين المهملة، وفتح الباء الموحدة، وأما وضعت بعد وفاة زوجها ليلاً، فقال النبي ﷺ: "إِنْ عِدَّتَا انْقَضَتْ وَأَمَّا حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ". أقوال أهل العلم في عدة المتوفى عنها زوجها الحامل: فأخذ بهذا جماهير العلماء من السلف والخلف فقالوا: عدة المتوفى عنها بوضع الحمل، حتى لو وضعت بعد موت زوجها بلحظة قبل غسله، انقضت عدتها، وحلت في الحال للأزواج، هذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا رواية عن علي وابن عباس وسحنون المالكي أن عدتها بأقصى الأجلين، وهي أربعة أشهر وعشرًا، ووضع الحمل، وإلا ما روي عن الشعبي والحسن وإبراهيم النخعي وحامد أنها لا يصبح زواجها حتى تطهر من نفاسها، وحجة الجمهور حديث سبيعة المذكور، وهو مخصص لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّوْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة: ٢٣٤) وبين أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ أَهْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤) عام في المطلقة والمتوفى عنها وأنه على عمومته.

الجواب عن تعارض الآيتين في الظاهر: وقال الجمهور: وقد تعارض عموم هاتين الآيتين، وإذا تعارض العمومان وجب الرجوع إلى مرجح لتخصيص أحدهما، وقد وجد هنا حديث سبيعة المخصص لأربعة أشهر وعشرًا، وأما محمولة على غير الحامل: ** وأما الدليل على الشعبي وموافقه فهو ما روه مسلم في الباب أنها قالت: فأقاني النبي ﷺ بأبي قد حلت حين وضعت حملي، وهذا تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع، فإن احتجوا بقوله: فلما ت علت من نفاسها، أي طهرت منه. فاجواب: أن هذا إخبار عن وقت سؤلها، ولا حجة فيه، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ: =

** قال في تكملة فتح الملهم: وذكر الحافظ في الفتح عن ابن مسعود أن آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة، يعني أنها مخصصة لها فإنها أخرجت منها بعض متاولاتها. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٢/١)

عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْسُبْ** أَنْ وَضَعْتُ حَمْلَهَا نَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا نَعَلْتُ مِنْ نَفَاسِهَا تَحَمَّلْتُ لِلْخُصَابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُثٍ* - رَحُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَحَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تَرْجِيئِ النِّكَاحَ، إِنَّكَ، وَاللَّهِ! مَا أَنْتِ بِسَاحِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَّحَةَ! فَمَا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ تِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَقْتَنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَلَا أَرَى نَاسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعَتْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي ذِمَّهَا، غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرُبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

- أَمَا حَلَّتْ حِينَ وَضَعَتْ، وَلَمْ يَحُلَّ بِالطَّهْرِ مِنَ النَّفَاسِ.

قَالَ الْعَدَمَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: سَوَاءٌ كَانَ حَمْلُهَا وَلَدًا أَوْ أَكْثَرَ كَامِلِ الْخَلْقَةِ أَوْ نَاقِصِهَا، أَوْ عُلُقَةً أَوْ مَضْغَةً، فَنَتَقَضِّي الْعِدَّةَ بِوَضْعِهِ إِذَا كَانَ فِيهِ صُورَةُ خَلْقِ آدَمِي، سَوَاءٌ كَانَتْ صُورَةُ حَفِيَّةٍ تَخْصُ النِّسَاءَ بِعَرَفَتِهَا، أَمْ حَلِيَّةٍ بِعَرَفِهَا كُلِّ أَحَدٍ، وَدَلِيلُهُ إِضْلَاقُ سَبْعَةٍ مِنْ غَيْرِ سَوَالٍ عَنْ صِفَةِ حَمْلِهَا.

قَوْلُهُ: "كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ حُلَّةٍ وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرٍ بِنِ لُزَيْ" هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخِ "فِي بَنِي عَامِرٍ" بِالنِّسَاءِ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ وَنَسَبُهُ فِي بَنِي عَامِرٍ، أَيُّ هُوَ مِنْهُمْ. قَوْلُهُ: "لَمْ تَنْسُبْ" أَيُّ لَمْ تَمْكُثْ.

ضَبَطَ الْأَسْمَ: قَوْلُهُ: "أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُثٍ" السَّنَابِلُ بِفَتْحِ السِّينِ، وَبَعْكُثُ بِمُوحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ عَيْنٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ كَافٍ الْأَوَّلَى مَفْتُوحَةٌ، وَاسْمُ أَبِي السَّنَابِلِ: عَمْرُو، وَقِيلَ: حَبِيبَةُ بَالِيَاءُ الْمُوَحَّدَةُ، وَقِيلَ: بِالنُّونِ، حَكَاهُمَا ابْنُ مَآكُولٍ، وَهُوَ أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُثُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ السِّيَاقِ بْنِ عَبْدِ الدَّارِ، كَذَا نَسَبُهُ ابْنُ الْكَلْبِيِّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقِيلَ: فِي نَسَبِهِ غَيْرُ هَذَا.

* قَوْلُهُ: "وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِسَاحِحٍ" كَانَ التَّمَكُّيرُ بِتَقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ مَذْكَرًا أَيُّ بِشَخْصٍ نَاكِحٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمَلْهَمِ: قَوْلُهُ: "لَمْ تَنْسُبْ" بِضَمِّ النِّسَاءِ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ أَيُّ لَمْ تَمْكُثْ كَثِيرًا حَتَّى وَضَعْتَ حَمْلَهَا. (تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْمَلْهَمِ: ٢٢٠/١)

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمَلْهَمِ: قَوْلُهُ: "أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُثٍ" بِكَافٍ عَيْنٍ وَزَيْنَ جَعْفَرٍ، اسْمُهُ حَبِيبَةُ، وَقِيلَ: عَمْرُو، وَقِيلَ: عَامِرٌ، وَقِيلَ: أَصْرَمٌ، كَمَا فِي الْإِصَابَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْأَكْثَرِ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ أَنَّهُ مِنْ مَسْلَسَةِ الْفَتْحِ وَكَانَ شَاعِرًا وَقِيلَ: إِنَّهُ عَامِرٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. (تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْمَلْهَمِ: ٢٢١/١)

٣٧٢١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تَنَفَّسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، * وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ حَلَّتْ، فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أُجَيٍّ يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ فَبَعَثُوا كُرْتِيًّا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ؟ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: إِنَّ سَبْعَةَ الْأَسْلِمِيَّةِ نَفْسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ.

٣٧٢٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يُسَمَّ كُرْتِيًّا.

قوله: "نفست بعد وفاة زوجها بليال" هو بضم النون على المشهور، وفي لغة بفتحها، وهما لغتان في الولادة، وقوله: بعد وفاته بليال قيل: إنما شهره وقيل: خمس وعشرون ليلة، وقيل: دون ذلك، والله أعلم.

* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فقال ابن عباس إن" قال الحافظ: "ويقال: إنه رجع عنه، ويقويه أن نقلوه عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٢/١)

٩ - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام

٣٧٢٣ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْتَبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ قَالَ: قَالَتْ زَيْتَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ، خَلَّقَ أَوْ غَيَّرَهُ، فَدَهَنَتْ مِنْهُ حَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاحَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْمَيِّتِ: "لَا يَحِلُّ" لِمَرْأَةٍ تَزُومُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُجِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

٩ - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام

بيان أخذ الإحداد ومعناه في اللغة والشرع: قال أهل اللغة: الإحداد والحداد مشتق من الحد، وهو المنع؛ لأنها تمنع الزينة والطيب، يقال: أهدت المرأة تحد إحداداً، وحدث تحد بضم الحاء وتحد بكسرهما حدًا، كذا قال الجمهور أنه يقال أهدت وحدث، وقال الأصمعي: لا يقال إلا أهدت رباعياً، ويقال: امرأة حادة، ولا يقال: حادة، وأما الإحداد في الشرع: فهو ترك الطيب والزينة وله تفاصيل مشهورة في كتب الفقه.

قوله ﷺ: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً". أقوال الأئمة في وجوب الإحداد على المعتدة الكتابية والصغيرة والزوجة الأمة، والمطلقة ثلاثاً: فيه دليل على وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كل معتدة عن وفاة سواء المدخول بها وغيرها، والصغيرة والكبيرة والبكر والثيب، والحرة والأمة، والمسلمة والكافرة، هذا مذهب الشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأبو ثور وبعض المالكية: لا يجب على الزوجة الكتابية، بل يختص بالمسلمة لقوله ﷺ: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله فخصمه بالموتة"، * ودليل الجمهور أن المؤمن هو -

* قوله: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر" تحد على ميت هو بتقدير أن تحد فاعل لا يحل، ومثله في تقدير أن قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُ بِهِ﴾ (الروم: ٢٤) ثم مقتضى أنها لا تترك الزينة والطيب فوق ثلاث ليالٍ للإحداد ولا يلزم منه أن تستعمل الطيب والزينة بعد ثلاث ليالٍ، فكان مراد الأزواج المطهرات من استعمال الطيب دفع الشبهة ظاهراً لا أن الحديث يقتضي استعمال الطيب أو الزينة، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: الإحداد للمرأة على زوجها يجب عند الحنفية إذا كانت بالغة مسلمة، فأما الصغيرة والنميمة فلا حداد عليها؛ وهو قول مالك وأبي ثور، وقال الشافعي: يجب على كل زوج وصغيرة أو كبيرة، مسلمة -

= الذي يستثمر خطاب الشارع، ويتنفع به، وينقاد له، فهذا قيد به.

وقال أبو حنيفة أيضاً: لا إحداد على الصغيرة، ولا على الزوجة الأمة، وأجمعوا على أنه لا إحداد على أم الولد ولا على الأمة إذا توفي عنهما سيدهما، ولا على الزوجة الرجعية، واختلفوا في المطلقة ثلاثاً فقال عطاء، وربيعة، ومالك، والليث، والشافعي، وابن المنذر: لا إحداد عليهما. وقال الحكم، وأبو حنيفة، والكوفيون، وأبو ثور، وأبو عبيد: عليها الإحداد، وهو قول ضعيف للشافعي. وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري أنه لا يجب الإحداد على المطلقة، ولا على المتوفى عنها، وهذا شاذ غريب، ودليل من قال: لا إحداد على المطلقة ثلاثاً قوله ﷺ: "إلا على الميت" فخص الإحداد بالميت بعد تحرره في غيره.

قال القاضي: واستفاد وجوب الإحداد في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك، مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب، ولكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله ﷺ في الحديث الآخر حديث أم سلمة وحديث أم عطية في الكحل والطيب واللبس ومنعها منه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: أربعة أشهر وعشراً، فالمراد به عشرة أيام بنياليها، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكي عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي أنها أربعة أشهر وعشر ليال، وأما تحمل في اليوم العاشر، وعندنا وعند الجمهور لا تحمل حتى تدخل ليلة الحادي عشر، وأعلم أن التقيد عندنا بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتدات أنها تعدت بالأشهر، أما إذا كانت حاملاً فعدها بالحمل، ويلزمها الإحداد في جميع العدة حتى تضع، سواء قصرت المدة أم طال، فإذا وضعت فلا إحداد بعده، وقال بعض العلماء: لا يلزمها الإحداد بعد أربعة أشهر وعشر، وإن لم تضع الحمل، والله أعلم.

بيان حكمه وجوب الإحداد في عدة الوفاة: قال العلماء: والحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الطلاق؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح، ويوقعان فيه، فنهيت عنه ليكون الامتناع من ذلك زاجراً عن النكاح؛ ليكون الزوج ميئاً لا يمنع معتدته من النكاح، ولا يراعيه ناكحها، ولا يخاف منه، بخلاف المطلق الحي، فإنه يستغني بوجوده عن زاجر آخر، ولهذا العلة وجبت العدة على كل متوفى عنها، وإن لم تكن مدخولاً بها، =

= أو ذمية، وفي حديث الباب حجة للحنفية فإنه أوجب الإحداد على المرأة دون الصغيرة، وعلى المؤمنة دون الكافرة، وزعم الحافظ في الفتح أن استدلال الحنفية هذا استدلال بالمفهوم، ولكنه لا يصح؛ لكون المفهوم لا حجة فيه عند الحنفية، وإنما حصل دليلنا أن هذا الحديث مشتمل على جزئين، الأول حرمة الإحداد على غير الزوج فوق ثلاثة أيام، والثاني إيجاب الإحداد على الزوج، والخطاب في كلا الأمرين من الحرمة والإيجاب إنما وقع للمرأة المؤمنة، فأما الصغيرة والذمية فقد سكت الحديث عن خطابهما، فترجعان إلى أصلهما، وهو عنم الحرمة وعدم الإيجاب، فإن الأصل في الأشياء الإباحة، ولا سيما لغير المكلفين. فلما استثنى الحنفية الصغيرة والذمية من أحكام الإحداد؛ لأنه لم يرد لهما حكم، لا لأهم استدلالاً بالمفهوم. هذا ما ظهر لي، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح المهيم: ٢٢٥/١)

٣٧٢٤ - (٢) قَالَتْ زَيْنَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُؤْفَى أَخُوَهَا، فَدَعَتْ بِطِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْمَنِيِّ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحَدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٢٥ - (٣) قَالَتْ زَيْنَبُ: سَمِعْتُ أُمِّي، أَمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ ابْتَنَيْتِي تُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اشْتَكَيْتَ عَيْنَهَا، أَفَتَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا" - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا -، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةٌ

= بخلاف الطلاق فاستظهر للميت بوجوب العدة، وجعلت أربعة أشهر وعشراً، لأن الأربعة فيها ينفخ الروح في الولد إن كان، والعشر احتياطاً، وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن، قالوا: ولم يوكل ذلك إلى أمانة النساء، ويجعل بالأقراء كالطلاق لما ذكرناه من الاحتياط للميت، ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة ألحقت بالغالب في حكم وجوب العدة والإحداد، والله أعلم.

قوله: "قدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره" هو برفع "خلوق" ويرفع غيره، أي دعت بصفرة وهي خلوق أو غيره، والخلوق يفتح الحاء هو طيب غلوط.

قوله: "مست بعارضيهما" هما جانبا الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن، وإنما فعلت هذا لدفع صورة الإحداد، وفي هذا الذي فعلته أم حبيبة وزينب مع الحديث المذكور دلالة لجواز الإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونهما.

قوله: "وقد اشتكت عينها" هو برفع النون، ووقع في بعض الأصول عينها بالالف.

قوله: "أفتكحلها فقال لا" هو بضم الحاء.

فقه الحديث والتوفيق بين الروايات: وفي هذا الحديث وحديث أم عطية المذكور بعده في قوله ﷺ: "لا تكحل" دليل على تحريم الاكتحال على الخفأة، سواء احتاجت إليه أم لا. وجاء في الحديث الآخر في "الموطأ" وغيره في حديث أم سلمة: "اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار" ووجه الجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحتاج إليه لا يحل لها، وإن احتاجت لم يجز بالنهار، ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه، فإن فعلته مسحته بالنهار، فحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام، وحديث النهي محمول على عدم الحاجة، وحديث التي اشتكت عينها فيها محمول على أنه لم ينزبه، وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عينها. -

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما غيه ﷺ عن الاكتحال في حديث الباب فيحتمل أن تكون الضرورة لم تتحقق عنده ﷺ، إما لخفة مرضها أو لأنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٨/١)

أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنْ فِي الْحَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ".
 ٣٧٢٦- (٤) قَالَ حُمَيْدٌ: فَقُلْتُ لِرَيْتَبٍ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ زَيْتَبُ:
 كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، دَخَلَتْ حِفْشًا، وَلَبَسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمْسَ طَبِيبًا وَلَا
 شَيْئًا، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ، حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ، فَتَقْتَضِ بِهِ، فَقَلَمًا تَقْتَضِ بِشَيْءٍ إِلَّا
 مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ** فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ، بَعْدُ، مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ.

= وقد اختلف العلماء في اكتحال الحدة. فقال سام بن عبد الله وسليمان بن يسار ومالك في رواية عنه: يجوز
 إذا خافت على عينها بكحل لا طيب فيه، وجوزه بعضهم عند الحاجة وإن كان فيه طيب، ومذهبنا جوازه ليلاً
 عند الحاجة بما لا طيب فيه.

قوله عليه السلام: "إنما هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحداكن في الحاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول" معناه:
 لا تستكرن العدة ومع الاكتحال فيها، فإنما مدة فليئة، وقد خففت عنكن وصارت أربعة أشهر وعشرا بعد
 أن كانت سنة.

دليل نسخ آية متاعاً إلى الحول: وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية.
 وأما رميها بالبعرة على رأس الحول فقد فسره في الحديث. قال بعض العلماء: معناه أنها رمت بالعدة، وخرجت
 منها كأنفصالها من هذه البعرة، ورميها بها. وقال بعضهم: هو إشارة إلى أن الذي فعلته وصيرت عليه من
 الاعتداد سنة، ولبسها شر ثيابها ولزومها بيتاً صغيراً حين بالنسبة إلى حق الزوج وما يستحقه من المراجعة، كما
 يهون الرمي بالبعرة.

شرح الغريب: قوله: "دخلت حفشاً" هو يكسر الحاء المهملة وإسكان الفاء وبالنشئين المعجمة أي بيتاً صغيراً
 حقيراً قريب السكك.

قوله: "ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتقتض به" هكذا هو في جميع النسخ "فتقتض" بالناء والضاد، قال ابن
 قتيبة: سألت الحجازيين عن معنى "لاقتضاض" فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل، ولا تمس ماء، ولا تقلم ظفراً ثم
 تخرج بعد الحول بأقبح منظر، ثم تقتض، أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها، وتبذه فلا يكاد
 يعيش ما تقتض به، وقال مالك: معناه تمسح به جلدها، وقال ابن وهب: معناه تمسح بيدها عليه أو على ظهره، =

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فتعطى بعرة فترمي بها" قال الحافظ: اختلف في المراد برمي البعرة، فقيل:
 هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعرة، وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من الترتبص والصبر على البلاء
 الذي كانت فيه كان عندها بمذلة البعرة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها، وقيل: بل ترميها على
 سبل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٨/١-٢٢٩)

٣٧٢٧- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْتَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: تُوُفِّيَ حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ، فَدَعَتُ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا، وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٢٨- (٦) وَحَدَّثَنِي زَيْتَبُ عَنْ أُمِّهَا، وَعَنْ زَيْتَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٧٢٩- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْتَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِّيَ زَوْجُهَا، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تُكُونُ فِي شَرِّ بَيْنِهَا فِي أَحْلَاسِهَا - أَوْ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا فِي بَيْنِهَا - حَوْلًا، فَإِذَا مَرَّ** كَلَبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ فَخَرَجَتْ أَفْلًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؟".

٣٧٣٠- (٨) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ وَآخَرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّهَا زَيْتَبَ، نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.

٣٧٣١- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَاسِمِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ:

- وقيل: معناه تمسح به ثم تفتض، أي تغتسل، والافتضاض: الاغتسال بالماء العذب للإبقاء، وإزالة الوسخ حتى تصير بيضاء نقية كالفضة، وقال الأخفش معناه تتنظف وتنقي من الدون تشبيهاً لها بالفضة في نقائها وبياضها، وذكر الهروي أن الأزهري قال: رواه الشافعي "نقبص" بالقاف والصاد المهملة والياء الموحدة مأخوذ من القبض وهو القبض بأطراف الأصابع. قوله: "توفي حميم لأم حبيبة" أي قريب.

قوله ﷺ: "في شر أحلاسها" هو بفتح الهمزة وإسكان الحاء المهملة جمع جلس بكسر الحاء، والمراد في شر ثيابها، كما قال في الرواية الأخرى، وهو مأخوذ من جلس البعر وغيره من الدواب وهو كالسح يحل على ظهره.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إِذَا مَرَّ كَلَبٌ رَمَتْ" ظاهره أن رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب، سواء طال زمن انتظار مرووره أو قصر، وبه جزم بعض الشراح. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٩/١)

أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ ابْنَةَ لَهَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، فَاشْتَكَتْ عَلَيْهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْخُلَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٢ - (١٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ وَأَبْنُ أَبِي عَمْرٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَتَى أُمِّ حَبِيبَةَ نَعْيَ أَبِي سُفْيَانَ، دَعَتْ - فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ - بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا وَعَارِضَيْهَا، وَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْ هَذَا غَنِيَّةً، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُجِدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٣ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةَ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ أَوْ عَنْ كِلْتَاهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُجِدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا".

٣٧٣٤ - (١٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يُعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ بِإِسْنَادٍ حَدِيثِ اللَّيْثِ، مِثْلَ رِوَايَتِهِ.

٣٧٣٥ - (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةَ الْمِصْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَمْرٍ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ، وَزَادَ "فَلِإِنَّهَا تُجِدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٦ - (١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، جَمِيعًا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

٣٧٣٧- (١٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِلُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا".

٣٧٣٨- (١٦) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُجِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تُكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسَّ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ، بُدَّةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ".

قوله ﷺ: "ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب" العصب بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين وهو يرود اليمن، يُعصب غزلها ثم يصيغ معصوباً ثم تنسج، ومعنى الحديث النهي عن جميع الثياب المصبوغة للزينة إلا ثوب العصب. أقوال أهل العلم في عدم جواز لبس الثوب المعصفر المصبوغ للحادة: قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة والمصبغة إلا ما صيغ بسواد، فرخص بالمصبوغ بالسواد عروة بن الزبير، ومالك والشافعي، وكرهه الزهري، وكره عروة العصب، وأجاز الزهري، وأجاز مالك غليظه، والأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً، وهذا الحديث حجة لمن أجازوه. قال ابن المنذر: رخص جميع العلماء في الثياب البيض، ومنع بعض متأخري المالكية جيد البيض الذي يترين به، وكذلك جيد السواد، قال أصحابنا: ويجوز كل ما صيغ، ولا تقصد منه الزينة، ويجوز لها لبس الحرير في الأصح، ويحرم حلي الذهب والفضة، وكذلك اللؤلؤ وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار" "النبذة" بضم النون القطعة والشيء البر، وأما "القسط" فبضم القاف، ويقال فيه "كُتِّتْ" بكاف مضمومة بدل القاف وبناء بدل الطاء وهو والأظفار نوعان معروفان من البحور، وليس من مقصود الطيب رخص فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "عن أم عطية" هي نسيبة بنت الحارث الأنصارية من فاضلات الصحابة، كانت تمرض المرضى وتداوي الجرحى وتغسل الموتى، ومن أجل ذلك تلقب الغاسلة. (تكملة فتح الملهم: ٢٣١/١)

٣٧٣٩ - (١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ هَاشِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا "عِنْدُ أَدْنَى طَهْرِهَا: بُدَّةٌ مِنْ قُسْطٍ وَأَطْفَارٍ".

٣٧٤٠ - (١٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَحِلُ، وَلَا نَتَّصِبُ، وَلَا نُلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا، وَقَدْ رُحِّصَ لِلْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا - إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا - فِي بُدَّةٍ مِنْ قُسْطٍ وَأَطْفَارٍ.

[٢٠ - كتاب اللعان]

٣٧٤١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَهْلَ ابْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوَيْمَرَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ، يَا عَاصِمُ! لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَسَأَلَ بِي عَنْ ذَلِكَ، يَا عَاصِمُ! رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمَرُ فَقَالَ: يَا عَاصِمُ! مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْمَرَ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، قَالَ عُوَيْمَرُ: وَاللَّهِ! لَا أَتْنِهَا حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُوَيْمَرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَادْهَبْ فَأَبِ بِهَا'.

١٩ - كتاب اللعان

معنى اللعان ووجه اختيار اللعان على لفظ الغضب مع كونهما في الآية: اللعان والملاعنة والتلاعن، ملاعنة الرجل امرأته، يقال: تلاعنا وتلعنا ولاعن القاضي بينهما، وسمي لعاناً لقول الزوج: علي لعنة الله إن كنت من الكاذبين، قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: واختير لفظ اللعن على لفظ الغضب، وإن كنا موجودين في الآية الكريمة وفي صورة اللعان؛ لأن لفظ اللعنة متقدم في الآية الكريمة، وفي صورة اللعان، ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانبها؛ لأنه قادر على الابتداء باللعان دولها، وأنه قد ينفك لعانه عن لعانها، ولا يتعكس، وقيل: سمي لعاناً من النعن وهو الطرد والإبعاد؛ لأن كلاهما يبعد عن صاحبه، ويحرم النكاح بينهما على التأييد بخلاف المطلق وغيره.

أقوال أهل العلم في أن اللعان هل هو يمين أو شهادة: واللعان عند جمهور أصحابنا يمين. وقيل: شهادة، وقيل: يمين فيها ثبوت شهادة، وقيل: عكسه. قال العلماء: وليس من اليمين شيء متعدد إلا النعان والقسماء، ولا يمين في جانب المدعى إلا فيهما، والله أعلم. قال العلماء: وجوز اللعان لحفظ الأنساب ودفع المعرة عن الأرواح، وأجمع العلماء على صحة اللعان في الجملة، والله أعلم. واختلف العلماء في نزول آية اللعان، هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية؟ فقال بعضهم: بسبب عويمر العجلاني، واستدل بقوله ﷺ في الحديث الذي ذكره مسلم في الباب أولاً لعويمر: "قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك".

قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاَعْنَا، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَرَعَا قَالَ عُثَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمْسَكُنَّهَا، فَطَمَقَهَا ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= أول رجل لاعن في الإسلام: وقال جمهور العلماء: سب نزولاً قصة هلال ابن أمية، واستدلوا بالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا في قصة هلال؛ قال: وكان أول رجل لاعن في الإسلام. قال الماوردي من أصحابنا في كتابه 'الحاوي': قال الأكثرون: قصة هلال بن أمية أسبق من قصة العجلاني، قال: والنسب فيهما مشتبه ومختلف. وقال ابن الصباغ من أصحابنا في كتابه 'الشامل': قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً. قال: وأما قوله ﷺ نعوم: إن الله قد أنزل فيك وفي صاحبتك، فمعناه ما نزل في قصة هلال؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس، قلت: ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً، فعلهما سألًا في وقتين متقاربين، فنزلت الآية فيهما، وسبق هلال باللعان، فيصدق أنها نزلت في ذا وفي ذاك، وأن هلالاً أول من لاعن، والله أعلم. قالوا: وكانت قصة اللعان في شعبان سنة تسع من الهجرة، ومن نقله القاضي عياض عن ابن جرير الصري. قوله: فذكره رسول الله ﷺ المسائل وعافها.

تأويل كراهة النبي ﷺ المسائل: المراد: كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لاسيما ما كان فيه هنك ستر مسلم أو مسلمة، أو إشاعة فاحشة، أو شناعة على مسلم أو مسلمة. قال العلماء: أما إذا كانت المسائل مما يحتاج إليه في أمور الدين، وقد وقع فلا كراهة فيها، وليس هو المراد في الحديث، وقد كان المسلمون يسألون رسول الله ﷺ عن الأحكام الواقعة فيحییهم ولا يكرهها، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد، ولم يحتاج إليها، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات، وتسليط اليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين، وفي لإسلام، ولأن من المسائل ما يقتضي جوابه تضييقاً. وفي الحديث الآخر: "أعظم الناس حرماً من سأل عما لم يحرم فحرم من أجل مسأله".

قوله: "يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً يقتله مقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: قد نزل فيك وفي صاحبتك، فأذهب فأت بها، قال سهل: فتلاعت هذا الكلام فيه حذف ومعناه: أنه سأل وقذف امرأته وأنكرت الزنا، وأصر كل واحد منهما على قوله ثم تلاعنا.

قوله: "أبقتل فتقتلونه" معناه إذا وجد رجلاً مع امرأته وتحقق أنه زنى بها فإن قتله قتلوه، وإن تركه صير على عظيم فكيف طريقه؟

أقوال أهل العنم في وجوب القصاص على من قتل رجلاً وادعى أنه وجده على الزنا بدون الشهود: وقد اختلف لعلماء فمن قتل رجلاً وزعم أنه وجده قد زنى بامرأته فقال جمهورهم: لا يقبل قوله، بل يلزمه القصاص إلا أن تقوم بذلك بينة أو يعترف به ورثة القتل، والبيئة أربعة من عدول الرجال يشهدون على نفس الزنا، =

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ تِلْكَ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ.**

= ويكون القتل محصناً، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان صادقاً فلا شيء عليه، وقال بعض أصحابنا: يجب على كل من قتل زانياً محصناً القصاص ما لم يأمر السلطان بقتله، والنصواب الأول، وجاء عن بعض السلف تصديقه في أنه زنى بامرأته وقتله بذلك.

قوله: "قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ" فيه أن اللعان يكون بحضرة الإمام أو القاضي، ومجمع من الناس، وهو أحد أنواع تغليظ اللعان، فإنه تغليظ بالزمان والمكان والجمع، فأما الزمان فبعد العصر، والمكان في أشرف موضع في ذلك البلد، والجمع طائفة من الناس أقلهم أربعة، وهل هذه التغليظات واجبة أم مستحبة؟ فيه خلاف عندنا، الأصح الاستحباب.

قوله: "فلما فرغا قال عويمر: كذبت عليهما، يا رسول الله إن أمسكتها" فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ. قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين. وفي الرواية الأخرى: "فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، ففارقتها عند النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: ذاكم انفريق بين كل متلاعنين" وفي الرواية الأخرى: "أنه لاعن ثم لاعتت ثم فرق بينهما" وفي رواية: "أن النبي ﷺ قال: لا سبيل لك عليهما".

أقوال الأئمة في الفرقة باللعان: اختلف العلماء في الفرقة باللعان فقال مالك والشافعي والجمهور: تقع الفرقة بين الزوجين بنفس التلاعن، ويحرم عليه نكاحها على التأيد لهذه الأحاديث، لكن قال الشافعي وبعض المالكية: تحصل الفرقة بنعان الزوج وحده، ولا تتوقف على لعان الزوجة. وقال بعض المالكية: تتوقف على لعانها. وقال أبو حنيفة: لا تحصل الفرقة إلا بقضاء القاضي بها بعد التلاعن، لقوله: ثم فرق بينهما.** وقال الجمهور: لا تنفقر إلى قضاء القاضي لقوله ﷺ: "لا سبيل لك عليهما". والرواية الأخرى "ففارقتها". وقال الليث: لا أثر للعان في الفرقة، ولا يحصل به فراق أصلاً.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فكانت سنة المتلاعنين" قال العيني من الحنفية: معناه أن الملاعنة بالزوجه المذكور صارت سنة لمن بعدهما من المتلاعنين. (تكملة فتح الملهم: ٢٣٨/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأجاب الشافعية عن حديث الباب أن الفرقة وقعت بنفس اللعان، وإنما أخبرها النبي ﷺ بوقوع الفرقة. فغير عنه الراوي بقوله "فرق بينهما" ولكن رده الجصاص في أحكام القرآن (٣: ٣٦٩) بأنه صرف للكلام عن حقيقته من غير حاجة، فإن نسبة انفريق إلى النبي ﷺ تقتضي أن تقع الفرقة بنفسه، وذلك إنما يصح على قول الحنفية.

(إلى أن قال:) ولم أجد للشافعي رحمه الله حديثاً يدل بهذه الصراحة على وقوع الفرقة بنعان الزوج وحده، ولذلك قال الإمام أبو بكر الجصاص: "قول الشافعي في إيقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن أقاويل سائر الفقهاء وليس له فيه سلف"، وراجع لتفصيل المسألة أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٦٧ إلى ٣٧٢ وإعلاء السنن ١١: ١٦٥.

(تكملة فتح الملهم: ٢٤٢/١-٢٤٣)

٣٧٤٢- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَعْقُبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ؛ أَنَّ عَوْنِيْرَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ، أَتَى غَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا، بَعْدَ سَنَةٍ فِي الْمَتْلَاعَيْنِ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرُثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا.

٣٧٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمَتْلَاعَيْنِ وَعَنِ السُّنَّةِ فِيهِمَا، عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَحْيَى بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَزَادَ فِيهِ: فَتَلَّعْنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَطَلَّقَهَا

= اختلاف أهل العلم في بقاء تأييد الحُرْمَةِ إذا كَذَبَ الزَّوْجُ نَفْسَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: واختلف القائلون بتأييد التحريم فيما إذا كَذَبَ بَعْدَ ذَلِكَ نَفْسَهُ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: نَحْلُ لَهُ لَزْوَانِ الْمَعْنَى الْمَحْرَمِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا: لَا نَحْلُ لَهُ أَبَدًا لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: "لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا" وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: كَذَبَتْ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذْ أَمْسَكْتُهَا فَهُوَ كَلَامٌ تَامٌ مُسْتَقِلٌّ، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا تَصْدِيقًا نَقُولُهُ فِي أَنَّهُ لَا يُمْسِكُهَا، وَإِنَّمَا طَلَّقَهَا لِأَنَّهُ ضَرَّ أَنْ النِّعَانَ لَا يَحْرِمُهَا عَلَيْهِ، فَأَرَادَ نَحْرِمُهَا بِانْطِلَاقِ فَقَالَ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا" أَي لَا مَلِكَ لَكَ عَلَيْهَا، فَلَا يَقَعُ طَلَّاقُكَ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَةَ تَحْصُلُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُنَا، عَلَى أَنَّ جَمْعَ الطَّلَاقَاتِ ثَلَاثًا يَلْفُظُ وَاحِدًا لَيْسَ حَرَامًا، وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ لَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ إِطْلَاقَ لَفْظِ الثَّلَاثِ، وَقَدْ يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا قِيَالُ: إِنَّمَا لَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصَادَفَ الطَّلَاقَ مَحَلًّا مَحْلُوكًا لَهُ، وَلَا نَفْذًا، وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الثَّلَاثُ مُحَرَّمًا لَأَنْكَرَ عَلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَرْسُلُ لَفْظَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثَ مَعَ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: إِنَّمَا ضَمَّهَا ثَلَاثًا بَعْدَ اللَّعَانِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ إِظْهَارَ الطَّلَاقِ بَعْدَ اللَّعَانِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ حَصَلَتْ الْفَرْقَةُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ، وَهَذَا فَاسِدٌ، وَكَيْفَ يَسْتَحِبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَطْلُقَ مَنْ صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي صَفْرَةَ الْمَالِكِيُّ: لَا تَحْصُلُ الْفَرْقَةُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ، وَاحْتِجَّ بِطَّلَاقِ عَوْنِيْرَ وَيَقُولُهُ: إِنْ أَمْسَكْتُهَا، وَتَأَوَّلَهُ الْجُمْهُورُ كَمَا سَبَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَكَانَتْ سَنَةُ الْمَتْلَاعَيْنِ فَقَدْ تَأَوَّلَهُ ابْنُ نَافِعٍ الْمَالِكِيُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ اسْتِحْبَابُ الطَّلَاقِ بَعْدَ اللَّعَانِ كَمَا سَبَقَ. وَقَالَ الْجُمْهُورُ: مَعْنَاهُ حَصُولُ الْفَرْقَةِ بِنَفْسِ اللَّعَانِ.

ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "ذَا كُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ".

وأما قوله ﷺ: "ذَا كُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ" فمعناه عند مالك والشافعي والجمهور بيان أن الفرقة تحصل بنفس اللعان بين كل متلاعنين، وقيل: معناه تحريمها على التأييد كما قال جمهور العلماء. قال القاضي عياض: واتفق علماء الأمصار على أن مجرد قذفه لزوجته لا يحرّمها عليه إلا أبا عبيد فقال: تصير محرمة عليه بنفس القذف بغير لعان. قوله: "وَكَانَتْ حَامِلًا فَكَانَ ابْنُهَا يَدْعِي إِلَى أُمِّهِ ثُمَّ جَرَتْ السُّتَةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ هَا" فيه حواز لعان الحامل، وأنه إذا لاعنها ونفى عنه نسب الحمل انتفى عنه، وأنه يثبت نسبه من الأم ويرثها وترث منه ما فرض الله للأم، وهو الثلث إن لم يكن لأميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الأخوة أو الأخوات، وإن كان شيء من ذلك قلها السلس، وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بينه وبين أمه، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه، وهم إخوته وأخواته من أمه وجداته من أمه، ثم إذا دفع إلى أمه فرضها، أو إلى أصحاب الفروض وبقي شيء فهو لموالي أمه إن كان عليها ولاء ولم يكن عليه هو ولاء بمباشرة إعتاقه، فإن لم يكن لها موال فهو لبيت المال، هذا تفصيل مذهب الشافعي، وبه قال الزهري ومالك وأبو ثور، وقال الحكم وحامد: ترثه ورثة أمه، وقال آخرون: عصبة أمه، روي هذا عن علي وابن مسعود وعطاء وأحمد بن حنبل، قال أحمد: فإن انفردت الأم أخذت جميع ماله بالعصوبة. وقال أبو حنيفة: إذا انفردت أخذت الجميع لكن الثلث بالفرض، والباقي بالرد على قاعدة مذهبه في إثبات الرد، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم: والمسألة تختلف فيها منذ عهد الصحابة فقد أخرج البيهقي وسعيد بن منصور عن الشعبي أن علياً قال في ابن الملاعة ترك أخاه وأمه: لأمه الثلث ولأخيه السلس، وما بقي فهو رد عليهما بحساب ما ورثا، وقال عبد الله: للأخ السلس، وما بقي فلأم وهي عصبتها، وقال زيد: لأمه الثلث ولأخيه السلس، وما بقي فبي بيت المال، كلنا في كثير العمال. فأخذ الحنفية بقول علي والحنابلة بقول ابن مسعود، والشافعية والمالكية بقول زيد بن ثابت.

وإنما رجح الحنفية قول علي عليه السلام لأن أحكام الميراث ثابتة بنص الكتاب فلا يجوز القول بخلافها إلا بنص مثله، والذي روعي في كون الملاعة عصبة لولدها أو كون عصبتها عصبة له أخبار آحاد لا تخلو من مقال واحتمال: فلا يترك بها النص ولا نص في توريث الأم أكثر من الثلث ولا في توريث الأخ من الأم أكثر من السلس، ولا في توريث أبي الأم ونحوه من عصبة الأم، ولأن العصوبة أقوى أسباب الإرث، والإدلاء بالأم أضعف فلا يجوز أن يستحق به أقوى أسباب الإرث، وفيما روينا عن الشعبي اتفق علي وزيد أن الأم ليست بعصبة لابنها واختلفا في الرد، فرد علي عليه السلام على الأم والأخ، وجعله زيد لبيت المال ولكن قول علي عليه السلام أوفق بكتاب الله؛ لأن توريث بيت المال مع وجود ذوي الأرحام مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ يُعْطُونَ أُولَئِكَ يَنْفَعُ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأففال: ٧٥) -

٣٧٤٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ فِي إِمْرَةٍ مُصْعَبٍ، أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: فَمَا ذَرَيْتُ مَا أَقُولُ: فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ: فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِي، قَالَ: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعَ صَوْتِي، قَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ادْخُلْ، فَوَاللَّهِ، مَا جَاءَ بِكَ، هَذِهِ السَّاعَةُ: إِلَّا حَاجَةٌ، فَدَخَلْتُ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرَدْعَةٍ، * مُتَوَسِّدٌ وَسَادَةً حَشَوَهَا لَيْفٌ. قُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! الْمُتَلَاعِنَانِ، أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! * نَعَمْ، إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ.

قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ اثْبَلْتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ التَّوْرَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ (التور: ٦) فَتَلَاَهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَظَهُ وَذَكَرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاَهَا فَوَعَظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا

قوله: 'افتلاها في المسجد' فيه استحباب كون اللعان في المسجد، قد سبق بيانه.

قوله: 'فقلت للغلام: استأذن لي قال: إنه قائل فيسمع صوتي فقال: ابن جبير قمت: نعم' أما قوله: 'إنه قائل' فهو من القيلولة، وهي اليوم نصف النهار، وأما قوله: 'ابن جبير' فهو برفع 'ابن' وهو استفهام أي أنت ابن جبير؟ قوله: 'أفوحده مفترشاً بردعة' هو بفتح الباء، وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه.

قوله: 'ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة' وفعل بالمرأة مثل ذلك، فيه أن الإمام يعظ المتلاعنين ويخوفهما من وبال البعير الكاذبة، وأن الصبر على عذاب الدنيا وهو الخلد أهون من عذاب الآخرة.

* قوله: 'قال سبحان الله نعم' كان التصريح للتعجب من عدم علمه مع شهرة الواقعة، والله تعالى أعلم.

- وراجع للتفصيل باب ميراث ابن التلاعنة من إغلاء السنن (١٨: ٣٤٦). (تكملة فتح الملهم: ٢٣٩/١ - ٢٤٠)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'مفترش بردعة' البردعة والبردعة: ما يفرش على ظهر البعير، وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه وتقلله من الدنيا. (تكملة فتح الملهم: ٢٤١/١)

أَمْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ تَنَى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

٣٧٤٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ، زَمَنَ مُضْعَبِ ابْنِ الزَّيْبِرِ، فَلَمْ أَذِرْ مَا أَقُولُ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ أَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ لُثَيْرٍ.

٣٧٤٦ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ: "حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي؟ ** قَالَ: "لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا" قَالَ زُهَيْرٌ

قوله: "فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات إلى آخره" فيه أن الابتداء في اللعان يكون بالزوج؛ لأن الله تعالى بدأ به؛ ولأنه يسقط عن نفسه حد قذفها، وينفي النسب إن كان، ونقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على الابتداء بالزوج، ثم قال الشافعي وطائفة: لو لاعت المرأة قبله لم يصح لعانها، وصححه أبو حنيفة وطائفة.

قوله: "فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين" هذه ألفاظ اللعان، وهي مجمع عليها.

قوله ﷺ: "حسابكما على الله أحدهما كاذب" قال القاضي: ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان، والمراد بيان أنه يلزم الكاذب التوبة، قال: وقال الداودي إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لهما منه، قال: والأول أظهر وأولى بسياق الكلام.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "يا رسول الله مالي؟" يعني أين يذهب مالي الذي أعطيتها صدقاً؟ هل يرد إلي؟ (تكملة فتح الملهم: ٢٤٤/١)

فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٧٤٧- (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ* بَنِي الْعَجْلَانِ، وَقَالَ: "اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا نَائِبٌ؟".

٣٧٤٨- (٨) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اللَّعَانِ؟ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٧٤٩- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِلْمُسَمَعِيِّ وَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمْ يُفَرَّقْ مُصَاصٌ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ، قَالَ سَعِيدٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ.

- الود على النحاة: قال: وفيه رد على من قال من النحاة أن لفظة "أحد" لا تستعمل إلا في النفي، وعلى من قال منهم: لا تستعمل إلا في الوصف ولا تقع موقع واحد، وقد وقعت في هذا الحديث في غير نفي ولا وصف، ووقعت موقع واحد، وقد أجازته المبرد، ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَقُضِيَتْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾** (التور: ٦) وفي هذا الحديث أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما، وإن علمنا كذب أحدهما على الإجماع. قوله: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بِي قَال: لا مال لك إن كنت صدقت عليه، فهو بما استحللت من فرجها وإن كنت كذبت عليه فدانك أبعد لك منها".
فقه الحديث: في هذا دليل على استقرار المهر بالدخول، وعلى ثبوت مهر الملاءمة المدخول بها، والمسألان مجتمع عليهما، وفيه أنها لو صدفته وأقرت بالزنا لم يسقط مهرها.

* قوله: "بين أخوي بني العجلان" أي بين الرجل والمرأة منهم وتسميتهما أخوي بني العجلان لتغيب الذكر على الأنثى، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: ولكن رد عليه الفاكهي فقال: هذا من أعجب ما وقع للفاضي مع براعته وحذقه، فإن الذي قاله النحاة إنما هو في "أحد" التي لتعموم نحو "ما في النار من أحد" وأما "أحد" بمعنى "واحد" فلا خلاف في استعمالها في الإثبات، نحو "قل هو الله أحد" ونحو: "فشهادة أحدهم" ونحو: "أحدكما كاذب"، كذا في فتح الباري، باب قول الإمام للمتلاعنين: إن أحدكما كاذب. (تكملة فتح الملهم: ٢٤٤/١)

٣٧٥٠ - (١٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِأَمْرِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٣٧٥١ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَاعَنَ* رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

٣٧٥٢ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٧٥٣ - (١٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِرُزْهَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَاءٌ لِلْبَلَّةِ جُمُعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ** مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلْدَتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، وَاللَّهُ! لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلْدَتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ. فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! افْتَحْ" وَجَعَلَ يَدْعُو، فَزَلَّتْ آيَةُ اللَّعَانِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (النور: ٦)، هَذِهِ الْآيَاتُ، فَأَتَيْتَنِي بِكَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعَتَا،

قوله ﷺ: "اللهم افتح" معناه بين لنا الحكم في هذا.

* قوله: "لاعن رسول الله ﷺ أي أمر بالملاعنة.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "رجل من الأنصار" كذا وقع مبهما في سائر الروايات واستظهر شيخنا السهارنفوري في البذل أنه عوثر العجلاني والأظهر عندي أنه هلال بن أمية؛ لأن سياق هذا الحديث يناسب سياق قصة هلال. (تكملة فتح الملهم: ٢٤٧/١)

فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنْ لَعَنَهُ اللهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "مَهْ" فَأَبَتْ فَلَعَنَتْ، فَلَمَّا أَذْبَرَا قَالَ: "لَعَلَّهَا أَنْ تُجِيءَ بِهِ أَسْوَدٌ جَعْدًا" فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدٌ جَعْدًا.

٣٧٥٤- (١٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٧٥٥- (١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - وَأَنَا أَرَى أَنْ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا - فَقَالَ: إِنْ هِلَالَ بْنُ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ** بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ* لَأُمِّهِ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: فَلَا عَنَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْبَضَ سَبْطًا قُضِيَ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ" قَالَ: فَأَنْبِئْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ.

ضبط الاسم: قوله: "إن هلال بن أمية قذف امرأته شريك ابن سحماء" هي بسين مفتوحة ثم حاء ساكنة مهملةين وباء، وشريك هذا صحابي بلوي، حليف الأنصار، قال القاضي: وقول من قال: إنه يهودي باطل.

قوله: "وكان أول رجل لاعن في الإسلام" سبق بيانه في أول هذا الباب.

قوله ﷺ: "لعلها أن تجيء به أسود جعدًا" وفي الرواية الأخرى: "فإن جاءت به سبطًا قضى العينين فهو هلال، وإن جاءت به أكحل جعدًا حمش الساقين فهو لشريك".

شرح الغريب: أما الجعد: فيفتح الجيم ويسكان العين. قال الحروي: الجعد: في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمًا، فإذا كان مدحاً فله معنيان: أحدهما: أن يكون معصوب الخلق، شديد الأسر. والثاني: أن يكون شعره غير سبط؛ لأن السبوطه أكثرها في شعور المعجم. وأما الجعد المذموم فله معنيان: أحدهما: القصير المتردد =

* قوله: "فكان أول رجل لاعن في الإسلام" قيل: إن آية اللعان نزلت بسببه، وقد تقدم أنها نزلت بسبب عويمر العجلاني، فيحتمل أن القضيتين متقاربتان زماناً فنزلت بسببهما معاً، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "شريك بن سحماء" بفتح السين وسكون الحاء المهملتين، وهي أمه، واسم أبيه عبدة بن مغيث. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٠/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: فلعل شريكاً كان أخاه من الرضاعة. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٠/١)

٣٧٥٦ - (١٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّانِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رُمْحٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمٌ ابْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا اثْبَلْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا، قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبَطَ الشَّعْرَ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ، حَدَلًا، آدَمَ، كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! بَيْنَ" فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا، فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتْنُهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ** لِابْنِ عَبَّاسٍ، فِي الْمَجْلِسِ: أُمِّي آتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ؟" فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

٣٧٥٧ - (١٧) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ الْمُتْلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ فِيهِ، بَعْدَ قَوْلِهِ: كَثِيرَ اللَّحْمِ، قَالَ: جَعْدًا قَطَطًا.**

= والآخر: البحيل، يقال: جعد الأصابع وجعد اليدين أي بجعل.

وأما السبط: فيكسر الباء وإسكانها وهو الشعر المسترسل. وأما حمش الساقين: فيحاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم شين معجمة أي رقيقهما، والحموشة: اللقمة. وأما قضى العينين فمهموز محدود على وزن فاعِل وهو بالضاد المعجمة، ومعناه: فاسدهما بكثرة دمع أو حمرة أو غير ذلك.

قوله: "وكان حدلاً" هو يفتح الحاء المعجمة وإسكان الدال المهملة وهو الممتلى الساق.

قوله ﷺ: "لو رجمت أحداً بغير بينة رجمت هذه" وفسرها ابن عباس بأنها امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء. =

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فقال رجل لابن عباس" هذا الرجل هو عبد الله بن شداد بن الهاد، كما سيأتي من طريق أبي الزناد عند المصنف. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٣/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قططاً" يفتح الطائين، وقيل: بكسر الأولى، صفة مبالغة للجمد، يعني شديد الجمودة والتقبض كشمع السودان، كذا في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٤/١)

٣٧٥٨ - (١٨) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُبَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ: أُمُّمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَحِمْتُهُمَا" فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتْ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ.

٣٧٥٩ - (١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيُّ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا"، قَالَ سَعْدٌ: بَنَى، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سِدِّكُمْ".

٣٧٦٠ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِمْسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا، أَلْمَهُهُ حَتَّى آتِيَّ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ "نَعَمْ".

٣٧٦١ - (٢١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا، لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتِيَّ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ"، قَالَ:

= وفي رواية: "ألها امرأة أعلنت" معنى الحديث أنه اشتهر وشاع عنها الفاحشة، ولكن لم يثبت بيينة ولا اعتراف، ففيه أنه لا يقام الحد بمجرد الشياح والقرائن، بل لا بد من بيينة أو اعتراف.

قوله: "إن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، قَالَ سَعْدٌ: بَلَى، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سِدِّكُمْ". وفي الرواية الأخرى: "كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف" قال الماوردي وغيره: ليس قوله هو رداً لقول النبي ﷺ ولا مخالفة من سعد بن عبادة لأمره ﷺ، وإنما معناه الإخبار عن حالة الإنسان عند رؤيته الرجل عند امرأته، واستيلاء الغضب عليه، فإنه حينئذ يعاجله بالسيف وإن كان عاصياً.

معنى السيد: وأما السيد فقال ابن الأنباري وغيره: هو الذي يفوق قومه في الفخر، قالوا: والسيد أيضاً الحليم، وهو أيضاً حسن الخلق، وهو أيضاً الرئيس، ومعنى الحديث: تعجبوا من قول سيدكم.

كَلَّا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَعْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْيَرُ مِنِّي".

٣٧٦٢ - (٢٢) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَضَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ - كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ -، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرُ مُصَفِّحٍ عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ فَوَاللَّهِ! لَأَنَا أَعْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَلَا شَخْصٌ ** أَعْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصٌ أَحَبَّ ** إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ

شرح الغريب وتأويل غيرة الله تعالى: قوله: "لضربه بالسيف غير مصفح" هو بكسر الفاء أي غير ضارب بصفح السيف، وهو جانبه بل أضربه بجمده.

قوله ﷺ: "إنه لغيور وأنا أعير منه" وفي الرواية الأخرى: "والله أعير مني" من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن" قال العلماء: الغيرة بفتح الغين وأصلها المنع، والرجل غيور على أهله أي يمنعهم من التعلق بأجنبي بنظر أو حديث أو غيره، والغيرة صفة كمال فأعير ﷺ بأن سعداً غيور، وأنه أعير منه، وأن الله أعير منه ﷺ، وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش، فهذا تفسير لمعنى غيرة الله تعالى، أي ألما منه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش، لكن الغيرة في حق الناس يقارنها تغير حال الإنسان وانزعاجه وهذا مستحيل في غيرة الله تعالى.

قوله ﷺ: "لا شخص أعير من الله تعالى" أي لا أحد، وإنما قال: "لا شخص" استعارة، وقيل: معناه لا ينبغي لشخص أن يكون أعير من الله تعالى، ولا يتصور ذلك منه، فينبغي أن يتأدب الإنسان بمعاملته سبحانه وتعالى لعباده، فإنه لا يعالجهم بالعقوبة، بل حذرهم وأنذرهم، وكرر ذلك عليهم وأمرهم، فكذا ينبغي للعبد أن لا يبادر بالقتل وغيره في غير موضعه، فإن الله تعالى لم يعاجلهم بالعقوبة، مع أنه لو عاجلهم كان عدلاً منه سبحانه وتعالى. قوله ﷺ: "ولا شخص أحب إليه العذر من الله تعالى" من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين، ولا شخص أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك وعد الجنة" معنى الأول: ليس أحد أحب إليه الأعذار من الله تعالى.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لا شخص أعير من الله" الشخص في الحقيقة جرم الإنسان، والشخص بهذا التفسير محال على الله سبحانه، فالمراد: لا أحد، كذا حققه الأبي. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٨/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أحب إليه العذر" هو يرفع "أحب" غير مقدم لقوله "العذر" وغير "لا" محذوف، والتقدير: لا أحد موجود، وبفتح "أحب" صفة لقوله "شخص" و"العذر" فاعله، وغير "لا" محذوف. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٨/١)

مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْحَتَّةَ."

٣٧٦٣ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: غَيْرَ مُصْفَحٍ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْهُ.

٣٧٦٤ - (٢٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ** مِنْ بَنِي قَزَازَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: "فَمَا أَلْوَاهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟" قَالَ: "إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا"، قَالَ: "فَأَتَى أُنَاسَهَا ذَاكَ؟" قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقًا، قَالَ: "وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقًا".

٣٧٦٥ - (٢٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَدَتْ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ، وَهُوَ حَبِيبِي يُعْرِضُ

معنى الإعذار: فالعذر هنا بمعنى الإعذار والإنذار، قبل أخذهم بالعقوبة، ولهذا بعث المرسلين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥) والمدحة بكسر الميم، وهو المدح يفتح الميم فإذا ثبت الهاء كسرت الميم وإذا حذفت فتحت، ومعنى من أجل ذلك وعد الجنة: أنه لما وعدوها وورغب فيها كثير سؤل العباد لإيائها منه، والثناء عليه، والله أعلم.

قوله: "إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ" فقال النبي ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: "فَمَا أَلْوَاهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟" قَالَ: "إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا"، قَالَ: "فَأَتَى أُنَاسَهَا ذَاكَ؟" قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقًا.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "رجل من بني قزارة" وسيأتي في رواية أبي سعدة أنه كان أعرايا، وقد ذكر الحافظ في الفتح أن اسمه ضمضم بن قتادة، أخرج حديثه عبد الغني بن سعيد في المبهمات من طريق قطيبة بنت عمرو بن هرم أن مدلوكا حدثها أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل، فشكى إلى النبي ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٩/١)

بأن ينفيه، وزاد في آخر الحديث - قال - : وَلَمْ يُرَحَّصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ.

٣٧٦٦ - (٢٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - ، قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدًا، وَإِنِّي أَتُكَّرُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا أَلْوَأَتْهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَأَنَّى هُوَ؟" قَالَ: لَعَلَّهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَهَذَا لَعَلُّهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ".

٣٧٦٧ - (٢٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْخُورُ حَدِيثَهُمْ.

شرح الغريب: أما الأورق: فهو الذي فيه سواد ليس بصفاف، ومنه قيل للمرمد: أورق، وللحمامة: ورقاء، وجمعه ورق بضم الهمزة وإسكان التاء كأحمر وأحمر، والمراد بالعرف هنا: الأصل من النسب، تشبيهاً بعرق الثمرة، منه قولهم: فلان معرق في النسب والحسب، وفي اللوم والكرم، ومعنى نزعه، أشبهه واجتذبه إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النزع الجذب، فكأنه اجتذبه إليه لشبهه: يقال منه: نزع الولد لأبيه وإلى أبيه، ونزعه أبوه ونزعه إليه.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن الولد يلحق بالزوج، وإن خالف لونه لونه، حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود أو عكسه حقه، ولا يحمل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه لاحتمال أنه نزعه عرق من أسلافه. وفي هذا الحديث أن التعريض بنفي الولد ليس نفيًا، وأن التعريض بالغذف ليس قذفًا، وهو مذهب الشافعي وموافق، وفيه إثبات القياس والاعتبار بالأشياء وضرب الأمثال، وفيه الاحتياط للأنسب، وإلحاقها بمجرد الإمكان. قوله في الرواية الأخرى: "إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً وبني أنكرته" معناه استغربت بقلبي أن يكون مني، لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه والله أعلم.

[٢١- كتاب العتق]

[١ - باب من أعتق شركاء له في عبد]

٣٧٦٨- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يُلْغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ
قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِيَ شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ،** وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ،** وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".
٣٧٦٩- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح

كتاب العتق

١ - باب من أعتق شركاء له في عبد

معنى العتق: قال أهل اللغة: العتق: الحرية، يقال: منه عتق يعتق عتقاً بكسر العين، وعتقاً بفتحها أيضاً، حكاه
صاحب المحكم وغيره، وعتاقاً وعتاقة فهو عتيق، وعتاق أيضاً، حكاه الجوهري وهم عتقاء، وأعتقه فهو معتق
وهم عتقاء وأمة عتيق وعتيقة، وإماء عتائق، وحلف بالعتاق، أي بالإعتاق، قال الأزهري: هو مشتق من قولهم:
عتق الفرس إذا سبق ونجا، وعتق الفرج طار واستقل؛ لأن العبد يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء. قال
الأزهري وغيره: وإنما قيل لمن أعتق نسمة: أنه أعتق رقبة، وفك رقبة، فحصت الرقبة دون سائر الأعضاء مع أن
العتق يتناول الجميع؛ لأن حكم السيد عليه وملكه له كحبل في رقبة العبد، وكالغل المذبح له من الخروج، فإذا
أعتق فكأنه أطلعت رقبته من ذلك، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم: ودليل أبي حنيفة رحمه الله في تجزي الإعتاق حديث الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما، حيث
قال فيه ﷺ: "وإلا فقد عتق منه ما عتق" فإنه صريح في ثبوت التجزي في العتق، وهو حديث أخرجه البخاري
من طريق مالك، وأصرح منه ما أخرجه الدارقطني في كتاب المكاتب (٤: ١٢٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: "وإلا
عتق منه ما عتق وورق منه ما بقي". (تكملة فتح الملهم: ١/٣٧٤)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وعتق عليه العبد" ظاهره أن العبد يعتق بكماله بعد أداء القيمة، ففيه حجة
لأبي حنيفة في تجزي العتق في اليسار أيضاً، وفيه حجة لمالك أيضاً، حيث يحصل العتق عنده بأداء القيمة لا بالعتق
الأول أو التقويم، كما هو مذهب بعض الفقهاء. (تكملة فتح الملهم: ١/٢٧٥)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما شرعاً فقد فسره في المغرب بالخروج عن المملوكية، ووجه مناسبتها بمعناه
اللغوي أنه قوة حكمية يصير المرء بها أهلاً للشهادة والولاية والقضاء. (تكملة فتح الملهم: ١/٢٦٢)

وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

قوله عليه السلام: "من اعتق شركاء له في عبد، وكان له مال يبلغ من العبد، قَوِّمَ عليه قيمة العبد، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق، وفي نسخة: ما اعتق."

ذكر الاستسعاء في الحديث من قول قتادة: هذا حديث ابن عمر. وفي حديث أبي هريرة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال يضمن". وفي رواية قال: "من اعتق شِقْصاً له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال، استسعى العبد غير مشقوق عليه" وفي رواية: "إن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عتق ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه" قال القاضي عياض: في ذكر الاستسعاء هنا خلاف بين الرواة قال: قال الدارقطني: روى هذا الحديث شعبة وهشام عن قتادة: وهما أثبت فلم يذكر فيه الاستسعاء، ووافقهما همام ففصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رأي أبي قتادة، قال: وعلى هذا أخرجه البخاري وهو الصواب.

قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه، ففصل قول قتادة عن الحديث. قال القاضي: وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية من الحديث أولى من ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر. وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكرُوا السعاية أثبت ممن ذكروها. قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم يذكرها، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث، كما قال غيره، هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم.

[٢ - باب ذكر سعاية العبد]

٣٧٧٠ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فِي الْمَمْلُوكِ تَيْنِ الرَّحْلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ: "يُضْمَنُ".

٣٧٧١ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ فِي عَيْدٍ، فَخَلَّاصَهُ** فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ،** اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".

٢ - باب ذكر سعاية العبد

قال العلماء: ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر فمدا دفعها إليه عتق، هكذا فسرهُ جمهور القائلين بالاستسعاء، وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ما له فيه من الرق، فعلى هذا تنفق الأحاديث.

شرح الغريب: وقوله ﷺ: "غير مشقوق عليه" أي لا يكلف ما يشق عليه، والمُخَفَّضُ: بكسر الشين النصيب قليلاً كان أو كثيراً، أو يقال له: الشقيص أيضاً بزيادة الباء، ويقال له أيضاً: الشرك بكسر الشين. وفي هذا الحديث: أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك قوم عليه بفيه إذا كان موسراً بقيمة عدل، سواء كان العبد مسلماً أو كافراً، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً، وسواء كان العتق عبداً أو أمة، ولا خيار للشريك في هذا، ولا للعبد ولا للمعتق، بل ينفذ هذا الحكم، وإن كرهه كلهم مراعاة حق الله تعالى في الحرية، وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعناق إلا ما حكاه القاضي عن ربيعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق موسراً كان أو معسراً، وهذا مذهب باطل مخالف للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع.

** قال في تكملة فتح الملهم: وفي هذا اللفظ ما يقوي قول أبي حنيفة في تجزي العتق، فإن النبي ﷺ جعل خلاصه من الرق موقوفاً على أداء المال، ومعنى ذلك أن نصفه رقيقاً، لم يدفع المال إلى الشريك. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما المسألة الثانية، وهي ثبوت السعاية، فدلِيلُ أبي حنيفة رحمه الله فيها حديث أبي هريرة، وفيه: "إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ" فإنه حريج في ثبوت السعاية عند إحصاء المعتق. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٥/١)

٢٧٧٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يَعْقِيَةَ ابْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ "إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ فِيمَا عَدَلَ، ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، غَيْرَ مُشْقُوقٍ عَلَيْهِ".

اختلاف أهل العلم في حكم نصيب الشريك إذا كان المعتق موسراً: وأما نصيب الشريك فاختلّفوا في حكمه إذا كان المعتق موسراً على ستة مذاهب، أحدها: وهو الصحيح في مذهب الشافعي،** وبه قال ابن شُرَيْمَةَ والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وبعض المالكية أنه عتق بنفس الإعتاق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق، ويكون ولاء جميعه للمعتق، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار في الميراث وغيره، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله، قال هؤلاء: ولو أعسر المعتق بعد ذلك استمر نفوذ العتق، وكانت القيمة ديناً في ذمته، ولو مات أخذت من تركته، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيم واستمر عتق جميعه، قالوا: ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغواً؛ لأنه قد صار كله حراً.

والمذهب الثاني: أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة وهو المشهور من مذهب مالك وبه قال أهل الظاهر، وهو قول الشافعي. الثالث: مذهب أبي حنيفة، للشريك الخيار إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، وإن شاء أعتق نصيبه والولاء بينهما، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق، ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك، والولاء كله للمعتق. قال: والعبد في مدة الكتابة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه، الرابع: مذهب عثمان البني: لا شيء على المعتق إلا أن تكون جارية راتعة تراد تلوطء، فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر. الخامس: حكاه ابن سيرين أن القيمة في بيت المال. السادس: يحكي عن إسحاق بن راهويه أن هذا الحكم للعبد دون الإمام، وهذا القول شاذ مخالف للعلماء كافة، والأقوال الثلاثة قبله فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث، فهي مردودة على قائلها، هذا كله فيما إذا كان المعتق لتصبيه موسراً.

أقوال العلماء في حكم نصيب الشريك إذا كان المعتق معسراً: فأما إذا كان معسراً حال الإعتاق ففيه أربعة مذاهب. أحدها: مذهب مالك: والشافعي، وأحمد، وأبي عبيد، وموافقيهم ينفذ العتق في نصيب المعتق فقط، =

** قال في تكملة فتح الملهم: ويتلخص خلاف هؤلاء في شيئين، الأول: هل يتجزى العتق أو لا؟ فعند أبي حنيفة يتجزى مطلقاً، وعند أبي يوسف ومحمد لا يتجزى مطلقاً، وعند الأئمة الحجازيين يتجزى إذا كان المعتق معسراً، ولا يتجزى إن كان موسراً.

والثاني: هل يجوز لشريك المعتق أن يستسعى العبد في حصته في صورة من هذه الصور؟ فعند أبي حنيفة يجوز، سواء كان المعتق موسراً أو معسراً، وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز في لوجهين، وعند أبي يوسف ومحمد، يجوز في الإعسار، ولا يجوز في اليسار. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٤/١)

٣٧٧٣- (٤) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٌ.

= ولا يطالب المعتق بشيء، ولا يستسعى العبد، بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً، كما كان، وهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر. المذهب الثاني: مذهب ابن شزمة والأوزاعي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وإسحاق: يستسعى العبد في حصة الشريك، واختلف هؤلاء في رجوع العبد لما أدى في سعائه على معتقه. فقال ابن أبي ليلى: يرجع به عليه، وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يرجع، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب، وعند الآخرين هو حر بالسراية. المذهب الثالث: مذهب زفر وبعض البصريين: أنه يقوم على المعتق، ويؤدي القيمة إذا أيسر. الرابع: حكاه القاضي: عن بعض العلماء أنه لو كان المعتق معسراً بطل عتقه في نصيبه أيضاً، فيبقى العبد كله رقيقاً كما كان، وهذا مذهب باطل.

أقوال الأئمة فيما إذا أعتق بعض عبده: أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فأعتق بعضه، فاعتق كله في الحال بغير استسعاء، هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والعلماء كافة، وانفرد أبو حنيفة فقال: يستسعى في بقيته لمولاه، وخالفه أصحابه في ذلك فقالوا يقول الجمهور، وحكى القاضي أنه روي عن طاوس وربيعة وحماد ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة، وقال أهل الظاهر وعن الشعبي وعبيد الله بن الحسن الثوري: أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء، والله أعلم.

قال القاضي عياض: وقوله في حديث ابن عمر: "ولا فقد عتق منه ما عتق" ظاهره أنه من كلام النبي ﷺ، وكذلك رواه مالك وعبيد الله العمري، فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعله منه، ورواه أيوب عن نافع فقال: قال نافع: "ولا فقد عتق منه ما عتق" ففصله من الحديث وجعله من قول نافع. وقال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أم هو شيء قاله نافع، وهذه الرواية قال ابن وضاح: ليس هذا من كلام النبي ﷺ. قال القاضي: وما قائله مالك وعبيد الله العمري أولى، وقد جوده، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرناه، قال: وقد رواه يحيى بن سعيد عن نافع، وقال في هذا الموضع: ولا فقد حاز ما صنع، فأتى به على المعنى، قال: وهذا كله يرد قول من قال بالاستسعاء، والله أعلم. قوله ﷺ: "قيمة عدل" يفتح العين أي لا زيادة ولا نقص، والله أعلم.

٣ - باب بيان أن الولاء لمن اعتق

٣٧٧٤ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُشْتَرِيَ جَارِيَةً** تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "لَا يَسْتَعْلِكُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ".

٣٧٧٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تُكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ** وَيَكُونَ

٣ - باب بيان أن الولاء لمن اعتق

أقول أهل العلم في جواز بيع المكاتب والمكاتبة وعدم جوازها: فيه حديث عائشة في قصة بريرة، وأما كانت مكاتبه فاشتريتها عائشة وأعتقتها، وأنهم شرطوا ولائها، وقول النبي ﷺ: "إنما الولاء لمن أعتق" وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد، وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب. أحدها: أنها كانت مكاتبه وباعه الموالي واشترتها عائشة، وأقر النبي ﷺ بيعها، فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب، ومن حوزة عطاء والنخعي وأحمد ومالك في رواية عنه. وقال ابن مسعود، وربيعة، وأبو حنيفة، والشافعي، وبعض المالكية، ومالك في رواية عنه: لا يجوز بيعه.** وقال بعض العلماء: يجوز بيعه للعق لا للاستخدام، وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريرة بأنها عجزت نفسها، وفسخروا الكتابة، والله أعلم. الموضع الثاني.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "نشتري جارية" وهي بريرة رضي الله عنها، كما هو مصرح في الروايات الآتية، وهي بوزن فعيلة مشنقة من البرير، وهو لمر الأراك. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٩/١ - ٢٨٠)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أن أقضي عنك كتابتك" ظاهر هذا اللفظ يدل على أن عائشة لم ترد الاشتراء، وإنما أرادت أن تؤدي بدل الكتابة من قبل بريرة على أن يكون الولاء لها، وذلك مشكوك؛ لأنها لا تكون عقة في مطالبة الولاء حيث، فإن أداء بدل الكتابة ترفع لا ينقل الولاء إلى المتبرع، ولكن سيأتي في رواية أبي أسامة عن هشام عند المصنف ما يزيل هذا الإشكال، فإن لفظه: "إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقت، ويكون الولاء لي فعلت" وهذا يدل على أنها لم ترد التبرع بأداء بدل الكتابة، وإنما أرادت أن تشتريها شراء صحيحا ثم تعتقها، إذ العتق فرع ثبوت الملك. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٢/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: حتى يعود رقيقا بالعجز عن أداء بدل الكتابة، ولكن الأمر سهل عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وذلك؛ لأنه يجوز عنده بيع المكاتب إذا رضي هو بالبيع، وقال صاحب الهداية: "ولو رضي المكاتب بالبيع فيه -

وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبْرَةٍ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتُفْعَلْ، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ" ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مَا بَالُ أَتَنَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقَّ وَأَوْثَقَ".

٣٧٧٦ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بِرَبْرَةٍ إِلَيَّ، فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ! إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ وَاقِبَةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ فَقَالَ: "لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا، ابْتَاعِي وَأَعْتِقِي"، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ".

٣٧٧٧ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بِرْبَةٍ فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتِبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ وَاقِبَةً، فَأَعِينِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أُعِدَّهَا* لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً، وَأَعْتِقُكَ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتَنَنِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ - قَالَتْ - : فَأَتَنَهَرْتُهَا. ** فَقَالَتْ: لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا،

= روايتان، والأظهر الجواز" وقال الباقون في العناية: "لأن عدمه كان لحقه، فلما أسقط حقه برضاه انفسخت الكتابة وحاز البيع، وروي في النوادر أنه لا يجوز" راجع فتح القدير باب البيع الفاسد: ٥: ١٨٩.
وقصة بريرة رضي الله عنها ظاهرة في أنها رضيت بالبيع، ولذلك ترجم عليها البخاري "باب بيع المكاتب إذا رضي".
(تكملة فتح الملهم: ٢٨٣/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أن أعدها لهم عدة واحدة" تعني أدفعها إليهم دفعة واحدة. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٤/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فأتتهرها، فقالت" ظاهره أن فاعل "قالت" بريرة، وعليه يحتل المعنى، ولكن -

قَالَتْ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: "اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقْهَا"، وَاشْتَرَيْتُ لَهَا الْوَلَاءَ* فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ" فَفَعَلْتُ، قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ* يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتَقْتُ فُلَانًا وَالْوَلَاءَ لِي،** إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ".

الجواب عن الإشكال الولاء على قوله: "واشترطي لهم": قوله ﷺ: "اشترتها وأعتقها واشترطي لهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق" وهذا مشكل من حيث إنها اشترتها وشرطت لهم الولاء، وهذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث إنها حددت الباعين، وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل لهم وكيف أذن لعائشة في هذا، وهذا الإشكال -

* قوله: "يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله". ظاهر الحديث أن كل شرط ليس في كتاب الله صراحة أو ضمناً فهو فاسد، فكل شرط يخالف الدين يردده كتاب الله لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩) والله تعالى أعلم.

* قوله: "واشترطي لهم الولاء" استشكل هذا بأنه كيف أمرها بعقد البيع على هذا الشرط مع أنه شرط مفسد للبيع، وفيه من التعزير بالبائع والخديعة ما لا يخفى، فقيل: هذا اللفظ غير صحيح، وقيل: معنى اشترطي أظهره حكم الولاء وأنه يكون لمن يعتق لا لغيره، وقيل: معنى لهم عليهم مثله في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأَلْتُمْ فَلَهَا﴾ (الاسراء: ٧) قلت: والنظر يقتضي أن كل ذلك غير صحيح كيف؟ وهذا الشرط معتبر في جميع روايات حديث برة ذكر صريحاً أم لا، ولا وجه لتأويله بالوجه المذكور ضرورة أن أصحاب برة ما رضوا ببيعها إلا بهذا الشرط، ولو لم يكن هذا الشرط ما باعوا، فهذا شرط معتبر في البيع قطعاً، كما يقتضيه روايات الباب كلها صراحة أو ضمناً فالوجه أن يقال: إنه شرط مخصوص بهذا البيع، وقع لمصلحة اقتضته وللشارع التحصيل في مثله، والله تعالى أعلم.

- ذكر الأبي والسنوسي أن فاعل "قالت" عائشة وليست برة، وإنما أخرجت عائشة عن نفسها أنها انتهرتها، ثم فسر الراوي انتهارها إياها بقوله: فقالت: لاها الله إلخ، وعليه يستقيم الكلام وإن كان خلاف الظاهر، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٥/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إنما الولاء لمن أعتق" اللام في الولاء للعهد، والمراد ولاء العتاقة بقرينة ما قبله، فلا يدل الحديث على نفي ولاء الموالة بإرادة اللام للجنس كما هو مذهب الشافعي، أفاده ابن المنك. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/١)

أنكر بعض العلماء هذا الحديث بحملته، وهذا منقول عن يحيى بن أكنم، واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات، وقال جماهير العلماء: هذه اللفظة صحيحة، واختلفوا في تأويلها فقال بعضهم: قوله: "أشترطي لهم" أي عليهم، كما قال تعالى ﴿لَهُمْ اللَّعْنَةُ﴾ (الرعد: ٢٥) بمعنى عليهم. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ حَسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَنَاسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الإسراء: ٧) أي فعلیها، وهذا منقول عن الشافعي والمزني.

وقاله غيره أيضاً وهو ضعيف؛ لأنه يُحْتَجُّ أنكر عنهم الاشتراط، ولو كان كما قاله صاحب هذا التأويل لم ينكره، وقد يحاب عن هذا بأنه يُحْتَجُّ إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الأمر، وقيل: معنى اشترطي لهم الولاء: أظهري لهم حكم الولاء، وقيل: المراد الزجر والتوبيخ لهم؛ لأنه يُحْتَجُّ كان بينهم حكم الولاء، وأن هذا الشرط لا يخل، فلما ألتوا في اشتراطه ومخالفة الأمر قال لعائشة هذا يعني: لا تنالي سواء شرطته أم لا فإنه شرط باطل مردود؛ لأنه قد سبق بيان ذلك لهم، فعنى هذا لا تكون لفظة "اشترطي" هنا للإباحة، والأصح في تأويل الحديث ما قال أصحابنا في كتب الفقه: إن هذا الشرط خاص في قصة عائشة، واحتمل هذا الإذن وإبطاله في هذه القصة الخاصة، وهي قضية عين لا عمومها، قالوا: والحكمة في إذنه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عداقتهم في ذلك، وزجرهم عن مثله، كما أنزل لهم يُحْتَجُّ في الإحرام بالحج في حجة الوداع، ثم أمرهم بفسخه، وحججه عمرة بعد أن أحرموا بالحج، وإنما فعل ذلك ليكون أسبق في زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد تضمنت المنسدة اليسيرة لتحصيل مصححة عظيمة، والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله يُحْتَجُّ: "الولاء لمن أعتق".

أقول أهل العلم في عدم توريث العتق من سيده وفي ولاء من أسلم على يدي أحد وولاء الملتقط والولاء بالخلف: وقد أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه، وأنه يرث به، وأما العتق فلا يرث سيده عند الجماهير، وقال جماعة من التابعين: يرث كعكسه، وفي هذا الحديث دليل على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه، ولا ملتقط النقيض، ولا لمن حالف إنساناً على المناصرة، وبهذا كنه قال مالك، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأحمد، ودود، وجماهير العلماء قالوا: وإذا لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال. وقال ربيعة والبيه وأبو حنيفة وأصحابه: من أسلم على يديه رجل فولأه له.

قال في نكملة فتح الملهم: والذي يظهر هذا العبد الضعيف والله سبحانه أعلم - أن الشرط الفاسد الذي يفسد به البيع هو ما كان وفاءه في اختيار العبد، فأما إذا كان الشرط مما يخرج وفاءه عن اختيار الإنسان عقلاً أو شرعاً فإنه لا يفسد البيع كما إذا قال البائع: بعثك هذا التوب عسى أن لا تحب عليك صلاة، أو بعثك هذا التوب على أن لا يرث منك بنوك، فهذه شروط لا اختيار للعبد في وفاءها، فحينئذ تلغو هذه الشروط ولا يفسد البيع. (نكملة فتح الملهم: ٢٨٢/١)

= وقال إسحاق بن راهويه: ثبت للملنقط الولاء على اللقيط. وقال أبو حنيفة: يثبت الولاء بالحنف، ويتوارثان به، دليل الجمهور حديث 'إنما الولاء لمن أعتق' وفيه دليل على أنه إذا أعتق عبده سائبة، أي على أن لا ولاء له عليه يكون الشرط لاغياً، ويثبت له الولاء عليه، وهذا مذهب الشافعي وموافقيه، وأنه لو أعتقه عن مال أو باعه نفسه يثبت له عليه الولاء، وكذا لو كاتبه أو استولدها وعتقت بموته، ففي كل هذه الصور يثبت الولاء، ويثبت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه، وإن كانا لا يتوارثان في الحال لعموم الحديث.

اختلاف الأنعة في الخيار للأمة التي اعتقت وزوجها حراً: الموضع الرابع: أن النبي ﷺ خير بريرة في فسخ نكاحها، وأجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح، فإن كان حراً فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة: لها الخيار،** واحتج بررواية من روى أنه كان زوجها حراً، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة بن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سأله عن زوجها فقال: لا أدري، واحتج الجمهور بأنها قضية واحدة، والروايات المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبداً، قال الحفاظ: ورواية من روى أنه كان حراً غلط وشاذة مردودة لمخالفتها المعروف في روايات الثقات، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت: كان عبداً، ولو كان حراً لم يخبرها. رواه مسلم. وفي هذا الكلام دليلان: أحدهما: إخبارها أنه كان عبداً، وهي صاحبة القضية.

والثاني قولها: لو كان حراً لم يخبرها، ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفاً، ولأن الأصل في النكاح اللزوم، ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع، وإنما ثبت في العبد فقي آخر على الأصل، ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهي حرة في المقام تحت حر، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبد، فأثبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر، قالوا: ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس، فأما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه أن زوجها كان عبداً، وأما عائشة فمعظم الروايات عنها أيضاً أنه كان عبداً فوجب ترجيحها، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم: وهو قول الشعبي والنخعي والثوري ومحمد بن سيرين وطاؤوس ومجاهد وأبي ثور، وإليه ذهب الظاهرية كما في عمدة القاري. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: ولقد أحسن البدر العيني في الجمع بين هذه الروايات المختلفة، فقال في عمدة القاري ٩: ٥٧٥: "والتحقيق فيه أن يقال إن اختلافهم فيه في صفتين (يعني الرق والحرية) لا يجتمعان في حالة واحدة، فتحملهما في حالتين بمعنى أنه كان عبداً في حالة، حراً في حالة أخرى، فبالضرورة تكون إحدى الحالتين متأخرة عن الأخرى، وقد علم أن الرق يعقبه الحرية، والحرية لا يعقبها الرق، وهذا مما لا نزاع فيه، فإذا كان كذلك جعلنا العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة، فثبت بهذا الطريق أنه كان حراً في الوقت الذي خبرت فيه بريرة، وعبد قبل ذلك فيكون قول من قال كان عبداً، محمولاً على الحالة المتقدمة، وقول من قال: "كان حراً" =

الموضع الخامس: قوله ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط" صريح في إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله تعالى. ومعنى قوله ﷺ: "وإن كان مائة شرط" أنه لو شرطه مائة مرة تؤكد فهو باطل، كما قال ﷺ في الرواية الأولى: "من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة". أقسام الشرط في البيع نحوه: قال العلماء: الشرط في البيع ونحوه أقسام: أحدها: شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسليمه إلى المشتري، أو نقيصة الثمرة على الشجر إلى أوان الجفاف أو الرد بالعيب. الثاني: شرط فيه مصلحة وتدعو إليه الحاجة كاشتراط الرهن والضمين والخيار وتأجيل الثمن ونحو ذلك، وهذان القسمان جائزان، ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف. الثالث: اشتراط العتق في العبد المبيع أو الأمة وهذا جائز أيضاً عند الجمهور لحديث عائشة وترغيباً في العتق لقوته وسرايته. الرابع: ما سوى ذلك من الشروط، كشرط استثناء منفعة وشرط أن يبيع شيئاً آخر، أو يكره داره أو نحو ذلك، فهذا شرط باطل يبطل للعقد، هكذا قال الجمهور، وقال أحمد: لا يبطله شرط واحد، وإنما يبطله شرطان، والله أعلم.

تغير حكم الشيء بتغير وصفه: الموضع السادس: قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق على بريرة به: "هو لها صدقة ولنا هدية" دليل على أنه إذا تغيرت الصفة تغير حكمها، فيحوز للغني شراؤها من الفقير وأكلها إذا أهداها إليه وللهاشمي وغيره عن لا تحمل له الزكاة ابتداء، والله أعلم.

فوائد حديث بريرة: وأعلم أن في حديث بريرة هذا فوائد وقواعد كثيرة، وقد صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين: إحداهما ثبوت الولاء للمعتق، الثانية: أنه لا ولاء لغيره. الثالثة: ثبوت الولاء للمسلم عن الكافر وعكسه. الرابعة: جواز الكتابة. الخامسة: جواز فسخ الكتابة إذا عجز المالك نفسه، واحتج به طائفة لجواز بيع المالك كما سبق. السادسة: جواز كتابة الأمة ككتابة العبد. السابعة: جواز كتابة المروجة.

أقوال أهل العلم في أن المالك لا يصير حراً بنفس الكتابة ما لم يؤذ بدل الكتابة: الثامنة: أن المالك لا يصير حراً بنفس الكتابة، بل هو عبد ما بقي عليه درهم، كما صرح به في الحديث المشهور في "سنن أبي داود" وغيره، وهذا قال الشافعي ومالك وجمهور العلماء، وحكى القاضي عن بعض السلف أنه يصير حراً بنفس الكتابة، ويثبت المال في ذمته، ولا يرجع إلى الرق أبداً، وعن بعضهم أنه إذا أدى نصف المال صار حراً، ويصير الباقي ديناً عليه، قال: وحكى عن عمر وابن مسعود وشريح مثل هذا إذا أدى الثلث، وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أرباع المال. =

= محمولاً على الحالة المتأخرة، فإذا لا يبقى تعارض، ويثبت قول من قال إنه كان حراً.

(إلى أن قال): قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويؤيد العيني أنه لم يقع في شيء من روايات عائشة أن زوجها كان عبداً وقت عتقها، وإنما ذكر الرواة أنه "كان عبداً" من غير تصريح بزمان عبيته، ومن المعروف أن الناس ربما يطلقون لفظ "العبد" على المولى بعد عتقه أيضاً، فيحتمل أن يكون هذا الإطلاق مجازاً باعتبار ما كان.

- أقوال أهل العلم في جواز الكتابة على نجس أو نجسين ونجس: التاسعة: أن الكتابة تكون على نجس لقوله في بعض روايات مسلم هذه أن بريرة قالت: إن أهلها كاتبوها على تسع أواق في تسع سنين كل سنة أوقية، ومذهب الشافعي: أنها لا تجوز على نجس واحد، بل لا بد من نجسين فصاعداً. وقال مالك والجمهور: تجوز على نجس، وتجوز على نجس واحد. العاشرة: ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد. الحادية عشر: تصحيح الشروط التي دلت عليها أصول الشرع، وإبطال ما سواها. الثانية عشر: جواز الصدقة على موالي قريب. الثالثة عشر: جواز قبول هدية الفقير والمعتق. الرابعة عشر: تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ لقولها: وأنت لا تأكل الصدقة، ومذهبنا أنه كان تحرم عليه صدقة الفرض بلا خلاف، وكذا صدقة التطوع على الأصح.

الخامسة عشر: أن الصدقة لا تحرم على قريشي غير بني هاشم وبني المطلب؛ لأن عائشة قرشية، وقيل ذلك اللحم من بريرة، عني أن له حكم الصدقة، وأنها حلال لها دون النبي ﷺ، ولم ينكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد. السادسة عشر: جواز سؤال الرجل عما يراه في بيته، وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع في قولها: "ولا يسأل عما عهد"، لأن معناه: لا يسأل عن شيء عهدته وفاته فلا يسأل أين ذهب، وأما هنا فكانت البرمة واللحم فيها موجودين حاضرين، فسألهم النبي ﷺ عما فيها ليسين لهم حكمه؛ لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شحاً عليه به، بل لتوهمهم تحرمة عليه، فأراد بيان ذلك لهم. السابعة عشر: جواز السجع إذا لم يتكلف، وإنما هي عن سجع الكهان، ونحوه مما فيه تكلف. الثامنة عشر: إعانة المكاتب في كتابته. التاسعة عشر: جواز نصرف المرأة في مالها بالشراء والإعتاق وغيره إذا كانت رشيدة.

العشرون: أن بيع الأمة المزوجة ليس بطلاق، ولا يفسخ به النكاح، وبه قال جماهير العلماء، وقال سعيد بن المسيب هو طلاق، وعن ابن عباس أنه يفسخ النكاح، وحديث بريرة يرد المذهبين؛ لأنها خيرت في بقائها معه. الحادية والعشرون: جواز اكتساب المكاتب بالسؤال. الثانية والعشرون: احتمال أخف المفسدين لدفع أعظمهما، واحتمال مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة على ما بيناه في تأويل شرط الولاء لهم. الثالثة والعشرون: جواز الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها. الرابعة والعشرون: لها الفسخ بعقدها، وإن تضرر الزوج بذلك لشدة حبه إياها؛ لأنه كان يكي على بريرة. الخامسة والعشرون: جواز خدمة العتيق لمعتقه برضاه. السادسة والعشرون: أنه يستحب للإمام عند وقوع بدعة أو أمر يحتاج إلى بيانه أن يخاطب الناس ويبين لهم حكم ذلك، وينكر على من ارتكب ما يخالف الشرع.

السابعة والعشرون: استعمال الأدب وحسن العشرة وجميل الموعظة، كقوله ﷺ: "ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله" ولم يواجه صاحب الشرط بعينه؛ لأن المقصود يحصل له ولغيره من غير فضيحة وشناعة عليه. الثامنة والعشرون: أن الخطب تبدأ بحمد الله تعالى، والثناء عليه بما هو أهل. التاسعة والعشرون: أنه يستحب في الخطبة أن يقول بعد حمد الله تعالى والثناء عليه: والصلاة على رسول الله ﷺ أما بعد، وقد تكرر هذا =

٣٧٧٨- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي أَسَامَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ قَالَ: ** وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرْهَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: "أَمَّا بَعْدُ".

٣٧٧٩- (٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ،

- في خطب النبي ﷺ، وسبق بيانه في مواضع. الثلاثون: التعليل في إزالة المنكر والميلانعة في تقييده، والله أعلم. قوله ﷺ: "شرط الله أحق" قيل: المراد به قوله تعالى: ﴿فَإِخْوَنُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ (الأحزاب: ٥) وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَيْنَكُمْ إِلَّا بِحُكْمٍ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر: ٧) قال القاضي: وعندي أنه قوله ﷺ: "إنما الولاء لمن اعتق". قوله: "قالوا إن شاءت أن تختص" عليك فلتفعل معناه: إن أرادت الثواب عند الله وأن لا يكون لها ولاء، فلتفعل قولها: "في كل عام أوقية" وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ "وقية" وفي بعضها "أوقية" بالألف، وأما الرواية الثانية "أوقية" بغير ألف باتفاق النسخ، وكلاهما صحيح وهما لغتان، إثبات الألف أفصح، والأوقية المحجازية أربعون درهماً.

شرح قولها "لا هاء الله": قولها: "فانتبهت فقلت: لاها لله ذات" وفي بعض النسخ: "لا هاء الله إذا"، هكذا هو في النسخ، وفي روايات المحدثين "لا هاء الله إذا" عند قوله: "هاء" وبالألف في "إذا"، قال المازري وغيره من أهل العربية: هذان لغتان وصوابه "لاها لله ذا" بالقصر في "ها" وحذف الألف من "إذا"، قالوا: وما سواه خطأ، قالوا: ومعناه "ذا يعني"، وكذا قال الخطابي وغيره: أن الصواب "لاها لله ذا" بحذف الألف. وقال أبو زيد النحوي وغيره: يجوز القصر والمد في "ها" وكلهم يذكرون الألف في "إذا" ويقولون: صوابه "ذا"، قالوا: وليست الألف من كلام العرب، قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم "لاها لله"، قال: وانعرب تقوله يا همره، والقياس تركه، قال: ومعناه "لا والله هذا ما أقسم به" فأدخل اسم الله تعالى بين "ها" و"ذا"، واسم زوج بريرة "مغيث" بضم الميم، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وكان زوجها عبداً" اسمه مغيث، وكان مولى لأبي أحمد بن جحش أخي زينب أم المؤمنين كما أشار إليه أبو داود. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/١)

فَقَالَ: "اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ" قَالَتْ: وَعَتَقْتُ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدِي لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ، فَكُلُّوه".

٣٧٨٠ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ" وَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ؟" قَالَتْ عَائِشَةُ: تُصَدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: "هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ".

٣٧٨١ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ"، وَأَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: "هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ"، وَخَيْرَتْ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي.

٣٧٨٢ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٧٨٣ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هِشَامٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ وَأَبُو هِشَامٍ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ ابْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا.

٣٧٨٤ - (١١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ** ثَلَاثُ سَنِينَ: خَيْرْتُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ، وَأَهْدَيْتُ لَهَا لَحْمًا فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، فَذَعَا بِطَعَامٍ، فَأَتَانِي بِخُبْزٍ وَأُدْمٍ مِنْ أَدَمِ النَّيْتِ، فَقَالَ "أَلَمْ أَرِ بُرْمَةً عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟" فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَطْعِمَكَ مِنْهُ، فَقَالَ: "هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ"، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: "إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ".

٣٧٨٥ - (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ حَارِثَةَ تُعْنِقُهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ".

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ثلاث سنين" وفي حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد: قضى فيها النبي ﷺ أربع قضيات فذكر نحو حديث عائشة وزاد: "وأمرها أن تعتد عدة الحرة" وهذه الزيادة أخرجهما الدارقطني. (نكمة فتح الملهم: ٢٩٠/١)

[٤ - باب النهي عن بيع الولاء وهبته]

٣٧٨٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ. **
قَالَ إِبْرَاهِيمُ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ يَقُولُ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِبَالٌ، ** عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٧٨٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي وَهْبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ الثَّقَفِي لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، إِلَّا الْبَيْعُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَبَةَ.

[٤ - باب النهي عن بيع الولاء وهبته]

قوله: "أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته" فيه تحريم بيع الولاء وهبته؛ والهما لا يصحان، وأنه لا ينتقل الولاء عن مستحقه، بل هو حمة كلحمة النسب، وهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف، وأجاز بعض السلف نقله ولعلهم لم يبلغهم الحديث.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "نهى عن بيع الولاء" الولاء يفتح الواو حق إرث المعتق من العتيق، ويسمى ولاء العتاقة، وسببه العتق لا الإعتاق؛ لأنه إذا ورث فريه يعتق عليه ويكون ولاؤه له، ولو كان سببه الإعتاق لما ثبت له الولاء؛ لأنه لم يوجد الإعتاق، كذا في عمدة القاري (٦: ٢٢٠). (تكملة فتح الملهم: ٢٩١/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "عبال على عبد الله بن دينار" يعني أن هذا الحديث لم يبلغ الناس إلا بواسطة، وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار، فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً ممن حدث به عن عبد الله بن دينار. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٢/١)

[٥ - باب تحريم تولي العتق غير موالیه]

٣٧٨٨ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ، ثُمَّ كَتَبَ "أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالِيَ مَوْتَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ" ثُمَّ أَخْبَرْتُ، أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

٣٧٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوَالِيَهُ، فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ" صَرَفَ وَلَا عَدَلَ.

٣٧٩٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ "مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوَالِيَهُ، فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَدَلَ وَلَا صَرَفَ.

٥ - باب تحريم تولي العتق غير موالیه

فيه نهي ﷺ أن يتولى العتق غير موالیه، وأنه لمن فاعل ذلك، ومعناه: أن يتولى العتق إلى ولاء غير محتقه، وهذا حرام لنفوته حق النعم عليه؛ لأن الولاء كالنسب، فيحرم تضييعه كما يحرم تضييع النسب، وانتساب الإنسان إلى غير أبيه. وأما قوله ﷺ: "مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوَالِيَهُ" فقد احتج به قوم على جواز التولي بإذن موالیه، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يجوز، وإن أذنوا، كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه، وإن أذن أبوه فيه، وحموا التقيد في الحديث على الغالب؛ لأن غالب ما يقع هذا بغير إذن الموالی، فلا يكون له مفهوم يعمل به، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنُّكُمْ أَلْبَنَى فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ بِمَا إِمْلَأُوا﴾ (الأنعام: ١٥١) وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها بالغالب، وليس لها مفهوم يعمل به.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "عدل ولا صرف" حكى صاحب المحكم الصرف الوزن والعدل الكيل، وقيل: الصرف القيمة والعدل الاستقامة، وقيل: الصرف البدية والعدل البديل، وقيل: الصرف الشفاعة والعدل الندية، وهذا حزم البضاوي. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٤/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قلت: وهذا يقوي مذهب الحنفية في عدم اعتبارهم المفهوم، والله تعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٣/١)

٣٧٩١ - (٤) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "وَمَنْ وَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ".

٣٧٩٢ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: عَنْ إِبرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: ** مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ، - قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ، ** فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَصَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا".

شرح الغريب: قوله: "كتب النبي ﷺ على كل بض عقوله" هو بضم العين والقاف ونصب اللام مفعول كتب والماء ضمير اليطن، والعقول: الديانات، واحدها عقل، كفلس وفلوس، ومعناه: أن المدينة في قتل الخطأ وعمد الخطأ تحب على العاقلة، وهم انعصبات، سواء الأبناء والأبناء وإن علوا أو سفلوا. وأما حديث علي عليه السلام في الصحيفة: "وأن المدينة حرم إلى آخره" فسبق شرحه واضحا في آخر كتاب الحج.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "من زعم إلخ" فيه رد على من كان يقول إن النبي ﷺ خص عليا عليه السلام بأمور كثيرة من أسرار الشريعة وأوصى إليه في أمر الخلافة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "عبر إلى ثور" هما جيلان بالمدينة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

[٦ - باب فضل العتق]

٣٧٩٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَتَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ ابْنُ ** أَبِي هِنْدٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا، إِزْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ".

٣٧٩٤- (٢) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي غَسَّانَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا، عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ". **

٦ - باب فضل العتق

قوله: "داود بن رشيد" بضم الراء. قوله ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ" وفي رواية: قوله ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا إِزْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ" الإرب بكسر الهمزة وإسكان الراء هو العضو بضم العين وكسرها، وفي هذا الحديث بيان فضل العتق، وأنه من أفضل الأعمال، وما يحصل به العتق من النار، ودخول الجنة، وفيه استحباب عتق كامل الأعضاء، فلا يكون حصياً، ولا فاقده غيره من الأعضاء، وفي الحصى وغيره أيضاً الفضل العظيم، لكن الكامل أولى، وأفضله أعلاه ثناءً وأنفسه، كما سبق بيانه في أول الكتاب في "كتاب الإيمان" في حديث، أي الرقاب أفضل.

وقد روي أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال: "إِنَّمَا امْرَأُ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا كَانَ فُكَاكُهَا مِنَ النَّارِ يَجْزِي كُلَّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهَا، وَإِنَّمَا امْرَأُ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فُكَاكُهَا مِنَ النَّارِ يَجْزِي كُلَّ عُضْوٍ مِنْهُمَا عُضْوًا مِنْهُ، وَإِنَّمَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فُكَاكُهَا مِنَ النَّارِ، يَجْزِي كُلَّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهَا" قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال: هو وغيره، وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفضل من عتق الأمة. قال القاضي عياض: -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "هو ابن أبي هند" يعني أنه عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري، ميزه عن عبد الله بن سعيد بن جبير، وعبد الله بن سعيد ابن أبي هند هذا من رجال الجماعة، وقد تقدم شرح كل ذلك في كتاب الحج. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "حتى فرجه بفرجه" استشكله ابن العربي بأن الفرج لا يتعلق به ذنب إلا الزنا، وهو كبره لا تكفر إلا بالثوبة، ثم قال: فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة، بحيث يكون -

٣٧٩٥- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدٍ ** بِنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ، عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى يُعْتِقَ فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ".

٣٧٩٦- (٤) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْقُمَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا وَإِدَّ يَغْنِي أَخَاهُ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ -صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، اسْتَقْدَّ اللَّهُ، بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ، عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ" قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَأَعْتَقَ عَبْدًا * لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ.

- أقوال أهل العلم في أفضل الاعتاق: واختلف العلماء: أما أفضل عتق الإناث أم الذكور؟ فقال بعضهم: الإناث أفضل لأنهن إذا عتقت كان ولدها حراً، سواء تزوجها حر أو عبد. وقال آخرون: عتق الذكور أفضل لهذا الحديث ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يختص بالرجال إما شرعاً وإما عادة، ولأن من الإماء من لا ترغب في العتق وتضع به، بخلاف العبيد، وهذا القول هو الصحيح. وأما التقييد في الرقبة بكونها مؤمنة، فيدل على أن هذا الفضل الخاص إنما هو في عتق المؤمنة، وأما غير المؤمنة ففيه أيضاً فضل بلا خلاف، ولكن دون فضل المؤمنة، ولهذا أجمعوا على أنه يشترط في عتق كفاية القتل كونها مؤمنة. وحكى القاضي عياض عن مالك أن الأعلى ثمناً أفضل، وإن كان كافراً، وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم قال: وهذا أصح.

- مرجحاً لحسنات المعتق ترجيحاً يوازي سيئة الزنا، نقله الحافظ ثم قال: ولا اختصاص لذلك بالفرج، بل يأتي في غيره من الأعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلاً، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٦/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "سعيد بن مرجانة صاحب علي بن حسين" يعني أن سعيد بن مرجانة معروف بلقب "صاحب علي بن الحسين"؛ لأنه كان ملازماً لعلي بن حسين وهو زين العابدين ابن الحسين، فعرف بصحبته، وسعيد بن مرجانة هذا منسوب إلى أمه، واسم أبيه عبد الله، ويكنى سعيد أباً عثمان، ووهب من جعله سعيد بن يسار أباً الحباب فإنه غره عند الجمهور، وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فأعتق عبداً له" اسم هذا العبد مطرف. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

[٧ - باب فضل عتق الولد]

٣٧٩٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ"، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ "وَلَدٌ وَالِدُهُ".

٧ - باب فضل عتق الولد

قوله ﷺ: "لا يجزي ولد والدًا إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه ويعتقه" يجزي بفتح أوله أي لا يكافئه بإحسانه، وقضاء حقه إلا أن يعتقه.

اختلاف العلماء في عتق الأقارب: واختلفوا في عتق الأقارب إذا ملكوا فقال أهل النظار: لا يعتق أحد منهم بمجرد الملك، سواء الوالد والولد وغيرهما، بل لا بد من إنشاء عتق، واحتجوا بمفهوم هذا الحديث. وقال جماهير العلماء: يحصل العتق في الأبياء والأمهات والأجداد والجندات وإن علوا وعيون، وفي الأبناء والبنات وأولادهم الذكور والإناث وإن سفلوا بمجرد الملك، سواء المسلم والكافر، والقريب والبعيد وأنوار وغيره، ويختصره أنه يعتق عمود النسب بكل حال، واختلفوا فيما وراء عمودي النسب فقال الشافعي وأصحابه: لا يعتق غيرهما بالملك لا الإخوة ولا غيرهم، وقال مالك: يعتق الإخوة أيضا، وعنه رواية أنه يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، ورواية ثالثة كمذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، وتناول الجمهور الحديث المذكور على أنه ما نسب في شيء الذي يرتب عليه عتقه أضيف العتق إليه، والله أعلم.

* قوله: "إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه فَيُعْتِقَهُ" أي فيصير بسبب ذلك الشراء معتقًا له، لا أنه يعتقه بفعل آخر لحديث من ملك ذا رحم محرم عتق والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: ودليل الجمهور حديث حمزة بن حذاف عن الترمذي وأبي داود وابن ماجه أنه عليه السلام قال: "من ملك ذا رحم محرم فهو حر" وهو حجة أبي حنيفة على أن جميع ذوي الأرحام المحرمة يعتقون بالشراء، خلافاً لشافعي فإنه يقول يعتق الأصول والفروع فقط، وخلافاً لمالك، فإنه يقول يعتق الأصول والفروع والإخوة والأخوات فحسب، وأما أبو حنيفة فعمل بكل معنى الحديث نعمم الحكم في جميع الأقارب المحرمين.

(إلى أن قال:) ولقد أحسن السنوسي في شرحه لصحيح مسلم حيث قال: "وقد يجاب لهم أيضا بأن الحديث من باب التعليق على الحال للمباينة، والمعنى لا يجزي ولد والده إلا أن يملكه بيعته باختياره، وهو محال، فلهذا محال، كما قال في قوله: ﴿وَلَا تَسْكُوهَا مَا بَيْنَكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ مِنْ نِسَاءِ الْإِنْسَانِ﴾ (النساء: ٢٢) يعني =

٣٧٩٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْتَرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَقَالُوا "وَلَدَ وَالِدَهُ".

- إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه وسد الطريق إلى إباحته، كما يعلق بالغال، ويجوز أن تكون الغاء في قوله: "فيعتقه" كما في قوله تعالى ﴿فَتَتَّبِعُوا﴾ **إِنِّي بَارِيكُمْ فَأَقْطَلُوا أَنْفُسَكُمْ** (البقرة: ٥٤) إذا جعلت التوبة نفس القتل وهو كلام متين جدا. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٨/١)

فهرس المجلد الرابع

كتاب الحج

- (٥) باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تبيت به
 راحلته متوجها إلى مكة لا عقب الركعتين ٢٣
- لقول الأئمة في أفضل الإحرام بعد الركعتين قبل القيام ... ٢٣
- شرح الركعتين البيهقيين والشافعيين وحكمهما ٢٤
- (٦) باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة ٢٧
- (٧) باب استحباب الطيب قبل الإحرام في البدن، واستحبابه
 بالنمك، وأنه لا بأس بقاء وبصة وهو بريقه ولعانه ٢٨
- أقوال أهل العلم في التطيب عند إرادة الإحرام وإن
 استخدام بعد الإحرام ٢٩
- أسباب التحلل ٣٢
- (٨) باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك
 على المحرم بمح أو عمرة أو يمما ٣٣
- رد الإمام النووي على ترجمة الإمام الشافعي وتأويل
 الإمام مالك ٣٤
- أقوال أهل العلم في حكم ما صيد للمحرم بنحو ذاته ٣٤
- (٩) باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في
 الحل والحرم ٤١
- أقوال أهل العلم في نحر الوصف الذي أمر بقتل
 الأشياء المذكورة لأجله ٤٢
- وجه تسمية هذه الأشباء بالفواسق ٤٣
- أقوال أهل العلم في المراء بالملك المقهور ٤٤
- مداهب الأئمة في إقامة الحد في الحرم على من
 ارتكب الجنابة في الحرم أو خارجه ٤٥
- (١٠) باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى
 وجوب القدية لحلقه، وبيان قدرها ٤٦
- (١١) باب ما يباح للمحرم بمح أو عمرة ليه، وما لا
 يباح، وبيان تحريم الطيب عليه ٢
- معنى الحج والعمرة وبيان حكمهما، ووجوب الحج
 على الفور أو التراخي ٣
- شرح ما لا يجوز ليه للمحرم ٤
- الحكمة في النهي عن لبس الخيط للمحرم ٤
- أقوال الأئمة في جواز لبس الخفين وعدم جوازه بدون
 القطع، ووجوب عقدة على من لبسهما بدون القطع ٥
- سبب تحريم الطيب للمحرم ٥
- محرمات الإحرام وأقوال الأئمة في لزوم القدية على
 من تصب أو لبس المحيط ناسياً ٥
- (١٢) باب موافقت الحج والعمرة ١١
- ضبط المواقيت وشرحها ١١
- كلام الأئمة فيس جواز الحقيقت ثم أحرم ١٢
- بيان موافقت الحج والعمرة بالزمان ١٦
- (١٣) باب التلبية وصفها ووقتها ١٧
- شرح كلمة «ليك» ١٧
- معنى الإهلال والتلبية ١٨
- حكم التلبية عند أهل العلم ٢٠
- بيان انتهاء التلبية ٢٠
- (١٤) باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي
 الحليفة ٢١
- تعيين البيداء ومعناها ٢١
- بيان معنى الكدب ٢١

- ٤٨ بيان مقدار الصاع
- ٧٢ قوله عسى قوب امس مكى في تضعيف جمع الصاع
- ٧٣ ناصع ٤٨
- ٧٦ (١١) باب جواز الحجامة للمحرم ٥٠
- ٨٢ (١٢) باب جواز مداواة المحرم عينه ٥١
- ٨٤ (١٣) باب جواز غسل المحرم بدينه ورأسه ٥٢
- ٨٥ (١٤) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ٥٤
- ٨٩ أقوال أهل العلم في تخمير الوجه للمحرم الحنفي وفي تخمير رأس المحرم المبت ٥٦
- ٩٠ (١٥) باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه ٥٨
- ٩١ أقوال أهل العلم في اشتراط الحاج واقتران ٥٨
- ٩٢ إخراجهما التحنن بالعذر ٥٨
- ٩٣ (١٦) باب إحرام النساء واستحباب اغتسالها للإحرام ٦١
- ٩٤ وكذا الحائض ٦١
- ٩٥ (١٧) باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز لإفراد الحج والتمتع والقرون وجواز إدخال الحج على العمرة ٦٢
- ٩٦ ومضى بطل القارن من نسكه ٦٢
- ٩٧ وجه تسمية حجة الوداع بها وتعريف جمع الأفراد والتمتع والفراق ٦٢
- ٩٨ أقوال أهل العلم في الأفضل من هذه الثلاثة ٦٣
- ٩٩ التفتيق بين الروايات في كلام القاضي عياض ٦٤
- ١٠٠ التوفيق بين روايات الأفراد والتمتع والفراق فيما لحصه الخطابي من كلام الإمام الشافعي ٦٥
- ١٠١ كلام القاضي حون روايات إحرام عائشة ومتوفيق بينها ٦٦
- ١٠٢ أقوال الأئمة في الاكتفاء بصواب واحد للقارن من حخته وعمرته ٦٨
- ١٠٣ أقوال أهل العلم في تحلل المتمتع الذي سبق أهدي ٦٩
- ١٠٤ تأويل قول عائشة "ولم يكن في ذلك هدي" مع أنها كانت فارقة وعلى القارن الدم ٧٢
- ١٠٥ أقوال أهل العلم في علة منع إلتاض عن الطواف ٧٣
- ١٠٦ أقوال أهل العلم فيمن كان بمكة وأحرم بالعمرة من الحرم ٧٦
- ١٠٧ الجمع بين الروايات في تعيين المكان الذي خرج منها عائشة إلى التعميم ٨٢
- ١٠٨ كلام الأئمة في صحة حج النسي ٨٤
- ١٠٩ أقوال الأئمة في صحة أصحبة الشركاء الذي جهة فريهم مختلفة أو لا يريد بعضهم القربة ٨٥
- ١١٠ معنى قوله: "دخلت العمرة في الحج" ٨٩
- ١١١ اختلاف الأئمة في فسح الحج إلى العمرة ٩٠
- ١١٢ (١٨) باب في المنعة بالحج والعمرة ٩١
- ١١٣ أقوال العلماء في تعيين المتمتع الذي ينتهي عنه عمر ٩١
- ١١٤ معنى منعة التكاح والكلام في نسخها ٩٢
- ١١٥ (١٩) باب حجة النبي ﷺ ٩٣
- ١١٦ تفسير الاصطلاح ٩٧
- ١١٧ أقوال أهل العلم في ركعتي طوافه ٩٧
- ١١٨ بيان السعي والرد على ابن بنت الشافعي وأبي بكر الحسري ٩٩
- ١١٩ بعض من المناسك ١٠٠
- ١٢٠ الأقوال في اسم من ربيعة ١٠٢
- ١٢١ تفسير قوله "أنه موضوع كله" ١٠٣
- ١٢٢ القول في تأويل قوله ﷺ: "يكلمة الله" ١٠٣
- ١٢٣ أقوال أهل العلم في تفسير قوله: "أن لا يوطنن فركم أحد فركهونه" ١٠٣
- ١٢٤ تفسير الضرب المرح ١٠٤

- بيان آداب الوقوف بهرقات والرد على من يعتن
١٠٤ يصعد جبل الرحمة
أقوال الأئمة في وجه الجمع بين لظهور والنصر بعرفة
والغرب والعشاء بمؤلفة ١٠٦
أقوال العلماء في حكم الميت بمؤلفة ١٠٧
أقوال أهل العلم في تعيين المشعر الحرام ١٠٨
بيان ما يفعل الحاج إذا دفع من المزدلفة ١٠٩
معنى البيضة واستحباب الأكل من الأصحية ١١٠
حكم طواف الإفاضة وبيان وقته وأنه لا رمل ولا
اضطباع فيه، إذا كان قد رمل في طواف القدوم ١١١
(٢٠) باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ١١٤
بيان حدود عورات ١١٤
(٢١) باب في الوقوف وقوله تعالى: **فَوَقِّفْ أَفِضُوا مِنْ**
حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ١١٦
(٢٢) باب جواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام
كإحرام فلان فيصير محرماً بإحرام مثل إحرام فلان .. ١١٨
(٢٣) باب جواز التمتع ١٢١
توجيه منع عمر وعثمان عن التمتع ١٢١
(٢٤) باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدله لم يمه
صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ١٢٧
أقوال أهل العلم في تعيين صوم ثلاثة أيام في الحج
على معتمد أهدي ١٢٨
(٢٥) باب بيان أن الفاروق لا يتحلل إلا في وقت ثقل
الحاج المفرد ١٣٠
(٢٦) باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز الفراق
واقصاف الفراق على طواف واحد وسعي واحد ١٣٢
(٢٧) باب في الأفراد والفراق ١٣٥
(٢٨) باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده ١٣٦
(٢٩) باب ما يلزم من طواف بالبيت وسعي من البقاء
على الإحرام وترك التحلل ١٣٨
أقوال أهل العلم في اشتراط الوضوء وعدمه في
الطواف ١٣٨
(٣٠) باب جواز العمرة في أشهر الحج ١٤٣
(٣١) باب إشعار البدن وتقليده عند الإحرام ١٤٦
معنى الإشعار وفائدتها وحكمه عند أهل العلم ١٤٦
أقوال الأئمة في تقليد الغنم ١٤٧
(٣٢) باب قوله لابن عباس: ما هذه الفتيا التي قد
تشفتت "أو قد تشعبت بالناس" ١٤٨
بيان نفرد ابن عباس في التحلل بعد طواف القدوم ١٤٩
(٣٣) باب جواز تقصير المحصر من شعره وأنه لا يجب حلقه
وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره عند المروة ١٥٠
(٣٤) باب جواز التمتع في الحج والفراق ١٥٢
(٣٥) باب إهلاك النبي **ﷺ** وهديه ١٥٤
(٣٦) باب بيان عدد عمر النبي **ﷺ** وزماني ١٥٦
وجه اعتماد النبي **ﷺ** في ذي القعدة ١٥٧
الاجتماع لصلاة الفصح وإظهارها في المسجد بدمعة ١٥٨
(٣٧) باب فضل العمرة في رمضان ١٥٩
(٣٨) باب استحباب دخول مكة من النية العليا
والخروج منها من النية السفلى ودخول بلده من
طريق غير التي خرج منها ١٦٠
حكمة تبديل الطريق في دخول مكة والخروج منها ١٦٠
(٣٩) باب استحباب البيت بأي طوى عنه زيادة دخول
مكة، والاختصاص لدخولها، ودخولها نهاراً ١٦٢
(٤٠) باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وفي

- الطواف الأول في الحج ١٦٤ (٤٩) باب استحباب زيادة التلبس بصلاة الصبح يوم
توجيه حديث ابن عباس بأنه منسوخ ١٦٦ التحر بالمزدلفة، والمباغة فيه بعد تحقق طئوع الفجر ... ١٩٢
نعمد ابن عباس في حكم الرمل ١٦٧ (٥٠) باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء
(٤١) باب استحباب استلام الركبتين اليمانيين في ١٧٠ وغوهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل
الطواف، دون الركبتين الآخرين ١٧٠ زحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا
أقوال أهل العلم في استحباب تقبيل الحجر الأسود ... ١٧١ الصبح بمزدلفة ١٩٢
(٤٢) باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف ... ١٧٢ أقوال أهل العلم في حكم البيت ليلة التحر بالمزدلفة ... ١٩٥
أقوال العلماء في وضع الجهة على الحجر بعد القبيل ... ١٧٢ (٥١) باب رمي جرة العقبة من بطن الوادي، وتكون
أقوال الأئمة في استلام الركبتين اليسرى وتقبيل اليد ١٧٢ صكة عن يساره، ويكر مع كل حصاة ١٩٩
بعده ١٧٢ (٥٢) باب استحباب رمي جرة العقبة يوم التحر راجياً،
سبب قول عمر "لقد علمت" ١٧٢ وبيان قوله ﷺ: "لتأخذوا مناسككم" ٢٠٢
(٤٣) باب جواز الطواف على يعمر وغيره، واستلام ١٧٢ أقوال الأئمة في حوار تظليل الحرم على رأسه شرب
الحجر بمحجن ونحوه للمراكب ١٧٢ وغوه ٢٠٣
الجواب عن استدلال مالك وأحمد على طهارة بول ١٧٢ (٥٣) باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي
ما يؤكل لحمه ١٧٤ الخذف ٢٠٥
(٤٤) باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ١٧٤ (٥٤) باب بيان وقت استحباب الرمي ٢٠٦
لا يصح الحج إلا به ١٧٦ مذاهب الأئمة في جواز الرمي في أيام التشريق قبل
مذاهب الأئمة في حكم السعي بين الصفا والمروة ... ١٧٦ الزوال أو بعده ٢٠٦
(٤٥) باب بيان أن السعي لا يكرر ١٨١ (٥٥) باب بيان أن حصي الجمار مع سبع ٢٠٧
(٤٦) باب استحباب إقامة الحاج التلبية حتى يشروع في ١٨١ (٥٦) باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير ٢٠٨
رمي جرة العقبة يوم التحر ١٨٢ أقوال أهل العلم في أقر ما يجزى من الحلق والتقصير ... ٢٠٨
أقوال أهل العلم في تعيين وقت قطع التلبية ١٨٣ اتفاق أهل العلم على أفضل الوقت في الحلق والتقصير ... ٢١٠
بيان مقدار الجمار التي يرمى بها ١٨٤ (٥٧) باب بيان أن السنة يوم التحر أن يرمي ثم يتحر ثم
(٤٧) باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى ١٨٤ يخلق والابتداء في الخلق بالجانب الأيمن من رأس
عرفات في يوم عرفة ١٨٦ الخلق ٢١١
(٤٨) باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب ٢١٢ اسم من حلق رأس الرسول ﷺ في حجة الوداع ٢١٢
صلاتي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة ... ١٨٧ (٥٨) باب من حلق قبل التحر، أو عمر قبل الرمي ٢١٣

- أقوال الأئمة في وجوب طواف الوداع ٢٣٨
- والذبح والختن وطواف الإفاضة ٢١٣
- (٧٠) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، ٢١٣
- والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها، ٢١٧
- أقوال العلماء في جوار الصلاة في الكعبة نقلاً أو ٢١٧
- فرضاً ٢١٧
- سبب عدم دخوله ﷺ أثبت في عمرة القضاء ٢١٨
- (٧١) باب نقض الكعبة وبناؤها ٢٢٠
- أقوال العلماء في صحة طواف من طاف في الحجر ٢٢٠
- وعدم صحته ٢٢١
- مقصود من التبرع من إقامة الأعمدة وحمل أستور ٢٢١
- عليها عند بناء الكعبة ٢٢١
- (٧٢) باب جدر الكعبة وبناها ٢٢٣
- (٧٣) باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو ٢٢٤
- للموت ٢٢٤
- أقوال الأئمة في جواز الحج عن العاجز ٢٢٦
- (٧٤) باب صحة حج النسيء، وأجر من حج به ٢٢٧
- أقوال الأئمة في اعتقاد حج النسيء وترتب أحكام ٢٢٨
- الحج عليه من حرمان الإحرام ٢٢٨
- (٧٥) باب فرض الحج مرة في العمر ٢٢٩
- أقوال أهل العلم في مقتضى الأمر التكرار ٢٢٩
- بيد القاعدة العامة من قواعد الإسلام ٢٢٩
- رفع التعارض عن مفهوم الآيتين ٢٣٠
- (٧٦) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٢٣٣
- مذاهب الأئمة في اشتراط المحرم لو حوّل الحج على ٢٣٣
- المرأة ٢٣٥
- بيد معنى الحرم في الشرع ٢٣٦
- حكم نذر الذهاب إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي ٢٣٨
- أقوال الأئمة في حكم من حائف الترتيب في القرى ٢٣٨
- والذبح والختن وطواف الإفاضة ٢١٣
- (٥٩) باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ٢١٧
- أقوال الأئمة في من أخر طواف الإفاضة إلى ما بعد ٢١٧
- أيام التشريق ٢١٧
- (٦٠) باب استحباب النزول بالخصب يوم النحر، والصلاة به ٢١٨
- شرح قوله: "تفاسداً على تكفير" ٢٢٠
- (٦١) باب وجوب المبيت بمحلى ليالي أيام التشريق، ٢٢١
- والترخيص في تركه لأهل المساقاة ٢٢١
- مذاهب الأئمة في حكم المبيت بمحلى ليالي أيام التشريق ٢٢١
- (٦٢) باب فضل القيام بالمساقاة والثناء على أهلها ٢٢٣
- واستحباب الشرب منها ٢٢٤
- (٦٣) باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها ٢٢٤
- (٦٤) باب جواز الاشتراك في الهدي، وإجزاء البقرة ٢٢٦
- والبدنة كل منهما عن صبعة ٢٢٦
- تغزو بين الحزور والبدنة ٢٢٧
- (٦٥) باب نحر البدن قياماً مقيدة ٢٢٨
- (٦٦) باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد ٢٢٨
- الذهاب بنفسه، واستحباب تقليده وفعل القلائد، وأن ٢٢٩
- باعثه لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء بذلك ٢٢٩
- أقوال الأئمة في من بعث الهدي يلزمه الاجتناب عما ٢٢٩
- يختص به الحرم أو لا ٢٢٩
- (٦٧) باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها ٢٣٣
- مذاهب الأئمة في ركوب البدنة المهداة ٢٣٣
- (٦٨) باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق ٢٣٥
- كلام أهل العلم في الأكل من الهدي المصنوب ٢٣٦
- (٦٩) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ٢٣٨

- والأقصى وحكمه شد، امر حال إلى ما سوى هاهـ ٢٦٢ المساجد بيان حرمة اختلاؤه بالأجنبية والأمرء الأحيى حسن الصورة ٢٦٦ (٧٧) باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره ٢٦٨ (٧٨) باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره ٢٧٠ (٧٩) باب التعميرى بذى الخليفة، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة ٢٧٢ (٨٠) باب لا يحج البيت مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان. وبين يوم الحج الأكبر ٢٧٤ أقوال العلماء في تعيين اليوم الحج الأكبر ٢٧٤ (٨١) باب فضل يوم عرفة ٢٧٥ (٨٢) باب فضل الحج والعمرة ٢٧٦ أقوال الأئمة في جواز تكرار العمرة وعدم جوازها في السنة الواحدة ٢٧٦ أقوال العلماء في حكم العمرة ٢٧٦ تسع الحج لغيره ٢٧٦ تقسم الزايت ٢٧٧ (٨٣) باب المزون بمكة للحاج، وتورث دورها ٢٧٨ اختلاف أهل العلم في أن مكة من صحت صحاباً أو عبوةً وغيره ٢٧٨ (٨٤) باب جواز الإقامة بمكة، للمهاجر منه بعد فراغ الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة ٢٨٠ (٨٥) باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقطتها، إلا شئد، على الدوام ٢٨٢ تأويل قوله (لا هجرة) ٢٨٢ بين وقت تحريم مكة ٢٨٢ الكلام على حرمة قتال أهل الحرم في الحرم وعلى حوار قتال العامة منهم ٢٨٢ حوار قتال الكفار في الحرم إن استؤمروا ٢٨٣ اختلاف العلماء في صحت قطع شجر الحرم وفي تفصيل ضماها ٢٨٤ دليل الجمهور على منع مكة عبوة ٢٨٤ أقوال العلماء في اختيار وفي المفتون بين الفتل وأخذ المدينة ٢٨٧ الخوات عن أحاديث النهي عن الكتاب ٢٨٨ (٨٦) باب النهي عن حمل السلاح بمكة، بلا حاجة ٢٨٩ (٨٧) باب جواز دخول مكة بغير حرام ٢٩٠ سب قتل ابن حنظل والحوار عن الإشكال الواردة بحديث (من دخل المسجد فهو آمن) ٢٩٠ أقوال الأئمة في إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة ٢٩١ (٨٨) باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها. وبيان خلود حرمتها ٢٩٣ توحى تحريم إبراهيم مكة ٢٩٣ مذهب الأئمة في تحريم صيد مدينة وضمانه ٢٩٣ أقوال أهل العلم في المراد من قوله: صرنا ولا عدلاً ٢٩٩ تفسير البركة ٣٠٠ ارد على لرافضة والتبعة ٣٠٠ (٨٩) باب الترغيب في سكنى المدينة، والصبر على لأوائها ٣٠٤ أقوال العلماء في مجاوره بمكة ٣٠٨ (٩٠) باب حياطة المدينة من دخول الطاعون و الدجال إليها ٣١٠ (٩١) باب المدينة تنفي شرارها ٣١١ تأويل قوله ﷺ: "تأكلن الفري" ٣١١

- بيان كراهة تسمية ثديية (شرب) والجواب عن ٣٤٠
- ذكره في القرآن وذكر أحوالها ومعناها ٣٤١
- (٩٢) باب تحريم زيادة أهل المدينة بسوء، وأن من أرادهم به أذابه الله ٣٤٢
- (٩٣) باب التوغيث في المدينة عند فتح الأحصار ٣٤٣
- (٩٤) باب في المدينة حين يتركها أهلها ٣٤٤
- (٩٥) باب ما بين الفير والمير ووجه من رياض الجنة ٣٤٥
- (٩٦) باب أحد جبل يحبنا ونحبه ٣٤٦
- (٩٧) باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة ٣٤٧
- أقوال أهل العلم في مراد قوله ﷺ 'إلا المسجد الحرام' ٣٤٨
- (٩٨) باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ٣٤٩
- (٩٩) باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة ٣٥٠
- (١٠٠) باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته ٣٥١
- كتاب النكاح**
- (١) باب استحباب النكاح لمن دافقت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن التأني بالصوم ٣٥٢
- معنى نكاح لغة وإطلاقه في كلام العرب وحقيقته ٣٥٣
- سنة الفقهاء ٣٥٤
- كلام أهل العلم في أفراد من الباء ٣٥٥
- أقوال أهل العلم في تفضيل النكاح وتركه ٣٥٦
- (٢) باب نكاح من رأى امرأة، فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعه ٣٥٧
- (٣) باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ، ثم أبيع ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ٣٥٨
- فكلام في نسخ التمتع والجواب عن الروايات الشبهة لها ٣٥٩
- أقوال المختار في تحريم نكاح المتعة ٣٦٠
- إجماع أهل العلم على تحريم التمتع ٣٦١
- تأويل قوله استمتعنا به ٣٦٢
- (٤) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ٣٦٣
- حوار مع عموم القرآن ماخير الواحد ٣٦٤
- أقوال أهل العلم في حواشي الجمع بين ست الرجال وروحه ٣٦٥
- (٥) باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته ٣٦٦
- مذاهب الأئمة في صحة نكاح المحرم وعدم صحته ٣٦٧
- (٦) باب تحريم الخطبة على خطبة أمه حتى يأذن أو يترك ٣٦٨
- بيان حكم الخطبة على خطبة الآخر ٣٦٩
- الفرق بين خطبة النكاح وخطبة الجمعة وغيرها ٣٧٠
- (٧) باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه ٣٧١
- معنى الشغار ٣٧٢
- (٨) باب الوفاء بالشروط في النكاح ٣٧٣
- بيان الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح والتي تنافي ٣٧٤
- (٩) باب استئذان الخيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت ٣٧٥
- أقوال العلماء في المراد بالأيم هنا ٣٧٦
- اختلاف العلماء في اشتراط التأني في صحة النكاح ٣٧٧
- (١٠) باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة ٣٧٨
- أقوال أهل العلم في صحة تزويج البكر الصغيرة ٣٧٩
- البلوغ ٣٨٠
- (١١) باب استحباب الزوج والتزويج في شوال ٣٨١
- واستحباب الدخول فيه ٣٨٢

- باب تدب انظر إلى وجه المرأة وكفها من يريد ٣٧٠
- (١٢) تزوجها ٣٧٠
- باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وحناف ٣٧١
- (١٣) حديد، وغير ذلك من قليل وكثير واستجاب ٣٧١
- كونه حسانة درهم لمن لا يحلف به ٣٧٢
- أقوال الأئمة في انعقاد النكاح بلفظ ألفية وغيرها ٣٧٢
- أقوال أهل العلم في أقل مهر ٣٧٤
- أقوال أهل العلم في استعمال حبيب العروس ٣٧٨
- معنى الوليمة وأسماء أنواع العيافة ٣٧٩
- أقوال العلماء في حكم الوليمة ووقتها ٣٨٠
- باب لفظة إعتاق أمته ثم يتزوجها ٣٨١
- (١٤) مداهب الأئمة في حكم الفخذ هل هو عورة أم لا؟ ٣٨١
- بيان أقسام الجيش ٣٨٢
- أقوال أهل العلم فيما عتق أمته عنى أنه يتزوج ٣٨٤
- هل يترمها؟ ٣٨٤
- أقوال أهل العلم في صحة النكاح بعد الإعلان غير ٣٨٨
- اشبهوه ٣٨٨
- باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، ٣٨٩
- (١٥) وإتيان وليمة العرس ٣٩٥
- باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ٣٩٥
- (١٦) حكم إجابة الدعوة ٣٩٥
- بيان الأعداء مني تمنع إجابة الدعوة ٣٩٥
- اختلاف أهل العلم في وجوب الأكل من وليمة العرس ٣٩٧
- فائدة إجابة الصائم الدعوة ٣٩٨
- بيان وجه كون طعام الوليمة شر للطعام ٣٩٩
- باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً ٤٠٠
- (١٧) غيره ويطأها، ثم يفارقها، وتنقض علقها ٤٠٠
- بيان العذر من حاسب سعيد في عدم اشتراط وطء ثاني ... ٤٠١
- (١٨) باب ما يستحب أن يقوله عند اجتماع ٤٠٤
- (١٩) باب جواز جماعه امرأته في قلبها، من فدامها ومن ٤٠٥
- ورائها من غير تعرض للمدبر ٤٠٥
- (٢٠) باب تحريم اعتصامها من فرائش زوجها ٤٠٧
- (٢١) باب تحريم إفشاء سر المرأة ٤٠٨
- (٢٢) باب حكم العزل ٤٠٩
- معنى العزل وحكمه ٤٠٩
- أقوال أهل العلم في إحراق ارق على الغرب ٤١٠
- (٢٣) باب تحريم وطء الحمل المسبية ٤١٥
- (٢٤) باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع، وكراهة ٤١٧
- العزل ٤١٧
- كتاب الرضاع**
- (١) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ٤٢٠
- شرح كلمة الرضاعة ٤٢٠
- استثناء بعض الأحكام من حرمة الرضاع ٤٢٠
- (٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ٤٢٢
- أقوال أهل العلم في تعيين عبّ عائشة ٤٢٢
- (٣) باب تحريم ابنه الأخ من الرضاعة ٤٢٥
- (٤) باب تحريم الربيبة وأخت المرأة ٤٢٧
- معنى الربيبة وأختها محرمة عنى زوج أمها ٤٢٨
- (٥) باب في المصّة والمصتان والتحريم عنص رضعات ٤٣٠
- أسماء النسخ ٤٣٢
- أقوال أهل العلم في القدر الذي يثبت به حكم ٤٣٢
- الرضاع ٤٣٢
- أقوال أهل العلم في المدة التي تثبت الحرمة في ٤٣٤
- الارضاع فيها ٤٣٤

- (٦) باب رضاعة الكبير وإنما الرضاعة من الجماعة ٤٣٥
- (٧) باب جواز وطء المسية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج تنسخ نكاحها بالسي ٤٣٩
- بيان عدة المسية ٤٤١
- الأمة إذا بيعت وهي تحت مسلم لا تحل لشريرها ٤٤٠
- ولا ينسخ النكاح ٤٤٠
- (٨) باب الولد للفرش، وتوقي النسيهات ٤٤٢
- أقوال أهل العلم في اشتراط مدة إمكان إتيان الولد، والوطء لإخاق الولد بصاحب الفرش ٤٤٢
- أقوال الأئمة في الأمة بأي شيء تصير فراشاً بالوطء أو بإتيان الولد؟ ٤٤٣
- فائدة إخاق الولد بالفرش الشرعي ٤٤٤
- مذاهب الأئمة في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء الحرام ٤٤٥
- (٩) باب العمل بإخاق القائف الولد ٤٤٧
- مسب مرور النبي بقول القائف ٤٤٧
- اختلاف أهل العلم في العمل بقول القائف ٤٤٧
- (١٠) باب قدر ما تستحقه البكر والتيب من إقامة الزوج عندها عقب الرفاف ٤٥٠
- مذاهب الأئمة في القسم بين الزوجات الباكرات والتيبات الجنينيات ٤٥١
- (١١) باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها ٤٥٤
- (١٢) باب جواز هبتها نوبتها لغيرها ٤٥٦
- أقوال أهل العلم في تزوج عاتكة قبل سودة ٤٥٦
- (١٣) باب استحباب نكاح ذات الثمين ٤٦٠
- مطلب الحديث الإخبار بعادة فارس والفرس إلى فات الدين ٤٦٠
- (١٤) باب استحباب نكاح البكر ٤٦١
- (١٥) باب الوصية بالنساء ٤٦٥
- الفرق بين العرج (بالفتح) والعرج (بالكسر) ٤٦٥
- (١٦) باب خير مناع الدنيا المرأة الصالحة ٤٦٧
- (١٧) باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر ٤٦٨
- كتاب الطلاق**
- (١) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعها ٤٧٠
- معنى الطلاق وإجماع الأمة على وقوع الطلاق على الحائض مع كونه حراماً ٤٧٠
- أقوال الأئمة في حكم الرجعة في طلاق الحائض وبيان حكمه الأمر بالرجعة ٤٧١
- أقسام الطلاق ٤٧١
- أقوال الأئمة في جمع الطلقات دفعة ٤٧٢
- اختلاف الأئمة في تعيين معنى قوله تعالى: **الْمُتْلَقَاتُ** **فُرُوجُهُنَّ** ٤٧٢
- أقوال أهل العلم في حوال طلاق الحامل ٤٧٤
- (٢) باب طلاق الثلاث ٤٧٩
- أقوال أهل العلم في من قال لأمرائه أنت طالق ثلاثاً هل يقع الثلاث ٤٨٠
- الرد على من يقول بنسخ عدل الثلاث واحدة ٤٨١
- (٣) باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق ٤٨٣
- أقوال أهل العلم في حكم قول القائل لزوجته: أنت علي حرام ٤٨٣
- أقوال الأئمة فيمن حرم أمته أو الطعام أو شيئاً على نفسه ٤٨٤

- تصحیح آن الشّاهرین حصّة وعاشة وانه شرب
 ٥٨٧ لتعمل عند زینب
 ٥٨٧ نقرأ باحتواء في هذا أحدث
 (٥١) باب بیان أن تغییر امرأته لا یكون حلالاً إلا مائتة .. ٥٨٨
 (٥٢) باب في الإیلاء واعتزال النساء وتخیرهن: وقوله ٥٨٨
 تعالى: وإن نظاهراً علیه .. ٥٩٢
 معین الإیلاء لغة وشرعاً .. ٥٩٨
 بیان حکم لإیلاء عند أهل العلم .. ٥٩٨
 (٥٣) باب المصلحة الثالث لا تنفقه فما ٥٠٤
 مذاعب أهل العلم في وجوب سكنين وثيقة المطلقة
 الثاني إحداث على الزوج ٥٠٥
 وجه أمر نسى بعضه وضعه بخروج من بيت أمه
 شریک والاعتداد في بيت أمه مکتوم .. ٥٠٧
 الرد على من يقول حواله بعد أراحته إلى الأحيى ٥٠٧
 معنى لفظة ٥٠٨
 تفسير العاشية في هذه الآية ٥١١
 (٥٤) باب جواز خروج المعتدة الثانی، والمتوفى عنها
 زوجها، في النهار، حاجتها ٥١٧
 أقوال الأئمة في مروج المعتدة في عدة العلق
 والتممة من بينها لتجاجة ٥١٧
 (٥٥) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغیره،
 بوضع الحمل ٥١٨
 أقوال أهل العلم في عدة المتوفى عنها زوجها الحمل .. ٥١٨
 الجواب عن تعارض الآبي في الضامر ٥١٨
 (٥٦) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحریمه في
 غیر ذلك، إلا ثلاثة أيام .. ٥٢١
 ما أحد الإحداد ومعد في اللغة وشرع ٥٣١
- أقول الأئمة في وجوب الإحداد على المعتدة مكثبة
 والمصلحة والزوجة الأمة، والمصلحة ثلاثاً ٥٢١
 بان حكمة وجوب الإحداد في عدة الوفاة ٥٢٢
 دليل مسح أمة مناعاً إلى إحول ٥٢٤
 أقوال أهل العلم في عدم جواز لبس الثوب المنصف
 المسبوع للحادة ٥٢٧
- كتاب اللعان**
- معنى اللعان ووجه اختيار اللعان على لفظ المعتد
 مع كونهما في الآية ٥٢٩
 أقوال أهل العلم في أن اسبح هل هو بحر أو شهادة ٥٢٩
 أن رجل لا عين في الإسلام ٥٣٠
 أويل كرافة التي بعضها المسائل ٥٣٠
 أقوال أهل العلم في وجوب تقصير عنى من قس
 حلال رادعى أنه وحده على المرأة دون الشهود ٥٣٠
 أقوال الأئمة في الفقرة باللعان ٥٣١
 اختلاف أهل العلم في قضاء سبب الجريمة إذا كذب
 الزوج نفسه بعد ذلك ٥٣٢
 أويل عيرة الله تعالى ٥٤١
- كتاب العتق**
- (١) باب من اعتق شركاً له في عبد ٥٤٩
 معنى العتق ٥٤٩
 (٢) باب ذكر سعاية العبد ٥٤٦
 اختلاف أهل العلم في حكم نسب الشريك إذا كان
 المعتق مومناً ٥٤٧
 أقوال العلماء في حكم عيب الشريك إذا كان
 المعتق مومناً ٥٤٧

- أقوال الأئمة فيما إذا أعتق بعض عبده ٥٤٨
- أقوال أهل العلم في حواز بيع المكاتب والمكاتبه ٥٤٩
- وعدم حواره ٥٤٩
- الجواب عن إشكال الولاء على قوله: "راشترطى
هم" ٥٥١
- أقوال أهل العلم في عدم توريث العتق من سيده وفي
ولاء من أسلم على يدي أحد وولاء المثلث والولاء
بالخلف ٥٥٢
- اختلاف الأئمة في الخيار للأمة التي أعتقت وروحها
حر ٥٥٣
- أنسام اشترط في البيع غيره ٥٥٤
- تغير حكم الشيء بتغير وصفه ٥٥٤
- أقوال أهل العلم في أن المكاتب لا يصير حرًا بعس
الكتابة ما لم يؤذ بدل الكتابة ٥٥٤
- أقوال أهل العلم في حوز الكتابة على بم أو يمين ويحوم ٥٥٥
- (٤) باب النهي عن بيع الولاء وهبه ٥٥٩
- (٥) باب تحريم تولي العتق غير مواله ٥٦٠
- (٦) باب فضل العتق ٥٦٢
- أقوال أهل العلم في أفضل الإعناق ٥٦٣
- (٧) باب فضل عتق الوالد ٥٦٤
- اختلاف العلماء في عتق الأقارب ٥٦٤

مكتبة البشري

مكتبة البشري
مكتبة البشري
مكتبة البشري

ملونة كرتون مقوي		مجلدة	
الراجحي	شرح عقود رسم المفتي	الصحيح لمسلم	الجامع للترمذي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	الموطأ للإمام مالك	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	متن الكافي	انهذاية	مشكاة المصابيح
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	تفسير البضاوي	البيان في علوم القرآن
دروس البلاغة	هداية الحكمة	تفسير الجلالين	شرح نخبة الفكر
تعليم المتعلم	كافية	شرح العقائد	المسند للإمام الأعظم
هداية النحو (معاصر)	مبادئ الأصول	آثار السنن	ديوان الحماسة
المزقات	زاد الطالبين	الحسامي	مختصر المعاني
ابن خلدون	هداية النحو (متداول)	ديوان المتنبي	انهذاية المعية
عوامل النحو	شرح مائة عامل	نور الأنوار	رياض الصالحين
	المسهاج في القواعد والإعراب	شرح النجاشي	القسطي
ستطيع قريبا بعون الله تعالى		كنز الدقائق	المقامات الحريرية
ملونة مجلدة		نفحة العرب	أصول الشاشي
الصحيح للبخاري		مختصر القدوري	شرح تهذيب
		نور الإيضاح	علم الصيغة
Books in English		Other Languages	
Tafsir-e Uthmani (Vol. 1, 2, 3)		Riyad Us-Saliheen (Spanish) (H. Binding)	
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Fazail-e-Aamal (German)	
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Muntakhab Ahadis (German)	
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)		To be published Shortly Insha Allah	
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)		Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)	

مکتبہ البشیری

شعبہ مطبوعات
مردھری گھوٹ، میرپور بٹیل، ضلع شکیست، درہادر، پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات		سورۃ الیس	نورانی قاعدہ
فصل کل نبوی شرح شامل ترمذی	خیر اور رسول (اصول حدیث)	رہنمائی قاعدہ	بغدادی قاعدہ
معین الفکر	الاختیارات المفیدۃ	اعجاز القرآن	تفسیر عثمانی
آسان اصول فقہ	معین الامور	بیان القرآن	الہی القارئین
تیسیر المنطق	غواکدیکہ	سیرت سیاح کوئین نام الشہین	حیاء الحسنیہ
افسون اکبری	تاریخ اسلام	خلفائے راشدین	امت مسلمہ کی مائیں
علم البصر (اولین و آخرین)	علم الخو	نیک بیویں	رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں
عربی مقوۃ المنصور	جوامع الکلم	تبلیغ دین (امام غزالی رحمۃ اللہ علیہ)	اکرام المسلمین (حقوق العباد کی گرنیچہ)
جمال القرآن	صرف میر	علامت قیامت	طیغ اور بہانے
نجومیر	تیسیر الاواب	یزاء الاعمال	اسلامی سیاست
میزان و معصب (اصرف)	بہشتی گوہر	علیم نسبی	آداب معیشت
تعلیم الاسلام (کھل)	تسلیس البتدی	منزل	حصن حصین
عربی زبان کا آسان قاعدہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	الحزب الاعظم (ماہوار کھل)	الحزب الاعظم (ماہوار کھل)
نام حق	کریما	اعمال قرآنی	زاد السعید
پندہ۔۔	تیسیر البتدی	مناجات مقبول	مستون دعا کی
عربی کا حکم (اول تا چہرہم)	کلید چہرہ عربی کا معلوم (اول تا چہرہم)	فضائل اعمال	فضائل صدقات
عوام الخو (الخو)	آداب معاشرت	اکرام مسلم	فضائل درود شریف
حیات المسلمین	تعلیم الدین	فضائل علم	فضائل حج
تعلیم النفاکد	لسان القرآن (اوس تا سوم)	فضائل امت محمدیہ ﷺ	جواہر الحدیث
مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحیہ بیات	تہذیب احادیث	آسان نماز
بہشتی زیور (نخن حصے)		نماز حقی	نماز بدل
		آئینہ نماز	محکم الحجاج
		بہشتی زیور (کھل)	خصایات الاحکام لمجمعات انعام
		روضۃ الادب	
دیگر اردو مطبوعات			
قرآن مجید پندرہ سطر (مکمل)	چاپ پارہ		
چاپ سورہ	عم پارہ (دوسری)		

دینی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ